

شرح الوجيز الجامع لمسائل الجامع

مؤلف الوجيز: صدر الدين سليمان بن أبي العز

مؤلف الشرح: فخر الدين عثمان بن إبراهيم المارديني

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Madry
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No	488



٧٨٨

طابع

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الصلوة مجاداة المراء المسماة سبيلها
 في صلوة مطلقة بفساد صلوة دونها لان احدها فرض واحد مكان فساد كل
 المأموم بخلاف المسبوق لا يفسد بفساد غيره وسهوه بخلاف اللاحق ولا يفسد بفساد
 وحده صلوة الحائض وسجدة التلاوة وفي الطريق احدها والاصح انها لا يفسد وهو
 احصاها الى المبرر رحمه الله **فصل** اصل الباب ان الركعة متى وقعت من الامام والمصدق
 او المصدق في اسداء الركعة تبقى ما بقي من افعال الصلوة لان الركعة لا يبراد لعينها وانما
 تباد لعينها وهي الصلوة فما بقي من افعال الصلوة تبقى الركعة والركعة متى وقعت اثناء
 الصلوة تنهي بانها ما بقي من افعال الصلوة لان المصدق التزم على نفسه ما على الامام وانما يخص
 الامام في المسئلة الى الماصي اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذ احاد المراء الرجل
 في صلوة مطلقة سركه وهي مسماة بفساد صلوة الرجل دون صلواته عند احادها والساقي به
 هو بقول المجاداة لا يوجب فساد صلوة المراء ولا يوجب فساد صلوة الرجل لان المجاداة
 لا يحل شي من اركان الصلوة ولا يبي من افعالها وصار كالمجاداة في صلوة الحائض وسجدة
 التلاوة ولو فسدت الصلوة بالمجاداة لكان الاولى ان يفسد صلواتها لانها في الحائض لكونها
 على الخروج الى الجماعة والاحلاط بالصفوف ولنا ان الرجل خطا مكانه بفساد صلوة
 كلاموم اذ انعدم على امامه ومان ذلك ان مكانه امام المراء لان السعي عليه السلام حتى احوال
 والنساء قال اخرهن من حرك اخرهن الله في طر ومكان فلا يحلوا ما ان وحدها من
 حجب غير مكان الصلوة او لا فان لم يحرك مكان الصلوة وان حركها من مكان الصلوة للعموم وانما
 اخضع فساد صلوة من جادها دون صلواتها لانه هو المحاط بالناظر لقرينه ويدبره على ذلك
 بان يعدم من غير ان يوحدها فادترك ما هو محاط به بفساد صلوة كالمصدق لما كان هو المحاط
 بفساد الامام والناظر عنه كان هو المحصر بالفساد عند الركعة اذ هذا **فصل** في الامر
 الرجال باحدها من امورها بالناظر ضرورة فوجدان بفساد صلواتها انما الركعة مكانه
فصل في الامر من يكون الرجل ما مورس بالناظر كور النساء ما مورس بالناظر الا ان الرجل
 ما مورس بها غير الصلوات وهم غير ما مورس بالناظر على ان لو كانت احدها من الصلوات
 صلواتها في الكفاية من الباب صما والباب قصدا فان **فصل** في حركتها بفساد

وانه يوجب العمل دون العلم ولا يوجب فساد الصلوة كركل فراه العاكة وبعدل الاركان
 فصل ما يوجب نكاح الله تعالى ورد حصر الواحد بسجدة او سبحة او صلوة لا يلزم العمل به
 لا يوجب فساد الصلوة كراهه العاكة والعدول ونحوها لان اوله العمل بالخير للزم سبحة اطلاق
 الكبار وانه لا يجوز اما عرو سبحة واحدة في سبحة الكبار ولا سبحة اطلاق في ركعة يوجب
 فساد الصلوة كالكلالة العرو والعمية وقضاء المسبوق ما فاد قبل فراج الامام وانما يوجب احدها
 النفس في الصلوة اطهار السبعين في الجماعة لان الرجال في الاصول اقامتهم الجماعة فان
 النساء ليس لهن جماعة متحدة على الافراد فوله مجاداة المراء المسماة احصاها من الصلوة
 التي لم يسلح حد الا سبها فان مجاداة انما لا يفسد فوله شريكها لان الركعة في العام اما يلزم
 اذ اكانوا سركه في صلوة واحدة ولا يفسد الركعة للمراء في الصلوة الا سبها امامها لان لا يصح
 امتدادها الا بنية امامها وذلك لان لو صح امتدادها لغيره الامام للمراء الامام صريحا
 وهو فساد الصلوة على احوال المجاداة او للزم المصدق ذلك الصلوة لم يلزمه المولى عليه وهو
 الامام فتوقف ما يلزم على الامام الامام ولو يوجب الطوع ويدرئ امامها امتدادها وفسدت
 صلوة من جادها ولو نوت قرضا آخر في رواية كانت الحديث قال لا تصير سارعة في صلوة الامام
 فلا يفسد صلوة من جادها لان بغير الفرض لم يصح الاضداد وفي كتاب الادان قال يصير سارعة
 في الطوع **فصل** ما ذكره كتاب الحديث قول محمد لان الصلوة عند حمة واحدة متى بطلت
 الفرض بطلت الصلوة وما ذكره في كتاب الادان قوله لان صفة الفرض متى بطلت صارت
 الصلوة بطوعا على اصلها ان اصل الصلوة بفصل عن اجتهاد استاء وبعاء كما اذا خرج
 من الجماعة وهو الصلوة ثم سبها بعض صور عند احادها في الجماعة والعبد من
 لا يصح امتدادها الا سبها امامها وفسل يصح للصرون اذ هي لا يقدرون على الاداء وحدها
 ولا تجاد ما احر والظاهر انما لا يمكن من الوقوف بحجة الامام في هذه الصلوة لكثرة الازدحام
 وصحها امتدادها لدمع الصلوة عليها بخلاف سائر الصلوة فوله في صلوة مطلقة اجاز
 من صلوات الحائض لانها ليست بصلوة مطلقة هي مناجاة بل هي قضاء لحيات لم يلزم لها في
 صلوات الحائض مقام لكونها من غير الخروج في الحائض واحصاها من سجدة التلاوة لان الشك لا يحصى
 فيها لان الامام ليس بشرط فيها فوله لان احدها فرض واحد مكان لان شرطه ثبت
 بالحديث المشهور وهو من العمل بمرارة النواير والدلائل الموطعة وامتداد عرو سبحة اطلاق

الكتاب في الامور التي هي من الامور التي علمت السلام ما جامع الامة
ولان الحكم المشهور والوارد في هذه الامور ان ثبت في نفسه المأمور به او لا فان ثبت
لم يرد في نفسه ما يحرمه وهو الامر الاول وان لم يرد في نفسه المأمور به ثبت في الوجوب
علما بالدليل الدال على ان الامر للوجوب السالم عن معارضة كون المأمور به فرضا لم يرد الامر
الماضي وهو واجب مكان اعتبار حيث وادانته احدهما فيمكن ان كان يلزم فساد الظهور
اما اذا ترك الاول فلان ترك الباخر حذر ترك فرض و ترك كل فرض فيفسد للصلوة بالاجماع
واما اذا ترك الثاني فلما يثبت ما ذكر السمع رحمه الله احد الامرين فيفسد على الاجماع والخبر
المشهور هل يفسد العلم او لا يفسد او الصحيح انه لا يفسد العلم وقد عرفت اصول الفقه وقابله
دعوى احد الامرين كبره منها ان الامر ادعى على احدهما فيفسد لا يكون براد اعلى المدعى وقد
عرفت فوائد اخرى علم الحد والما قال واحتمل ان حرار امر الواح المولى وهذا علم
على ان الامر ادعى كلام والعرف بينهما وهو ان الصلوة لا يفسد عن المكان اصلا فكل المكاتب
المعروف في حرمه من اجرائها كحلال القول والصلوة بصورة من العواك لا خسر ومطوهرها ما في
لم يحل له الصلوة اصلا وان صار عاملا والماع في حق العبيد لا يملك ان يملكه وهو الغنا حل له
الصلوة اذا صار عاملا فلو لم يحل له المسون الى قوله عدا واللاحى الملاحي من ادرك
اول صلوة الامام والمسوق من لم يدرك اول صلوة نعى اذا صلى رجل من حال ونساء هاج
رجل وامراه حلقه فلما فرغ قاما نقصان ما ناهما في حاد الرجل صدر صلوة لا بها حلف
الامام حكما حتى لا يحرم عليها الغناء ولا يجوز السهو فيحرم المحاداة في صلوة مستركة حلقه
واذا فسد صلوة لا بها مفرد ان لا يحل حتى يحلها الغناء ولو كان مسبوقا
وقاما نقصان ما فاهما وحاده لا يفسد صلوة لا بها مفرد ان لا يحل حتى يحلها
الغناء وسجود السهو فلم يحرم المحاداة فان لم يكن المسوق مفرد المحاداة الاضداد
نه فلبس الاضداد نساء بحرقته على محرمه الامام وهو بان في حجره ولا يجوز الاضداد لكنه
مفرد في حق الافعال والاقوال فلو لم يفسد المفرد وهذا معنى قول السمع ولا يفسد في
لبنا يه فان لم يكن كذلك يحل ان يفسد الصلوة بالمحاداة الحاقا للمفسد من وجه
المفسد من كل وجه احصا طافا في حكم موافق للقياس وهذا حكم يثبت بحال القياس

صدر كل فرضا لان ترك الباخر
وسواء في عدم ذكره وجوبه
واما ما عرفت من ما ذكره
فليس في ذلك التام ولا يفسد
اطلاعه من كل وجه فساد العلم
في الحكم العام والخاص

انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا

وانما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا

انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا

حلال القياس بالصلوة والمصروف في صلوة مستركة من كل وجه ولو سبها الحديث فدها فيض
فيحاد ما في الطريق احل المسامحة فيفسد صلاتها في صلوة مستركة والاصح انها
لا يفسد وهو احصا في المبدأ لا المحاداة مفسدة في حالة الاداء والدهاء والمجالي حاله
الاداء وفيه نظر لانه لو استبح الذي سبه الحديث فاكسفت عوده او استبق من البصر فيحاد ما في
او احده او نكح صدر صلوة ولا يجوز النساء ولو لم يكن فيها ما يقطع بها الثاني ص
بالجهر وحلقه لاجل مسووق علما بالعلم بعد فراعهم يفسد الاخر وحده ولا يعلم به اقامه
ولا دخول مصره عدا في الفراع ص اورد هذه الفروع مستفيضة بما على الفروع ص
والمسووق ما اول اد اصيلي بالجرى وحلقه لاجل مسووق علما بالعلم بعد فراعهم يفسد صلوة
اللاحى وحده لانه لا يفسد على الوجه لانه حلقه الامام حكما فلا يفسد على محلقه ولا يفسد على البناء
لكونه يعلم انه على الخطا كالمفسد في الموصى اذا كان اماما فيموت وراى المفسد الماء صدر صلوة
دون صلوة الامام ولا يفسد صلوة المسووق لانه مفرد فليس يفسد على العلم وعلى ولو علما في
الفراع فصدر صلوة لما في الاخر والسالي ان يفسد الاخر الاقامه بعد فراع الامام المسافر
لا يفسد في هذه الصلوة لانه فرع فراع الامام حكما ولو يولى امامه الاقامه في هذه الحالة لا يفسد
بسه فكلما هو عدا والمسوق فانه يفسد به وسع اربعا ولو يولى فراع الامام اعين بينهما
لان الامام لو يولى في تلك الحالة اعين به فكلما السالسان الاخر اذا سبه الحديث بعد
فراع الامام ودخل مصره للوصوء لا يفسد فرضه ولو كان مسووقا يفسد به وسع اربعا ومها
لو افسد الرجل والمرء بالامام في السبع الثاني واما واحدا ونوصا واجا بعد فراع
الامام فان جادته في الاولى او الثانية وهي بالامام او رابعة يفسد صلوة لا بها لا حقان
فهما ولو حاد به في الثانية والرابعة وهي الاولى او الثانية للامام لا يفسد لا بها مسووقا
ومنها ان الطائفة الاولى في صلوة يتقصون بغير فراعهم يفسد المحاداة صلواتهم والطائفة
الثانية بمقصون بغير فراعهم ولا يفسد المحاداة لانه مسووق ص والمسباه ان يحمل الجماعة
وقيل في سبع وقيل في سبع ص احل فوا في حد المسباه قال بعضهم في سبع سبع لانه
اول من اللوع وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعاسه رضى الله عنها وهي في سبع
وقال بعضهم في سبع سبع ص الاصح انها لا يفسد بالسبها اذا كانت غيبة فخطبة تحمل الجماعة هي
مسبها وان كانت صغرى السن او بالعكس ص الواحد يفسد صلوة له والنساء

وهو الذي ان فيه من
و اما ما عرفت من ما
للمطلوع ان اخبار الشيخ
انما في ذلك ما عرفت
لنفسه حاله في ذلك
اشترط الفروع فليس
افضل من ان يفسد
فان كان احدهما
فان كان احدهما

انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا
انما اذا كان مفردا

المسافر بعد ما فعل الفعدة الاخرى قبل السلام لا يحوز له شيء على عهده الامام بحركته
 الامام انصرف فرصته اربع تكون الفعدة الاولى فيها صلا وكذا الفعدة في الاخرى ولم تقف
 بحركته القليلة الا ان يكون صلوة كلها فمما كان بها بحركته العزم على عهده العمل ولا يحوز
 واذا كان الامام مسافرا وحده مسافرا فهو الامام الاقامة في حلال صلوة صار فرضا للمسافر
 فله ان يعا لمرامهم السابعة فلو ان الامام المسافر لم يزل يركع حتى يركع السابعة فاستخلف مسافرا
 فهو الخليفة الاقامة لا يصير صلوة المسافر من خلفه ان يغالاهم ما لم يركعوا ما بعدهم وانما لو لم
 ذلك ضرورة لا صلاح صلواتهم فيها وراى ذلك ليس عليهم ما بعده الامم لو استخلف بها لا
 معبر فرض المسافر من خلفه ولا يقال ان هذا احداث المسافر بالمعنى والمعبر عن الصلوة كاللحار
 فوحسان بعد صلواتهم لانه احداث المعبر عن المسافر ضرورة عدم التغير لا ما يقول احداث
 المسافر بالمعنى انما لا يحوز لانه احداث معبر عن المسافر وليس هناك الا ان الخليفة المعنى و
 المسافر اذا نوى بحركته انما صلوة الامام المستخلف او لا حتى لو ترك الفعدة في الاولين و
 في احدهما والفعدة الاولى مسددة صلوة وصلوة العزم فكان احداث معبر عن معبر عن
 فحوز وفروا خيرا بها صلوة الاقامة على صلوة السفر خارجا فان المسافر اذا اتم الصلوة
 في السجدة فدخل به مصرا اذ يعا فكذا انما صلوة المعنى على صلوة المسافر وساء صلوة
 السفر على صلوة الاقامة لا يحوز فان المعنى اذا اتم في السجدة فخرجت به وخرج من المصنوع
 السفر لا يصير فرضه ركعتين فكذا لا يحوز بها صلوة المسافر على صلوة المعنى لكن في الوقت معبر عن
 المسافر بالمعنى فكان بها صلوة المعنى على صلوة المعنى

المستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 بعد ان بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 اصل الثاني من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 ويكون في الوقت ما يعاظور حكم الحد في ضرورة التمكن من اداء الصلوة ولا يمكن من اداء
 بدون الطهارة ولا طهارة مع التمكن من اداء الصلوة ولا يمكن من اداء الصلوة ولا يمكن من اداء
 سقط بصلوة على السلام توفى في وقتي وان قطر الدم على الحصى ولو لا سقوط اعشار
 الدم المتنا في الطهارة من عا بطلت فائدة الامر بالوضوء اذ في الطهارة وادع الوقت
 حصة الاداء ينسب عليها ويسهل لان كل الوقت محل الاداء والعزم شغل كل الوقت
 المستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت

حاز اصل المسافر بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت

كل الوقت لا اداء ولا اداء لك ولا يد من اسقاط اعشار الطهارة قبل الوقت والحكم
 بصلوة طهارة بها التمكن من اداء الصلوة واسهل احراز الطهارة في وقت السيلان
 سيعرض حرج الوقت وحديث احراز السيلان ولا ينقص بالسيلان في الوقت وفي وقت
 لحديث احراز السيلان ينقص حديث احراز السيلان ولا ينقص حرج الوقت انما يكون
 الطهارة واصح للسيلان اذا كان السيلان معارفا لها او طرى عليها وهو يحتاج اليها للسيلان
 واصل اخبر ان روال العذر ان كان في السيلان في السيلان مع السيلان اذ ادى اليها
 في السيلان وان كان بعد السيلان في السيلان مع السيلان اذ ادى اليها في السيلان
 الاسطاع وصار كالمسح اذا وجد مع رفقها ما بعد ما منع فانه يتم بطلبه فان اعطاه
 بعيد وان كان روال العذر بعد السيلان لم يؤثر في تقضى ما مضى كالمسح اذا وجد الماء بعد ما ادى
 والقارى اذا وجد السيلان كذا وكذا واعلم ان المسحاصة طهارة كاملة وهي التي يسار بها في
 ولا اعترض عليها وحكمها حكم طهارة الاحتياط لا ينقص الا بحديث ما قبضه وهي التي فانها
 ناقض او اعترض عليها وهي لا ينقص على السيلان وسيعرض حرج الوقت وحديث اخر واما
 اعطاه عن ياقص وهو ما دون وقت صلوة كاملة وحكمه حكم الدم الحار لان الدم لا يترك
 درورا دايما انما يترك زارة وسقط احرق ولو اعترض هذا الاسطاع يودي الى ان لا يعترضها
 اصلا وكاملة وهو ما استوعب في صلوة كاملة وهذا الاسطاع معبر لا بها يمكن من اداء
 الصلوة بظهاره كاملة اذا عترض هذا فيقول المسحاصة لو بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 حصىا والدم سقط مع سحر يوما وليلة او ليلة امام وليلتها بالاحكام لان اللبس على طهارة
 كاملة فصار كالاصحاء ولو بوضات على السيلان والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 السيلان والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت والمستحاضة من مسحاصة بوضات في الوقت
 بعد ما آخر مسح ما دام في الوقت لان ما منع طهور حكم الحد ولا مسح اذا خرج الوقت
 وقال في رحم الله مسح تمام مدة المسح لا بها المستحاضة على طهارة كاملة لعلم المانع من
 طهور حكم الحد وللسقوط اعشار سرعا وهذا لان خروج الوقت حدث حكما لا حقيقة
 وحكم المسح لا ينقص بالحديث كحصى لان لا ينقص بالحكم اولى ولسان الحنف عرو مانعا
 سانه الحديث اذا كان ملتوسا على طهارة كاملة وقد حدث الطاري بعد لبس وهذا
 لم يكن ملتوسا على طهارة وقد حدث الطاري وهذا لان الحد فادى اللبس حقيقة لكن في وقت

لا فلتا ان الحاجة ماسة الى الاداء وورائها الوقت تمام الاداء فحفظنا الحديث بعد ما
 لهذا الحاجة ومخرج الوقت الى الحاجة فاعيد الحديث من وقت اللبس وصار الحديث بعد
 خروج الوقت ملبوسا على غير طهارة ولا يجوز المسح عليه وانما لم يظهر اثر الحديث المؤدى
 من الغرائض الا انما اعيد الحديث بعد وماع وجوده حقيقه فالحاجة الى اداء الغرائض
 فلو كانا يعيد في الوقت بعد وما يكتفى به من الاداء وحده خروج الوقت يعيد وجوده
 في الوقت لو خرج عليها قضاء ما مكنتها السبع من ادائه فعاد الامر على موضوعه بالعض
 الاطال ولهذا الصواب لم يعيد الحديث في المؤدى ولا كذلك المسح فان قيل وجب ان
 يظهر الحديث نقض المؤدى احاطا كما لو تركت المطوع في حرج الوقت وحدها القضاء
 فلب هذا اليس يتبين لا يحكمنا بصدقه الطهارة والسرع الا انه اسعف من والى المانع غير
 مقصور على الحال لعدم التفاضل حقيقه بل يستبعد فكل بطريق الاستاذ والاستاذ
 بين يتبين واقصا فيسبب الان شذبا الا ان الاسعاف انما يظهر في حكم فاعلى حكم منقضى
 والمؤدى في بعضه ولا يظهر في تمامه العمل بمجموعة وليس سلب لا يلزم لان الاسعاف في
 دارس التيقن والاصار كان السروع صحاح من وجه دور وجه فعلى القضاء احاطا وهما
 فلتا من الحرج وعمل لعدم احاطا ايضا فلو لم يبينها اي من الوضوء وليس الحسن او من
 ليس الحسن وحكمها واحد معدور صلى ودمه سائل عند الوضوء والصلوة او عند
 الصلوة او مسطح عند ما فصلت خاتمة طاهر او معدور وان كان سائلا وانقطع في
 اناء الصلوة ان سأل في وقت الوضوء في ذلك الوقت الذي كان وصفا كاملا فعلى الاعذار
 كالغاري والمسم ولا بعد ما ادى بعد طهارة للطن من المعدور اذ انوصا وصلى
 انقطع الدم وهذه المسئلة على اربعة اوجه ان بوصا والدم مسطح وصلى الدم مسطح ودام
 الانقطاع وفي صلوة كامل لا يعيد لانه ادى طهارة كاملة وكذا ان كان الدم سائلا وفي الوضوء
 والصلوة لانه معدور صلى طهارة ذوى الاعذار وكذا ان كان مسطحا وفي الوضوء سائلا
 عند الصلوة لان الوقت ما جعل مانعا لاجل الاداء في حالة السيلان مسطحا اعذاره ولانه
 معدور صلى طهارة الاصحاء وان كان سائلا وفي الوضوء فانه قطع قبل السروع في الصلوة
 او بعد السروع في انشاء الصلوة ان سأل بقبية الوقت وفي الوقت الثاني حارج صلوة ولا
 يعيد لانه لم يسمي الانقطاع وفي صلوة كامل لا يكون العذر زائلا فعدا ادى طهارة المعدور

وقضى الدليل
 انما لا يثبت لانه
 بين خروج المؤدى
 انما السروع لم يكن
 صحاحا من وجه
 ملاحظ

في هذا الحديث
 انما لا يثبت لانه
 بين خروج المؤدى
 انما السروع لم يكن
 صحاحا من وجه
 ملاحظ

المعدور من غير ان العذر كان فاما وان في الانقطاع وفي صلوة كامل فانه بعد ذلك
 الصلوة لانه لما سمي الانقطاع وصفا كاملا صار موديا الصلوة بطهارة الاعذار مع زوال
 العذر فصار كالغاري اذ اوجد يوما في خلال الصلوة والمسم اذ اوجد ماء ولا يقال
 سعي اذ انقطع الدم في خلال صلوة من سعي المصلي لانه لا انقطاع زال العذر ولو بقي
 بقي طهارة المعدور من حال زوال العذر وكما ان الغاري اذ اوجد يوما والمسم اذ ادى
 ماء في خلال صلوة من سعي المصلي لانه يقول وقد عدم ان الدم لا يدرى ورا اذ انما انما يدرى
 بانه وسقط اخرى فالحال ان الانقطاع وصفا كاملا هو كالدم الحار في ههنا الحد الانقطاع
 لا سعي من والى العذر ولا المعنى عن المصلي بالسك على الغاري والمسم اذ اوجد يوما وما في
 خلال صلوة لانه لا يثبت ان العذر من لوراي المسم الماء مع رسمه وقد عدم
 قول ولا بعد ما ادى بعد طهارة للطن صورة معدور بوصا للظهر على السيلان
 وصلى على الانقطاع او انقطع في خلال صلوة في حرج وقت الظهر بوصا للعصر على الانقطاع
 وصلى العصر على الانقطاع وفي الانقطاع حتى دخل وقت المغرب بعد الظهر وحدها ولا
 بعد العصر لان العصر موداه طهارة كاملة فلو وحدها عاذا بها لوجب لمراعاة الريث
 وانه تسقط بعد النسيان فهذا العذر اولى له موضع الاحكام لانه بطلان الانقطاع
 كالانقطاع المتخلل من الدم ولعله كذلك لعله انقطاع ما وصار كالناسي واعذر
 الا ترى ان من صلى الظهر بعصر وضوء ناسيا والعصر بوصاء علم فاعاد الظهر
 في ضلي المغرب حاروا واحدا على عاذا العصر لانه كالناسي **مسألة** في اول الوقت
 وانقطع فوصا وصلى وحرج الوقت وطهارة باقية طهر عيسى فيها فلو توصا بعد ذلك
 عبر حار وصال بعض **مسألة** لو سأل الدم في اول وقت العصر انقطع بوصا على الانقطاع
 وصلى العصر على الانقطاع وفي الى ان دخل وقت المغرب لا وضوء عليه المغرب قال عيسى بن
 امان بوصا للمغرب لانه هذه الطهارة طهارة وقت السيلان ببعض حرج الوقت ما سأل
 الاولى فلان الدم لو سأل في الوقت لما اسقط طهارة ولو كانت افعى لا للسيلان لا اسقطت بالسيلان
 واما الناسي فما لا حرج ولسا ان بوصا وضوء الاصحاء ولم يعاوده الدم فوجد ان بعض
 ما حرج كالاصحاء وما في ذلك بوصا والدم مسطح حقه وضوء الاصحاء كذلك
 وحرج الوقت نفسه ليس يحدث واما يظهر عنده حكم الحديث الذي كان مهارا للوضوء

في هذا الحديث
 انما لا يثبت لانه
 بين خروج المؤدى
 انما السروع لم يكن
 صحاحا من وجه
 ملاحظ

او طاربا عليه وهما على كل الحديث معاربا للوصو ولا طاربا عليه ولا يظهر حكمه ففعل الطهارة
بانه ولا ينقص الا بالحديث فلو لم يظهر طهارته وقع للسلطان ولما كانا في وقت للسلطان اذا
طوى عليها سلطان الوقت اما اذا لم يظهر في طهارته فانه على الكمال ولا ينقص خروج الوقت
فلو انه بوضعي وفي المعروف مع انه لا يحاح اليه في سائر الدم اعاد الوضوء لان الوضوء الذي
بوضوء وقع غير مفيد ولو لم يسئل اكثر احديث جدا غيره وفي المعروف بوضوءه في سائر الدم
اسمعه وضوءه لانه لم يقع لاجل السلطان فينقص بالسلطان وصار كالوضوء في سائر الدم من احديث
فيخرجه بوضوءه في سائر من البحر الاخرى لان بوضوءه لان الوضوء لم يقع لهذا البحر وكذا الوضوء
بوضوء الفيل فيقول في رغب بوضوءه في رغب في الوضوء اسفله عند حرجه ولا
قبله ولو خرج وهو في الصلوة في سائر في الوضوء لا للاستناد بوضوءه في رغب في
مخرج سائر من غيره ففعل الوضوء في سائر اذا بوضوء الطهر والدم سائر في سائر السلطان في
انقطع وخرج وفي الطهر بوضوء الطهر على الانقطاع وفي سائر الدم لم ينقص الا في الوضوء
في وقت الطهر كان على السلطان فينقص بالخروج والوضوء الواقع في وقت العصر كان لاجل السلطان
ولا ينقص بالسلطان في الوقت لانه يحتاج الى الاداء في الوقت فجعل ما يعال في ينقص خروج الوقت
وينقص خروج وقت العصر لظهور السلطان عليه ولو سأل الدم في اول الوقت في انقطع وبوضوء
على الانقطاع وسرع في الصلوة في خرج الوقت في سائر بوضوءه في سائر الوضوء اسفله السلطان
الخروج الوقت لانه كان على الانقطاع وصار كسائر الاحداث في الصلوة وقال عيسى بن ابيان
يسئل لان هذا الانقطاع ما قصر ولا منع اتصال الدم الثاني بالدم الاول وصار كالمصل
ولان هذا الوقت ينقص الوضوء الواقع للسلطان وهذا الوضوء واقع للسلطان ولما
لا ينقص بالسلطان في الوقت فيقول الانقطاع كذا انقطاع كذا انقطاع ولا يحسن في جعل
السلطان المعدوم موجودا بل المحقق صده ولان ما قاله جعل الطاهر حقيقه مخدرا وهذا
لا يظهر له اما جعل الحديث كذا حديث له اصل في السرعة فكان اولي ولو بوضوء الدم سقط وسأل
في الصلوة في خرج الوقت بعد الوضوء ويسئل الصلوة لانه لما سأل ولم ينقص الصلوة كان الوقت باقيا
فمن هذا السلطان ان طهارته المعدومين والسلطان الطاري في طهارته المعدومين كالمعارين
بدليل ان لا ينقصها وقت وجوده وانما ينقصها عند خروج الوقت اذا كان كالمعارين في وقت الخروج
ولا يجوز النساء لان الخروج طهر حكمه كالحديث فيفسد ذلك الخرق فيفسد الكل بفساده فلا

فلا يجوز النساء الا ترى ان المسم اذا او حذ الماء في جلال صلوة بوضوءه ويسئل ولا يجوز
النساء لانه لو لم يكن على حرج معار الحديث انه فاسد ولا النساء عرف بوضوء خلاف
العناصر الحديث الطاري في المصلا في المعارين المسند ولو سأل الدم من احديثه او من
جراحه في يده بوضوءه في سائر من سائر جراحه اخرى بوضوءه في سائر الوضوء لان
الاول لم يقع لهذا فلا يلزم الخرج ما حارب الوضوء لهذا ولو كان الدم سائلا منها في الاستدلال
وبوضوءه في سائر انقطع احدها فهو على وضوءه لان الوضوء كان منها وكذا اذا سأل سحراه
دما فانه قطع احدها بوضوءه في سائر الاخر لا في الوضوء لانه اذا كان في ذلك يسئل كذا
كان هذا عذرا واحدا فانه يقطع احدها لا غيره في سائر **باب السجدة**
اصل الباري في السجدة على الداخل لان الاصل في ان حرج على السلام كان يقرأ على الخلق
وهو يقرأ على اصحابه وكان لا يسجد الا مرة وكذا الثاني ولو وسع من نفسه ولا في السجدة
واحدة ولا في سجدة الى التكرار للخطا او للتعلم ولو قلنا ان سجدة كل ما لا يخرج في ذلك في انه
يدخل في السجدة على معنى ان التلاوات كلها بقدر شيئا واحدا ولا نقول ان كل بلاه سب ولا
تدخل في الاحكام لما ان الداخل فيها انطال العادة بعد وجود سبها وانه لا يلزم خلاف
مخلاف العمومات فيكون داخل الحكم لان درهما مطلوب واحسان المجلس جامع للمعقبات
للمحاج كجلس السجدة في كل جملة من المجلس فيكون حقيقه وقد يكون حكما
ما يشغل بعمل كغير سجدة الوضوء لو لم يجدد الوضوء بعد سجدة المجلس ادى الى ان لا يحسن في العمل
الامر واحد وكذا الوضوء لا يبدى بعدد الوضوء على هذا اذ اكر اسم النبي عليه السلام او سمع
ذكره في مجلس مرارا فلهذا من من اجابا بوضوءه بغيره السجدة فيمكن في الصلوة عليه مرة وبعض
المجاهرين يقول بوضوءه كل مرة لانه من الرسول عليه السلام لقوله عليه السلام لا تجتنبوا بعد موتي صل
وكفى تجتنبوا رسول الله اذ ذكر في موضع ولا يصلي على وحيو العباد لاسد اهل وعلى هذا فالواحد
عظم في مجلس مرارا في السماع ان سمع في كل مرة لانه من العاطس والاصح انه اذا اراد على ذلك
لا سمع فان غرضه من الله عليه قال للعاطس في مجلسه بعد التلثم فاستمر فانك من كرم
كر سجدة في مجلس او مرار سجدة في اوقاف وسمي خطوه او خطوتين او اكل لهما او مرت
حرجه او تكلم سيرا فالحديث في سجدة كل سجدة بخلاف تمام الخيرة للاعراض **باب اذا**
كرر سجدة في مجلس واحد تكلم سجدة واحدة لما قلنا ان المجلس جامع وفي تكرار الوضوء في المجلس

قال

لا يدر على الركوع والجمود وكان الساء ترك الواحدة ما اذا سرع رانها بعد اعدا حرا
 مجوزا للركوع والسجود لا موحا لانه يوجب مع القدرة على الدور في كل الساء ترك الواحدة عن
 ان يوسف النبي ما اذ ينزل اليه الماء من السماء الاوى على الاصعب الاوى ان كان يوحى في
 صلوة المزمع مع في انما بها النبي بحال العاد اذ اصبح في انما بها حتى قائما لا ان الصلوة
 فاعدا تودى حالة الاحسار في الجملة فكان العود شديدا بالعام في القوة ولا كذا الامام
 البر من رول الرأى حتى في صحة المزمع الموحى ان الاماء على طهر الداء سبب بالركوع والجمود
 حرث نقل حالة الاحسار في الجملة في الساء علمه اما الاماء على الارض لا يفعل حالة الاحسار اخلا
 فلا يجوز الساء علمه وقد يعدم الكلام في قوله ولو كان في محل اخر **ص** وفي الدماء
 وسدب التوت تكرر وكذا في الشغل من عصى الغض على الاصح **ص** اذ ان الله السجدة
 في الدماء وسدب التوت تكرر السجدة مكررا فانه لسدب المكان في كل من المصنف المراد بالداء
 السبي على اللذين داهما وحائنا وفي المدة ولو فرأى على عصى من اعصار السجدة اسفل الى
 عصى اخر و فرأى تحت علمه سجدة اخرى لان العبد موضع القدم وقد سدل بالاسفل وهو
 الاصح وفي رواية اخرى لا يحاد المكان باعصار اصل السجدة على هذا وان طرأ على عصى
 سجدة داخل الحرم والعصر الذي علمه الطرح خارج الحرم او بالعكس هل يكون سجدة الحرم فعلى
 الخلا **ص** كذا في ركة علمه سجدة وكذا لو اعادها في الثانية فاسا وهو قول الخ
 احراء علمه اخرى استحسانا وهو قول محمد لعدد الركز او الفراء واحلفوا على قوله لو اعاد
 في الثالثة والرابعة او في الثانية على الداء **ص** فرائي ركة وسجدة اعادها فيها لا سجدة باسا
 لا اتحاد المكان والركز وعدم افعال فاصلة من البلاوس ولو فرأى في ركة اخرى لا سجدة فاسا
 وهو قول ان يوسف احراء وسجدة استحسانا وهو قول محمد لان للفراء في كل ركة حكم وهو
 اداء ركن الفراء فكما لا اعاده في ركن بطر الاعاده في صلوة لان السجدة من افعال الصلوة
 وافعال احدى الركعتين لا تنوب عن افعال اخرى ولان الحرم والحائى احدى البلاوس في اخرى
 الفراء فرض في كل ركة فلو انقضا خط احدى الركعتين عن الفراء لا يوسف فراهها في حرة
 صلوة واحدة في مكان واحد ولو فرأى في حرة صلوة واحدة في مكانين كان على الداء
 لا يلزم الا سجدة واحدة فثنا اولي لان السجدة في الصلوة ان لم ير لا يوجب الا سجدة واحدة
 فكذا الملاوه ولو اد بلا باسا في الثالثة والرابعة فعلى قول الخ يوسف لا يستكمل به ركة سجدة واحدة

وان كان في ركة سجدة واحدة

واحدة لان ركن الفراء لم تعد ادا لا سجدة الفراء في الثالثة والرابعة ومهم من قال علمه
 سجدة لان الافعال كثرت ففضل في المحل حتى وكذا لو فرأى في الثانية على الداء ان
 فلما ان تعدد الوجوه كل بعد ركن الفراء سجدة اخرى ان فلما ان الافعال فضلت بعد
 المحل في الاماء علمه فلا يفصل ولا سجدة اخرى **ص** من المسمى لا سجدة كالمصير والمجون
 وسجدة الفراء عند محمد كالكاثر والكافر والكافر في غيرهم احلا ولا حلا ولا حلا ولو سمعوا
 منه سجدة يصير بها الملاوه الامام ولا تقضى لو ترك كذا على رواية الوادر للسجدة والقوة
ص اذ ان والمومع وسبع منه الامام والقوم اجمعوا ان لا يسجدون بها في الصلوة لان السجدة
 وحده كان محالها الامام ولو سجد الامام بعد يودى الى محالها الموضوع لان المسمى يصير
 اماما والامام مسمى باو اذ فرغوا قال محمد يسجدون بها للوجود السجدة ورواى المانع كالمو
 سمعوا من اخرى والكافر ولا ان السجدة اماما بالملاوه او السماع فان لم يحل لاجل الفراء
 لانها خطأ كحق السماع كالمو سمع من المسمى في الصلوة وقال ابو يوسف
 لا يسجدون بها لان المومع نحو وعلمه بدليل بما دفره الامام علمه وعدم اعصار فراه في حوار
 الصلوة ونظر في المولى علمه لا حكم له كسر في الصلوة والمجون وهذا هو الاستسناد بها لانها
 اذ انما لا سجدة بالسماع **ص** بل على غير في المصنوع بالسجدة كونهما محجورين فلا يسجد
 بغيرها لما دبر في المولى علمه ومدة العلم بوجان يحل على من سمع من المولى اذ كان في
 الصلوة لان الخرجت من المسمى فلا يسجدون بها ولا سجدة الكافر لانها مهيان غير محجورين
 ولا ملاوه المومع وقع خطأ في السجدة امام الخطا والسجدة الخطا ردة ونقضه الامام
 وهذه العلم بوجان لا يحل على من سمعها خارج الصلوة بخلاف الكافر لان فراه ما سئل
 في السجدة وهو مادون الاله للسجدة على ما احسن الطحاوي وعنه يرى سماعا مادون الاله
 ولا يدره سجدة صلوة فلا يودى خارجها وقولنا صلوة لانها لو وح حرة فراه حصل
 في الصلوة للصلوة لانها لو حصل في الصلوة لعبر الصلوة بعد الصلوة كالمو سمع على غير
 الامام او على الامام بعد ما فرأى سجدة الصلوة عند العصر وهذا لم يسجد علم انها حصل
 للصلوة والصلوة لا يودى خارجها ومدة العلم بوجان يحل على من سمعها خارج الصلوة كما
 لو سمعها من الامام وفي حرج الخوات عن قوله وحلح السماع ولو سمع الامام والقوم من رجل ليس
 منهم في الصلوة فعلمهم ان يسجدوا اذ فرغوا الاله وحلح السجدة والمانع واستند الوجوه

وان كان في ركة سجدة واحدة

الى فراه للصلوة ولا ان السبب في جميع السماع وانه ليس من افعال الصلوة وان سجدوا في الصلوة
لم يحرم لانها ليست بصلوة واعادوها بعد الفراغ ولا يفسد صلواتهم لان السجدة من افعال الصلوة
كالسجدة الثالثة ورابعة وما دونه من الركعة لا يفسد الصلوة وقيل يفسد عند سجدة واحدة على
ان السجدة الواحدة فريضة مقصودة كسجدة الشكر بعد ركعة واحدة على صلوة فاعلم مقصود الذين
مها ففسد ركعة واحدة الركعة وعدم السجدة ولو قرأ الامام تلك الآية في الصلوة اجزاها سجدة
واحدة وسبغ الصلوة بغير الصلوة ولو لم يسجدوها حتى فرغوا سقطت عنهم اما السجدة
التي وجبت بقراءة الامام فلكونها صلوة واما السجدة التي وجبت بقراءة من ليس معهم في الصلوة
فلكونها بغير الصلوة وسقوط المسبوع يسقط سقوط النافع وكذا على رواية الوارد
ان التي وجبت بالسماع وفرا دائها بعد الصلوة فكانت اصغر من الصلوة من وجهي احدهما
ما حرر الاداء والماني وجوبها خارج الصلوة فكانت عاقلية وجبت الصلوة بخلاف ما اذا قرأ
بفسه خارج الصلوة ثم اعادها في الصلوة على رواية الوارد لانها تقويت السجدة والوجوب
فصل الصلوة فلا بد من السجدة ولو سجدوا في غير موضع السجدة في موضع الذكر في
قوله وفي غير موضع السجدة في الصلوة قوله للسجدة في موضع السجدة في موضع الذكر في
وجوب اداء التي وجبت بالسماع

باب تطهير العصور

والنوب اصل النوب ان يدرك الفاسد في موضع الفروع والخرج حار ان يخرج متى
بالمن ويوافق الفروع مسما عن فواخذ السجدة في الخامسة على من جسدته وحكمته فاحكمته
لا يصور الا في المذبح اما لا يروى الا بالمال المطول عند عدمه على الاحكام العرفية
او القربا واحكمته يصور في المذبح والنوب جمعها واهما يروى بالمال المطول والمقد وكل
ما يقع في العصر سواء اصاب المذبح الثوب حلا فالحمد والسماع في غير موضع المذبح
والنوب فعال المذبح والارول الا بالمال وفي النوب وكل ما يقع طاهر بالعصر والعصر اما
ما لا يصح كالدمن والسماع والارول لا يجوز اجماعا ولا نزول بالمال على الاصح واحسن ان السجدة
اذا وردت على الماء نجسته بالاقاقى وحده المسقط فان السجدة على الارض مع من عسر يده
في الماء لو تم الخامسة فعند السجدة في اما الماء اذا ورد على الخامسة فكل ذلك عند ما وعبد
السامع في الاصل الماء بالصلاة لما روي ان اعراسا قال في السجدة فامر النبي عليه السلام بذي نوب
من الماء ضمت على كل موضع فلو صار الماء بحسب هذا الطريق لا اقره اذ يكون بكسر اللام

والنوب
التي هي
التي هي
التي هي

ولا انه بالصلاة يصير في معنى الحار في وعن نفسه عا وورد الخامسة على الماء والجامع اخلا
احراء الخامسة بالماء واما الحديث فلما روي انه امر بالصلاة لهذه الحجة امره بطلب
وجه الارض وروى انه كان له سفد يخرج منه الماء والحكم في مثل ما ذكره واما كونه كالحار
فهو قول هو كالحار في الغلظ وانه ينجس بالمرور على الخامسة من غسل عصى او نوب
بحسب في تلك الحالات وفي واحدة منها وعصره في كل مرة او في الاخرى في رواية يظهر والماء
والا انه بحسب الخامسة النوب حرم وصحة في رواية الطحاوي حرم رفع وماء الرابعة ظاهر في
في النوب غسل العصى للمعه واما يوسف من ط الصلوات والجران في العصى حاقه وحكي
الحصان الحار في النوب لا يصح قال محمد رحمه الله اذا غسل نوباً بحسب في ط
احكام وعصر كل مرة او في واحدة واحدة لم يرد جدد الماء لكل مرة وعصره في كل مرة
يظهر اسحسا ما وعصر نوباً اذا غسله لم يرد في المرة الاخرى يظهر والقاس ان لا يظهر
وهو قول في رواية السامع في ان الماء ماول الملافة تنجس والماء العصى لا يرد في الخامسة فاداعصره
بغيره في نجاسة تنجس بالماء الساكن ملافة تلك البنية ولا يرد في الملافة ولا يظهر ان الا
بالصلاة او بالعسل الماء الحار في حصة الاستحسان ان الناس ضرورية ولو كان الغسل
في الاحكام والاولى ان الناس يحسبها النساء والحكم في البيوت عادة وقد يكون ثقب الا
بغير المراه على حله لثقب الماء عليه والماء الحار لا يوحل في كل مكان ولو لم يظهر بالعسل
في الاولى يودي الى المخرج غير اننا قد رينا بالبلاد والعصر في كل مرة لان الخامسة بداخل اجزاء
النوب فلا بد من المعالجة لمخرج والماء الحار لا يصح وبالكسر يخرج لان الماء بالملافة اول مرة خلك
سما من اجزاء الخامسة وزال ذلك لعصره والساكن والماء كذلك ولا يصح للنجاسة من المانع
اما ما هو محاور الخامسة ونعبر ذلك بالصبي فلو كان مكان الخامسة صبيح وغسل في قباب
لتجلى ولم يبق على النوب من سبي وعدنا الكثير بالبلاد لان المانع المانع عليه ولا غلبة
الراي بوحده عند ما وهذا اذا كان النجاسة غير مرتبة فان كانت مرتبة فطهارتها
يزوال عنها ولا يصح نساء الاراء التي يشق الله كلون اجزاء النجاسة واسما منه لقوله عليه السلام
في النجاسة انما هي نجاسة لا ينجس بها الا ما لم يمسسها الا ما لم يمسسها الا ما لم يمسسها

عن محمد بن جبريل بن جبريل
الثوب الطاهر كالبرص
في كل النوب النجس
لا فائدة في النجس
عن محمد بن جبريل بن جبريل
كل صلوته جوامع الفقه

والنوب
التي هي
التي هي
التي هي

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is written in a dark ink and is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The script is highly stylized and difficult to decipher, but it appears to be a form of early modern European cursive.

اذ الحكم بعد الموت غير في الصلح الحاله الناس حاله الاتصال ونقل الحاسه في عقل
 به الظاهر وفي ادخال الحاسه في الماء الحاله الناس حاله الاتصال والاحاطة بالفل
 يقع في الحاله الناس بعد السج ولا يعقل به الطاهر سواء كان العضو والوث
 ونحوه سوى منها وهو قولنا في حله لان العبر حاشه الجف وحاشه العين على
 ان الحاشه في البدن قوى لان من الاعضاء ما لا يكره الماء على حشفه كذا اخل الدم والنف
 وفي الوث يكره الماء حشفه كذا يخرج فكان العضو في الماء اعدا قولنا ولا يصح اي ما ذكره
 الحاشه غير من اسراط الصلح والصلح في الماء الحاشه في الوث في العضو غير صحيح
 حاشه في الماء يخرج من الحاله طاهرا والماء على ما ذكرنا حلاله ومن يطهر
 ما لا في كطال الدلو والعرواح من غسل الحاشه في الماء او الكروج من الحاله طاهرا
 ويكون الماء حاشه عند محمد فاما على الوث ان كان على يد حاشه حشفه في الماء الحاشه
 والرابعه وما بعد ما سئل ان يوى الاتصال وان لم يوفى بعد الطاهر وان لم يكن
 على يد حاشه حشفه فالحشمه وما بعد ما سئل ان يوى الاتصال وما بعد ما سئل ان يوى الاتصال
 واما يظهر المعسل في الانا لان حكم الحاشه الحكيمه حكم الحاشه العبدية فتروا عن العضو
 بالصلح في الاطمان اجل الحج فكل ذلك الحكم الحكيمه فلما كان هذا الحكم باننا العباس
 على الحاشه العبدية ثم في الماء كالعبدية في الاذكي او حاشه يخرج من الاذكي طاهر عند
 محمد اذ التكرار ليس بشرط طهارة الحديث وانما في الشرط طاهر طاهر او
 لا يصر الماء مستعملا له وقد سئل في ذلك كبر العرواح وهو ان سئل طاهر الدلو يخرج
 من ماء طاهر لان الماء لم يصر مستعملا لعدم فيه العبدية فقد زال الحديث ماء طاهر وهما
 خرج من ماء مستعمل لا يوى فلم يظهر الا الى الصوره الماء مستعملا باول الماء وكذا
 الناس والحاله لكل الماء الحاشه العبدية رول العسل في الماء والحكيمه معاشا طهرت في الماء
 وقولنا في العرواح خرج من ماء مستعمل لعل على يد يوى في الماء فان لم يكن يوى فليس يخرج منه
 انه يقول ان الماء يصر مستعملا ما والحدث او يحصل العبدية كقولنا ويعد زعن
 الواقع في العبدية المستعمل ان الصوره يقع صوره الماء مستعملا الا ترى ان الحاشه اذا اضط
 الى الاغتراف من الماء فادخل يده لا يغتراف ولا يصر مستعملا ولو ادخل يده رجله يصر
 مستعملا لعدم الصوره وطال الدلو الواقع من طهر ان لم يصر الماء مستعملا

فقد الاعسالى فغير مطر فصار الماء مسجلا فليس ان يجزاهول بصورته سجلا
باجد الشئ وان الضرورة مما تبع ظهور حكم الاستعمال وعلما بعد صاحب المسوط قوله
وهي حلافة اي هذه المسألة او في الخامسة الحكمه خلاف اني يوسف فانه يقول اذا
اعسل الكحل في الماء فصار مسجلا ولا يظهر الكحل الا بالماء والماء الحارى كما مر في الفصل
او ان يحرق في الحامض في العصور وقد قال ابو يوسف مسله الواقع في البراء والراح
لظلم الدلو ان الماء حال لا تجزى الرجل حال لا يظهر اما الرجل فيلجذم الصب واما الماء فلعدم
اثره بالحدث ويحصل الغيرة واما ما فيها فقد قال الرجل لا يظهر ما على اسراط الصب قال الماء
نجسه فان كان تجزى الماء لان على يده حاسه عنده فظاهر وان لم يكن على يده حاسه عنده فتحاج
الى المروء وهو ان النفس او الواقع لم تقصد الاعسالى فلم يزل عن يده من الحدث ههنا لما
فقد الاعسالى صار الماء مسجلا ما اول حلافة فانه حزمه الماء المسجل بحسب عدله والماء النجس
لا يزيل الحاسه في الرجل عسا والماء كحرم قد روى عن ابى يوسف الا ما الى ان المعسلى البر
او الواقع فيها كحرم الماء كحرم ايجاع قال محمد بن يوسف لو قلنا يقول ابو يوسف لرم منه ان لا يظهر الماء
الا الصب وكذا لا يصور غسل الزنا الا بان شقبت اسفلها ونصب الماء على داخلها وهذا
قبيح ومثل ان كانت هذه باءه انما لم تسرط الصب في مثل هذه المواضع للعدو والنجس
صلوة العبد وكبرها اصل الباب
ان راي المجهد رحمه من حج السجدة في العمل فاما لا نص فيه دل عليه حديث معاوية
الله عنه وتبدل الراى بظهوره السجدة لا في الماصى كالسجدة والمسوق فيما تقضى منفرد
فتبع رايه في سيرة القاضي المجهد والمقيدى تتبع رايه في ما يراه من المصطفى عليه
ص قال عمر بن مسعود وحديثه وعقبه رضى الله عنهم الروايات في كل ركعة ثلاث نوالى
في الفراه وبه واحد وقال على رضى الله عنه اربع في كل ركعة وفي الاصح واحد وتبدأ بالركعة
وقال ابن عباس خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية خمس في كل ركعة وفي اخرى ست وسدا
بالكبر وعلما على الناس وعن ابى بكر وعمر رضى الله عنهم مثل هذا قال عمر وعبد الله بن
مسعود وابو موسى الاسعري وحذيفة بن اليمان وابو مسعود الانصاري وعنه بن عباس
الحميري وسعد بن العاص وابو هريرة رضى الله عنهم ثمان ركعات في كل ركعة في الاصح و
كثيرة الركوع في كل ركعة ثمان في كل ركعة ثمان في كل ركعة ثمان في كل ركعة ثمان في كل ركعة

رواه ابن مسعود

او في الثانية بالركعة فكون موافق الفراه وعن على رضى الله عنه انه بكبر في عود الفراه احد عشر
كثيرة ثلاث صلوات وثمان في كل ركعة اربع وفي رواية عنه اثني عشر بكبر في تسعة منها
روايت خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية الاصح بكبر خمس بكبرات ثلاث صلوات وثمان
رايدان ومدهم باكثر الكبرات عن الفراه في الركعة جمعها فكون موافق الناس بالكبر والفراه
وعلى عبد الله بن عباس رضى الله عنه فيها وفي رواية ابن مسعود بكبر في تسعة منها روى في رواية
الثانية وفي رواية ثلاث عشرة عشرة منها في كل ركعة خمس وفي رواية خمس عشرة بكبر في الروايات منها
اثنا عشر سبع في الركعة الاولى وخمس في الثانية وفي رواية في كل ركعة ست وعلما على الناس اليوم وفي
رواية كما قال ابن مسعود وعن ابى بكر وعمر رضى الله عنهم انه بكبر خمس عشرة فكون الروايات في كل ركعة
ستة عن ابى بكر رضى الله عنه انه بكبر خمس عشرة فكون الروايات في تسعة في الاولى وستة في الثانية
ومن مدهم ابن عباس رضى الله عنه انه بكبر ثمان في كل ركعة فكون موافق الفراه والكبر في الماصل
اهم بمفهوم على عدم الوالاه من الكبر وهذا كله امر لا يعمل والظاهر ان كل من روى على حاله
حزرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذنا يقول ابن مسعود لانه واقع عليه جماعة من الصحابة
وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة العبد اربع ركعات قال اربع ركعات في كل ركعة
تثنية عليكم واسار ما صاع وخمس اثمائة ففقه قول وعمل واسارة واسيد لا وما كبت
فاما يكون اربع ركعات في كل ركعة اربع ركعات في كل ركعة فكون موافق الفراه والكبر في الاولى
سعا لكبر الاصح اذ هي اصله وفي الثانية سعا لكبر الركوع ولا تنضم في الاولى الى الروايات
بكبر الركوع لان الصم الى كبر الاصح او الى الار الركوع في الركعة الاولى تقدم على الفراه وفي
الثانية يوترعها كما في الشاء والقنوت ومقدار الفصل من الكبرات على ما روى عن ابى جندب رضى الله
عنه مقدار تلك السجدة ثم رفع يديه في جمع الكبرات لا لكبر في الركوع وروى ابو جندب عن ابى يوسف
انه لا يرفع يديه في سعيها واذ كبر الاصح يقيم الشاء والعود على الكبرات الروايات عند
ابى يوسف وعند محمد بن عيسى الكبرات على العود لا العود عند الفراه وعند ابى يوسف
لرفع الوسوسة في الامرى الى المسوق لا تنضم اذا قام الى الصلوة ما قاله عند ابى يوسف عند محمد
سعود والمقدك لا يعود عند محمد حلافا لا الى يوسف فتسل الى ابى يوسف ومحمد بن جهم الله
اخذنا يقول عبد الله بن عباس رضى الله عنهم والصحح ان مدهم ان يجمع لهما
اها ما صلوه العبد بعد اذ على مدهم عبد الله بن عباس امثالا لغيره ومحمد بن جهم الله

كذلك لا يحلفا برطوا على التلاوة وكسوا في مناشيرهم ان صلوه العبد يسمو بها على هب
جديهم والبرم التلاوة ذلك لا انا مكننا مدهنا في ذلك **ص** ادرك الامام راكعا ساجدا قائما
وتنفي نكر مراده وما بعد معناه الا اذا علم خطاه محلا والمبلغ واكثرهم قالوا انشعبوا الى عشرة
وقيل الى عشرة فان جاز فوجد ركع وكبر ركوعه محلا والبراء وسجد التلاوة وعن ابن يوسف
سبح لا محله كالوضع فيه والشاء ويرفع برقع الامام ويدع ما بهي وان امره بالعضي والقوة
ولا في التاية كالفاحه وكذا الوضوء محلا والركعة **ص** ادرك الامام في الركوع في صلوه
العبد سجد قائما لان تكبيره الاصح مرط لا يؤتي في الا في الامام لان الامام او الركان الصلوة وهي
شرط متصل بالركع في ثبتي لا يستفي في العمام وتكبر قائما لان العمام محل التكبير وقد امكنه ان ياتي به
في محله فان كان الشاء ويكبر برأي نفسه لا يستوي او مفرد في السجود في الاستقبال
عائنه الامام في قبل فراج الامام من الصلوة مستوحا حدثت عا دعي لهجه وهو عليه السلام
تابع امامك على اني حال جدي **ص** اما سجد الاستقبال في عدم الواقفة وهذا السر لا خلاف
فان مع الامام سجد قائم ولا يلو لم تكبر لا تكبر البدارك العشاء بعد فراج الامام لغوار محله
والسجدة جاز لا يركب البدارك العشاء فلا تلحق ما يحرقه واما جدي قائما ونكر اذا كان لا يحلف
فوجد الركوع فان جاز فانه بركع فوجد **ص** وما بعد معناه على اني الى الامام والامام لم تكبر
فان نكر برأي الامام لان التكبير محله فراجع الامام كونه كالعضي عليه الا اذا كان سجد
الامام وفدرا خج عن افاويل الصحابة فلا ما بعد لان اخرج عن اقاويلهم جميع خطا
ولما بعد في الخطا كالامانة في الحامسة على الحارة استباح الوضوء من المبلغ فانه يكبر وان
اكثر الجوار ان خطا في الاولى من المبلغ فلا يركب التاية لجوار انهما في اليكبر الامام وهكذا
في التاية في كل تكبيره فذكر حتى خرج عن العبد بيقين وهذا معنى قوله في الاصل ان هذا خطا
من الناس في اخشي ان يركب ما كبر الامام وتكبر ما ركب الامام ولهذا قالوا اذا كبر تكبير المبلغ شعي
ان ينوي الدخول في الصلوة عند كل تكبيره لجوار ان يكون غلط فاما تقدم والكبر ما كبر الامانة
الى بلعيره لا ما بعد لجوار ان يقول ما روى عن ابن عباس ان التكبيرات بلعيره يعني ان يركع
كلما روي انه وصل ما بعد الى عشرين لجوار ان يعمل يقول ان يركب ان التكبيرات ست عشرين
تسعا في الاولى وسعا في التاية ولو نام خلف الامام عانتبه بعد فراج الامام بعضي ونكر
برأي الامام انه لا حق وهو مقتد ومن استسهاه محمد رحمه الله للبر من الاحقر والسجود ان

ان الامام اذا تلاه السجدة وسجدا وكان تحري الصلوة بعد الركوع والمصدى
براه قبل او كان الامام برك السجدة الاولى وسجدا للسهو فان السجدة للكل التلاوة
ويقتضي ان يركع ولا يركب السجدة ولا سجد للسهو واللاحق خلاف ذلك هذه المسائل
اما لو برك سجدة ضلبيته من الركعة الاولى فمضاهها في التاية عند ايديهم ايسار وقيام
الى العشاء ما في تلك السجدة في موضعها من الركعة الاولى وكذا اللاحق لان السجدة ركن في صلوة
الصلوة بركها فانها في موضعها من الركعة فلا يستركس فان جاز فوجد الركوع برك
ولا يستعمل بالتكبير لان ما بعد الامام والتكبير سنة او واجب ولا بد لو استعمل بالتكبير حتى
فان الركوع احياح الى قضاء الركعة مع فلا يستعمل بالايضا فاذا ركع فان امكان
ما في يستصحب الركوع والتكبيرات جمع بينهما وان لم يكن ان ياتي بها ما في التكبير
دون التسبيح عند اي حسم ومحمد رحمه الله ما لم يرفع الامام رأسه لان الركوع حكم العمام
لا يرى ان من ادرك الامام في الركوع صار مدركا لتلك الركعة لان التكبير ذكر من جنس التسبيح
في الركوع لكنه واجب حتى وحسب السجود للسهو بركها ما بعد التسبيح سنة والواجب هو
وان كان الركوع محلا من وجه فاداء الواجب فيه اولى من السجدة لقوله محلا والوتر ذكر في ركوعه
انه لم يركع لانه في الركوع لا بد للسجدة للبراءة التي عليها بعد السجدة الى العمام لان العمام
موضع سجدة محلا اذا تلا الامام اي سجدة في الصلوة وسجدة ما بعد دخل بعد رجل بعد ما سجد
وهو في الركوع حلا على سجدة التلاوة لان سجدة التلاوة صارت من حكم العمام في
مده الركعة وكلها لا يكون الركوع محلا له فاداءه كما يصير مدركا له كالعشاء فصار مدركا له
الركوع كما ان ادرك تلك السجدة وسجدة ما بعد التكبير في الركوع محلا فلا يصير مدركا له
مدركا للتكبير ومدركا للامام اذا سجد عن التكبيرات فانه لا ما في الركوع لا يركب
الامانة في محله الا على ميعود الى العمام ونقض الركع قبل اتمه لا تان واجب فله حابر
الايدي الى الامام اذا كان يقرأ السور فذكر انه لم يقرأ الفاحه يركب السور ويعود الى
الفاحه وقال القاضي على المشقة في رحمه الله اذا سجد عن تكبيرات السجدة ركع ثم تذكر برفع يديه
اما ما كان ومعه بالامانة تفق عن محله لان الركوع محله الذكر محلا والوتر ذكر في الركوع فانه
لم ينفذ فانه لا يعود الى العمام في اصحابه والاشهر ولا ينفذ الركوع لان الركوع للسجدة للبر
الصلوة فزان عند بعض الصحابة او هو ذكر مولف مظلوم فصار ركعا للبراء والركوع للسجدة للبراء

الكبير

بعد صلوة العصر من آخر أيام السريون فذكر ثلاث وعشرين صلوة وند احد ابو يوسف
وعن عيسى بن عمار رواه كما قال علي ورواه نافع بعد الظهر من آخر أيام السريون
ولارواه عن ابى بكر وعثمان رضي الله عنهما في الحجة واسم عبد الله بن العباس وعبد الله
بن عمر وروى عن ابى عيسى رضي الله عنهم على انه سدا من صلوة الظهر من يوم الحجة
واختلفوا في الحجة قال عبد الله بن العباس نعم بعد صلوة الظهر من آخر أيام السريون
وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بعد صلوة الحجة من كل يوم وقال بن عمر رضي الله عنهما
بعد صلوة العروسة وعن عيسى رضي الله عنهما رواه كما قال ابن عباس ورواه
كما قال ابن عمر والسبب في احد يقول بن عمر بانه في احد احواله فالحل في
كنا الصلوات وشبهاها في البداه واما اختلفوا في الايام المعلقة في
الكتاب الى انها أيام الغزوة فوجدنا في بعض ما هو يوم عرفة لانه يوم الحج الاكبر وذهب
الناس الى انها أيام الحج والعروسة أيام السريون فالجواب البداه من يوم الحجة قالوا
وفي الآيات ما يدل على انها أيام الحج وهو قوله تعالى على ما رزقهم من نعمه الانعام فكلوا منها
وذلك أيام الحج والذكر يدل على انها أيام الغزوة روى عن جابر انه قال جرحا رسول
الله عليه السلام صليحة يوم عرفة من مكة فبنا الملكة ومنا الملتقى وما لأم بعضنا بعضا
وقولهم اضر بالذكر على ما رزقهم فبنا على كراهة الحاصل ان الذكر حال الدخ لا احصاء من
بمنه الأيام وحصله عادة يكون من يوم الحج وهو يوم عرفة واما احد ابو حنيفة
يقول ان من يعود رضي الله عنه لان الحجة من الصلوات عن هذه الأيام بدعة بقصد الاصل
وهو ان السيرة في الذكر الاخفاء لكن بعد ما انفقت عليه الصلاة رضي الله عنهم اخذناه وما
اختلف الصلوات في نرد الى الاصل وهذا على اصله من ان لا يترك النفس الا بالسر في دخول
وفي العصر فانه لا يدخل حتى يصير طالع في صلبه لانه قد سقوت الظهر عند صروقه من وقت
السكع دخول في العصر فلا يدخل وكذا وقت العشاء لا يدخل حتى يصير طالع في صلبه وكذا العصر
لا يصير حرجا حتى يشد وتغلي وبعد من البدع وعمرها من السالك لا يقال بان البداه في
يوم عرفة مختلف فيها فوجدنا في بعض ما يكون فيها على الكبر لان يقول
في ان البات على خلاف الاصل انما هو الكبر وهو الحجة الاصل ووقته واما يحاط في البات على
خلاف الاصل وهو الوقت ودايعوا على الحجة في صلوات اختلفوا فيها سواءا حازها

فاحد ما بها واما ربحا الوقت الذي قلناه بدليل من خارج وهو ان لو بدأنا في عصر
هذا الوقت في حجة من صلوات الرما القطع في وقت لم يزل احد منهم ولو قلنا
هذا الوقت في حجة من صلوات يكون قد بدأنا بقول العصر وقطعنا بقول العصر وهو
اولى من ان بدأنا بقول العصر او الكلي لقطع لا يقول احد وجهه قول ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان الآثار تعارض في الاحد بالاكبر او في احاطا لان الكبر عمت الصلوات
واحد يقول تعالى وادكروا الله في أيام معدودات وهي أيام السريون ولا تحذف هذه الأيام
في غير آداب الصلوات بل احاطا في غير آداب الصلوات والسي في دار من الوجوه وعدم بحث
احاطا في الحوائج عن قولنا ان الكبر وهذه الأيام واجبا ان الكبر ترد في كونه واحدا
ومر كونه بدعة ككبر العبد في لا ما احدا الرادة كالم باحدة وهذا لان احوال الرادة على
بغير ان يكون واحد يكون صانعا في المعنى وكبر السريون وان كان يودي خارج الصلوة لكنه
في حرماتها والصلوات حرمها كالمعنى في هذه الكبر انما بحث على احوال احرام النساء
المسلم احراما من المسافر عن الصلوات المكوبات احراما من الوتر وصلوة العدة والتوافل
الوقت في جماعة مسجد احراما من المودة مفردة ومن المودة في جماعة النساء وجماعة السجون
في الظهر يوم الجمعة في الجماعة المفردة من الظهر يوم الجمعة في الامصار احراما من القرى
ومذا كذا عبد الله في جميع لقوله عليه السلام لا جمع ولا سريون الا في عصر جامع والسريون الكبر
كدامه الحليل في الله وعن علي رضي الله عنه لا جمع ولا سريون ولا فطر ولا اضحى الا في عصر جامع وبه
خرج من ان يكون المراد بالسريون صلوة العدة اذا كان السريون كالمجمع فيسقط الدكون والافان
والجماعة المسحبة ولما لا يسقط الحرد ولا بما عاده بحض الرمان يقولون بانه فاسبغ
الحج والعدة في حارة بحض المكان كالمجمع والعدة في الجماعة والعدة لا يجان على النساء
والسافر المفرد فكذا هذا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بحث على كل من صلى المكوبة لا يجمع
للمكوبة فكل من بحث عليه المكوبة بحث عليه كما بالنسبة في الحج وبحث على المرأة و
السافر بالامراء وتخاف في ادا احدى المسافر بالمع والمراه بالوجل بكر سعاد لهدا نادك
هم ومن كجم سعاد المسافر بجمه والمراه محاسن صوبها عون والمسافر وان اصلوا في مصر
بجماعة في رواه الحسن بن علي الكبر لان المسافر يصلح للامامة في الجماعة والاصحاب لا يحل عليهم ان يسفر
معتز للعرض فاسقط الكبر وان كان في مصر كما سقط امام الغرض في ص شي صلوة في غير

امام السريون فصاها فيها او فيها فصاها في غيرها او فيها في السنة الثانية لا تكبر لان السنة
 لا تصح كالواجبات السبعة عارضة ولو فصاها فيها تكبر **فصل** في ادائها واصلاؤه في غير امام
 السريون فصاها في امام السريون لم تكبر لان العشاء على قول الاداء وعن ابن يوسف لم يكبر
 ولو سوا صلوه في امام السريون فصاها في غير امام السريون او في السريون من السنة الثانية لم يكبر وا
 انما عداها حالوا للساكن لان السنة لا تصح اذ اقام كرمي الجمار وغيره من السنن ولو فصاها
 في السنة الثانية مع المكبر لكانوا قد زادوا على وظف السنة لا يقال بان السبع اذ اقام مع
 السبع تصح كسنة الفجر اذ اقام مع الفجر لا يصح لان المكبر ليس بصلوة على الاطلاق
 لانه لا يشعها في غير هذه الامام اما موسع في هذه الامام فلا تصح كالاصح وكذا لو فاس
 الحجة والعبد لا تصح الحجة الثانية ولا في العيد الثاني ولو تشوا في امام السريون فصوا
 في امام السريون من هذه السنة تكبر والانه لم ينع من جمع الوجوه ولا يزد على وظف
 السنة وصار كرمي الجمار في اليوم الاول واليوم الثاني فانه في اليوم الثاني قد نزع ليعاد
 اليوم **فصل** في تكبيرها اساسا يرجع قبل حروجه لا بعده والجماعة بانها كاللأول وحلا
 وكذا لو كان لا يراه ولو احدث مكانه عدا سبطا ولو سبقه كرمي الجمار في الصبح **فصل**
 اذ امر كل الامام التكبير اساسا فانه يرجع ما دام في المسجد والاصل ان كل ما تقطع البناء يقطع
 التكبير لا يودى على انزال الصلوة فاداء مع الفصل بينهما منع في غير محله فتسقط وما لا فلا
 والكلام وانما حدث العبد والخروج من المسجد تقطع البناء الا ترى ان لو طرأ احدب عن
 بدكرام لم يحدث فكان في المسجد حتى وان كان قد خرج استقبل اما التحول عن القبله والحد
 السابق لا تقطع البناء ولا تقطع التكبير فلهذا قال الشيخ رحمه الله يرجع قبل حروجه
 لا بعده **فصل** في الجماعة بانها في تكبيرها لا يحد الا في الصلاة فلهذا قال الشيخ رحمه الله يرجع قبل حروجه
 يولى بها على ان الصلوة لا يحد منها ولا تسقط الا في الصلاة فلهذا قال الشيخ رحمه الله يرجع قبل حروجه
 احدى بعد تحريم فان المحدثي نكح الصلوة دون الامام قوله كالملاوة يعني
 ان من لا الله سجدة وسمعها قوم تنظر السامعون سجدة لانه كالامام لهم فان سجدة وسجدا
 معه وان لم يسجد سجدة وانما ان السنة في حرمهم قد صح والمائة غير معصية فيها بخلاف السهو
 لانه يودى في الصلوة وانما بقية غيره الا ترى ان من ادرك الامام في سجود السهو
 اعداؤه ولا تكبر لو ادركه في التكبير ولو احدى امام في صلوة لا ترى الامام معها تكبرا

تكبرا او المحدثي يرى ذلك فان المحدثي تكبر وان لم تكبر الامام لما قلنا ان الاقداء
 فيه ليس شرط وكذا لو كان المحدثي لا يرى التكبير والامام يراه فانه لا يحد على المحدثي
 ان يكبر لما قلنا لا يقال بان يصير راي المحدثي هاهنا سعا لراي الامام فلهذا لم يكبر
 الامام وان كان يراه كالمراه والمخالف اذا احدث ما يوجب التكبير فانه يكبر ان سعا له الا
 بقول السباعي والمراه لا يراه لان امامها على الخطا لكن لا يراه ان الوجه قد احدث ما به
 وجه عليها انما المحدثي اذا كان لا يرى التكبير فهو يرى الامام على الخطا بالنسبة الى رايه
 ولا ضرورة الى اتباعه على رايه لان التكبير يودى على ان الصلوة لا فيها فلا يتابعه بخلاف
 تكبير المحدثين لا يها يودى في الصلوة فلهذا كان الاحتجاج الى اتباع راي الامام ولو احدث
 في مكانه عدا سبطا التكبير لان كل من يسمع البناء يقطع التكبير ولو سجد الكذب
 كرمي الجمار لا تقطع البناء ولا يسمع التكبير لكن التكبير لا يودى في حرم الصلوة بل على اثرها
 ولا شرط فيه الطمان كالاداء وان قال بعضهم بوجوبه يعود فلهذا لا يصح لانه
 لما لم يكن حاحه الى الوضوء كان الخروج قاطعا لقول الصلوة طامنا ان يكبر **فصل**
 اجماع السهو والتكبير والتسليم سدا للسهو والتكبير فلو قلتم التكبير سجدة لكان
 الحزم بخلاف التسليم **فصل** اما سدا للسهو لا يها يودى في الصلوة ولهذا
 بعد عداها بالتكبير لا يودى في حرم الصلوة بالتسليم لا يها يودى خارج الصلوة
 مطلقا ولو بدا بالتكبير لا يسمع سجود السهو لانه ذكر وثاء فتسقط للسهو ولو بدا بالتسليم
 بطل الحزم لا يها حواص الدعاء فكان كلامنا بهذا الاستحسان في السهو والله اعلم

باب الصوم

الاعكاف الواحد عدا ما وعده السابغ يصح بدونه لا يروى عن عمر رضي الله عنه انه
 قال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت ادرت ان اعكف ليلة فقال او فبذلك
 والليله ليس بخلا للصوم ولذا لو ندر اعكاف رمضان حرام بصومه وان
 كان صوم رمضان على اي وجه صامه لا ينع عن غيره عندكم في الاعكاف بعرض صوم
 ولما روى عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما انها قالوا لا اعكاف الا بالصوم
 ولانه لو لم يكن بالصوم لما صح التدبر لانه لا يدر الا بصوم الا بالله تعالى واجيب
 جنسية معصودا والاعكاف المحرد او اجتمع من جنسه ووجه المدر في الصوم

كالوقوف نرفه لا يكون
 عبادة ما لم ينضم اليها
 موقفة وسواها حرام

اي الاعكاف

في الصوم شرط الصيام الواجب فيه واحد وهو ما رواه الحسن
 وعليه الرواية لا يكون أقل من يوم وفي رواية الأصل في صوم الطوع غير صوم ما
 يعكس ما عدهم يخرج لأن مبنى الفعل على المساء كصلوة النفل وأما ما رواه
 الأصل في صوم ما عدهم من طوعه لا يلزم لأن صوم ما مضى غير معتد بما في وعاء الحسن
 يلزم لأن صوم ما مضى معتد بما في الأبد كالتصوم وأما حديث عمر بن عبد ربه
 قال يدرى أن يعكس يوما فيجعل على أنه يدرى يوما وليلة ولا يدرى في العبادات
 البدنية لا يصح إجماعا فيجعل قوله عليه السلام أو في على الأسجيات على الوجوه أما الدير
 ما عكس في رمضان فهو الصوم عدا بشرط فراغ وجوده عند الاعتكاف وإن لم يكن
 الصوم له كالمطهره وأما خبر أن ذكر الأمام للهط الكج سناول لما بالزائها من اللبالي
 وكذا ذكر اللبالي سناول لما بالزائها من الأمام لا م إذا استوى العددان فصير العود
 على ذكر أحدهما ويؤيدون كليهما وإن أحطوا ذكر واحد منهما كقوله تعالى سبع لئال
 وما م الام حسوفا واحسان الدير من العدد احاط على نفسه فيما جعل الاعتكاف لا م
 من الله تعالى والخروج عن العدد ما إذا هو الاداء الواحدة تماماد احاطه فلا لا غيرة
 لأن الغائب ما تعرف بالوصف المتبوع في النذر عن ما تلهط به وفي المصنف ما يلهط به
 اعني الكفارة ص يدرى ان يصوم شهر او يعكف فالتصوم له لانه للدير والقرية
 لا يحلف كالتصوم والاحارة وسابع وفي الصوم يعرف الاداء بوي حلاوه وان نوى
 التهنؤ واللبيالي حلاوه لا يصدر من اداء الله على ان يصوم شهر او الله على ان
 اعكف شهر او يعكف شهر او يعكف شهر او يعكف شهر او يعكف شهر او يعكف شهر او يعكف شهر
 بعينه ولا تصرف الى الذي له حلاوه لا يحلف لا يكلم ولا لا شهر احيى سعيه ما لله
 لأن العزم من المصنف مع نفسه لغيره لحد فيستبد بالكال اما الدير لم يكن ليعط لحد
 ما لو آجروا ان شهر لا م لو صرفت الى من مكن لم يصح فصرناه الى ما لله لنفقه
 بالقرينة ما الدير لا يفسد بعلمه بالمكن ولا جميع الاوقات يصلح للمص من الكلام
 ولعدد الاحارة وليس البعض على من البعض بعينه ما لله وليس جميع الاوقات يصلح
 للصوم ولا الاعتكاف لأن الصوم بشرط فكان لبعضه ولا ان الاجارة بعد من صل
 والاصل في العقد المرسى وحود المحل ليست في الكمال وقد عدها احاد المصنف

كالأداء والمخالف
 غير الواجب

احاد المصنف حمله فعينا الحرة الذي يعكف العقد على العقد بعد الامكان ولا يكل
 ما تابد بعد الاطلاق وذكر الوصل لا حراج ما رواه عن المصنف وما لا سابد بعد الاطلاق
 وذكر الوصل للدير لتفيد ذكر الوصل والمن لو اطلعها تأتد كذا الاجارة لكن في فاسده
 وكان ذكر السهر لا حراج ما رواه فتعبر ما لله اما الدير بالصوم والاعتكاف ولا سابد لو اطلق
 وذكر السهر في الدير لم يكن متعنا وهذا معنى قوله لا ذكر السهر للدير قوله
 والعرب لا يحلف هذا حوات سوال وهو ان يقال ان الصوم في بعض الاسماء وفي البعض وكذا
 الاعتكاف في بعض ان تصرف يدن الى ما هو الاصل في الصوم والاعتكاف فاختار في الدير
 معلو اصل القرية لا يوصفها واصل القرية لا يحلف بالنسبة الى ما رواه في الدير
 في وصفها في الصوم ان ما في الصوم وان ساء ما بعد لان اصل القرية ليجل اللبالي
 والسابع صم رايه فلا يلزم الا بالانصاف والنية ولا ان احاد العقد معربا بحار الله على
 وفي احاد الله تعالى الصوم مطلقا لا بشرط السابع كقضاء رمضان وحراء الصد وصوم
 المتعم ولا يقر على السابع في الطهارة وصوم رمضان متجاوزا لمصنف حتى لو افطر يوما
 منه لا يلزم والدير بصوم شهر بعينه ليس له كل رمضان والاصل في الاعتكاف السابع لأن اللبالي
 محال لتمامه واسم السهر جمعها فلهذا السابع ولا يحلف احدهما الا بالكل في الاجارة
 والكلام ولو نوى التهنؤ واللبيالي او على العكس لا يصح نيته لأن اسم السهر لهما حقيقة فلا
 يجوز صرفه الى أحدهما بخلاف اسم كالموفا لله على ان يعكف شهر يوما ولبس ليلة ونوى أحدهما
 وكذا لو نوى بعض السهر فان فصل يجوز ان يذكر الكل مراد البعض مجازا قلت اسم الكل
 اما سطلو على بعضه بشايعا لما في معنى الكل من وجه فلا سطلو على بعضه المعصاة ليس
 في معنى الكل من وجه الامر ان اسم العشرة لا سطلو على خمسة فحارة والشهر بعضه من
 من السهر ولا يحلف كلامه لا حصص ولا تحارة فلو لا الاداء بوي حلاوه اي ادانوى خلاف
 السابع في الاعتكاف وهو العزم او بوي حلاوه العزم في الصوم وهو السابع ص يدرى
 ان يعكف يوما ص على الله ويلزم صوم لا بشرط وكذا على حصة في الطوع ولا بشرط
 فيه اسان يحلف ولا يخرج الاحارة او طهارة او جمعة واحلفوا في وجوه
 اداندر ان يعكف يوما ص لا م او ح على نفسه اعتكافا مخصصا في محل فبالله الاعتكاف
 وهو الصوم اما لو يدرى له لا يصح لاها لا تفعل شرط الاعتكاف الذي هو الصوم ولا يلزم

من اجل ان المصنف لا يثبت
 حصة من الشهر الذي هو
 السبع والدير

وانما الذي في بعض احاد
 على حدة من السهر لهما
 حقيقة فلا يجوز صرفه
 الى أحدهما بخلاف اسم
 كالموفا لله على ان يعكف
 شهر يوما ولبس ليلة
 ونوى أحدهما

فان الصوم رمضان
 فانه في المعاد والقرية
 لا يفسد بعلمه بالمكن
 ولا جميع الاوقات

وسلا الظلم مخالف للقرين
 السبع والدير

على رواه عن بعض
 البارك في الطوع والامان
 ومنه ما ذكره في بعض
 نصوصه من ان الصوم
 في الشهر ما في بعض
 النصوص من ان الصوم
 في الشهر ما في بعض
 النصوص من ان الصوم

الصوم لان ذكر الله مفردة لا يستقيم الصوم وان نوى الصوم معها ذكر الكرم بعد ادخال
لان النوى غير محمل لفظ لان ذكر الله لا يصح ذكر الصوم لوجوده بدو وروى ابن سباع
عن ابي يوسف صحيح انه محمل لفظ لان الله يذكر وراى الوعد بالصوم يذكر وراى الوعد
وقد صح في الحديث ان عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله اني نذر ان اعكف ليلة عيد المسجد الحرام
فقال رسول الله او سدر كل اراد الله يومها لا يجرى في بعض قريته نذر ان اعكف يوما واد
صح نذر اعكاف الصوم بدخل المسجد قبل طلوع الفجر وبلغت فيه صائما وخرج بعد عروى الشمس
ولا يخرج قبل ذلك الا بول او غائط او وضوء او كحة لان هذه الحوادث يعم وقوعها في وقتها
فكانت سببا عن الالزام عادة واما الكحة فلان الاعكاف جارية كل المساجد والحاجه
الربا ما منه فكأن سببا وتخرج اليها بعد ان يصل فيها اربعاء بعد ما في رواه سببا
لان هذه يفتقر ثواب الجمع والادنى بالصبي اذ في الصوم نواحيه وفي رواه الحسن عن ابي حنيفة
مخرج بعد ان يصل في العرس لا غير لان حصة الخروج الى الجمع كونهما فريضة بالحكم الله تعالى
فلا يخرجهما لغيرها الا يرى ان المراه اذا حدثت الصلوة لها ان تكشف راعيا للصوم ولا
عليها ومن يتجمل المحظور وليس له ان يسجد في الصلاة سببا فلا يتجمل المحظور
ص نذر لمن او يومين يعكف ليلتين ويومين فاحلف واناب الى يوسف في
ادانته اعكاف ليلتين ليلتين يومين وكذا اذا نذر اعكاف يومين ليلتين بليلتهما وادخل
المسجد قبل عروى الشمس ويكفي في العروى الشمس من الليل العاكف وروى عن ابي يوسف انه لا يصح
النذر في الليلين ليلتين للصوم وذكر الليلين لا يكون ذكر الوصية لان كل لفظ
اسم حاضر له وحاصره حصة فلا ينافي غيره الا بدليل والدليل في الامام واللى اذ اذكر
على سبيل الجمع يراد بهما ما نازا بهما من الامام او اللاني مع اسم الصوم والليلين على الكفة كالليل
والصوم وعنه انه لا بدخل الليل الا في المسلمين وحوا وانما بدخل استجبا با والموسطة
بدخل وحوا لان الليل ليس محل فصدا والمقصود منه النهار ودخول الليل الموسطة مرون
السابع ولا ضرورة في الاولى وحده طاهر الروايات ذكر الامام مجموعا ليعني عدد هاتين
الليتين وذكر اللاني مجموعا ليعني عدد هاتين الليتين الاولى في حوا لان اللاني في
الامام الا يرى ان يرخ السهر بكت من اللاني وكذا المراه وكذا النشبة الا يرى ان يقال
لم اذكر من يومين لم اذكر من الليلين وقال اللاني خلقا من الشهر ودخل من الشهر ليلتين واد

ويراد نومين ليلتهما وليس يوميهما وكان ينبغي ان يكون قول الى يوسف كقولها الا ليلتين
ان الاسر جمع في الكافة في الجمعة وفي الجاهلية في رواه عنه كالباب **ص** نذر ليلتين
او ليلتين ليلتين ونوى النهار والليل في حاصره صيد ويطول ويقتصر والى نوى الكفة **ص**
اذا قال لله على ان اعكف ليلتين يوما صرح ويطرح بلون يوما ليلتهما لما قلنا ان ذكر الامام
يسمي عدد ما من اللاني فلو نوى النهار حاصره صيد ولا نوى حصة كلامه لان حصة الايام
هي الناصر النهار لا يسمي اذا قرئ به فعل ممتد بحال السهر لانه اسم لمجموع الايام واللى
ولا يخص البعض فادانته ان شاء ما بع وان شاء قرأه انما الرقعة الناصية مرون
انصال اعكاف اللاني بالامام فادانته المباحة لنته صار كالصوم فان شاء ما بع و
ان شاء قرأه كذا لو نذر ليلتين ليلتين يوما ما نازا بها لما قلنا فان نوى اللاني حاصره صيد ولا
يلزم سببا لانه نوى حصة كلامه وان عدم شرط وهو الصوم ولا يلزم سببا **ص** نذر ان
يعكف رمضان واعكف في ادى فصايه حار لانه شرط كالطهارة وفي رمضان احر لانه
حلالا لمرور لواقطة فصايه يوما اسفل المردود والمصا وفيه لا للتعذر ولو
صام ولم يعكف فهي ويا بع وسقط في رواه عن ابي يوسف وبها قال في الحنفية
ص اذا قال لله على ان اعكف شهر رمضان ليلته الاعكاف بصوم لان الشرط وجود
الصوم وقد وجدوا الشرط براعي وجودها في الجملة لكن لا براعي وجودها في مفردا كالطهارة
للصلوة ولا بد اوح الاعكاف بصوم رمضان فلا يلزمه صوم احر كما لو قال لله على اللي
الى مكة فسيحجه الاسلام لا يلزمه احرام احر كما ذكرها فان صام رمضان المندوب و
اعكف خرج عن العهدة وان لم يصوم ولم يعكف واعكف ولم يصوم لزمه المصا فان قضى
واعكف فيه خرج بذلك عن العهدة لان المصا بدل عن الاداء فقام مقامه والصوم الذي
هو شرط باق عليه وصار كالوفاي لله على ان اعكف رجبا فلم يعم رجبا واعكف فصلا مع
الصوم حار كذا هذا ولو اعكف في رمضان العاكف لا يحرمه لان بعد خروج الاول صار
الواحد مرسلا حكم الاعكاف فلا ينادى بصوم رمضان عند رجوعه فان **ص**
الصوم وان صار واحدا مرسلا للكر لغيره وهو اتصا بالعكف يكون صائما وقد وجد
وهذا كاي الشرط كالوفاي لله على ان يصل وهو على غير صوم لزمه الوصو فلو
نوصا للطهر وادى المندوب حار وان كانت هذه الطهارة ووجب لاجل المندوب

انما اعكف او لم يعكف
في رمضان
مخرج النذر

قلب المخرج الرضا الاول يعطى بدمه صوم فهو طلاق الاعكاف والصوم صالح لان
 كح مقصود ان كان واحدا لعينه ولم يدخل رمضان الثاني وحده صوم الشهر للعينه وهذا
 واحد لعينه فصلا الواحد على صومين فلا يخرج عنها بصوم واحد اما الطهارة والواحدة
 للمدورة واحدة لغیرها ولا تصلح واجبة لنفسها وكذا الواحدة المذكورة واحدة لغیرها ايضا
 فاذا كان هذه الطهارة واحدة لغیرها وهي المذكورة صار واحدة لغیرها وهي المدورة والواحدة
 ولو صام شهر او اعكف احرأ عن قضاء رمضان لعدم استراط السابغ ولا يخرج عن الاعكاف
 لا سراط وهذا معنى قوله ولو اوطر في قضاء يوما استعمل البدر دون القضاء وعندئذ
 لا يستعمل الا بخلع عن رمضان كما يقول بالاسم على ما وجب شهر رمضان ولو استعمل
 للزم وقوع الكل قضاء ولو صام رمضان لم يعكف عليه ان يعكف صائما شهرين معا وقال
 روى الحسن بن راشد لا شيء عليه وهو روى عن ابي يوسف لا يذره الصاوي الى رمضان لا وجب
 صوما ولو وجب القضاء اما ان يلزم الصوم بدون الترام او يعكف بدون الصوم وكلاهما
 مفسر وحده ظاهر الرواية ان البدر قد صح وتعلق بالزمان الذي عتبه فادام يعكف فيه
 انقطع العكف وصار دينيا في حقه مقصودا لا من حلت من ثلثم مقصودا اعلا ولا انكول
 مقصودا انفسه من الترام لا يصير دينيا في الدم كالطهارة والسعي ولا البدر بسبب
 الا ان صوم رمضان مباح وقد رآل ولا ان الاعكاف هو الاصل والصوم مع فلا يحلوا اما ان
 سطل الاعكاف لعدم الصوم او بطلان الصوم وهذا اولي لان احكام الصوم الذي هو شرط ومع
 صائفة الاصل اولي من بطلان المعنى لكان السعي بدرا يعكف او يصوم او يصلي او يحج
 في ووجه حار وروى في يوسف كالصوم وعقد غير كالعكف ويوم الفريضة لها
 نفس ادا بدرا يعكف شهر اعيه او يصوم شهر اعيه او يصلي ويوم عه او يحج في
 يصيها فاعكف او صام او صلى او حج قبل حار عند ابي يوسف وهو قول احمد رحمه الله
 وعند محمد لا يخرج لو علم هذه التدوير بالشرط لا يخرج عن العهدة ما لم توجد الشرط بالاجماع
 ولا بد ان يصوم بدرا او في مكان كذا او على فلان المسكن او بهذا الدرهم او ذكر
 المجموع قال الله على ابي عبد وعياي مكان كذا على فلان بهذا الدرهم مع التدوير في الوجوه كلها
 ولعل القيد عند علمنا الله حتى لو يصوم اليوم في غير ذلك المكان على قدر اخذ
 عند ذلك الدرهم حار وعند روى غير العهدة فلا يخرج عن العهدة الا بالاداء كما لزم لان

المستند
 المستند

لان ما حال العباد واوامرهم وتخلو عن الحكم والاغراض الصحيحة لعدم العلم فلا يمكن
 اعتبار المعاني فيغير الالفاظ كالعليق الا يرى له لو اوصى ان يصوم بدرا على فلان
 يصوم على غير ذلك لم يخرج وكذا لو اوصى ان يطول امره للسته وطلعه بالعبر السنه
 لم يقع محلا او امر الله تعالى الاستحالة خلقها عن الحكم فيغير المعاني دور الالفاظ
 ولست انما اوحد الله تعالى من الصلوة مصافا الى الوقت محو بحمله كالركوة و صلوة
 الفطر فكلما ما اوجبه العبد لا يعبر به لا تعالى وروى حور الركوة او الى الوقت والمأخوذ
 للتفسير على المكلف لا يقول فهو واصل الوجوه لا وجوب الاداء فكلما ما يخرج من ان
 مستند حور المدور هو البدر وبعده واصل الوجوه وروى حور الاداء الوقت الذي
 عتبه فاداعلم كان ذلك شيئا الوجوه في حور ولا صحة المدور باعتبار معنى القيد وذلك
 في الترام الصلوة المشتملة على سدة صلاة العكف واخراج ما تجرى في الشجر والظن من ملك
 اسماء مرضاه الله تعالى في بعض المكان والزمان وغيرهما واما تعبر من العكف ما يكون
 مفدا فاما هو المقصود وهذا يخرج الحوار عاذا ذكر من اعتبار اللفظ لان صحة المدور لم تكن
 باعتبار اللفظ بل باعتبار معنى القيد وبه فارق الوصية لان صحتها لم تكن باعتبار معنى القيد
 بل باعتبار الملك فصار فلان موضوعي له باسمي فاداع الى غيره صار محلا محلا في العكف
 لان العكف بالشرط عتبه قبل وجوده ولو عجل كان اداء قبل السبب اما الاضاد في الحال فكان
 اداء بعد السبب اما الكلام مع محمد رحمه الله في العباد ان البدر هو بقوله او حالي الله
 من الصلوة والصلوة لا يجوز تحمله فكلما ما اوجبه العبد سلة محلا في الصلوة وهذا لا بد بالمدور
 جعل ما هو المشروع نقلا في الوقت واجبا ولهذا لا يصح اضاده المدور بالصلوة الى الليل و زمان
 الخضر لا بد غير مشروع في نقلا المشروع في ووجه المشروع في ووجه المدور بتعلق بالصوم
 المشروع في الوقت الصاوي الذي ينادي بطلان السنة والنسبة قبل الروايل ولو لم يعلل لا ينادي
 كما لو اطلق ولهذا لو بدرا يصوم يوم العبد محو الاداء في ولو اطلق لا يجوز ولو لم يعلل بالصوم
 يصوم يوم العبد يوم العبد لم يحو الاداء في كما لو اطلق وهذا وجه سهاه يوم العكف
 لمحمد رحمه الله ولو بدرا يصوم رمضان لا يلزم في ولو لم يعلل للزم له ان ادى الواجب
 بعد وجود سنة في حور كما لو كفر بعد اخرج قبل الزهوق وهذا لان الوجوه ان تراخي
 عن سببه اذا وحت تستدله فتنه اذاه بعد الوجوه وهذا لان الوجوه بالاجاب

في الزيادة والمقصود ان لا يغير القيمة يوم الوحي من ماء على ان الواحد عنده احد السن
ان شاء اما القيمة واما حرم المصار من حصة مال مطلقا من حصة مال مقتدا الامر الى قول
عليه السلام في حرم الاكل السامع ماء وان كانت الساء لا يوجد في الحساب كما في مقدار اللوا
من مال مطلق والمالك محرم بغيره بل لا زال الساعي محرم على قول ما يحار المالك لا يحرم المالك
على اداء العن والمحتسب الشراء احاد اجماعا مستند الى قول الوحي من ماء هو الواحد
كما في الكفاية وكما في المسحوط الحار ادا مضى عليه يوم العطر فان يقض البيع كان صدق القطر
على التايح وان مضى كان على المسرى كذا الاكساب لان الاجازة مستند الى قول العبد وكذا
في بيع المصطفى وكذا ذكره الزبادات لو قال لعبدته اخذ كما حرم من حرم كبر القيمة
بغير من جمع المال ولا مال وحسب في الركوة باعتبار القيمة بغير القيمة يوم الوحي كذا في
والعص والسبع الفاسد وقد طابا جميعا ان الوحي كفاية العفراء وذلك كالمال لا بالصور
الامر ان الواحد حيوان في الدمة لا بعينه واخوان في حصة الدمة لا بقصد الامالته
بل لا لورومها على ساء او عند وادي القيمة محرم على القول وكذا العرفان ما يصير بياها
باعتبار المال حتى يتم بعضها الى بعض وتغير في ابعاد بصاد فتمسك بغيره الاداء فانها
احار تغتفر وانما تسقطا لئلا لان الواحد من كثر على وجه لا ينفك الصبر ولما وحي المال
الحاجي للغير المؤدى بالناء وذلك لا يحسم بعد الملاك ولا الركوة وان وجبت الذقة فاما ل
محل والسي لا يبيع مع حوار محله كالعبد الحار ادا مارت والشقص المشعوع ادا صار تجزا واما
السايم فعند الى حصة بغير قيمتها يوم الوحي ايضا والذين سلموا فالواحد السامع مطلق
بالعبر لا القيمة حتى كان ابعاد بصادها بالعبر لا القيمة وكذا كل ما كان لا يورث او يعد
ولو استهلك الخط جمعها بعد الحول وفيها ما ساء ثم غلا السعر او بغير ادى المثل في
حصة افعره وان ادى القيمة عنده بغير يوم الوحي وعندها يوم الاداء لان الاستهلاك
وحسب المثل وتمام المثل في الدمة كفاية العبر بده وصار هذا وما لو كانت فانه سواء وان كان
له جازر مساوي ما في درهم للصغار وحال الحول عليها ادا سبغها او بغير ادى
العبر ادى ربع عنونها وان ادى القيمة عنده بغير يوم الوحي وعندها يوم الاداء وان
استهلكها بعد الحول وفيها ما ساء ثم راد سعرها او بغير بغير قيمتها يوم الوحي بالايجاع
والقرو لكانها ومن الخط ان الواحد في المثل اما في الحار لا يحسب مطلقا بالاستهلاك ولا مطلقا

سبعة السبع الحار الشفعة كما
سبب لدار وفدقات ٩

هذا المثل بعد الحول
لأن الواحد من كثر على وجه لا ينفك الصبر ولما وحي المال

في الزيادة والمقصود ان لا يغير القيمة يوم الوحي من ماء على ان الواحد عنده احد السن

اد لا مطلقا لها بغير القيمة في حصة مال الاستهلاك وانما لا يتغير بغير سعر الحار هذا
اد اكان العن في السعر ولو كان المعنى والذات الخط بان كان له ما في حصة مساوي ما في
درهم فم الحول ثم اشك فصار مساوي ما به ان ادى العن بودي ربع عنونها وان ادى القيمة
بغير يوم الاداء بالاساق والفرق في حصة ان هذا هلاك بعض المصار فمساوي كونه
حلا بغير السعر لانه فتوى رجالات الناس في المعنى والذات ولو كانت مملوكة لم يمسك فصار
مساوي اربعة دراهم بودي ربع عنونها وان ادى القيمة بغير يوم الوحي بالاساق فصار
والقرو لكانها وان هذه زيادة بعد الحول فلا تقسم حلا وريادة السعر ولو كان العن في الذات
في الحار ما كان حولا وفيها ما ساء درهم ثم اخرب فصار مساوي ما بودي ربع عنونها وان ادى القيمة
بغيرها او ربع عنونها يوم الاداء درهم ونصف بالاساق ولا يورث الملاك ولو ادان العن
الحار بعد الحول ورجع الى ما ساء بودي حصة لانه اسبق بحكم العن وقد رال
فصار كالوصاع على الاصل بعد الحول فادى ركوة الما فيه ثم وجد الاخرى بودي ركوة ما ساء
لان الزيادة حاد في محل المصار فيجبرها المصار حلا ولو رادت ففيها سعر
امراخره بدنها ولوم عليها الحول في عورها وفيها مع عورها ما ساء ثم رال عورها
وصار مساوي اربعة دراهم فان ادى القيمة بودي حصة لانه رادة بعد الحول ولا تقسم الى ما
عنده كالولد وان ادى العن بودي ربع عنونها حلا والخط ادا رادت بعد الحول في
الذات بودي ربع عنونها ادا ادى من عنونها والقرو الواحد عليه ربع عنونها يوم الحول
وهو تعبت فادى ربع عنونها وهي صحبة مكان ربع عنونها معسمة لم تكن ذلك لان ربع
ربع الحار بغيرها حار اما الخط الواحد عليه يوم الحول حصة افعره مملوكة ولو ادى مكانها
فمساوي نصفها ما ساء كان ذلك لان الحول ساقط العن حلا ما في حصة رده
بودي منها حصة فان ادى اربعة حصة مساويها لم يحرم الا على ما لا يحرم ساقط العن
ورق حوله لا بعد الما والربا وكما لو ادى صنفا اخر وكسر المثل وكان الكرج حوله بغير القيمة
بصحها وعنه ان ادى عن القيمة محرم على ما ساء قول في حصة وعن الخط لا والاول اصح
ان ادا كان لرجل ما في حصة رده للصغار ففيها ما ساء درهم وحال الحول فان ادى
منها بودي حصة افعره بالايجاع وان ادى اربعة افعره حصة مساوي حصة منها لم يحرم
الا عن اربعة افعره بودي حصة اخر او درهما لا لم يحرم ادا ادى القيمة كان الواحد حرا من
المصار فوقع الاربعة عن نفسها باصلها فلو وقع عن القفص لكان في كانه حودتها واقعة

هذا المثل بعد الحول
لأن الواحد من كثر على وجه لا ينفك الصبر ولما وحي المال

هذا المثل بعد الحول
لأن الواحد من كثر على وجه لا ينفك الصبر ولما وحي المال

في الزيادة والمقصود ان لا يغير القيمة يوم الوحي من ماء على ان الواحد عنده احد السن

ولا فيه لها عديمها بجنسها ^{انها ساوية} ليد الوكان الصارح فادى رديا حار وكذا الوادي اربع
 دراهم حاد عن ماس سهرجه وقال في حور عن الحجة لان الحود اما سقط اعشارها لاجل
 الرضا ولا ماس الرضا العبد كالاخرى الرضا من المولى وعده وصار كالوادي ساه حده
 ساهي ساهي وسطي او ادى من صواجر ولسا ان الله تعالى عاملها معاملة المكاتبين ^{منه على}
 والربا بحري من المكاتب بسده بخلاف الوادي عن الخط اربعة افرقة ثم ساهي حده
 افرقة خط او غير ذلك من حلال الحرس جاز لان عدا حلال الحرس لا سقط اعشار الحود
 لحلال الوادي ربع صاع خط حده ساهي صاعا من غير او سبعة صدق العطر حده
 لا حور وان كان الخط لست من حرس الوادي ومع هذا لم يعبر الحود والفروان في الخط
 مصوص عليها انصا كالمرو السعير فادادها وهي مصوص عليها وفت عن نفسها باصلها
 لا عن غيرها اما المرو لست مصوص عليه ركه الخط فاداداه ومع عن المصوص باعبار
 القيمة وذكر الكرخي ان لا حور اربعة حده لو قصدا او اذها عن الخط اما لو قصدا او
 عن الماله سعي ان حور بطريق القيمة على ماس قول الى حده لانه ادى بالجمع افرقة
 رديه وهو باعشار الحود غير مصوص عليه وصار كالوادي من صواجر و مراد محمد
 بقوله لا حور يعني ادا ادى عن الخط وعنه انه يقع عن القيمة بقدر قصدا اجالا الحور
 والصحيح انه لا حور لانه محرم من اداء ماله حده افرقة بحسب الخط او بحسب حرقه
 احصا اداء الخط صارا الوادي باعشار الذات بعض الواجب فلو وقع عن القيمة اما مع
 باعشار الحود ولا فيه لها قول ^{والاول} اصح يعني عدم الحور وذكر في الحور
 والماسي والصحيح انه لا حور فان لم يكن من بين العايرين وظاهر وان كان من بينهما لم يقط
 الاصح يصح ما ينافي دون لفظ الصحيح ^{تكون الاصح} اخصار السمع رجمه الله
ركعه المال من بيع مال الركوة حار عدا
 والساعي يقضه في قدر الركوة قبل الافراغ وعن محمد بن الفضل وبعده لا خلاف العشر
 والغبن اليسير فهو بخلاف الوكيل يشري سعي معلوم عادة كالتمم والخبر والعاشق مضمون
 وان لم تعلم الا في رواه عن ابي يوسف نعم الله ^{فصل} اصل الثمان ربع مال الركوة جائز ^{بعد القول}
 عدا ما وعد الساعي في الحور قدر الركوة لكونه يسعوا لا يحق الفقهاء جميع السع كالعبد
 المدون والمرهون ولسا ان يعلق حواله تعالى لا منع حوار السع دل عليه حديث حكيم بن
 حزام رضي الله عنه لما امر رسول الله صلى الله عليه واله ان يسري بالمارا حجة فاسري ساه

منه على
 حاشا
 مع قيام
 العبد

فاسري ثمانية فباعها بدينار من اسري ثديا واخذت وقد دلت على ان حواله
 بالساه بحقلها اصحبه لم منع حوار سعيها فكذا هذا ولا الركوة لا سعي العير ولذا تلك
 الاداء من غيره فهو بطريق ولها الحايده رقبه العبد الحاي بل اولى ولا السع بعد
 الملك والعدن على السلم وقد حذر اما الملك وظاهر ولذا حل له وطها بعد الحول اذا
 كان حارة للصار وكذا العدن على السلم باقته بخلاف الرهن لان المهر من مع من العدة
 على السلم وخالو العبد المدون فان الله سبحانه للفرع فاد احرر المصدق بعد السع باحد
 الركوة من النافع على اي حال كان وهو الماسر لانه يملك من الفقهاء فقصه وفي الاستحسان ان
 حصر بعد الافراغ فكذا ان حصر قبل ان ساه احد من العير ورجع المسري بحصه وان ساه
 احد من النافع لاحلال العلماء في روال الملك قبل المهر والساعي محمد فان ساه احد وطاهر
 بالحديث وهو قوله علم السلام الماسعان بالحار مالم يسرها واخذ من العير وان ساه احد السع
 فربلا يقضه وروي ان ساه عدا عن حور عدا الله ان حصر المصدق بعد ما نقل البيع لم ياخذ
 مئة وقبل ذلك فحذر لان السع اما مدخل وصار المسري بالقل والظلمة تنقل الصان
 الى المسري فبما ينال النافع والمسري حتى لو ملك بعد الظلمة يملك على المسري ولا سقط
 سعي المرو اما في الاستحسان لا تنقل الصان الى المسري بالنسبة الى المصحح الا بالقل حتى لو
 ملك قبل النقل واستحقة اسان بصر النافع لا المسري فيل يا ويل هذه المسألة ان النافع باع
 وامسح مراح القيمة والسع لم يقرر قبل الافراغ فقصه الساعي وقد ركوة ان ساه
 الا ان رجح النافع فودي القيمة بخلاف اداء اناع الطعام قبل اداء عشرة وحضر العاشق فاد
 ما حذر من العير فقص السع في حور العير ساه حصر قبل الافراغ وبعده وقبل النقل وبعده
 لان العير في العير لغير الطعام لا الملك والمالك حتى حذر من الوفاء والصي وفي الركوة
 العير للمالك والمالك حتى لو قبل المالك لا يملك هذا احد الطريقين والطريق الاخر ان يملك
 قبل سعي كامل الاصل عشرة للفقهاء وسبعة اثمانه لما لكة فلم يقد سعيه في مقدار عشرة واصل
 احصوا ان اسند مال الركوة مال الركوة لا يكون اسهلا كما فسحول الركوة الى المدل وبغيره
 اسهلا كما قصير ضامنا واسند الى الساتية بالساعة بحسبها وبعده اسهلا كما وسقط
 حكم الحول خلافا لرويه ادا اسند بحسبها لسا ان اموال الحان كانت مال الركوة باعشار
 مالهها والاستبدال اذا كان مال الحان لا يذهب الماله وانما يثبتها مضي عن الفقهاء اما الساه

سعي

التماسها حاصل باعتبارها وكوفاً باعتبارها والاسناد الى من العنصر فيكون اسنادا
 ولا ان السبع في المال لا تضاد للحارة ونظام الاسماء اذ اكان الاسناد غير متسلسل فهو عفو
 لعدم الاحتراز عنه فلم يقع بعد اسنادها كالمثل للمحرر محل المحل آخر طالعهم وان كان فاحشا
 ضمن بعد من الركوة واحلفوا في الفاضل بين اليسر والعاشر والصحيح ان ما دخل بشر يوم المفوض
 هو ليسر وما لم يدخل هو فاحش والواحد الجدة ليس له سعة معلوم كالعبد والشار اما ما لم
 فتخاريف كالحذر والنجس لا يجهل العنصر بل او كبر لا مكان الاحرار ولعدم الحاجة الى التفرغ
 ولا اسناد شري الوكيل بالمرادة اليسرى في ذلك على الموكلة وفي السيرة العشرة نصف يعني
 ان يسع ما ساوى غيره ونصفه وهو في هذه في العوض وفي الخوان ليس مما ساوى احد
 وهو في العار ما ساوى ابي عبد الله والعنصر الهاشمي ممن وان لم يعلم من المال بالغيب
 لا بد من حرج الفقهاء والافلاف فما رجع الى الصانع لا يخلو العلم وعدمه وعن ابي يوسف
 اخذ لم يعلم لم يصح في الصدور السند وهذا صحيح لا ردك عنه وبالله تعالى يتسهم ساؤه
 على العلم وهو لا يكون مقروطا حال الحول على الفاسد في ما عرضا للحرارة يساويها
 حار ولا يصح على الساعه بالساعة لاحد او السقوط على انقطاع الحول واعمار العبد دون
 الماله ولو اسرى بها ساعه او عبد الخدم او فلو ساء للفقير او ثابا للهنة ضمن الاسناد
 من رجل له العدم حال عليها الحول ووجت فيها الركوة فاسرى بها عرضا او عبد الختان
 ساوى الفاء وتسعى له وحسب ذلك تسفل ركوة الالف الى اليسرى ولا يصح الا ان يساوي
 هلك اليسرى قبل الاداء سقطت الركوة لا تصرف تصرفا لا تقطع حكم الحول فهو مقام
 لان الاسناد على هذا الوجه لو وجد في خلال الحول لا تقطع ولا يصح ركوة اليسرى لا يغير
 فسر ودخل تحت يوم المفوض ولو اسرى بها ما ساوى حتمه تصم ركوة حتمه وسفل
 الى اليسرى ركوة حتمه يعني تمامه وتكون رواه لا غير فاحش فصر مسلما فان حصل شئ
 ان يصح جميع الركوة ولا تسفل اليسرى الى اليسرى الوصي للشمع عبد اساو حتمه درهم
 بالحب يكون سيرا لشمع وتصم جميع الالف للشمع ولا تكون العبد للشمع وتصم حتمه سفل ولا يثبت
 ان اسناد الى الركوة مال الركوة لا تكون ابدا لشي الفقهاء بل يكون اسنادا فلا يصح بل كن
 الاسناد قد حصل قدر حتمه ولا يصح ركوة ما والباقي لم يحصل به اسنادا وكان اسنادا
 مضمنا لحوال الوصي فان يصرف لشمع الالف الا حرج الا حرج والافضل وليس ذلك في مكان الوصي

كذا في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

فكان الوصي سيرا لنفسه فان حصل له لا يرفع عن المالك ركوة حتمه درهم وتصم ركوة اربعا
 وحسب ذلك الاول في طرفه اسرى باليسرى بالاسرى على عادة فلم يكن مسلما كاهما لم يسر
 باليسرى به الناس عادة فكان مسلما لا يثبت بها والعنصر اليسرى اما جعل عموا عبد الا افراد
 لعدم رصاء المروعة اما عبد انضمام غير اخر الم هو ما تملك الاحرار عنه فلا جعل عفو
 وصار كمثل الصلابة يعني عه اذ انفراد واد انضم اليسرى وصار الكل اكبر من درهم
 لا يعني قدر الدرهم حتى يكون الباقي اقل من درهم ولا يبقى ما نفا وكذا انصابت الحرمة والركوة
 وغيره مما للمعدن ولو اسند ليصار بالساعة بصا ساعه اخرى بعد الحول ضمن الركوة
 سواء كان من حتمه او لا لان موقوف ركوة الساعة هو مكل رقابها تصم الاسماء وذلك سطله
 الاسناد الى الباقي غير الاول وصار مسلما الا يرى له لو فعل ذلك في خلال الحول انقطع حكم
 الحول حتى انصابت الذي اسند له واسايف للصار الذي اخذ حولا وكذا لو كان الصاب
 ساوى ما به درهم في الركوة بخلاف مال الصانع فان معلق الركوة فيه هو كونه مالا ماليا
 وبما اسند اليه مالا للبطون لا يتطل ذلك ولما لو فعل في خلال الحول لا يقطع حكم الحول
 والعنصر بالية اعماد الصا لا عينة ولو اسرى بها بعد الحول عبد الخدم او فلو سا
 للشمع او ما بالشمع ضمن الركوة لا به تصرفه فلو روى الى ابطال حواله فاحش
 بوجز اخراجه عن مال الركوة الا يرى له لو وجد ذلك في خلال الحول يطل على الركوة في كل
 ابلا فاصم واد اسرى بها ساعه ضمن الركوة انصا لانه وان اسند اليها مال الركوة لكن
 لما كان معلق الركوة في الساعة وفي الدراهم محلهما ثم الساعة مقام الدراهم ولما كانت
 ركوة الساعة مائة من اربعة وثلاثين من مائة وواحدة وعشرين في الدراهم ربع الف فصار
 كاهما لتسبيل الركوة بالساعة الى الدراهم ولما لا تصم احدهما الى الاخر في حكم الحول
 ولو وهبها وسلمها ضمن حلالا والواقصها فتوبوا واعاها وفي غير مملكت فمن ادا وهب
 الالف لرجل وسلمها له فصار حرجها عن ملكه بغير عوض فصار مسلما لا يثبت لا قصير الركوة
 بخلاف الواقصها فثبت حلالا يصح رواه ان ساعه عن محمد رحمها الله لان يصرفها لم يخرجها
 عن حرج الركوة لان الفرض اعان اسداء معاوضة ابها والعارة والمعاوضة لا يصح بها
 المزكي وكذا لو كان الصاب عرضا فاعانه فملك لا به هلك من غير عذر فصار كالموكل في
 بده ص ولو خرج منها نصف او بغيره يرى ولو هلك لا يصح ولو جازع عبد الوهول

ودر الفاعلة

ورجع بعضا سقط عنه وكذا نعتوه لانه صرح حتى ردنا العتق ورجع واجهها بها ولا يباع
 من اجها ما يضر ولا يضر طقضا ولا يرجع فيها ونسحق الحول في المسفاد بوجوه
 فالسبب الاله والاصح على انه لا يضر وقال في الاستسقاء لا يجرى فيها ما دل عليه
 اوسها واولادها واعمالها من الميراث كرهه رواد الى سلطان عن محمد بن رواد الى خضر
 عن حماد بن عيسى ورجع في الله بعضا او بعضا سقط عنه الصمان وعلق الركوب بالصل
 كما كانت قبل الله لان الرجوع في الله من الاصل اذا كان بعضا بالاعتاق ولهذا كان للواهب
 الاول ان يرجع فيها ولو كان الوهب عيدا في غنمه جايده او دثر يعود كما كان والديام
 والديام تفتان البات فكان العايد قديم ملكه واما اذا كان الرجوع بعضا فهو
 صرح ايضا بعدا كالرجوع بالعصا على ما ينسب ان شاء الله تعالى ولو حال عليها الحول عند
 الوهب له ووجه الركوب على الوهب له في رجوع في هبته ان كان بعضا سقطت الركوب عن الوهب
 لما سأل الرجوع كصح من الاصل وان كان بعضا فهو صرح ايضا بعدا تسقط عنه الركوب
 وقال في الوهب لا يكون في الاصل في الرد فصار كمنه مستقبلا لان الرجوع لا يرد الى الزوائد
 والعمر والارث وان لا يفر على الوهب له في ما وطى وانه نعت من الملك اذا كان الرجوع في مرض
 الوهب له ولا يصح بالراسي صرح وجهها عند مسدا في حق غيرها كالا مال والركوب حتى
 غيرها فكان هبته مسدا ودليلهم على ان الرجوع في الله بعضا صرح ان من اسرى عينا وفيها
 في رجوع فيها واطلع على عايد من رجوعها على الناحية ولو كان الرجوع ملكا لاردها وكذا الوهب
 الوهب له من اخرج رجوع فيها فلو اهدى ان يرجع ولو كان الرجوع ملكا لما نكحوا هذه الرجوع
 وكذا الوهب له من اخرج رجوع فيها فلو اهدى ان يرجع ولو كان الرجوع ملكا لما نكحوا هذه الرجوع
 بعد الميراث كالميراث بها ولو كان الرجوع ملكا لما نكحوا هذه الرجوع
 وكذا اصح الرجوع من غير فقر في النصف الشائع فيما يحل القسمة ولا يسلط الا في الرجوع
 من غير فقر ولا يصح في النصف الشائع ولا يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يصح في النصف الشائع
 ما لم يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يسلط الا في الرجوع
 بعضا او بعضا من اجها ما يضر ولا يضر طقضا ولا يرجع فيها ونسحق الحول في المسفاد بوجوه
 فعند عام الحول على المسفاد من حيث ملكه ولو لم يكن في عام الاصل لا غير الحول على المسفاد من

بالضم
 بالقضاء

فلو كان الرجوع
 سبب لما من
 غير فقر ولا يصح في النصف الشائع ولا يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يصح في النصف الشائع
 ما لم يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يسلط الا في الرجوع من غير فقر ولا يسلط الا في الرجوع

من حيث ملكه الالف الوهب له لا من حيث ملكه قال من الالف الرجوع والاصح على ان الوهب له في الالف المسفاد
 اذ عام الحول من حيث ملكه الالف الوهب له لان الحول من حيث ملكه الوهب له المسفاد مضمون الى الاصل
 في حكم الحول والرجوع ما كان هلكه كذا المذكور في الحول المسفاد وهذا لان الرجوع فيه
 ملك الوهب له والملك ثابت الى ان يرجع حتى لا يفرق العمر وتسليم الاولاد لان الرجوع في حال الوهب
 سوا الملك فمدا كذا ينشر الى ان الرجوع في حال الوهب له في مسفاده لا من الاصل اذا كان ملكه
 لا يفرق في الروايد ولكن لا يفرق في الركوب لانه استحق من يده لا يصنع فصار كالا مال في الرضا لا
 يكون في الرجوع لانه لو لم يفرق في الفاضل في بعضه على وهو فعل عني في بعضه الفاضل وما ذكره في
 من عدم مراد من الرجوع الى الروايد والعمر والارث من بعض اذار رجوع بعضا فان لا يفرق في الله
 مع ارجع وتسقط الصمان عنها لاجتماع واما اعطاء من الملك واما في سلبها لما على رواد
 الى بعض بعض من الحكم ونحوه ان يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار
 كانه اوصى بجزءه وبعد الموت فطل من الواهب الرجوع فكان ملكا مسدا وكذا الا مال لانه
 ملك مسدا اذا اخرج احداهما في الصرح فلهما هذا اذار رجوع ومصر ما اذار رجوع في الله ولم يصح
 حتى ملكه من الوهب له هل يسقط الركوب عن الواهب ويصير اجلا المساع والصحح انه لا يفرق
 لان الواهب ما صار مسدا ما رآه الملك من غير خلفه وبالرجوع عايد من ملكه واستسقاء لارائه
 كما لو قصص **ص** باع حارب للخدمة بدارهم او دماير وحاله عدهم رد على بعض
 بعضا او بعضه على ركوبه العر لانه لا يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار
 بعضا فلا ركوبه عليه في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار كالا مال في الرضا لا
 ركوبه لانه مع حديد فان يوكي النحان عدا الرد او اطلق في النحان عدا رد بل بعد
 لانه لا يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار كالا مال في الرضا لا
 بالفرق فيها وحال الحول على الالف عدهم ووجد الميراث في حارب عدا رد هان بعضا
 او غيره واستسقاء الالف المسفاد بوجوه لانه لا يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار
 الدراهم والديام لا يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار كالا مال في الرضا لا
 غيرها فصار من غير ملك حكا وان كانت عنها خمسة فصار كالا مال في الرضا لا يفرق في الميراث من المصاوي لهذا بعض من الملك فصار
 نعم ويوكي في النحان وحال الحول على العر عدهم ووجد الميراث في حارب عدا رد هان بعضا
 بها عدا رد هان بعضا فلا ركوبه عليه العر لانه في مسفاده لا من الاصل كالا مسفاد والملك

وكما لو رده بخارج ربه او برطبعاء او غيره فانه يكون صحيحا ولا يكون عليه الجارة ايضا لانها
 كانت للخدمة وقد عاد الى ملكه القديم وحيد صدق العطر كان لم يبعها وان ردها بعد قضاء السقط
 غير ركوه العرض للخدمة الخاصة لان الرد بالراسي غير السبع احدى كحل او الرجوع في السببه
 وان نوى عند الرد ان يكون الجارة للجاره او اطلق ولم يوسا فالجاريه للجارة ويحول الركوه
 اليها اذ كانت معها من قبل العرض او قبل بغير سر اما اذا نوى الجارة فلا تستبدل حال
 الركوه بالركوه وان اطلق فكل ذلك لان بدل العرض الذي للجارة يكون للجارة بغيره كما لو باع
 العرض الذي للجارة بغيره ولم يوسا كانت العرض للجارة لا يبادل عن العرض وحكم المثل حكم المثل
 بخلاف بدل البعد فانه لا يصح للجارة بدون السبع لان العقود متعدده لا ابتداء في سائر الاعراض
 فلا يصح بدل الجارة اليها السبع والآلومع الناس في الحجج ولا يبدل العقود بدل الجارة في الدية
 لانها لا تباع اما مال الجارة فمعد صارت محصا بالجارة فقام بدل مقامه وان كان الركوه للجارة
 في الخدمة ويصير مملوكا للصار لان قصير الركوه ديانا ومنه ولا يسقط مملوك الجارة
 كما لو باع اسدا مال الجارة بخلافه لخدمه هذا حكم البائع اما حكم الميسر لما يسرى الجارة
 بالعرض فان كان العرض عنه لم يكن للجارة ولا مسمى فيه وان كان للجارة ولم يسر في الجارة للخدمة
 صر ركوه العرض وان يواها للجارة او لم يوسا يحول الركوه اليها لانها بديل العرض وان رد
 الجارة بغير قضاء القاصي واخذ العرض وقد كان اسراها للخدمة والعرض للجارة يحول الركوه
 الى العرض لا يبيع وان ردها بغير قضاء ونوى الجارة حبر اسر العرض يحول الركوه
 اليها وان ردها بغير قضاء او لم يوسا يبيع مملوكا للخدمة فان كان اسراها للجارة
 والعرض للجارة ايضا وردها بغير قضاء او بغير القضاء او اذ اتقا وتكلمت معاونا فاحسا والرد
 بغير قضاء وان كان اسراها للجارة والعرض للجارة بغير قضاء القاصي بغير ركوهها لانه
 محاربه بغير قضاء ان نوى الجارة او اطلق لا يصح وان نوى بالعرض الاستعمال ص
 بزوج امرأه على الف وسلمها بطلها قبل الدخول وارتدت وقبلت بغيره ركوه الكلومها
 بغير عليها ركوه ما بقي وان لم يسلخ بها باخلاص قبل الفرض عنه ويسقط ركوه المردود
 عنها ومفعلا لا يستلزم ولو كانت ارادت عند هار ياد مملوكه صحت ومنه عند محمد لا تصح
 لان المصلحة لا يبيع السبع عنه بخلاف المصلحة كالولد والثمة فمن رجع الى الفرض رجع حال
 علمها بغير ركوه فام يود حتى يزوج عليها امرأه ودفعتها اليها فالحال عند هار بطلها

نوى

بطلها قبل الدخول ورتد عنه نصفها او ارادت قبل الدخول او قبل الفروج ووردت
 الحكم فبطلها ركوه جميع الالف لان المسمى عليها بالطلاق قبل الدخول ورتد قبل نصف الالف
 لا عينها وكذا كلف القيسل والرد ورتد قبل الالف لا عينها لانهما لا يفسدان فصار كانهما
 دين بعد الخول ولا يسقط من الركوه مسمى وفي بعض السبع فبطلها ركوه الكل اي على الفروج ركوه
 الالف الخول الذي حال عليه يعني ثبوت ديمه ولا يحول الى الالف حتى لو هلك الالف لا يسقط
 الركوه لانه ما روج عليها ودفعتها فمعد صارت مملوكا ولم تعد اليها حلالا فلما اتيها
 لا يصح فلا يحول اليها الركوه ولا يسقط مملوكا ولو روجها على بيات سابعه باعينها و
 نصبة وحطه بياته وحال عنها بطلها قبل رتد البصر وسقط عنها ركوه ما رتد البصر
 فكان غير الالف والاسمها وتترك النصبة الباقى سواء بلغ بياها او لا حتى لو روجها
 على اربعين سنة فبطلها وحال الخول بطلها قبل الدخول ورتد عن روجها على الفروج في الثاني
 نصبة بطلها لو هلك ما عثر ورتد الخول وكذا لو روجها على بيات سابعه بغير اعانها
 نصبتها واساقطتها منه حتى وفي الركوه بطلها قبل الدخول لانه لا يرد ما ردت نصبة
 ما فصله وان لم يكن معها عند العقد والمهر قبل المهر من لا عند الا اذ لو لم يكن رد القس
 وحال الفيمه لانه لا يمل لها ويعتبرها اعدل من غيرها فتعبد للرد ومصاركا لبعض من الاصل
 وهذا هو الاصح ولو كان المهر غير مقصور على الخول اقله عند الزوج وهو غير اودى في نصبة
 فلا ركوه عليها ما لم يحل الخول بعد الفرض على قول الجمهور والله اخرا وعندها عليها
 ركوه ما مضى لانها مملوكه البصار بعد ملكها ما لم يبدل بغيرها وان اعدام البذل بيع
 الخول كالمسح قبل الفرض والمقصود بذلك العاصف المبرور لانها مملوكه الله اسدا وظلا
 قيم ملكها الا ما مضى كالدي كحل او المسح لانه لم يملك الماله اسدا بالبيع بل يحول اليها من اصل
 كان مالها وصار كالعقد المحصول من الوتر عليه يوم الفطر وهو في يد الزوج بطلها قبل
 الدخول الا كصدقة الفطر لا عليها ولا عليه بخلاف ما بعد الفرض وعلى يوسف في السبع
 قبل الفرض ان لم يصرها لخدمه باح الملك حتى لا يملك المبرور فيه ولو بطلها قبل الدخول
 والمهر سابعه فبطلها نصبة فبطلها ركوه ما مضى سواء بلغ بياها او لم يبلغ
 عند ان يوسف ورجعها الله كما لو كان مقوصا واسرود الزوج نصبة وعلى قول
 ان حصة الاخر لا تترك ما مضى ان بلغ بياها لم يفسد عليه خول بعد الفرض وعلى قول الاول

الدخول

ولا ركوه على الفروج ما ردت
 لانه لم يكن بالثاني الخول
 بطلها
 انا عاده الله
 مقصدا

وإذا روجها على الفروج ما ردت
 بطلها
 انا عاده الله
 مقصدا

وإذا روجها على الفروج ما ردت
 بطلها
 انا عاده الله
 مقصدا

ان يبلغ النصف نصا بافعالها ركوبه وان لم يبلغ فلا يسي عليها والعرو لا يجره من قول الاول
 وسواء كان موصوفاً تحتها ركوبه النصف ان لم يبلغ نصا ان ملك المراه في المهر قبل الفصل
 غير ما أكد ولدا يعود اليه بالطلاق من غير نص ولا رضائي سقط جحل كان لم يكن نصا
 كان الجحل لم يعد الا على ما بقي وهو النصف وهذا لا يملك المهر بقايله النصف وقد هلك
 المعقود عليه قبل التسليم ففسد الملك البدل والملك العاسد لا يفسد الملك قبل الفصل
 فسد المراه لم يملك المهر السابق لان نص المهر ففسد تمام النصاب وبقي ما في المهر من الركوبه
 معقود هذا ان كان الركوبه على الروح في النصف الذي عاد اليه لكن هذا ليس بيقين محض لان الملك
 كان صحيحا لكن حكم بالفساد مسندا والسند مقصود من وجه ولهذا لم يحسب عليه الركوبه
 فكان ما استرد به يعني مال الضمان حقه واما صدق الفطر فقد من هذا قول الى حسم رحمه الله
 اما عندنا في حق الفطر قبل الفصل وبعده كما في الركوبه والاصح انه قول الكل والعرو لها
 ان صدق الفطر بعد الولاء الناقص لا يخرج الملك ذلك لا يحصل دون المدا ما الركوبه وطه
 الملك وملكها قبل الفصل وكذا لو قبل ابن زوجها من سوء او ارتدت واسترد الروح كل المهر
 سقط عنها الركوبه لو رددت الا سحوا وعلى مال الركوبه وقال في الاستسقط لاها باشر برب
 العرو فصار من ملكه كما يقول فعلا ما سب الحرم والحرم رافع بقاء ملك الروح وبقاء ملك
 الروح الى حال الدخول والمهر شرط بقاء ملكها في المهر فصار كذا فقه شرط بقاء ملكها في المهر فصار
 ارباع بقاء ملكها في المهر الى ارباع شرط بقاء ولا يكون حوت الرد نصا الى فعلها وصار كما
 لو فتح بالاصطبل فخرج الدواب لا تصح لان المهر من رافع شرط بقاء الدواب ولم يثبت في الاستسقط
 فوان لم يبق ولو اراد ان السامه بعد الفصل بدنها رباة منسطة بطلها قبل الدخول
 او قبل ابن زوجها او ارتدت فترد نصف القيمة بوجه بصف او كلها او نصف العين او كلها
 لم يسقط عنها سبي من الركوبه لان الرباة المصلحة مع النصف فلم يحسب عليها رد عين ما قص
 وكان يرد من لحمها بعد الدخول اذ هي مخارة وهذا عندنا في حسمه والى يوسف وعند محمد
 الرباة المصلحة لا تسقط النصف فبسقط عنها ركوبه ما ردت كما لو لم ترد قال الصدوق في السند
 اطلاق محمد الحواشي في حسمه على قولها لان هذا آخر تصانيفه وقول الشيخ ضمننت
 معناه اذ ادفع نصف النصاب وكذا الى الروح بضم ركوبه المدفوع لما ذكرنا ان
 الرباة تسقط النصف وطعن على الرازي وقال ناقض ابو حسمه وابو يوسف له حب

لا يجوز عليها ولا طهر

حسب لم يحل الرباة المصلحة في الخارج المسعة بالعد ما بعده من المسح عند طهور العبد
 بالعد وهو ما جعلها ما بعده من النصف والمسح واحاد الكرجي ان الرباة في المهر خالص
 ملك المراه لا حق للروح فيها بوجهها ولم يرد عليها العقد لكونه محلا للمسح والكل يقول
 مسقط الرباة ولا وجه الى نصف المهر بدون الرباة لعدم الفصل والعبد فاسخ
 النصف والمسح اصلا محلا وسقط المسح فان خرجت الحارة فاع فيها لكونها موصوفاً
 لم يرد من وجهه ومثلها سبيل معتد فتعلق حقه بالرباة تبعاً لما وده كبر من احدا
 الى التمسك على الاحلال ايها وان كانت الرباة مفصلة مع النصف بقاء فلا تسقط عنها
 سبي ما علم ان رباة المهر كانت مفصلة هي اما مولده من العنق كالولد والمهر بعد الجدا
 او ولد جرة العنق والغير والارث ما غير مولده من العنق كالنكاح والخلع وان كانت مفصلة كالسبي
 ودعيات سبي العنق والكل والولد مادام جلا والمهر قبل الجدا اذا عرو هذا ما علم
 ان الروايات احدثت المهر قبل الفصل فبسط بطلها قبل الدخول تنقص ذلك كذا ما
 الا لكس والخلع فان ذلك لم يكن الاصل له بوجه خذوثة عندنا في حسمه وعدمه فبقع
 الاصل ان حدث المهر بعد الفصل والرباة المفصلة لا تنصف بقاء وكذا المصلحة
 عندنا وقال محمد بن محمد بن الريان تسقط الاصل والاصل هو المفروض من عند العقد في
 نصفه ونصف الربان ضرورة عدم الفصل وصار كما قبل الفصل اي ان الربان عمو
 مفروض في العقد ولم يرد عليها النصف المشبه بالعقد باستحسان نصفها واستحسان نصف
 الاصل بدونها محلا ما قبل الفصل فاب وردد على الرباة الفصل وهو شبه العقد ولو كان
 المهر مكملاً او مورداً فان كان مقيماً فهو كالحواشي وان لم يكن فهو كالنكاح لا عند
 سواي لما عاين في نصف الجحل بعد سواي ما سب وكما باللعان وفي حواشيها على كل
 واحد ركوبه ما في يده ولو طهر في الاوكس عيب تنقصه مائة ولا ركوبه عليه في العقد النصاب
 ولا في الاخر الا بعد الدخول الا اذا عرو حواشي من وجه المقاض فان رده واخذ المسلم بعد حوله
 فلا ركوبه عليه وعلى صاحبه ركوبه المردود وحده ان كان نصاً وبغيره عليه ركوبه وركوبه
 الفضل لا به بخار ولو كان العتق الاربع وقد نصه جسا وعمل الجحل الاول وعلى كل واحد
 ركوبه ما في يده لتمام النصاب فان رده نصاً او بغيره فعليه ركوبه الاوكس وركوبه الستة
 ان بخار وعلى الاخر ركوبه الاوكس خاصة لانها حصلت بعد الجحل فهو روح لكل واحد

والمراد من ان النصف من المهر من المهر
 فثبت على النصف من المهر من المهر

منها عند النجاة فيه احدها الف والآخر ما سار مضي عند كل واحد منهما اسهر
 نقايضا ونقايضا ونحو الخواص لا مال بها سوى العبد فعلى كل واحد منهما ركوع ما في يده
 اما الذي في يده الاربع فلا تعاد الخواص على ما سار في يده على الف والاربع المسعاد
 في اثناء الخواص اما الذي في يده الاو كسر فلا تعاد الخواص على الف واما على ما سار فصار
 كما به اسهل كما في حال الخواص ولا مضي عليه اسهل كما ولو وجد مسرى العبد الذي
 فمعه ما سار به عسا فمعه ما عوثا او غيره فلا ركوع على احدهما وان كان النصاب
 برط في طريق الخواص ووجد مسرى العبد ان مسرى الاخر لم يكمل نصابه اخرج الخواص
 ومسرى الاربع اول الخواص فان لم يزل الخواص بعد المعاصي على مسرى الاربع لان ملك
 نصابا حولا كاملا ولا ركوع على مسرى الاخر بعد النصاب لوردا الاخر عليه بالعبد
 تمام الخواص من المعاصي نصابا فلا ركوع فعلم ركوع ما وعلق بر فيه المردود لا يظفر
 فكان الاصل في ذلك ان شاء طعن ابو عمر والطبري وقال ينبغي ان لا يركع على سوا الا ان ارد
 بالمعاصي فمضى من الاصل الذي ان جاز في الله قال هذا ليرد الاستحسان واد كان كذلك
 تنسب ان العبد النفس بكنه ملك اصلا وكنه احد عليه ركوع ما يعلق بر فيه المردود
 احاب الخصام وقال لو كان كذلك لكان على رادة الخسيس ركوع النفس لا بد من ان
 لم يزل عن ملكه وللطاع ان يقول انما لم يركع عليه وان سار لم يزل عن ملكه لكونه غير مسعود
 كمال الضمان والاموال العبر النامية وكان العاصي ابو العباس يوجب عن الطعن ويقول
 كان الملك ما بعد الرجل فكيف يقال لم يركع فاد اقل له النفس النفس بالمعاصي ورفق العبد
 من الاصل كان لا يركع عليه واحاب غيره ان الملك كان باسما حصه والركوع كان واحه
 والمعاصي فمضى حكما لا حصه ما عاين الحكم بوجوه السقوط واعبار الحصه لا بوجوه السقوط بالملك
 والاحمال لا بوجوه السقوط فصار كالملاك لطلان الملك من غير خلف فليسقط ركوعه وبقى وورد الماء
 لتمام حكمها وخرج على هذا عدم وجوب الركوع على الراي لان العبد النفس بكنه ملك حصه واما
 عاد حكما بالصحة والركوع لم يركع واحه فلا يحل السك والاحمال ان كان الرد بعينه فصار في الركوع
 لا به اسهلا فصار اسهل كما في رد فيه المردود مسيدا لا حتى يحول الحق اليه كحصة
 مضي نصابه وليسقط ملكه وفيه ورايه يصدر ما في مضي لا يسقط ملكه شي فوله
 ولا ركوع عليه اي فلا ركوع على الراي سواء رده نصابا او غيره لانه لم يملك النصاب في الخواص

لان رفق العبد بالاول بعينه عند
 يمكن لا يرضى

في الخواص الماضى ولورده قبل مضي سنة اسهر من المعاصي مضي سنة اسهر من المعاصي
 ارجح على الراي ركوعه الا ان اسد الخواص كان على الف والاربع على الف نصابا واما غلله
 النصاب بالمعاصي بالادنى ومثل النصاب للمساكين ولا ركوع على الاخر لان ما في طريق الخواص
 ما والريادة في خلال الخواص غير معتبر ولو ان الذي في يده الاربع بعد مضي سنة اسهر من
 المعاصي وجد به عسا فمعه ما في يده فمعه ركوعه ما في يده لا ان كان الخواص بعد
 على الماسين وتم على ما في يده فمعه السناد الى الماسين وعلى الاخر ركوعه العبد الادنى الذي في يده
 ما ان كان الخواص على ما في يده فان رده الاربع بالمعاصي واخذ الادنى مضي ركوعه كما في مضي
 ويحول ركوعه ما في يده الى الادنى سواء رده نصابا او غيره لانه محارفة الرد فان العاصي
 لا يحرم فصار مسيدا كما ركوعه سناد فمعه ما في يده ويحول ركوعه ما في يده الى الادنى واما الذي في يده
 العبد الادنى فعليه ركوعه تحت ود كذلك يكون ما سار احاد اكان الرد نصابا فلا مضي وهو
 مجور فيه وان كان يصرف نصابا فلا يرد ردا حصل بعد الخواص والريادة بعد الخواص الا انهم
 بالاسا فله ذلك على الركوع العبد الادنى **صلى الله عليه وسلم** للخدمة بساوي القاماعه
 سنة النجاة بعد النجاة نصابا وفيها في نصف حوله وركوعه على حتى يحول الخواص
 المعاصي وعلى الاخر ركوعه ما في يده فاما من راد حله بعد المعاصي عسا فمعه نصابا ورده
 فلا ركوع على الذي كان عبده للخدمة لعدم الخواص وعلى الاخر ركوعه ما في يده ان كان هو الراي وكذا
 ان كان هو المردود عليه نصابا وبعض عليه ركوعه الا ان كان مختارا فان كان شاة اسهر بعد
 الرد وهو نصابا فلا ركوع على الذي كان عبده للخدمة لعوده بملكه وكذا على الاخر ويعدوه
 ان يوي النجاة عند الرد او لم يوسا حتى عليه لا يبيع وان يوي احدهم لا وكذا على الاخر
 ولا يسترط القصر بعد الرد كما لم يسترط كما لم يسترط كما لم يسترط كما لم يسترط كما لم يسترط
 عند مضي كل واحد من العبد من الف درهم احدهما للخدمة والاخر النجاة ومضي عليها عند
 كل واحد منهما سنة اسهر من نصابا ونوا النجاة مضي بعد السنة اسهر ولا ركوع على الذي
 كان عبده للخدمة لان الخواص بالمعاصي وحدهم من المعاصي حتى كمال الخواص عليه من المعاصي
 تحت عليه ركوعه ما في يده وعلى الاخر ركوعه ما في يده وهو عبده فمعه القاماعه ومضي حوله كما لم
 على القاماعه وحدهما بعد عسا فمعه ما في يده بعد مضي سنة اسهر من المعاصي
 ورده فان كان المراد ما وصاح عند الجرم ولا ركوع عليه لانه لا مضي عليه الا نصف الخواص فلو انه

متى علم بعد الرد سدا من غير اخرى فان كان الرد قضاء ولا ركن عليه نوى الرد الحارة او لا
 اما اذا لم يوطأ له الرد بقضاء فصح قضاء الى يد ملكه وكان للخدمه منى للخدمه واما
 اذا نوى الحارة فكذا لا الرد بقضاء لما جعل في حيا لا يعبر اليه عند لان نوى الحارة ايا
 يعبر اذ اطارم العقد لا القسم وهذا لان القسم قد خله ملكه سواء اذ انى هو كالمراة والوارث
 اذا نوى الحارة لا يعبر به فكذا هذا وان كان الرد بقضاء متى علمه سدا من
 يوم الرد فان نوى للخدمه وولدت فكذا لا سى عليه لا يصير كانه نوى للخدمه بعد الحارة في حال
 الحول فصح به ولا يلزم سى وان نوى الحارة او لم يوسا على ركنه العبد الذي اخذه اما اذا نوى
 الحارة فظاهر لان الرد بقضاء مع حديد فغيره الحارة عدة واما اذا لم يوسا فكذا
 لان الرد بقضاء لما كان معا حديدا والعبد الذي رده كان الحارة وورثا حديدا ويدا الى الحارة
 يكون للحارة يعبر به الا اذا خرج بالخدمه وان كان الرد صاحبه عند الحارة سواء رد قضاء او
 بقضاء فعليه ركنه ما ياء ومعناه انها يحول الى العبد الصحيح الذي اخذه لانه من ان الحول
 انما علمه على ما ياء لان المناصبه وصدق نصف الحول فصار كانه باع العبد الذي ساوى القا
 بما ياء في نصف الحول مع الحول على ما ياء فاذا كان لا يملك على وهذا الوان صاحب عند الحارة هو
 الذي رد العبد المعبى بقضاء على صاحب عند الحارة ركنه الرد وود وبنما ياء لان الرد بقضاء
 فصح فصار كانه استخفى عليه ودره وان كان صاحب عند الحارة ركنه الرد بقضاء
 على صاحب عند الحارة بقضاء فعليه ما ياء صاحب عند الحارة ركنه الرد بقضاء ما ياء الى
 العبد الرد وور ركنه ما ياء درهم ودره لان الرد بقضاء مع فصار كانه باع عدا استاوى
 القايما ياء بعد الحول فصح ركنه ما ياء وهو ما ياء درهم ويحول ركنه ما ياء الى العبد الذي اخذه
 ولو نفي عن صاحب عند الحارة بعد الرد سدا من غير لا يحل الحال في حرمه وسواء رد بقضاء او
 بقضاء ركنه ركنه لان ان كان الرد بقضاء وود نوى الحارة صار ضاميا للركن لان
 العبد ان كان الحارة وفايصر به في نصف حوله بسم الحارة متى علمه المناصبه سدا من
 في حوله وكذا ان رد عليه بقضاء ونوى للخدمه يصير بها وان نوى الحارة او لم يوسا نحو
 الركنه الى الذي اخذه ويصير ركنه ما ياء فاما اذا رد عليه المعبى بقضاء ووقع الصحيح
 وان رد او رد عليه بقضاء فهو صحيح وور عا داله درهم ملكه وود ملكه كان للحارة واما
 الذي كان عند الحارة فان كان الرد بقضاء فلا ركنه عليه لعود درهم ملكه وهو كان للخدمه وان كان

وان كان بقضاء فان كان نوى الحارة عند الرد او اطلق ركنه لان الرد بقضاء مع
 وور كان يصير على ما ياء بسمه سدا من غير من المناصبه وهو للحارة ليقع به الرد بقضاء
 كانه سدا من غير الحارة او يعبر به لكن ياء للحارة فصح به الحارة فادامجى بعد الرد
 بسمه سدا من غير الحول ركنه الركنه وان كان نوى للخدمه لا يحل عليه سى لا يصير كانه جعل عند
 الحارة للخدمه في حال الحول ودره هذا ولو اسرجها ولم يباضا حتى يصير سدا من غير
 لو يباضا عند ما كان في السبع قبل الفصح والمهور وعن ابي حنيفة رواه ابيه لا يعبر بها
 في بعض ويصير سدا من غير الفصح كالمهر والا صح انه يعبر بها ما يدور الفصح كالمهر لانه
 يدل على ان المهر من الفصح عده فيما هو يدل على الفصح كالمهر ويدل على الخلع والله اعلم
ركونه السالمه اذا اراد الحرة وجود سدا من
 وفعله لا والسفاد نصم ونرجح بالقرب عنده خلاف الاولاد والارواح ومن السالمه لا يصير عنده الركنه
 وكذا الوما عنها بعد نوى الحارة وباعه او لا ولو نواه للخدمه وباعه احلها واصل ولو جعلها
 غلوة او باعها بعد الحارة بضم ومن الطعام المعصور وارجه والعبد بعد وطرة بضم لا حلال
 التعلق بالارض والوقف المكاتب والصبي والمذنب والمزوجة وطرة بعد مود **فصل** اصل
 ان اداء الحرة وجود سدا من حارة وفعله لا لما روى ان النبي عليه السلام استسلف من القاس
 رضى الله عنه صدم عامر فصار كصام المسافر رمضان والصلوة في اول الوقت وسد حوت
 الركنه المال الغني وسد حوت العشر الارض النامة وسد حوت صدم الفطر انش كونه وبلى عليه
 واخسر ان المسفاد يصير الى اصل النصار اذا كان من جنس النصار لان عليه الصلة الحائسة عدا
 وهذا لان اسير اط الحول للخدمه مع ان الناس ياتي كونه مطا لصح السند الحال والسرع اما حاربه
 في موضع لا يودي الى الصيوع ولا يكر مرعاة الحول لكل مسفاد الا يخرج عظم خصوصها اذا كان
 النصار دراهم وهو صاحب غلة تسفل كل يوم دانقا او دانق فيعود على موضعه
 بالنقض فوله ونرجح بالقرب يعني اذا كان له ما ان احد ما اجرت حولا يكون هو او يصير
 المسفاد اليه وهذا اما سالي على قول ابي حنيفة رحمه الله لا عبر بان كان له درهم واربعون
 من العيم فحفل ركنه العيم بعد ان قضى على الالف سدا من غير ما ع العيم بسم لا يصير من العيم الى
 الالف عند ابي حنيفة رحمه الله بل يسايف لصاحب من العيم حولا على حدة مرفوع مع العيم ولو
 ايدوه لهما او ورثا ياقصم الى الالف لا الى من العيم لان الالف قرب حولا وانه اسع للخدمه

فانما هو النافع ولم يفسد المشرى المبيع
 وبن حنيفة النافع لما لغيره ان ركنه
 فيه لا اتفاق وفي المهور حرمه ما حلالا

ولورج في هذا الصواب وكان الساسه الملاصقة بالعم ثم ولد له العيم اولاد انصم الرج
 الى اصله الاولاد الى اباها وان كان له نصاب اخر من طبع كذا هو اخره حولا لان الصم خطه
 ثم نفاذ خطه ما بقا له من تابع احصيه اولى الامر ان احد المالين لو كان جازم نساوي
 النافذ نساوي العرق الى الجول على المال الاول انصم رايه الحاربه اليه لانه كان يودي الى
 انه يركب بصفها في سدا سهر و بصفها الامر الى ان يقدسه اسهر احمى مع اتجاد المالك
 وانه محال احسن في الابل المراكه لانصم الى ماعده من النصاب عدل في حقه رحمه الله وقال
 ابو يوسف ونجد رحمهما الله نصم الى ماعده من النصاب فركبه حول ماعده من النصاب كسائر
 المسفادات لان من الابل مع الابل لان محلق في الدار احد ما ساسه والاخر ذراهم
 وفي سدا الاستنفاذ طوي في الساسه الاساسه وفي الاخر الحان وفي الخطه اذ خطه وكذا الساسه
 الصور والآثار المائنه وفي مقدار الركوه اذ طوي من الابل ساسه ومن الدراهم ربع العشر فادانها بالنسب
 فاذا ركوه الابل لا يتوب عن اداء ركوه اثناهما كمن عبد الخدم والمودعي عنه صدق الفطر ومن
 الطعام العصور وثرا من العرق الى ادى عرقها ولا الابل كمال الركوه باعتبار الاساسه
 وبالسداد الابل هذا الوصف فلم ينال الركوه وصار كما لو جعلها علوه بعد اداء الركوه
 ثم باعها او ادى ركوه عبد الحان ثم نواه للخدم ثم باعه ولا في حقه رحمه الله ان هذا النصاب
 ادى ركوه ماله بحكم هذا الجول مروه فان الركوه في الابل باعتبار ماله لا بها وحسب شكر الله
 والتعب باعتبار المعنى ومن الصور عامه ما في الباب ان السراج لم يقدّر النصاب فيها فادان
 في مال الحان كوز الله فيها ما يفسد بالبيع والاسيراج فادان فادان ركوه ماله هذا
 النصاب مروه في هذا الجول فاعثنا بالمودي الى الشيا فادان ماله ولم يفسد هذا البيع
 الغني ولا ربا دة لان اصل الغني كان حاصلا له ولم يحصل له ربا دة غنى بخلاف العبد والارث
 وغيرهما من المسفادات فادان اسفاد به ربا دة العنا وحلا في مالو جعلها علوه بعد ما ادى
 ركوه ما باعها الا ما خرج جعلها علوه عن ان يكون مال الركوه فكان البيع مصادقا عن مال الركوه
 في قصم ولا كذلك هذا لان الاسفاد الابل اسفاد حكا للاسفاد فيكون البيع ملاقيا مال
 الركوه والتمس ماله مال الركوه وحلا في العبد المودعي عنه صدق الفطر لان الوجوه
 لا باعتبار ماله انما هي مؤيد الامر ايها كسب الحرة والعبد المسفر وبالمدين ولا باعتبار
 الجول لانه لو ملك له الفطر بحقه الفطر ولا يتعلق بالعبد حتى ينفق عليه لانه وحلا في

من الطعام العصوران وحور العرفه ليست ملك الارض الخامه لاسيما ملك والدم الطعام
ولمدا لا مكر مكر الحول وان في الطعام في ملكه سيبه ولا يعبر فيه الملك والمالك ولمدا يح
في ارض الصبي والكاتب والمحور والمادون والمدون والاراضي الموقوفه على المساحه والرباط
ولو باع الارض بعد اداء عريها فلا رواد فتمنع وبعد التسليم فالعصر محله الطعام فاحلف
الحل وان بعد الحصاد لاسيما الارض سال الحول العشره ان كان سال الوصفه لاسيما وورعهم هذا
الوصف بعد الحصاد ولمدا لا مكر مكر الحول فويل له وكذا الوبايع ما بعد ونوى الحان
وبايعه لاسيما الوبايع الساعه المراه بعد للجان وعنده الفحل اعلمها الحول فعلى هذا الحلال
يهم فمالي الا لعددها وعداني حبه لاسيما فويل له ولو نواه الحريم وبايعه احلفوا فمالي
لوبايع الساعه المراه بعد للجان فم نواه الحريم فل الحول على الدراهم فم بايعه قال بعضهم لاسيما
عنده وقال بعضهم نعم لاسيما الحريم ما ربح حال الا حبه المراه وط فمكون فيه للسبيل والركبت
ما فيه حبه دين ولا اموال فمدا لا تفقد فم بالغرض في السواء فان كانت السواء اصنافا
سطر الفقراء وفي خمس من الاله اربع من العيم فمخر لا اسواء وفي سابع العيم وفي يقبل من
حصر المصد وغلبه فم رجل له درهم ودنانير وسواء من الاله والعم والعروض
الحان وعلمه دين فان كان مبيع والمكمل لاسيما علمه من الركوه وان كان مبيع والفقير فم
الدين الى الدراهم والدين الى الفصا فمها اسير لعدم بطل المصلحة باعيا بها ولا تفوت الفصا
مها على واسطه لاسيما اذا كان الدين من جنسها فان فضل الدين عن الدراهم والدين او لم يكن له
دراهم ودنانير فمخر الى عروض الحان لاسيما معدة للبع وكان الفصا من جنسها اعل على
السواء لاسيما معدة للاسباك للدر والفضه والى العروض الى الفقراء لان ركوبها
موكوله الى اربابها ولا مطالي لاسيما فمخر ط المالك الاداء وفي السواء ولا يد الاخذ للساعي
فان لم يكن له عروض وكان فضل الدين عنها فمخر ^{بشر} فضلها السواء الى العروض الى غير الحان
ع الى العمار وانما في الدين وعبد الحريم لان فضاء الدين فمخر واحد الحريم ولا باع في ذلك
سبيل بدنه ولا دانه للسكنى فمخر اركان الدار فضل باع الفضل وكذا في سبيل الدين فمخر
دستار وسابع ما اراد ولو كان له اصناف من السواء فمخر الى اقلها وجواحي لو كان
له اربعون من العيم وثلثون من الفه وخمس وعشرون من الاله فمخر الى العيم وان اربعون من
العيم وفضل عيه ولا تسعر واحد الاخر من بطل الى قيمه سبعه وقيمته محاصر ان كان اول

بصرف جمع الدين الموقوف على العيم مع الآخر وان كانت فيه سبع اول كفر لو ضرب الدين الموقوف
بصرفه وتدخل في نصيب العيم ولو ضرب المال لا ينفصل بطلان في نفسه تنبع وساء والى
فمنه من خاصه ركاب فيها اول من يدعى خاصه من نصيبها ومنه في المال ان كان في العيم
الى المال في ركابها ولو كان له ان يعين ساء ومنه في المال الذي ينفق على خواتم النساء
الواحد هو ساء وذكور الركوة ان ينفق على العيم او العيم لو نفقت على ملك لا يجزى ركوبها
بعد هذا الحول فصاحبها خلاف المال لان الركوة لا تؤخذ من اعيانها فلا تنقص من مال الرقاب
حصول الميراث وهو مختار وبعد حضوره ما حل الركوة من المال فيصرف الدين الى العيم ويحل
اخذ الحول لاحتلال الوصي وضع في الركوة فيما اذا كانت العيم فيما يزيل فيكون الواحد منها
وفي المال ساء وسقط فلم يساوي الواجب فكان ثناء المال في العيم وذكور السهم رجوعه
في الميراث رجوعه من المال حل عليها حولان في الحول الاول ساء ما في الثاني ساء واحدا لان
قدرا السهم في ماله فيصرف في نصيب الدين فيصارعون فيما اذا اخبر مع العيم
ميركوة المال ساء في نفسه فمع الوجوه الحول الثاني كان اذا ركوة العيم مع الوجوه
فيما في الحول الثاني الا ان يكون العدم فيها اي ركوة المال من العيم او من غيرها فان
لم يكن ادى في نفسه مختار ولا يخرج بما قال ان ركوة المال بعد هذا العام من العيم
ساء هكذا يصيبها بعد الحول في ساء عدها وعند محمد وروى نصيبها ولو كانت ساء وعشرين
وهكذا يكون ساء عدها وعند محمد ولو كانت ساء واحدي وعشرين وهكذا حتى
وما يكون في ساء وعند محمد ارعون جزءا من ساء واحد وعشرين جزءا من ساء وكذا عند
ابي يوسف على الاصح لاشتماله على النصيب ولو هلك واحد من ساء وعنده تسقط جزء
من ساء من تلك النسبة فمن ادخل على ساء حوله في ساء ما لا ينفق فاذا
هلك نصيبها بعد الحول انصرف المال الى العفو عند ابي حنيفة والى يوسف فيهما الله
في المصير كما لا ينفق ساء وعند محمد وروى نصيب ساء لان الركوة عدها متعلقة
بالصاحب العفو والمال ينفق اليها لان الرأفة مال تام فلا تخلو عن الركوة كالصاحب
وجوز الركوة في المصير من وجود العفو لا يذلل على ان اذا وجد العفو لا يعلو
الركوة كالسقاء ونصيب الميراث وكما لو قتل واحد من جماعة ينفق جميع الكساء وان
كان القتل واجبا ينفق احداهم وكذا العراء في الصلوة وحيات القبر والمدبر وام الولد

وام الولد لا ينفق الا منه واحده وان كثرت لان النساء اما ان ينفق في ساء او في
الاربعين ركابا في ساء في ذلك يصيبها تسقط بعد ذلك كالركاب اربعين وهكذا يصيبها
فان كانت الاربعين والاربعون تحفظ ما ينفق في ركوة فيها فصار كحل في اربعين من العيم
اخذت ما ينفق في ساء وكذا في ساء واسترى اربعين بعد الحول في ساء هكذا في
الحل اربعون يحمل المال من المال وسقط عنه ركوة المصير في ساء في ساء في ساء في ساء
من العيم ساء ولا ينفق في الرأفة حتى يبلغ مائة واحدا وعشرين او حصة الاربعين ساء كاملة ونفي
الوجوه فيما اراد فاحسب ساء شايعة في الجمع فخاله الحديث في الطرف من ساء وان ما وراء النصيب
تبع له وللمالك في ساء ساء والحق لا ينفق في ساء في الاصل والاصل في ساء الواحد يكون
المالك من السهم ادى في ساء المالك عليها جعل السهم اصلا او معارضا للاصل الا يرى ان
مال المصير اذا كان فيه ربع نصيب المالك في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
واما الاربعون التي اسراها او التي للوصي والكافر لا حظ لها من الركوة اعيانها ولكل واحد
من الاربعين حظ من الركوة فاذا هلك الاربعون انصرف الركوة الى الباقي وثمة تعدد نصيبها
الى الباقي كما لو قال لعبد واحد كذا من احدى ما ينفق في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
من العيم في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
المال في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
ساء وعند محمد وروى نصيب ساء ولو هلك ساء وعشرين ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
والصحيح ما من ولو كانت ساء واحدي وعشرين في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
في ساء كذا في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
من ساء واحد وعشرين جزءا من ساء وتسقط احد ومائون جزءا من ساء واحد وعشرين جزءا
من ساء وذكور يوسف الامالي قول في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
روايت في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
والعفو في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
وليس في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء
عند ابي حنيفة وعند محمد تسقط جزءا من ساء واحد وعشرين جزءا من ساء في ساء في ساء في ساء
الواحد جزءا من ساء واحد وعشرين جزءا من ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء في ساء

في الحديث فمن جعله من السبعة الا انصلبه بوجوه ودرجته الفصل
 بدران نوعين عديدين وسطين او هندي سائر وسطين فاعني عدا احدا او امة شاة
 حده لم يخرجها كحلال البدر بالصدوق فمن جعله في الدين على الهدي سائر سطين
 فاهدي سائر سطين مساويا لم يخرجها وهندي اخرى كذا الوفا لله على اعراس عديدين
 وسطين فاعني عدا امة فمعه عديدين وسطين فاعني عدا احدا عدا امة الجاهل العبد
 بالحق لله تعالى ولا تبادي عدا العمة في الجاهل لله تعالى الامري بالوحد
 عدا رجل عديدين وعراينه الصعير احسان فضي ساه تساوي سائر لا يجوز الا على شاة
 وكذا الوحد عليه كما ريان فاعني عدا احدا لم يخرج الا عدا احدا فكذا في الجاهل العبد
 لو بدر بالصدوق سائر وسطين اجرة واحدة تساوي سائر وسطين لا الواحد صفة
 بالحق لله تعالى يصير في العمة كذا في الجاهل العبد والمعني فيه هو ان المصود في
 البصر وكفاية العفراء وهي تقوم على المال لا بصوره والمصود من الهدايا المثلث
 بارام الدم ومن الاعتان كل من العبد عن الروح ما يقوم بالصورة اذ لا بد من
 وكل من صير لا يملك الواحد الامري ان يكون على ان يصدوق هذا العبد فقتل خطا
 واخذ منه نصفه بها الا في خلع في الصدوق ولو قال الله على ان اعني هذا العبد
 والسد كالحال لا يصدوق بعمه لا يملك خلع في العفراء ما ساد ربه حاد
 فادى حبه ربه فاحاد ونكره وعند محمد بن الله بؤدي الفصل فمن جعله ربه
 ربه حاد يثاب المال في عليها الخوا فادى حبه ربه فاحاد ونكره ولا يملك عليه
 عدا عدا عدا وعند محمد بن بؤدي الفصل لكن عدا ربه فاحاد عدا ربه فاحاد
 من البر والعبد وعند محمد بن لا عدا الا نفع للعفراء ولو حله حله ربه فادى
 اربعة حاد ايسا وها لم يخرج الا عدا ربه عدا عدا بالماله وعند ربه فاحاد
 لا عدا ربه فاحاد واهو حله واهو يوسف لعدم اعادها او حاد ربه فاحاد ونكره
 فوا عدا ربه فاحاد فادى حبه ربه فاحاد ونكره الفصل ولم يخرجها فادى حبه
 اربعة حاد اعني حبه ربه لان عدا العمة في الاول نفع للعفراء والعبد في
 الثانية اعساره هو الا نفع لان الجوده معتره في الجاهل كما في سائر الميراث والوصي
 والعصبة فادان عدا رها بطر للعفراء بعد احسا في العادة

الزوف ما بعد العار وكنت

من لادى بؤدي ودرجته ما فان وحمه مله بؤدي فمعه سبعة ونصف فها وادى
 حبه دراهم حاد عدا وعنده الا والجوده معتره اصل الوصي والاب الميراث والعاصب
 والورث نكاحه فمن جعله ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه
 عدا بؤدي ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 يبلغ حبه ربع عدا ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 ادى حبه دراهم حاد عدا ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 حبه لان الرها اخرى وحمه وادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 اخرى من المكاتب وسده وكذلك قوله عليه السلام ان الله تعالى عدا ربه فاحاد ونكره
 الرها اذ اقول حله لا يصير الجوده الامري له لو باع اربعة حده حبه ربه لا الجوده
 وعند محمد بن بؤدي الفصل ما ذكرنا الجوده معتره حتى جعلت ميراث العفراء مع الميراث
 والعاصي والاب الوصي في العصبه فادان عدا رها بطر للعفراء بعد احسا في
 والعفراء والعفراء اما يصير هذه الصورة من الميراث اما الميراث وان يكون في الورث والعفراء
 بعد من اخرج الجوده بعد عدا ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 الاب الوصي والعاصي ولا يملك عدا ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 من جلا الميراث في اربع ارباب المالك من الرها اما عدا رها بطر للعفراء ما يعلق له حقه
 بعد المال الجوده فادان عدا رها بطر لعفراء انا حقه في اربعة عدا رها بطر لعفراء
 مال سائر ككسار اداء دراهم طهر ان ما في يد ما ساد ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 آخر طهر اعيان الجوده بؤدي حبه سبعة ونصف لو كان من الامير بؤدي حبه سبعة
 ما سائر لا حقه في الامير مع الورث والورث ليس بصادق يستل اية الجوده فبه في
 لم يملك اعيان في الصاب لم يملك اعيان في الواحد فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 ان اصل محمد بن الله في اعيان الجوده في ما بالركون اعيان الجوده في هذه المسائل فمن جعله
 بؤدي بؤدي فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 في الكسار او في صدق العفراء لم يخرج الا الكسوة عن الطعام لا جلا والمصود فمن جعله
 ادا مدرار بؤدي بؤدي فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره فادى حبه ربه فاحاد ونكره
 لما نص على الميراث اداء اى ميراث اداء اعيان النص او حقه في الصدوق كحده عن العفراء كان

البر بؤدي

حيث انشأ لنا لا
 مع قيام العبدية
 ختم
 لا

من لادى بؤدي حبه سبعة ونصف فها وادى حبه دراهم حاد عدا وعنده الا والجوده معتره اصل الوصي والاب الميراث والعاصب والورث نكاحه

على نفسه يصرى بالكتب لا اعدامها ولله الحمد والبر على الله وطى الحاشية المذكورة كما حل وطى الحاشية
للحاشية بعد القول فادى حجة فصدقه الحجة من الدرر لان الركوع مناسبتة في الناس
ولله الحمد طمها من رعاها ذلك الدرر في ما فيها فصدقه صا وفاقه في حجة من المائنة
المذكورة فادى بها الوطمان الركوع وصدقه نصفها من الدرر في صدق سبعة ونسبها
فيها من الركوع وعن الدرر لا استحق من الال المذكور وصدقه لا يظهر ان هذا هو
على نفسه ما هو واحد كما لا بد على لان حوائج تسند الى اول القول والحاشية الواحدة
واحدة السبع درهم السدان درهم ونصفها من المائنة السعد بالدرر مائة الركوع والدرر حجة
او الركوع دون الدرر والاصح ما دى الركوع فصدقه لان السند فناديان بال واحد كل ركوع
الركوع صا والبالك فسند الدرر كما لو هلك وسعى ان يحمله للدرر مائة وتحمل اداء الركوع ناقلا
الدرر الى المال اح ولا هذه الولاية كالو صدق مائة من الدرر مائة على دواء الواحد وصدقه ناقلا
الركوع الى المال اح ولو صدق مائة من الدرر مائة على ركوع تلك المائة ذكرها مائة
سند لا بد على العشر مائة على وجوبه وصل الدرر على السند كالو صدق مائة الركوع
او صدق الطبع وصدقه الواحد مائة السند لا بد على الدرر نقل من الدرر مائة الى المال اح
ولا ولا السند فادى على ما روى عن ابي يوسف اداء الصدق بعض الصا وصدقه بعض
من العشر بصدقه لا سند على من الركوع وصدقه بعض من العشر ومن العشر في ان يكون
فيها مائة ركوع الواحد لا سند الركوع فصدقه ولو لم يعل منه بصدقه بصدقه مائة
ولم يعل من هائل الناس في حال القول حجة الركوع فادى حجة لانكون هذه الحجة من المائنة
المذكورة مائة على ان يصدق بعد ذلك الدرر مائة لان الدرر مائة على المائنة السند لا يرى انه
لو هلك المال لا سند الدرر مائة فصدقه الا سند مائة الركوع وفي المسئلة الاولى اسقط
الدرر بالمال لا سند مائة الركوع وصدقه الدرر مائة ولو لم يعل منه بصدقه مائة من الدرر
كم يودى عن الركوع بعد ذلك يكون محمد رحم الله والايج اذ يودى درهمين وصدقه حجة بصدقه
للدرر درهمين وصدقه مائة مائة مائة الركوع المائنة السند مائة الركوع فصدقه لو يدران
بصدقه مائة مائة العشر وصدقه مائة السند الدرر لا يرى عن الدرر وان يصدقه العشر ولو يدر
الدرر احراه عن العشر في حال الدرر حجة العشر والحاشية وصدقه الا فادى الركوع والحاشية
بعد الصا وصدقه لان السند لا بد على المائنة السند لا يرى عن الدرر مائة مائة مائة

لم

لما سادهم حال عليها الخوا على حراج ارضه او عمر طعام فدا سبيلك تسع وحر الركوع لان
له مطالب العباد وهو السلطان واما قديما لا سبيل لال العشر العام لا تسع ولا غير ذلك
لو فرض على العاصي بصدقه الا فادى الركوع والحاشية في حال القول لا يصدقه مائة الصا على
هذه الروايات موجه المطالب وذكره كتاب الكاح ان بصدقه الحاشية لا يصدقه مائة الصا حتى تسقط
بصدقه مائة على تلك الروايات لا تسع وحر الركوع فادى حوائج مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا
لما مائة العاصي لا سبيل له ولا يصدقه مائة مائة مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا امره بالاسدانه
بصدقه مائة وقيل ان هذا من الاستدانة لا من الاستدانة لا من الاستدانة لا من الاستدانة
فادى الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
استدانه فصدقه حجة مائة مائة مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
طالقت الدرر فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
بصدقه مائة مائة مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
صا لان السند لا يرى عن الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
الحاشية على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
اما قديما لا يصدقه الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
للركوع اسفاد مائة وحال القول لا يرى المطالب وصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
وصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
وحال القول لا يرى الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
ركوعها حجة حجة الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
سوى الركوع وصدقه الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
كالتدوير الكفارات فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
منه بخلاف الركوع الاموال الطاهرة فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
ركوع المال العام ومن ركوع المال المسبوك فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة
العشر ان يصدقه الركوع فصدقه حجة على ما اذا مائة الركوع فصدقه حجة

حاشية المطالب

ش

متعدده في الحال محل بعضها بالحد وبقية الباقي الى ان يوجد شرطها فهو الاصح لان كلمة كلما تعني لا
 مخصصان يكون كل فعلين طارعا من غير تكرار اللفظ الجراء لا يفي بحدود الجراء ولو تكرر الجراء
 حصصا كانت اما مستقلة في الحال فكل واحد اذكر يعني ضرورة ولم يرد بغيرها اذ افعال الكلام وحركات
 طالع طامع ورحما ودرع الامر الى ما يرى حيثما قصي الخلق طالعها لما يرد ورحما بعد رجح احوال
 حجاج الى قضاء العاصي عليها ما يفي على رواب المصير طامع حجاج وعلى انه الحامع لا يحلح الى العاصي
 صريح الامان في هذه المراه وعلى هذا الوعد على كل امره ان قال كلاما ورحما طالع طامع
 العاصي يصح الامر برحما حجاج في حواجرى الى صريح امره على رواب المسوط دون رواب الحامع
 ورحما اذ افعال الكلام حصص طالع خاص حصصه اما انها فانقصت عندها موضع الخلق خاص
 الخصص الاخرى محل النكر الى الجراء لا ان الخلا لهما في غير ذلك ولو رجح صرحها فخاص حصص طالع
 على رواب الحامع لان التقيد بامان وجد شرطه افعال بعضها فاعمل الى الجراء وبقية الباقي مستقلا فاد اوجد
 شرط الخلا لسيء الخلق وعد ورحمة الملك محل الجراء وعلى رواب المسوط لا يطلعون بل الحلب
 العن الا في غير الملك اسم اعطاء فاعلم ولا في **ص** قال لهما في الدخول لئلا ان كل ذلك
 فاب طالع في الخلق الاولى بالناس وتعد حركاتهم الله لان الخلق بالربط كالفصل ورحما بالجزاء
 اللوصل لوجود الربط ولا تحت لعدم الملك لا بعد اعطاه قال من كل ذلك فاب طالع لا تعد
 من رجل قال الامراء ولم يدخل بها ان كل ذلك فاب طالع لربط امره بعدد الاولى وطلعت بالناس
 لا في كل بابا وبعده بالناس خلافا لفرق لان قوله ان كل ذلك فاب طالع لا في لوجود شرطه لئلا
 وهو الكلام وبانت الا ترى انه لو سكت عليه تحت فساد فيها قوله اب طالع وفي بيان فلا
 فتعده ولب ان شرط الخلا لاولي لم يوجد الا بعد فراغه من الهامه فوجد ان بعدد الناس
 وبنادج تكرار مع نفسه من كلامه اماها معاموكرا بالطلاء والنسج اما يكون عن المفسد لا
 عن اللغو الا ترى ان قوله ان كل ذلك فاب طالع وكلمة بعدد وهم لا ربح نفسه عن تظلم
 كلام فلا وكلام مع فلا الذي اسمع عنه اما هو المفسد وذا بعدد الافاده باللوب
 فكذا هذا المع اما هو عن الكلام المفسد والربط وحده غير مفيد فكانوا يعلمون بكون
 الكلام الذي مع نفسه عن التطلاء ولم يوجد الربط وهذا لان المع ثبات لثباته
 عن اللغو نفسه عقلة وعادة ولم تحج الى ان يقع نفسه معاموكرا بالطلاء ولم يكن
 المنع لو كذا الاعر المفسد فكان هذه حاله فخصصه للكلام الى الكلام المفسد والحال

الح

والحال التقيد وتخصر الا ترى ان شرطه على اساسا وحلف لتقتله وهو على قوله جمع ولوم
 على عصا وحلف ليعلمه هو على الالبه بالضرب لدلالة الحال واد اكان كذلك فافهم
 عن الكلام المفسد والربط والجراء في واحدة الافاده فلم يوجد شرطه الحلف الا بعد الفراغ من الالبه
 فكذا هذه العلة ومع وقوع الطلاق لم يجد قول ان كل ذلك فاب طالع لربط امره بعدد
 الطلاق وان الربط مطلق الكلام بكون الكلام وركون مرقا وركون مرقا فان افسر على قوله ان كل ذلك
 لا رفسد المفسد وان جاوز على انه ففسد المركب فلا يحلح الا بعد الفراغ الا ترى انه لو قال من غير المفسد
 كما في كل ذلك فاب طالع لربط امره الا طالع واحد ولو كان الربط كلاما على حدة والجاء كلاما على حدة
 لكان مع بطلان الاول كما قال لهما في الثانية كما في كل ذلك فاب طالع الاولى في البعد الاولى لئلا يكون
 والحال وان قال فاب طالع لربط امره اخرى فطالع من حيث لم يطل الى الواحد عفا ان قوله كما في كل ذلك
 فاب طالع كلام واحد ولم يفسر فبطل الربط على الجراء لكن هذه العلة لم يقل فيها عن روي فان سلمها
 ايعطه وان معها فلا حجة عليه فيها واد البعد بالناس وحدها الخلا لئلا بالناس محل الى الجراء لئلا
 بام كنية في الاولى في حرج من الناس وليس في الاقدم العلة ولا بعدد الناس لعدم الملك والاصنام
 حتى لو رويها وكلها لم يحج ولو لم يعل الناس ولكن افسر على الناس بمر ورحما وكلها حجة
 ولا يحج بمر ورحما في بده الخلا في اعطاء الناس وذهب ابو مطيع وجامع من سماع بل
 الى ان الامان كلها معقده ولا يحلح فيها الا كلاما بسدا فاحسب تحت بامان الى المفسد
 تكرار العن بامان المع من كلامها افعالها والى هذا سبق ومع الى حجة روي الله حرجا على
 محمد وصغره فاما ما يقول من قال وان لا اكل كل ذلك فاب طالع لربط امره بعدد الناس
 فكل ذلك فاب طالع لربط امره بعدد الناس فاحسب فاعل الوحد لا اذكرى من اى حجة **ع**
 ولو كانت المراه مدحولا بها مع طلعان ان الاولى الخلف بالناس وطلعت بالناس اماه
 فطلع اخرى وبقية الناس معقده فان كلاما وموق العدة طلع بالناس **ص** قال لئلا ان كل ذلك فاب طالع
 طلع طالع بالناس وسفوفه بالاجماع فان رويها وحلف تحت فيها لوجود الربط والملك ان
 قال فله ان رويها وحلف تحت المراه محل ولا يحج لعدم **ص** ولو قال بامان لربط امره المدحولا ان
 حلف بطلاء فاب طالع لربط امره الاولى بالناس وبعده بالناس بالانفاق والقول لربط امره
 شرط الحجة الاولى الكلام وذلك بحسب الربط وحده وفي الناس الخلف وانه لا يحقق
 بدون الجراء ولا بعدد الناس لعدم الملك والاصنام اليه ولا يحلح بها بالناس لان الربط الخلف

انما في شرطه والى بعد من كلامه ام لا
 انما في قوله انظر حنا
 او من قوله احسن

فان لا بعد الروح او عذره انما هو قبل الارب وكل مطلقا او موقفا سهر طالع كالوقال
 ان دخل الدار فاطمنا طلاقا بعد الدخول كان في الدخول طلاقا وان لم يقض
 النطق الا ما وعبر عن كل احلا وحكم في الوقوع وعدمه والمقاربه والناخر وغير ذلك فاذا قدم
 الطلاق صار الطلاق مضافا الى وقت قبل الروح فاذا جاء النطق بغير الاصا فصار معلقا بالروح
 فمع اما اذا قدم الروح صار الطلاق معلقا فاذا جاء النطق بغير الطلاق صار مضافا الى وقت
 قبل النكاح ولا يقع ولم يذكر الكسار او في المراء واخر الرصد والمعلقه بان قال طلاقا دار وحكم
 قبل الارب وحكم في بعضه نعم الطلاق اذ ابرو هما باحلا ولا في المعلقه اذ احلها لها وهو الروح في
 النطق صحيحا وبعضهم قالوا على الملاء لان الظاهر ان اراد العلة الطلاق في الروح فلو
 لحلا في اليوم عذرا وان العكس نعم لو قال طلاقا اليوم عذرا او بعد اليوم فانه يوجب ان الوقوع الذي يقوله
 مع في الاول في اليوم وفي الثاني في العذرا لما قال اليوم كان بحرا او النكاح لاصا وادان عذرا
 كان اصا والمصا ولا يغير لانه من ابطال الاصا فليحلف الملاء في العصل وقال طلاقا
 قبل يدخل الدار او قال قبل ادوم فلا ينسهر ويخلف وورم فيه لانه نعم فلهذا اذ قال
 اطلاقا قبل يدخل الدار ينسهر او قال قبل ادوم فلا ينسهر او قال قبل ادوم فلا ينسهر او ما را
 دخل قبل ينسهر بطلان لعدم الوقوع المصا الى الاصا الطلاق الى يوم يوصف بكونه ينسهر قبل
 الدخول في العدم والوقوع لم يوجب وان ورم او ما را ودخل ينسهر بطلان لعدم الوقوع من اول
 السهر في الكل حتى تغير العدم من كل الوقوع ولو كان وطها في السهر صار مرجعا في الطلاق والوقوع في الثاني
 بل هو الموقوف على عذرا في سنة وجرى مع موقوفه على حال العدم والوقوع الدخول حتى تغير العدم في الحال
 وقال ابو حنيفة في العدم والدخول كما لا في الموقوع في وقوعه فلو ادعاه او في اول السهر الموقوف
 وهو السهر الذي يصل باخره فادوم فلا ان ويؤنه مع في كل الوقوع من وحده كل الوقوع بعد المص
 مع في الوقوع المصا الى كالموقال اطلاقا قبل مصا ينسهر مع الطلاق كما انسخ ركنها هذا الا ان الوقوع
 ينسهر ان السهر من مصا معلوم في نفسه لا موقوف على وجود مصا في السهر قبل العدم والوقوع ليس
 معلوم موقوف على وجوده فاذا حدث في السهر او كان موصوفا بمره الصم فقبل الطلاق كان
 واقعا ولما وافق في الوقوع في الموقوع والوقوع في الدار وادعاه طلاقا في سنة بعد ذلك انه و
 كان مصا ووقوع الطلاق من كل الوقوع في الموقوع في طلاقا في طلاقا في طلاقا في طلاقا في طلاقا
 في الحال وادان عذرا في الثاني ان كان واقعا حتى يقضي العدم نوصع هذا العلم وكذا لو قال ما اذا حلفت

في السهر الذي
 انما السهر الذي
 في السهر الذي

في السهر الذي

فان طلاقا في الدم لا حكم بالطلاق حتى يسمي به امام ثم حكم انه كان واقعا عند ربه الدم
 والدليل على انه لو ادعاه الطلاق عند مصي سهر بعد العدم ودم الدخول والوقوع الا في ذكر الوقوع
 ولو قال لا احلها طلاقا قبل الارب وكل سهر لم يطلق ولو انصت الى روح سهر وكان ان الوقوع بعد
 لطلاق وحده فلو ان وقع الطلاق بوقوعه وحده فادوم والوقوع الدخول بطلان والحكم انما يفت
 على وجود الطلاق فصار الحكم معلقا بالعدم والوقوع الدخول فصار معنى الطلاق والمراء ما خرج عن الطلاق
 ودم في العدم والادخول طاهر لانه موقوف على عدمه وعلى خطر الوقوع ومداها هو الطلاق اما لو
 وان كان في الحال ولكن في السهر بعد كونه قبل الموقوع لم يكن كونه عند كونه في الحال ولما لم يمتص
 امام السهر لم يطلق لان الوقوع قد قدم وورما حر وكل سهر يقضي بعد كونه لا يعلم انه الوقوع المصا الى
 الطلاق لم يصل الموقوع فكان كالعدم والدخول فكان معنى الطلاق وصار كالموقوع في الحال
 في علم الله ان طلاقا قد قدم الى سهر فارتطبت في عدمه لان امام السهر طلاقا بعد العدم وعلم الله
 محله بالاشياء كلها كان الموقوع في الحال لكن لم يكن معلوما فاصوب الحكم على ظهوره لما وصار في معنى
 الطلاق اذ في حال طلاقا قبل الارب وكل سهر فان الاصا لم يولد المالك في الوقوع المصا الى المصا
 مع الطلاق عند صحة الاصا وفي سنة الخص الطلاق وحده من الدم كل الحكم الطلاق في الموقوع
 الاصا ولم يكن الوقوع موقوفا على امر مقرر وكذا في الموقوع في الدار كونه بغير علم من الوقوع
 موقوفا على امر مقرر من الوقوع على حصة ولكن لا حكم بالوقوع قبل الولادة لعدم علمها لم يكن في
 مع الطلاق والعروا في حصة رحم الله من الموقوع الموقوف من العدم والدخول من حصة احد ما ان الشيء
 انما يكون طلاقا في حصة او وجود معنى الطلاق لم يذكر حصة في الوقوع كلها وانما معنى الطلاق
 فوجد في الدخول في العدم وهو الموقوع في الطلاق يكون حصة على خطر وقوعه في الموقوع والوقوع
 عنه ومداها المصا الى الموقوع في حصة او وجوده لم يكن كونه في الحال ولا يصح الامر ولا الهوى في ذلك
 فصدقه مع الموقوع وهذا لان الشيء في حصة الامر ولا الهوى في حصة الامر ولا الهوى في حصة الامر
 الامر او احد برهانه فهو في الموقوع وادان الموقوع في الموقوع كان عذرا في الموقوع المصا الى الموقوع
 وجوده فطاعته ودمه الا ان الموقوع موقوف وادان عذرا في حصة عذرا في حصة عذرا في حصة عذرا في حصة
 قبل مصا الا ان موقوف معلوم في حصة المصا ومنها لا يصح معلوما في حصة وادان عذرا في حصة
 كالمعلوم من الاصل في حال الطلاق كان واقعا ولما لو قال ان طلاقا قبل الارب او في حصة من سهر
 فان قال او مع عدمه لم يطلق لان عذرا في الوقوع ليس بكار في الحال فصار معنى الطلاق كالعدم فلو وقع

لوقع بعده فلا يقع الثاني انه اوقع الطلاق اول شهر يصل اخره بعد يوم فلان الاتصال يكون الا
 بالقدم والحوار ان لا تقدم ويبدو هذا الاتصال لا يقع اما في الموت الاتصال لا يكون مع علم بمعا
 ان الشهر والي الثاني شهر امضا هذه الصفة لكم لا تدرك اي شهر هو وطا الحكم بوقع الطلاق ما لم
 يصير معلوما فاد امار معلوم ان كان واقعا من كل الوجه على قوله ان كان علم ان فلانا
 نعلم الى شهره الاطرب للمخالف الى معرفة علم الله واما تبني الاحكام على المناظرين الى معرفة وصار كما
 قال في قدم فلان الى شهر الا ترى ان احد الترتيب اذ اعني الخس نغم نصف يوم والولادة وان كان
 الان لا سابقا على الولادة لكن لما لم يكن المناظرين الى معرفة ذلك الوقت بعينه اول او ثانيا الامكان ولم
 الخلاط يظهر من الحصة وصاحبه رحم الله فيما اذا قال است طالق قبل موتي شهر او قبل موتك عديها
 لا يقع الا انصار على الموت وهو حال والى النكاح واصاد الطلاق الى حال والى النكاح لا يقع
 لو قال مع موتي او مع موتك وعديا في حصة بعد من اول الشهر لا يقع عند ظهور امارات الموت والنكاح
 فام حديد تستند ولا يبرر ان اد اعلو بها وان جامعها في الشهر فعلم المهر واد اعلو بموت وهي
 مدحولة فان لم يام الشهر ورب لا يقع عديها لعدم الوقوع وعده لعدم انشاء العدة في شهر فكان
 فاذا ان الطلاق لا يقع ما لم ينفذ على الموت فعولها ما لم حديد فالواحي لو قال است طالق قبل موتي شهر
 او اكثر او قال في من قال الشهر قبل موتي شهر فان لم يام المدة طلقت لامرأها **ص** ولو قال
 قبل موت فلان فلان شهر فاد اعلو بها بعد نفع ولا ينظر الاخر لا يكون كقوله قبل رمضان وسبعين
 شهر على العدم طعن على قولها بعد الشرط **ص** ولو قال است طالق قبل موت فلان فلان شهر فاد اعلو بها
 قبل مضي الشهر لا يطالب اذ الياس الموت المصا الى بعد من واما ان اعلو بها بعد مضي الشهر طلقت للعد
 الى حصة مستندا وعديها معصرا ولا ينظر موت الاخر لا يكون محالة فيكون هذا شهر قبل موتها عديا
 لو قال قبل قدم فلان فلان شهر فاد اعلو بها بعد من لا يقع ما لم يقدم الاخر واد اعلو بها معصرا
 عديا وعديا مستندا والقروا اوقع الطلاق في وقت مخصوص به قبل قدمها شهر وذلك
 لا يصير معلوما بعد يوم احدهم الحوار ان لا تقدم الاخر اصلا اما في الموت يصير ذلك الوقت
 معلوما من احدهم لان موت الاخر كالمحالة والماس فيها احد وهو ان لا يقع الطلاق
 ما لم يموت في ساعة واحدة بعد شهر او تقديما في ساعة واحدة وانه بعد
 وهو طعن على الراي فيسعي ان لا يطالب اذ الاله ادا مات احدهم بعد شهر ووقع
 الطلاق يكون الوقوع قبل موت احدهم بشهر ومثل من الاخر سنة وهذا حلالا واصا

وفيه قولان
 في العدة

ما اضاف اليه الطلاق الا ترى انه لو قال له مراته است طالق قبل موت فلان شهر فمضي
 شهر ولم يمت لم يطلاق وان كان مودة كايضا لانه انما اضاف طلاقها الى شهر يصل اخره يوم
 ولم يوجد وجه الاستحسان ان موتها في ساعة واحدة بصفة المفارقة مستعجلة
 او لا يمكن الوقوف عليه ولا تقصده الخالف اذ المقصود من الاضاد الوقوع فيسعى ما تكون
 وذلك شهر قبل موتها على العاقلة على الاجماع فاذا مضى شهر وماتت جدها علم ان هذا
 شهر قبل موتها على العاقلة لان موت الاخر كالمحالة ولم يكن لموتها في ايام في ايجاد
 الشرط فلا يوقف عليه على خلاف العدم فان قدم على ما في ايجاد الشرط لجواز ان لا
 تقدم الاخر فيوقف عليه الا ترى انه لو قال است طالق قبل رمضان وشعبان بشهر يقع الطلاق
 في غرة رجب وان كان قبل رمضان بشهر لانه لا يوجد شهر قبلها جميعا فليس طلاق الشهر
 على احدها وسطا فيقدم على الاخر **ص** كذا لو قال است قبل الفطر والا حتى شهر
 يقع في اول رمضان فلذا هنا لان الشهر فاما لم يمت حقيقة لان الانسان انما يبرئ بكلامه
 المعاد المعارف وما سافهه الناس في مخاطباتهم لا النادر الخمسة **ص** قال
 است طالق قبل موت فلان شهر وخطها ما ماتت منه والعدة باقية **ص** وسقط الخلع ورد
 البذل الاستتار ووعدها لا يسقط الا انصارا ومن اشاحا كافي القاسم وشعبه من جعله
 اظهرا محضا كالعلو بالحض وما في البطن واستدلوا بحجج المهر والموت واستندوا بالعدة
ص اذا قال لامرأه است طالق قبل موت فلان شهر فاد اعلو بها في نصف الشهر على
 الفجر **ص** ما في فلان ليام الشهر ان كان مودة بعد انشاء عديها بالموضع او مان لم يكن عليها
 عديا ان كان غير مدخول بها لا يقع الطلاق ولا يسقط الخلع لان الطلاق اما ان يقع مقصرا
 او مستد اعلى بقدر وقوعه واما ما كان لا يبدل من محل الكال ولم يزوج بعد انشاء العدة
 وان كان قبل انقضاء عديها فعندها لا يسقط الخلع فلا يجب على الزوج رد شي من العوض
 لكن يقع ثلثان تستلندا وسطا الخلع ويجب على الزوج رد ما مضى من البذل الا ان يثبت
 ان الخلع صادر في المطلقة الثلث لان محله الطلاق لا يسقط ما دام العدة باقية ولا يقال
 يسعي في استناد الطلاق اجل الخلع لانه بعد وقوعه لا يحل النكاح الا بهول
 الخلع لا يعدل بمحله الطلاق فامكن القول بثبوت حكم الانتفاع السابق تستلندا
 ضرورة وجود الوقف الموصوف من اوله والمستلندا من المبتدئ والمنقضي فكان سابقا على الخلع
 من وجه فابطله وكان ما خرا عن من وجه فصار يحكم المعارض كالمعاين وصار

وفيه قولان
 في العدة

ولا يستند
 في العدة

كان الخلع والطلاق الثلث وحدا في حالة واحدة ولو كان كذلك لظهر حكم الخلع بالموحدة
 مع الطلاق بالثلث فكذلك هذا ولا يقال ان اسند الثلاث ان لو وقع الثلث
 في الحال لم يقع لعدم محققها فخلع الثلث لان الخلع لما وقع في الحال لا يقع الا في الحال
 لانما هو على الثلث باقية على ما قال بعض المشايخ وذلك لان ثبوتها بمقتضى بقية حكم
 ان يقع فيه طلاق اي طلاقا وكان فليغ ذلك لوقوع الثلث في غير ما في التاب من المطلق
 المحو واحدة اذا طلعت لما في العدة لا يظهر للمالمة اثر وليس كذلك لان المالمة من الثلث
 لا يقع لما كانت مطلقة بواحدة قبل الثلث بل لان ادنى ما ينسب به الحرم العظمى بثلث
 فاذا وحدها كمن يلا ثلث وقع ولا يظهر له باثر في سورت الحريم لكونها ثابته بدونه
 وصار كمن سرق عشرة دراهم بقطع ولو سرق خمسة دراهم او اكثر بقطع ولم يكن للربا
 على العبرة بآثاره اجاب القطع لكونه ثابته بواحدة فكذلك هذا والى ذلك على قيد النكاح
 كمن وقع الكرم من بثلث بطلعت عند ان حدها لو طلعت خمس بطلعت بثلث
 ولو لم يقع الخمس الاخر من الثلث عند غير الخمس كما في الشهادة والى ذلك
 المتوضى ولو لم يكن الخمس ولو كان لما حركت لثلث قال السرخسي بعد هذا سلمنا ان
 ان لم يقع الثلث بالنكاح لم يكن هذا الايدل على عدم وقوع الثلث بالعلق كمن قال الامر ان
 ان دخلت الدار فابت بزوجي في الطلاق في انما هم دخلت الدار بطلوا بالعلق
 وان كانت لو انما بغير بعد الابانة الاولى في الجمع وهذا لان العلق في نظر الادب
 العلق كما لو علق صمغ او وجد امرطا وهو مجنون يقع والعكس لا يقع وكذا الصبي
 وبعض ما خنا سمع اسم او القاسم الصغار والعقيد او القاسم من اسم الامام
 في انكر الاغنى الى ان هذا ظاهر محض حتى طعنوا فما ذكر محمد في حرج قول الى حنف
 في العدة ان كانت قاعة كان الخلع باطلا والا فلا وقالوا ينبغي ان يكون الحكم باطلا
 سواء كانت العدة باصم لا لان قيام العدة والملك لهما سرت لوقوع الطلاق
 في الحال والطلاق لا يقع في هذه الحالة ولا يقال يقع في اسند لان النصف
 ثبت على حسب ما اسم المصنف وهو اضاف الطلاق الى اول الشهر الموصوف فيجمع
 هناك ولذا لو وطئها في خلال الشهر مات فلان لهما اسم الشهر وجب علم العقر
 ولو لم يكن ظهورا محضا لما ظهر في حق المسووف بالوطئ وهذا اوحى العدة من الشهر
 وقول كالعلق المحض وما في البطل يعني لو قال لها اذا حضت فانت

مذكر

ما في النكاح من ما في العدة من ان
 لا يقع الا في الحال

فاستطاع ان يرفع الدم لرفع الطلاق فاذا استمر لنا حكم بوقوعه من اول يوم من اليلام
 بطريق الاظهار حتى يظهر في الارض لو كان غيبا يكون انشراحا ويكون لها وكذا
 لو قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت طالق فوالت علاما حكم بوقوع الطلاق
 من وقت العلق بطريق الاظهار حتى يفضى العدة به قال السرخسي لكن الصحيح مذهب
 للمعامة المشايخ لان بثلث بطريق الاستيلاء ومسايل الياء يدل على هذا فانه
 اذا مات فلان بعد بثلث بعدتها لا يطلو واسط الخلع ولذا اسند ارس العبد
 وماله المكاتب على ما سياتي في مسائلهم وعلى الجمعية بعضه في كمال قلنا ان الشهر
 الموصوف معدوم حقيقة قبل الموت حكم بوجوده عده من اوله الى اخره بعد ان لم يكن
 موصوفا فاسند الى اوله ضرورة بعد ان لم يكن ثابتا فلا اسند الوصف الى اوله
 اسند الطلاق اليه وام العقر فلما ملك النكاح ملك ضروري واذا كان ثابته من
 وجه دون وجه لا يكون ثابته بثلث بطلعت لخط الصنع في مفعلة الصنع بالضمان
 الاصل وام العدة احلف المشايخ فيها والصحيح انها بحلف في حنفية من وقت
 الموت اي ابو الليث رحمه الله ان لم يقع عند الموت كمن يظهر عند الموت فوجب ان يكون
 المراه محلا لان للظهور حكم الاستدلال كالفصول في اذباغ عبد غيره ما العدة اجاز للمولى
 لا يجوز لعدم محله الاستدلال وكذلك رجل يزوج امه بعد ان يولاهام بزوج
 عليها حرمة اجاز مولى الامة لم يجز لعدم محله الاستدلال فكذلك هذا لا يظهر الطلاق بعد
 انضاء العدة لما لم يكن محلا للاستدلال وهذا هو حنفية لرفع الطلاق بالخلع وان
 كانت العدة لانها بعد الابانة بالخلع لا يقع محله الاستدلال ص والمكاتب
 اذا ادعى بعض البطل فعلى ما مر وان جنى عليه فارتد رقبته عده كولد المكاتب
 اذا جنى عليه بعد موت اميه اذ يت وكمن الوارث اذا وقع دابة في حفرة مورثة
 من رجل قال لعهده احرم قبل مولى شريح ص بالاجماع حتى لو مضى شهر ومات
 بعد خلاف الطلاق عند ما والفرق لهما ان الطلاق والعاق لو وقع لوقوعا مضمونا
 على الموت الا ان الموت بملك النكاح وكان اضاف الطلاق الى حال زوال النكاح فلا
 يصح اما ملك اليمين لا زول الموت اذا كان محتاجا الى اليمين لوقول العبد انت حر
 بعد موت سيده ولو كان ملكا بملك زول الموت كان هذا اضاف العقب الى ما بعد زوال
 ملكه فلا يصح ولو ان كاتبه بعد حرمه عده يوما على الفحالة فادها وعقب مات

نكاحها

لتمام الشهر لا سطل الكتابه طالع ردي من البدل لا اتفاق لان استحقاق للعق فلا تقع
 العقول لسند وهذا بطل قول من قال ان يقع بطريق الظهور المحض ولو لم يود البدل
 او ادى بعضه ميات قال ابو حنيفة يعق سند الى اول الشهر ويبطل الكتابه ويؤد
 عليه ما اخذ منه ونعبر من جميع المال ان كان المولى في اول الشهر صححا وقال يعق بغير
 من الملك يكون كمن اعطى مكانه بعد اداء بعض بدل الكتابه وحده تسلم المولى
 للمولى ويبطل عن العبد الباقي وانما اعبر ما وحصة (رحمهم من جميع) لان من حيث الاقتصار
 في يكون حواله موعده ومن حيث الاستناد لا يكون معلوما فلا يعق بالشك والاحمال
 كما قلنا فاما اذا قال العبد له احدكم كما حروقت في المرض كبر القيمة نعبر من جميع المال
 مع ما قلنا ان السان اشارة من وجه اظهار من وجه حواله المولى لم يكن معلقا فلا يتعلق
 بالشك ولو كان المولى حين قال يحرق مولى شهر مريضاً نعبر من البدل اتفاقا فان كان
 الاجابة الصحيحة ومات لتمام الشهر ولا مال له غيره عند ابي حنيفة رحمه الله السعي وعندها
 سعي الا ان عند ابي يوسف في الاقل من جميع المكاتبه ومن يلقى القيمة ان لم يود شيئا وان ادى
 شيئا سعي في الاقل ما بقي من المكاتبه ومن يلقى القيمة وعنده محمد رحمه الله يسعي في الاقل من يلقى
 المكاتبه ويلي القيمة ان لم يود شيئا وان ادى شيئا سعي في الاقل من يلقى ما بقي من المكاتبه ومن
 يلقى القيمة وهو فرع عما اذا تبرع به كانه ميات ولا مال له غيره عند ابي حنيفة ان شاء
 سعي يلقى القيمة وان شاء سعي في جميع المكاتبه لان العنق لا يحرق بموت المولى للعق
 منه سعي وقد يصدي لعقته حسان احدهما تجوز والاخر حال وحكمه بخلاف يعق بجهة
 الكتابه بوجبه سلامة الاولاد والاكساب محمد بن النديم لا فتخار اتمها شاء وعنده ابي يوسف
 يسعي في الاقل من يلقى القيمة وجميع المكاتبه لان استحقاق وقت الكتابه بالنديم رات فلا
 تلحق البدل بقابلته وكان جميع البدل معا بطلا لا يستحق به العق بالنديم وعنده محمد يسعي في
 الاقل من يلقى القيمة ويلي المكاتبه لان البدل لا يقابل جميع الرقبه وقد عوى الملك بالنديم فليست
 حصته كما لو عوى الكل في سلتنا لا يصير العبد مديرا والسيد سعه وهذا ظاهر
 قبل مضي الشهر وبعد مضيته كذلك عند ابي حنيفة لان العنق يقع من اول الشهر من وجه والذات
 من تقع عقده بصورة اعلى الموت من كل وجه ولهذا قال ابو حنيفة مولى ساعة البصر
 مديرا واما على قولنا يسعي ان اذ مضى شهر يصير مديرا ان عند مضي الشهر صار عقده
 معلقا مطلقا مورا السيد وصار كالوقال ان مضى انا وفلان فابحرقها فابحرقها بحرق

المالك
 لا يكون حواله موعده
 ومن حيث الاستناد
 لا يكون معلوما
 فلا يعق بالشك
 والاحمال
 كما قلنا فاما
 اذا قال العبد
 له احدكم
 كما حروقت
 في المرض
 كبر القيمة
 نعبر من
 جميع المال
 مع ما قلنا
 ان السان
 اشارة
 من وجه
 اظهار
 من وجه
 حواله
 المولى
 لم يكن
 معلقا
 فلا
 يتعلق
 بالشك
 ولو كان
 المولى
 حين
 قال
 يحرق
 مولى
 شهر
 مريضاً
 نعبر
 من
 البدل
 اتفاقا
 فان كان
 الاجابة
 الصحيحة
 ومات
 لتمام
 الشهر
 ولا مال
 له غيره
 عند
 ابي
 حنيفة
 رحمه
 الله
 السعي
 وعندها
 سعي
 الا ان
 عند
 ابي
 يوسف
 في
 الاقل
 من
 جميع
 المكاتبه
 ومن
 يلقى
 القيمة
 ان لم
 يود
 شيئا
 وان ادى
 شيئا
 سعي
 في
 الاقل
 من
 يلقى
 ما بقي
 من
 المكاتبه
 ومن
 يلقى
 القيمة
 وهو
 فرع
 عما
 اذا
 تبرع
 به
 كانه
 ميات
 ولا مال
 له غيره
 عند
 ابي
 حنيفة
 ان شاء
 سعي
 يلقى
 القيمة
 وان شاء
 سعي
 في
 جميع
 المكاتبه
 لان
 العنق
 لا يحرق
 بموت
 المولى
 للعق
 منه
 سعي
 وقد
 يصدي
 لعقته
 حسان
 احدهما
 تجوز
 والاخر
 حال
 وحكمه
 بخلاف
 يعق
 بجهة
 الكتابه
 بوجبه
 سلامة
 الاولاد
 والاكساب
 محمد بن
 النديم
 لا فتخار
 اتمها
 شاء
 وعنده
 ابي
 يوسف
 يسعي
 في
 الاقل
 من
 يلقى
 القيمة
 وجميع
 المكاتبه
 لان
 استحقاق
 وقت
 الكتابه
 بالنديم
 رات
 فلا
 تلحق
 البدل
 بقابلته
 وكان
 جميع
 البدل
 معا
 بطلا
 لا يستحق
 به
 العق
 بالنديم
 وعنده
 محمد
 يسعي
 في
 الاقل
 من
 يلقى
 القيمة
 ويلي
 المكاتبه
 لان
 البدل
 لا يقابل
 جميع
 الرقبه
 وقد
 عوى
 الملك
 بالنديم
 فليست
 حصته
 كما لو
 عوى
 الكل
 في
 سلتنا
 لا يصير
 العبد
 مديرا
 والسيد
 سعه
 وهذا
 ظاهر
 قبل
 مضي
 الشهر
 وبعد
 مضيته
 كذلك
 عند
 ابي
 حنيفة
 لان
 العنق
 يقع
 من
 اول
 الشهر
 من
 وجه
 والذات
 من
 تقع
 عقده
 بصورة
 اعلى
 الموت
 من
 كل
 وجه
 ولهذا
 قال
 ابو
 حنيفة
 مولى
 ساعة
 البصر
 مديرا
 واما
 على
 قولنا
 يسعي
 ان
 اذ
 مضى
 شهر
 يصير
 مديرا
 ان
 عند
 مضي
 الشهر
 صار
 عقده
 معلقا
 مطلقا
 مورا
 السيد
 وصار
 كالوقال
 ان
 مضى
 انا
 وفلان
 فابحرقها
 فابحرقها
 بحرق

بحرقه فاذا مات فلا ان صار مديرا لا بحرقه لان عقده صار معلقا لموت سنده
 وهكذا ذكر في النوادر انه يصير مديرا مطلقا وهو احصاء السبع الامام علي بن ابي طالب
 اما في ظاهر الرواية ليس احق المديرا المطلق ان العنق غير معلق بالموت بل بان قيد
 الموت لهذا العنق مقارنا كما قلنا في الطلاق ولو قطع رجل يد العبد في خلال الشهر
 ثم مات المولى لتمام الشهر فعليه نصف القيمة للمولى ان لم يكن كاتبة وذكر في الاصل عليه
 نصف القيمة للعبد عند ابي حنيفة فالمدكور او لا او لا قوله وجه قوله
 انه يقع مقتضا فلا يظهر في استحقاقه لا ادرى وجه قوله انه يقع مسند او صار
 كالمكاتب لان العنق يقع عند الموت مسند اقصار كعق العنق ومعنى البعض عنده
 مكاتب وقطع يد المكاتب بوجبه نصف قيمة الا انه يجوز للسند سعه لان ظهور الكتابه
 يعق عن الموت فاذا لم يبق لغير المكاتب عند الموت كان قد باعه لا يظهر
 الكتابه فلا يظهر فساد السعي لا بوجبه الارش للعبد يستند من قولنا بالظهور انه لو
 كان الاستناد لم يكن للعبد الا مائة من امانه فولدت يد المشرى لا قل من سده شهر
 ثم ادعى المايه نسب الولد بعد ما قطعت يده بصره ويكون الارش للمشرى لا للولد لان
 بطريق الاستناد لما لم ان يقول كونه وجلاش العبيد يد اعلى انه ليس بطريق
 الظهور ومن مشايخنا من قال اراد بالعبد المكاتب وهو الظاهر انه ذكره معرقا بعد
 ذكر المكاتب فنصف ايم العبد اليه وقوله عفت لمان لم يكن المولى كاتبة دليل على
 ان قول ابي حنيفة فاما اذا كان كاتبة وبعضهم اخروا المسألة على الظاهر وقالوا انما يحق
 الارش للعبد لان العنق عنده بغير طريق الاستناد والاستناد انما يستلزم العلم لا القابلية
 واليد فاستة فلا يمكن اظهار العنق فيه الا انه ثبات الخلق وهو الضمان فجار ان يستقيم
 حكمه بليق بغير سند لتمام مقام الطرف غير انه ليس بابل لحرق الحر ولا يثبت ولا سند وقابل
 لزوال ملك المولى وظهور اختصاص العبد بغير هذا الحكم ولا سند وظهر اختصاص
 العبد به من اول الشهر وانما حكمه بغيره من الحر في الحلقه فلا يسع اسداه عند عذر
 اسداه الحر والابن من اظهر حكم الحر في حواله المولى والعبد اظهره في حواله هو
 ايجاز في كافي المكاتب لان حاله حال المكاتب لا يتردد من ان يعق فيكون الارش ومن
 ان لا يعق فصار كالمكاتب ويقطع طرف المكاتب بحرق العبد ويكون له كذا هذا فان
 قيل المكاتب يعق بعد الكتابه وهذا يعق سابقا عليه فليست جارية ان يعق بقا عليه
 في جاز من العبد ويكون له الا ترى ان المكاتب اذا مات في ترك ولدا فانه يعق بسبب

وبوجوب
 دعوتهم

الولد

سابوا اذا ادى المكاتبه ومع هذا لو قطع يده بحارشر العبد ويكون له وكذا
 لو حصر رجل يراى الطريق ومات عن عتق فاعقبه الوارث ووقع في الحفرة
 دانه فميتها مثل فيه العبد بسند الصان الى الحفرة حتى يصير الوارث حرة العبد
 بعد اجنايه لا يبطال العتق بسبب الدين ^{او من الضمان} قال اب حرق
 مولى يسهر بجور ربه قبله وبعده على الاصح وعتق عنده من جميع المال وعندها
 من يلم ولو كان طلاقا لا ينع عندها وعند ينع ولا يرثها وترثه شرط بقا العدة
 ولا ياتي على الاصح ^{من} جمع هذا الفصل تقدم الكلام على الاول ولا
 يرثها الى اخره يعني لو قال لبياب طالق قبل موت يسهر فاب تمام السهر لا يرثها
 لان الطلاق وقع مسندا وهي انكر فارة وترثه فيما اذا قال اب طالق قبل موتي
 يسهر فاب شرط بقا العدة يعني ان يكون قد غلب قبل موته يسهر او باكثر لكنها حائل
 لم تضع قبل موته وهذا بناء على ان العدة تحب من اول السهر مسندا كما ينع الطلاق
 قوله ولا ياتي على الاصح يعني ان الاصح عندنا في حصة ان العدة تحب من وقت
 الموت ولا يسند فاساى قوله شرط بقاها لهما انما ابتدئت من وقت الموت
 ص ولو كانت امة فولدت مات فلان وهما في ملكه او احدهما عمو وكذا من
 باعه واستراه ومكث سهر او البعض كالكل وعندها ينع المصداق من المصداق لان
 تبع كالوصية عنده ^{من} قال لا يبرأ حرة قبل موت فلان شهر فولدت ولدا
 مات فلان لهما الشهر فان كانا في ملكه عتقا عندنا في حصة اما الام وطاهر والولد كذلك
 لان العتق بطريق الاسناد الى اول الشهر وفي ذلك الوقت الولد متصل بالام
 فيسحق الحرية لان الاضادة الى الام اضادة اليه لانه جزء من اجزاها فيسحق اضاة العتق
 اليه لا السراية الا يرى ان الامة اذا عتقت وهي تحت عتق وولدت لاقبل من شهر
 من العتق كان ولدها حرا ولا يبرأه ليعتق ولا يبرأه ليعتق العبد لا ينع اضافة
 العتق اليه لا السراية حتى لو ولدت لاكم من سهر كان حرا ولا يبرأه ليعتق فلو اعق
 العبد حرة ولا ياتيه لانه انما اعتق السراة لا باعاقه وعندها تعلق الام ولا ينع الولد
 للاقصاء وان لم يكن في ملكه لم ينع واحد منها بالاجماع لان العتق وان يطرأ على الاسناد
 لا يبرأ من محله قد اعدم بالبيع وان كانت الام في ملكه وحدها عتقت سدا عنده مقصرا
 عندها ولو باع الام ونق الولد في ملكه ومات فلان لهما السهر عنده ان الام كانت
 مسخرة العتق بطريق الاسناد فكان الولد ايضا مسخا كذلك لكنه امتنع في حق الام

ليرثها ودرهم الزوج مستحق

في حوال الام لا ينع فلا يمسح في حوال الولد ولا يطرأ بطلان بيع الام لانه لا يمكن سفده

فيها كما استخفت بطلان استحقاقها من الاصل لكنه بطلان ضروري فلا يطرأ في حق الولد
 وصارت حالها كالمكاتبه اذا ماتت ينع الولد بالاداء فان ^{من} المالك اذا
 اذا عجز لا ينع الولد فيها وجب ايضا ان لا ينع الولد اذا رقت الام ^{من} ملكا
 ثم انما لا ينع الولد اذا عجزت الام المكاتبه لفقد شرط وهو الاداء اما ههنا
 الرط موت فلان وقد وحدث في حق الولد وان لم يولد في حوال الام ويجوز ان ينفرد الولد
 بحكم عن الام كالوباع جارية فولدت عند المسمى لاقبل من سهر فاعتقها المشرك
 ادعى البايع الولد ثلث بينه ولا يصدر الحاربه ام ولده ولا يطل سهرها وعندها
 لا ينع الولد للاقصاء ولو باع الام واستراهها مات فلان لهما السهر عتقت عندها
 للاقصاء كالخوف بعهده اذا باعه واستراهه وحدها الرط وعنده ان مات فلان قبل
 سهر من وقت استراهها لا ينع ولا يقطع الاستناد وان مات بعهده تعلق لانها مكن
 الاسناد والتميز باقيه وهذا معنى قوله ومكث عنده سهر او لو باع بصها بمات
 فلان لهما السهر عن بصها الباقي عند مقصرا وعنده مسندا وصار كعبد من شركان
 اعنه احدها وهذا السراية اليه ينع بص المسمى وقبل الاصل ان العتق حكم
 لكلام سابو على ملك المسمى كفضله منه بعلها ولا يحجز بعد موت ملك المسمى
 صار كعبد من حلقه ولا يبرأ قبل موت فلان سهر باع احدها بصله ومات
 فلان لهما السهر عن بصها الباقي ولا ينع من اذا عتق النصف الباقي مسندا عنده لا
 مطلق البيع فان قيل اذا اسند العتق النصف ظهر ان باع معنى البعض وهو عنده كالمالك
 فلا يجوز ربه ملكا كاتبة نصا ولو ظهر الكفاية انما يطرأ ضرورة العتق وهذا النصف
 والثابت بالضرورة بعد رقة الضرورة والضرورة في ظهور العتق في هذا النصف حق
 بصله لا في حصره النصف الاخر مكاتبه كالمكاتب اذا مات وترك ولدا ولدت في
 الكفاية ولذا حرام من الاصل فان الولد الحر ادى بدل الكفاية فانه يحكم بحرية الولد
 المولود في الكفاية مسندا الى اخر اجراء حرة الارحى بر منه والبر من اخيه
 لانه اسناد ضروري يظهر في حقه لا في حقه غيره وكذلك مكاتبان لم يجلن او لم يجل
 واحد كاتبة فخلقه وسهرها جارية محبوبة بولد فادعيه معانته الولد منها
 ويكون مكاتبها فان ماتا واديت كياتهما معا عتقا وعتق الولد معها ولا يرث

صا لا يبرأ من حوال الام لا يمكن سفده
 انما ينع من حوال الام لا يمكن سفده
 اذا حصر رجل يراى الطريق ومات عن عتق فاعقبه الوارث ووقع في الحفرة دانه فميتها مثل فيه العبد بسند الصان الى الحفرة حتى يصير الوارث حرة العبد بعد اجنايه لا يبطال العتق بسبب الدين
 مولى يسهر بجور ربه قبله وبعده على الاصح وعتق عنده من جميع المال وعندها من يلم ولو كان طلاقا لا ينع عندها وعند ينع ولا يرثها وترثه شرط بقا العدة ولا ياتي على الاصح
 جمع هذا الفصل تقدم الكلام على الاول ولا يرثها الى اخره يعني لو قال لبياب طالق قبل موت يسهر فاب تمام السهر لا يرثها لان الطلاق وقع مسندا وهي انكر فارة وترثه فيما اذا قال اب طالق قبل موتي يسهر فاب شرط بقا العدة يعني ان يكون قد غلب قبل موته يسهر او باكثر لكنها حائل لم تضع قبل موته وهذا بناء على ان العدة تحب من اول السهر مسندا كما ينع الطلاق قوله ولا ياتي على الاصح يعني ان الاصح عندنا في حصة ان العدة تحب من وقت الموت ولا يسند فاساى قوله شرط بقاها لهما انما ابتدئت من وقت الموت
 ص ولو كانت امة فولدت مات فلان وهما في ملكه او احدهما عمو وكذا من باعه واستراه ومكث سهر او البعض كالكل وعندها ينع المصداق من المصداق لان تبع كالوصية عنده
 قال لا يبرأ حرة قبل موت فلان شهر فولدت ولدا مات فلان لهما الشهر فان كانا في ملكه عتقا عندنا في حصة اما الام وطاهر والولد كذلك لان العتق بطريق الاسناد الى اول الشهر وفي ذلك الوقت الولد متصل بالام فيسحق الحرية لان الاضادة الى الام اضادة اليه لانه جزء من اجزاها فيسحق اضاة العتق اليه لا السراية الا يرى ان الامة اذا عتقت وهي تحت عتق وولدت لاقبل من شهر من العتق كان ولدها حرا ولا يبرأه ليعتق ولا يبرأه ليعتق العبد لا ينع اضافة العتق اليه لا السراية حتى لو ولدت لاكم من سهر كان حرا ولا يبرأه ليعتق فلو اعق العبد حرة ولا ياتيه لانه انما اعتق السراة لا باعاقه وعندها تعلق الام ولا ينع الولد للاقصاء وان لم يكن في ملكه لم ينع واحد منها بالاجماع لان العتق وان يطرأ على الاسناد لا يبرأ من محله قد اعدم بالبيع وان كانت الام في ملكه وحدها عتقت سدا عنده مقصرا عندها ولو باع الام ونق الولد في ملكه ومات فلان لهما السهر عنده ان الام كانت مسخرة العتق بطريق الاسناد فكان الولد ايضا مسخا كذلك لكنه امتنع في حق الام

من أحدهما إلا نصف الولد مع لكل واحد منها وعين كل نصف لا يظهر في حق الآخر لأنه ليس
 أحكام كإسائه فكان معقول البعض وحكم واحد منها بخلاف ما إذا كانا رجل واحد وكنتما
 كإسائه واحد والمسلمة بخلاف ما إذا كانا رجل واحد وكنتما كإسائه واحد والمسلمة بخلاف ما إذا كانا رجل واحد وكنتما
 2 حوكم واحد منها فظهر ما ذكرنا أن عندها لا يعول إلا الأم ومن كان في بطنها يوم موت
 فلان فولد كالأوصية عنده يعني عند أبي حنيفة صورته رجل استأجره
 وجارده ساوي ثلثه درهم فإوصى بجارده لرجل ثم مات الموصي فولد ولدا ساوي
 ثلثه درهم قبل القسمة فلم يوص له الأمه ولد الولد عند أبي حنيفة وعندهما لكل
 واحد منها وعمل أبو حنيفة رحمه الله أن الأم أصل الوصية أن الأوصية روي بها والولد
 أن كان قد سوي حكم الوصية إليه بسبب الاتصال بالأم لكنه يبع لأمه والسبع لا نزاع الأصل
 فلو نفذنا الوصية في جميعها بنصف الوصية في بعض الأصل وأدع جاز وقوله هنا
 لا يبع كالوصية عنده يعني في الولد إذا دخل في العتق بغير اللام وإنما سبغها إذا وجد المرط
 وهو خمل لها كان الولد في الوصية إنما يصير وصية إذا ولدته قبل القسمة فإذا ولدته
 قبل القسمة لم يسأ ولا الوصية إلا بقا فلها لا تنقص شيء من الوصية الأم عندها
 ليس العتق الولد إلا إذا ثبت العتق فيه إذا كان خلا وول المرط
باب المن يبيع على الرب
 الكلام حقيقة ما لم يجرأ وتغل مجازها عندها **س** الأصل أن الكلام
 إذا كان له حقيقة مجزئة ونحوها مستعمل عام في أن اللفظ صار حال إذا أطلق
 فهم منه المعنى المفعول إليه من غير أن يخطر المعنى الموضوع له بالمال في العبارة المجاز لا إجماع
 لأن الكلام للإفهام وأنه حصل بالجر على المجاز وقولنا مجاز بالنسبة إلى موضوعه
 الأصلي وهو حقيقة عرفية كان أهل العرف يطلقوا الموضع اللغوية بالإعراض عنها
 ووضعوا المعنى المفعول إليه ابتداء كلفظة الدابة في العرف والمخ والصلوة والضوم في
 الشرع وعلى هذا الوجه لا يأكل هذه الشجرة لا يأكل غيرها إلا بالنسبة وحسب الأكل
 من غيرها غير أنه وكذا أحسن منه أن لا يأكل من هذا الدنوب كل خير لا عينه وإن
 كان له حقيقة مسجلة ونحوها مستعمل استعمال الحقيقة أعلى والعبارة لها لأنها الأصل
 يظهر لو حلف لا يأكل من هذا الرطب فكل بعد ما صار المراد لا يأكل أن كان يطلق اسم الثمر
 على الرطب مجازا إلا أن الحقيقة أعلى وكذا أن استعمل في الاستعمال إلا أن البعض ينفق

في شرب أي وجاء

سقط أعشار العرف في حق الحقيقة معتبر وإن كان المجاز أكبر استعمالا وعند أبي يوسف
 ونحوه رحمهم الله العبرة له أصله لو حلف لا يأكل من هذه الحبة فأكلمها قضى حبان
 أكل من حبه لا يحسب عند أبي حنيفة أعشار الحقيقة المسجلة وعند أبي حنيفة حبه لا يحسب
 المعارف لئلا أن الحقيقة صارت كالمجوزة أن الرجوع ساقط إلا اعتبارا بقباله
 الراجح خصوصا في الكلام أن المصود الإعلام والأفهام والإفهام إنما يتساع إلى ما
 يكثر استعماله ويعادفه لا إلى ما يقل استعماله كذا في الدرر عند السمع من الماتعافو
 استعماله في المبيعات لا إلى غيره وإن كان الاستعمال حقيقة للأكل ولما حملنا قوله لا أضع
 فدي دار فلان على الدخول أكبر استعمال الناس هذا اللفظ منه وإن كان حقيقة هو الوطى
 بالقدم ولا إلى حقيقة رجم لهما في الحقيقة في الأصل فلا تعدل عنها الاضطرورة أو قيام دليل
 ولا ضرورة لأن الاستعمال حق الحقيقة وإنما يحسب الضرورة فيما إذا حثرت وكبر الاستعمال
 لا وجه للرجح لأن ذلك لا الإكراه وقوعها ولكن إذا استعمل على الإطلاق وقع
 المعارض من المجملين فكان الحمل على ما وضع لا على الأثر في ذلك الحين عند الأكل يكثر استعماله
 في محل الأكل لا في محل الأكل لا يقل الأكل وذلك لا يوجب انصراف الاسم عنه حتى لو حلف لا يأكل
 لما يحسب كل لحم الحبر والدب وغيرهما قوله ما لم يجرأ ما لم يترك حقيقة
 اللغوية وأصل آخر من أن إذا ذكر في فعل مضاف إلى غير ما إذا بدأ الغاية
 فيه مفعول به من مكان كذا أي ابتداء السير منه ويذكر للسهم بقول
 أكلت من الغنم أي بعضه فله هو سر كل شيء ومن صيغة ابتداء العادة لكن بدل
 فيه معنى البعض واستعمل **س** **باب** إمرأه طالوت شرب من الفرات بحث
 بالكرع لا عبه وعندهما به وبالعرف كوضع القدم وفي السرح لا غنم ولو
 نزل وكرع لا وقال أبو جعفر الأبيشتر وشيخ جطربا إلى أن بحث وأجبت الملو كالفرقة
 والناقص كالبر والجرة الكبيرة كالجبت والصغيرة كالكون **س** إذا قال شربت
 من الفرات فامارة طالوت لا يحسب عند أبي حنيفة إلا بالكرع لأن الفرات اسم النهر وقد أضاف الشرب
 إليه فكلمه من وتعد رجلا على التبعيض لا استعمال الشرب بنفس الشرب النهر فتعينت ابتداء
 الغاية وحقيقة أن نكره يفهم لكون ابتداء فعل الشرب منه وهذه حقيقة يعلم شرعا
 وغربا ما شرعا فلما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مت بقاء قوم فقال هل يا أيها عندكم ماء
 في شرب الأكرع غنما وأما عرفا فإن الناس كلهم عون من الأنهار عند وقد لا إلى خصوصاً

في شرب أي وجاء

الاسفار فكانت احدا لا عسار لامت ولا عال ان السر هو البلم العن مضغ ولا تاتي ذلك
حسبه في التمر بل بواسطه الاخذ بالغ لا نقول **ن**ا في اسم الشارب من الفرات **ص**
عن ثمر منه كرا مكرت وهذا ما رآه الحنفية وعند ابي يوسف ومحمد بن سنان سر منه
كرا او اخذ منه ليكر او اتيه او راويه او استقي له غيره فشرّب فان قيل عنده اذا حث
بالسر كرا كان جمعا من الحنفية والمجاز تحت لفظ واحد **ل**يس كرا كرا هو
عمل بعموم المجاز لان قوله لا اسرب من الفرات مجاز عن قوله لا اخذ الماء للشرّب من الفرات
اطلافا لاسم الشرّب على الاخذ الذي هو وسيلة الله وهو كرا استعجا لا من الحنفية فسقط
اعسارهما لما سنا وبقيت العرب المجاز ولو نص على ذلك حسبه كرا ما شرّبه كرا هذا هو الوجه
الصحيح في فهم مذهبي وقول من قال ان عندها قول الكاف لا شرّب من الفرات مجاز عن قوله
لا اسرب من ماء الفرات ليس يتبدل لانه لو كان كذلك لكان ينبغي ان يحسب اذا اسرب من غير ما يشرب
تاخذ من الفرات الا ترى انه لو صرح به حث نص عليه محمد بن نصر ومسلنا على انه لا يحسب
اذا اسرب من غير ما يشرب من الفرات فدل على ان ما قاله عمر بن محمد **و** من الجمع من الحنفية
والمجاز انما لا يحور على قول الحنفية اما على قولهم لا يحور والجمع بينهما لا يجوز اتفاقا
واما بحث الكرا ما عسار ان جعل الحنفية دخل في عموم المجاز عندها كما انه لو حلف لا يضع يده
في دار فلان يصير مجازا عن الدخول حتى لو دخل على حنفية دخل في عموم المجاز عندها كما انه لو حلف لا يضع يده
له سبه فان نوى الحنفية على قوله لا يحسب سبه ديانته وقضاء وان نوى المجاز على قوله لا يحسب سبه
صحت بانه لا قضاء لانه نوى ما يحتمل لفظه لان السر لا يحصى من الماء فكان مضرا فيه
وتجعل ما نوى كالمصريح به **و** من الجمع من الحنفية ولا يصح منه سبه الحنفية ولو حلف
صار مذكورا بطريق الاضمار والمضغى لا عموم له ولا يصح منه سبه الحنفية ولو حلف
لا اسرب من هذا الجبل او من هذه الجرة او من هذا السر لم يذكر محله في الكتاب وحكي
عن ابي سهل الشيرازي قال ان كان الحرف والجرة ملوقا على وجهه لم يكر السر منه كرا او شرّب كرا عا
اعا قوا وان اغترفوا على الخلاف وان كان غير ذلك وان عرفت بحسب الاجماع اتماعه فلا يشك
واما عند الحنفية فلا ان العمل بالحنفية غير ممكن فصار للجيرة فسرط المجاز ولو ان
البراقص وتكلف ونزل وكرا لا يحسب قلنا ان الجمع من الحنفية والمجاز لا يحور وقد عرفت المجاز
مرادا والنفية ابو جعفر الاسدي وشي خطبا الى انه حث وقال **ل**يس كرا كرا هو
في الوحي لو قال من هذا الحرف وهو لان فهو كالعرا والاف هو كالبير والجرة ان كانت كبره هي

مدرك في قوله بانه وامام احمد
وقال لان العامة لا يكلم الامام بطلب
لفظ
مدرك في قوله بانه وامام احمد
وقال لان العامة لا يكلم الامام بطلب
لفظ
مدرك في قوله بانه وامام احمد
وقال لان العامة لا يكلم الامام بطلب
لفظ

مدرك في قوله بانه وامام احمد
وقال لان العامة لا يكلم الامام بطلب
لفظ

هي كالحث يعني لو كانت ملقوة هي كالفرا وان كانت غير ملقوة فهو كالسر وان كانت الجيرة صغيرة
هي كالكور وسألي الكلام عليه **ص** ولو قال من هذا الكور فصب فيه شرّب
او من الفرات فسرّب من غير اخذ منها لم يحسب لتبديل النسبة بخلاف القدر واليد ولو قال من
ماء الفرات حسب لانه منه **س** ولو حلف لا اسرب من هذا الكور فصب فيه في كوز اخر
وسرّب منه لا يحسب لان الثاني مثله في امسك الماء فوجب انقطاع النسبة عنه بخلاف ما اذا
حلف من الفرات لان نسبة السرّب من الفرات لم يقطع بالاعتراف لان المأخوذ منه اولان
امسك الماء من الفرات العادة يكون كذلك ولو صب فيه في يده او في قدح وسرّب منه
بحسب كونه في امسك الماء فلا يقطع النسبة وكذا لو حلف لا اسرب من الفرات
فشرّب من غير اخذ منه لم يحسب بالاعتراف لا يقطع النسبة فلا يبعد شارب من الفرات ولو
قال من ماء الفرات فسرّب من غير ما حلف من الفرات كرا او اغترف او من الفرات كرا او
اغترف بحسب الاجماع لان سرط الحث شرّب ما ينسحب الى الفرات بالانهار التي اخذ الماء
منها لا يقطع النسبة لانها اتياع لما وليست امسك الماء مثلها الا ترى انه تعالى اهل
بعد ادساقون ارضهم من الفرات واما لسقون بانهار ما اخذ الماء من الفرات وجعل النهر في
في السد الا على فاطما للنسبة وهذا لا والعرو ان هناك اليمين على فعل شرّب اسداوة من
الفرات والفرات اسم للبقعة والنهر غيرها وهما على الماء المنسوب الى الفرات وما الهرا لا يحد
منها ماء منسوب اليها وكذا عندها فانه اذا حلف لا اسرب من الفرات جعله مجازا عن
ما رجا من حافتي الفرات وليس ذلك في النهر الاخذ منها وان حلف لا اسرب من ماء الفرات
فهو على ما منسوب اليها وما الهرا الاخذ منها منسوب اليها كمن حلف لا اسرب من ماء زمزم
فشرّب ماءه ما يصفه كان **ص** ولو قال ما فرأنا فهو على العذب **س**
ولو حلف لا اسرب من ماء فرات او ما فرأنا فسرّب ماء عذبا من اي موضع كان يحسب ذلك الماء
منكرا وجعل الفرات وصفا للماء وانما اسم للعدوية قال الله تعالى واسقواكم ماء فرأنا اي ماء
عذبا فصار كانه قال لا اسرب ماء عذبا اما في الفصل الاول فقد اضاف الماء الى الفرات المعروف
بحرف التعريف والمعروف لا يكون وصفا للمنكر لكن المنكر يكون مضافا الى المعروف والفرات المعروف
انما هو الهرا المعروف فكانت عليه سرّب من الهرا او من ماء النهر **س** قال انك تحسب
في الامه والرو وجه على الوطى وفي الاحسبه على العقد لانه الحق
اذا قال الاحسبه ان يحسبك فعبد حتى حرقه وجرهما تحت ولو طمها ملك الهرا لا يحسب

عندها مع

ونوى ولائه او فلانا او طعاما دون طعام او احارة او اعارة او ملكا لا يصدق لا يان
ولا قضاء ولا ذكرنا **ص** ولو قال امراء او طعاما او شرابا او ثوبا او غسلا او اخذت
وكذا ان خرجت ونوى السفر للنوع بخلاف المكان بطيره عن ابي يوسف حلف
لا تكلم هذا الرجل القائم وعن محمد حلف لا يروح ونوى حقيقته او عرته دين وكوفيه
او بصرته **س** ولو قال ان يروح امرأة او اكلت طعاما او سرت شرابا
او لبست ثوبا او اغسلت غسلا او اغسلت اللبلة في هذه الدار احدى ونوى ولائه او فلانا او
نوعا من الطعام والشراب والشراب او غسلا من الحاية او فلا يصدق لان ما ذكر المفعول
والمصدر والقاعل فقد ذكر نكرة في موضع النفي لان المذكور في موضع الشرط والكراهة في موضع
النفي نعم واراذه الخاص من العام حان لك حلال الظاهر فلا يصدق قضاء ويصدق ديانته
لان لروح الكفار واخراج امرئ بينه وبين الله تعالى مصدوق فيه وروي عن ابي عبد الله
الى رجل قائم فقال والله لا اكلم هذا الرجل ونوى به ما دام قائما لا يصح لان العام غير ملفوظ به
ولو قال لا اكلم هذا القائم ونوى به ما دام قائما يصح بنية لان العام ملفوظ به ولو قال
لا صرت فلانا حميرا ونوى سوطا بعينه لا يصح السه ولو قال حميرا سوطا يصح السه وعن
محمد لو حلف لا يروح ونوى كوفيه او بصرته لا يصح بنية وان نوى عنه او حلفت به
يصح جواز خصص الجنس لم يحوز خصص الوصف وحقق العرسه والحبس به جنسا ولو حلف
لا يسرى جارية ونوى تولدة لا يصح السه لا يخصص وصف وعلى قول الخصاف يصح السه
في هذه المسائل حتى لو قال كل امرأة اترجمها في طالق ونوى من نيت فلان يصح بنية قوله
وكذا ان خرجت ونوى السفر للنوع بخلاف المكان يعني لو قال ان خرجت فعبدى حر ونوى
المخرج الى سفر يصدق بانه لا قضاء على طاهر الروا لان يسوع الى سفر وغير سفر ولو
نوى الخروج الى مكان دون مكان لا يصدق لان يسوع بالسببه الى مكان دون مكان و
ذكره الهامسي وقال القاضي ابو طاهر الدباس ينبغي ان لا يصدق بانه ايضا في مسئلة الخروج
كما في مسئلة الاعتسالى لما ذكرنا من العلل والى هذا ما لى القاضي ابو جراح وذكر القاضي ابو نصر
الصبار عن القاضي ابي التميمي عن القضاة انهم قالوا ما ذكر محمد في الكتاب من حواث اذا
قال ان خرجت فخرجوا فالتوا ونصر بعض السمع القصة على هذا **ص** قال انك
تعسل اللبلة من حياء فقال ان اعسلت فعبدى حر لا يحن غيرها ولو قال اللبلة حية لانه
وندى ان نوى الحواث الاحمال **س** اذا قيل لرجل انك تعسل اللبلة من حياء

من حياءه ولا تعلموا ان اتي بالحواث متما مان قال ان اعسلت اللبلة من حياءه فعبدى حر
او اتي بعد الحاجة مان قال ان اعسلت فعبدى حر او اراد على قدر الحاجة وقصر عن
التمام مان قال ان اعسلت اللبلة فعبدى حر اما اذا اتي بالحواث متما فلا يحن بالغسل
من غير الحياء لانه صريح بالحواث وكذلك اتي بقدر الحاجة لان كلامه خرج فخرج
الحواث فيقيد بالسؤال كانه اعاد ما فيه اما اذا اراد عن قدر الحاجة وقصر عن التمام
فلا تعلموا ان نوى الحواث ولم يوفان لم يوفان لا يكون حواثا بل يكون مبتدأ حتى لو
اعسل من غير الحياء محض وهذا لان زاد على قدر الحاجة في الحواث لم يصح بتمامه فحمل
ان يكون اراد الحواث فحمل ان يكون اراد الاسداء لكن لو حملناه على الحواث لغت البرادة
وكلام العاقل لا ينفى مما يمكن وكان مبدئا واما اذا نوى الحواث بدين فبما بينه وبين
الله تعالى ولا يصدق القضاء لان نوى الغاء البرادة وانه خلاف الظاهر لكنه محتمل
فدين حر بانه ولم يصدق قضاء **ص** فامس الخرج فقال ان خرجت فادفع عبيده
فقال لضره تنقيد حلالا لرد الساعى بظنه تعالى تغد معي فقال ان يغد معي او قال معك
او الوهم **س** رجل وامرأته لخرج فقال لهما ان خرجت طالق فحلت ثم خرجت
لم يحن منعه استحسانا والعاس ان محض هو قول رد الساعى وكذا لو اراد ضرب عبيده
فقال ان اخرج من ربه فعبدى حر فتركه ضرب لم يحن وكذا لو قال لرجل تغد معي فقال ان
تغد معي فخرجت الى امرأته فتغدى ومعه في ذوات الحواث استحسانا وجه العاس
ان الكلام مطلق فوجب ارجاؤه على اطلاقه ما لم يوجد لفظ تنقيد وجهه الاستحسان
ان يسهه ومع على تلك الترجمة بدلالة الحال التي هي قيامها بالخرج وهو الحامل على التمن
ودلالة الحال كد الله المعال الا ترى ان صفه افضل من الله تعالى امر من العبد دعاء
واللفظ واحد ولو قال ان خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
بعد ما حلت فلان هذا ولا يحن عند الصاح الخروج قايلا الى اريد ان اخرج فكان قول حواثا
فيقيد به الاسي لزم من قول المصدقه وهو عنده وقد اراد ان يخرج فقال ان خرجت فعبدى
حر بعد تلك الترجمة لانه لا يريد حبسه عنده دائما وكذلك التغدى خرج جوابا فيقيد
على اذكرنا وهذه المسئلة تسعي بين الفور ولم يشيقا ما حصفه رضي الله عنه في سميته هذه المسئلة
ولا في حكمها احدى وكان الناس يقولون قبل التمن نوعا من بوبه ومطلقه فقال هو بل
نوع ثالث وهو بين الفور والناس كلهم عيال اني حصفه في هذا ولا يخالفه احدا الا في قليلون
فيه الحاجة

لأنه عار عن المسي بالجر ولو قال كسر السين يصدق أنه عار عن اسطرلاب والبطن الا انما هو
 الحصة بما قال وهذا ينصرف اللوح عند الاطلاق وانما الكلام في جواز استعماله
 اسطرلاب والبطن وصحما لا اراده عند الله ولا شك في جواز ذلك جازا لان الاسطرلاب
 يخرج الى المسي ولا يخرج اعاده فجاز ان يكتفى به عن الاسطرلاب كقول بعض اهل
 من الغايط والله اعلم **باب** **الحكم في الاذن**
 ص حي غايه والا استسنا والآن غاية في الوقت شوط في غيره من اصل
 الباب ان الحكم بالسبب لغايه نهى عن وجود الغايه ولا تنفي بعدها لان الغايه في اللغة
 العلامة وقد جعل العامة علامه على انباء الحكم قال الله تعالى وكلاوا واشربوا حتى سبى
 لكم الخط الاسير من الخط الاسود من البحر وقال اموا الصام الى الليل اعلم ان لفظه
 حتى اقسم من جمل اقسامها ان تكون حرف جر بمعنى الى في هذه المعنى غايه قال الله تعالى حتى
 مطلع البحر وكلمه الاستسنا في اصل وضعها بالنقل عن اعمه اللغة وكلمه الان متى دخل
 علما قبل الباقي جعل غايه لغيره حتى قال الله تعالى لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم الا
 ان يقطع قلوبهم اي حتى يقطع قلوبهم وقد قرئ بالي مخففا وقال تعالى ولستم باخذه الا ان
 بغضوا فيه معناه حتى بغضوا فيه وهذا لان الاستسنا وحقيقه الاستسنا الحكم
 بالماضي بعد التفتيا والخراج وذلك لا يصح الا عند الجائسه من المستند والمستند منه
 فاذا لم يكن المستند من جنس المستند من جعل مجازا عن الغايه ليناسبه منها فان الغايه
 معنى الاستسنا لان لولا الغايه لكان الحكم بابا في الارضه وبالفاء استسنا ما وراء الغايه
 عن دخول محذور الكلام وفي الاستسنا معنى الغايه ايضا لان حكم المستند منه بهي الاستسنا
 الى المستند فاذا كان بينهما مناسبه من حسن حمل علم تصحح الكلام ومتى دخل على الاستسنا
 الماصح جعل شرطه ان لا يعمد على الغايه ومن شرط الغايه مناسبه من حسن حمل الحكم
 سمي عنده وما بعده مخالف لما قبله كما في الغايه جاز ان يحمل الكلام على تصحح الكلام بقدر الامكان
 ص قال عبد حمز ان خرج فلان الا ان اذن له او حتى واذن انتهت منه لوجود الغايه
 وفي الاذن لا يتعد وكذا في الاذن عن الفراء ونحوه الا ان يؤذن لكم وعلى هذا ان ناعه الابدالي
 او ان خرجت الى المحضه ولو اذن بالخرج في كل مره انتهت مستند الى يوسف لا يصح نهيه
 ويصح عند محمد من رجل قال اخرج فلان من الدار الا ان اذن له فعدي حرقا فاذن له مره لم

انما هو الاسطرلاب

ولم يخرج حتى نهى فخرج لم يحرك بعد رجلا الا ان على الاستسنا لان استسنا الاذن من الخروج
 مخرج على الغايه لانها دخلت على المنع وهو ما سوف منهي المنع عند وجود الغايه
 وهو الاذن فلا تعمل به الا منى ان لو قال والله ما يخرج من هذه الدار الى الصباح وخرج
 بعد الصباح لا يحرك وان كان قد نهى ما انه يطلب المنع لا وحدها وكذا لو قال
 حتى اذله للاذنه واذن الا انها صرحه في الغايه ولو قال اخرج فلان من الدار الابدالي
 فعدي حرقا فاذن له فخرج لم يحرك ولو خرج بعد ذلك بعد اذنه حرك ويحاج الى الاذن
 في كل مره لان حرف الماء لا الصاق فلا بد من سبب يلصق ان لا الاصل وليس هنا سبب
 مظهر للتصريح الاذن فلا بد من الاضمار فاضربنا الخروج لدلالة صدر الكلام عليه فصار
 كأنه قال عدي حرقا فخرج فلان فخرج من هذه الاخره جازا في كون الخروج الاول الدار
 عاما لانه في محل النفي فاحتمل الاستسنا لانه مذكور لغايه لا امضاء بدلا لحرف الاصل
 والماضي عاما لعموم وصف الاذن فاذا استسنا خروجها موصوفا في كل حركه هي موصوفه
 بالاذن عن المنع فحكم لو قال اخرج من الدار الراكبا او بعامة الامر اذ يصح اظهار
 المصدر بان يقول الاخره جازا وعلى هذا لو قال لناعه فلان الامري فامر فكم بعد حتى
 نهى فاعنه بغير امره حب وكذا لو قال الامر ان خرج من هذه الابلحفه الدار
 فانه طالق خرجت الى المحضه فخرجت بغير محضه طلعت والحاصل انه لا بد من هذا الوصف في كل
 خروج ليتم والاحتمل والمحملة ان يقول كما شئت الخروج فقد ادركت واذا كنت الخروج
 في كل مره حتى خرج بعد ذلك لا يحرك فلو نهى بعد الاذن العام صح نهيه عند حمل الام لو اذن
 مره فنهى صح فكذا اذا اذن كل مره لان النهي العام ترفع الاذن العام كما ان النهي الخاص يرفع
 الاذن الخاص وعندنا في يوسف لا يصح نهيه لان منى اذن اذنا عاما صار الشرط وهو الخروج
 بعد اذن حال الاسود وجوده فيبطل المنع ولا تعمل النهي العام بخلاف النهي الخاص لان الاذن
 بالخروج مره لا يتطل المنع فصح النهي اما نهيا بخلافه قال الصدر الشهيد قول محمد لا يصح لان المنع
 لا يهي الاذن بل يخرج من المحاصلة عن اذن فقبل الخروج يهي المنع لا بعد اذن الغايه فيصح
 النهي بخلافه حتى والآن لان العام الاذن وقد وحدث قوله وكذا في الاذن عن الفراء
 يعني ان الفراء سوى من قوله الا ان ومن قوله الابدالي في انه شرط للبر وجود الاذن
 في كل خروج مع الا ان كما شرط مع الا ما في استدلال بقوله تعالى لا بد حلوا سوت النبي

الدار

ما في

الا ان يؤذن لكم والمراد الاستسماء والمصدر بالذخاوس التي حوله الادحوا بالاذن
فلما سطر الاذن كل مئة فلما لا تسلم ان يكون الاذن في المصدر مستفاد من المصدر الذي
ذكر بل من العلم وهو قوله ان ذلك كان يؤذي الشيء او من تحريم الدخول في بيت كل احد غير
اذنه وايضا جعل الا ان غاية اول بعثهما قال احصا حقه الى كثرة التغير وهو ايات
مصدر عام تسدي منه في قوله ان حركته ان يكون خروجا وما وثقت مصدرا
مسدي وهو قوله الاخر وجا ويقتد حرفي الحرف وحيد بكسر الميم فكان ما قلنا اولي
في قوله الا بالاذن اذا قال يوسف الاذن مرة تصدق لانه نوعي صريح لفظه اد ليس لفظ
ما يصح التكرار وانما است التكرار ضرورة ان التكرار في محل الشيء وليس هذا من قصه
اللبط لانه وروي عن يوسف انه لا يصدق ولا خلاف الظاهر وكوني في قوله الا ان
اذن او حتى اذن الاذن في كل مئة صحته لانه لشدة علمه ولو قال الا ان ارضي او اهلك
او اريد او اخرج فعلى ما روي ان نوعي المصدر صدق ولا يصدق في عكسه وعلم
مسط في الاذن عند ما خلا لا يوسف وروي عنه التلويح وفاقها وتسريط في الامر وروي
مس اذا قال ان حرج من الدار الا ان ارضي او اهلك او اريد او اخرج فهو غير قول
الا ان اذن ولو قال الا برضائي او بهواي او بآرائي او بامري فهو غير قول الا بالاذن لكن
بغير قانه وجه وهو انه في الرضا والهوى والابادة اذ ارضي وهو اذ اراد ولم تعلم الملوحة
ولم تسمع برفع الهمزة والاحد في الاذن تسريط علمه عند الى حقه ومحمد رهما له وعند الى يوسف
والسافعي لا تسريط لان المقصود من الاذن هو الرضا بالخروج فامك في جعل الاذن عام عن
الرضي بالخروج والرضي بغيره من العلم وفاقا فكذا الاذن لان الاذن وحده صوته وان
انغلق معني فلا يحسن المسك لم ان الاذن هو الاعلام لان اشتقاقه من الوقوع في الاذن
ومن سمي الاذن اذا انا لكونه اعلاما والاعلام لا يحصل الا بوصول الكلام الى سمع المخوف علمه
فيكون المسدي خروجا موصوفا باذن يقع العلم به الا ترى ان لو اذن لعبد في الثمان ولم تسمع
فلم تعلم الا بصرفه اذنا بخلاف الرضي والهوى لا يعبر عن رآه الكراهة وعدم السخط وان
يصدق بدون السماع وفي الامر تسريط سماع المأمور بالاجماع لان الامر للارام لغيره ولا يصح الارام
بدون سماع المأمور كما وامر الشريعة بخلاف الرضي لانه ليس فيه الارام المأمور وكذا على قول الى يوسف
ليس الاذن للارام وعلى هذا اذا اذن لها لسان لا تعرفها وكانت له لو اذن لها بحسب لا سماع حرج

وحرج في الرضي والهوى لا يحرم في الاذن بحسب عبد الى حقه ومحمد رهما له عن التلويح ان الخلاف
في المسك وهو اذن اجماعا اما الخلاف في قوله لا يخرج الا بامري لان الاذن يكون اذنا بدون السماع
اما الامر لكون امر الا بالسماع الا ان ابا سليمان ذكر الخلاف في الاذن وهكذا ذكره المدوري
ان الاذن للثبته اذن قال فليبر الدين الميخاني وهو الاصح في الخلاف لا تكلم فلانا فدعا وهو
ما يحسب فافاض خان الاذن ان يكون اذنا بدون العلم بخلاف الكلام لان الكلام مع المرء هو
ان يصدره ما خطا وان لم يتم ولو قال اطلبوا الا ان يعدم فلان فهو غير قول ان لم يعدم
ولان لام السوف فيكون للرضا فان قدم فلان لا يطلب لعدم الرضا وان مات قبل القدوم طلبت ليس
عن القدوم قول ^{دفع الطالب} ولا يصدق في عكسه يعني لو نوى في قوله الا بالاذن او بامري الا ان لا يصح
فما لا يحسب هكذا ذكر في الوجوه وذكر في التحرير والباسمي والتسريط صدق وصحة الارواء
عن يوسف رهما له ومحمد ما ذكرنا والله اعلم **باب**
الحكمة في التشبيه ص الفعل به فاعله مره ويحتمل اخرى والتميز به صي شرط
في المستقبل **س** اصل الثابت ان الفعل به عند على فعل ماضٍ او زمان
نظر ان كان ذلك فعلا به بالفاعل وخذه تسريط كونه الفاعل في ذلك المكان او الزمان
حكم التميز وان كان فعلا لا به وخذه تسريط كونه المفعول في ذلك المكان او الزمان لان تمام
الفعل بالفاعل وتثبيته باعتبار المحل الامري اذ لو روي حرجا فاصاب قارون سمي كسرا
ولو اصاب حوانا ومات سمي فلا وان لم يمت سمي شيئا او حرجا او ضربا او حلقا او اثره
والانفعال وان اخذ الفعل والفاعل **و** اصل اخوان التميز لا يعقد الا على فعل في المستقبل
لان المقصود من العمل والمنع وذلك المتصور وما مضى لا يصور اجادة فاستحال
ظلم منعه او العمل على اجادة الامري لم يقل لامر ان حرج الدار فاستحال لا يطلو
الحال اعسا رما مضى من الدخول **ص** قال في سمية المسجد او رما المسجد فاستحال
كون الفاعل فيه لان به سمي وان صرته او حرجا او فليسا او رما فاستحال **س** رجل قال
ان سمي فلانا في المسجد فعبد في حرمته والشاة في المسجد والمشروع خارج منه
عبد ولو كان على العكس لا يحسن لان السمي به بالفاعل وحده لا بد ذكر سور ودك يحسب
في العادة والحاضر وتغير في الذكر مكان الذكر تعالى ذكر الله في المسجد ولان المقصود
منه المسجد عن الفحش وهذا لان قوله في المسجد اما هو طوطو للفعل والفعل انما هو فعل

فمضى ان يكون الضم والاعانة وكذلك لو قال لرسول الله ان الذي المعدي بالانراذيه
 الاصابه الا اني اني قال في الم فلم يصيبه وانما مراد به ان يقصد حتمه فكان خاتمه بالفاعل
 وحده لان عبارة عن ارسال السهم فاصدا حتمه فغير مكانه ولو قال ان ضربته او
 او جرحته او قتلته السهم فالمرط ان يكون المفعول في السهم سواء كان الفاعل فيه او
 لم يكن فيه لان هذه الافعال اسم الابالمفعول لما ذكرنا ان السهم ظرف الفعل والفعل انما هو
 الضرب والجرح والقتل فمضى ان يكون الضرب والجرح والقتل فيه وكذلك لو قال ان
 رميته لان الذي المعدي نفسه مراد به جعل المرمى نصيبا رمية ولهذا لا يصح ان يقال
 رميته فلم اصيبه فكان كالضرب والاطاوي هو كالمشم لان الذي يرميه به ولا اثر له في المثل
 والصحيح ان يظهر القتل لان القصد بمرته على الموت وهذا لا يتحقق الا اذا كان المفعول
 خارج السهم **ص** قال لرسول الله اني اخطيت في جرحه بعد رميته وقبلها الا
 عند فرطها ان طلعك فابطلوا بالمرط او بالعكس ولو جرحه ومات بعد
 لا **ص** ولو قال لرسول الله اني اخطيت في جرحه بعد رميته يوم الخميس بعد المني ومات
 يوم الجمعة حيث ولو ضرب يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يثبت لان الفعل في اليوم
 لان ضرور الحرج فلابا نرها والروح وذلك لان الفاعل في الجرح كان بعد مكان لا تفعل الشوب
 الاسم بعد زمانه فان فعل الجرح وانما يوم السبت لكن الفعل اسم للفعل حصه وان شئ
 به ما عتبار الزمان في كل عند وجوده كذا لا تفسد التسمية الى حيز وجود الفعل في الجمعة
 فمصر الفعل بوجود يوم الجمعة ولهذا جاز للكفر بعد الجرح قبل الزمان لان الاحكام غير
 من وابداء الفعل قبل الزمان بل قبل اتصال الفعل بالمحل الا اني اني لورجى المحدث واعتقد مولا
 الى جرحه عند ان جرحه وانما **ص** اصابه السهم بجرحه المولى عتبار الضرور فغله فتلا من وابداء الفعل ولورجى الى
 مرتد فاسلم اصابه السهم لا يعلو ولورجى الى مسلم فارتد اصابه فعلة الدم عند اى جرحه وكذا
 اذا رجا الى صيد ارتد بكونه بالعكس لا بكونه ولو ضرب بطن امية فاعس المولى ما في بطنها
 في القته حياء مات على الضارب قهرا وجعل قاتلا من وصره ولو لم يجعل قاتلا الا ان
 الا نرها في يني لرجع عليه الدم لا يخر وملا نرها ولبس الما صبه يوم الجمعة وهو حي
 فقد عدم القتل فيه فتخل المني بعد ذلك اذ مات يوم السبت لا يظهر وجود الفعل يوم الجمعة
 اذ لو لم تلتك بذا لا سناد والمن قد اخلت بضمي يوم الجمعة وهو حي فلا يظهر الاسناد في

المسجد

كلمة الجمعة والسبت

الى جرحه عند ان جرحه وانما
 بجرحه ما في جرحه وما في جرحه

في سميته ذلك الفعل فتلا لان المني بعد اربعاعها لا تعود الا ترى ان لو حلف بقضية
 درامته اليوم فمضاه زوفا حتى تن في سميته رده بعد الموم لا يفسد اليه وينقض
 البض وانما جاز للكفر بعد الجرح قبل المولى وجود السبب وتحمل الجرح وجود سميته جاز
 وهذا لان الكفار يهلك القتل في حوالها والقتل في حوالها انما هو الفعل المفضي للقتل
 فاذا انقضت سميته لم يعلو كان قاتلا من حيز وجوده لا في حوالها لان الكفار انما وحت حواء
 بعد اربع الدنك والدم انما يحصى بغيره فاعلم قاتلا من حيز وجوده ولو كان ضربه قبل المني
 فان من ذلك يوم الجمعة لا يحصى وقال في حوالها لان في اثر فعل يوم الجمعة وقد حوالها في حوالها
 نقول ان اثر فعل بعد المني لا قبلها لان الغرض من المني الحيل او المنع وذلك ان يكون في
 القدر والى الفعل الذي قد وقع لا يصور الحيل على اثره ولا الامناع عنه الا ترى ان لو قال
 المراد ان طالع غدا قال ان طلعك غدا فعند جرحه جاء الغد طلعت ولم يعول العبد وقال
 رقر يعول ولو كان قال لطلعتك غدا فعند جرحه قال ليا طالع غدا جاء الغد طلعت
 وعول العبد انما قال كذا الوحلف لا يسكن هذه الدار فاخذ الثقل من ساعته لا يحصى
 لان الامناع عن هذا العذر من السكى ليس في سميته وعند محو كذا الركوب واللبس وكي
 ان سميته عن ان يوسف من قال والله لا اذل على صيد في الحرم فذل عليه وهو خارج الحرم والصيد
 في الحرم حلال لان الامناع عن الدلالة لحرم الصيد وذلك لا يكون الا في الصيد والامناع علم

باب ما منع من الطلاق والزوج

المرط من غير على المرط تقدم المؤخر وافعل كالحال **ص** اصل الباب ان المرط من غير
 على المرط من غير ذكر الجراء وحرف العطف تقدم المؤخر ويؤخر المقدم اصله قوله تعالى ولا ينفك
 نفسي ان كان الله يريد ان يغويكم معناه والله اعلم ان كان الله يريد ان يغويكم لا تنفك نفسي ان اردت
 ان انفككم لان النصح انما لا ينفع بعد اذ الله تعالى الاغواء وقال تعالى وامرهم مؤمنه ان وهب
 نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها معناه والله اعلم ان اراد النبي ان يستنكحها ان وهبت
 نفسها لان اراده الاستنكاح سابق على اليمين والمعنى فيه انه تعدد جعل المرط واحدا لا تعدد
 حرف العطف وتعد جعل الثاني مع جوازه جازا لا والاول انعدام حرف الجراء فتقدم المؤخر لان
 الحوازمي تقدم على المرط لا يحتاج الى العاء واصل اخر ان صفة افعل كالحال الحق نقلا عن ائمة
 اللعم والحواهم والواد كذا لانها تسعمل كالحال بعينها والسين وسوز ولا يستعمل في نفسها

بعد ان اراد الله ان يستنكحها
 كذا ان وهبت نفسها للنبي
 كذا ان وهبت نفسها للنبي

بما لا يفعل وسواء فعل وهذا انه احصاها للحال عند الاطلاق **ص** قال كل امرأه ازوجها
في طالعها ان كلف فلان ازوج **ص** كلف بطلو كمال لوقا لعدا او زاس السهر ولو كلف بزوج لا وعند
وقد بطلان كمال لوقا ابد او الى سبب سنة وعن ابن يوسف كرواه الكتاب وعنه بالعكس وهو
قوله الآخر **ص** رجل قال كل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان ازوج امرأه قبل
الكلام وامرأة بعده بطلو من بزوج قبله لا من بزوج بعده وقال در بطلان وعن ابن يوسف
بطلو من بزوج قبله لا غير وعنه بطلو من بزوج بعده لا غير **ص** قوله في طالعها كلف فلان ازوجها
امرأه شرط وقوله في طالعها كلف فلان ازوجها شرط وقوله هو الجراء الاول لان لم يذكر
جرا فكان جزاء الاول جزاء لا الا انه مقلد علم فصار الجراء معلقا بالمرطبان والمرأه المعلق بالمرطبان
سرا عند وجودها من غير مراعاة اليمين فيسلك على التزوجه قبل الكلام عصب الكلام وعلى المرحه
بعد الكلام عصب الزوج ولا نلوا ابد اليمين بصادا ووفت بان قال كل امرأه ازوجها ابد او الى سبب سنة
في طالعها كلف فلان بطلو كل امرأه بزوجها قبل الكلام وعنه فكذا في مسئلنا لان لا بد من ذكر
في اليمين المطلقة حكما لا بغير حرف الغايه وجه قول ابن يوسف لزوجها كل امرأه ازوجها في طالعها
من تاج لولا الشرط لكان مجتزأ فاذا ذكر الشرط عصبه بعلت اليمين انها تفصل جزاء وتاخير الشرط
وبعد عنه بطلو الشرط بغير عصبه فصار قالا عند كلام فلان فلان كل امرأه ازوجها في طالعها بطلو
الزوج بعد الكلام لا قبله وجه ظاهر الروايه ان قوله كل امرأه ازوجها في طالعها كلام تام
مستقل بنفسه والاصل في الكلام التام سرعه الاعمال دون الوقف فيكون الكلام شرط الحث دون
الاعتقاد وصار غايه اليمين على معنى ان الحكم يهدي عند الشرط فصار كانه قال كل امرأه ازوجها الى
ووكلام فلان في طالعها كلف فلان بطلو كل امرأه بزوجها بعد الكلام بزوجها بعد الخلال اليمين بانتهائها فلا يطلق
والى بزوجها قبل الكلام بزوجها واليمين باقمه فطلب بخلافه اذا قدم الكلام فقال كلف فلان
فكل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان بطلو كل امرأه بزوجها بالزوج بالكلام فالحال بوجد الكلام لا يعتقد
اليمين بالزوج لان المعلق بالشرط عصبه قبله بخلافه لوقا كل امرأه ازوجها ابد او الى سبب سنة
لان الشرط صار غايه بطريق الدلالة فاذا انقضى الوجود والتايد سقط اعصار معنى الغايه في الشرط وهو
الكلام اذا عبرة للدلالة مع الصريح فوجب بقاء اليمين الى تلك الغايه المنصوطة الى اخر العرو والوجه
للبقاء انما قال فلان يجعل الكلام شرط الحث في المزوج قبل الكلام وشرط الاعتقاد في المتزوج
بعده **ص** ولو قدم الكلام بطلو من بزوجها بعده لا قبله لان بيه يعتقد وكذا لوقا كل امرأه

كل امرأه ازوجها ان كلف فلان ازوجها في طالعها وتقدم المخبر واذا دنتي وكما علم ان لا ان يكلم بذكر
فالكل امرأه بطلو فلان بطلو ان بزوجها وشرطه لتمام تزوجها او كلف دخل في طالعها كلف
قبله فلان بطلو فلان **ص** يعني لوقا ان كلف فلان بطلو كل امرأه ازوجها في طالعها بزوج امرأه
قبل الكلام واخرى بعده بطلو من بزوج بعده لا قبله لان قوله بطلو كل امرأه ازوجها كلام تام
بغير مرسل عند وجوده فالمروجه قبل الكلام بزوجها قبل بطلو الاعمال فلا يطلق في المرحه
بعده بعد شرط الاعتقاد فبطلو بطلو اذ قال اذا جاء عدو وكل امرأه ازوجها في طالعها
فتزوج اليوم امرأه واخرى غدا واخرى بعد غدا طلبت التي بزوجها غدا وبعد غدا لا بطلو
التي بزوجها لانها بزوجها قبل الاعمال اليمين ولو نوي تقدم الزوج على الكلام **ص** لان التقدم
والتاخير سابق فيصير كالمسئله الاولى **قوله** لان بيه يعتقد اي بالكلام بيهعتقد قوله نفسه
فكل امرأه ازوجها ولو قال كل امرأه ازوجها ان كلف فلان ازوجها في طالعها فحكم قوله ان كلف فلان ازوجها
ازوجها في طالعها يعني بطلو من بزوجها بعد الكلام لا قبله وتقدم الشرط المخبر على الشرط الاول فصار
للجرا حرا للشرط الاول والشرط الاول والجرا جزاء للشرط الثاني لما ذكرنا في اصل الباب فوسه واذا
دنتي وكما علم ان كلف فلان بطلو كل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها
فحكم قوله كل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها
لوقا اذا كلف فلان بطلو كل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها
طالعها وكذا لوقا في كلف لو نوي باخير الكلام بيه بيه وتصير هذه مسئله اول الباب سواء
ولو قال كل امرأه ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها
بكم فلان بطلو المرحه قبل الكلام بالكلام الاول بطلو ايضا بالكلام الثاني اذا كانت بعد
في العده فمدا ومسله اول الباب سواء لان هذه المسئله اذا تكرر الكلام تكرر الطلاق على
التي بزوجها قبل الكلام لانها اعتقدت بكم فصار عند بزوج الاول بايلا لها كلف فلان
فبطلو واما التي بزوجها بعد الكلام الاول لا بطلو بالكلام الثاني طعن على الرازي وقال
سعى ان بطلو المرحه بعد الكلام اذا كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها كلف فلان ازوجها في طالعها
فكان الكلام مرة بعض الغايه فلا يهدي اليمين بعض الغايه واذا كانت اليمين باقمه ووجد الشرط
وهو الكلام بعد الزوج وحب ليرى الجراء بخلاف مسئله اول الباب لان الغايه بيه كلام غير متكرر
فبالكلام مرة وحدث الغايه كلها فبهي اليمين وهذا الطعن واضح لا سيما على رواه الاصل

في قوله
فكل امرأه

لم يوجد والمسبيل هو الرمان الذي لم يوجد وصار كقولها ساء ملكها بخلاف قوله اليوم لان اسم الوقت
العام وهو موجود في امتداد الى الغروب لان قوله الملك موضوع لاسان الفعل ومن الاصناف وانما
ليس الاصناف ضرورة حصول الفعل وانما الموضوع لا فاده الاصناف قوله انما الملك انما صار
وتلك الملك الضرب معصية صحت الاصناف هذا هو المحقق في اعتبارها وذلك يعني ان يكون
العد طرفا لا يستحق الملك ليس من ضرورة الطرف اشغال جميع اجزاء بالمظروف بل قضية الطرفية
اجتناء الطرف على المظروف اشتراطا يعلم وهذا يحصى استحقاق الملك في جزء من الغد الا ان
انه تعالى اليوم الجمع كما قال الله تعالى في الجمع كذا هذا على جميع اجزاء الغد لا يكون طرفا لا يصح
عند محمد ايضا فان كان في ملكه بعض الاجزاء الاول من الغد ويعتبر ايضا من ملكه في اخر جزء من الغد
فكان ما قاله ابو يوسف ولي مراعاة لخصم قوله امك لو قال كل ملوك امك حرم غدا
عن الذي في ملكه حرم حلف لا ما ملكه بعد الحلف لان قوله غدا دخل على قوله اجر لا على قوله امك
في الحال على خصمه رجل قال الامراء استطال اليوم وغدا طلع اليوم واحده ولا يطلى
غدا اخرى الاضام الابقاع الى الغد لكونه يعطوفا على اليوم ولنا ان قوله استطال اخبار صفة
وجعل الابقاع في اليوم ضرورة صانه كلامه عن الكذب ولا ضرورة في الغد لان المطلق في اليوم
مطلق في الغد وان يوي بطلب اخرى في الغد وتعد لا كلامه بحكمه وفيه تشديد عليه ولو قال
استطال اليوم واذا جاء غدا ومع اليوم واحده وغدا اخرى لان قوله اذا جاء غدا شرط
والشرط يستند في اجزاء اذ يدور بلغو والواقع في اليوم لا يصلح خرا لان اجزاء السبق
الشرط فامضي طلاقا اخر خرا له والله اعلم

في الممن يكون فيها الوعد الوفاء من العلويين من يزل عند اخرها
وباحدها عند الاول والمضاف بالعكس من اصل الباب العلويين من يزل عند اخرها
عند وجود اخرها لان العلويين شرط عدته قبل فلو زل عند اولها كان موجودا قبل ويكون معلوما
باحدها وهو ما على الاول والشرط فرق قام الملك عند التساوي في العلويين والشرطية
والملك شرط عند الثاني اجماعا فلما عند الاول لتب ان الملك انما شرط عند الثاني انه
حال نزول الجوار وبه حال بقاء الممن فلا يكون الملك من شرطه لانه لا يزل بوجود اولها من
الجوار لانه بعض الشرط الا ترى ان لو قال الغد المدخول اول رجب اذا جاء يوم الاضحى فانت
طالوعا بانها ترونها يوم عرفه جاء يوم الاضحى طلعت ان كان نصي الاسير الى سر رجب يوم

في الممن يكون فيها الوعد الوفاء

ويوم الاضحى شرط المحي يوم الاضحى ولم تسقط قيام الملك فيها وهذا اذا كان الشرطان شرط الاضلاع
فان كان الاول شرط الاضلاع والثاني شرط الاحلال فلا بد من وجود الملك عند الاول والثاني
بالايقاع والمعلق باحد الشرطين يزل عند وجود اولها لانه لو لم يزل لكان معلقا بها والمضام
الى الوقف يزل عند وجود اولها لانه لو وقع في اخرها لا يكون الوقف ان طرفا لكونها طالعيا كما
فعل والمضام والمضام الواحد الوقف يزل في اخرها حتى يكون احدهما طرفا كما فعل لا كلاهما **ص**
قال ان دخلت هاتين الدارين فطلعت في الاول في غير ملكه والثانية فتم طلع في الاول فخرجت
ان دخلت هذه فطلعت في الاول فدخلت هذه **ص** رجل قال الامراء ان دخلت هاتين الدارين فطلعت
طالوعا في الشرط والطلاق دخول الدارين فاذ ادخلت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلع
لوجود الملك عند الثاني وعند ذل لا يطلع لعدم الملك عند الشرط الاول بخلاف ما لو قال انما ان دخلت
هذه الدارين فطلعت في الاول فدخلت هذه الدارين الاخرى فبانها قد دخلت الاولى في روجها قد دخلت
الثانية فبطلت بالابقاع لا جعل دخول الاولى شرط الابقاع والمنع والابقاع لا يكون
الا في الملك ومضافا اليه او الى سببه فادام تكرر ملكه عند دخول الاولى صار قابلا لها
عند دخول الاولى الى شرط الوفاء ادخلت هذه الدارين الاخرى وهو حرم غير ما كان ولا اضاف الى
ملكه فلم يصح بعلقة فلا يطلو **ص** قال والله لا افرىك الامرة لم يصرموليا لا مكان القران فان
امانها وقربت بروجها صار موليا لزوجها المانع بخلاف في سبب فوالله لا افرىك **ص** اذا قال
لامراء والله لا افرىك الامرة لم يصرموليا لا مكان قربانها في المدة من غير شيء بلزم فلو امانها قويا
في بروجها صار موليا لان الاستثناء كان ما نعام من حرم الابل والحمار وهذا فيلسف حكم الابل
التعبد في الملك والقران لم تكن شرط الابقاع للشرط الملك عنده ولو قال ان فرسك
فوالله لا افرىك المسألة محالها لا يصرموليا لانه على الابل بالقران في شرط قيام الملك عنده
لكونه شرط الابقاع والابل لا تسعد الا في الملك ومضافا الى سبب الملك لان بوجبه طلاق
موجب وكان الملك من شرطه فان جامعها في الملك الماني لزمه الكمان لان الممن معفاه في حرم
الكمانه اذا انعمادها في حقها لا ينفق الى الملك بخلاف اعتقادها في حرم الابل كما لو قال
لا جسمه والله لا افرىك في بروجها كالممن معفاه في حرم الكمان دون الابل **ص**
قال الامه وامراء والله لا افرىك لم يصرموليا حتى يعرب الامه فصير وكذا الواو باقرب
في بروج **ص** رجل قال الامراء والله لا افرىك لا يصرموليا لانه لم تكن في بان امراءه
في بروجها

منه

بغير سبيل لمكان شرط حتمه قربانها جمعها ولو فور الامم والمراء في ملكه او ليس ملكه عاقر الخ
ملكه صار موليا لانه متى قرب امر صار المراء حال لا ملكه قربانها الاسي يلزم فظهر حكم الاملا من
حين قرب الام ان كان المراء في ملكه وان لم يكن في حين علات **ص** قال الامراء والله لا وربكم
بصير موليا استحسانا وفاسا لا ودم قال عرفان قربانها فاء اليها ولا يحس وبقرب الاملا الاخرى
ص رجل قال الامراء والله لا اريدكم صار موليا منها وقال في الاصل موليا وهو العاقر جمع
احدها فصير موليا من الاخرى وكذا لو قال اربع نسوة له والله لا اريدكم بصير موليا منه وقال
رعا لا بصير موليا ما لم يعرف ثلثا فصير موليا من الرابع لانه ملكه قربان كل واحد من غير لازم يلزم
الا اذا قرب الواحد او اللات لم يسوكم العرفان لا بل لازم فكان معنى كلامه ان قربت ليا منكن
فوالله لا اريد الاخرى وهذا لو قال الامم وامراء والله لا اريدكم لا بصير موليا ما لم يقرب الامم
لنا ان رضاه متعقبات في حق واحدة تمنع حقها في اجماع فكون موليا من كل واحد منهم كالمعقد
المن على كل واحد على ايرادها الام لا يلزم الكفان بعرفان بعضهن لان الكفان موجب الحث
واحس لا يحصى الا بعرفان اجماع لان حلف لا يعرف اجماع فانما احس اذ اريد اجماع فلم تنع السطر لا يحقق
الحديث اجماع السطر وجم الكفان بعرفان اجماع لا بعرفان الاخير لكن عند قربان الاخير اما وقوع
البطال او ما عسار البر وذاك بحكمي في كل واحد منهن فلهذا ينبغي ان يرضى المده بخلاف ما اذا
قال ان قربت ليا منكن فانه ما عقد المنع في الحال بل علقها بعرفان الملك ولا يتعد قبل وجود السطر
وخلاف ما اذا جمع بين المنكوح والام لان الام ليست محلا للاملا ولا يحصى الطلم في الحال اما ههنا
استوت في الحليم والطلم وبقربان احدها موجب للطلم في حق الاخرى فان جامع بعضهن اربعة اشهر
سقط الاملا عن المجامع لوجود الف في حقها ولا كفان علم لعدم تمام السطر فاذا لم اربعة اشهر
ماست من اجماعها لعدم الف في حقها ولو لم جامع ولكن ظنوا احدهن بليا في الاملا كالحال لان
سطر الحث جامعهم وهو مسطر لانه ليس في ثمنه بقصد العرفان ما قبل الطلاق وان لم ينطق ولكن
ما لم احدهن بطل الاملا لفوات سطر الحث وهو جامعهم **ص** قال ابو طلحة غدا وبعد
يضع غدا وبعد في او قال ابو طلحة اذا جاء زيد وعمر وضع غدا اخرها وباوعند الاول
ص اذا قال الامراء ابو طلحة غدا وبعد فقد وصفها بالطلاق في الوضعية في وقوع
الطلاق عليها في قولها لا يحصى اقتضاها بالطلاق فيها اما اذا قال ابو طلحة غدا او بعده
فقد وصفها بالطلاق في اخذ الوقتين فضع غدا اخرها لانه لو وضع غدا ولها كانت موصوفة

بوصوفه بالطلاق فيها وهو انما وصفها به عند احدها فضع غدا اخرها ولو قال
ابو طلحة يا ايها او رجعتا يجمع الرجعي ولو قال ابو طلحة واحد او لثنا يجمع واحد وكان
الواقع اقل الامرين اخ اربع احدها واقل الامرين ههنا الانتفاع في آخر الوقتين ولو قال اذا جاء
زيد وعمر فاس طالق يجمع غدا اخرها لما ثبت ان المعلق بالسرطين يترك غدا اخرها ولو قال اذا
جاء زيد وعمر فاس طالق يجمع غدا ولها لما ثبت ان المعلق باحد السرطين يترك غدا اخرها ولو
ص قال ان دخلت هذه الدار فعبدني حرا وان كلمت فامراة طالق ايها وجد شرطها
نزل حرا وها وسطا الاخرى وان دخلت معا بنخرو ولا بنخربله **ص** ولو قال ان دخلت
هذه الدار فعبدني حرا وان كلمت فلانا فامراة طالق فاي التمسن وحد شرطها من حرا وها
وسطا الاخرى لانه لم يلزم الا اخذ الجرائم عند وجود احدى السرطين لانه ادخل كلمة التشكيب من مسن
وان وجد السرطان معا لم يلزم احدى الجرائم والخيار الملاء هو الجمل كالموجز وقال عبد جرحا وامراة طالق
ولا بنخربله وجود السرطان لبعض شرطه ضرورة لروى احدى الحكمين منها وقيل الوجود لا يلزم فلا تلك
الغير لانه يفسر التمس من وجه من غير ضرورة والتمس لا يقبل التفسر **ص** قال ابو طلحة غدا او بعده
جرعه من احد بعده ويحصر **ص** رجل قال الامراء ابو طلحة غدا او بعده فضع غدا او بعده
سيحيي بعد غدا لانه اذا واحد الجرائم الى احدى الوقتين فضع حرا واحدا مضوا الى احد
الوقتين فاذا واحد الوقتين اسديله تحت طاعة بالشك فاذا واحد الثاني سعا فوقع الحث **ص** احدهم
فضع حرا **ص** قال ابو طلحة ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار او وسطا
الجرائم سطل احدها ولا يتعدد وان اخرها فيها وكذا ان لم يبعد حرا الجرائم السطر قدم او وسط
او اخر **ص** اذا قال الامراء ابو طلحة ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى
او وسطا الجرائم وقال ان دخلت هذه الدار فاس طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى فالطلاق
معلق حول احد الدارين فضع ما في الدارين دخل ولو دخلها لا يقع الاطلاق واحدا وهذا
لان قوله ان دخلت هذه الدار فاس طالق او قال ابو طلحة ان دخلت هذه الدار فاس طالق فاس طالق
فلما ذكر السطر الثاني بعد ذلك لم يخلو من ان يضمن حرا على حدة او يجعل مع السطر الاول سطر
واحدا او يجعل حرا الاول حرا له او ينفق ولا وجه الى الالغاء لان وجهها في التصحيح ولا وجه
الى ان يجعل مع السطر الاول سطر واحد لانه لو وضع التمس الاول وهي تامة في الاصل
في الكلام العام سرعه الانعقاد ولا حارس بنصره طلاق اخرها لانه يمكن ان يجعل طلاق الاول حرا له

فالطلاء الواحد يعلو بكل واحد من سطرين كانه قال وان دخل هذه الدار الاخرى فالتالي ذلك الطلاء
واذا امكن ذلك الاجتنال وانقاع طلاء اخر ما من من كبر الطلاء والاصل يفضي بقليل الى بعض
الباجر وما اذا اخر الحراء فان قال ان دخل هذه الدار وان دخل هذه الاخرى فالتالي
فانها لا يطلع حتى يدخلها وروى عن ابي يوسف ان يطلع يد حول احداهما كما لو دخل الحراء على الرطبان
او كذا اذا سجد الحراء وناخه في الامان سواء والعروض في ظاهر الرواية ان عطف الثاني على الاول
فلما كان الاول بالجراء فتنسأ ركان الرطبة يحكم العطف فصار شرطاً واحداً معلوماً بها بخلاف
ما اذا قلنا الحراء او كذا لان فيها يعلو الحراء بالمرط الاول وبتلك المنى قبل ذكر شرط الثاني الا ترى
انه لا يملك الرجوع فلم يصح الثاني مساو كالاول في الرطبة مع شرطاً على حدة من غير حراء والجرى المعلق
بالمرط المحرر يعلو شرطاً اخر فعلن حراء الاول حراء له ايضا يحكم العطف صونا لكلامه عن الانقاع
وانما اذا قال ان دخل هذه الدار ودخل هذه الدار الاخرى فالتالي ذلك الطلاء او كذا واخر
لا يطلع حتى يدخلها لانه لا يمكن جعل الدخول الثاني شرطاً على حدة لانه لم يذكر حرف للشرط لكن يشارك
الاول بحكم العطف فصار الدخول في شرطاً واحداً وكذا لو قال هذه الدار او هذه الدار
عبران العطف بالفاء وفتح يفسر دخول الثاني بعد دخول الاول حتى لو دخل الثانية او الاولى
باب رفع ما من اوجامر واحد
مقابل الجمع بالجمع سقيم وبالفرد لا والعلو مستتب العبد يملكه مسد الله تعالى ابطال عند
محمد يعلو عند ابي يوسف **فصل** اصل الباب ان مقابل الجمع بالجمع يوصى بوضع مقابل الجمع
بالجمع الاخر هذا موقوفه الوضع وهو محمل لها تملك كل فرد من هذا الجمع بكل فرد من ذلك الجمع ومحمل
لما يملكه الجمع جميعه بكل فرد من هذا الجمع واطلاقاً في مساو له هو الوضع وهو مقابل الجمع بالجمع غير تغرض
له في المقابلة فيجوز على اطلاقه ما لم يوجد دليل يقتضيه بعض النيات مثال الاطلاق قول العابد صل
المسلمون الكافرين ونصر الدين امنوا على الدين كفر وامساك معاملة الفرد بالفرد قوله تعالى يخرجون
من الاجداث واولى تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم وقولهم ركع الفوج دواهم ولبسوا سائهم ومثال
مقابل الجمع بكل فرد قوله تعالى والذين امنوا بالله ورسوله فلا تدن من ان كل واحد من جمع الرسل
ومتى استعمل موضع لا يصح مقابل الجمع بالجمع الا بمسألة كل فرد بكل فرد بمسألة الفرد بالفرد ففوت
لا موجباً لمقابل الجمع بالجمع اما الجمع اذا قيل بالفرد يفسر بمسألة الجمع بالفرد كما يقال دخل الفوج
داراً او ضربوا رجلاً واحداً ان الكلام اذا كان منطوقاً بطلاء واحد او الحوى باخره شرطاً او

الدار

المرطبان

واما ان الرجوع اذا اخرجنا من
قال ان دخلت الدار فخرجنا من
وذكر جواز فسكت

وهذا خلاف من هذه المسألة
كلامه لا كما

او اسسها بصرف المال كله سواء كان الكل مسدداً على الاجرة والشرط او كل من الكل شرطاً او جراً
قال الله تعالى والتحقق والموقوفة والمردم الى قوله الا ما ذكركم ودرج الاسس الى الجمع غير ان
ان كان الاسس مسدداً مسدداً على تطل الكل لا بعدد حمله على الملك لان الملك من الله تعالى
لا يصور و بعدد حمله بعلها لانه لا يوقف في عين العطل (لهذا ساءه العقب) اسسها
يعطل وان كان سبي العبد كان ملكاً لا جعله حال تكون من المصروف مسدداً نفسه وارادته
وهو معنى الملك اذا كان ملكاً بقصر حواء على الجلس السبع بخلاف الوكيل لان ما جعله حال تتصرف
بشيءه وارادته فصبه للمطالبة شيته وارادته باهله نفسه لا يفسد للفظ وهذا لان الامر لا يرام
الامر ان يفسد بطلب المشي والارادة الا انه انما لا يملكه هنا بخلاف المسد فخرج الولاء والوكيل فيؤيد
المسرو لا جعله مالاً والشرط يقتصر على ما لم ينجره الا اذا كان الكل اجرة معلق الكل في قوله
والعلو سبب الله تعالى ابطال عند محمد يعلو عند ابي يوسف قد ذكر في طلاء هذا الكلام ان اذا قال
طلبا امرأتين ان شاء الله وسبتا وامرأة طالوان ساء الله وسبتا مع اما عند محمد ولاه عليه
الله تعالى وهي لا يوقف عليها واما عند ابي يوسف فلا يبطال وكذا لو قال ان شاء الله طالوان عند
ابي يوسف لا يبطال يقع عند محمد لا يعلو وان لم يجر حرف الحراء وهما عكس الحقائق
قال ان دخلت داراً او هذه فامرطاد حوله لا بد فلو قال هاتين او هذه وهذه ودخل كل
واحدة واحدة محسباً لا يفسح وعن ابي يوسف لا حتى تدخلها كل واحدة وهو قول آخر وكذا
ان ملكاً عبد من ولبيس سائهم او ركب دوابكم او عطف علفاً من حمله ودخلها او ركبها
من رجل فالامر ان يثبت ان دخلت هذه الدار فاسما طالوان لا حتى يدخلها الا ان اصاف حوله
الى دار واحدة فصار الجمع مقابلاً بفرد من الدار ولو قال ان دخلت هاتين الدارين فاسما طالوان
ودخل كل واحدة داراً على حدة طلقت وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فاسما
طلوان قال ابو يوسف في الامالي وهو قول فرانه لا يطلاق حتى يدخل كل واحدة منها الدارين جميعاً
لان شرط طالوان دخول الدارين عساراً له لو اضاف حوله الى دار واحدة لا يحتمل دخوله
او اضاف حوله الى الدارين لا حتى يدخلها كذا هذا بخلاف قوله ان اكلت هذين الغنمين
حيث عنت اكل كل واحد رغفا لا سحالا اكل الغنمين جميعاً من كل واحد منها وهذا دخول
كل واحد الدارين جميعاً ممكن فافرقا ولنا ان اضاف الجمع الى الجمع او النشبه الى النشبه فذلك
يفضي بمسألة الفرد بالفرد فصرف كل فعل عني الدخول الى شخص كما ذكرنا فاذا دخل كل واحد

نعم وان كان في موضع الاسماء فان وصف بوصف عام نعم بعموم الوصف الا في موضع على حاله يساوي
 واحدا بظنه والله لا اكلم الناس الا رجلا فكل رجلا لا تحت ولو كلف رجلين تحت لا في المسئلة
 في الاثبات غير موصوفه فخص ولو قال الا رجلا كوفي فالمسئلة جمع رجال الكوفي لان المسئلة كوفي
 في الاسماء وقد وصف بوصف عام فمع الا اذا كان المسئلة لا يحمل العدد كما لو قال الا رجلا
 واحدا كوفي ما واد الخ تكرر في موضوع يخص لانها تسعمل في الفرد وفي الجمع فاسمها في الجمع
 قوله تعالى اي سي اكبر سباده فكانت تحت للجمع والخصوص وانما سباده عن اخذها بالاضافه
 فان اضاف الفعل الذي على التلاوي والعاب الى الواحد كان معناه الخصوص وان اضيف الى جماعة
 كان معناه العموم **مس** قال اي عسدي ضربته فوجر مصرهم معا عس واحد ويسته ومنفردا عس
 الاول ولو قال ضربك عسوا للعموم وعلى هذا اي سبائي ضربتها او سب طلقتها او شار **مس**
 اذا قال اي عسدي ضربته ما دلان فوجر مصرهم بصره واحده لا عس منهم الا واحد والساكن الى المولى
 ولو ضربهم على العاقب عس الاول وحده لان قول اي عسدي ضربته يساوي واحدا على سبيل الافراد
 ولم يصف بصفة عامه حتى يعبر ان الضرب صم الخاطي وهو معروف فان سئل ووصف بالمضروب وهي
 عام لكونها صفة المحل فكانه قال اي عسدي ضربته كان قوله اي عسدي ضربته كقوله اي عسدي ضربته
 فلما العموم انما حصل بوصف مذكور والمضروب ليس بكونه فلو صار مذكور لصار
 مذكور ايضا وصرون والمضرب لا عموم له لكونه عذما وما وراي موضع الضرورة ولو قال
 اي عسدي ضربته فوجر مصرهم جميعا معا او معا معا عسوا لا يوصف بصفة عامه وهي الضارب
 فمع العموم فكل عسدي انصف بالضرر فكل عسدي ضربته فوجر مصرهم فوجر مصرهم
 هذا الفرق ليس يصحح بل الكثرة عام في الصور جميعا لانها في محل الرط ان كان جوابه بالناء فكل
 معه قوله اي عسدي ضربته ان ضربت عسدي فوجر مصرهم وقوله اي عسدي ضربته ان ضربت عسدي
 والمضرب في المكره في النوع وانما الفرق بينهما من حيث ان قوله اي عسدي ضربته اضاف الضرب الى
 جمع عسديه وضرب واحد لا يصور حصوله من مصاد ضرب كل شخص منهم بطل على احده وفي قوله
 اي عسدي ضربته اضاف الضرب الى شخص واحد وليس لفظه ما يدل على التكرار ولا ضرورة لعضيه
 فصار ضرب المجرى لغيره من محله والضرب الواحد لا يحمل الا في صورة واحد لا في صورة حلول
 الواحد فكل من فصار الضرب الواحد كحال واحد منهم غير عسدي بطل العموم فكل عسدي واحد منهم
 غير عسدي وغير المولى في عسديه والى هذا الفرق واسارة في الكتاب كذلك لو قال اي نسائي كلها

في كل واحد من هذه

اي نسائي كلها هي طالق وكلهم طالق واحد والساكن الى الزوج وان كلهم معا فطلعت
 الاولى لا غير ولو قال اي نسائي كلهم في طالق وكلهم جميعا معا او معا فطلعت
 وكذلك لو قال اي نسائي سب طلقتها هي طالق مشاء طلاقا من الاطلاق الواحد ولو
 قال اي نسائي سب طلقتها هي طالق مشاء طلاقا من الاطلاق الواحد ولو
 من عسدي عسدي فوجر او قال فاعيم مشاء او اعتم عسقا او اواخذ السعصع وعندها على الكل
 للمعبر ولو اضاف المسئلة هم عسقا **مس** ولو قال من سب عسقا من عسدي فوجر مشاء
 عسقا عسقا عسقا او اواخذ عسقا في حسمه وانما عسقا للمولى وعندها عسقا على الكل وكذلك لو قال
 من سب عسقا من عسدي فاعيم فاعيم عسقا عسقا او اواخذ عسقا في حسمه وانما عسقا للمولى وعندها
 عسقا على الكل وهذه رواه الى حفص وفي رواية الى سليمان فسا عسقا عسقا او اواخذ عسقا في حسمه
 ما ذكره وفي رواية الى حفص وما ذكره وفي رواية الى سليمان فسا عسقا من عسدي فوجر
 الذي لو قال لعبد عسقا عسقا في حسمه فقال عسقا عسقا او اواخذ عسقا في حسمه ولو قال
 اسحر ان سب فقال سب عسقا لهما ان من تخلفه في العموم ومن يحمل السعصع والمعبر
 حملها على السعصع في العموم فحمل على المعبر كقوله كل من مالى ما سب لى ان ياكل الكل وكان في قوله تعالى
 فاذا لم ينسب منهم فانه ان اذن للكل ولا في حسمه ان من للعموم ومن للسعصع فليزم اعطاء العسدين
 بقدر الامكان فقلنا بعس الكل الا واحدا عملا بالعموم ولا يستغرق الجميع عملا بالسعصع وهو
 قد يكون للمعبر قلنا جمع السعصع الا اذا قام الدليل على خلافه كما في قوله كل من طعمي مكيت
 اذا المراد اظهره بالسهمجه وليس بالسهمجه اسسما والعص ولو قال من سب عسدي
 عسقا فوجر مشاء فاجمع عسقا بالاساق والفرق لا في حسمه ان هذه المسئلة على العس ففعل مشاء
 نعم الداحلن تحكيمهم وذلك لا اراده العموم ففرقا من عن حسمه السعصع وجعلناه
 لسان الجمل في مسلة الخلاف علمه بفعل المحاط وذاك اراده الخصوص فكلنا كل من عسقا
 حسمها وخصصنا عموم كل من عسقا جميعا فعلى هذه الفرق اذا قال من ضربت عسدي
 الجميع واذا قال من ضربت عسقا منهم واحد وفرق اخر ان العرض من على العسقه العسقا
 هو الاحسان الى المكافئه هذا هو الطاهر واسسما الواحد منهم فكل هذا الغرض وجدنا
 عن السعصع محصيا الغرض وفي مسلة النزاع العرض على الاعاق من المحاط وقد غلب على
 العموم وعلى الخصوص ولم يتم دلاله على اراده العموم فكلنا محصيا كل من وخصصنا واحدا

هذه المسئلة لا يكون عسقا

منهم وعلى هذا القول وسوى الجواب في قوله من خبرك من عدي في قول من خبره ومحصروا حد في
 الفصلين جميعا **باب الحكم في الطلاق**
 البين انما يصح في الملك ومضافا اليه اصل البين ان يعلو العوق والطلاق
 والطهار لا يصح الا في الملك ومضافا الى الملك والى سببه وسواء خضع في ملكه او امرأة او عم
 وقال السا في لا يصح الا في الملك حده وقال ابن ابي ليلى ان خضع امرأة او قبله بعد العقد
 وان عم فقال كل امرأة امرأته في طلاق لا يعقد لما فيه من ديار نعمة النكاح على نفسه
 وجه قول السا في قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح وهذا في عام منسأل نوعي
 لا طلاق المعلق والتحرر لان المطلق لا يملك النكاح فلا يملك العلق فاسا على الصبي والمحرور
 وهذا لان تأثير العلق يمنع وقوع الطلاق بالملك الذي لا يعلو لكان طلاقا وهذا اللفظ
 لولا العلق لكان طلاقا وهذا لان الطلاق يستند في اهلية المطلق وملكه في المحل في انفسا على
 ان الاهلية لو كانت معدومة واصافه الى زمان وجودها لا يصح كقول الصبي اذا بلغ فارتد
 طالق فذلك كذا لم يكن له ملك في المحل واصافه الى زمان وجوده وحل لا يصح وصار كذا اذا
 باع الطيرة الهواء امسكه قبل ان يقبل المسرى لا يصح لعدم الملك فكذا ههنا وجه
 قولنا لو قال لو قال لو حذر الدار فاطو بصر العلق بالاجماع فوجد ان يصح ههنا
 وهذا لان فائدة العلق اما الامتاع عن الحاد الرط الخوف الحراء او الحرجا ايجاد الرط للرغبة
 في الحراء وانما تخاف من الحراء او ترغبت فيه اذا كان حاصله عند حصول الرط وفي قوله ان رجل
 فاطو بصر ينسحق حصول الحراء عند حصول الرط لا يضاف الى الملك وفي قوله ان رجل الدار
 فاطو بصر ينسحق حصول الحراء عند حصول الرط بل الطاهر حصوله لا يسمي الملك استصحابا
 الحال فاد اصحها العلق مع الحراء لا يحصل حصول الرط الا ظاهرا فلا ينسحق مع الحراء مستثنى
 الحصول عند حصول الرط كان اولى والا اجمعا على انه لو قال ان ملك ما به درهم فله
 على ان يصدق بها به يصح العلق وصحة النذر تعين الملك لا كسبه وصحة باصافه الى الملك
 وحذر ان يكتسب يصح العلق بالطلاق الاضافه الى الملك والجامع انه من خبره والحالف في ساني
 دمه والجواب عما سكت من الحديث ان الرهري وسالما والسعفي ومكولا ولا قالوا كانوا يطلون
 في الحاهل قبل الروح بحرا وتعدون ذلك طلاقا فتخرج كل سوا الله عليه السلام بقوله لا طلاق
 من النكاح واما قوله لا يملك النكاح فلا يملك العلق فليست متى اذا كان العلق سوا او اذا كان طلاقا

انهم

طلاق الاول ممنوع والثاني مسلم والكلام في الاول وهذا لان الحالف مصرف في ذم نفسه لان
 انعقاد المنع الدم وانما يصح طلاق الوصول الى المحل وهو غير واصل الى المحل فلا يكون طلاقا
 واد لم يكن طلاقا لا سبب طلاق المحل بخلاف بقية الصبي والمحرور لان الاهلية شرط للحلف كما هي
 شرط للطلاق اما المحل فليس للطلاق فافروا واذا علق عن الولد بالولادة ان كان الام في ملكه لا يصح لانها
 اذا كانت ملكه فالظاهر بقاؤها الى وقت الولادة في ملكه وملك الام سبب ملك الولد فوجدت الاضافه
 الى سبب الملك فصح اما اذا لم يكن الام في ملكه لا يصح لان الظاهر عدم الملك فيها وكان الظاهر عدم الملك
 في الولد فلم يوجب الاضافه الى سبب الملك ولا يصح وحرف لضران الولد الميت يصح شرطه والحرار
 العلق بولاده الولد في العبر ولا يصح له ول العلق ومع وقال ابو سعيد البردعي الولد الميت الذي حرر
 غيره حتى يصير احاربه ام ولد له وبصر بفسا وبغضه في العدة وبيع العرق على العبر العلق بولاده ولد
 وكذا الطلاق وليس بولد حر نفسه حتى لا يسمي ولا يعلو ولا يعلو عليه ولا يسمي الارث والموصية
ص قال الام غيره كل ولد بولدك فهو حر وولد في ملكه لا يعلو بغيره ومن عده بغيره
 ان ليس من عنك والاول اصح **ص** رجل قال لامه غيره كل ولد بولدك فهو حر فاسيرها
 الحالف بولده ملكه لا يعلو لعدم الملك والاضافه اليه والى سببه لان ولادته ام الغر ليس
 سبب الملك فليس هذا قوله اما عندنا في حرمه فمعنى كما في قوله كل يوم البسه من عنك فهو حر
 فاسيرى قطنا وغزله ثم شبع فعلق ان يهدي عبد الى حريمه وعندها لا تكلم مني من المساء من قال
 هذه المسألة انصاعا على هذا الخلاف والاصح انه على الاتفاق والعرو الى حريمه ان لم يحد الاضافه
 الى سبب الملك عرفا لان العادة انها تغزل لزوجها من وطئه فكان عر لها سبب الملك وهما لم يوجدا لانهما
 ان ولادته حاربه العبر ليس سبب لسبب الملك **ص** وفي امه بغيره وبجل المتعديها ان
 بان ومنزل الطلاق به والعلق غيره **ص** ولو قال لامه كل ولد بولدك فهو حر فولد او اذا
 عنقوا لا يكون الحاربه في ملكه اغنى عن الاضافه ولما لو قال كل عبد يدخل الدار فهو حر فدخل عبده
 عنقوا ان يضاف الى نفسه ومن البين في امران ملك الام سبب ملك الولد فوجدت الاضافه الى سبب
 الملك ولو قال لعمته اول ولد بولدك فهو حر او قال لعمته اول ولد بولدك فهو حر فولد مساء حيا
 عن الحاربه عبد الى حريمه وعندها لا يعلو لانه لا يعلو لانه لا يعلو لانه لا يعلو لانه لا يعلو لانه لا يعلو
 الحراء وقد وجد شرطه وهو ولاده الولد مطلقا اذ الميت له حريمه وشرعا اما حريمه وظاهره واما
 شرعا فانه اذا قال لامرأته اول ولد بولدك فهو حر فولد مساء طلق الحراء وعن العبد

موا، كما لا يلزم من حره ان يكون

ان قال ان ولدت ولدا فخير من حواء
 امرأته قال من ولدت ولدا فخير من حواء
 العبد وطلق الحراء ولا يصح له ولدت

حصا ولا يصح على المجلس ولا سطل بالاعراض وان اصاب الحجرة يكون ملكا له لا جعل
 ذلك لغير متصرفا مرصا واراد به واحساره وهذا هو معنى الملك وسواء على المسند
 والمحبة او بعدهما لان المعنى هو كونه مرصا واراد به واحساره سهل الوجه فيكون ملكا
 فيصير على المجلس وسطل المرصحا وبالاعراض الا كسائر الملكات لو اصاب في الاجمى
 وقت اوقافا بان قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 الى نفسه حتى لا يصير على المجلس لا لو اصبحت على المجلس سطل ذكر الوقت وهذا وان كان على كائنه
 ولكنه على صور الادخال كونه الرباط في حاشية سطل يصح بوقته ومن حاشية ملك يصير على
 المجلس **عند الاطلاق** قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 قبل اطلاقه بطل كقولنا ان لم يعدم قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 قدومه بطل بعد لانه عانه **مس** رجل قال اراد استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 قدوم اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 فليس سطل واما وما دام حيا توم قدومه فادامه ومع الناس عن قدومه فمحمود واما عدم
 وقوع الاطلاق واما جعلنا قوله الا ان للربط محارا لان العزم يحسمه هذا الكلام غير ممكن لان قوله الا ان
 حصصه للاستسبا واستسبا العدوم من الاطلاق لا يصور لعدم المحاسنة الا ان تحمل المسند
 وتوعدوم ان فضته قوله استطلق بعضى وقوع الاطلاق في الاوقات كلها فيصير استسبا
 وفي العدوم عهدها لانه لا يستقيم سرعا لان حصصه بعضى ان يكون العدوم رافعا للاطلاق والاطلاق
 بعد وقوعه لا يحمل الربيع فيعذر العمل به لانه ايضا محله محارا عن الربط المحصر الى ما
 بعد العمل بحصصه تصدى بها محارا احدها العادة ان الاستسبا بمعنى العادة واما ارب
 الى الحصص الا ان الاطلاق لا يتوقف بعدد حصصه هذا المحار فيصح بحصصه اخرى وفي الربط
 ان من الاستسبا والربط معارده ان الاستسبا اذ اصح كان المستسب محال للمستسب في وكان
 الحكم ما ساعد عدم المستسب بعد ما عذر وجود المستسب وهذا هو معنى الربط فيحمل عليه
 بضم الكلامه فصار عدم العدوم سطل وقوع الاطلاق كانه قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 فان عدم المحصول لعدم ولا يقع وان ما قبل العدوم محمول لعدم وقوعه ولو قال استطلق اربابا
 رافعا للاطلاق فيكون العدوم كانه قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 حلا على عدم الاطلاق فيكون العدوم كانه قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 حلا على التوم فيكون العدوم كانه قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 المعنى ان عدم يكون العدوم رافعا
 رافعا للاطلاق فيكون العدوم كانه قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت

وانما جعل طر ان لم يعدم
 ان عدم لانه جعل العدوم
 رافعا للاطلاق فيكون العدوم
 حلا على عدم الاطلاق فيكون
 حلا على التوم فيكون العدوم
 المعنى ان عدم يكون العدوم رافعا
 رافعا للاطلاق فيكون العدوم

والحكم على العادة او الى الام او غير الكلام لان حصصه كلامه ان يكون حاله في الحال ولو جعله على
 العادة في حاله في الحال ولكن موقفا الى وقت ولو جعله على السطل ان يكون حاله في الحال ولو جعله على
 السطل فلما كان الحكم على العادة اول بعد كان او في قد امكن على العادة لانه دخل التوم واما سطل
 وفي المسئلة الاولى دخل على الطلاق واد السور وان الحكم على العادة عمل الحصصه من وجه ان في
 كل استسبا عانه على معنى ان حكم صدر الكلام ينهي الى المستسب وفي العادة استسبا حصصه على معنى
 انه لو لا العادة لكان الحكم باسما في الارض كلها وبذكر العادة استسبا ما وراء العادة فاد كان هذا
 انشبه كان الحكم على او على المسئلة الاولى لانه لم يكن على العادة لانه لا يقبل التوم وهذا سطل
 وصار غير فلو لم يعدم فلان وكذلك لو قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 وحى التوم في ولا يقع وان قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 كلمه قبل ان يحى التوم في ان كلمه بعد تحيئه **مس** قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 احتيازا واراد ارضى وهو يصير على مجلسه لانه ملك محلا في اصابه الى نفسه **مس**
 ولو قال اراد استطلق اربابا فلان واحدا او اراد ارضى وهو يصير على مجلسه لانه ملك محلا في اصابه الى نفسه
 عليه او ساء وقع وان فاح عن مجلسه بطل لانه ملك محلا في اصابه الى نفسه
 رد واعراض سطل وتخرج المستسبة من يده ولو استند هذه الافعال الى نفسه بان قال استطلق
 ان سدا واجبت اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 اللار او كلف فلان ما بان ساء او اراد بيع لوجود الربط ولم تذكر في الكتاب كلف يقول حتى يقع الاطلاق
 فالعامة مساحارهم الله يقول سئل المدي حطبه الى او اجبت ولا سطرانه الاطلاق في قوله
 سئل ولا سطران يقول سطل اكل لان الاطلاق لا يقع بقوله سئل لانه على الاطلاق المسئلة فاد اني
 بها يقع بالاجابة الاولى ولو قال استسبا لاحتل التوم لا سطل التعلق لان الربط المسئلة في العزم وبعد
 المسئلة في الحال لا يقع المسئلة في العزم ان ساء بعد ذلك وان لم يقل شيئا حتى مات لا يقع
 للياس عن الربط اذ اقال الاستسبا ولا تحت وهو حجة في امره ويستعها المتاع لان ما في طبعه التوف
 علمه فيقول الاخبار وكذا لو قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 وان كانت كاد لا يقع بطل يدار على الاخبار مع انه عالم بما في قلبه في فعلها وهو لا يكر ان يعلمه كان
 او ان يدار الحكم على الاخبار **مس** ولو قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت
 او قال في لا انشاء بطل محلا وان لم يشأ التوم **مس** ولو قال استطلق اربابا فلان التوم والتوم في جمع كالتوم والواو اصبحت

على

واقامه الثاني مقامه كقولك راسد بدل الابل غير ان اي غلط راسد وانما راسد غيرا وكان
 رجوعا عن ربه ريد واقامه ربه عمر ومعهم ربه ريد فان كان الاول بضم فاسل الرجوع
 والابطال بفتح الابل فيكون الثاني وان كان الابطال بفتح الابل فيكون الثاني بفتح الابل
 على صدر الكلام فيصدر الكلام كما كان مقرا وسقط الثاني عنه لان ارجع بفتح الرجوع عن
 الاول بفتح الابل فيكون الثاني بفتح الابل فيكون الثاني بفتح الابل فيكون الثاني بفتح الابل
 عما تخرج المصنف في بضم ربه ويكون فعلا لا يجره ولا يضره ويكون فعلا لا يجره ولا يضره
 ان الانسان انما يرجع عن فعله بضم ربه لا عن فعل غيره وما لا يضره ومع هذا لو
 الرجوع عن فعل غيره وما لا يضره بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 هذا اذا دخل الابل في الاسماء اما اذا دخل في النعمان بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 الثاني كقولك راسد بدل الابل غير ان اي بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 معام الاول على سبيل البدل عنه ولا يحسن الا بدل عنه الا بعد ابطاله بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 واقامه الثاني مقامه يدل عليه قوله تعالى وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل عباد مكرمون
 هذا ابطال لما قالوا واساتلها في مقامه واصل اخراج كل كلام يستعمل نفسه بضم ربه
 الحكم ولا يبنى على غيره وما لا يستعمل نفسه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 ولا ضرره اذا كان بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 بدخول الاول في دور الثانية لانه اضرب عن الحراء الا ان يجره غيره فيكون بضم ربه بضم ربه
 دخل وان لا يجره وان وكذا استطاع ان يستل بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 على الاصح خلاف هذه وهذه او طالع وطالع وان ساء من رجل قال احدي امراته
 است طالع وان حلت الدار لا يجره للمراه الاخرى لم يطلوا واحده من حتى يدخل الدار
 فادخل طالع لانه اسد راسد في العلق في بطلان الاول بدخولها ورجع عنه واقام
 بعلق طالع الثانية مقامه لكن رجوعه لم يصح للروح بعلق صيانه للحق المعطوفه عن الاطال
 وصح واقامه بعلق طالع الثانية مقامه بعلق طالع الاول بفتح الابل فيكون الثاني بفتح الابل
 فصار الثانية معطوفه على الاولى في الطلاق فادخل الدار فادخل طالع هذه
 فاذا دخل طالع حل بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 احدها اسد راسد في العلق في بطلان الاول بدخولها ورجع عنه واقام

المنق

ما

في كونه سطر اسفل طالع المراه الاول في بطلان خولها بدخول الثانية ايضا فادخل
 او لا طلع في بطلان المراه الاول في بطلان خولها بدخول الثانية ايضا فادخل
 العلق في المراه الثانية اعني السطر والحرء جميعا واقامه سطر اخر وهو دخول الثانية وحرء
 آخر وهو طالع الثانية معام دخول الاول في بطلانها ولو اراد هذا كان حكمه بعلق طالع كل
 واحد منهما بدخولها بنفسها لا بدخول ضرتها لكن هذا الاحتمال ساقط لا تنافي الى ادراج
 السطر والحرء جميعا في الوجه الاولين بدفع الحاحه بل ادراج احدها فلا يجوز المصير الى
 رداء الادراج من غير ضرره وادانتساوي الوجهان الاولان في الادراج لا بد من رجوع
 ما احسان محمد به ولذلك وجهان احدهما ان اسد راسد في العلق اذ يمكن الايضاح لا يصح
 الى اسد راسد في العلق من محال الحسمه وهذا لو اراد الحالف اسد راسد في العلق في
 السطر واقامه دخول الثانية معام دخول الاول في بطلانها ولو اراد هذا كان حكمه بعلق طالع كل
 دخل هذه ولا يضره بضم ربه في الحراء لا يمكن فادخلها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 في الحال وقد ذكرنا ان الرجوع عما سطره لا يجره ولا يضره فكان رداءه ما قلناه اظهر والمصير
 الدخول في الثاني من الرجوع انهما قال محمد عطف الصريح وهو قوله هذه على الصير المرفوع المتصل
 وهو الثاني في قوله اسد هو ساخن في اللغه لا كراهه وفي الحمل على اسد راسد في العلق في السطر
 عطف الصريح على الصير المرفوع المتصل وهو الثاني في قوله دخل في فصل السطر ان دخل في هذه
 من غير ما كند بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 دخل الثانية بطلان الاول في بطلانها وفساء لان دخول الثانية في بطلانها بضم ربه بضم ربه
 بعلق وان دخل الاول في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 لعلق حوالا في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 للرجوع عن الحراء فصدح في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 الصنف ولو قال للمراه طالع وان دخل في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 لا يجره من الرجوع عن الرجوع في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 حوالا في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 بل رجوع عن جعل حوالا في بطلانها بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه
 الحراء بعلقه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه بضم ربه

ولو دخل لم يطلو الا واحدة لان الحزاء واحد وان بعدد السطر كما لو قال والله لا اكلم ريدا واما
فكلم احدها بحكمها وكذا لو كلفها لاحد الاكهار واحدة ولو قال اب طلوت سبلا لهد
فما الماتنه لم يطلو واحد منها لما فيها ان هذا اسد رآك العلط في الطلاق واقامه طلاقا لنام
مع طلاق الاول في تعلقه منها لا في المسه ولا سطر مسد بها طلاقا حتى لو ساء طلاقا نفسها
دون صاحبها طلعت هي حاصه ولو ساء طلاقا صاحبها طلعت صاحبها حاصه ولو شاء
طلاها جميعا طلعت وهذا والدول سواء الا ان الدول طلعت حول الاول في هيا طلعت مشات
طلاها لا غير لان الدول ليس يعمل اضافي فاد اوجد وحدي في حيزه كلها اما المشه فقل
اصا في حيز ان يوجد في حيز البعض من البعض وان الدول سطر محض وقد يعلو طلاقا جميعا
على ما شاء فاد اوجد وقع اما المسته فليس سطر محضا بل في معنى العلم انه عيان عن
محصول الطلاق ولما جعلنا قوله سبلا فذكر عبد الله في قوله حصل طلاقا والحاصل
علم الحصول والعلم بالارها معلومها لا غير معلومها ومسته الاول في طلاقا نفسها علم طلاقا لاعلم
طلاقا صاحبها وكذا مسها طلاقا صاحبها علم طلاقا صاحبها لاعلم طلاقا نفسها واما علم طلاقا
جميعا مسها طلاقا محلا حول الدار فانه سطر محض والسطر الواحد كاد اجريه كثره وبعد مسها
طلاقا نفسها او طلاقا صاحبها هل يبقى مسها طلاقا صاحبها او طلاقا نفسها لم يذكره في الكتاب
واحصلوا فيه من قال لا يبقى لان المخالف ما اثبت له الامته واحدة والاصح انها تبقى والله
دهر الحصاص لان في الكلام مستحسن احدها طاهره والاخرى مضوره فمسها احدها لا
سهي الاخرى لان السد رآك طلاقا سبلا لهد طلاقا سبلا فوله محلا هذه هذه
بعضي لو قال هذه طلاقا وهذه او طلاقا طلاقا سبلا فلان في ما سبلا قه لا يطلو واحد منها
لان الواو والجمع المطلق والجمع محرف كالمحيط بالجمع وكان مسته الطلاق سطر طلاقا
ما لم يوجد لا يطلو واحد منها اما كلمه لا ووصف لا يطلو الاول واقامه الثاني معامه فان بعد
شواظ ابطال الاول وحاشا لانفراد دور المركب ما امك فكانت مسها طلاقا لوقوف الطلاق
عليها لا مسها طلاقا وكذا كسبها طلاقا فخرها سطر طلاقا عليها لا مسها طلاقا
ص قال اب طلوت في حيز الدار لابل ولانه طلاقا يعلو الاول بجز الثاني لا يستعمل قال
اب طلوت لابل لهد مطلقا لابل محلا لابل لهد طلاقا ص لو قال اب طلوت في حيز الدار
لان لانه طلاقا طلعت الياسه في الحال يعلو طلاقا الاول بالدول وروي عن ابي يوسف ان

ان طلاقا الياسه يعلو بالدول لانه معطوف على الاول فيفسار كما في حكم العلق
وحده طاهر الروايه ان قوله ولانه طلاقا كالم نام في نفسه وهو بحر ولا ينبغي على غيره وروى
به ابطالا للعلو واقامه السحر معامه فليس السحر ولا سطر العلوي لان العلوي لا يعلو
الرجوع ولو قال اب طلوت لابل لهد طلق كل واحد لابل لانه لم يذكر الياسه خبرا
فصار حيزا لا ولي حيز الياسه محلا ولو قال اب طلوت لابل لهد طلاقا طلعت
الاولى لابل والياسه واحدة لانه افردتها خبرها ولا يسار لان الاول في حيز
ان دخل هذه لابل هذه فاب طلوت يعلو الياسه قال اب طلوت لابل لهد ان دخل الدار
او واحدة لا يعلو لان حيزه الاول ولو قد تم السطر تغلقا وبمعان غيره وان لم يكن
مدحوله محلا الواو اعند ولو تجر ومي مدحوله مطلقا محلا والاقار والاختار
وعبر المدحوله ص لو قال الامراه ان دخل هذه الدار لابل لهد الدار الاخرى
فاب طلوت فالس على حول الدار الياسه لانه رجع عن الاول في ذكر الحزاء وعلق
حول العريه فصح رجوعه الا ترى انه لو سكت علم سطر ولان سطر بالرد كان اولى
محلا وما اذا ذكر الحزاء ولو قال اب طلوت لابل لهد ان دخل الدار طلعت الاول في الحال
ولا يطلو الاخرى حتى يدخل لانه بحر الطلاق في حيز الاول في قصد الرجوع عنه ما فاقه الخلف
بطلاقا الياسه معام السحر في حيز الاول والرجوع عن السحر لا يصح واقامه الخلف معامه
يصح وكذا لو قال اب طلوت واحدة لا يعلو لان حيز الدار طلعت واحدة في الحال
ويعلو الياسه بالدول لان الرجوع عن اربع الواحدة لا يصح واقامه العلوي معامه يصح
ولو كانت غير مدحوله لا يعلو الياسه بالدول لانها باب الطلعه الاول ولا يصح يعلو
الياسه بالدول هي مبانه ولو لم يلد بالدول قال ان دخل الدار فاب طلوت واحدة لابل
سهي لم يطلو حتى يدخل لان قوله لا يعلو لا يعلو نفسه فعد ران محلا بحر لدول
يعلو فاد اذن طلعت لابل لهد فاب طلوت في حيز الدار لان الرجوع عن يعلو الواحدة لا يصح
واقامه يعلو الياسه يصح فتعلق الكل بدول الدار فوله محلا الواو اعند
اي عبد الله في حيزه فان ابا حنيفة رضي الله عنه فروي عن هذه المسله وروي في غير المدحوله
ان دخل الدار فاب طلوت وطلاقا وطلاقا فوله ان دخل الدار فاب طلوت واحدة ولابل
او قال واحدة وثلاثين حيث يطلو واحدة لابل والفروا في كلمه لا يعلو في ابطال الاول

فاقامة الثاني مقامه وهو لا يمكن ان يطال الاول ولا يمكن اقامته الثاني مقام الاول فصير الاول
 لهما، فالحكمة بعد ما تعلوا اول السطر فاما السوم الثاني مقام الاول اذا تعلوا الثاني بذلك
 السطر بلا واسطة كالاول ولا يمكن تعلو الثاني بذلك السطر بلا واسطة الا اذا صار السطر مكررا
 واذا صار مكررا تعلو كل جزء سطر بغير واسطة فادخل في الدخلة الواحدة مكررا فليت
 الاجزء كلها جمل اما الواو وصغر للعطف المطلق وان بعض الاسرار ليس من صوره
 الاسرار ان تعلو على العلوية الاول بلا واسطة فتعلو الثاني بعد تعلو الاول وعند وجود
 السطر في الاول والثاني يكون العطف بعضي بغير العطف وعلو والوفاو للدخول
 طالع واحد لا يلحق ببعض الملأه فصد الرجوع عن الواحد واقامة السوم مقامها
 الرجوع عن الواحد لا يصح واقامة السوم مقام الواحد يصح بخلاف غير المدحول لانها
 بان الواحد لا الى لحدته فلا تقدر على الرجوع ولا الى اقامته الثاني مقامه وبحالها لو قال
 لعل على ما لا يملك ما كان مع ان الاقرار لا يحمل الرجوع وعند ذلك يملكه بل يملكه وهو القياس
 وحده الاستحسان ان الاقرار اخبار والعطف تكبر الخبر والطاهر ان مراده بذكر المال
 الثاني اسد رآك الغلط بالمادة على المال الاول لا ضم الثاني الى الاول الا ترى ان الرجل يقول
 ستي خمسون لا يستوي ان اخبر استثنى ووطا ونحوه لا يحسن ان اخبر ان
 محسن ووطا محلا ما اذا جعلت حسن الخلق في العطف في مثل هذا يقع في القدر عادة لا في الجنس
 وعند اخبر في الجنس لا يمكن ان يكون انما القدر الاول وادخله لان الاول غير موجود في كلامه الثاني
 محلا ما اذا تفقوا الجنس الا ترى ان لا يقال محسنه لان الجنس في هذا محسنه لا في محسنه محلا
 الطلاق لا بد وان كان يصيغ ما لا يخار فهو انقاع وانساء وفي الاسماء لا يصح العطف
 ولا يمكن حمل الثاني على الاسد رآك محلا لبقاء عابدا حتى لو اخرج الكلام فخرج الاختار
 بان قال كرت طلعا اسرا واحدة لا يلحق ان اراد ان السوم استحسن انما في هذه المسألة
باب في المذموم والكسر
 المذموم والنقص لرفع كل البناء والكسر للشيء المعبر عن اصل البناء المذموم والنقص
 لرفع كل البناء لان المذموم ضد البناء والنقص ضد البناء فاما ما في شيء من البناء لا يحسن المذموم
 وما دام شيء من البناء لا يحسن المذموم لعله تعالى المذموم صوامع وبيع معاه اياها
 هدم حتى صار غير صوامع وقوله تعالى ولا تكونوا كالي نقضت غزلها وكانت امراة

١٠

وهذا لو استجاب رجلا
 يهدم حائطه او ينقض
 لا يحسن لاجرم مالم يهدم كله
 كما لو استجاب لغيره ليطا
 لا يحسن لاجرم مالم يهدم كله

وكانت امراة مجنونه تغزل جميع ليها وتنقض جميع نهارها حتى لا يبقى والكسر للشيء المعبر عن
 الاجزاء وهو ان يطال بعض الركبت مع بناء اصل الركبت لان الكسر ضد الخبر وادان الثاني
 منه ادنى شيء يكون كسر على ما لا كسر الحام والعصى فانه اذا اسعد فقال كسر الحام وحام
 مكسورا اما اذا ذابته ونقص تركبها لاسي كجاء فوله للسوم العبري الثاني
 الذي يعبر به العرو لا مطلق السوم حتى اذا رفع لبنه او ليس من الحائط لاسي هذا الحائط
 حائط مكسور **فصل** قال غيره حران لم يهدم هذا الحائط السوم وان لم يهدمه
 وهدم بعضه ومضى السوم حتى عدا الكسر ان ساعده قال يوسف في حلف لهدم هذه
 الدار فهدم سقفها بتر **فصل** اذا قال ان لم يهدم هذا الحائط السوم فهدم حر مدم
 بعضه ومضى السوم حران لم يهدم بعض الحائط صحيح لانه قد راد به التوهين
 فقال ثوب هدم اي خلق وسحق هدم اي ذهب فونه والاصح انه لا يصدق في الصا
 لا يهدم الطاهر وفيه ضعف وكذا العبر اذا اصفى الحائط فالطاهر ان اذ نقص
 تالفه كله ولو قال ان لم يهدم هذا الحائط السوم فهدم بعضه ومضى السوم لا يحسن لوجود
 سطر الر ولو كان الكسر سيرا كرفع لبنه حن لا يحسن لكونه يهدم الكسر المذموم صدق
 ببناءه وقصا لا يحسن كلامه وفيه تشديد وروى ابن سماعه عن ابي يوسف لو قال والله
 لا هدم هذه الدار اليوم ورفع فهو سقوطها لانه لا تقدر على ان اسم الدار عنها يهدمها
 ولما لو هدم جميع ما بها سمى دارا فحل المير على الكسر **باب**
المسمى فيها المسمى من جنس المسمى منه من اصل البناء
 ان اسما الذي من جنسه يصح ومن حلاو جنسه لا يصح لان الاسماء اجزاء المسمى
 عن صدر الكلام كانه تكلم بالبناء في بعد البناء واجزاء المسمى ومغفر من الدخول انما يحسن
 في الجنس لا في حلاو الجنس واسماء التي اسما له ولما هو دور في الغرض ولا يكون اسما
 لما هو موقوع او مثله لان المسمى موقوع لما هو موقوع او مثله المسمى منه ان كان
 محذورا غير مطوون محلا من جنس المسمى حتى يكون اسما حقيقة لان الكلام محمول
 على حقيقة حتى يقوم دليل الحار وان كان مطوفا به بغير نص كلامه والاحتمال من جنس
 المسمى اذا كان من حلاو جنسه اذ بغير كلامه لا يجوز ويكون اسما بخلاف الاخير
 وكذلك اذا كان المسمى من معلوما عرفا لان العود وعرها كالمسروط شرعا **فصل**

او ينفذ من الدخول كالمسروط

١١

بالسطحى لو قال السحر حر تدون واو العطف كان قوله كقولها **باب المهر**
سبع على مئة او مرس من الكتابية تعرف بالملكى عيم والصريح بنفسه من
 اصل البات ان الصريح يعرف ونسبه لا ان المراد منه يظهر من نفس الصيغة فتكون حكمها خودا
 من نفسه سواء كان عاما او خاصا والكتابية تعرف بالملكى عيم لان الكتابية لا تعرف الا بالملكى عيم
 فتكون حكمها خودا من الملكى عيم ان كان الملكى عيم معرفا وان كان نكرة فذلك وان كان
 عاما فعام وان كان خاصا فخاص **ص** قال كل امراة الى يدخل هذه الدار هي طالق
 ودخل طلقت وتخل وبكلمة سبع بكل دخل وبعد زوج آخر **ص** قال كل امراة ابرو حها و
 كلما تزوجت تحجب مئة بكل كل دخل وبكلمة في كل مرة **ص** رجل قال كل امراة الى يدخل
 هذه الدار هي طالق ولا اربع فسوء فابتدئ دخل طلب فان دخل مرة ثانية لا يطلق بانها
 لما بان ان كلمة كل تعني الاعيان على سبيل الافراد ولا تعني الأفعال لان هي كتابية والملكى عيم
 في محل السطح مع مقتضى الكتابية لانها تعرف عيها ولا يوافق ان يدخل هذه الدار فاسطو الى
 قد دخل واحدة لا يطلق ما لم تدخل كلهن لا تبا والكل على سبيل الاجماع ولو قال كلما
 دخل امراة الى هذه الدار هي طالق قد دخل طلعت لان الدخول عام وهو وصف النكحة فيقع
 الموصوف عموم الصفة ولو تكررت دخول واحدة تكررت طلاقها حتى يبين ان الطلاق
 معلوم بالدخول وهو عام لدخول كلما علم مع الطلاق العلوية فلو عادت لم بعد زوج
 اخر ودخل لم يطلق عندنا خلافا لغير لان المهر عيم على طلاق طوك للمحال ينحصر
 ونسبه بالثلاث لان صحها ما عسار الملك القام والملك العام ينسب بالملكى عيم ولو
 قال كل امراة ابرو حها هي طالق فاني امراة ابرو حها طلعت لما تزوج ولو تزوج واحدة طلعت
 م ابرو حها تاسا لم يطلق كما في الدخول ولو قال كلما ابرو حها امراة هي طالق فزوج امراة
 بل مرات وطلعت تاسا م ابرو حها بعد زوج اخر طلعت خلافا لغير لانها عطف طلاق
 كل ملك يسجد بسببه وهو الروح وذلك صحح عينا فصدر عنه زوج فابلا لها
 ان طالق في الدخول على الطلاق المتبطل للملك العام فقط وقد فارق ذلك بوضع الملك
 فافترقا **ص** قال كل حارة الى يدخل هي حرة وعبد من عسلى ودخل عيم وعبد واحد
 ونسبه ولو قال زوجها وضم عبده او ولدها عيم وبكلمة تتعدد عن عبده **ص**
 رجل له حوار ولهن اولاد وازواج فقال كل حارة الى يدخل هذه الدار هي حرة وعبد من

وعبد من عسلى حرة ودخل عيم وعبد من عسلى واحد والتم حصار العبد لان قوله وعبد
 من عسلى حرة كلام عام مستقل بنفسه فلا يؤخذ حكمه من غيره واي نكرة في موضع الاسماء
 فتخصر وكل دخل على الحوارى لا على العبد والدخول لا يقتضي نعم العبد ولا نعم الحوارى فان
 من اوجار عسلى لان قوله وعبد معطوف على الحارة الداخلة عليها كلمة كل وكلمة كل زوج
 نعم الحارة فوجبت نعم العبد ضرورة وحكم العطف قلب المعطوف وتشارك المعطوف عليه
 لا خبره لا في صفة فلم يكر من ضرورة عموم الحوارى عموم العبد فان عطف الحارة على العام
 حانز لان العبد ليس معطوف على الحارة الداخلة عليها كلمة كل لانها مخفوضه بالا صام والعبد
 مرفوع بالا سلا لك معطوف على قوله هي حرة وقوله هي حرة فرد بصيغة لك عيم عمار
 الكتابية عن الحارة الداخلة عليها كلمة كل والكتابية لا تستعمل بنفسها واداعى الملكى عيم عمت
 الكتابية بطريق الضرورة وهذه الضرورة معدومة في قوله وعبد لعدم الكتابية ولا رطس
 عموم قوله هي حرة من الحوارى من عسلى حرة وعبد من عسلى حرة فاما يكون عطف العبد على الفرد كان
 قال ان دخل واحد من حوارى وعبد من عسلى حرة ولهد الوتر وقال كل حارة الى حرة وعبد
 من عسلى حرة عسلى حوارية ولا يعنى الا عبد واحد فكذا اداعى ولو قال كل حارة الى يدخل
 هذه الدار هي حرة وابنها وعبد من عسلى حرة ودخل عيم او اولادهم وعبد واحد اما
 بعد الحوارى واتحاد العبد فلما ذكرنا واما بعد الاولاد لان الاولاد يضاف الى
 ائمتها والمصافى انما تعرف بالمصافى والمه فاداعى المصافى انه بكلمة كل عيم المصافى عيم لا يعنى لكل
 حارة الاولاد واحد مصر كانه قال لكل حارة اب حرة ولذلك ولو نص على هذا الاصل الاولاد
 واحد ولو كان العبد ازواج الاماء فقال كل حارة الى يدخل هذه الدار هي حرة وابنها وزوجها
 وعبد من عسلى حرة ودخل جمعا عيم او اولادهم او احرارهم لم يعنى عسلى الا عبد واحد
 اما عسلى الحوارى جمعا او واحد من العبد فقط فلما ذكرنا واما عسلى الاولاد والازواج وان
 عسلى الحوارى والعزوبة اذا كان عاما صار المعزوة عسلى او لا عسلى لانها لو قال كل حارة
 حرة وزوجها وابنها ولم تصفهن بالدخول فخر عسلى الاولاد والازواج مع عسلى لصورتهم
 عاما ضرورة عمومهم كذا هذا ولو قال كلما دخل حارة الى هذه الدار هي حرة وعبد من عسلى
 حرة ودخل عيم وعبد من عسلى حرة عسلى حرة وعبد من عسلى حرة وعبد من عسلى حرة
 عسلى العبد سطر مكرر وهو الدخول لان كلما اوجرت نعم ومن ضرورة تكرار السطر تكرار الحارة

لا سال لاعادة الترتيب للمبتدئين
لما سئل الفاضل عن هذا

صانه ليعرف الاعاءاد لاصحه له بدون الجراء ومن الحال بكون الصبح عند واحد فاحد ذلك
بعمم العدد ضروره **ص** قال كل دار اخلها فعلى حجة ودخل دورا فاعطيه حجه ولو قال بها
او بكتبا يتعدد **ص** ولو قال كل دار اخلها فعلى حجة ودخل دورا لم يكن علمه الا حجة
واحدة لانه ذكر الحجة منكره في موضع الاشارة فنقص ولم يقر بها ما نوحى العموم وهو كمال
ولم يعلمها شرط منكر بل علمها بالدخول الدخول للبرهان فمعلوم الدخول الواحد في اى دار
كان على مسئل العموم كانه قال الدخول دار من الدور فعلى حجة فلا دخل لزم حجة واحدة
المنكر ولو قال فعلى حجة لزمه بدخول دار حجة لان قوله بها ليس بكلام مسئل بنفسه وفي
كنايه عن حوال الدار لان الجراء لا يعطى بالشرط فالظاهر ان اركب الصاق الجراء بالشرط وهو الدخول
م ذكر الدخول ايضا فالى الدار مع عموم الدار فاد اصار الشرط عاميا مع حراؤه ضروره
فصار كانه قال على بدخول كل دار حجة ولو قال هكذا لم يكن راجح بكونه ولو قال كما دخلت
دارا فعلى حجة او فعلى بها حجة فما سواء ولم يرم بكونه حجة لان كما دخلت على الشرط وهو
الدخول فكرر الجراء صوره بكونه **ص** قال كمالا دخل فعلى حجة ان ضربك او على نذرا او
بذرا لله او عند الله او ذمته او اعنا او مسى او هو يودى او يصرانى او نجوى او يرى
من الاسلام بعدد بعد الدخول كمالا والقسم الصريح نحو والله لا اصرىك او اسمى او اسهد
او اقبل **ص** ولو قال كمالا دخل هذه الدار فعلى حجة ان ضربك ودخلها مع ضربك فعلى حجة
فلو دخل بانام ضربك فغير اخرى لانه ادخل كلمة التكرار على الشرط فصار كانه حراؤه ولو دخل
مرارا مع ضربك لزمه حجة بعد الدخول قال الفراء لا يلزم الا واحدة لان حجب الحجة معلوم
شرط الدخول والصرى بل لا بد من الدخول بانا ولم يصرى بل لم يصرى اخرى وكذا الوضوح بانا ولم
يدخل والمعلوم بالشرط لا يبرر الا عند وجودها ولسا ان الدخول شرط انعقاد المنكر وهو مكرر
بل لا بد من حوال كمالا على فاصد فانه ادخل حجة على حجة ان ضربك ولو قال ذلك مرارا مع ضربك واحد
حجة الايمان كمالا ان الفعل الواحد يصلح شرطا لان حجة كمالا بها حلالا بالدخول بانا ولم
يصرى او ضربت بانا ولم يدخل لا يلزمه حجة اخرى لان المنكر التام بعد الدخول التام والصرى
في المنكر الا بدى وجد فعل انعقاد التامه وشرط الاحلال لا يسبق الانعقاد علوا وسلسا وكذلك
لو قال فعلى بذرا والله او على عند الله او ذمته اليهم او هو يودى او يصرانى او نجوى او يكر
او يرى من الاسلام ان ضربك لانه حجة كل واحد من هذه معلقا بالصرى حرا بشرط منكر وهو الدخول

المنكر التام
المنكر التام
المنكر التام

وهو الدخول فكرر المنكر الدخول فكرر جمعها بصرى واحد لما سئل عما لو قال كمالا
دخل هذه الدار فوالله لا اصرىك او قال فاسهدا واسهد بالله او اسمى او اسمى بالله
او اقبل او اعزم او اعزم بالله لا اصرىك ودخلها مرارا وصرى مرارا بالاحكام الاسمية واحدة
والفروا ان انعقاد المنكر بالشرط لا يبرر الدخول كانه على مقروء بالاحكام الاسمية بالله تعالى
وحد ممر بانا للدخول والضرر كما ان انعقاد المنكر بعلما بالدخول كان لعلها بالصرى
بدليل انه لو قال ان دخل الدار والله ولم يصرى لا اصرىك لا ساعد المنكر فلم يكن يصح المنكر
بالله تعالى بعلما بالدخول وحده بل بالدخول والصرى والدخول مكرر بكلمة كمالا والصرى غير
مكرر والمعلوم بطل منكره وغير مكرر لا يبرر وان يكرر الشرط الاسمى انه لو قال ان دخل
الدار وكما كمالا فاما بعد من عسى حى وبكر الشرط فانه انعموا لا عبد واحد اما المنكر بالاحكام
والدور وغيره معلوم بالدخول الاسمى ان لو اصرى على قوله كمالا دخل الدار فعلى حجة
او بدى يصح فلم يكن لان انعقاد المنكر بعلما بالدخول وحده والدخول مكرر فكرر
المعلوم والله اعلم **ص**

المنكر التام

الابلاذ بوجه طلاقا في البر وسعد وسعد المدد وكفارة في الحجة وسعد وسعد الاسم
من اصل النار ان الابلاذ منع النفس عن قربان الروح مدة اسهر ما يصلح مانعا من
قربان الله تعالى او بغير حرا بان القربان كالعنا والطلاء والنج او المدد او المنكر التامه وحده ذلك
وحكمه عند الحجة حكم سائر الايمان وهو حجب الكفارة ان كانت المنكر بالله ولزم الجراء ان كان غير الله
وعند البر ووجع الطلاق وعند مصرى اربعة اسهر حى قبل حجة ان يعلق الطلاق بشرط البر المدد
برعا غير ان حجب الكفارة بعد اذ بعد المنكر وسعد اذا تجددت سواء كانت المدد متحدة او متحدة
والطلاء وتجدد اتحاد المدد وسعد بعد عددها سواء بعدد صفة المنكر او اتحاد
سان هذه الحجة لو قال لا مراد والله والله لا اصرىك اربعة اسهر فان قربانها لزمه كفارة بالعد
صفة المنكر وان اتحاد المدد وان لم يصرى حى مصرى فعد طلعه واحدة لاتحاد المدد وبطل
لو قال والله لا اصرىك اربعة اسهر واربعة اسهر فان قربانها لزمه كفارة واحدة وقط
المنكر حجب الكفارة حى لا تجت قربانها مرة اخرى لاتحاد المنكر وان لم يصرى حى مصرى اربعة اسهر
بانه يطلعه وادام صفة اسهر اخرى وهي العدة وفعل اخرى لان المدد متحدة وانما
كان كذلك لان الابلاذ اما جعل بطلعه عند مصرى المدد بشرط البر فيها حرا للظلم ببيع حوال الروح

سكره ولو قال كلما دخل هذه فوالله لا افرىك او قدّم القسم بان يقول والله لا افرىك كلما
دخل هذه الدار يصير مولانا بكل دخل ولا يتعد الا في واحد حتى لو قربها في المدة لم يكن كلفان
واحدة اما بعد ذلك لا يتعد المدة لان الدخول مرة لا يكون الا في زمان واحد اما انما كان المن
في حركتها لا يحاد كنه وهو كرام الله تعالى **ص** قال ان فرسك فابطلوك كما دخل
لا يكون مولانا الا في سبعة ويكثر ان لا يدخل الى مزارا في مجلس ويؤى التكرار بعد الطلاق
والكفان وان غلطت بعد الكفان وتطوّل ما يتبع بعضها بعضا فاسا وهو قول محمد و
واحدة استحسانا وهو قولها **ص** ولو قال ان فرسك فابطلوك كما دخل هذه الدار
لا يصير مولانا الا في زمان واحد لا يتعد الا في سبعة كانه قال عبد القمان اير طالوك كما
دخل هذه الدار وهذا لا يكون الا في سبعة لا يتعد الا في سبعة كانه قال عبد القمان وقال بعضهم
مولانا لا افرىك بالمره من ويعلق طالعها بدخول الدار وانه يصلح ما نفعه لا لمريم احدا
مكروهين فوافى السكى ان اصبح عن حولا او الطلاق ان لا يتفق سكانها وكان مولانا
وصار كما لو قال ان فرسك بعدى خير يصير مولانا اما ان يبيع العبد حتى لا يعوا ولا يبيع
فتعقوا الخواص ان المولى من لا يملك القمان الا بالراح بلومه وهما لكم ان الذي يلزمه تحت لائمه الدخ
اما نفس الطلاق وسببه ومعلوم انه لا يلزم بالفران نفس الطلاق ولا يلزم بلومه ولا يلزم سببه ايضا
ان العلق بالمره ليس سببه لما عدا ناولا يصير سببا بعد وجود الرط وكم ان لا يحصل الرط
حتى يصير سببا اذ لا ضرورة الامساع عن دخول اربعه عا لبا ولا يلزمه بالفران حيث
ولا يكون مولانا قول بفقوة السكى قلنا لكم ان على الانسان وحله ودخل الدار ولا يصح
ولا يصح مرفق السكى بخلاف استشهد من الملة لان العبد ما دام في ملكه لم يملكه الصق القمان
او الا لاله عن ملكه ولو باع العبد سقط الا لاله وكل دخل الدار بعد ما فيها طلق بطله
ان قوله اير طالوك كما دخل الدار من تامة تعلق ابعادها بالفران فمصر عنده فابطلوك
كلما دخل الدار قوله لا يتعد اي بالفران بعد المير ولو قال في مجلس واحد والله
لا افرىك والله لا افرىك والله لا افرىك فان كان مراده تكرار من واحد فعليه كفان واحد
اد افرىها ولا يقع نصي للمدة الا بطله واحدة ان لم يفرىها لان الكلام الواحد قد تكدر ولا
يراد حكمه بالتكرار وان كان مراد العلق والسبب فان قربها فعليه كفان لا معنى
العلق بتجدد عدا المير وكان جالسا لاله بالفران من ثم شرط الحسب الا ان كان كلفا وان

وان لم يفرىها حتى مضى المدة في القياس يطول ما يتبع بعضها بعضا وهو قول محمد وروى
حي لو لم يكن مدحوله لا يقع الا واحدة لان امداء مدة الانلا من الوقت المصلح للمير وفي الاية
العشر اول المدة وقد اعدت اعشار كل من مدة فمع عدم ما م كل مده بطله حتى تبين
ملت كما لو كان الايمان في المجلس بطله وهذا لا يماخر ابعاد المير الى وف افرىها بدليل
انه لو حلف من واحد ثم بقي في المجلس يوما او اكثر ثم مضى المدة من حلف فابطل ففرقنا ان
المجلس والمجلس هذا الحكم سواء كما في حكم الحسب وهو الكفان وفي الاستحسان وهو قول
الى حسمه وان يوسف رحمه الله من بطله واحد سواء دخلها او لم يدخل لان المجلس
الواحد مع الكلام المسموع ومحلها كالموجود جملته بدليل الاجاز مع القول في السع و
النكاح الا ترى ان المراه لو قال لزوجها طلق لي ما لم يطلها واحدة واحدة وواحدة
في مجلس واحد فكل كانه اوقع التلب حمله حتى تسحب جميع الاله واد اكانت حال المجلس كحال واحد
ولا يتعد في حال واحدة الامرة واحدة في حكم الطلاق وان بعدد الايمان صار الكلف نقطة
واحدة كما اذا قال اد افرىك غدا فوالله لا افرىك غدا فاد كذا ما وبالماح حاء العبد بعد
لمه امان حكم الكفان ومدة واحدة في حوال الطلاق وهذا انما اراد الحكم غير معتبر
بالآخر وعلى عكس هذا لو قال كلما دخل هذه الدار فوالله لا افرىك ودخلها ثلث مرات لمه
انما بعد ثلث بدلات حكم الطلاق ولو قربها بالمره الا كفان واحد فكل ما اذا حلف
المجلس لا يوجد ما تحم الاحوال فاعيننا كل حال على حده **ص**
الحسب في الحلف **ص** تمام الرط بصورة ومعناه **ص** اصله ان المعلن
بالرط لا يبرأ الا بوجود الرط بكامله وذلك ان يوجد بصورة ومعناه وقد ذكر ان
المير بغير الله تعالى ذكره رط وجرأ صاح واد انتم على الملك او نفس الطلاق والسني
لا يكون سببا اما لا بعدام معنى الرط او لان كل الكلام على وجهه اعدام المحظور او بطله
اولي ولو حلف على العلق بلومه المحظور لان الحلف بالطلاق محظور ولو حلف على الملك
او النفس لا يلزمه فكأن **ص** قال عده حان حلف من شغل الطلاق وتعل
وتعل غيره ولحي العبد وكذا ان اهل او حاء راس السهر وهي مرد وان الاقراء لا تعل
بحلوا الا صا والمعلن مسته غيره او مستيه ولا تعبر معناه ولمسه الله على
عبد الى يوسف **ص** رجل قال عده حان حلف من يدان قال الامر ان طالوك ان

ولو علم من سنة او سنة غير كلف
ان لا يبرأ من طلاقه الا بطله
والعبد بطله وان حلف من سنة
سنة من الملك لا يبرأ من سنة
بعض الروايات عن ثلث الحلف من سنة
خلفها كلف

قوله لصاحبه اي الظاهر الواجب بعد اربع حصص او غير خمسة صالح لوضع الطلاق
 السمي **ص** قال الله والرحمة فيها سائر وتذكر بان ان يولى التكرار وهو ان يسمي والى
 يوسف انها واحدة وبغيرها واحدة للتعدي على هذا والله والله وعمر محمد وعمر داود
 بجد وفي بعض النسخ بعدد ونواوير تجر للقسمة **ف** احاد الله والرحمة الاكل كما في النسخ
 فلو كلفه بلمه كفار ما كان وكذا الوفاة والله والرحمة الرحمة او الله والعزير والحكم كان كل واحد
 متسا على حدة وروى عن ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله انهما من واحدة لان المقسم عليه واحد
 وقوام الميراث المقسم والمقسم عليه ولو اجد المقسم به وبعد المقسم عليه يكون مساوا واحدة فكذلك
 اذا تعدد المقسم به واجد المقسم عليه وحده طاهر الرواية ان الكفار ايمانهم بمنك حرم
 اسم الله تعالى فان استشهد به ثمة بلمه كفار واحدة وان استشهد بلمه كفار ما كان هكذا
 الا ان يكون ثوى بل كذا الكلام او يكران فيكون مساوا واحدة لا يتحمل ان يزيد بقوله والرحمة او
 القسم دون العطف فصار كما يشك على الاول وانما بقوله والرحمة فصار المقسم به واحدا ولو قال
 والله الميراث كذا مساوا واحدة لا يخرج الثاني فخرج النسخ والصيغة الاولى فصار المقسم به ذاتا
 موصوفا بصفة فكون المقسم به واحدا ولا تعدد الاستسهاد بالله لان الله تعالى واحد مجمع
 صفاته وصفاته لا هو ولا غيره ولو قال والله والله لا اكلم فلا ما كاسم مع طاهر الرواية
 لان الاستسهاد بالله تعالى قد تعدد وان اجد الاسم والعبرة بعدد الاستسهاد وروى عن
 محمد بن ابي نعيم واحد وتعمل الواو للقسمة كما يتاوان العطف عند ايجاد الاسم لا شمس عن فواعان
 ولو قال والله والله كذا مساوا واحدة لا وان لم يصلح بعد الاول يصلح بالثاني وتكون الرواية لا
 غير لان ثوى بلمه فكون كذا ماذراج حرم العطف وذكر في بعض النسخ انه مساو بعدد الاستسهاد
 ولو قال والله والله هي واحدة اسما بالاب ذكر حرم العطف به واول القسم وهو للتكرار

باب العلم من الخبر والبيان
 عرفنا وفاسا سائر **ص** الخبر للصدق ولغيره الا ان يصلح بالاب وكذا الكتاب والعلم والبيان
 على الصدق **ف** في الباب بعد العطف والخبر والكتاب والاعلام والبيان **ص** الخبر
 يقع على الصدق والكتاب سواء كان الخبر له عالما او لم يكن لان الخبر هو الكلام الدال على وجود المجزئ
 وتكون الا لا تقع على الصدق وعلم العلم الا اذا ثبت بالبابة لا بالصا وانه لا يحصل الا بالصدق
 وكذا الكتاب لان الكتاب مجمع الحروف والمطوب والنفها بالقلم ما جود من الحج ولهذا سمي الجيز كتيب

والله اعلم بالصواب

سمي الخبر كتيب لانه يصاح بعضه الى بعض وسمي الكتاب كتابا لانه يصح العبد الى الموت **ص**
 اليد والكساية وحصول العلم من ثمانية كما في الخبر وما نعلمه لا بعدد الاصل **ص**
 البشارة لغدا سمي خبرا لغيره بشارة الوجه من العرج او الغم الا انه كثر استعماله في غير هذه
 الوجه من العرج وصار الاسم حقيقة لحي لا تهم منه غيره فصار البشارة في الاصطلاح
 اسم الخبر صدق وسائر ليس عبد البشر له علمه واما بشرط الصدق والحصول الخبر بالعرج و
 وبشرط عدم العلم لانه لو كان عالما لا يحصل الخبر ولا تكرار ايضا لان الخبر يحصل بالاول
 لا بالثاني وكذلك الاعلام لان العلم هو معرفة الشيء على ما هو عليه ولا يحصل الا بالصدق
 والاعلام رفع الحمل والحمل لا يقع بالثاني بل بالاول لان الاعلام احداث العلم وبشرط
 ان لا يكون عالما حتى يكون احدا **ص** فالعبرة حراما خبريا ان فلانا قد اوكنت الى
 فاجرا او كنت تحت وبعد هذه بشرط صدق ونظر الى وكتاب ولا بشرط علمه ولا وصول
 كتابه والعلم والبيان على الصدق والبيان وبغيره وجه لا يعقلها ولخته بخلاف ان
 لم تكن الحجة او هذا سمي وهو اكبر استقامته **ف** رجل قال ان خبري ان فلانا قد اوكنت
 حرا فاحره كاد ما حدث لان العلم على الاحار والاحار تكلم بكلام سمي حرا وقد وجد
 وكان ينبغي ان لا يعتد الا بالصدق والاب اثبات الخبر وهو العلم ومنه اخبر اسم الله تعالى العلم
 ومثل ان الخبر هو العلم بحقائق الامور ومنه سمي الاكابر خبرا ولهذا سمي الاموال الموضوع
 لحصول العلم اخبارا الا ان العرف صادع بان عما تصح دليل العلم بصفه حصل به
 العلم او لم يحصل الا ترى انه يقال خبري فلانا صادقا واخبرني فلانا صا **ص** الاخبار يقع
 على الكذب كالحكم العار وكما يقع على الصدق ولو قال ان خبري بصدق فلان بعدد حرم بشرط
 للحصن ولا بشرط حمل الخبر له اما بشرط الصدق فلان الباء لا الصا ويستدعي
 ملتصقا به وهو القيد فكذلك قال ان خبري خبرا ملتصقا بصدق فلان والاصا وانما
 بمعنى المجرى وان كان الا صا غير مضمون لان خبرها قول والآخر فعل لكن لو كان الا صا
 مضمونا حقيقته لا معنى وحودها للتصقا فادان تعدد حقيقة بشرط الوجود الذي يفسد
 الا صا ولا يفسد بغيره بعدد الامكان فكذلك قال ان خبري ان فلانا قد اوكنت بغيره بغيره
 انه لا بشرط حمل الخبر لولا به يحصل بشرط عدمه بخلاف المسئلة الاولى لان بشرط الخبر عن قديم
 مطلقا وقد وجد ولو قال ان كنت ان فلانا قد اوكنت خبري حرم فكذلك الخبر بغيره

لعله يختم بالارض

ولم يصل الكتاب الى حيزه ولم اوصل من القدر من العدد لا على العرط بل على الكمال وقد جرد
 لما قلنا ولو قال ان كتب الى تعدد منه والعدد حاله لم يعد له على العرط بل على الكمال وقد جرد
 ولم يوجد فان كتب بعد قديمه والكتاب لا تعلم به عن العدد بل على الكمال الى الكمال ولم يبلغ لان
 الرضا ان يكون الكتاب ملصق بالعدد وقد وجد وكذا لو علم الكمال به بعد قديمه لان الكتاب لا
 يحصى مع علمه كالاخبار والحاصل انه اذا استمر الصدوق وانما نظر الى هذا الكتاب ولو قال
 ان اعلمني ان فلانا قد مات او قال ان اعلمني بعد وحيه لان عددي جرسرط الصدوق فيها وحمل الكمال
 بعد قديمه حاله الكمال لا يعقد العلم وحالة الاعلام لحينه فيها لما تباين الاعلام انواع العلم و
 ذلك لا يصور الا بالعدد الذي لا تعلم المعلم له لا لو علم كان انواع الواقع وانما يستحيل ذلك لو كان
 عالما حاله الكمال لا بعد ان اعلام العلوم لا يصور فلا فائدة في انعقادها فان قيل وحاصل جعل
 هو ان اعلمني ان فلانا قد مات وهو عالم بعد قديمه محار عن قوله ان احبب ان يصحح الكلام واحبب
 الكمال ولا يمكن تصحيحه اعلاها لانه لا يمكنه ولكن يصحح احاد الانبياء لو بوي يصح كقولنا محمد
 ان يمكن عددي جرسرط الصدوق والعدد وكذا لو قال العبد وهو اكبر ستانم هذا الذي جعل
 عددي جرسرط محار عن حيزه طالم بكر المحل تحملا لخصم النبوة فليس احصم الاعلام انواع العلم
 وانواع العلم يكون قد وجد فلا ان الحالف عالم به لا تصور والعلو بغير ط لا تصور زائد النوا والاعلام
 من الاصل كما في قوله تعالى حيي يا حيي يا قيوم سمع الحافظ وهذا ان الغرض من العلو النفي وهو نفي الجراء
 ان علو بغير ط لا يكون كما في الآية او نفي الرضا ان كان ما يتكون لست في الجراء باسفا ان الجراء لا تعلو بالرضا
 لو جرد الرضا وانما تعلو حتى لا يوجد الرضا فلا يبر الجراء فاد اعلم بغير ط لا يصور كان الغرض نفي الجراء
 فلا يتكلم لا يراى جعل الرضا وهو الاعلام محار عن الاخبار على قوله ان يمكن ان يتكلم بالكتاب خصم
 لغة وهو الصم يحصى المحارم وان كان لا يحصى موجه من كون علو الجراء بالكتاب لعل ما يقتضيه اللوط
 حقيقة لغة واد تصور فاد او جرد نزل الجراء وعلا ما لو قال العبد هذا الذي ان قوله هذا الذي
 وضع لخصم معنى فاعنه تحت العلم محار عن لخصم معناه ان بعد العمل بخصم اما التمس وضع للمنع
 فكون علو الجراء به لخصم المعنى فاد اكان الرضا محار عن لغة واد غير تصور بخصم لغة لا يتكلم
 لوجوده جعل محار و لو قال ان يشترى ان فلانا قد مات او قال ان يشترى بعد وحيه وان عددي جرسرط
 فستره كاد بالاحص كدي لوتره وهو عالم بعد قديمه لا يحب الا ترى ان لو احببه رجل قبل وقد
 لم حلف ثابا ان يشترى فلانا آخر ان فلانا قد مات بعد قديمه جرسرط احببه وان بعد قديمه وان يعنى

يعقوبه ولو كان الاول سائر لم يكن الثاني سائره لان السائر لا يتكرر **ص** قال
 ان احببني ان هذا الجرد هذا وان هذا الرجل امراه او ان هذا الشهر رمضان وهو غيره
 او ان اعلمني وعلى امر **ص** ولو قال ان احببني ان هذا الجرد هذا او كتب الى ان هذا
 الجرد هذا او ان هذا الرجل امراه او ان هذا الشهر رمضان وهو شوال واحببني بذلك
 او كتب اليه ان هذا الجرد هذا ولو قال ان اعلمني ان هذا الجرد هذا او ان هذا الرجل
 امراه او ان هذا الشهر رمضان وهو شوال فعدي جرسرط هذا لا يكون مع الا ان الاعلام غير
 مصور ولا جعل محار عن الاخبار بخصمها الا ان بوي ذلك لا يمكن ان يكون غير صفي العن
 اصلا لان العلو بغير ط لا يتكون نفي الجراء من الاصل كما مر بعد مع هذا تحفصه ولا حاجة
 الى تصحيحه بطريق المحار الا اذا نواه **ص** الفرض من الاخبار والاعلام بعد ذكرناه
 ولا نعدده والله اعلم

باب في معنى الفعل والوقت

ص في موصوفة في اصل اللغة للطرفه فسر واليهما عند الاطلاق وعروا في الاصل
 في الكلام هو الحصفه الا اذا بعد ما ان حلت على ما لا يصلح ظروفا كالافعال فحصد تحمل
 على العلو طاسم من المناسبه فان من الرضا والجاء اتصالا كما ان من الطرود والمطروا ايضا
 ان الطرود على نوعين طرود مكان وطرود زمان فان ادخلها في المكان يقع في الحال في ذلك المكان
 وفي غيره لان الطرود لا يحصر مكان دون مكان فكون بجرا او ان ادخلها في الزمان فان كان ماضيا
 وقع في الحال كقولنا ان طالوت امس او في العام الماضي لا يمكن الا ان يقع في الزمان الماضي الا
 انه وصفها في الحال بطلو وقع عليها فاما ماضى وهي ممن توصف به في الحال بوقع وكذا ان
 كان الزمان حاضرا مثل ان يقول ان طالوت هذه الساعة او هذا الوقت لانه وصف بصفه
 موجوده بوقع وان كان الزمان مستقبلا لاسمع ما لم يجز الود كقولنا ان طالوت غدا
 في الشهر الآتي لان الطرود يحوز ان يحضر زمان دون زمان فاد اوصف بزمان لم يقع ولم يكن كما اذا
 وصف بزمان **ص** قال ان طالوت الدار بغير كونه يوم الاخذ وهو ماضى ويذكر بان ان
 بوي العلو واد حوكم بعلو محار عن كاحك ولو قال فلانا في بيت جرسرط بغير ط لا
 وكذا في بيت صرب او دخلا او كلفا ولو قال في حصه او في حصصك او مع حصصك
 لاسمع حتى يحصر ويظهر في حصصك او مع بغير الرؤيه **ص** رجل قال لامراه ان طالق

لان هذا وصف حكمي صفي الصف
 انحصر في الاخصص مكان دون مكان
 كذا في هذا

وذلك ان الما لا يسمو في الزمان
 مناسه الجرد والجرد في جرسرط
 لذكر في السنين ومن المكان بغير المكان
 لان المكان لا يتجدد ولم يتغير
 لذكر في الاخصص زمانا ماضيا
 ووصفه بزمان لم يقع قبل ادا
 فطره

كان سلعهم اسم الكرو صمد الاول مشاله ان يقول اول اربعين عبد الملك ثم احرار ملك
 منقول لا يقول ان العبد نضم الى غيره من العبد فيكون عدد من العبد لخالص البصير لا النظم ولو
 ملك عبد من معام عبد اخر لم ينعى واحدا له وان وجد السبعين من العبد في كل واحد الفردية
 وفي حوالى اخر وان وجد الفردية ولكن لم يوجد السبعين في العبد في كل واحد الفردية
 عبد من معام سري لم يعد عموما ان لم يجد الواحد له لو وجد الفردية وهو سري الاثر في كل واحد
 ان زوجا من امره في طالع من زوج امره في طالع احدها والم الثاني لو وجد الفردية اماها اول
 في عبد وهو اسم لفردي ساهم بعد عقد منته على عبد سبب ملكه ملك سائر العبيد ولم يوجد
 ولو قال اول عبد ملك واحد هو حرك ملك عبد من عبد الا نعى الثالث لو قال اول عبد ملك واحد
 عن الثالث والعرويه ان لفظ الواحد يعنى المفرد بالدار لفظ واحد يعنى المفرد بالصم
 الا ترى ان لو كان في الدار رجل وصبي وامراة فبيع في الدار رجل واحد كان هذا ولو قيل
 في الدار رجل واحد كان كذا لان قوله واحد يعنى مفرد بالصم وهي كينونة في الدار وقد شارك
 غيره فيها وهو لفظ واحد يعنى مفرد بالدار المعنى الذي استحق اسم الرجل وهو معنى الرجل
 ولا رجل فيها سواء اذ استعمل لفظ الواحد في قوله اول عبد ملك واحد يعنى مفرد
 بالدار المعنى الذي استحق اسم العبد وهو معنى العبودية ومفرد في سبب لفظ اول ادهو
 احد موحينها على ما يسمي الاول اسم لفردي ساهم في الكرار فلا سلع في حكمه في قوله اول
 عبد ملك فلا نعى الثالث لان لفردي قول واما قوله واحد يعنى المفرد في الصفة وهي الملك فصار
 كانه قال اول عبد صنف ملكي اياه مفردا فهو حرك والثالث هذه الصفة مع هذا لو قال اول
 عبد اسود ام ملكه هو حرك ملكا يضيف في ملك اسود فانه يعنى الاسود لكونه اول عبد وصوفيه
 السواد كذا هذا ولو قال غلب الواحد وحده صدوح ماله وقصار لان اللفظ محله وقه
 شد عليه لان نعى الثالث لو قال اردت يقول وحده واحد صدوح ماله وقصار لان اللفظ محله وقه
باب النسخ في الاوسط
 فرد من عدد من مساويين والاخر فرد لا ينفق من اصل الثالث الا وسط اسم لفردي اكتشف
 حاشيتان في مساويين وان سئل اسم لفردي تفرد على مل ما تاجر عنه وهذه العارة اول
 من قوله فرد من عدد من مساويين في مرفق ثم اكتشف عدد ان مساويين لان الثاني من الثالث الاوسط
 وما اكتشف عدد ان لا فرد من عدد لان الواحد ليس بعدد وان الاخر اسم لفردي لا ينفق في

لو قال اول عبد ملك واحد هو حرك ملك عبد من عبد الا نعى الثالث لو قال اول عبد ملك واحد

لم ينفق منه ص في كل ملك ام ملكه فيما استعمل فهو حرك الا اوسطهم وملك عبد من عدد
 او عدد من عدد او عدد من عدد من عدد الوصف ولو ملك ملك من عدد من عدد الوصف
 فان ملك النعا عن الثاني وكل مرفق في البصير عن وتوقف غيره فان ما عموما الا اوسطهم ويصير
 عبد واحد او حلقوا عبد اصلها اخر امره او زوجها او اخر عبد اشترى به من رجل في كل ملك
 ام ملكه فيما استعمل فهو حرك الا اوسطهم فاسري عبد من عدد من عدد الا اول وطاهر وكذا الاخر
 لان لا تصور ان يكونا اوسطا لمران الاوسط اسم لفردي وكذا لو اسري عبد من عدد من عدد الفردية
 وكذا لو اسري عبد من عدد من عدد من عدد لفردي لان الاول يعنى كاسراء والثاني
 حرك اسري الاسر ولو اسري عبد من عدد من عدد لفردي لان الاول يعنى كاسراء والثاني
 مفرد الثاني اوسط فاد اسري بالمال لا نعى الثاني ايضا لاقبال بقاء وسطا مان لا سري رابعا
 حتى لو نعى الثاني ايضا لاقبال ان سري بعده رابعا وخامسا مفرد الثالث وسطا مفرد
 مستثنى ولو اسري رابعا عن الثاني الا في زوجة عن كونه اوسط ولا نعى الرابع لاقبال ان يصير
 وسطا مان سري خامسا وسادسا وسابعا ولو اسري خامسا لا نعى الثالث لانه هلال وسطا
 فاد اسري سادسا عن الثالث لانه دخل في البصير الاول بطل احوال صيرورة وسطا فالحال
 ان من سقط عن احوال صيرورة وسطا لحواله في البصير الاول حرك عن كونه مستثنى ومعنى من
 دخل في البصير الاخر توقف حكمه الى ان ينفق حركه من توقف حكمه من العبد اذا زال عنه احوال يكون
 وسطا يعنى سندا الى وول السري ام مقصورا اما عبد مما يقع مقصورا واحلف المساح رحمهم
 على قول الخ حرمه قال بعضهم نعم مستند كما في قول الرجل اخر عبد اسريه فهو حرك وقوله اخر امره
 ان زوجها هي طالع اسري عبد او زوج امره ام امره في ماله عن الاخر وطلقت الاخر
 مستند الى وول الزوج والسري عنده حتى ينفق من ماله وعندها مقصورا على اخر جزء من
 اجزاء جوله وكذا الخلاف فيما قال بعضهم هي ما يقع مقصورا عبد من جمعا وهو الا في حرمه
 بهذه المسئلة ومن ملك المسئلة بان ملك المسئلة اتصف بالعبد والمرء بوصف الاخر به حال الميراث
 والزوج فكان نوعهم ووال هذا الوصف بالحوال يعطيه زوجا في بعضا موصوفين في بعض الطلاق
 والعباء من حيث اتصافها به اماها وصفت عدم الاوسطية لم تنسب له حرك اسراء ملك
 عنده سري من في كونه وسطا وبطرح وجه عن الاستفاء الاوسطية عنه واما عن
 ذلك فانه ما بعده فمصر العون عليه وهذا هو الاصح وقد قيل ان الاصح هو الاول وهو ان يقع

العنق سدا لانه كما اسرى العبد الماني ميلا انصف بكونه اخر او من ضرورة انصاف بالآخريه
 اساء وصفه الاوسطه غير ولكن لا يعنى الحال الاحمال واول وصفه لآخريه وثوب الاوسطه
 وادام بر اول وصفه لآخريه في وصفه الاوسطه منصفه معن من ذلك الوصف ولو
 قال الاخر في وصفه عباد عمن هو او بشرائه لعدم المرتبه من ولو قال كل ملول
 املا هو حر الاخر في اسرى عدا عمن لا تصور ان يصير آخر ولو اسرى عدا آخر
 يعول له بحمل ان يصير آخر فان اسرى آخر عمن الماني وعلى هذا العباس ولو اسرى عدا
 عمن عمن هو اما الاول فلما قلنا واما الآخر ان فلان الاخر اسم لفرده لا حو ولا تعدد الفردية
الحال واحد الاس من الوال للعطف
 وادى اليه نعم وفي الاسات عمن من اصل الماني الوال للجمع المطلق لان الفاء وضع للتعقيب
 بهلم فلم يسل الا الح المطلق فوضع الوال قوله الوال للعطف أي لمطلق العطف وحوار ان كل
 قوله للعطف جبرار من والاسماء واول الحال فعلى هذا نعد المصاوي الاولى الى اصل الوال
 للعطف واخسر ان او اذ ادخل من شين تناء ولما جدها مكرى اي غير عين والخير من
 ضروريه ولما يدخل في الاخبارات كمدخل في الاجامات الاخبار لا تفصل الخير عرارة
 في محل الاسات عمن كاي اية التكبر وفي اليه والاحد بع كاي قوله تعالى ولا تظلم معهما
 او كفورا معاه ولا كفورا **ص** قال والله لا اكلم فلانا او فلانا او فلانا او فلانا
 او فلانا فكلها او كلها مح كوله هذا او هذين قال هذين او هذين وهذه بطون الاخره وحده
 الاولى كوله احدها وهذه والعن والاقرار كالطلاوي **ص** رجل قال والله لا اكلم فلانا
 او فلانا او فلانا فان كل الاول حذر ان كل اخذ الما قبل لا محض في كل الآخر لان العطف للجمع فكاه
 قال لا اكلم هذا او هذين قال العراء ان كل الثاني حذر ان كل الثالث لا محض في كل الاول وكذا لو كل
 الاول لا محض في كل الثالث في الثالث عنده مضموع الى الاول وجه قوله ان او اذ ادخل من شين
 كان يعنى ولا لما قلنا فاد اصار الماني ميقيا كالاول اصار الماني معطوفا اما على الاول او اما على
 الثاني وكان العطف على الاول وقد دخل عليه حرف المني صرحا او الى من العطف على الثاني وصار كما
 قال والله لا اكلم الاول والثاني ولا اكلم الثاني ولو نص على هذا كان الجواب فلانا وقال عامه العلاء
 انه جمع بين الثاني والثاني بحرف الجمع ولو جمع بطون الجمع كان الجواب فلانا فكذلك اذا جمع بحرف الجمع
 وما قاله العراء ليس بصحيح لان عطف الثالث على الاول معد لان الثاني يصير فاصلا بينها لان ولما صار

ولو قال كل ملول
 املا هو حر الاخر
 يعول له بحمل ان
 عمن عمن هو اما
 قوله للعطف جبرار
 ضروريه ولما يدخل
 في الاخبارات كمدخل
 في الاجامات الاخبار
 لا تفصل الخير عرارة
 في محل الاسات عمن
 كاي اية التكبر وفي
 اليه والاحد بع كاي
 قوله تعالى ولا تظلم
 معهما او كفورا معاه
 ولا كفورا
 او فلانا فكلها او كلها
 مح كوله هذا او هذين
 قال هذين او هذين
 وهذه بطون الاخره
 وحده
 الاولى كوله احدها
 وهذه والعن والاقرار
 كالطلاوي
 ص رجل قال والله لا
 اكلم فلانا او فلانا
 او فلانا فان كل الاول
 حذر ان كل اخذ الما قبل
 لا محض في كل الآخر
 لان العطف للجمع فكاه
 قال لا اكلم هذا او
 هذين قال العراء ان كل
 الثاني حذر ان كل الثالث
 لا محض في كل الاول
 وكذا لو كل الاول لا
 محض في كل الثالث في
 الثالث عنده مضموع
 الى الاول وجه قوله
 ان او اذ ادخل من شين
 كان يعنى ولا لما قلنا
 فاد اصار الماني ميقيا
 كالاول اصار الماني
 معطوفا اما على الاول
 او اما على الثاني
 وكان العطف على الاول
 وقد دخل عليه حرف
 المني صرحا او الى من
 العطف على الثاني
 وصار كما قال والله لا
 اكلم الاول والثاني
 ولا اكلم الثاني ولو
 نص على هذا كان
 الجواب فلانا وقال
 عامه العلاء انه جمع
 بين الثاني والثاني
 بحرف الجمع ولو جمع
 بطون الجمع كان
 الجواب فلانا فكذلك
 اذا جمع بحرف الجمع
 وما قاله العراء ليس
 بصحيح لان عطف
 الثالث على الاول
 معد لان الثاني
 يصير فاصلا بينها

لما صار يعنى ولا اصار الماني ميقيا بنى على حده فصر معطوفا على الاول واد اصار الماني
 معطوفا على الاول اصار فاصلا بين الاول والثاني معطوفا على الاول اصار معطوفا
 على الثاني مرون في هذه المسله ومن ما اذا قال لنفسويه الثلث هذه طالق وهذه
 بطلوا المانيه وخير من الاولين وعلى ما مر هذه المسله وحران خير من الاثنا على الاولى
 او على الاخرين وكذا لو قال لعبد المانيه هذا حر او هذا او هذا يعنى المانيه وخير من الاولين
 وعلى ما مر هذه المسله حران خير من الاولين والآخرين وكذا لو قال لفلان على الف او لفلان وفلان
 فلانا بصفه الف والصف من الاولين اد الاصطلاح او تحلف لكل واحد منها اذا ادعى كل لوقال
 لرجل لا احدها على الف وعلى ما مر هذه المسله يعنى ان خير من ان يحلف الاول ومن ان يحلف
 للآخرين والعن وما ذكرنا في الاصل ان كلمه او اذ ادخل من شين تناء ولما جدها مكرى الا ان
 في الطلاق والعنا والاقرار الموضع موضع الاسات محض منها والخذها موضع الطلاق والعنا
 الامرار في اخذها منكرا فلما قال هذا اصار معطوفا على اخذها منكرا لانه لاحظ لهذا في الجا
 واما لاحظ اخذها والعطف يكون على محل الخبر وذلك اخذها عن من صا معطوفا على اخذها
 ضروريه وهو الذي ثبت في الخبر قصار كانه قال احديهما طالق وهذه او احدها حر وهذا او
 لاحدهما على الف لفلان ولو نص على هذا كان الجواب فلانا وفي مسله الجا واد دخل من شين
 مساو لكل واحد على سبل الانفراد لان المكرى في الشين نعم فواحد العموم لكن عدم الافراد لان
 او بعضى الانفراد قصار كل واحد منفيا بنى على حده كانه قال والله لا اكلم فلانا ولا اكلم فلانا
 فلما قال بعد ذلك ولا اصار جامعا للآخر الى الثاني وهو منفي على حده فصار كل الثاني في الشين
 دون الاول قصار كانه قال والله لا اكلم فلانا ولا هذين لان في الطلاق والعنا والاقرار الحكم
 في الحال احدها والثاني معطوفا على محل الخبر ولا حاجة الى معرفه المضموع اليه لشون الحكم في الحكم
 لا محلف في حكمه فيقينا شون الحكم في بقى اخبار بين الاولين في الكلام الحكم عرارة في الحال فصاح المضموع
 المضموع اليه الحكم ان كان مضموعا الى الاول في كل الكلام الاول والثاني ان كان مضموعا الى الثاني
 فالمرط كلام الثاني والثاني فكان القسم في ما هو متصل به اولى الا في لو قال والله لا اكلم فلانا
 وفلانا لا احب الا بكلامهما ولو قال لامرأة واحدة اسمها طالق طلق امرأتك طلاق
 لا سعلو صح احدها بالآخر وفي الشين صحها بوجودها جمعا لان في الطلاق والعنا والخبر
 المذكور لا يصلح خبرا بها فلا بد من إعادة الخبر بصحها للكلام لانه لو قال هذه وهذه طالق

وفي البين مست الحاجة الى معرفة
 المضموع اليه لا محالة عند انفراد خبر
 وعند انضمام لا الا بكلامها فكل الكلام
 ما يلبه اوله

المكذبة لان حصها يد بولها وحصصها صوابا صدقته وكل الرط في حصها ولم يطل
 المصدق لان حص المكذبة لم يستحق حصا **فصل** قال اذا اكلها هذا الرعف والرط احماهما
 لا المساواه **فصل** ولو قال الامراته ان اكلها هذا الرعف فانه طالعان لم يطلعا حتى
 اكلوا لان احماهما على اكل الرعف الواحد متصور ولا يسترط النساء في الرط اكلها
 مطلقا سواء كان يوصف النساء او يوصف العاورة واعمال التسوية متعذر بل المعهود
 الاكل يوصف العاورة وهذا الواجب الى اكل كل طعام فاكل اخذها عاتية واكل الاخر **فصل**
 لانهم ولو اكل كل صنف فاعلم ان الرط احماهما على الاكل مطلقا ^{والله اعلم}
باب في حق كرم او بعدة
 العلوي بالكان يحرم وعده الحامل بالوضع **فصل** اصل الباب ان المطلاق اذا اضيف الى
 موجود بل من ساعده واذا اضيف الى معدوم فمستطوره لا ان الوجود بل يكون لم يرد
 فاذا كان موجودا استغنى عن الوجود واصل اخر ان عده الحامل بمعنى يوضع الحمل بالنظر
 واما بمعنى المدة فوضع الحمل اذا كان المطلاق واقعا قبل الولادة اما اذا كان معلقا
 بالولادة فعن المطلاق بعد الولادة وتعتبر العدة بعدها **فصل** قال اذا اولدت ولدا
 فاستطاع ان كان الذي يلد به علاما فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 قال ان كان الذي يلد به علاما فهو دون ستة اشهر بطلت واحدة وبمعنى عدها بالوضع للفتن
 محلا وان كان علم الله ان فلانا يلد الى شهر وقدم **فصل** رجل قال الامراته الحامل اذا ولدت
 ولدا فاستطاع ان كان الذي يلد به علاما فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 طلعت لما بعد الولادة وعدها لم تحصر لان رط الحية المسمى الاولى ولادة ولدت مطلقا في الثانية
 ولادة العلامة ووجهه من طالع فمزال الحرا ان **فصل** قال الامراته ان اكلها فاستطاع ان يلد به
 لها ان كرم رط طالع قال ان كرم رط طالع فكم رط رط الاخرية كلها لا كرم
 اسما او رجلا ورثا وكما لو قال ان اكل طعاما فعدي حرم قال ان اكل رط عفا فمزال
 طالع فكل رط عفا مع المطلاق والعفا لا ياكل عفا وهو طعم كراهه ولو قال اذا ولدت
 ولدا فاستطاع ان كان الذي يلد به علاما فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 لا قبل من سبعة اشهر طلعت واحدة يوم قال ان انصبت عدها بالولادة لان رط الحية المسمى الثانية
 كون ما في الرط علاما فاذا ساء كان في الرط يوم ساء كان علاما تنسب ان المطلاق كان واقعا لا ساء

ساء
 كرم

لما ساء ان العلوي بالكان يحرم وطهران المطلاق الواجب يوم الحول وانصبت عدها
 بالوضع فلا يقع عليها الطلعان المعلقان على الولادة اما في المسئلة الاولى في رط الحية
 في المسمى الثانية ولادة العلامة لكون الولادة معلقا بها فتعلق المطلاق بها لكونها معدومة
 على خط الوجود والمعلق بالرط اما سر بعد وجوده وهما الولادة ليست معلقة ولا يحل
 رط فان ساء استكمل اذا قال استطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 طلعت عدها بعد يوم ولم نقل لما قدم ولا رط ليام الشهر يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 وكذا لو قال ان كان علم الله ان فلانا يلد الى شهر فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 ودرس بعد اليوم ان كان علم الله ان يلد الى شهر فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 بالكان ولما انما يعرف كون هذا الشهر ساء قبل اليوم بعد يوم واما في قوله علم الله ان يلد
 الى شهر بعد يومه ايضا فصار اليوم في معنى الرط المعينة معرفا فصار المطلاق علمه ولا كذلك
 ههنا لان كرم يكون ما في الرط علاما بواسطة شق البطن بدون الولادة فلم يصير الولادة رط
 لا لعلها ولا معنى بطرء اذا قال ان كان الذي يلد به علاما فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 الهاربع بعد الحول ولو قال ان كان الذي يلد به علاما فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 ومع حرم حلف فان ساء اذا كان لا يعرف كون ما في الرط علاما الا بالاسماء والولادة وحسب
 حلف احدها رط لان احدها رط معنى ليوصل المطلاق عليها فاذا واحد احدها فاستطاع ان يلد به فاستطاع ان يلد به
 الرط كالمعتق **فصل** السواء لم يوجد كرم كان امكان السواء يتاوى في يده ذلك ان كرم يكون
 العلامة في الرط قايما فلا ضرورة يتا الى جعل المصير حبه رط اما ثم طرئ الوقوف على كون
 هذا الشهر ساء قبل اليوم وعلى علم الله تعالى بعد يوم للبقاء في شق الصرون الى جعل
 اليوم رط **فصل** قال ان رط الحية المسمى الثانية على العقد واختلفوا في
 الاحسنة **فصل** رجل قال الامراته بعد ما طلعت رطها ان رطها فعدي حرم على
 مراحم الروح اياها في العدة حتى لو تزوجها بعد انصا عدها لا تحب ولو قال ان كان
 في الثانية في العدة او بعد انصا بها فهو على ابتداء العدة وكذا الرط بعد انصا عدها
 والاصل ان الرط على خبر رجعة تنفرد بها الروح رطها وسخط في المعارف والمعروف
 لانها عتار عن الرد والاعادة الى الحالة الاولى ورجعة لا تنفرد بها الروح ويخفى يد
 السكاج برضاها قال الله تعالى ولا جناح عليهما ان يراجعا والمراد به العدة والرد والاعادة

الى الحاله الاولى وحده الحاله في الرجعة المعهودة بردها من حاله التزلزل الى حاله العراوين
 العبد ردها من حاله الحرمة الى حاله الحلال فيكون الحال ان كان رجعا والعدة باقية فالظاهر ان
 الزوج اراد المعهودة لانه هو اللان المحل وهي حصه اللعظ وان كان يائسا او بعد انقضاء العدة
 فالظاهر منه العدة لانه هو اللان المحل لعبد الرجل على الرجعة المعهودة ولو قال ذلك لاجنب
 لم يكن تزوجها وطال الصدر والسهر على اسداء النكاح لانه هو اللان المحل وكان اولى
 من الالفاء وذكر في صحيح الاسلام علاء الدين السمرقندي ان هذا السهر لا يبعد لان الرجعة هي
 الاعادة الى الحاله الاولى والحال لا يخلو كذا في الا اذا غنى به اسداء النكاح فيجب له
 تحت لفظ لان الرجعة ببقية النكاح والنكاح مثبت فكان بينهما مقارنه من هذا الوجه فصح
باب في نكاح الحصر والمعل ^{المحل} ^ص ^{المالك}
 طالق من ان يحصر حصه سهر فاحص بعهده طلق لا ينظر الطهر للكنونه واحلها واما الاج
 انه يصبر ولو قال من ودوم فلا يورث سهر وتقدم الفدوم في نكاح حلالا واما اذا
 قدم ومات للعل ^ص اصل النكاح ان الطلاق والاصا الى وقت موصوفين لا يراد الا بعد وجود
 ذلك الوقت بكل الصفة وان ذكر الالف في سائر ما يارها من اللان قال محمد رحمه الله رجل
 قال لامرأته طالق من ان يحصر حصه سهر فكتبت سهرام رات الدم يوما او يومين ايام حصها
 لا يطلاق لان تصاوير السهر بالقبلة نوقت على وجود الحصر والمزني ليس بحصر فان رات الدم ايام طلقت
 ولا ينظر الطهر لانه اصاف الطلاق الى وقت موصوفين يكون من الحصر سهر وقد يستهد العلم
 بالاتصال بالحصر حلالا وقوله اذا حصر حصه حب لا يقع حتى يظهر له على وجود حصه
 ولا توجد الا بعد الطهر اما هي ما لم نعلق الطلاق والحصر لكن سهر فلها نكاح الحصر نغزو وقد
 وحدت الا ليعطى كائن الى محال في عدها يقع سهر كما في الموت والعدوم واحلها على قول
 ان حصه من نكاح سهر الى اول الحصر كما في الموت ومن نكاح سهر كما في العدوم وهو
 الاصح لان اسداء الحصر شرط معني لكونه معدوما على خيط فكان كالفدوم والذي بعد النكاحين
 لا محالة فانسبه الموت فيع عنه واستسهر محمد رحمه الله ما اذا قال طالق من ودوم فلا ^{اي بعد اليوم انساب}
 يورث سهر فان سهر فان لم يام السهر لا يقع لاحتمال الالف لا يورث سهر من اصل الفدوم
 والموت لو قدم فلا يورث سهر وقع لان الموت كائن الى محال فكان هذا سهر من اصل الفدوم والموت
 معا قاقا وهو الشرط لما مر ان اسراط سهر من ودومها معا او موها معا مع عاده كذلك

مقسط فان

كذلك هي بالحاصلة المحل له انام يقع للسفر بالانقطاع حلالا ولو قال اد اقدم فلا
 ومات فلا يقع بالعدوم مالم لا يورثها شرط معني ولعطاء الموت معني للشرط لانه
 شرط ^ص ولو قال اد اخص نصف حصه لا يقع حتى يظهر ولو قال اد اخص
 نصفها الثاني فان طالق يقع ببيان وعبد ردها من حاله الحرمة الى حاله الحلال فيكون الحال ان كان رجعا والعدة باقية فالظاهر ان
 مضي نصف السهر ^ص رجل قال لامرأته اد اخص نصف حصه فان طالق لم يقع حتى ينفذ
 لان الحصر لا يجري وكان ذكر بعضها كذا ذكر كلها كما لو طلقها نصف بطلبه او عني عن نصف
 العصار او سلم نصف السعة والله اسأله عن رضى ابنته بقوله عدة الالف حصان
 ولو اسقط لعلها حصه ونصفا وعبد ردها من حاله الحرمة الى حاله الحلال فيكون الحال ان كان رجعا والعدة باقية فالظاهر ان
 لاها لا تزيد على عشرة وعلى هذا ينبغي ان يفسر عدة الالف نصف حصه وحصه انام من الحصر
 النامه لكن كذا في النكاح وهو قوله علمنا السلام طلاق الالف بيان وعدها حصان وكذا
 يقول ان الحصر للست اسم للزمان الذي يدر فيه الدم بل هي اسم للزمان وعدها حصان وكذا
 يعرف وجود حصه فطعا لمضي نصف الالف لانه قد قيل في بعض الالف وقد تكثرت المعنى
 ما استسهر بيه ولو قال اد اخص نصف حصه فان طالق اد اخص نصفها الاخر فان طالق
 لا يقع مالم تحضر وتظهر فاذا ظهرت طلق ليس لوجود شرط التبين فاذا كانه قال من رات
 حصه فان طالق ^ص قال في النهار الاكله يوما لا نكحه الى مثل تلك الساعة وحل ^{حلال}
 حلالا وان العدة في الدار والنور في حل للعرو وفي الليل حتى يغيب الشمس واختلها في
 نقتله والاصح انه يدخل ولو قال يومين في تلك الساعة من اليوم الثالث في الليل الى مثلها
 من الثالث ^ص رجل قال في بعض النهار والله لا اكله فلا ما يوما لا نكحه الى مثل تلك الساعة
 من الغد لان الجمع موقت بدخول الليل بالوقت فمالم يوجد الوقت بكامله لا تنهي اليوم باق
 فوجب تكمل من العدة بدخول الليل كما في المسح على الخصر وذكر في النوادر انها لا تدخل لان
 اليوم المفرد لا يستتبع الليل والصحيح انها تدخل لان النسي المطلق يفسر من الكلام اذا ادا
 قال يوما بعد جعله عام فلهذا خرج ما وراه اليوم للعامة معي ما وراه العامة داخل تحت النسي
 فسق الليل داخله ولا بدخل فيه بعض العدة وهو ابعد ولا بدخل الليل مع نسيها اولى ولو
 اجر عده يوما لا بدخل الليل لانه لا عرو ودخول الليل حتى لو كان فيه عرو وان اسأله ان او
 بدخل ولو قال في كذا ليلة لا نكحه حتى يغيب الشمس من يوم تلك الليلة لان اليوم الكامل موجود

ولا حاحه الى سى آخر ولا يدخل الليل لعدم الصوره واحلف فيما اذا كلمه بعد النعم من طلوع الفجر
 فقال بعضهم لا يحل ان اليوم لا يساوي الليل لعدم ولا صوره الى احوالها لان يحكم اليوم ممكن
 من غير احوال الليل والصحيح انها يدخل لان قوله والله لا اكلم ولا اسمع على الا انه يذكر اليوم حج
 ما وراءه عن النعم في اليوم وما قبله داخل في النعم ولو قال والله لا اكلم ولا اسمع فان قال ذلك
 بالهار لم يكلمه حتى يحكى ذلك من اليوم وان قال لئلا لم يكلمه حتى يحكى ذلك من الليل لئلا لم يكلمه لان الامام بصير
 مذكوره بذكر الليل وكذا الليل على ما ترى بالاعكاف بخلاف ما لو قال الاكلمه اليوم او الليل
 فان النعم يقع على ما في اليوم والليله لا ذكره فواو المكره لا يدخل على المعرفه فمعلم النعم يقع منه
 وما اراد عليه لا يدخل فيه

الحكم بالنسب والدخول

ص الموصوف المعاد معبره الغائبه من اصل الناس الى النعم اذا علمت باسم مساره
 معي سائر الاسم وروى الروا ولا يصح او لما قد اذ لم يكن الصم داعية الى النعم لان الوصف يذكر للغير
 والاسماء انما تشار العريف فلم يصح الوصف معها لانه دورها ولا ينفذ النعم بها والوصف الذي هو
 داع الى النعم يصح لانه ان كان لا ينفذ العريف ينفذ بقصد النعم به الا ترى انه لو حلف لا مأكله الرطب فاكل
 بعد ما صار لم ياكل حلالا في الرطب داع الى النعم لان الانسان رتب نضره اكل الرطب دون النعم
 لا حصاص الرطب بزاده الحرام بخلاف ما لو حلف لا ياكل هذا الصم فاكله بعد ما صار سحاحا حلالا
 صم الصبا لا يصح داع الى النعم لانها سبب المرحمة والاحسان فلا يصح سببا للمجران واداعلف
 باسم غير مساره النعم كل او صام لان الغائب نعوذ بوصفه فدل بقاء الوصف على بقاء الموصوف وزواله
 على زواله وهذا معنى قول اصحابنا رحمهم الله ان الوصف المعقل لا يصح لانه لا ينفذ وفي غير المعين نعيم
 لانه بعد زواله لو حلف لا ياكل هذا الطلستان فاكله بعد ما ناع الطلستان بحسب الاستباحه
 عن كلامه لا يجوز ان يكون طلبة الكية الطلستان ومع النعم على المعين يكون الاصابه للعرفه اما النعم
 المطلقه فتعبر فيها الصم لانه ليس هناك غير ما زالها وصار الصم في المقصوده فكان الصم
 شرط في النعم وهذا لو حلف لا ياكل صاحب الطلستان ما علم بحسب لو حلف لا يلبس هذه العمامه وطرحها
 عاغا تقيح ولو حلف لا يلبس على ما لا يحسب كذا لو حلف لا يلبس هذا الصم فانزله او ارتدى بحسب
 وان لم يوحى للنسب المعاد وان كان يعرفه لم يحسب الا بالنسب المعاد ص حلف لا يدخل ارا وحل
 خربه او لا مأكله فاكل سبكه او لا مأكله لم ياكل او جدي فاكل كبير او لا يطا صبه فوطي عجوزا
 بحسب لو عثر على كذا الواعيد ث دارا ولو حلف خجلت سجدا او حماما او يينا او هرا او بسا

فان شرط في النعم
 ان يكون في النعم
 ان يكون في النعم

او بسا مأكلا وكذا الوعيت دارا من احوالها لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما اهدت
 وصارت صحراء ح ولو حلف لا يدخل دارا فدخلها بعد الدم لا يحسب والقروا الدار اسم
 للعرصه والسبا لكن العرصه اصل والسابع وهو غير الصفه لان قوام السبا بالعرصه وهذا
 يدخل في السبع من غير ذكر واسم الدار بعد الا بهداه ما وبعال ارا عامره وصم كونهما مبتته
 لا يصح داعيه الى المنع عن الدخول ولا يصح معلم النعم بالاصل دون الصفه فمعلم الصم
 لا يوحى في سماع النعم اما اذا كانت غير معصيه معلوم النعم بالصفه وهو صم يعرف بها كونه دارا
 لان كل صحراء لا سبي دارا وذلك هو السبا والحكم معلوم النعم الذي يعرف بالغائب فنقول
 الدار اذا اهدت ما ذاك الدار ما اهدت ما واما ما فاعرفها وادعها دارا او احوالها ليس
 ولا حكم بطلان اسمها وبطلان الحكم الذي تعلو بها واداكاسه غير معصيه احبها الى احوالها
 على الاسم والنعم ابتداء فلا يساوي الاسم ولا يدخل على النعم الا الموجد من كل وجه وهو كالحلف
 لا مأكله فاكل سبكه لا يحسب ولو قال هذا النعم حلف لا ياكل من لحم هذا الجمل ومن
 هذا الجدي ولا يحسب هذه الصم فاكل بعد ما صار كبشا او تيسا او حمارا بعد ما صار كسبه
 بحسب ولو حلف لا مأكله لم ياكل جمل او جدي ولا يحسب صم وفعل بعد ما كبر لا يحسب حلالا ولو حلف
 لا يدور هذه النعم فصار خلافا فانه لا يحسب لانه قد تغير وخرج عن نكر الحاله ولا ربه هذه
 داعيه الى النعم ولو حلف لا يدخل هذه الدار فادخلها بعد ما صارت صحراء ثم بنيت دارا ودخلها
 حب ولو صار صحراء ثم بنيت مسجدا او يينا او حماما او يينا ما او جعلت غيرها فدخلها لا يحسب
 لان العرف قد بدل بدل الاسم والصفه والمساخ فان الاعيان الموصوفه بالاسماء
 التي هي اعلام علمها وما فيها المقصوده منها قد بدل الاسم والاعيان العالي على بدل النعم
 وكذا الواعيد بعد ذلك ارا فدخلها لا يحسب لانه عند تصنعه حاديه فكانت غير الاول وهذا
 ستر الدار ليست باسم للعرصه وحدها ولو كانت اسم للعرصه وحدها والعرصه ما عدا صم
 حاديه وحدها لا يكون ارا اخرى ولا الاسم راعها من كل وجه قبل اعدادها دارا احوالها اذا
 اعدت ارا بعد ما صار صحراء ص حلف لا يدخل هذا المسجد فادخله ودخله او اعيد
 مسجدا ح ولو بنى دارا اعيد مسجدا او قبل مسجد ح ولو حلف لا يدخل هذا
 المسجد فدخل بعد ما اهدت او بعد ما بنى مسجدا اخر ح لان اسم المسجد وحده لا يزول بالدم
 وصار كالدور ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فادخله منى دارا اهدت منى مسجدا فدخل ح

وإذا كان في النعم

او يينا

اولم تقبل ان يرطح خط من الالف وقد وجد وان لم يكن ثانيا وكان سعي اولي الحس لان الخط اما
 يكون بعد الوجوه ولم يحل سداً الاحتمال ان قيل وان لم يقبل الاحتسبي لكانا نقول احسن الخط
 هذا كله حملهما على اسقاط السعي وان لم يكن واحداً لان الداعي احداً في السعي فكأنه قال ان
 سعي من الالف فصد ان يكون لنا وقد نقص العدد في ملكه فحسب لو قال المنكوسه فاسداً
 ان طالعك فصدني حر عن يوليه اس طالع وان لم يكن طلالاً فالان هذا العدد صار مراد ادلاله ولو قال
 هو حر ان خط طالعك من ثمة فاعده محتمل ما او بالف لم يحل ام اصاو الخط الى التمر وكان المراد به
 الاسقاط بعد الوجوه لم يحل سداً الالف فاحتماله فلو ان خط بعد ذلك من الالف ومن المحتمل
 لم يحل اصاو وان وجد السرط الخرج محل الحراء عن ملكه حتى لو كان الحراء عن بعد آخر عن علا
 ما لو خط كل التمر والحراء عن بعد آخر حيث لا ينعى المحل وعلمه لان لم يوجد الخط لانه عاره عن
 تقصير التمر واخراج العنصر عن كونه ما والبعض ان لم يكون يد هات بعضه لانه هات كانه فاد اخط
 الكل يكون هذا بخلاف الاعراب فكل اسقاط المحال فلا يلقى اصل العقد ولو هت له بعض
 من العنصر او بعده والحراء عن بعد آخر محال لان هت العنصر قبل العنصر وبعد خط عن التمر يص عليه
 محمد رحم الله وهو لم يجد في اللغة فان قبل اذا وهب بعد العنصر وحان لا تبيح الهه لان التمر ليس به
 بعد العنصر بل التمر غير النافع او اسقاط لا تصوب ذلك التمر فانه بعد العنصر في عدم المطالبة لان التمر
 في حو المطالبة لا ينفذ ما في عدم المطالبة بغيره والتمه حكم آخر ولهد الوقي السعي وهب النافع
 التمر من كان له ان يرجع على النافع ما قبض واد كان التمر ما قبض الهه جلد ولو ابراهن بعض
 ان كان من العنصر بعض المحل ويغفر انصا كاله لوجود السرط وان كان بعد العنصر لا ينعى علا الهه
 والعرو ان الابرأ قد يستعمل الاسقاط وقد يستعمل الاستنفاء واد كان الابرأ ملائماً للعنصر
 والاستنفاء وسرط الحب براه تلتسرى الابرأ لابرأ تفت بسبب العنصر والاستنفاء فوقع
 الاحتمال سرط الحب فلا يحل فاما الهه فلا تطلق على تراه تلتسرى سداً الاواء فوجد سرط الحب
 تحت فان وهب التمر قبل العنصر او بعده لا ينعى المحل وعلمه لان لم يوجد الخط لما ساقنا فاد اخط
 كل التمر فلو ان خط طالع الوكيل يعني لو خط كل التمر عن الوكيل رجع الوكيل بالكل ولو خط بعض
 لم يرجع التمر او المخطوط ولو خط النصف في النصف يرجع بالنصف الثاني لا غير وكذلك السبيع
 ماخذ ما ورا المخطوط ولو خط النصف بالكل ولو خط الكل عن التمرى قولهم ونظر رحو
 المراجعة والتولية من العقد وبعده يعني يظهر الخط اذا اراد التمرى ان يسع مراحمه او يوليه

واذا خط

او يوليه سعيه مع التمر اد اخط عنه النافع جمع التمر ولو خط بعضه بانه مراحمه او يوليه
 على النافع ولو باع التمرى مراحمه او يوليه مع خط النافع ان خط الكل لا يرجع التمرى الثاني
 على التمرى الاول سعي وان خط العنصر رجع التمرى الثاني بالمخطوط وهذا السعي راد على
 ان خط العنصر يكون خطا وخط الكل لا يكون خطا **باب السعي البه**
والصدق من العقد بتدلياً به بالقبول ويعبره قبله **س** اصل الباب
 ان الانسان يبيع عند التمر على الاسماع عن الفول يسرط المحل وجوده يجب سطل على الاسم
 عرفاً ولا يسرط سوت حكمه مرعاً لان الداخل عن التمر هو المعلن دون الحكم واسم العمود يسع على الكامل
 والنقص من لان الكمال والنقصان قيد الموجود والمطلوب من الاسماع لا يعرض للوجود لا اسم
 الذات محسب على اي وصف كان الا اذا كان باقفاً انا لا يرى ان اسم الرجل لا يساوي الخنثى وساول
 اخصى والغنى والصبي واسم المولى يساوي المديروا والولد ولا يساوي المكاتب ومقتو العنصر العقو
 الرعيه بوعان نوع هو ملكك يعبر يدك الهه والصدق والعطية والنجلى ونوع هو ملكك يند كالبسج
 والكاح والاحاره فالنوع الاول يسم بالواحد سواء وجد الفول ولم يوجد لان سرط الحب فعل
 سمي به واهما او مصداقاً وقد حقق من الفول ان فعله سمي به وهذه من الفول لان التمر ملك
 من حيث واحد وهو اسات الملك ومباشرة سداً الملك وهذا من الواهب المعطى انما الفول والعنصر
 سطلوس الحكم وهو الملك فعلى الضرر عن الموهوب له كلاً بالحق المتبرع اخياره ولو كان قريباً لا ينعى
 عليه ولا ترم الولاء ولو كانت وجهه لا يفسد الكاح ولا سطل الاحاره لو كانت الاحره عنا وقيم
 من استنفاء المنفعة وهذا من سعي يوصف الحكم وهو الملك على الفول والعنصر لا يوصف بالسببه ولما
 لو كان الموهوب عند الموهوب له بغير الملك دون العنصر احلوا اصحابا رجم الله قال بعضهم الملك ليس
 من الفول الا ان لا ولا الردد فعلى الضرر وقال بعضهم لا يثبت له لو ثبت رما يكون امره ففسد الكاح
 او يرمه ويبيع عليه ولا يملك دفع التمر من راج الحكم الى الفول كانه راج بعد الفول الى الفول والعنصر
 واد استار السداً تم وان لم يثبت الحكم كان سرط الحب بوجوه احلا والسع والكاح لان كل واحد منهما عند
 معاوضه لا نوع الا بهما فانه لم يوجد الفول لا يكون معاً ولا يكون بكلاً واسرط الفول السع لا افا
 الحكم بل لوجود السعي ولما احت بالسع الفاسد وبشرط الحار وان لم ينفذ الحكم وكان يظهر الهه
 واسم الكاح لا سطل الا على الجانبة التمر لانه عاره عن العقد المفسد للمحل والفاسد لا ينفذ كل
 وكذا الموقوف على السع فانه سطل على الحار والفاسد والموقوف على السع الفاسد عند باسح حصه

سكن

سينتقم في الحال بعد الملك عند اتصال العصور مع العصور في الملك في الحال ان حكمه وهو الملك
 سوف على الاحار واما لو وجد لا حازه مرجح الحضور الى العاقل على النكاح فان الحضور
 مرجح الى المجرى الى العاقل **ص** حكم لا يمتد بحسب نفسه وان لم يتصل وسيطر حضوره وعنده روك
 حتى يعزل كالمسح وفي العصور واسان وها في الفاسد ونسب الخار وكذا التخلي والعانة والعطية
 والوصية وفي القرض والامراء فاسر واستحسان وعنده الخلو في كالمسح **ص** رجل قال لا ارجعك
 حرا وها كالمسح فوه له ولم يقبلها عند علامنا الملك وعنده روك لا يحل ما لم يقبلها وتقبضها
 لانه عند نكاحه فلا يمتد دور العول كالمسح وهذا لان موخر الملك يورث الملك وهو لا يحصل الا
 بالعول فاما لو وجد لا يحضر شرط الحكم الدليل على ان العول شرط الحكم ان حضر الموهول شرط
 ولو لم يكن فلو لم يوطا لم يكن حضره شرط الحكم في الحكم والاعا على مال وحده علامنا الملك ودمر
 اصل الملك فوله ولو لم يكن فلو لم يوطا لم يوطا مبيع لان الحكم الى حضور الموهول
 لصحة المطالب لا لاسراط العول لان حطاط لعانة هذا لان الاسرى ابو حلف لا يكلم فلانا فكم هو
 عاقل لا يحل فوله وفي العصور واسان يعني عن روك واسان بعد العول في العصور لا يحل لعدم
 الملك وعلى هذه الروايات يقول لا يحل في المسح الفاسد في العصور في المسح شرط الحار في اسقاط
 الحار وفي روايه كذا في العقد فدمر واما تراخي الملك لا يخلو في العقد بل لا يودي الى بغير حكم الشرع
 وهو لوم المبيع ساقم سعي به وان المصروف ما يعرف حكمه ولا وجود احكام الاعية والاحكام
 الابال في العصور وهو وجوده برعا عليها ولو قال ان تخلفا واغرقت واعطيت واوصيت
 فكل ذلك عند علامنا الملك وعنده روك لا يحل ما لم يقبلها وتقبضها ودليل المذهب ودمر ولو قال
 ان اوصلت بعدى حرا فامره ولم يقبل فاعسان الى الحار لا يمتد بحسب نفسه لان يترك المسح من قبل
 في المزمع فصار كالمسح ولما لو قال ان يرضى لان المزمع فدمر فله اصل لم يصد ولا يمتد بحسب نفسه فلو قال
 وهذا العاقل اصله صد وفي الاستحسان لا يقرض صد وفي الصد لا يسطرط العول ولو قال
 ان ابرك بعدى حرا فامره فلم يقبل فاعسان الى الحار لا يمتد بحسب نفسه ولما يمتد بالرد
 وفي الاستحسان كالمسح اسقاط وسنن الامة الخلو في احار ان العصور والامراء كالمسح من حب
 ام لا يسطرط العول فيهما **ص** حكم لا يمتد بحسب نفسه بالفاسد وشرط الحار وعنده العصور
 ولا يسطرط العصور بالمسح والدم **ص** ولو قال عند حرا اسرى اليوم ساقا اسرى
 عند الحار وحسب روك **ص** لا حازه يوجد وهو الملك المالك بصفه وضعف لان الحار

في المالك

لان الحار والحار بما لان المال ما يجري في الشجر والفضة عاده والناس يصون بالحار والحر والحر
 يعرض ان يصير خلا فكون لا يمتد بحسب نفسه في جميع الناس والحار من يتقوم في حوز بعض الناس
 الا اذ يبع فاسد سراط في المسح ملا يقد ر على تسليمه فاسد مسان السوع الفاسد فكان
 السبب بامام ولما لا يمتد الملك بعد العصور وتراخي الحكم لا يمتد بحسب نفسه وكذا لو اسرى شرط
 الحار لا يمتد بحسب نفسه بامام الحكم ولو اسرى عندا من يصولي تحت ايضا لان الاجازة شرط
 الحكم دون السبب لان **ص** كذا في محل فابل الامام لم يقد حكمه مانع وهو دمع الصرع المالك ولما
 عند الاحار في الحكم به لا بالاحار حتى يكون الاكثار والاولاد للمسرى عولا وما لو اسرى بسبه
 او دم لم يحل بها لفسا على لان لدا لا جرى فيها المسح والفضة فلم يوجد حذ السبع ولما لم يملك
 المسرى بها فلم يكن السبب باقيا عولا في الحار والحار لان كل واحد منها مال وان لم يكن مفعوما الا يرى
 انه لو باع بالميتة او الدم فحاشي يمدى على المسرى لا حضوره بينهما لان المسرى لا يملك فلا يكون
 حضا ولو اسرى بالحار والحار من سيع المسح عليه لانه ملكه فوله وشرط الحار اي سواء كان
 الحار للمانع او للمسرى وهذا طاهر اذا كان الحار للمسرى اما اذا كان الحار للمانع مبيع
 او لا يحل لانه في العصور عن المسرى لا يصدق اذا كان الحار للمانع ولو كان السبب باقيا لثوب
 عنه وبعد ما حاره المسح كالعصور وادام لم يكن السبب اما لا يحل لو اسرى مكانا او مدبرا
ص ولو اسرى مكانا او مدبرا او ام ولد وفي حواره كذا عنده وقوله لا ولا يصدق
 وفي احازة المكاتب روايات **ص** ولو اسرى مدبرا او مكانا او ام ولد لم يحل لانه شرط
 الحار في المسح بصفه التمام ومع هو لا يمتد بصفه التمام لان السبب لا يمتد اذ لم
 يكن في المحل مانعا في ابعاده وفي المدر ما نافي ابعاده المسح وهو حواجره المشبه للحريم
 وحده ولو كانت حريم باسمه من كل وجه لم يمتد الا بصادا اصلا فاذا كانت باسم من وجه منع
 الا بصادا من وجه وهو معنى قولنا ان المسح غير ممتد بصفه التمام وكذا في المكاتب وام الولد بل الثاني
 فيها اظهر وهذا اصل الفصاء بخوار السبع واما اذا فصح حواجره عند لان اثر فصاء
 الفاصي بخوار مع المدر في ازاله المانعي عن السبب لا يمتد بحسب نفسه فاذا زال المانعي عن السبب بالفصاء
 ممتد بصفه التمام وهذا لان تمام المانعي في المحل يمتد فاما اذ اذ احرازه الى امه للمسرى
 مانعا في وجهي فصاوه وعلى قدر صحة الفصاء يمتد حال المحل فمتن مانع سبب الفصاء
 مانعا في المسح وعلى هذا السبب لا يكون مع المدر بل مع الفصاء كذا في ام الولد على قول من يمتد

في المالك

القضاة في ازالة الماشي اما على طاهر الروام فالقضاة باطل وامسا المكاتب اذ اخرج
 لا حور عند عام المساجد واما بعد اذ اسبح برصاه لانه اذ اسبح برصاه بعد الفجر على السبع
 فمحل العقد ساقط عليه فمحل العقد في الموضع نفي بمنه بيضا او شري ملك المسكن المسبح بالسبب
 الذي جرى بينهما والملك هنا لو وقع وقع بالقضاء وليس كذلك من امر المساجد ولا عبرة به خلا
 ما اذا كان عند العبر لانه اذ اخرج صاحبه بملك العقد السابق وبصير كالادب في الاساءة لما عرف
 ولما اوجبه المسكن اذ اخرج المالك بعد اعمامه ولو اعني المدرم فمضى القاضي السلف فان
 فصل صحة السبع ونفاذه فمضى الى هؤلاء بدل على المحل لولاها لفسد لانه يكون في الفسخ على
 الخصم اسداء وان فسد كل في المصوم الى آخره فليس المسلم ممنوعه عند البعض وعلى السلم
 المخرج لان بيع المساجد الممنوع منه المائل وصحتها بعد المائمه والنفوق لا محله السبع والملك
 فاد اقول الميراث في واحد هؤلاء فيقسم الميراث بينهم بسقط ما قبل المدرس والمكاتب وسعيها
 قابل الميراث فمضى بها كصحة بقاء الاسداء وان خالف كالواصري عندهم وعند غيره ممن
 واحد فانه يصح في غيره وان لم ينفذ في غيره لما ذكرنا كذا هذا ولو اسرى عند المدرس
 او مكاتب خذ لانه اسرى ما هو مال وان لم يكن محلا للملك كالحجر والحجر من حطب
 لا يروح لا تحت الموهو ولا بالفاقد اسحسا بالان حكمه لا يفسد الفصل على السبع دليل التوكيل
 وبالا حازه تحت بالفاقد من مال العقد انه اسارى محمد رحمه الله يمين الكوفة وتشترط اليهود
 عنده لا غيرها من **ولو قال عنه حران روح امره فروح امره** فكافا فاسدا او غير
 يهود او روح امره غير امره اذ روحها من مضمون لم تحت وهذا اسحسا في العباس ان يحل
 الكاح فلا خطه وساده لا منع من يورث حكمه الكاح من ثوب السبب ووجوه العده ووجوه
 المصاهرة وصار كالسبع الفاسد وحده الاسحسا ان الكاح فمضى الديانة بدليل ان لا يجوز
 الاسهود ويحل البذل بغير سببه والديانة تقع على الخارج خاصة كالصوم والصلوة وهذا لان
 العمود الشرعيه اما يعرف بعباده هاهنا في الحكم في الحال وفي ثاني الحال والسبع الفاسد معقدي
 في الحكم في الحال وفي ثاني الحال لان حكم المالك انه يملك السبع الفاسد بدليل حواشي واعمال اما
 الكاح الفاسد فليس يفسد الا في الحكم لان الحكم في الحال ان السبع اسقط اعان
 الماشي لحاجه الناس الى ذلك ضروره يحصل مصالح الكاح وحاجتهم سدقه بالعقد الحاضر
 فلم يسقط اعان الماشي في الفاسد في العقد فلا يفسد محله فلا يفسد سببا ولما لم يفسد المحل ولم

وهو الميراث
 الماشي ورواها
 عليها كالحكم في
 الرض

ولم يفسد المالك حتى لا يقع الطلاق وبطل الا حصار بالوطي وهذا معنى قوله لا يفسد الفصل وكذا
 كاح الفصل غير معقدي حتى الحكم لفسام الماشي واما حكمها بالان بعد بطون الصرون لم يكن
 من الاحازه والصرون سدق ما بعد في حق المتعاقدين لان في المحل فان سلب او حار حثها
 لان كاح الفصل يفسد المالك للمحل عند الاحازه والاحازه ليست بملك بالاسبق هو العقد ولما
 لسقط اليهود في العقد لا في الاحازه واد كان سببا في الحمله وحديث الحكم في الفصل
 من شرط الحمله بعد العقد في المحل فانه قال ان يورث امره والكاح غير معقدي في المحل
 لفسام الماشي ولا حازه الى سقوط اعانته قبل الاحازه فلم يفسد سببا في المحل بخلاف السبع لانه ليس
 عند الاحازه واد لم يفسد حثها قبل الاحازه لم يفسد سببا في المحل بخلاف السبع لانه ليس
 المحل ما ساق الحكم بل الاصل في العقد لوروده على محل الا انه لم يطره في المالك وتوقف على اجاره
 دفع للصرون غير موقوف المحل الحكم فابعد سببا في الحال لانه لا ضرر له في العقد السبب بل ما
 لم يفسد فانه اخرج الميراث الكاح حثها لان الاحازه ليست بملك لان عدم الاحازه مانع من على
 السبب عند روال المانع من روال السبب فمضى كانه كات لذا العقد فمضى ذلك الوقت
 اسسده محمد رحمه الله فقال لا يرى له لو حلف لا يروح امره بالكونه فروح بها امره بغير رضاها
 وهي البهوه فمضى فاحازته حثها لان الاحازه بلحق بالعقد فمضى الكاح بالكونه فغير رمان العقد
 ومكانه لا رمان الاحازه ومكانها فمضى دليل التوكيل يعني لو وكل الكاح لملك التوكيل الكاح
 الفاسد ولو وكل السبع لملك الفاسد وجوز ان يكون قوله دليله دليله على قوله لا يفسد الفصل
 لانه لو وكل ان روح امره فكافا فاسدا فروحه فكافا حثها لم يفسد لانه لم يامره بالروح
 الا ترى ان طلاق وطهارة الا حور وليس كالسبع اذ الكاح بقصد المحل والفاسد لا يفسد اصلا
 فكافا لم يامره فروح بغير امره وهذا هو الاظهر **حلف لا يصلي الا بغير الفاسد الا**
 ان يتدبره وكذا الكاح والصوم وحثه بركه صححه ولو قال صلوه لا وفي الصوم بساعه
 ولو قال صوما او يوما لا **حلف لا يصلي الا بغير الفاسد** ولو حلف لا يصلي الا بغير الفاسد فمضى فاسا ان اسم
 الصلوه سنا ولا لان الناظر اليه يقول ولا يصلي او في الصلوه ولم تحت اسحسا بالان الصلوه مضمون
 لاحكامها وهو التقرب الى الله تعالى والواجب الاخره والمصلي بغير طهارة آثم وليس ثبات
 ولا سطلو عليه اسم الصلوه ولما نفاها السارح بقوله عليه السلام لا صلوه الا بطهارة والنبي
 اخبار عن عدم حلال السبع الفاسد لانه مهي لاسمعي والهي يقضي بغير المهي عنه ولو تدبر الكلام

المثل باختيار المصنف

يدبر اى حلف على ذنب الفعل يعنى احرم عن الماصى وحلف على عهده حران اسرى النوى
او بروج امراء او صلى او صام وقد كان فعل ذلك على وجه الحوار او الفساد حتى ان
الحرم الماصى اما مراده الحكامه عن الماصى والبراد به المقصود الذى شرع له واد كان المراد
قد رما يصح الحكامه عنه والصحيح والفايد سواء في الحكامه عن الماصى فان بوى صلوه صحه
وتكاحا صحه في الماصى صدور بانه وفاء لانه بوى حلفه كلامه وانما هو ما الى المحار الى
ان العاده ذلك على المراد الحكامه عن الماصى لا يحق المقصود فاد اعنى الحلفه وهو ما نفد
المقصود صدور بانه وفاء وان كان في حلفه لان الماصى معترفه بكونه موجودا فكانت صفة
الصحة في لغوا والمسفل معدوم فاعترف بالصحة وكذا الصوم واج والعمرة والنكاح ولو
حلف لا يصلي ركعة صحه في قطعها حلفه لا يفسد على فعل الصلوه وقد وجد ان بوى حلفه
ان يفعل ولا يفتي به مصليا الا ترى ان بولى لان بولى حلفه ولو قال صلوه فصلي ركعة قطعها
لم يحل ان ادعى ما يسي صلوه بمرعا وكما ان لا يتبرأ لست بصلوه الا ترى الى قوله تعالى صلوه
الحج واد اكتم فاقم الصلوه وادل ما يكون من صلوه الحو وكما ان بولى الركعة صلوه في قال
والنار طاعة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك شتاء مصليا بركعة واحدة ولو حلف لا يصوم فاصح
صاماع او طرحت لانه عطفه على فعل الصوم وقد وجد وما بعده تكرار ولو قال يوما او صوما
فصلى ما وصفنا لم يحل ان يلو صوم اليوم فلم يوجد لانه اسم لوقت فمقتضى طلوع الفجر الى غروب الشمس
وفي الحصة لا فرق بينه وبين الصلوه فصلوه ركعة بركعة صوم ساعة فكذلك الركعة الثانية بركار
فالا مسالك الرومان المالى تكرار **ص** حلف لا يصلي الجمعة وسبب بركعة لا يحل ولا الاخر
قال ان ادرك الظهر معه وادرك في السجدة حتى عن ابي يوسف حلف لا يصلي الظهر حلفه فنام
وام بعد الاخر ولو قال بصلوه حتى الاستحسان ما ذكرنا **ص** ولو قال عهده حران
صلت الجمعة مع الامام فادرك ركعة مع الامام فصلاها فام فقصي القاسم لم يحل ولو ادرك
اول الصلوه فنام حلفه فصلاها حتى لا يخرج الحكم كانه حلف الامام بدليل انه لا فرق عليه
ولو سبى لا يجزى عليه بخلاف السهو الا انه تاخر افعاله عن افعال الامام وهذا لا يدل على انه لم يصل
معه الا ترى انه اذ اركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجود الامام حلفه كذا كذا هما ولو
قال عهده حران ادرك الظهر مع الامام فادرك في السجدة حلفه لانه ادرك الظهر قال
عليه السلام ما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاقصوا وكلمه ما عامه يساوي العليل والكبير وانما

واما نقل الكلام من الجمعة الى الظهر حتى يكون الحواف على قول الكل لان عند محمد في الجمعة لا يكون
مدر كما مطلقا وقال ابو يوسف في الامالى لو حلف لا يصلي الظهر حلفه فلا ريب مع ولا ريب حلفه
بعد ما اصبح الصلوه معه واقضى به على بعد فاعده لا يحل لانه لم يصل حلفه ولو قال لا يصلي
صلوه فلا ريب حلفه لا يصلي بصلوه فلا ريب ما قال ابو يوسف هو القاسم الذي قال في الكفا
هو الاستحسان **ص** حلف لا يصلي الجمعة ولا يصلي بركعة طواف اليمامة وفي العمرة ما روى شواط
من ولو حلف لا يصلي الجمعة ولا يصلي بركعة طواف اليمامة ولا يصلي بركعة طواف اليمامة
عن اجناس من المذاهب كالصلوة مساوئ المذاهب جميعها وذلك لا يوجد الا انما كره الطواف فان جامعها
لم يحل لان المقصود من الحج العمرة مساوئ المذاهب جميعها كالصلوة ولو حلف لا يصلي بركعة طواف
اربعة اسواط حلفه لا يصلي بركعة طواف اليمامة في العمرة فصار كوجود اركان الحج والله اعلم
باب في المساكين **ص** اصنافه ما تقدم الى زمان
لا سغراوه حلالا وغيره **ص** اصل المان ان الفعل اذا اوصف الى الوقت فان كان الفعل
عمدا صار الوقت معارفا وان كان غير عمد صار الوقت طرفا لانه لا يوجد بصله طرفا ومعارفا
لكل المعار بحرف ما تقدم كالا من المذاهب وحده فمقتضى السداد ذلك على قول الوقت معارفا واد لم
يعد لم يصل معارفا لم يفعل طرفا كما في الدروج ونحوه او نقول اذا اتقى بعينه فعلا في وقت كان
مربطاً بصله الوقت فذكر الوقت لا سداد فيه وان لم يكن مرتبطاً بصله الوقت فذكر الوقت ليس بالفعل
والكون ذلك **ص** حلف لا يساكنه سهر رمضان حتى يساعه ولم يذكر ان يسكنه او لا يسكن
واختلفوا فيه ولو حلف لا يصوم بالكون فهو على جميعه ولو قال ان ادطر بها حتى لا يسكنه حلفه لا يصوم
فلا ريب **ص** رجل قال عهده حران ساكن في هذه الدار سهر رمضان وحال السك وال
بانه لم يساكنه ساعة فيه حلفه لان السهر ساطر وكان ينبغي ان لا يحل الا ساكنه جمع السهر لان
المساكنه معاملة من فعل السكنى والسكنى حمل الامداد فليس شرط السهر ان الوقت كما لو حلف
لا يسكن هذه الدار سهر الم حلفه حتى يدوم سكناه سهر الكفا يقول الحنفية وان كانت كذلك الا انها
الحق تعبر الممتد لان اداء المساكين في جميع السهر ليس في سبعة لان المساكين معاملة وهي
تجزي بمراسين فيكون حالها على فعل نفسه وفعل غيره والاسنان انما يصح نفسه عما هو معدوم
وهو فعله لا عما ليس معدوم له وهو فعل غيره فهو فعله على وجوده ولان الثاني مما ايضا
الا ما ساعه عن اسباب المصلحة وعن العرائض فلا بد ان يفارقه اما الجمعة او الحاجة فالتقوى بالذي

لا اسداد له حصه واحدا لما يقصد بمسما تخاو وفوعه لا ما لا يحاو فعلق الخت باصل
السكك لا بعد رها لانه لا يحاو من العذر لعدم وفوعه فعلق بالاصل ولو نوى جمع السهر
صدوق ما به فضاء لانه حلال الطاهر وصل صدوق طلالا لانه نوى حصه كلامه واذا حلف
لا يسكن هذه الدار سهر رمضان وقال ان يسكن هذه الدار سهر رمضان فعدي حركه بالسكن
ساعه او سطر الاستعجاب لم تذكره الاصل واحدا من محارجه الله فيه بعضهم قال لا يح
ما لم يسكن جمع السهر لانه حلف على فعل نفسه حاصه وهو ملك اذ اتمه فعلمه منع على جمع والداي
الى المقصد فلا تعدم وهو المغاظه وذكر الوعد بدل على انه اراد به بعد السكك محلا والمساكن
وبعضهم قال لا يحل ان يسكن سهر رمضان سهر رمضان لانه منصوب بغيره ولو قال
هكذا احسب نفسه ساعه ولو قال عده حرام بالكوه سهر رمضان فهو على صوم السهر كله
لان الصوم فعل محدد بعد رها الوعد فصار الوعد معارفا له فسطر الاستعجاب فكاه قال ان جمع
سهر رمضان بالكوه ولا يحلف على فعل نفسه وهو ملك اذ اتمه فعلمه منع على جمع الا ترى
انه لو حلف لا سهر لاله الذي هذا الكو لا يحسب ما لم يسكن جمع ولو حلف لا سهر لاله هذا الكو فرب
منه سهر محلا ما الكور فكل من جمع وماء الكور لا يمكن تركه فوقع السهر على نفسه فكل ذلك هيا
اذا لم يملك اذ اتمه فعلمه منع على وجوده وفي الصوم ملك اذ اتمه فوقع على جمع ولو قال
عده حرام فطر بالكوه فان اقام بها يوم العده حلالا لم ياكل نوى الصوم او لم يول ان الاطار
قد اراد به الدخول وفي الفطر قال عليه السلام اذا قبل الليل من هيسا وادبر النهار من هيسا
صد افطر الصائم معناه دخل وفي الفطر وقد اراد به الخروج عن الصوم ببناء او ما وجب الفطر
والنسيب ببلد من البلاد بدل على ان المراد الوجه الاول لانه هو المعاد يقال افطر بالكوه
اي غيظنا فيها وقد وجد الكسوف بها فحسب ان الفطر يستعمل في الصوم في وقت فان ترك
الصوم في وقت لا يكون صائما ومضى لم يكن صائما كان معطرا لان الانسان لا يخلو زمان الصوم انما
يكون صائما او معطرا حلالا او ما لو قال عده حرام فطر عده لان الله لم يوجب حقيقه وهو الخروج
عن الصوم ببناء او ما وجب الفطر لان الفطر مع اضطرار الانسان والطاهر ان اراد به الفطر
المعهود وهو ما ذكره الا ترى انه قد عده بالليل وهذا ينبغي حمله على الوعد المعهود وهو كونه عده
يوم الفطر ولا كذلك قوله ان افطر بالكوه لا يبعاه ان كتب يوم الفطر بالكوه وكونه بها يوم
الفطر لا قرب فيه فلا يرد حصه الفطر ما الاطار من الصوم فحرية لما روى انه عليه السلام كان

كان ضمنا عند بعض الانصار روى الله عنهم فلما فرغ قال فطر عندكم الصائمون وصلى عليكم الملائكه
وبرك عليكم الرحمن واما اراد به الفطر الحقيقي ولو سطر سطره سريه تعشيت عند المخلوق علمه لا
يحل لا يخلو من وحدته الفطر الحقيقي ولا الحكمي لانه متى عات السهر صار معطرا حكام وادبر الماء وقد
وجد الفطر الحقيقي وكذا الوعد السهر وهو في غير المخلوق علمه ولم تعشيت لا يحسب ما ذكرنا
حلف لا يرى هلالا بالكوه فهو على الكسوف واجلهما في العلم ويصدق ان نوى الرويه للحتمه وكذا
لو لم ينفذ حلفه لا ينفذ العام بالكوه فهو على الدخ الا اذا نوى الكسوف والرجح العرف من
ولو حلف لا يرى هلالا سهر رمضان بالكوه وكان بها ولم ير الهلال حلاله عاده عن الكسوف في هذا
الوقت بالكوه عرفا وهذا هو ربه الهلال فيذكر ويراد به الرويه بالضر ويذكر ويراد به العلم
قال الله تعالى انما اراد به العلم والمراد به العلم وقال عليه السلام صوموا الرويه وامطروا الرويه
والمراد به العلم فعلق علمه عند الاصابه الى مكان لغاؤه بالبرق فانه يقال اهل ليله العام ببلد
كذا اي كيانهم وفي ربه الهلال وان لم تروا ما عندهم فربحهم هذه الحجه بحكم العرف وهذا الجار
معارف ومعه ربه ولو نوى جمع الرويه يصدق لانه نوى حصه ما نكلمه وليس
المحور ولو كان بالكوه حلالا لاله لاله لم يعلم به هل يحسب ان بعضهم عجب لانا جعلنا
هذا محارا عن الكسوف وقد عموه في العلم وقال بعضهم لا يحل لاله لاله من وجود ما سمي
باسم الرويه اما حصه او محارا ونفس الكسوف لاسيما اسم الرويه ولو لم ينفذ الى مكان ان
قال ان ربه الهلال فعدي حرمه على حصه الرويه لانه لا عرو عده عدم الاصابه في غير
ولو قال عده حرام صلي العام بالكوه وكان بها يوم الاصح ولم ينفذ لم يحل لاله عده
على فعل النصفه ولم يوجب لاله لم تصر عماره عن الكسوف بها لعدم العرفه ولانه اسم
لشك معلوم وهو اراه الدم ولا يصبر واعلاله بدون حصه وهذا لان النصفه ما حرمه
من الاصح وهي الحيوان الذي يدخ في ذلك الصوم فربه لله تعالى وفي الصبي فسمي هذا الدخ
نصفه والدخ النصفه لانها تملك الوعد عرفا وسرعا فانصرف السهر الى عده الاطلاق
لا سيما لانه نفي نفسه فعلا خاصا لان الاصح لا يحسب على كل احد فمراده النصف ولو
نوى الكسوف بالكوه في ذلك الوقت فهو على ما نوى لان سهر هذا الصوم وسر فعل النصفه
محاوره من حيث ما عاده لهما فعلق بالوقت فيكون الوقت طر فانه حرام ان سمي الوقت محارا
بحكم المحاور واد احملاه على الوقت صار كانه قال ان كتب يوم الاصح بالكوه وبما لاله

عنده صح

وفي العود للقادم من موضع صحيح وفيه سجد على مضمون **ص** والحرمة وهو يعلم
ان روحك بحكم العقد لعينه وطلاؤها بعد السلفط اكلوا الاجنة وحكي الكرجي ابا خلا
كالملك والعبد من رجل قال احب من الرضا ع او امراء محترمة علم ان اذاه هو يعلم ذلك ان
بروحك فعدي حره على الروح صور لانه هو المصور وهذا ظاهر على قول ابي حنيفة
لان تكاح المحارم سعة من وجه لوصف الفساد وعندها وان كان باطلا لكنه حين اصاب
الى محل لا يفسد علم ان اراد صورته وهو السلفط من لم يزل الحرام بعدي حره لان هذا
التكاح لا يربيه من فوعد المهر على الكون كالافعال التي لا يربيه فيها فتحاشى هذه المسئلة يسأل الناس
من هذا الوجه خلا وما اذا كانت المرأة من محل تكاحها لان فيه معنى الفرم قال عليه السلام من روج
امراه فقد حصن نصفه منه مع على الخصم لا على الكون وكذا لو قال لها بعد ما روجها ان
طلقت فعدي حره على ما تصور وهو الطلاق باللسان لا بما اصاب الى محل الفعل الطلاق
حقيقه علم ان اراد المجاز وهي المتاركة او السلفط به لان الطلاق في العقد العاسد متاركة وليس
بطلاق خلا وما لو قال احب من ان يطلقك فعدي حره حتى يبرحها صححا ونظيرها لان الطلاق
2 الاجنة مضمون حصه بواسطة التكاح الصحيح وهو رجاها بواسطة التكاح العاسد فكان
للهم بعد الطلاق على الحصا اولى بوليه وحكي الكرجي ابا خلا فيه معنى ان هذه المسئلة خلافه
عندها يصح هذا التعليق والاحتمال الطلاق بعد التكاح الصحيح لان المحل ينفذ حكم الخصم في
المسئل وان لم يعد الحال فانصرف اليه واما عند ابي حنيفة لا يصح هذا التعليق بناء على سلب
العقد والمكاتب على لو قال العبد او المكاتب كل عولك فاما اسفل فهو حر لا بعد عند
ابي حنيفة وعندها سعة **ص**
الموصوفين بمرط من اصل الناس ان الفعل المصا الى موصوفين بمرط من حكم
مع ملك الصم وتصير الصم بمعنى المرط لعل الحية بواسطة اتصا الووف واما جعل في معنى
المرط فيما يصلح حرا له لا فيما لا يصلح لانه لم يوجد في الصم صفة المرط لكن الحوي بالمرط لعل الحكم
به واما الخوي فيما يصلح حرا لا فيما لا يصلح سواء كان يذرا او نسا الا ان الفرق بينهما انه
تسربط لصوره موخر التدرا مكان اداء المذور على وجه القربة والطاعة لانه لا يصح الا في القربة
والطاعات ولا تسربط ذلك في المهر واما تسربط الووف موحية فوائ البر والبر قد يكون
قربة وقد لا يكون **ص** بل ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يصوم بعد الروا او الاكل

او الاكل لا يسي عليه خلا والمهر كالايساء من رجل قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم
فيه فلا يصوم فلا يصوم الاكل او رابعا السمس لا يلزم سى لان المذور يعلو بالعدوم حتى
لا يصاب الى موصوفين بالعدوم فيه ولا يحصى الوصف بل بالعدوم وهو معدوم على
حظر الوجود فصارت في معنى المرط والصوم كالجرا له فصارت المذور كالعلو بالعدوم فصار
كانه قال عبد العدوم لله علي ان اصوم هذا اليوم فلا يلزم سى لان المذور ليس بقربة خلاف
ما لو قدم قبل الروا وقبل الاكل لان الصوم فيه قبل الروا فربما يصح كانه قال عبد العدوم
لله علي ان اصوم هذا اليوم فان صام خرج عن العهده وان لم يصم يلزم العصا ولو قال
والله لا صوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يصوم بعد الروا او الاكل فعليه الكفارة لعوان البر
وهذا لان العلو بالمرط كالمزول عن حده فصار عبد العدوم كانه قال والله لا صوم هذا اليوم
وقد كان اكل او رابعا السمس وهذا على اصله في يوسف طاهر ان عهده تصور المحلوق عليه ليس بمرط
لا بعدا للمهر واما على قول ابي حنيفة فيجوز سعي ان يلزم الكفارة لان تصور المرط بعدا للمهر
سبا لوجور الكفارة عندها كما في شر الماء الذي في الكوز وليس فيه ماء والفرق بينهما ان تصور
المحلوق عليه مرط لا بعدا حال وجود المهر وانه بابها لا احتمال ان يقدم قبل الاكل والروا
فكان الصوم المرعي مصورا لوجوده فابعد المهر للمصور في الحال لكن عر عن اياته لعوان شرط الاداء
مرعا فصح حتى لو لم تصور حاله الا بعدا بان قال بعد الاكل او بعد الروا والله لا صوم هذا
اليوم سعي المهر على الصوم اللعوي حتى لو امسك به يومه لا يحس كقوله ان يكسح لجرمه وكذا لو قال
لا صوم هذا اليوم هو على الصوم اللعوي امسك المهر بالعدوم لا بصور طاسف المهر ولو خلق
الله فيه ماء لا يكون هذا الى المحلوق عليه **ص** ولو حلف لا تكلمه في كلمة في اوله وقدم في آخره حث
لظهور الابعاد خلا وكيفية ما استشهدت في كثر وكذا لو قال في الشهر الذي قبل قدمه شهر
واحلفوا في كلامه بعده والاصح ان يحث وكذا لو حلف على عدة **ص** ولو قال والله لا اكلمك
في اليوم الذي يقدم فيه فلا في كلمة او في اليها من قدم فلا في آخره حث لان مرط حث
ان تكلم في اليوم الذي يقدم فيه فلا في كلمة فيه وكذا لو قال والله لا اكلمك في الشهر الذي قبل قدمه
فلا في شهر فكلية قدم فلا في ايام الشهر من وقت المهر حتى لا يستمر في كلمة في ايام الشهر الموصوفين ولو كثر في
بعد الكلام قبل العدوم لم يحول ان يحلها ما يوجد بالعدوم ولا يستند كالمعلو بالمرط الا يرى انه
لو قال لعنه استخر قبل قدمه فلا في شهر فكلية شهر قدم فلا في العبد يعنى بعد العدوم

ولا يستند ولا يقال السطر هو الكلام وقد كثر بعده من ان كثر بعد الحق وضح لا
يقول الحق لا يستند بالكلام وحده وانما يستند به وبالعدوم لانما يحث بالكلام في اليوم
الموصوف وهو اليوم الذي ظفر للعدوم ولا وجود له الا بالعدوم ولا يقال ينبغي
ان لا يحث بالكلام قبل العدوم لانما يقول يحث لا تحث بالكلام قبل العدوم وحده ولكن به
وبالعدوم لا ينبغي عند العدوم ان الكلام في يوم صفته ذلك لا يحث للعدوم في معنى السطر
في حق الحث لا يستند للسطر حصة وحده في معنى السطر في حق حكم صلح حراء والكفاة عتق
العبد والطلاق وكونه يصلح حراء فعليه اما الحث وكونه فامر جمعي واحصائي لا يصلح
حراء في معنى العدوم معرقا في حصة كما هو مقصده الكلام قول الله استسبحوا لله في كل يوم
مجد استند السائر ان التكبر قبل الحث لا يجوز مسلمة الا بلاء وهي ان الرجل اذا اتي من امر امره كثر
فيها فلو لم يات له الا بلاء الكفاة يودي الى حلال البصر لانه تعالى جعل للموتى اجد شئ
اما الكفاة ما في بقوله تعالى فان فاء فان الله عمود رحم والفي هو الجمع واما الطلاق عند انقضاء
المداء بقوله تعالى وان عمره الطلاق فان الله يسمع علم وعمره الطلاق انقضاء اربعة اشهر فلو حازت
الكفاة قبل الحث لسطر العبد بغير طلاق ولا في لان المداء اذا انفصل مع الطلاق ولو جامع الازمة
الكفاة يودي الى حلال البصر الا انهم يقولون عدا بالسمع كفاة الاعداء القربان فيكون كونهما كفاة موقفا
على القربان كتحليل الكوة يكون وقوعه موقفا على ايام الحول على الصلح هذا غير صحيح لان
الوقوع انما يكون بغير الاوجه له في القاد والتكبر في بصره او اعماؤه وهو بصره فاذا في
واذا لم يجد حجة وقوعه تكبرا انتفا عن تكبر ومي وقع غير تكبر لا بصور وقوعه تكبرا بعد ذلك
الامر ان لو عمل كونه الى العسر هلك المال الا انك لا تسرد اذ لو وقع بصره ولو جامع في رمضان
وزعم انه وقع بعد الفجر واعتبر بصره في سائر كان له الا ملك انقاء الملك العبد ولا استسقاء
ولا ان لا يقول بالوقوف المصروف فطل كلامه قول الله واحلفوا بكلامه بعدة يعني لو لم
تكلم حتى يدم فلا في كل يوم لم يذكر هذا في الاصل قال بعضهم يحث لان اليوم في الطرف
وهو اسم لجميع اجزائه فاذا كلفه في حث وقال بعضهم لا يحث لان عمل العدوم سوطا لان لم يقر به
حر والسطر كلفه جعله معرقا لما هو سطر الحث وهو الكلام في وصف موصوف الا انه جعله سطره
لما ذكرنا وانما يكون معرقا اذا قاد التعريف حال وجوده فادام يوجد السطر قبله كلف يحصل التعريف
وهذا لان من مرون كون السطر معرقا بعد ذلك السطر عليه كما لو قال الامر ان طالق في رمضان

[illegible]

ص السراية المملدور المنفصل من أصل الناس الحكم الناس الام سري الى

الولاء المصلح دون المصالح الا ان السراة تحكم البعده او ما عسا را الجزية و ذلك لما يحق

استقبله من أهل بيته ثم أتى بيته فوجد فيه امرأة غريبة معها رجلان
استقبلهما فوجدوا فيهما رجلين من أهل بيته فوجدوا فيهما رجلين من أهل بيته

قبل طمها وروح آخر فولد منهم ولد اء اشتق بها الروح العالي مع الولد من صابر الحارث

ام ولد له وكورس الولد عنده وعند كورس الولد الاول من الام الى ابها صار ثم ولده

حكم الاستيلاء نفق فيها حرم ملكها والولاء مفصل في تلك الحالة ولا امرى اليه عبد

او متكاف قال كل ملوك هو حرا بعد ولوا بعد عيسى ص حلا والصى ولوقال فما

اسمعیل ادا داد الی طبرستان و تقی علیه السلام اول محمدی بن علی
عزله ادا داد و عاقل و الحجة و امیرکلیک ادا داد و امیرکلیک و امیرکلیک

او المکاتب کل ملوک امکه هو خر و قد اکتسبها عبد الاعوام الاحماع لان امکک للحال و مککک للرجال

السريعا بل للعو صليغو ولو قال كل ملوك املا اذ اعنف فهو حرا او قال اذ اعنف وكل ملوك

امامه وحرر متعدد بالاجماع حتى لو غلب في مله عند انفس الاجماع انه نص على ملكه في الاصل
وغيره الاول ان ملكا المنع: ووجد البطا اذ اصبح النوازل في بلاد الصناديق اذ اياها ملكا

املكه بعد ما بلغت او بعد ما احلته وهو حريف بطل حي لومعه ومملكه لا اله الا الله

مخلّك الأهل لنقصان عمله لا يخلّك الملك لا يرفع إلا صاه إلى ما بعد البلوغ أما في العبد

المكارم عدم الصفة ليس محلة الأهل له لكل العدل واما الحق فهو السرقات المكارم في

الى ما بعد العود ولو قال العدا والمكاتب كل ملوك امك فاما استقبل او الى بلبيس او ابل

بقره ادا هفت

هو حر فعوق فلك عمل لا يعنى عداي حرم الله وعندها يعنى المستعمل لان الملك
 لا يسل الجزية وهو ما قبل العتق وملكها وهو ما بعد العتق فاما ان يعمل بعموم اللفظ
 ويباينها ويصح منها العتق فانها من اهل العتق ولما اوضحنا الى ما بعد الجزية يصح الا
 ان الملك قبل الاعا والامر العتق لان هذا الملك لا يسل العتق واما ملكه بعد العتق فاقبل الجزية
 فعوق ما ملكه وصار كافا لا كل ملوك ملكه قبل العتق بعده فهو حر الا ان يرى ان الحر لو قال
 كل ملوك اسيريه فهو حر صح العتق ولا يستدعيه بالسر انفسه بل يصر الى مطلق السرى
 لو اسيراه لغيره محل فيه ولا يعنى ان اسيراه لغيره عتق واما ان يقتد بما بعد الجزية
 بصح الصرة وصار كانه قال كل ملوك ملكه بعد العتق كولو قال احببه ان يملكه فبعدك
 حر مقتدا بالطلاق بعد النكاح ولما اوضحنا ان اول عبد يدخل على من عتقه فهو حر فادخل عليه
 عبدا متعت اذ دخل عليه عتق يعنى احرى وهذا على اصل ان حرم طاهر لا يقتد بالولد المذكور
 مطلقا بالولد المحرم صححنا للفرق مما يحا حان الى الفرق بين اول الولد وبين اول عبد يدخل على
 والفرق ان اسم العبد اما يساويه ما عدا الملك والماله فم كان العبد اسما لشخص وام به الملك
 والماله وبالموت خرج من ان يكون مالا فلا يساويه اسم العبد على احصيه وصار كانه قال اول عبد
 يدخل على فهو حر واما اسمي عبد المحال بالوصف الموجود حاله كونه كما قال هذا روح فلانه
 وهذه روحه فلان وجوده كغيره من الوجودات لوجبه خلاى الولد لان حقيقة اسم المولود والميت
 مولود حصة كالحق ولا يستدعيه كونه وان قول كل ملوك ملكه يقع على الملك مكره وحده لان اسم المطلق
 يقع على الموجود المطلق والوجود له الالم في مقتد ضرورة ولا يحرجه نعم اما ان يساوى الملك المحال
 وبعد العتق او الملك بعد العتق فخطا او الملك المحال فخطا وهو الملك المجازي لانهما ملكان
 البتة والصرفان يقال العتق ملك المكاتب كذا كتب العبد المادون وصا والله قال على الام
 من اع عبد اوله مالى اصاب الماله وله لا لو حلف لا يركب اه فلا يركب اه عبد مادون
 لم يحل الاجاز ان يساوى لانه ملك المحال مجاز وبعد العتق حصة فكون حصة احصيه والمخار
 بلفظ واحد وهو مفسح خلاى قوله ام ملكه قبل العتق بعده لانه نقر على الملك فلا يكون حصة
 بلفظ واحد ولا حصة ان يساوى ما بعد العتق وحده لانه نفسا والسفدا اما بصار له او يجوز
 ادالم بكن الكلام صحه مدونه وهذا الكلام صحه يخرج من خاله عن اللغو انه تكلم بشرط صحه
 وحجاء صحه لما ذكرنا ان ملكه مضاف الى العتق فاقبل الجزية ولما اوضحنا من عبده وعبد المكاتب

وكما قيل في حقه من جهة انه لا يحرر
 2 قول الرجل لامته اول ولد
 تله منه فحر ولد متنازعا
 عن امره عند وعبده الا ان يفرق

وعبد المكاتب قال احد كما حر لا يعنى عبده كما لو جمع من عبده وعبد آخر ولو لم يكن محلا
 لعتق عبده كما لو جمع من حر وميت وقال احد كما حر عن عبده والمكاتب طهرا ونزل الحر الا بصره
 الكلام ولا يفتد له ول الحر احرى فاملكه بعد العتق لانه يصح على الملك المحرم ولا يساوى له عبده
 بخلاف اول ولد يلد له او اول ولد يدخل على لان الكلام لا يخرج عن اللغو الا بالسفد كالجوه
 لان المس لا يسل الجزية امتا عبد المكاتب فسل الجزية فاية لو كان عبده فادى البدل
 قبل ادائه عتق فم لا ان يساوى الملك المحال فصار المجاز مراد وهذا لان المحل اذا كان محلا
 احصيه بواسطة والمجاز للمحال فام عمل على المجاز كولو قال المنزوحه بكاحا فاسدا ان يملكك
 فعدي حر فاية تحت اللفظ والثا ذكره ولا عمل على طلاق بعد نكاح صحه وان لم يحل للمحال
 لا المجاز ولا الحصة فام عمل على احصيه كولو قال احببه ان يملكك فاية لا بطلاق صحه
 بعد نكاح صحه قوله وعلى هذا قال الحر ان يملكك واسيرتك يعنى لو قال لجزء ان يملكك
 او اسيرتك فاب حره فارتدت وحسب مدارا حرمت فثبتت فاسيرها لا يعنى عداي
 حرمه وعندها يعنى لما ذكرنا ان عبده لفظ الملك والسرى والحرى يصر الى مالمس بالمحل
 فالملك للمكاح والحرية الى الطلاق ولا مع الحره تسمى بعتا بخار القول عليه السلام من
 باع حرا واكلم به فساو ولا يابى بالمحل للمحال وعندها يصر الى كل ما سمي ملكا في هذا
 المحل وان فحد ملك المكاح يصر الى حرا هو طلاق وان فحد ملك المير يصر الى حرا
 هو اعياى واستدعيه بالملك الحر وهو ما بعد السبي **ص** اسيرى وجننه
 ووليتهم منه ومن غيره محرم بعد وبها خلاى الحادى ملكه ولو اعقبتن فملكهن عتق
 كما كرت عبدان يوسف بخلاى المدة وعبد محمد محرم بيع الام حاصه قبل هو الاصح كالعمومتها
ص رجل يزوج بامه الغرم فولدت بقاء طلعتا فزوجها المولى من اخر فولدت
 بقاء ان الزوج الاول اسيرها وابنتها محرم ان يبيع البنت الاخرى دون بنته والمجازه
 امتا المجاز صارت ام ولده عند وجود الملك مع الاستقلال ولا يجوز بيعها واما بنته
 فلانها عتق عليه الملك والنسب اما حوا مع البنت الاخرى ولا انها يسل على حكم
 الزوج ولم يوحدها بما يوجب العتق وتعد رالفول بالسر ان لكونها منفصلة حال يوب
 الحره الام لان امومه المولدة بنت الام عند الشرى هي منفصلة عنها ولو انزوتها بعد
 ما اشترى بها فولدت بنتا لا يجوز بيعها لانها ولدت حاله وحرمتا يكون المجاز ام ولده وام

الولد حرمه مروج فليسرى الحكم اليها حال كونها مصلية بالام فلا يروى بالانفصال ولو ان
 فارتد عن ولحقه من الحرب في شين فاشترى من غزن كاذن عند ابي يوسف وعند محمد بن
 بيع البني من لا حرمه الام وبنته لان الحق الثالث للابنه الثانيه قد بطل وهذا هو بخلاف
 للام بناء على السبب الثاني الحال والامه الثانيه يوم هو هذا الحق مصلية عن الام وصار الامه الثانيه
 والامه الاولى سواء وصار هذا كمن ملكه حتى عطف عليه بالبرايه في ولدته بياك بالبحره فلو
 اوردت القمه والندى ولحقها من الحرب في سببا فاسراها بعين العه لوجود العوام ولا يعنى
 لان السبب الثانيه الملك الاول لا يما انفصلت عن الحزم وهذا الملك غير ذلك الملك فلا يعنى
 العه في هذا الملك لا يما انفصلت واستدل بهذه المسله ان الاصح حرم مع الام دون البنين
 كما هو قول محمد بن حماد الله ولا ينفك يوسف ان حكم امومه الولد بنت في الولد سببا للام بطريق السرايه
 مست على الصمد التي بنت في الام وقد بنت للام من محمد بن محمد والملك عليها بنت السبب من محمد
 بن محمد الملك ليكون السبب للمع على وفي الثانيه الاصل فيسحق العون ثانيا لا يحكم السرايه من الحق المحدد
 بل لا يحسن بنت بنت على هذا الوصف اذا لم يكن محمد الاسير ط كونهما مصلية بالام قوله
 خلا والمدير يعنى لو قال لامه العيران اشترى في حرمه بعد موته في اسراها صار بنته
 لان يعطى العون والمدير سبب الملك صحيح عندنا فلو اعلمها في ارتدت ولحقها من الحرب في سبب
 في اسراها ثانيا لا تعود مدبره وهما تعود ام ولد له والعون ان علمه امومه الولد قائمه في المرحه
 الثانيه كما كانت قائمه في المرحه الاولى لكن امسح عليها قبل السري الاول لعدم الملك فكذا قبل السري الثاني
 فاداعادت الى ملكه رال المانع فعملت واما في المدينه فالتسبب انما هو المدير وقد بطل الاتفاق الى
 الملك لان المدير وصيه فلما اعلمها بنحو وصيتها وصار المصحح مستويا اسس به محمد با اذا قال
 لامه ادا حاء يوم الاضي فابطلت طلبها بلسان بروحها بعد التزوج في جاب يوم الاضي
 بطلت وكذا لو قال لامه ادا حاء يوم الاضي فابطلت حرمه فاعلمها في ارتدت في سبب اسراها وحاء
 يوم الاضي لا يعنى والله اعلم **باب المنع الى يوم على الابد**
والساعه في الالف الام للعهده الجس من اصل الناس الالف والام بدخلان
 في الاسم للتعريف عند اهل اللغة فلا بد من اعسا والمعرفه وما دخل عليه وذلك المسمى الى اليهود ولو
 كان يهودا اما بالذكرا والرويه او الضميه ادا كان يغلو ما عند الحكم والمحاظ قال
 الله تعالى سهر رمضان الذي اقبل فيه القران في قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي الشهر

اي الشهر الذي سهر ذكره وقال تعالى اما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اي
 ذلك نفسه وقال اسعيلي الرجل اي الذي صحبه او زائنه وان لم يكن يهودي يصر الى
 الحرس لا يهودي في نفسه فقال الاسد اقوي من الدب والفرس اعلى من الحمار اي جنس الاسد
 والفرس وحرف اخر ان المرح في بيان الجمل الى الجمل لانه لا يوقو لغيره على ما في صخره الا
 اذا بعد الرطوع البريه او بعد بياضه فيرجع في الرجوع الى المعافاة وعلما لا يستعمل
 وما كان معروفا وضعا وعرفا سوى في الام التعريف وعدمه لان فائدة اللام التعريف وهو
 معروفي نفسه فلا حاصم له وما كان مكررا وضعا وعرفا فذلك لا اثر للام التعريف فيه وما
 كان متبعا للتعريف والتكرير في الام التعريف **باب ان صمد ادا حاء يوم**
قال ادا والذهر ما العروود وهر اعددها على سبه اشهر مجتمعا ومفرقا واحدا وعنده
 من ادا قال ان صمد ادا بعد حرمه صام يوما او ساعه حتى يمس لانه يمس في الصوم
 وقد وجد في قول ابي الدنا كذا في التوقيف لانه ذكره منكرا والابد معي ذكره منكرا اذ ابد البند
 في المستقبل لانه في الماضي قال ما فعلت كذا قط ولا افعل كذا ابد الا ترى ان يصح دخول
 الابد على الوقت من غير ان يطل به الوقت كما لو قال ان صمد يوما ابد بعد حرمه وقال ايضا ادا
 من الاما و ذلك يصح وما مجهولا والماضي الوقت المجهول باطل فكان لما كذا في التوقيف
 حكم الكلام دل على قوله تعالى ولا تنقل على احد منهم ما يد اوله بذكر الابد كان كلاما تاما لكن
 ذكره لما كذا في المستقبل في الصوم متغيرا عن الوقت بدون التاكيد حتى يصوم ساعه بعد
 التاكيد او ولو قال ان صمد الابد والذهر لم يحس الا بصوم جمع العرفان فطرته في نفسه وان
 لم يطر حتى يارب العبد في آخر جزء من اجزاء حرمه لان الرطوع عنده ونقص من التاكيد الابد
 والذهر معر فاما الالف والام برادها العرف لانه للتعريف واليهود العرف على السلام لا صام من
 صام الابد واذا به صوم العرف الذي لا يقطر انما السري وعرفها فاحصل ان ابد اسم زمان مستقبل
 وفائدة التاكيد في الزمان الذي يصح للمعول به في الالف والام فبداستعرا والزمان
 بوصف الاضام حتى لا يسخن في حال قائلها الذين فيها ابد وكقوله لا صوم من ادا لم يصح العرف
 الصوم وفي النبي بعد الاسراف على نفسه الا فراد حتى لا يسخن في حال قائلها ولو قال ان صمد
 ذهرا بعد حرمه فان يوي سكا فهو على ما يوي لانه لم يجد فيه بعد ذهرا نقلا ولا عرفا وان لم يوسا
 قال ابو حنبله ادا في الذهر وعندها ادا صام سبه اشهر في عرفها او مفرقا حتى يمس

وهذا على ان الام من صام الابد
 فلا صام يحس

وان لم يصب يوم اطعام عمره مساكين استحبنا والعاس ان يقع على ليلة المفكر لانه اول
 الجمع وفي العرف يقع على مسكن لانه لا يعمد للمساكين فيصير الى الحس وحس الاحمال
 ان احار العبد بعد ما احار الله تعالى والله تعالى وحس طعام المساكين واوله عمره في
 لو اطعم مسكنا ثمة واحده او خفيه بحور لانه استحبنا والعاس ان
 نصف صاع اعشار الاحاب الصدق في القدر ما احار الله تعالى في القدر فان حصل
 لم لا يوخذه العبد من كماره الجلو وان معدر بيته مساكين يله اصوع فلان كماره
 الحلو ما وحت باسم الاطعام واما وحت باسم الصدق والصوم غير معدر بالمساكين وهذا
 هو اوجت باسم الاطعام معدرا بالمساكين وكان يظهر كماره الله على صدق
 يوخذه من كماره الحلو ولو قال الله على اطعام مسكين او ان اطعم مسكنا العاس ان يكون
 العبد لله وفي الاستحسان يلم يوم اطعام مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا من سعيرا عارا
 ما احار الله تعالى ولا الدر عن كماره كماره الله ما يحدت م هالك نصف صاع وكذا
 ها ص قال ان ترك الصوم سهرا او ان ترك كلامه او ان لم اساكبه في تركه في شهر
 عشر سنة حث في ان لم اصم سهرا او ان ترك الصوم سهرا على عمره **فصل** ولو قال ان
 ترك الصوم سهرا او ان لم اساكبه سهرا او ان ترك كلامه سهرا فعدي حرصه الى الشهر
 الذي يلي الشهر فان صام فيه يوما او ساعه او ساكنه او كلمه لا حث ولا سطر الاستيعاب
 بالمعدل الذي هو الصوم او المساكين بحلا في قوله ان لم اصم سهرا او قال ان ترك الصوم سهرا
 فعدي حرصه الى الشهر الذي يلي الشهر للصوم ويصير بارا كلف صام سطر او جمع او
 استعاب سهرا الصوم فان مات قبل ان يصوم سهرا تاما سطر او ساعه او كلمه وعنى العبد
 فتحاح الفروع موضع احدها في بعض الشهر وعنى العبد والناهي الاستعاب في عدم
 الاستيعاب اما الاول فلان ذكر الشهر ههنا لاجرا ما وراه عن الشهر الى لو اصم على قوله
 ان ترك الصوم كان تركه مساويا لانه كلامه باح احاحه الى الصيام الشهر لله والترك
 عند فكان ذكر الشهر لاجرا ما وراه عن الشهر بعض الشهر الذي يلهها ضرورة حكم الاطلاق
 واما في قوله ان ترك الصوم سهرا وذكر الشهر لمعدن الصوم به لان قوله ان ترك الصوم ليس
 بكلام مفيد فلا بد من انصاف الوقت للمصالح الكلام وكان السطر ترك الصوم معدر الشهر

ولا يضره قوله تعالى كفاية
 اطعام مسكين لانه

بالسهر والسهر بركه فكان الصوم المعدر بركه ضرورة ولا دليل بعينه في مكره اعلى ما
 يعصيه اللعظ فلا يعبر السهر الذي يلي الشهر واما الماني فلا يحفل بالسهر طرفا لترك الصوم
 ولا يحصى ذلك الا بالترك في جميع احوال السهر وانه جعله معارا للصوم لاطرافه لترك على ما
 بناء فكان موطا حث ترك الصوم معدر سهر منكر فادام ان يصوم سهرا فعدي حرصه
 الحس في وما دام حيا فالبر هو هووم ولا يحث ولو قال ان ترك كلامك سهرا فالله على
 ترك الكلام حتى يصي سهرا من حرصه لترك موطا حث ترك الكلام فكان شرط تركه الكلام يعني لا ترك
 كلامك ان تركه بعد ذلك حر واد كان موطا تركه الكلام وموطا حث تركه كان كقولنا لم اكلمك سهرا
 ولو قال ان لم اكلمك سهرا لا يحث الا بالامساع في جميع الشهر الذي يلي الشهر حتى لو فعل سئاس
 المساكين ومن الكلام في حرصه هذه المدة لا يحث لان موطا حث عدم المساكين وعدم الكلام في
 السهر ولا يحصى ذلك الا اذا حث في جميع احوال السهر عنها وذلك مكر غير معدر بحلا في قوله ان ساكنك
 سهرا فانه يحث بركه حرصه من الشهر لما من العرف **باب الحث**
في فعله لغرضه ص قال ان يعث نوبالك وماع نوبه ولا تعلم حث ولو قال
 لك يوما الا ان يبعده بامره او بامر غيره لان اللام دخلت على فعل السمع وانه يستعمل
 الاحار وهالك على العرف وعلى هذا الصياغة والخطا والساء والسناء والاحار وفي
 الصبر والاكل والسر والدحوك والمس على العرف وان يوي غيره صدق فيما علمه الاحمال
فصل اصل الباب ان الشهر اما ان يكون معدر على فعل تلك العبد مثل السمع او على فعل
 التملك به مثل ضرب العلام فان كان الفعل ما تملك فان وقع اللام على العرف ان قال ان يعث
 نوبك على ملكك وهو ان يعطيه بامره سواء كان العرف او لم يكن لان اللام حاورت الفعل واوجت
 ملكك الفعل لا ملكك العرف وان اخرج اللام عن العرف ان قال ان يعث نوبك فاعلم ان يعث على نوبك
 سواء باعه بامره او بغيره لانه لان اللام حاورت العرف واوجت ملكها لا ملكك الفعل وان
 كان فعلا لا تملك العبد يعث على ملكك العرف عدم اللام على العرف واخر عنها لانه لا يلعو حرصه اللام
 والمعدن والناحر حاورت فعل لعل هذه الدار وهذه الدار لعلان وهذا النوع صحته وكان
 اولى من الاعار وفي الاول كل واحد منهما محمل فوجت بالقرين فانهما اقرب اوجت الاحصاء
 تملك رجل قال لاخر ان يعث نوبالك فعدي حرصه نوباملكه لعلان وعلية حث سواء
 علم او لم يعلم باعه بامره او بغيره لان موطا حث بيع ما هو ملك له لا حول اللام على العرف

او بامر غيره

وهذا المأكول صار مذكورا لانه استسنى الرعيف المستسنى يدل على المستسنى به ويعرف به
 فجعل فيه التخصيص بحيث كل العائنه والبرسوا اكلها بعد الرعيف ومعها اما بعده فلا
 واما بعده فلا بد للبرسوا للرغيف لانه لا يكون له غيره فبما لم يصح
 بطريق السعة وكذا لو قال ان بعد الرعيف يعطى في اكلها فكم او لم اكلها
 فان لم يصح على التعدي استسنى الرعيف ان المستسنى به سمي بتعديته والعائنه والبرسوا
 بما لا يعطى به عادة فوجب ان لا يكون له لولم تستثن الرعيف لم يكتف به الاساء فكذا
 اذا استسنى على المستسنى التعدي برعيف فبما وراه سبطا للبرسوا وهذه الاساء لا يعطى
 بها هذا اسداء وتغذي بها سبطا للرغيف فقال تغذي فلا بد من رعيته فكم يصير سبطا للمستسنى
 ما يستسناه فلا يكتف اما اذا اكل بعد فلا يكون رعا وقد حرر العادة ما يعطى بالعائنه والبرسوا
 بعد الاكل في حال ما كانا اما يكتف هذه الاساء بعد الرعيف اكل هذه الاساء في يوم اكل
 الرعيف ما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع فور الرعيف لا يكتف لانه لا يصح معها ما ولا سعار
 اكلها تغذيا فان يوى الخبز خاصه صمدوح ناه لا يصح ما ولا سعار فكل له اكل ما اكل اليوم
 فقال ان اكل اليوم الارعفا واحدا او غيره فهو على الحق الجوار وان راد حلالا والفصل ولدان
 اكل الكرم من رعيته كالمساومه **فصل في الرجل اكل ما اكل اليوم رعيته** فقال ان اكل اليوم لا
 رعيته واحدا او غيره او يلهه او يلهه اكل ما اكل اليوم رعيته او يلهه فقال عده حران اكل
 اليوم الارعفا واحدا او غيره رعيته فبما على الحق خاصه لانه بدالة الجوار عفا انه
 حران الجوار ان كان يكتف ان يقول ان اكل الارعفا او ان اكل رعيته من رعيته اكل الارعفا
 اذا اكل له اكل يعطى لليلة هذه الدار من الجاه فقال ان يعطى لليلة يعطى حرانه
 بصره او مطلقا اغتسال **فصل في الوصية في الكلام** ما يصلح حوانا في الكلام مع
 احتمال ان يحل حوانا حتى لو غنى الجوار في الا ان في تلك المسلة لم يوجد ذلك في حوانا
 ووجدها ومنوا استسناه الرعيف في الاصل ان المستسنى يعرف والمستسنى به ويكون حلية
 وصار كانه قال ان اكل من الارعفا الارعفا واحدا فكلوا المستسنى رعيته وان كان لا يوجب
 صرح مطلق الاكل الى الرعيف ومن غيره اذا ذكره اسداء على ما ذكرنا لكن يوجب صرح وكلامه
 الى السؤال المحاج اليه الجوار لانه ما راد على الجوار هذا ان العائنه اكله رعيته في كل

في كل يوم

و من شاء ان لا ياكل مع الخبز شيئا
 اخر غير الخبز لا يكتف لان كلامه
 خرج جوابا والجواب يقتضي الكلام
 المستقدم والمقتضى للجواب في ذلك
 في الخبز

في كل يوم ولا يكتف على الاطلاق لانه لا ياكل اليوم رعيته في يوم واحد حاجه بعد ذلك
 فحاج الى ان اكل الكرم غيره من الامام فصاح الى بعد الجوار اليوم ولو قال عده حران
 اكل اليوم الكرم من رعيته فبما على الحق خاصه لان الكرم لا يكون الا في حرة واحد فان قال
 بغيره على الكرم من حرة المأكول كاني يا المساومه على الكرم من حرة المأكول في قوله عده حران عده الاساء
 من غيره وما عده يعطى وود ما لم يوجب على بيعا بالكرم فبما هذا كالمساومه على عده الحران في
 العود ايضا قال في مال الرابدة على العود وما كرم العود وان لم يكن الرابدة من حرة وهذا دليل بوج
 الجمل على غير الرعيف وان المراد اكل الاكل الكرم رعيته فبما على العادة الكرم من حرة المأكول فبما كل
 غير الرعيف مع الرعيف ويصل ما اكل اليوم الكرم رعيته **فصل في الرجل اكل الارعفا اكله الجوار** فمن
 او غسل او لم يغسل او دخل او شى من الادام لم يكتف الى يوسف وكذا اللحم ووجدها حتى وعده حران
 يوكل بمصودا اللحم والجوار والسماح اللحم ادم عنده حلة لا يغذي وهو على ما تعارف **فصل**
 رجل قال عده حران اكل اليوم الارعفا فاكل معه ساء اخر ان كان يوكل بغير الخبز ولا يوكل وحده
 عادة حواخل وما نطيط به لا يكتف الى السى اذا كان يا بعائنه كاني استسناه استسناه لبا بعه وتسمية
 سمية للنابع الاوى ان من افرد رجل يارض فيها اشجار يدخل الاشجار افواه من غير ذكر الاشجار
 وان كان لا يوكل بغير الخبز كانه بمصود ولا يصح سبي استسناه الرعيف وان كان يوكل بغيره يوكل وحده
 ايضا فعند ان يوسف لا يكتف الى متى اكل مع الجوار وما يوكل بغيره عادة تحققت السعة وعده حران
 لان العادتين يعارفتا في الاكل حقيقة والمستسنى به لا يخبره غيره فبما بعض المساج فلو اكل لم يكون
 الحوا على العكس لان المذهب عند محمد انه يؤتدع هذه الاساء حتى لو حلف بالاكل ادا ما فاكل اللحم او الحن
 حرة وعده حران حرة وان يوسف حرمها لانه لا يؤتدع هذه الاساء حتى لا يكتف الى متى اكل مع الجوار
 ان استسناه السى استسناه لم ولما بعه كاد كرايا والباقى يحلون هذه الاساء بابه فبما بعض المساج
 الناس اما في تلك المسلة عنه وبعث على الادام والادام عمار عن الوفا والوفاء في الاقوام لم الا بالخبر
 ومما دخل في المصالح السبع وكل سبي يحل باعالة دخل الاستسناه ومن حرمه محمد ان التبع ما لا تقوم
 نفسه ولا يفر بداره وهذه الاشياء ما يوم بدارها فكانت سبعة نفسها ولا يكون بابه لغزها
 خلا وبك المسلة لان هناك تكلم بالادام والادام كل سبي سبطا لاسيما الادام ويوكل مع الجوار حلة
 وهذه الاساء تستعمل لاسيما وان كان يوم نفسها ولا يكون بابه لغزها فبما وكذا اللحم
 اي لا يكتف الى يوسف ان اكل مع الجوار فبما وكذا اللحم بابه لغزها فبما وكذا اللحم

ويقيم الجوار والباقى
 في كل يوم
 ايضا عليه

فاما لحي وحى اسحق وسالم لعدم الفائدة في حرج ما يزيل ضرورة ^{لغى} واساعلم
الاسماء سدايه قبل الحصر

حما المعقود والمعقود السبعة و... فما منع من اصل النار ان السلك متى وقع في نفس الدليل
 لا يستلزم ان السلك ما سوى حجاب الوجود والعدم فلا يخرج احدهما عن الآخر في ما كان
 على ما كان وهو العدم اما اذا وقع السلك في المحل الذي صادف الدليل في حجاب المعقود مع بعض
 المعقود فان اعني احد علمه لا يمنع بول المعقود انه السلك في بول المعقود الا انه جمل محال وقوعه
 والدليل على بول المعقود قوله علم السلام لا يعنى الا انه ان ادعى من غير فصل بين العلوم والجهول
 ولا يصح تعليل بالسرط فصح تعليل بخطر البيان كالظلال وكذا جهالة المعقود عند بعض العقول
 لا يمنع بول المعقود ان كان العدم الواحد من اسرار علمه واحدهما ولا يندري الذي اعني لانه لا سلك
 2 ووقع المعقود انما جهل من وقع المعقود من جهة اما جهالة المعقود المعقود بول المعقود ان كان
 العدم عند من المولى بول المعقود احدهما احدهما ولا يندري المعقود المعقود لانه وقع السلك في بول
 المعقود كل واحد من الجهل وكل واحد من المولى ولا يمكن الفصل على الجهول والجهول وهذا لان القضاء
 بانه اسما المقصدي والمقصود والمقصود علمه فان كان الاثنان معلوما والواحد مجهولا يخرج حجه
 العلم اما اذا جهل اثنان خرج حجه الجهل ولا ينقض اذا نزل المعقود من احدهما ولا يندري المعقود بعض
 بعضه ونسب في النصف (بما هو من كماله او معسرا او احدهما موزع الاخر معسرا عند ان حقه
 وعبدان يوسف ومحمد ان كمالا موزع في السبع وان كانا معسرين في سبعي اما وان كان احدهما موزعا
 والاخر معسرا السبع للموسر ولا السبع للمعسر **ص** قال ان حجب الدار ان طالق بلحج الا رواه عن
 ابي يوسف ان يروي بطله من حجاب الدار وان حجب الدار الغاء ونفرو من القدم والاصهار
 على ما قيل **ص** قال امراء ان حجب الدار ان طالق طلق الحال لان قوله است طالق كلام تام نفسه
 فلا يعلو بعده الا بامارة ودك لالقاء في السماء والمجزم في الافعال ولم يوجد روى عن ابي يوسف
 انه لا يطل حتى تدخل الدار لان اصهار الغاء في اول من الغاء السرط المذكور وان نوى العلق في حجاب
 لانه حجب لفظ اصهار حرج الغاء لان حجاب السرط قد حجب الغاء كما في قوله تعالى في نوح الله ان يمد له
 يشرح صدره للاسلام اي فيشرح صدره او التمدد والناحية كحجاب الظاهر فلا يصد وفسا
 وعن ابي يوسف انه يصد ومطلعا لانه لما ذكر عمت السرط فالظاهر ان ارادة الحرا فادنى اضرار
 ما دل عليه اللفظ اصح مطلقا كما لو قال ان حجب الدار ان طالق وان حجب الدار طلب

طلب الحرا ولو نوى العلق لا يصح اصلا اما الاول فلا ريب ان حجب الدار لا يحجب العلق ولا وجه الاضمار الغاي
 الواو لان من شرط صحة انه من اظهر ما ضمن لا يحجب الكلام وهذا بخلاف ان حجب الدار
 فواو طالق او واو طالق فواو طالق وهذا الغرض لا بد من الواو لا يسلط حرج المذكور اصحا
 المذكور لصحة الكلام وهذا اصح ولا وجه الى التمدد والناحية ايضا لانه يصد كما في اوطالو
 ان حجب الدار والواو لا يبدلها الا بعد عديم حله فيك وفيه الى سعي او الاستيناف اما اسد الكلام
 ما لو او من غير قلة في غير حار ولا مستعمل لهما واما الثاني فلا ريب ان حجب الدار لا يصد حرج علمه
 ما روى ان الصديق يصد من غير حرج علمه بعينه فقال له اسع هذا المعقود فقال لا ازاله من حرجه
 له الصديق فلا يوارك الله من كل وصار كما سكت قال وان حجب الدار فلا يعلو وان سلك في
 ان يصح من العلق بالعدم فصد كما في حجب الدار ان طالق فليس وان قدم لا يصح العلق
 الاسم اخرى ومواضعا رافعا وان من هذا الكلام يذكر لما كره الحسوع عاده كما قال اكرم اخاك وان
 ناو آل يعني بكل حال عاذاك او والا ك اعطى لفلان درهما وان حجب الدار فصار كما في اوطالو بكل
 حال حجب الدار او لا قوله ونفرو من القدم والاصهار على ما قيل يعني ان لو قال في قوله ان حجب
 الدار ولا يطلو يوسف العلق بالعدم يندري ان قال يولد العلق باضمار الغاء لا يندري ان اصهار الغاء يحاج
 معه الى حجب الواو ولا كذلك السد **ص** قال امراء طالق ان حجب الدار حرج حرام لم يكر دخل
 حرجها لا عمارا سرطها وعن ابي يوسف حجب الاولى دور النامه **ص** قال امراء طالق ان حجب الدار
 هذه الدار اسرع قال حرج حرام لم يكر حرج حلال بعينه هذه الدار اسرع طلق المراه وعق العبد لانه
 صار بالعين المعقود بوجوه سرط الطلاق لانه ادعى الدخول كره ما لم يعلو المعقود في العين بالطلاق
 نفى الدخول كره ما لم يعلو المعقود بوجوه سرط الطلاق لانه ادعى الدخول كره ما لم يعلو المعقود في العين بالطلاق
 سرط العلق لا يملك من يلعن فيه منها ويترك من يملك في الحرج الا حرجي ووجوه السرط لا يملك في الحرج والافراد
 بالنسبة افرار به وما لا يملك فيه فصار معقودا بالعين والطلاق وصاد كما لو ادعى المراه الطلاق والعقد العلق
 ومو صدقها وروى عن ابي يوسف انه يطلو امرأه ولا يعلو علقه لانه است التمس الياسه ما ساه من السرط
 في العين الاولى وهو الدخول فصار معقودا بوجوه سرط الطلاق ولم يوجد بعد العين الياسه ما يصد به معقودا
 بوجوه العلق **ص** قال ان حجب الدار من يوجر والا حرج لم يكر حجب حرجي ولا يندري علقه في سبعي
 ويصد عديمه وعقد مكره وكله وحكمه باليسار والاعسار عند ابي يوسف **ص** عند بعض
 حال احدهما لصاحبه ان حجب هذه الدار هو حرج وقال الا حرج لم يكر حجبها هو حرج ولا يندري انه

العديد من السبع العدة في نصف فمها فلما ولا سبع الخائف يعنى الامه لان الخائف يعنى الامه
من الله عز وجل لا يرضى ان يكون له ولد ولا وجه ليعصيه فتعبر عن تسعة العبد في شيف ثمانية
سأهد والخالف يعنى القدر منهود عليه وهو موبوء ونساء اليهود عليه لمع الاستسعاء والامه
لانه سبعة وجمع فمها فيها اما الخالف يعنها لما ذكرنا واما الخالف يعنى العبد لان الخالف يعنى العبد
يؤيد بها كذا المسهود عليه غير ولا لمع الاستسعاء ولو كان الخالف يعنى الامه موبوءا والخالف يعنى

ص قال انك اسير بصلبك وهو حر والاحرار لم اكر بصلبك وهو حر اقام الناس عليه او نكل

سار ولا تسبح للبانور ورواه ابي جهم اليه يدع الخ واسعد ورواه ابن اسحاق وابن وهب عن ابن عباس

کالاهن و اهلها اعان السدی العسر **عسر** عسرین خطر والاحد بالصاحبه ان کتبت اسریت کل یصلک اس

منه جرو قال الاحرام ان يترك الصلوات من وجوه فان احدى عيالات كل واحد منها برغم ان صاحبها

يُجِيبُ كَقَوْلِهِ الْعَوْدُ اِنْ اَحْلَا فِي اَحْمَهُ مَدْعَى السَّيِّئِ مَدْعَى السَّيِّئِ عَلَى صَاحِبِهِ وَمَدْعَى السَّيِّئِ مَدْعَى السَّيِّئِ إِلَى اَمَامِ السَّيِّئِ

فان اقام قضى البيع والتمس العبد على المولى ان يقر ببيعائه اليه من اية حايث وان لم يقبل العبد بعد ما

[illegible]

رجع السري الى صاحبه وعبر على نفسه فذا السري احب الى الله وامره الى الجسد ليس العبد

في نصف مئة المكره، كما ماوسرين او معسرين او كان المدعي اليه موثرا او معسرا لان من بعد ان يصل

ملحى السم عو عليه بحسب واعد به صميه لا يكاره وبعده حقيق السعاده وبعده ما ان كانا عسرا

كان الذي لم يسمع بعد هذا قلدا لك انك ما موثوق به كان الذي لم يسمع الا من عندهم منك الشئ اصاحه

حزقيا عليه السلام في علمه وادبائه والجميع لا يستطيعوا ان يامروا به السبع هل السبع العبد نصف

[illegible][illegible]

محمود بن عبد الله بن محمد بن عبد الباقي بن أبي طالب وأمه ابنة عمه الشيخ

نور الهدى السعاده ويدعى المرود دعوى المر بعد السور يكون فكه يدعى السعاده بعد رواه

...

العلاج هو إزالة المادة الزائدة من الجسم في العنق وهو من أهم الوسائل العلاجية

استسقاء العبد الممسوح بما جلاى الراهن فحبل الزكوة المذكور ورواه ابى سليمان عن اخوان العباس

وما ذكره رواده الى حصص الاحسان فان الناس المسع من العصف الموهون سواء لان النافع حتى

اسلمني بعد اسفاه الذي السري كما هو في العيون هشام رحمه الله قال سالت

[illegible]

وَمَلُوكًا إِلَى يَوْسُفَ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَاحَ أَبُو يَوْسُفَ وَقَالَ اسْتَغْنَى عَنِ كُنْهٍ النَّاسِ ثُمَّ رَاحَ إِلَى

الى يوسف السابع من قبل المنع والامر ان يشار اليه في كتابه
 لا رجوع اليه بل ان يصودا الى المصود من اليه غير مصود مع رجوعه غير مصود

بِحَقِّ السَّعَادَةِ وَالْإِثْرَةِ وَأَوَّلُهَا كَيْسُ صُورَةٍ وَكَانَ يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ بَرَقَةِ أَقْوَى ثُمَّ إِذَا حُلِفَ مُتَكَبِّرٌ

البري على دعوى الباطل كان ان جعل الباطل اذا كان موافقا لله يدعى على مدعى السم نصف العمد بالاعتناء

اذا كان موسرا فاحملوا كل شيء وان حملوا كل الحوائج السعاده على ما ذكرناه وليس القاصي لرحله المطلوب

مكر السري له لو حلفنا بحلفهم وجعلنا السرايا يسوقون الى اطلابهم وفي مدعى السرايا يدكوا بحلفهم

مركز السري بطل مدعى السبع لخوران بكون هذا وان هذا له ولو صوابه وخوران بكون لها فكون

و اما اگر کسی که بعد از صلوات بر ائمه و خیر و احسان و احوال و آسایش و

فَإِنْ جَاءَ إِيَّاهُ الْمَرْءُ فَقُلْ مَا يَنْصَحُكُمْ وَلَا تَعْلَمُونَ عِزُّهُ عِزُّ الْبَاقِ أَحْلَمُوا فَمِنْ كَلِمَةٍ لَوْ خَلَقَ اللَّهُ

نصرتك بعد لي يا سيدنا احلنا في عقدك فلو لم يلبس البائع ان كنت تعمل بصلوات من هذا العبد و هو حر وقال

السري لم يكن اسيريه وهو حر ومقر مدعي السري باقامه السبه فان اقام باقصي ولا نقول العدم

من ترك البيع لم يرد له البيع وان لم يكن له البيع وان اراد ان يحل البيع هل يحل له المأضي

عز القسمة اني اسبحك يا اجير علي الحلف للروح لا تنفعا ما عدم كبر ان لا تسجدوا للسلطان ولا تعبدوا

بالقول يعين و مع فيه الدعوى بها و هو اسرى اللم يحسن الحال و لم يلبس بها حراما مستورا

بِزَمَانِ الْمَسْرُورِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَكَ رِجْلٌ مِّنْ رِّجْلَيْهِ

الواحد والاربعون. ان يكون له العدة السبعون يوما الى حفص ويراها خلاصا يولد له

بسم الله الرحمن الرحيم

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

الحسين

فلو لم يسم مطلقا وان لم يوافق من السنة وقد دخل في الدعاء من وجه فلا يكون مطلقا وهذا لان قولنا
سني وندعي وصف الفعل جسم وان وصفه المحل لان معنى قولنا سني انه لا يعاد على الايام وقولنا
ندعي حرام اي نعاقد علمه العام وعدها على الفعل والامر والهي سواء في الاعمال وان وصفه المحل
والايجام وهو معنى قوله الحريم المصالح الى العدم عار عن جرم الفعل المعاد في العدم لان وصفه العدم بالمعنى
اذا كان المعنى ذاته لا يكون بالنسبة الى الايجام كما في قولنا الحرام والحرام وان كان المعنى عارفا
فان السمع حرام ودم حرام حلال بالنسبة الى الايجام وان كان وصفه المطلق بصفة لا يسطر وجوده بل ان
الصفة بمعنى وجوده الموصوف لا ايجام الا اذا كان وصفا لا يسمو بها والمطلق بصفة لا يسمو بها
ووصف حديد تدريج الاصنام الى كمال الوصف بصفة وهذا ان تصف المطلق بصفة لا يسمو بها
اما اذا وصفه بصفة لا يسمو بها كانه يصف على كل الوصف لا يسطر الى وجوده فيكون لا يسمو به
اذا كان الاصنام وانه امر ضروري في الصفة اذا خلت بين المطلق والمركب ان كان الصفة بصفة لا يسمو بها
دون المراكب كوصف المطلق ولا يسمو بها بغير المطلق وان كان بصفة لا يسمو بها في المطلق
وصف بغير المطلق لان الملاءمة بينه والصفة في المعنى لغو وتخلل للمعنى الحرام والمطابق مع المعنى اما المطلق
غايب فيصير ذكر الوصف له فلم يخلل للمعنى فلا يسمو بها بغير المطلق وان كان بصفة لا يسمو بها في المطلق
والمطلق وذكر عصبها وصفها بوصفها الملاءمة والمطلق بالمعنى وصفها بالمطلق وان كان المطلق بصفة لا يسمو بها
للمسألة كالمطلق بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها وان كان بصفة لا يسمو بها
بوصفها الملاءمة بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها المطلق بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
للسنة بغير المطلق بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق
والمطلق بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها الملاءمة بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها المطلق بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
للسنة بغير المطلق بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها الملاءمة بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها المطلق بالمعنى وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها

حسب مع في الحال انه لا يراد به الاحصاء فيها لانه لا احصاء في المطلق والدخول وبوقم لكن يراد به التعليل
واللام قد ذكر للتعليل في بصلح للتعليل بها لان الدخول في حوران تجازي به المرأة ما يخطها اذ اكره ذلك
فصار كانه قال في المطلق لا حلال في كل الدار او لا في كل الدار في بعض هذه المعاني في الماضي لا في المستقبل
لان التعليل بالاسم يعلم حقيقة مع قوله ان طالق انما هو الحال على قوله السنة لان الطلاق الذي يخط المرأة
لا يصف حرام السنة ولا يمكن ان يحل الام للتعليل فيضار للوقت حقيقة الاحصاء في حرام السنة ولو يوصف
الملك في قوله كما لو قال ان طالق المنة هو او المحض ويوصفها الاما صافي الطلاق لما له عدد في بعض النسخ بعد المصا
حلال في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
فكونها للنساء لا المطلق في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
واحد رجعه ولا ساجر الوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
انه مع في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
ان طالق السنة والعرض على ظاهره انه ان الوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
الام والوقت الوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
الوقت لان الواقع في الحال بوصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
الحض وان اوصفها في الجملة ليس القرون الى حلال الوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
لان الام للوقت لان قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
بعد وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
او حسنة او حيلة في الجملة في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
للسنة وان حيلة وحيلة في الجملة في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
فلم يمع الا على ذلك الصفة واما حيلة وحيلة في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
هذه الصغار طحاران توصف بها المرأة وتوصف بها الطلاق في حلال وصفه المطلق في الاسرار لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
بوصفها في الحال في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
الزنا وسنذكره في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
بغير الام وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها بغير المطلق وصفها بصفة لا يسمو بها
لم يمع عليها في جملة بغير الام في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف
واما السمع هذا في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف في قوله ان طالق يوصف

الملك

طالق

ولهذا لو قال والله لا افرىك حتى يادى فلان وهو يعلم موته كان موليا لا نكاحا ويكون البين مطلقا
ذكر العادة ويركها ويبيع قوله والله لا افرىك الا انها قالوا ان البين بعد موته فلا يجوز ان يبيع من قبله لان البين يبيع
الاسداء بخلاف بيلك المسئلة لا لما ذكرناه غير مبررة في الجود لغير ذكرها فان بعدت من سلب الاسداء وهما صريح
ذكر العادة فان بعدت موته او لانه لما جعل ادن فلان عانه بعد موته كونه من اهل الادن لان من صفات الاحياء فاذا
فاربطه سقطت منه ولو قال والله لا افرىك حتى اقبلك او ولا لا يصير موليا في الحال لانه لم يجعل فعلها على التغير عانه
فتمنع بها النكاح بعدها لم يجعل فعل احدهما نكاحا او وان لم يصور بها النكاح بعدها لم يصور بعد فعل فلان و
صورت وجوده في المدة فان بعدت البين فبها من غير لادم فان فلان صار موليا لانه لم يجعل فعلها على التغير عانه
فلان البين لا يسقط نكاح العادة بل يصير من سلب كانه لم يذكر العادة الا انه عجز عن فعل احدهما وكان جرحا من الفعل فاذا
مار احدهما لم يحول البين الى الاخر واما عديم فلان البين لا يسقط نكاح البين فبها عانه لروا المراحم فصار كانه
قال والله لا افرىك حتى اقبلك فان عجز عن فعل احدهما لم يصور بها النكاح بغيره فاذا قال لعنه استرحموني او موت فلان لا يصير
مذمورا في الحال لجوار مور الموتى فلان ولو مار فلان يصير مذمورا لغير موته وان فعل فلان نكاح البين لا يجعل
العادة فكل احدهما وقد وجد في البين ولو مار حتى لم يولد ولو مار بطلب من بعد امان فلان بطلب
البين لا وجد في العادة لانه جعل النكاح موثقا جديما وقد وجد في لاد لو مار في فصل الفصل لان العادة هي
الفصل والموت ليس بفصل الا ترى انه اذا وجد قبله سقط البين في حود العادة ص قال ان لم ادخل هذه الدار او
هذه اليوم فصار احدهما سجلا في حجة او ان لم افرىك في الكور او في هذا الكور اليوم واهراق احدهما او
لم يكره في سبي بعض الاخر بالانكاح فصار لو دخل احدهما بطلب البين باسا وهذا الفرع استشهدا على ان
العادة اذا كانت المشقة وقد جدد احدهما انتهت البين وان تعذر في احدهما تغير الاخر فانه اذا جعل
الدار حيا ما اوبست ما حرج عانه يكون ارا فتعذر وجود الغابة فيها فبعدت الاخرى للعادة لما ذكره البين
عدي يوسف تقي بعد الغابة من سلب كانه كان مخيرا من الدخول وقد عجز عن احدهما فتحوّل الى الاخر وعندهما
لا تبيع البين على غير المكن فتحوّل الى الدار الاخرى لانه المراحم وعلى هذا لو قال ان لم اشرط في الكور او ما في
هذا الكور اليوم فامرا طالق فاهربوا حديما بقت البين على الاخر بالانكاح واما عديم فلان احدهما لما
اهرب يوسف البين في حقه لعدم بقاءها على غير المصور فبها الذي في الماء وصار كانه البين لم يسقط
من الابتداء الا على الباقي واما عديم فلان الحال بعد اقرارهما كما قبل الاقرار لان عدم الماء لا يسقط
البين الا انه لا يحسن الحال لا خيال وجود البين في الباقي ولو لم يكن في احد الكورين ماء وقد اختلف البين
عندهما على الكور الذي فيه الماء لان احدهما محل الا لبعاده والاخر ليس محل فعين المحل صامه لكلامه

لكلامه عن البين وعدي يوسف عليه السلام يرد على احدهما لان كل واحد محل الابعاد واليمين صادرة الى احدهما
عن فان سرب الماء بتراما عديم فلان البين عليه بعينه وقد وجد واما عديم فلان البين عليه احدهما وقد وجد الرط
فان عجز عن احدهما لم يصح على ما سعى الى حسم رح لسان لا بعدت منه على الذي فيه الماء لانه اصالي البين
الى ما هو قابل للبعد والى غير قابل للبعد فلا بعدت بالسك اصله ما اذا قال لا جدي ولا امراته احدكما طالق او هذه
او هذه فاما لا يطلو والعروا الا صام الى كل واحد منهما صحته كثر ددت ان يكون بقا عا موفوا لو كان لها
روح او اخبارا ومن ان يكون عا فلان انتشائي روحه فادام سعيه لم روحه لا يلزم العا كلامه المكن الصحيح
للاصام الى الاحتمية بطريق الاختار او النوق فلا يجعل لبا عا بالسك اماها فالاصام الى احدهما عن صحته
فانصر الى ما هو محل كالموجع من رجل وجدار وقال لا احدكما على عني او من عني وجدار وقال احدهما حر او حر
من الرجل والعبد الا ان محله النكاح الى العرو من هذه المسئلة ومن ما اذا طلق لعنه استرحموني او موت فلان لا يصح
ان يكون عدة ومن ان لا يكون فلا يكون اعما فاما بالسك كذا هذا اذ بين ان يكون البين للموت ومن ان لا يكون فلا يكون البين للموت
انما في العروا محل العروا فلم يوحده الا صام اليه جرحا ومحل وجرح البين او الكفارة الدية والا صام اليها محضه
الا ان الصور بشرط الا حرجا والصور بالاصام الى احدهما ص قال لا افرىك حتى اصوم سحان فافطر
اول يوم منه او غلظ لا يستطيع معه الصوم بطلب منه وعدي يوسف يصير موليا من وف النكاح وعنده
محمد من وف البين وحالف اصله وقبل رجع عنه ص ولو قال لا افرىك حتى اصوم سحان فهو عزم مول
في قوله سحان انما جعله عانه لا يومه بقاءه الى عام مندم لا فلا فمكن ان يصوم يومين بغيرها فان صام سقطت البين الا ان
لا يها البين العادة فان جرحها قبل سحان حيث لا نقاوان البين من عقده في حوال الكفارة ودرجت فلو طلع الفجر من
اول يوم من سحان ففعل سحان في الصوم سقطت البين في قول ابي حنيفة ومحمد فان وطها بعد ذلك لم يحسن العادة
لما لم يصب من سقوط البين وعدي يوسف يقول من حسم من سحان في الصوم لا العادة لما كان من حجة صار
البين سلب هكذا ذكر الرعمراني في قول محمد بن ابي حنيفة ولم يذكر قول محمد بن ابي حنيفة في قول محمد بن ابي حنيفة
فاما انما فآري انه اذا لم يقم يكون موليا من حسم حلفا في رها حنيفة ان تركها اربعة اسهر من حسم حلفا فآخذ
يعول الى حسم في انه اذا جعل العادة ما تخلف به يكون موليا فآخذ موليا من حسم حلفا فآخذ يعول الى يوسف
البين على غير المتصور وذهب عامة المشايخ الى ان هذا ليس بشيء عزم لما قضت الطاهر من مذهبه قال لا افرىك
ما معنى هذا الكلام ولعله من كلام محمد بن الحسن واسطى الا ان جعل هذا عنه وهو عا الى قول ابي يوسف في مسئلة الكور
وغیرها في ثناء البين على غير المتصور ولم يشترطه وكان البينة ان يكون محمد بن حنيفة يعول الى يوسف في مسئلة الكور
فليس يسمى لا يجوز ان يكون من كلام محمد بن ابي حنيفة صحوا او لم يصرح به في قوله فاما هذه العادة كالمهرم بالمران

او الكفارة

حين الى مريض المراه في الروح من مريض السهر ففقيه باللسان عند رفران مريضها من الروح في حوائز النفي
 باللسان كما صوب ولو دام مرضه كان فيه باللسان فلما اذا موصى في رثته واعبر فماد العذر في هذه المسئلة من اول المدة الى
 اخرها وان اختلف العذر فكذا في احداث المانع فلبس الولي من لا يمكنه في المدة الابشئ واحدا بل من اول المدة الى
 اخرها لان الاصل فيه العمد بالله تعالى وهو قوله والله لا اترككم في هذه المدة مني واحدا وهو الكفار وهذا ان كان مريض في المراه
 لكن لا يري في واحد لانه لم يره عنهم قبل السبع وبعد السبع لم يره عن المانع وبعد الفري لم يره عن المانع في ايام مريضه في جسد
 2 تمام مدة الابلا من حين اسرى الاول في هذه المدة حينئذ ولتسعدم امكان العريان الانذار ما يدل على انه مولى بل
 انه لو قال للمراه والله لا اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان الا
 تلام في المدة بخلاف قوله فاحد هذين حلال المذبح بالعريان عن احدهما وهو مات من اول المدة الى اخرها والمعه
 فيه ان يربط اعسا والمدة من اول الابلا اسداد المانع من قبل الابلا والذي جعله ما يعا لم يمتد له لما جعل المانع
 عنهما صار المانع عن كل واحد منهما على سبيل التعيين فلما كان الاول في المانع عيوب الباني فكيف لم يمتد لخرجه عن ملكه
 3 المدة وعن الذي باعه او اخرج ان يكون ما نعاله والله عن ملكه لكنه لما اسرى الاول عاد ما نعاله ولم يزل عن ملكه بعد
 ذلك فمحمول اسداد المانع في جميع المدة من ذلك الوقت فصير المدة من حين الفري

وقت الشراء

الابلا في الوقت اصل السائر ان المسلم المطلق لا ينعصى وجود ما بعدها قال الله تعالى في هذا الجرح

ان بعد فرائ كان الكمال لا بعد اذ اعلا واليه عتية المطلق حيث يعصى وجود ما بعدها لان الفعل للسان والعدس
 ووضع السبي يكون ساقا متقدما لا سوف في محبة على وجود سبي بعده وبكونه مسبوقا سوف على سبي تقدم علمه الا
 يدعى له لو قال ان زوجتي في عمره فما طالعان في وجهها كذلك طلع ريت لا عمر ولو قال ان زوجتي بعد عمره فما
 طالعان في وجهها كذلك طلع لان يكاح ريت بعد عمره لا يكون الاستدراك فصار تكاح عمره مذكور ضرورة نص
 العلوق كذا في قول ان يكاح عمره لم يصور مذكورا صرحا ولا دلاله اما السلب الموصوفه يعصى وجود ما بعدها كما
 لو اصاب الطلاق في وقت فعل مخصوص فعلى وجود الفعل ضرورة انه لا يصبو الوقت بالسلب المحصورم الا بوجود
 ذلك الفعل ويسرط وجود ذلك الوقت مضللا ذلك الفعل بعد المهر لان الامان يعصى شرط الاستقبال اما القبول
 سوف على غيره سواء ذكره مطلقا او موصوفا لانه اسم لساعة لطيفة مضل بها الفعل فلا يعرف تلك الساعة
 الا بفعل ولا بد لو قال ان زوجتي في عمره فما طالعان لا يقع على ريت الامان وعمره بعد مصلاته الا انه
 لا يطلع عمره لان يكاحها مع شرط فلو وقع معارها لمكاحها والطلاق لا يبارن الروح **ص** اذا قال الامان
 ان طالق فلما قيل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان الا
 العريان ولم يوحده **ص** قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان

كلان في

وبغده بصيرا اذا افرها فيه والساني أكد بخلاف قوله والله لا اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان
 لما قيل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 فكمه واما من عيسى كالمو قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 العريان او القدر صارا اتصال السهر بالعريان شرط الثبوت التسليم لسبع الطلاق معارها لم يفرق بها قبل مضي سهر بطلان
 لغوار الوقت المضان اليه الطلاق وان مضي سهر لم يفرق بها صارا مولا من حين مضي السهر لانه الان صار حال اوفر بها طلقا
 لوجود السهر الموصوفه قبله الاحالة وهذا المانع لم يعلق العريان في مضي وجوده بالعريان فعلق العريان نواسطه
 فصار كانه قال ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 اذا نص على التعليق ولم يصرف عليه لانه يعلقه لما ذكرنا وقد قال بعض الناس لا يصير مولا وان مضي سهر لم يفرق بها لان
 علق الابلا بالعريان فصار كانه قال والله لا اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 قوله ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 يكون مولا اما فاد اعلمه يكون مولا معلقا وقوله اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 بالمرط الذي اقصاه كلامه وهذا نص في ما اقصاه كلامه والصريح ما اقصى مطلق الكلام لا يعبر الكلام ولا يعتبر
 الامر ان لو قال الامان اسطالون واحد ان دخل او قال واحد رجعه ان دخل الدار لا يعتبر هذا فاصلا وان لم يعلق
 حكمه لانه نص في ما اقصى صدر الكلام فيكون مؤكدا في مريضه **ص** قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 مولا نص ولو قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 ولو قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
 وجوده فمضى الطلاق معلقا بالعريان كما قال اسطالون بلما قبل ان اترككم في هذه المدة مني واحدا فليكن مولى لان يكون مولى وان لم يكن العريان لان اصاب الطلاق في وقت موصوفه وهو موصوفه في قول
باب من الطلاق اختيار ص طلاق المنة صحح ونكاحها لا يقع روا

عن ابي يوسف **ص** اصل النكاح ان يصح بعلفه بالمرط كالطلاق والعاق ومحمها يصح اصابه الى المجهول لان الاصابه
 الى المجهول يعلق المعنى شرط السان فيقبل التعليق بهذا الشرط كما قبل سائر الشروط كالا في اصابه النكاح الى المجهول لانه
 لا يعلق التعليق سائر الشروط فكذلك بالسان والاصاب الطلاق الى المجهول بعد فانك الطلاق لا يبره احرمة والامساع
 ومكته الامساع عن وطى المطلقه بالامساع عن وطىها فصح اما اصابه النكاح الى المجهول لا بعد لان فائدة النكاح
 اكل والاطلاق ولا يمكنه وطىها لمصروا طبا لمكوحه واد اصح اصابه الطلاق الى المجهول بوجه في السان لانه
 فهو المجهول السان اعلى وجهه صريح ودلالة الصريح لا يصح الا في حال ملك الانسا لان السان اسما من وجه لانه

ولا احدهما على البعض لعدم الاولوية ولا على الابهام لانه لا يمكن التعليل بالسان لما مر فساد كالموت و
 احدهما غفلة واحدة ولا يمكن التعليل بالاداء ووجه جديد في نروح اخر ودخلها وما عداها او ظلمها و
 انصتت في نام بروجها معا او معا فاحار بها احدهما ان دخول الروح الثاني يضر في المظلمة التي
 لحام العبد كالمواسي قلبا وزنه عشرة ونوبا عشرة من دمه وبعد عشرة صر في المسود الى البيت الصحيح للعقل
 ودفع الحاح العبد وكذا لو قال من شئنا اسعنا لانا مكان الصحيح لانه قد ذكر شيئا و مراد احدهما
 وفي الفاسد السبع في نصف العقل الثاني اد ابروجها معا فاحار احدهما صحيح مقبول وكما جاء على السند
 وهو ان مطلقه السبع في المروحة واد ابروجها معا فان بدا غير المروحة صح وبعد الاخرى السبع صح
 تكاح الاخرى للروح قلب وان بدا المروحة صح مقبول تكاح الاخرى على يد بران يكون المروحة مراد السبع
 ولا يصح على يد بران ان يكون مراده موقع السبع فساد تكاحها فلا يسد ولا يقال ان احدهما كانه محرم في كل ابروج
 بالسلك لانه لو كان هذا ما سعى ابروجينا على هذا الروح كما استدل به في كل محل مطروح به فاعا يرضه
 ذلك المحرم اذ كان قلبه مطروحا به ومما صار مسكوكا في المحل في الاصل تعارضا كما لا يصح في محل واحد قلب
 فيمر له نور فصار طرفا منه محاسنه واشتبه عليه محرم في غسل طرفا حكم بطهارة كله استحسانا لان
 المظهر لما وجد من صار المحاسنه بعد مشكوكه ولو بروج واحد منها صح تكاحها لانهما كانهما محال في نفسا
 صيرورهما محرم مشكوكا واحمالا والبعض لا يروى بالسلك محال ما اد ابروجها معا لانهما موجود المحرم فطل الاصل
 الاول يقتضي مثله واد اصح تكاح هذه بعد الاخرى للطلقات السبع في كل طرفه وان كان لا يمكن بعينها في هذه الحالة
 كما في غير الوكيل على قول فاسم من بعض اقسامه على نروح احدهما سان للطلقات السبع الاخرى فساد لانه ملكه كغيره
 على ما ساد وكذا لو كان احدهما بعد انصا بعد نروح النافه حاد كما قبل موها لما ذكرنا محال ما اد ابروجها معا
 حيث يعتبر النافه للسبع لا محوره تكاحها لان النافه لما كانت العدة في محل الطلاق وهو صاحبها بالذات راجحه فعدت
 وبعد انصا والعدة لم يبق للطلقات ولا تعتبر بوجها صاحبها ولا يلزم على هذا ما اذا ما خرج بعد انصا عدها حيث
 سعى الاخرى للطلقات لما ذكرنا ان عينها لم ضرور الحكم لحوار التكاح لانه لا يجوز الا غير المطلق ثلثا وانما الاخص
 بعد المطلق لسعيها في المطلقه بل ما يورثها من غير المطلقه فلذلك ادركنا ما
الحل حكمه من امانه ص الوطى بيان في عدها وعنده محرم اصل الباب
 ان الوطى في العون اليهم ليس بيان عدا في حيف للعون الاخرى في عدها ما ساد في الاعا وسان بالاجماع ومحمد رحمه
 خرج مساندا على قوله وعلى قول يوسف ولم يذكر المحرم على قول في حيف وانما ذكره المسامح رحمه الله
 الاصل عندنا في محرم المساندا في بران العون كجاء واحده في طامع بعد ذلك اخرى لا يكون للمجامعة النافه من العون

لوجهين

وحيث لا ينبغي حكما ابتدائه

احدهما

من العون الواقع فلجاءها نصبت لان كجاءها اخر استقر انهم لم يردوا بالعون الاول وروى ان سماعه عن ابي
 ان النظر الى النروح سبهوه او التمسك سبهوه او المسك سبهوه من الوطى ووجه قوله ان الوطى يضر في سبغ حله
 الى الملك فوجهه في محل الابهام يدل على اضرار الملك في الموطورة كالمطلوع والسبع والندس وقولنا نفسا حله
 الى الملك طاهر وقولنا في محل الابهام يعني ان العون يزيل في احدهما مسكنا بقصم الصفه ولما اجبر على السان
 ولا يجوز سبغها ولا وطمها ولو قلنا رجل واحد لم يرد دهره وقصمها ولو ما شاع العون فيها ولو ما راحدها
 عمنه الاخرى والحاح الى بعض العنقه والوطى يصلح معينا من حله لا يحل دون الملك وقد حكى محل الوطى احدهما
 وحكم به حكم ملك الموطورة وضروره الحكم بالملك فيها تعذر الاخرى للعتق كقولنا هذه ملكه وكذا لو كان
 الوطى معلما ولما ابروج احدهما او اجر او رهن او دبرا وكاتبه على عواجلها لشرطا وعرض على السبع او باع كذا
 او شرط الحار لاه او للمسرى فاما على ما مد لاه اقامه محال على الصحة والحل الا ترى انه لو باع امة وشرط الحار
 م وطهها كان مستحبا ولو كان الحار للمسرى كان وطهها اجاره ولا يلزم من الاستحسان فانه ان كان عا كراهه هو سان ايضا
 لو وقع حله على الملك وان كان عا حارها لا يكون سانا وانصافا ان العون عبد السان يستند الى قول الابهام من حرمه فظهر
 انه وطى حره من وجهه فوجه حله ما نخر زاغر المحرم كالمطاني السبع شرط الحار ودليله بوجبه مستند ان لو قال العبد
 احد كاحرم من المرض كغير القمه صح من جميع المال ولو اصر لا عبر من السبع ولو طلق احدى امراته وهما اثنان طلق
 ثم اعنف احدهما فسد في ما حرم حرمه عليه ولو اصر لا يحرم ولما لو ولد احدهما في العون اليهم من نفسها سري الى
 ولها ولو اصر لم يفسد ولا في حيف ان العون اليهم لا يزيل في الحقيقة الا لسان ولا حاد في عدا الابهام سوى الوطى وليس
 ما ما وضع اذ الاصطلاح على دلاله الوطى على ارادة العون ولما اوجد الوطى من غير خطر ان السان يباله و
 الحلا في نفسه ولا شرعا اذ الاصل عدم ورود السبع مخالفا للوضع الا لضروره ولا ضروره لها سوى حل الوطى
 وحله بفعل عن ملك الوقم بدليل حله بالتكاح وملك الرقه ايضا سفل على الحل كالموكل اخذ من الرضاع واد الم ملكه
 منها فليس ضرور ان يحل فيام الملك في الموطورة لم لو سدت لانه ههنا كانه ضرور ان الوطى فيجعل الحل يقتضي حره
 للملك الرقبه فيما يرجع الى حل الوطى لان الضرور فيه فيما يرجع الى الاخرى لا يجعل الحل مضافا الى ملك العون بل جعله
 كسب اخص كل واحد في حيفه طالع وقرنك فعال غضب وكذا جعل الشرط كالموجود في حقها وبصير
 كانهما طلق سببا اخر فيما يرجع الى صاحبها محال ان الوطى في الطلاق لا يحل الا ملك التكاح فكان ضرور ان يحل الحكم
 فيام التكاح والنفقه فيه ان محال الطلاق ما هو محال التكاح ومحال حرمه ما هو محال الحل وما ضدان ولا يحتمل ان
 في محل واحد اما العون فيملك الرقبه ومحال الوطى ما في الضع فلم يحتمل في محل واحد اما العون فيملك الرقبه
 وصار الوطى في الطلاق من حرمه بوجوه في محله كالمسك في العون والوطى في العون من حرمه بوجوه في محله كالمسك

وقد مر هذا **ص** قال اخر امراه اروجهما في طالق وروح امراه اخرى ومار طلق البائنه عليه مسنداً وعندهما
 وكذا لو طلق الاول بزوجها وكذا سكا ولا ينظر مونه و عشر ينظر مونه او العاشره **ص** رجل قال اخر امراه اروجهما
 في طالق وروح امراه اخرى ومار طلق البائنه عليه مسنداً الى المولى مع في الاخره لان شرط فصار فيه قوله
 اس طالق فيل يور طلق سهر وهذا ان خصه الاخره بنسب من غير الروح ككلمها بحمل الروايل بان زوج اخرى فاد اثبت
 عدم روح اخرى بنسب الحكم من غير الصفه وعندهما بقصر لان على طلاقها بعد روح غيرها عليها وعدم الروح
 اما طلاق اخرى من ارجاء حتى يتبين فيقول فيقول ان كان غير مدحول في صفها لم يلا ساق و ان كان بعد الطلاق
 بصفه لسي الطلاق و من المثل المدحول عليه وعندهما ككلمها في الاخره وكذا لو طلق الاول بزوجها طلق البائنه ايضا
 المتزوجه وهي المدحوله من لانه اصاب الطلاق لانه امراه موصوفه بصفه الاخره والمزوج من غير اصفه الا ولم فلا نصف الاخره
 الا ترى ان لو كان هذا لا يخص واحد بان روح امراه مطلقها في زوجها ما لا يقع الطلاق عليها لانها لا تزوجها
 استصحى اسم الله لم فلا سحوا اسم الاخره بعد ذلك وكذا لو قال لا تزل من اخر امراه اروجهما سكا في طالق وروح واحد
 في اخرى طلق الاخره في الحال ولا ينظر من كالحال ولا يصف ككلمها في اخرى في الحال والمولى سكا وعندهما
 والزوج ما لا اخرى المنع صم الاخره لا حرمها روحا ولو نظر الى عشر نسوه وقال اخر امراه اروجهما سكا
 طالق وروح امراه من غير ان يطلو الثانيه في الحال بوقف الطلاق على مونه او تكون امراه هي العاشره لان
 المرط اخر امراه وروحها وذلك لا يحسن الباقين لحوار من روح غيرها او العاشره **ص** ولو قال اخر زوج
 ابروج فصاحته او قال في ابروجها بطلو المبروجه اخرها وان كاسه الاولى وكذا لو زوجها من غير ان يصفه للفعل
 وهما كالعين وكذا لو عتق وسطر مونه لا مكرر ولو تدبر الكلام فليحتمل في مونه ولا ينظر مونه **ص** ولو قال اخر زوج
 ابروج فصاحته الى ابروجها طالق وروح امراه اخرى مهاب بطلو البائنه وكذا لو طلق الاول بزوجها مهاب
 طلق الاول دون البائنه وكذا لو زوج امراه مطلقها بزوجها مهاب بطلو البائنه وكذا لو طلق الاول بزوجها مهاب
 لان البائنه ككلمها في الطلاق بوصف الاخره في النسخ وقد اقصى المبروج الثاني بذلك وهو مصلحها في النسخ
 وكذا لو قال اخر زوج ابروج والى ابروجها طالق طلق امراه التي يقع عليها الروح ما لا يلا حمل الاخره و صفه للفعل
 ولو نظر الى امراه في قال اخر امراه ابروج سكا فالى ابروجها طالق وروح واحد في اخرى لا يطلو في الحال في يقع
 الطلاق حتى يور لا يور سوا في الفعل واحتمال ان يطلو الاول بزوجها ولا يحسن انصاف الفعل الاخره في
 لم يقع الياسر عه ما لو لا يطلو وهذا معنى قوله لا مكرر اي الفعل ما مكرر بخلاف قوله اخر امراه لان في اليمين سوا في
 العين والعين لا مكرر في طلق في الحال قوله ولو تدبر الكلام فليحتمل في مونه ولا ينظر مونه **ص** ولو قال اخر زوج
 اخرى في روح الى طلقها لم تدبر الكلام تدبراً يعني اصاب الطلاق في فعله الماضي فقال اخر امراه بزوجها طالق

ان كان غير مدحول في صفها لم يلا ساق
 في صفه لسي الطلاق و من المثل المدحول عليه
 المتزوجه وهي المدحوله من لانه اصاب الطلاق
 الا ترى ان لو كان هذا لا يخص واحد
 استصحى اسم الله لم فلا سحوا اسم الاخره
 في اخرى طلق الاخره في الحال ولا ينظر من
 والزوج ما لا اخرى المنع صم الاخره لا حرمها

طالق ولا يلا سكا طلق الى روحها امراه الى اصاب الطلاق الى شخص موصوفه بالاخره والموصوفه بالاخره الى روحها
 من الاخرى ان صاحبها موصوفه بالاخره حتى لو قال امراه بزوجها طالق طلق البائنه الى روحها من غير ان يصفه الاخره
 ولو قال اخر زوج في طالق وروحها طالق طلق البائنه الى روحها من غير ان يصفه الاخره الى روحها من غير ان يصفه الاخره
 الاخره في الماضي والحاصل ان ما عرفت من الحواث والعلم فيما اذا قدم المولى على الروح فهو الجواب فيما اذا اختلف في فصل
 واحد وهو ان ههنا لا ينظر الوقوع الى الموت ههنا كينظر لان ههنا على الطلاق بوصف الاخره في الماضي وهو
 كان سيجر الطلاق ويخصو المرط وعدم ومم اربعه و ثم على بوصف في المسجل وذلك لا يخفى الا بعد الموت **ص**
 قال العبد اخر كم بزوجا اليوم حر وهو على العتق ولو قال اخر زوج يكون من حر كم فالى الذي تزوجه او فصاحبه فعل الفعل احدكم
 ولو لم يوقت النفل ينظر مونه في العتق اخر كم بزوجا اليوم حر وروحها اليوم حر وروح عدم روح
 الاول اخرى وذلك كله ما لم يور المولى في احدى اليوم وهو الذي روح من لان الذي روح من من نصف الا ولم فلا
 نصف الاخره لان المولى سوا في الداء ولو قال العبد اخر كم بزوجا اليوم حر وروح احدكم بعد الاخره في المولى سوا في روح
 انه اصفه الاخره في المولى في الحال والوقت غير الوقت في سوا ولو قال اخر زوج يكون من احدكم او من احدكم اليوم
 فصاحبه حر او فالى روحه وروح عدم روح عدم تزوج الاول اذن المولى في الذي روح من من اذ اعانت السمسرة لان
 مرط العتق فعل النكاح بوصف الاخره وهو وحده من الذي روح من من الله لا يعنى في الحال لا حتم في فعل
 الاخره ولو لم يور في قوله اخر زوج يوم او يوم لم يعنى واحد منهم لان اخر المزوج يوجد منهم بعد موت المولى بعد
 عنهم فلم يوجد مرط الحتم اذا ارادوا العتق من المولى في حتم يعنى من روح اخره في اخره في حتم اذ اكلت
 مواليت اخره في قوله في العتق اخرهم اي في قوله اخر كم بزوجا اليوم حر وروح عدم روح الاول حر في مهاب
 المولى وذلك كله ما لم يور المولى لم يعنى واحد منهم لان مولى المولى في حتم المرط الاحتمال الاخره لغرضه ما لا يلا بعد على ان روح
 امراه بعد موت المولى فلم يكن مواب اخره في الا ابروج بزوج ككلمها ماذن المولى في حتم يعنى العاشره في الحال ولا يور في قوله
 المولى لا ابروجهم ولا يومهم ولا وصف الاخره وعه وكذا لو قال العبد قبل موت المولى سوى اللبس بزوجا عتق
 الذي روح من **ص** **باب الميراث في الصدقه من كل نعم وكلما كثر**
 اصل البائنه ككلمه كل وضع ليعلم النساء دون الرجال في كل تكرار في الاعمال والحاضر في هذا الباب ان ككلمه كل اذا
 اصفه اليوم وعدم على الميراث في بعضي بحد الميراث بحد اليوم انه اقصى عموم الامام ومن ضرره ذلك عموم العمل
 انه لو لم يسمع الفعل لا يظهر فانه نعم الامام لانه لا يصير الفعل في كل يوم مرط ولكن لا يصفى بكم ابروجهم في يوم واحد
 حتى لو حتم في يوم مره لا يحتمل ان يابا وان وجد شرط الحتم في كل ابروج في كل ابروج ابروجها في طالق فانه يصفى عموم
 النساء وعموم الفعل وهو الروح صرون تقسم الاسماء حتى صار الروح في كل ابروج مرط ولا يسمع الفعل ابروجا

احدكم

سمة الدور الاول للمهر العاشرة واليوم الثاني من الدور الاول للمهر العاشرة وودحت هذا الدور
 من فله كذا ولو كلف في اليوم الثالث لم يدر ما دام الدور الثالث للمهر الا ولى ولم يحسم ولم يدر
 واليوم الاول من الدور الثاني للمهر الثانية ولم يحسم فيه فيصير ثلثه ولا يحسم في
 سائر الايمان لعدم جدد دورها ولو كلف في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم لانه الدور الرابع للمهر
 الاول ولم يحسم فيه ويحسم المهر الثالث لانه اليوم الاول من الدور الثاني للمهر الثالث ولم يحسم فيه
 فنحسم فيصير اربعة ولا يحسم في المهر الثاني لانه سمة الدور الثاني للمهر الثاني وقد حسم فيه
 ولا في المهر العاشرة لانه سمة الدور الاول للمهر العاشرة ولا في المهر الخامسة لانه اليوم الرابع من الدور
 الاول للمهر الخامسة وودحت في هذا الدور مرة ولا يحسم ثانيا وان كلف في اليوم الخامس وجب عليه
 سبعة دراهم لان الدور الخامس للمهر الاول ولم يحسم فيه فيلزمه درهم ودراهم للمهر الثانية
 لانه اليوم الاول من الدور الثالث للمهر الثانية ولم يحسم في هذا الدور مرة فيحسم فيه وبالمهر الرابع
 اربعة دراهم لانه اليوم الاول من الدور الثاني للمهر الرابع فلم يحسم فيه فكلون جلته سبعة ولا يحسم
 في المهر الثالثة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني للمهر الثالثة وودحت فيه مرة ولا في المهر الخامسة
 لانه سمة الدور الاول للمهر الخامسة وقد حسم فيه ولا يحسم ثانيا فكلون جلته ثلثون ولو كلف في اليوم
 الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم بالمهر الخامسة لا غير لعدم تجدد الدور في شهر والايمان
ص قال لا اكلم يوما ولا يومين ببعض يومين خلافا يوما ويومين للعطف **س** قال والله
 لا اكلم فلا يوما ولا يومين فكلية اليوم القول والباي حسم ولو كلف في اليوم الثالث لا يحسم لانه
 لما عاد كلمة العطف في العمل دون الوقت دلالة قصده في الكلام عن كل مرة سمس على حدة
 فصار لكل من على حدة والمهر في المهر معتبر من وقت الحلف ولاننا في سوا نقاد اليمينين على
 واحدة وكان اليوم الاول كل من المهر الاولى وبعض من المهر الثانية وان كلف في اليوم الاول حسم
 اليمينين فكل من كذا وان كلف في اليوم الثاني يلزمه كذا واحدة فاذا مضى اليوم الاول انقضت
 مدة المهر الاولى في انقضت مدة المهر الثانية مضى اليوم الثاني وانتهت اليمينان ولو قال كلفا والله
 لا اكلم فلا يوما ولا يومين فكلية في اليوم الثالث حسم لانه لما تعد كلمة العطف لا يعود الدلالة على انه قصده
 في الكلام عن كل مرة على حدة فلا يكون يمينين في يمين واحدة وقد ذكره يمينين وعطف احداهما على الآخر
 نحو الحق فصار كالمجمع بلفظ الجمع وقال الله لا اكلم فلا يوما ولا اكلم فلا يوما ولا اكلم فلا يوما
 وكلم احد ما حسم لانه لما نفي كلام كل واحد منها بنفي على حدة صار كل كلام شرط على حدة ولو قال والله

لا اكلم فلا يوما ولا اكلم فلا يوما واحدا حسم لا يحسم الا بكلامها **ح** ان
 الطلاق **ص** الحان الا حقه كالوكالة السابقة **س** اصل الباب ان الاجارة لا حسم
 في نفاذ التعريف لمنزله الوكالة السابقة لكن لا سوفف الا اذا كان له محير حال وقوعه اما اذا
 لم يكن فلا لان فائدة الاعتقاد والتوقف المعاد عند الاحارة واذا لم يكن له محير حال وقوعه اما اذا
 فلا سوفف لعدم القابض اما اذا كان له محير في انعقاده فائدة النفاذ عند الاحارة فيتوقف
 وسفد عند الاحارة لان الوكالة السابقة لما اثر في وجود التعريف فادارة ليعثر الاجارة لا حقة
 في ساد صرف موقوف عند ان في حمة الله تعالي العطف في غير منعقدا اصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم
 في عن سمس مالم يقبض فلا يكون سمس مالم يملك مالم يسف من سمس او في المعنى فيمان بصرفه صادف محلا
 لا ولا له عليه فلو كلف مع الطيرة الهوى والسكك الماء فانه لا يتعد واراجاه بعد ذلك الا نرى انه
 لوباع الا تق ثم رجع من باقه لم سعد لا نعلم ولا يتعد على المحل يد فاذا انقضت الولاية على المحل
 ملكا ريدا او لى ان لا سعد وحسنا في ذلك رورا ان السمس على اللام دفع الى عروه السار في رضى الله عنه
 دينارا وامره ان يشتري به ارضيه فاسرى به شاتين ثم باع احدهما بدينار وجاهر الاخرى مع الدينار
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ودعى به بالخير ولو لم يكن السمس موقفا على جازته لامة بالاسترداد
 قوله فلان يكون سمس مالم يملك مالم يقبض من سمس او في فلان لا نسلم لان شرط التعريف ان يكون
 صادر من له ولادة الانشاء وشرط التعريف الموقوف ان يكون له محير حال وقوعه وفي سمس مال الغنوة محلا
 وقوعه فيتوقف كذلك سمس الطيرة الهوى والسكك الماء وكذا سمس الايق **ص** قالت طلق نفسي
 ابنت او حرم علكو قال اجزت تطلق رجعة في الصرح ولا تعمل بته الثلاث ثانيا في غيره وتعمل بته
 الثلاث وان لم يقول ببيع ويصير ماليا وسوفف صلها ايلار الكافر واختلفوا في نيتها وجب ان شرط
س امرأة قالت لزوجها قد طلق نفسي فقال الزوج اجزت يقع الطلاق لان هذا صرف ملكه الزوج
 فاذا صدر من غيره سوفف على اجازته وتطلق رجعة لانه لا يحتاج الى النية لو صدر من الزوج فكل من غيره
 ولو نوى الثلاث في قولها طلق نفسي لا يصح كما قال ابو حنيفة ولو نوى الثلاث ولو قال بنت نفسي او حرم علكو فقال
 اجزت ولو نوى الطلاق يقع الطلاق واحدة بانيه لان هذه مرافا الطلاق بقرينة ولهذا لا يبيع لو كان
 من الزوج بغير نية فكل اذا كان من غيره لا يبيع بدون نية ولم يذكر في الكتاب انه هل يشترط نيتها ام لا قالوا
 جيلان يشترط حتى يقع التعريف تطلقا وسوفف على الحان اما بدون نيتها يقع اخبارا عن نية الشخص
 او شيء اخر كما لو كان من جانب الزوج ولا يحتمل الاجارة ولو نوى الثلاث صححت نيته كما لو قال الحمد استبان

وفي سمس مالم يسف من صادر
 من له ولادة لانها تكون
 من انشاء نيتها حال عدم
 دلاله بغير حال وقوعه

اد حرام ولو لم ينو شيئا في قولها ابنت نفسي لا يقع شيء كما لو قال بغيره ولو لم ينو في قولها حرمت نفسي
تكون مرييا كما لو قال هو انت على حرام لان الجان يسئل تصرف الفصول الىه ويجعل كانه باشر بنفسه
وتجريم الحلالين فيصير بمنزلة قوله والله لا اقر بك قوله تنوفا في صيرورة كون هذا القول بلا توقف
بعدم نيته الطلاق بان قيل اليه لا تنوفا فلنا هذه بين اخست حكمه وهو الطلاق فلا جله توقفت
ولم تكن يصح اطلاقا كما في اعتبار الطلاق لا باعتبار الكفاية ص ولو قالت اخترت نفسي فقال اجزئت
لا يقع قالت جعلت امرى بيدى او جعلت نفسي مختارة او اخترت نفسي او جعلت امرى
بيدى امسى واخترت نفسي واجازت صح في جعل الامر بيدها دون الديقاع ويصح اقراره بعد قيامها بخلاف
تفويضه بالت جعلت امرى بيدى اليوم كله واخترت نفسي فقال اجزئت لا يقع وبطل مضه من
ولو قالت اخترت نفسي فقال اجزئت ومضى الطلاق لا يقع لان المالك عند الاجازة يصير كانه باشر بنفسه
فاذا اجاز قولها صار كانه قال اخترت نفسي لو قال ذلك سوى به الطلاق لم يقع لان قوله اخترت نفسي من استلامه
النكاح فلا يصح لنسب به ضده من الطلاق علا وما اذا قالت اخترت بعد التفويض من اختيارها لنفسها
يجعل الطلاق لان الاحصاء ينسب على المخلص وانما يخلص لها نفسها اذا بان فاذ افترض الرجوع اليها
ذلك ونوى الطلاق بعد نواه بلفظ محتمله فيصح ولا نه ليس من الفاظ الطلاق حتى لا يصح فيه ثمة الثلاث وحتاج
فيما ذكر النفس انما عرفنا كونه بالسنة واجماع المحتج بها انه رضى الله عنهم اجمعين والاجماع مما اذا كان اختيارها
بغير ما جعل الزوج اليها ذلك ليضمن طلاقا بتخيير الزوج و لم يوجد حكمه هنا ولو قالت ود جعلت امرى
بيدى او جعلت الخيارات الى اولى نفسي فقال اجزئت ونوى الطلاق صار الامر بيدها لان هذا تصرف بملك الزوج
مستوفى على اجازته ولو قالت ود جعلت امرى بيدى او جعلت امرى واخترت نفسي او جعلت
نفسى مختارة واخترت نفسي فقال اجزئت صار الامر بيدها في مجلسها ولا يقع الطلاق الا بلفظ مبدل منها
لانها انت بتصرف امر الزوج منفرد ومو الامر باليد والتخيير مستوفى على اجازته والخلوص منه
لا منفرد وهو قولها اخترت فلا يتوقف وان قيل وجب له يقع في قولها مطلق نفسي لانها انت بملك الزوج
كل واحد منها وهو التفويض والطلاق فلنا ما انتت امر من لا نه ذكرنا الطلاق في الفا فيكون للجهة
والنفسير وكانت مطلقه نفسها بحكم الادق قبل صيرورة الامر بيدها فلا يصح صي لولا ان طلفت نفسي بمع
رجعية عند اجازة الزوج لانه ايقاع مبتدأ وليس في اللفظ ما يوجب صرورة اليه ولو قالت قد كنت جعلت
امر امرى امسى واخترت نفسي او جعلت امرى مختارا الى واخترت نفسي فقال اجزئت ونوى الطلاق
او قال صدق في قد اجزئت ذلك الساعة لم تطلق ويصير الامر لها الساعة لا يبال صيرورة الامر بيدها

تصور

يستند الوقت الجعل فخير انما اختارت نفسها او طلفت نفسها بعد ما صار الامر بيدها لان هذا امر
لا يقبل الا سنادا لانه مأكده التصرف في الماضى لا يتصور ولا يمكن تحوفا لما كده فاما متى يكون
مقصودا على الاجازة ولهذا لا يبطل بتبدل المجلس قبل الاجازة لانه تصرف فصولي فهو على الاجازة مطلقا
ويفقد عندها علا ما اذا قال المزوج امرى بيدى لانه تملك وتفويض فيقتض على المجلس ولو قالت قد
قلت امرى امسى بيدى اليوم كله او كنت جعلت امرى بيدى امسى اليوم كله واخترت نفسي فقال اجزئت
ذلك وهو يرد الطلاق لا يقع سوى ولا يصير الامر بيدها ايضا علا والمثل الاول في الفرق بينهما ان ذكر الامر في
الاولى ليس ان وقت الحدث لا لتوقيت جعل امرها بيدها فبقى الجعل مطلقا وكان موجودا موقفا على الاجازة
فاذا وجدت الاجازة نفذ وفي المثل الثانية ذكرت الامر توقيتا لجعل الامر بيدها والامر الموقت ينتهي
بمصر الوقت لان قولها جعلت امرى بيدى امسى اليوم كله بمنزلة قوله امرى بيدى امسى اليوم كله فلما اجزئت
الاجازة بعد انما وقت الجعل كان الموقت معدوما عندها فلغت الاجازة لانعدامه وكذا الخيارات
ص وان لم اضربه فهو على العموم نوى الفور صدق لانه شدد وان نوى عدا او ما بينه
وبين الليل لانه لا يحتمل كالعقد في الجنس والطعام واللقمة والقميص من رجل قال لامرته ان لم
اضربك فانت طالق والشرط العدم في عمره فلا يقع طلاقا لم يمت هو امسى كما لو قال ان طلقك اوار لم ات البعرة
ولو عني الفور صدق لانه محتمل بدلالة الحال غية تشديد وان عني عدا او ما بينه وبين الليل رطلت نيته
وكان على العموم المطلق بعد في الحال بدو انا تصرف في الفور عند صحة النية بدلالة الحال فاذا لغت النية
لكونها محصنة البعض اوقات الاستقبال ومو غيبي مذكور اجزئت الكلام على اطلاعه كما لو لم ينو وهو نظير
لو قلنا لا ياكل طعاما موقفا على صح المالك لانه لو عني البعض صدق في ديانته ولو نوى لقمته او لقمته لا يصدق
لعدم دلالة اللفظ والحال فيقربا ويا ما لا يحتمل لفظه فلا يصح با جعل الامر باليد ص
التعليك يقتصر بطل بعض وقته من الاصل ان الزوج يملك جعل امره بيدها او يد غيرها لانه
مالك امرها في الطلاق فهو بالتفويض مملك هو مملك له فيصح كالباع والشر وغير ذلك لكر لا يملك الرجوع عنه
خلاو السع لان السع يلحقه الفسخ بعد تمامه فضعف اجماعه من هذا الوجه فصح الرجوع عنه علاو الطلاق فانه
اذا تم لا يلحقه الفسخ لان فيه محض تعليق الطلاق بتطبيقها فلزم لزوم سائر التعليقات لما فيه
من معنى البير ويصح وبنية الثلاث لانه تفويض فيجعل العموم والمخصوص كما في قوله طلق نفسك ولا يصح نية
اشين لان نوى العدد واللفظ لا يحتمل فلا يقع الا واصل الا ترى انه لو قال انت يا زنى ونوى الثلاث صح ولو نوى
اشين لا يصح ثم الامر باليد يقع مطلقا وموقفا ومرسلا ومعلقا لانه بمعنى البير لكون الطلاق معلقا بايقاعه

مطلقا

اليمن فيها التخيير

أَوْ فِي التَّفْهِيمِ وَفِي الْإِثْبَاتِ تَخَصُّصُ
أَصْلِ الْبَابِ أَنْ كَلِمَةً أَوْ مَوْضُوعَةً لَا حِلَّ لِدُكُورِهَا
غَيْرَ غَيْرِ لَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ تَخَصُّصٌ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الْمَعْنَى بِتَحْصِيلِ أَحَدِهَا كَمَا فِي آيَةِ التَّكْفِيرِ وَفِي التَّفْهِيمِ
لأنه نكرة في سياق التعميم كما في قوله تعالى وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنْ كَانُوا كُفَرًا أَوْ لَا تَقُولُوا إِيَّاهُ كُفَرًا لِأَجْمَاعِهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ
طَاعَةُ أَحَدٍ مَالًا وَلَا طَاعَةُ أَحَدٍ مَالًا يَطْعَمُ الْآخَرُ كَمَا أَنَّ ثَمًّا وَلَا فَرْخًا الْحَقِيقَةَ فِيهَا هُوَ الْمَقْصُودُ لِلْمُخَالَفَةِ الْبَيِّنِ
لأن المقصود من معنى التعميم هو العلم بما إذا وجد أحدهما لم يتحقق شرط الحث وشرط الحدوث ووجد أحدهما
فثبت ما المقصود من معنى الإثبات هو العلم بما إذا وجد أحدهما فثبت الآخر وجود أحدهما فثبت الآخر كعلمان في المقصود
والحكم من شرع اليمين لأن المقصود هو البرقعة من اليمين لا يبرأ بالانعدامها وفي معنى الإثبات يبرأ أحدهما
ومنه دخلت بين معنى الإثبات ما ذكره من إغائية والدولة على الغاية يعمل على الغاية لأن الغاية لا يتحقق
الغاية على معنى العمل الإرادة المنكرية عند إرادة المعين أو يستعمل الغاية كما في قوله تعالى لَا تَعَذِّبْنَهُ
عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا تَعَذِّبْنَهُ أُولَئِكَ يَنْتَهِ سُلْطَانُ مَبْنِيءٍ حَتَّى يَأْتِيَهُ سُلْطَانُ مَبْنِيءٍ وَيَقَالَ الْعَوْلَى أَبْرَحَ
مِنْ بَابِكَ أَوْ تُعْطِينَ حَقِّي أَوْ حَتَّى تُعْطِينَ حَقِّي أَوْ لَمْ يَصِلْ غَايَتُهُ يَجْعَلُ عَلَى الْخِيَارِ وَيُعْطَى الْقَبُولَ بِدَرْجٍ هَزْلًا وَفِي الْإِثْبَاتِ
لِزُجْرِ الْكَلَامِ وَمَتَى دَخَلَ مِنْ إِبْثَاتٍ نَعَى كَانَ فِي الْإِثْبَاتِ كَأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ إِبْثَاتٍ فِي حَقِّ الْبَقِيَّةِ كَأَنَّهُ دَخَلَ
بَيْنَ تَقْيِينِ مَسْأَلَةِ الْعَوْمِ فِي حَقِّهِ **قَالَ** وَاللَّهِ لَا دَخَلَ هَذِهِ أَوْ لَا دَخَلَ هَذِهِ حَتَّى يَدْخُلَ وَاحِدُهُ
وَلَوْ قَالَ لَا دَخَلَ هَذِهِ الْيَوْمَ أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ
أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَا دَخَلَ هَذَا الْيَوْمَ **رَجُلٌ قَالَ** وَاللَّهِ لَا دَخَلَ هَذِهِ الدَّارُ أَوْ لَا دَخَلَ هَذِهِ الدَّارُ
فَيَا هَذَا دَخَلَ حَتَّى لَا يَدْخُلَ مِنْ بَيْنِ بَيْنِي وَبَيْنَا كَلَامًا وَاحِدًا مَسْأَلَةً عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَلَئِنْ تَزَمَّ أَحَدُ الْيَمِينَيْنِ هُوَ
الْحَثُّ عِنْدَ وَجُودِهِ وَالْبَرُّ عِنْدَ عَدَمِهِ وَلَوْ قُلْنَا بَأَنَّهُ لَا حَثُّ إِلَّا بِدُخُولِهَا لَكَانَ طَرَفًا حَكِيمًا وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَلَوْ لَمْ
يَدْخُلْهَا حَتَّى يَأْتِيَ بِرٌّ فِي يَمِينِهِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا دَخَلَ هَذِهِ الدَّارُ أَوْ لَا دَخَلَ هَذِهِ الدَّارُ الْآخَرُ فَيَا هَذَا دَخَلَ
بَرٌّ لَأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ إِبْثَاتٍ فَاقْتَضَى أَحَدُهَا فَيَا هَذَا دَخَلَ بَرٌّ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا حَتَّى مَضَى الْيَوْمُ أَنْ كَانَ مَوْفُوتًا أَوْ
مَاتَ أَنْ كَانَ مَوْفُوتًا حَتَّى لَأَنَّهُ فَاتَ الْبَرُّ مَوْجُودًا حَتَّى لَأَنَّهُ فَاتَ الْبَرُّ مَوْجُودًا حَتَّى لَأَنَّهُ فَاتَ الْبَرُّ مَوْجُودًا
هَذِهِ الدَّارُ الْآخَرُ الْيَوْمَ فَإِنْ دَخَلَ الْيَوْمَ حَتَّى أَنْ لَمْ يَدْخُلْ الْآخَرَ قَبْلَ مَضِيِّ الْيَوْمِ وَلَمْ يَدْخُلْ الْيَوْمَ حَتَّى مَضَى الْيَوْمُ
بَرٌّ كَمَا دَخَلَ الْآخَرَ لَأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ نَعْيٍ وَإِثْبَاتٍ فَيَصِيرُ فِي حَقِّ الْبَقِيَّةِ كَأَنَّهُ دَخَلَ مِنْ تَقْيِينِ حَتَّى يَأْتِيَ أَحَدُهَا وَفِي الْإِثْبَاتِ

ایں یوم

لأنه دخل من اثباتين فيترابطهما لأن أو للتخيير قد احتارا لاثبات حين دخل احدهما فتر
ولانه التزم احد الشرطين النفي او اثبات النفي شرط الحث والاثبات شرط البر فان دخل الأولي
فقد احتار حكم النفي فيحتمل وصار النفي مع اثبات منزلة التعيين في حكم النفي ان دخل الثانية
بروزا من مضى اليوم قبل ان يدخل احدهما حث لانه تحقق شرط الحث بفوت شرط البر وهو الخول
لثانية قوله للسبق يعني اذا مضى اليوم ولم يدخل الثانية تحقق شرط الحث وهو عدم دخول الثانية
لان شرط حثه دخول الاولى او عدم دخول الثانية فايها وجد حث و قد سبق عدم الثانية بنفي اليوم ^{دخل}
ولا يتصور البر بعد ذلك قوله او قدم او اخر يعني لو قال والله لا دخل هذه الدار اليوم او لا دخل
هذه الدار بدلا جوابه ما ذكرنا فصل ولو قال لا دخل هذا او دخل هذا فالثانية غايه كقوله
حتى الا ان ينصر على الا بد او نواه ولو قال لا دخل هذا او ادخل هذا او هذه فاحدهما غايه سر
ولو قال لا دخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخر فان دخل الاولى حث ^{وجود}
وان دخل الثانية او لا تبر بطلت اليقين كما في الاولى ان هذا لم يدخلها لم يحث لان اوها لغاية
كانه قال لا دخل هذه حتى ادخل هذه فاذا انعدم دخولها فاقضى ما في الباب من الغاية الرافعة للخطر
عن دخول الاولى لم يوجد لكن شرط الحث لم يحقق ايضا بخلاف الاولى لان او تعذر حملها على الغاية لتعذر
مالا بد الا تترك انه لو صرح بالغاية ثم لم يحسن ان قال لا دخل هذا ابدا حتى لا دخل هذه وهذا يحسن
التصريح بالغاية فحملت عليها وهذا للتخيير لو توالت التخيير هنا صححت نيته وبتع لم يمتنع على منع الدخول
او الدخول حتى انه لو لم يدخلها حتى مات حث لتحقيق احد شرط الحث وهو عدم دخول الثانية كما قلنا
في الاولى لان في الاولى حث مضى اليوم لانها موقته وهذا لا يتحقق لعدم الا بالموت لانها لم يمت
مشكل فانه اذا صححت نيته للتخيير لم يمنع ان تقع اليقين على منع الدخول او الدخول كما ذكرنا لانه لو كان
كذلك لكان قوله او ادخل هذه الدار جوابا للسؤال على اثبات من غير حرف تأكيد وهو غير جائز الا تترك انه
لا يصح ان يقال والله افعل كذا او يراد به الاثبات بل اذا جعل على التخيير كان منزله قوله لا ادخل هذه او لا
توفاد دخل هذه لان حروا التوكيد دليل لارادة النفي كقوله البتة حث الفراق الذي اطعمه اس لا اطعمه وافشار
حرف النفي او في فاضا حروا التوكيد لان ضا راسي متعل فاعلى هذا اذا قال والله لا ادخل هذه او ادخل
هذه ونور التخيير كان بمنزله ما لو قال والله لا ادخل هذه او لا ادخل هذه فابها دخل حث ان لم يدخل احدها
حتى مات بر وهذا قول الجبر البانج وموطا ابو بصير والعريفة ولو قال لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه
او هذه فان دخل الاولى حث لانه دخلها واليمين باقية وان دخل احدها الاخرين سقطت اليمين لان

جود
اشترى
الدينار
بالقبا،
شطر المص
بحسب
١٢٥٠
الدينار
في كل آخر
من الدينار
٣٤

الهم ح
النداء والمن
محذوف
ناقص
الطه وح
مفعول

للاغاية هنا فصار بين النفع ومقتضى بدخول انهما كان فاي الامر من دخل استلزاما لغيره بدخولها كانه عالم
حتى دخل هه او حتى ادخل هن كما الزكاج

ص تصرف المأمور سفد على آخره وان وافق بدوره لاسر اصل الباب ان المتصرف
بالامر اذا وافق تصرفه امر الامر سفد عليه لان النفاذ عليه حكم الامر وقد فعل على قول الامر
واذا خالف لا سفد لانه لم يوافق الامر في الذي خالف اليه فكان فضوليا فان كان المتصرف
ما يتوقف وله مجيز طال قرعة كالباع بثل القيمة او بغبن يسير او فاحش في حق المالك الكبير وكما جالبغة
بهر يسير او كثير فانه يتوقف على الاجازة كالاذن لاسي بوقار كان ما لا يتوقف كالشراء ولم يكن له مجيز
حال قرعة كباع مال الصغير او المحجور بغبن فاحش وكما جالبغة الصغير ما كثر من مهر المثل او باقل من
بغبن فاحش عند عدم الاب فانه في الشراء سفد على المباشر وفيما عداه لا ينفذ ولا يتوقف ما تزوج الصغيرة
او الصغيرة بالغبن الفاحش مع وجود الاب سوقف على اجازة الاب عند خلافها ومضى معروفه وفي المشتق
اذ ادعى على امرأه مكافا باقل من مهر مثلها بغبن فاحش ولم يأمش مدر زور وقضى القاي به لا يحل له ولا
ينفذ القضاء باطنه لانه ليس له ولايته انشاء النكاح باقل من مهر المثل بالغبن الفاحش حال امر عبد
ان يتزوج فاجاز ما كان صنع جازا استحسانا وقياسا لا كالمأذون الوكيل والصبي بعد اذنه كالعبد
ولو اعتقه نفذ بغير اجازة بخلاف بلوغ الصبي ولو باع اومات فاجاز المشتري والوارث جاز خلا لبيع
وخلاف الامه بطران الخلل الباب لو كانت لا محل جاز من عبد مزوج بغير اذن مولاه ثم امر
المولى بالتزوج فاجاز العبد ذلك النكاح القياس لا يجوز ومن قول زفر حدة لانه مأمور بالنكاح والاجازة
ليست بنكاح لانها تعارض اسماء فان احدهما يسمى عقدا والاخر اجازة وصورة فان صورة النكاح ان يقول
قبلت وصورة الاخر ان يقول اجرت وشروطا فان الشهاداة شرط عقد العقد وليست بشرط عند الاجازة
ومحلا فان محل العقد الزوجة ومحل الاجازة هو العقد فلا يكون المحرم باطرا المتغايير من امر بالآخر
كالوعين له امرأة فتزوج غيرهما لم يجز لان هذا عقد كان موقفا على اجازة المولى فلا ينفذها جان غيبر
لان كل عقد يتوقف على اجازة محض من يد الحكم عليه لا ينفذها جازة شخص اخر كالعبد المحجور اذا باع شيئا
من اكسابه او من مال المولى ثم اذن له في التجار فاجاز ذلك لا سفد وكذا الفضولي اذا باع مال غيره ثم باع
المالك غيره او مات فورثه ابنه واجاز المشتري والوارث بيع الفضولي لا ينفذ وكالامه اذا تزوجت
بغير اذن مولاهام باعها المولى ثم حل له او ورثها ابنه ومضى حل له واجاز لا سفد وفي الاستحيان
يجوز وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لم يذكر قول ابي حنيفة بخلاف ما لا ينفذ لم يحفظ الرواية عنه لان الاجازة

اشارة وصف النفاذ وهو ما مور به جقدنا في لان الامر المطلق يقتضي وجود المامور به على التمام وثامه
بالتنفيذ وهو المقصود من الامر لانه هو المحصل لمصالح النكاح وكان مورا بالوصف ضرورة
ولانه لما اذن له في النكاح جعله وليا فيه والولي اذا اجاز العقد عوز الا تترك نه لو باع العبد او مات
الولي اجاز الوارث له المهر من جاز لانه صار وليا فكذلك اذا اذن لزوج ان يبيع هذه الماه وقد
خرج الجواب عن قوله انها متعارفان عن قوله يتوقف على اجازة المولى فلا سفد باجانه غيره لان اجازة
العبد اجازة المولى لانه ثابت عنه لما ذكرنا ان ابا العقد امر بالتنفيذ علافا لما ذكرنا اذا اجاز
ما باع قبل الاذن لان لا جاز انما تعامل محل ملك الاذن وهو لا يملك بعد الاذن لان في حال المولى
ولا في اكسابه الترتيب قبل الاذن قوله والكبير والصبي بعد اذنه كالعبد يعني اذا باع فضولي الى انسان
ثم وكله المالك لم يبيعه فاجاز ذلك البيع فهو جائز استحسانا في اجازة العبد وحيث لا ذكر الصبي اذا باع
ماله او تزوج امرأه اذن له المولى فاجازها استحسانا وقياسا لانه العبد اذا امره المولى بالنكاح
يتزوج واحده وعند ان افعي جسد له ان يتزوج مثبته لو قال له تزوج ما شئت له ان يتزوج شتيه اجازها
لان النكاح عندنا مملوك المولى على عبد حتى كان له اجبان عليه لو اقر على العبد بالنكاح لم يبيح على ما قال
ابن حنبل فهدا يستكمل لو كان النكاح مملوك المولى على عبد ليعم اقراره عليه كما لو اقر على الحمة قوله ولو اعتنقه
نفذ يعني لو تزوج عبد غير اذن مولاه ثم اعتنقه المولى بعد من عمر اذنه وفي الحد من يحتاج الى الاجازة
والعزل والعقد يتوقف لقيام مملوك المولى في رقة العبد واكسابه فاذا اذن له في التزوج لم يزل ملكه
وحقه بالاذن فكان الموجب للموقف قايما بقى موقفا على اذنه المولى وحرام مقامه واما في العقب
فقد زال حرم المولى الذي يتوقف عليه فنفذ لانه لم يتوقف على العبد لوجود الرضا والالتزام منه لانه
اهل له ولهذا يبيح كفا لته واقران بالدين في حقه فاذا زال حرم المولى بالعقب نفذ عليه لالتزامه كالراهن
اذا باع الرهن ثم قضى الدين نفذ وعمر اذنه مستقبلا وكما لو باع المادون المديون بوقف على اذنه
الغرماء لم لو اذنه بيوهم سفد وهذا خلاف الصبي العاقل اذا باع ماله او تزوج امرأه فانه يتوقف على
اجازة الوصي لو باع قبل الاجازة لا ينفذ الا اذا اجاز الصبي بعد البلوغ وان زال توقف العقد لاجل
والغرض ان يتوقف العقد لاجل وان زال الحد لانه لو نفذ على الصغير بعد البلوغ لنفذ بوضاه والتزامه
في التصب وهو غير معتبر علاو العبد لان التزامة معتبرة لهيته ولهذا لو قال اذا اعتنقت فكل مملوك
املكه جعتق من ملكه بعد عتقه ولو قال الصبي كل مملوك املكه بعد بلوغه فهو جدي يبيح مملكته بعد
بلوغه وكذا الواحد بلح مبلغ فجد حرام احراه عن حمة الاسلام ولا كذلك العبد لان حرام العبد لانه

فلم ترتفع وهذا ايضا علافا للعبد اذا اشترى شيئا ثم اعتنقه المولى فانه يبطل الشرع والروا عن عبد الشري
انعتق مولا للملك للمولى ولو بعد بيعه عتقه لكان موحيا للملك للعبد انه لا يجوز ولا سفد باجانه
لكونه تنفيذيا جاز غير متوقف على اذنه بخلاف الصبي اذا اشترى مملوك فاجاز لان العقد وقع للصبي
قبل البلوغ وهو كذا بعد لكن انما اعتبرت اذنه المولى بيا به عنه فاذا اكمل رايه استغنى عن التاييد
فاعتبرت اذنه ولو باع المولى العبد فاجاز المشتري النكاح او مات المولى فاجاز الوارث جاز لان
العقد منعقد وكان المولى زيا ذن لموان عيروه وقد انقل الى المشتري الوارث وما يملك ان الانساق فيلكن لان
الاجازة علاو الوبايع الفضولي الى انسان ثم مات المالك فاجاز الوارث حيث لا يجوز لان بيع الفضولي
ثبت ملكه موقفا فاذا طهر عليه مملوك الوارث وموبات باطل فلم يلحقه الاجازة وعلاو اذا تزوجت الامه
نفسها بغير اذن سيدها ثم مات او باعها فاجاز المشتري الوارث متى حال لها لم يحل لان الحلاليات
طهر على الحلال الموقوف فابطلها وان لم يحل لها بان كانت اخت احد من الرضاع جاز باجازه وكذا لو
كان الوارث امرأة جاز باجازه وقال بعض اصحابنا اذا دخل هذا الزوج قبل الاجازة بم بامها مولاها
او مات فاجاز المشتري الوارث جاز لانه لما دخل بها وجبت العقد للوطى بالشبهة والعقد يمنع
حل الوطى فلم يكر الحلاليات تطاربا على الموقوف فلا يفسد النكاح الموقوف الا ان المذكور في الكتاب انه لا ينفذ
لان وجوب العقد انما يكون بعد التفريق بينهما وقبله ليست معدة فاعترض الحلاليات ببطل الموقوف
وان كان هو موقوف من وطئها كما يمنع بسبب الحسبة فانه لا يمنع بطلان النكاح الموقوف علاو الفضولي
اذا باع ثم باعها المالك من كل له وطئها او لا يحل او ورثها ثم يحل له وطئها او لا يحل فانه لا يحل ينفذ
باجازته لان المعقود عليه في البيع هو العيز والبيع خرج عن ملكه وعول الى غيره وبطلان ما في النكاح
المعقود عليه منافع البضع فاذا كان المشتري الوارث ممن حل له وطئها لم يدخل المعقود عليه
في ملكه فلم يخرج العقد عن حد التوقف **صل** اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج عليها
امه او مديونة او ام ولد جاز وحره او مكاتبه لا ولا سفد بقيته ولا بهر المقل بخلاف الحرة والخبر وما لا غير
صل رجل امر عبده ان يتزوج امرأه على رقبته فتزوج امه او مديونة او ام ولد على رقبته جاز
لان رقبته بصير ملكا لمولاه لانه هو المالك لها ومملوك مولاه في المعبد لو كان سابقا على النكاح
بان تزوج امه من عبده جاز فاذا وارثه والمالك للقادر غير ثابت حال وقوع النكاح للزوج ولا لما كتب
من كل وجه كان ادنى لا يقال ان الملك ثبت في المهر للامه او لا ثم ينفذ الى المولى لانه لو كان عليها
دين يقتضي منه ولو وصلا مة انسان شي فقبلت وقع الملك للمولى ولو ثبت له ابتداء لا شرط

بعد

قبوله لا نقول نعم الملك في المهر شيب للامة اولاً ثم ينتقل الى المولى حكماً الا ان ما يست لها
من الملك لا قرار له ولا يملك به شيئاً من النصفات فيكون وجود هذا الملك كعدمه فلا يظهر في فساد
النكاح كالمثل المثبت للوكيل بالشراء ثم ينتقل الى المولى فانه لما كان غير متقرر صار وجوده وعدمه
سواء حتى لو اشترى الوكيل قريبه لا يعتق عليه او امراته لا يفسد النكاح ولو تزوج حرة او مكاتبه على
رقبته فهو باطل لانه لو صح لما كنت زوجها ومملكتها اياه لو طهر على النكاح رفعه فاذا ثار انه اولى من نفعه
واما المكاتبه فلانه لو صح لبثت لها مملكتها والى المولى والتصرف فيه انما ملحق بمثل الرقبة في حق منع الجواز ابتداءً وان كان
لا يوجب رفعه كطريان جوب العدة لا يرفع النكاح وينفعه فان قيل ينبغي ان يبطل التسمية ويصح النكاح
لانه سمي شيئاً عجيباً تسلمه مع ثبوت النكاح فصار كما لو سمي عبد الغير فانه يبطل التسمية وجب قيمته بل اولى
لان عبد الغير بعد رضى تسليمه مع ثبوت النكاح في الجملة بان يحيز مولاه وصار كنكاح الشغار فانه يصح ويجب
مهر المثل وكذلك لو سمي الحر والحرير فانه يصح النكاح ويبطل التسمية ويجب مهر المثل وهذا لان فساد
التسمية لا يرد على عدمها ولو انعدمت لا يبطل النكاح فكذلك اذا فسدت قلنا الفساد فساداً لا يمكن
لفساد البطلان لان رقبته تصلح بدلاً ومهر المثل فساد النكاح من اجل انه بدل صحيح لانه حين سمي بدلاً
فقتضيه ان يملكه المراه ولا يمكن بقائه النكاح مع ملكها رقبته فامنع جواز العقد باعتبار صحة
البطلان لفساده ولان المصير الى مهر المثل او قيمة المسمى من مضافا اسمه لا يكون مقتضياها
انقضاء النكاح لو تحقق اما اذا ذكر شيئاً مقتضاه اسماً النكاح لو تحقق فحكمه انقضاء النكاح لان
المنافاة فيجتمعان وهذا لانه لما نصرت على الشرط المنافي علمنا ان غرضه اسما النكاح لا وجوده
فلا يفسد الوجود به الا تكرر ان نكاح المتعة باطل لان التخصيص عليه من الغرض المطلوب
وهو بقاء النكاح بمراسم النكاح لو تحقق بخلاف ما يراى من شرط الفاسدة فانه لا منافاة في الغرض المطلوب لو تحقق
ص فان دخل بحجب الاقل وبياع فيه الا ان يفتره قيل هذا عند خاصة من يعنى
ان العبدان لم يدخل بها لا يجب شيء للفساد وان دخل بها فلهما الاقل من قيمة رقبته ومن
مهر مثله لان هذا دخول في نكاح فاسد ويكون ديناً في رقبته ببيع فيه في الحال الا ان يفتره
المولى لان تصرفه صدر بآذن المولى والفساد حكم الشرع لا يمنع ظهوره في حق المولى من المشايخ
من قال هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولهما يواخذ به بعد العتاق اصله ان ذن المولى عبده
بالنكاح يصرف الى الجاني والفساد عنده وعندنا منصرف الى الجاني دون الفساد فلما لم يكن له ذنوا
عندهما لا يواخذ به في الحال الا ان يقول له المولى تزوج حرة على رقبته ومنهم من قال هذا قول الكل

وما فرغنا من هذه المسألة وبين تلك المسألة والعرفان هذا كل امرأة بالتزويج مطلقاً فانظر الى ذلك من
الى نكاح مغرور وهو الجاني بما هنا امرأة بالنكاح المتعدد وهذا المفيد يقع جازياً في بعض المجالس فاسداً
في البعض فوقع الامر عليه والصح هو الاول لانه يفتر على الايمان بالنكاح الصحيح هذا فانظر الى ان اليه كما
في كل المسألة وقولنا انما هو عند علماء الدنيا الثلثة وعندنا من عجب من المثل بالغى ما بلغه وكذا عندنا
في جميع الانكحة العارضة لان الواجب عندنا في العقد بدل المتلف فكما ان المتبعض حكم الشرع في
الفساد يكون مخفواً بالقيمة بالعدة ما بلغت عند الفلانة فكذلك المستوفى بالنكاح الفاسد لكننا
نقول المستوفى بالقيمة هذا ليس بالبرهان انما مستوفى بالمال عند التسمية لكن التسمية لما لم تكن صحيحة
لا يحس الزيادة على مهر المثل لعدم صحته فاذا كان المستوفى قل لا يجب الزيادة لانعدام التسمية في الزيادة
ولما الرضا بدون الزيادة كحل المسألة لانه مال متقوم بنفسه فبدله مقدراً بالقيمة ولا يعدل
عنها الا اذا صححت التسمية ولو كان مديوناً او مكاتباً صح وجب قيمته وكما بته باقية خلاف
البيع شر ولو امر بكاسه او مديرة او ام ولد له ان يزوج امرأه على رقبته فزوج امرأه على رقبته
صح النكاح سواء تزوج قته او مديرة او ام ولد او حرة او مكاتبه لانه حصل باذن المولى وانعدم المانع
وهو ملك المرأة رقبته زوجها لعدم موله النقل من ملك الى ملك وانما يجب القيمة لانه سمي في العقد بما لا
متفقاً وقد عذر تسليمه لحسن محقق لفساد العقد وفي مثل هذا يجب قيمته المسمى كما لو تزوج
امراه على عبد الغير ولم تجوز حبه وتكون ديناً في ذمته يبيح فيها كالمديون لما ذكرنا من اذ الحق
دين بخلاف الحر والحرير لان هناك فسد التسمية وهذا في المديون وابتداء المولى ظاهر وانما يسكن
في المكاتب لانه يبيد النقل برضا كما لو باعه المولى برضا جاز وبمن ذلك فصح الكتابة فاذا اقدم
على امه رقبته بغير ذلك فصح الكتابة فيصير قتيلاً فيجوز له النقل لمحقق المانع لكننا نقول لا صح
ان يبيع المكاتب برضا ولا يجوز وانما يجوز اذا فسخت الكتابة ثم باعته ولان الفسخ لو ثبت لبطلان اقتضاء
الفسخ على وجه مطلق في الفسخ وهذا لو ثبت الفسخ اقتضاء لبطلان الفسخ وهو النكاح ولا يجوز اثبات
المفسخ على وجه مطلق في الفسخ الى ان يبيح في هذا يقولوا انما بانه باقية خلاص السحر
ولو امره ولم يقل على رقبته فزوج علمنا جاز في الكل ويجب قيمته الا ان يزوج على مهر المثل بغير جاز
وقيل عندنا يصح وان زادت كالوكيل بالبيع فان دخل يواخذ بالاقبل بعد عتقه لان سمي بقول
س ولو امر عبده بالنكاح ولم يامر به امره رقبته بزوج على رقبته فالنكاح جائز في جميع
ما ذكرنا من المجالس لان النكاح حصل باذن المولى وهو في امه رقبته فزوج على رقبته فلم يصح

صحتها

رقبته ملكا للحرقة ولا للمولى الامنة وصار كالموتزوج على عبد الغير وسعد على قيمته لان المولى لما اخرج بالنكاح
 ومولا يصح بدون المهر كان الجهر امرأ بالامانة وهذا اذا كانت رقبته مثل مهر المثل او اكثر ما يتقارب
 في شدة اما اذا كانت اكثر مما لا يتقارب في شدة فلا يجوز فالامانة المشايخ هذا قولها اما عند من حرمه
 فيجوز لانه ان الحق لما دون له في النكاح فهو ملك له والشر بالغبض الناشئ وان الحق بالوكيل بالنكاح
 فهو اذا ما شر بغيره في حشر يجوز عنده وكذا الوكيل بالبيع اذا باع بغيره في حشر يجوز عنده ومنهم من قال هذا
 قولهم جميعا لانه بمنزلة الوكيل بالشر لا بملك البضغ بما في الدمة والوكيل بالشر يتقيد بمثل المثل وهذا لان
 العقد وقع للعبد لان مقاصده راجع اليه فكان منها في الزيادة على المهور ووجه الاطلاق المطلق
 ستنى مواضع التهمة ولهذا الوكيل بالبيع اذا باع مملوك بغير شهادته له فالغيب يجوز قال الصلح
 الشهيد رحمه الله والاول صحيح ودكر في الوكالة لو ذكر صاحبها بان يزوجها امرأه بغيرها اياه بالشر
 مهر المثل حاز عند من حرمه بناء على اصله ان المطلق يحرم على اطلاقه اذا قام دليل التقييد وعندهما
 لا يلزم التقييد بدلالة العرف فترى اوجه بينه وبين الوكيل بالشر لان له ان يصف اطلاق العقد
 الى الوكيل انا اضاف الى نفسه فتكت التهمة فيمنه حيث انه قصد الشر لنفسه فلا علم بالغبض
 حوله الى الآخر وفي النكاح يضاف العقد الى الموكول ولا يملك مهر البهية ولو اضاف الى نفسه كانت
 دون الموكول لان ملك النكاح لا يشترط لغير المضاف اليه خلاف ملك البهية لان ملك البهية مست
 للمولى بسبب مضاهي المولى في عده ولا يثبت في النكاح هذا كله ان لم يحرم التسمية وان اجازها
 ففي الدمة والملازمة وام الولد يجوز ويصير رقبته مهر كالموتزوج ابتداء بانه وفي الحرقة والمكاتبة
 قال الشيخ رحمه الله في الحرقة ينبغي ان لا يعتبر هذه الاجازة لانها لو صحت بطل النكاح فيخرج وان
 تكون مبرا فكانت الاجازة متضمنة ابطال المصروف والاجازة مسطت الاجازة وحشر يصح
 وقال السجاني في شرحه صحيح الاجازة وبطل النكاح لان الاجازة لا حقيقة كالوكالة ان ابقه وانما هو
 ان قول الشيخ رحمه الله صحيح فان لم يحرم المولى حتى دخل بها وقيمتها اكثر فعليه مهر مثلها اذا عتق وهذا
 يجب ان يكون قولها على قول عامة المشايخ لان هذا النكاح غير داخل تحت اذن المولى لان
 النفس اذا ما جازت القيمة امر الامر فكان دينها لمسه بغير ذنه فلا يواخره مالم يعثوق لا يقال بان
 الضمان انما يجب بالفعل وهو المولى في ضمان الفعل لا يقتصر على المولى كالا سيما لاننا نقول
 الفعل انما صار سببا للضمان بواسطة القول وهو العقد لا لكونه لكان موجبة الحد فكان بمنزلة
 ضمان القول لا التمسك به لانه لو تزوج امرأ بغير اذن المولى وطهرها بواحد منهم بعد العتاق ولما على من اذن

ممكن

ممكن

عليها

واما على من اذن المولى في حشره عليه المهر في الحال لانه صحيح النكاح لدخوله تحت الاذن وكان هذا دينا الزمة باذن المولى في حشره
 فيه الا ان يذنه المولى لا يترس انه لو تزوج نكاحا فاسدا دخل بها يباع بالمهر فهذا لا يوجب له حشره انه لا يذنه
 به في الحال بالاتفاق لان المهر واجب المولى في حشره لا في حشره الا بعد العتاق فلا يعدم الاجازة فان قيل بان الاجازة تستند
 الى وقت العقد بليلتها لو تزوجا على راح مساة ودخل بها ثم حاز المولى فانه يجب المستحق استحقاقا ولو لم تستند
 الاجازة لوجب مهر المثل فاذا استندت بغير اذنه وطهر بعد الاجازة فينبغي ان يواخره في احوال قلنا الاجازة
 انما تستند اذا صحت بنفسها لو فرغها عاملة معصية للعقد كما في المسئلة التي ذكرها وهاهنا لا يقع نصيحة
 فلا يصح فلا يصح استنادها **ص** عبد تزوج على رقبته بغير اذن مولاه حرة او مكاتبه فاحاز لم يحز
 فان دخل تحت الاذن لكر قبل الاجازة بعد عتقه وبعد ما في الحال التعليق **س** عبد تزوج على رقبته او مكاتبه
 وبكر المولى اذن له في النكاح اصلا فالكاح باطل لا يتوقف على اجازة المولى لان الاجازة في الاذن كالاذن في الاذن
 ولو اذن له بهذا النكاح في الحشر لا يجوز له ان يزوجها ولا يتوقف على اجازته في الاذن فان دخل بها قبل الاجازة
 محسنا لا يفسد منه مهر مثلها اذا عتق لان المهر في النكاح الفاسد يحسب بالعقد والدخول لا يفسد
 وكان الزوج مضافا اليه ولم يوجد الاذن بالدخول وكان هذا دينا الزمة بغير اذن المولى فلا يصح من الاجازة عليها
 بعد الدخول لان الاجازة غير عاملة لانها بعد الموقوف في غيره لا يقال اذا اجاز جيلان يواخره في الحال
 لان الاجازة تستند الى وقت العقد كما في النكاح الصحيح فتبين انه دخل بها في عتقها دون له وقيل لانا
 نفعل هذا يستقيم في العقد الصحيح لان حكمه ملك المعين في حشره لا في حشره فان ظهر حكم الاستيناد في حشره
 لقيامه من وقت العقد الى وقت الاجازة واما حكم النكاح الفاسد ملكه من وقت ظهوره في حشره لا في حشره
 من غير ان يقتضي اختصاصا بالحل والاذن كان حكمه في حشره لا في حشره لا في حشره لا في حشره لا في حشره
 فيه اثر الاجازة وهذا لان استناد يظهر في القاييم لا في العايت لانه لا يظهر الاجازة في حل المولى محلا للنكاح
 الصحيح ولو ان المولى اجاز ثم دخل بها محسنا لا يفسد منه مهر مثلها ووجه من يباع فيه لان بعد المولى لانه
 ظهر من حق المولى لوجود الاجازة وان لم يظهر اثر الاجازة في نفي هذا العقد لان ذلك حق المولى لا حق المولى ولا هذا
 لو اذن له في الاذن لا يجوز ولما وطهر بعد الاجازة فله حشره على اذنه واعتبرت في حق التعليق بقبته
 وان لم تعتبر في حق نفي هذا العقد **ص** ولو كاسل مئة او مائة او ايام ولد جاز وبجبت المسمى على بعد
 اجازته وقبلها يجب استحقاقا وقبها مهر المثل معه **س** ولو تزوج على رقبته او مكاتبه او امرأه او امرأته
 لكن اذن له في النكاح اصلا فعقد النكاح وسوء على ايجان المولى لانه ما يلحقه الاجازة لانه لو اذن له بعد اذنه
 جاز فكذا اذا اجاز واذا اذن المولى فله حشره فلا يخلو امانا وطهرها قبل الاجازة او بعدها فان طهرها

ومهره لانه لو لم يملك زوجا
 ومكاتبه اياه لوطر في النكاح لرضه
 ولو تارة او لانه ان لم يملك

بعد الاجازة حب المستمى وهو رقبته لان المستمى حب العقد عند الاجازة كما لو زوج فصولى واجاز المولى وان
وطيها قبل الاجازة فكل ذلك ايضا لان الاجازة فى الانشاء كما لا ذبح الابتداء هكذا ذكر هنا ولم يذكر التكاليف
والاشخاص وان ذكر الكرخى شرحه عبد نزوح بغير ادنى مولاة ودخل بها ثم اجاز المولى فالحق ان حب المستمى
مهر بالدخول لان الدخول فى النكاح الموقوف كالدخل فى النكاح الفاسد فحب المستمى مهر المثل ثم اجاز المولى فحب
الصحيح مهر آخر كما لو تزوج امراه كاخافا سدا ودخل بها ثم تزوجها بكا حاصحا وفى الاسمان لا يلزم الا المسمى
لان مهر المثل لو وجب لعلق بالعقد بدليل انه لا يجب له ذلك ان وجب له المسمى حب العقد ايضا فلو
اجتمع الا وجب العقد الواحد مهرين وهذا لا يصح لان الاجازة يستند الى حاله العقد لا تترك الى الشهود
شرط عند العقد وشروط الشهود يختص به مكل كل كحل كما لمهر وكما ان وجود الشهود عند العقد يغنى
اعتبار عند الاجازة فكل ذلك وجوب مهر عند العقد يغنى عن اعتبار عند الاجازة وفى النكاح اذا تزوجت
امته بغير دن مولاها فدخل بها الزوج ثم اعتقها فعلمه مهر من مهر المولى بالوطى على ملكه لانه لما دخل قبل
ان يحيز المولى كان ذلك وطيا ببنه النكاح وهو على ملك المولى ومهرها لسقوط العقد بعد العتق فلا
عورا ساءه بغير مهرية الاسمان لا يجب الا مهر واحد لما ذكرنا فغلى هذه قلنا نكون قبا سنا
واسمان ولو لم يحز المولى النكاح حتى طلعها العبد لم ينفى لان المسمى النكاح كان هذا طلاقا قبل النكاح
الذكر والطلاق لا يقع قبل النكاح لكنه ينفى رفع السبع حتى لو طيها قبل الطلاق لا يلزمه الخ ولو طيها
بعد يلزمه الخ **الحاصل** طلع امته على رقبته وزوجها عبدا او مكاتبنا صحيح ويملكها وان كان حرا
لا واسا ان لم ينو غير ذلك وجماعة لا كالنكاح وعنه يصح بالمستأصله انت طالق مع موت موكلا
ومو وارثه والطلاق كالخلع لكنه رجعى **مسألة** زوج امته من عبدا او مدبرا ومكاتب ثم طلعها على رقبته
جاز الخلع لان ملكه مولى العبد او المدبر فى الامه لو كان سابقا على الخلع بان شترها فقبل الخلع ثم اخطبها
لا منع صحة الخلع فى حق وقوع الطلاق وكذا اذا كان متازنا ولد من الرقبة صارت ملكا للمولى لا للزوج وكذا
ملك المكاتب قبل الخلع لا يمنع صحة الخلع فى حق الطلاق وان شترها امته ثم طلعها صحيح فكل اذا اقر بان
الثابت للمكاتب هو الملك وهو منع الدبدل والبقاء ولا يشترط رضا المولى منه حتى صحه الخلع ورفيقه
يملكون الطلاق بغير بدل او ببدل يكون لهم قبول البينة لما فيه فرفع المولى فخلعها هنا حتى البدل
نظير قبول البينة لا تترك ان العبد لو اوجز نفسه وسليم فالعالم يصح الاجازة ويكون لاجرة المولى مع امته
لا يملك اصل العقد منها او لم يكن الزوج واقب طلعها بانه بغير شيء لانه تعذر تصحيح الطلاق
بالبدل اذ لو وقع به لبثت ملك الزوج فى رقبته متازنا لوقوع الطلاق لانه معاوضة الملك بغير البدل

من
ج ادوا
لا دون
في فقه
حوا
تا فقه
ع با
نوح
ابن
المك
مدا
بقا
س

44

وملك رقبتهما لو تقدم على الطلاق منع وفوعه فكذا اذا قاربه واذا انعذر تصحح خلعاً بقبض الخلع
 وانما من الكنايات غير انه لا يشترط فيه الطلاق لان كل البذل دليل ارادة وروى شعراى بن مسعود
 لا يقع الطلاق وبطل الخلع اصلاً لانه شرط شرطان في وقوع الطلاق وهو ملكه رقبتهما فبطل كما نبطل
 الكناح شرط ذلك لما فاته وعنه في رواية اخرى انه يقع الطلاق بقيمة رقبتهما لانه خلع بيد هو
 مال وتعدت تسليمه للمنافاه وكان منزله تعذره بالاستحفاف وقيل على قياس قوله يقع الطلاق وملك الزوج
 رقبتهما لان ملك الزوج المراه لا يقع الطلاق احله اذا تزوج امه مؤثره في الابطال مع موثا ل
 فان وقع الطلاق عند لم يسمع وحال لا ووجهه ان الطلاق والوراثه يقتربان في الخلق فاما الموت والفساد
 يتعقب الملك القابض بالوراثه وكان الطلاق سابقاً على الفساد كذلك هذا الفساد يتعقب الملك الطلاق
 يقارن الملك فيضاد فها قبل الفساد فيقع الا انا نقول الجواب عن الذي هو وجهه هو كماله وظاهر
 الرواية شعراى بن مسعود ملك الرقبته وان كان منافي للطلاق الا ان المسافين انما تنافضان حالة
 استنواهما كما في الكناح لان المهر اصل فيه وتعذر احاب مهر المثل لكون المسمى لا وتعذر اى المستحق
 للنسائي فلا يفتح اما اذا كان احد المسافين قد دفع الادنى في الطلاق اوى في الشراء المذكور
 شرطه لانه زائد في الخلع الا تترك انه يتصور وقوع الطلاق بدون البذل وكان رد الزايد اولى وادنى
 الطلاق ما لا يجتمعا الرد بعد وفوعه والشرط ما يجتمعا الرد بعد وجوده وكان جعل الشرط عدماً اولى
 انه اوقع الطلاق بيد لا يملك اجمابه وصار كما لو خلع على خمر او خنزير فانه لا يجب شيء ويقع وهذا
 لان البضع غير متقوم عند الخروج الا تترك ان المريض لو اختلعت بالاعتبار الثلث ليدلها لال
 في مقابلة اليسر بالزوج مريض اعتبر جميع المال وكذا لا يزوج ابنته الصغيرة ما لم يحز ولو
 تزوج ابنته الصغيرة بالزوج وعز الرواية النافه لا سيما ان فساد النكاح ينعقب الملك بالوراثه
 لانه حكمه والحكم يقارن العلة اذ لو تعقبا لخلت الخلع في الحال الاولى وذلك باطل وهذا الفرق لا يسمع
 من ملك المهر ملك الكناح فان ملك الوارث ليس حكم الموت لمقارنه وانما الموت يجب رد مال ملك
 المورث ثم الوارث يملكه بالقرابة والطلاق يقارن الموت فيكون سابقاً على الملك اما ههنا فالملك
 مقادير للطلاق لانه عوض عن الطلاق والملك في العوضين ثبت معاً ومحمد بن عبد الله ايضا يحتاج الى الفرق
 بين ماله الايمان بين تسليمنا حيث قال بوقوع الطلاق ههنا ولم يقل ههنا والعراق الملك مناف
 للطلاق في الوجهين لكن الملك ملكنا بنونا بنا على سبب كى مباشر وجهه العبد امكن ردة و
 عدماً ليندفع المناقاة تبين انه اوقع الطلاق مال لا يملك اجمابه فيقع الطلاق لا يجب مال كما لو خلع على

في مقابلته بالنسبة الى ان لو لم يجره من مرض اغنه و هو لما اذ كذا الى ان يظهر ائنه الضعيف بما لا يمكن ان يجره ولو ما عاصر رسوم النسخ هذا الدخول

ملك المكاتب قبل الطلع لا يمنع صحة الخلع في حق الطلاق وان شترى امرأته ثم طعنها يصح فداؤها اذ اقرار ذلك
انما المكاتب هو المكاتب من بين المسلمين ولا يشترط رضا المولى بهن في صحة الخلع ورفيقته
لان العبد له

خروا خنزرو في مسلما الذي ان يستنأ على امر حقيقي هو مخضف فعل الله تعالى وهذا الموت فلا يمر جعله
 ١ عند المندفع التمس في وضع حقوق المرافعة لا يقع الطلاق ولو طلقها على رقبتهما وقع الطلاق وبطل العوض
 لما ذكرنا الا ان الطلاق الواقع يكون باينا ان كان بلفظ الخلع ورجعيا ان كان بلفظ الطلاق لانه
 اتى بصرح الطلاق سمي فيه البطل فكان تعلقا بسطر القبول وقد وجد وصرح الطلاق اذا لم يجبه
 المال يكون رجعيا كما لو طلقها على امر او خنزرو قبلت ص تحتها امتنان خلع كل واحد على
 رقبته صا حبتها بطل باننا بغير شيء وعلى احداهما بعينها صح في حق الآخر بحصة مهرها منها وبطل
 في حقها وبان ملكا س حتر تحتها امتنان خالع كل واحد منها على رقبته صا حبتها معا
 وقع الطلاق عليهما بغير جعل وبان لانه قارن وقوع الطلاق في كل واحد ووقع الملك للزوج في رقبتهما
 لان رقبته كل واحد منهما بغير وقوع الطلاق على صاحبتها ان لم يكن مقابلا لوقوع الطلاق عليهما فتحقق
 المنا في وصار كما لو طالع كل واحد على رقبته ولو طلق كل واحد على رقبته الآخر وقع الطلاق عليهما
 بغير جعل ويملك الرجوع ولو خلعها على رقبته احداهما بعينها صح الخلع في حق التي لم تخلعها على رقبتهما
 وبطل الخلع في حق التي تخلعها على رقبتهما لانه لم يكن في حق التي لم تخلعها على رقبتهما لان
 الطلاق فيها لا يقارن ملك الزوج فيها ولا يملك في الآخر لان الطلاق يقارن ملك الزوج ببعض
 فيقسم رقبته التي تخلعها عليهما على مهرهما فاذا اصاب مهر التي لم تخلعها على رقبتهما فمهر الزوج من الآخر
 وما اصاب الزوج خلع على رقبتهما بقى للمهر لانه سمي البطل مقابلا لشيئين ومعنى هذه التسمية انقسام
 كما لو اشترى عبد بن عبد الف او طالع امراته على الف فانه يتقسم الف على مهرها والدرن وجرها عليه والبضع
 عند الخروج ليس بموقوف فوجب المصير الى اقرب الاشياء وهو المهر الدرن تزوجها عليه كما لو السع الذي ترك
 ان ما كسبه الناصرة على العبد فمهره نفسه بعد ما عتق لان ما هو المهر فمهره عليه وهو ملك البطل والمالك
 ليست بمقومة فيصار الى اقرب الاشياء اليه وهو الرقبه وقيل على قياسي من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم كل رقبه المجبولة لا للزوج لان المهر عند ان من قابله لا يستبين لا يتبدل في الفسخ
 واحدها غير قابل للعقد يكون كل البطل مقابلا ما هو قابله كالزوج امره ان يترك احداهما محترمة
 بالف فان ادفع جميع مهر الاجنبية والفروا في حسد رحمة الله ان ضم غير المحللة في النكاح لغو فهو
 بمنزلة ضم جدار او اسطوانة الى المحللة فكان البطل مقابلا لهما لان النكاح يحق بمحل المحل
 فلا يستحل الحرمة وصار العقد مضيا فالأى محله وانقسام البطل من حكم المأواة
 في الدخول في العقد فاذا انعدم الاستانقسام خلا في المدة ثم ام الولد مع الفتن لانه يدخل

بالف
 لان المبيع منه مال منقول
 فالمصير منه الى الفقه

تحت العقد ثم سيجو نفسه ولذا لو فسخي المأوى يجوز البيع ببغلا ما ههنا قابل البطل بسنيين
 فابليس للمقابل ولذا التمس بدلا آخر يستل مقابلته وانما جاء الاستناع من قبل المعاوضة وهذا من
 نضاي الدخول تحت الاحباب كما في الفتن والمدة في بيت الانقسام ثم سقط بقدر ما يمكن في المعاوض
 وذكر الفرق الثاني المستل من هناك لم يفتح المقابل لان المحترمة لم يدخل تحت الايجاب فلا لعدم
 المحللة ولم يحل لنفسه كما لو تزوج امرأة وانما ناعى الف ما ههنا المقابل صحيحة لان كل واحدة
 منها محل للطلاق وبطل الخلع ضرورة صحة المقابل وجب التمس فان قيل لو لم يدخل المحترمة في العقد
 فلو وطئها وجب عليه الحد اجمع مهر المثل بالغ ما بلغ وعند من صعد له الحد ويلزمه مهر مثلها
 لا يجاوز حصة مهرها من الف نفق عليه الزادات وادعى المناقضة على من صعد له مهره قلنا اما لا يجب
 الحد لان سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده ولا من سقوط الحد لا يتوقف على الدخول تحت
 العقد فان من زفت له غير امراته ووطئها لا يجب الحد مع انعدام العقد اما المهر فالصحيح ان عند الانعقاد
 له مهره لانه يجب مهر مثلها بالغ ما بلغ نفق عليه الميسر وما ذكره الزاد ان من فسخ المهر في الفراق المانع
 من الجواز ونحو التسمية ورضا بالقدر المستعمل باعقار العقد ما لا انقسام ولا عتق وانما اعتبار
 الدخول في العقد والتمس له في المختصه بذلك وكان جميع البطل ما لو طلق كل واحد على رقبته الآخر
 وقع الطلاق عليهما بغير جعل ويملك الرجوع قوله وبانت بالملك المحلول بدلا بان ملك الزوج اياها
 لا بالطلاق ص اختلعت من زوجها احدا بنى عليها مهرها في مرضها ومهرها بطل وما لا
 يرثها بالزوجية ولو طلقها عليه وقد دخل ورث س امرأة لها ابنان عملا وارث لها غيرهما
 فمهرها اصدتهما فاختلعت منه على مهرها في مرض موتها ثم ماتت لهما مال لها غير المهر فالخلع باطل والطلاق
 وانفع لان الخلع في مرض الموت تبرع بمهره الوصية لانه التزام المالك بمقابل ليس له ان يرد ثم يقوم
 حاله الخروج فاشبه الوصية والوصية للوارث في المرض باطل ولا اذا خالعت مع الزوج الاجبي
 في مرضها انه يصح من الثلث لان الزوج خرج من ان يكون وارثا وهذا ان خرج من ان يكون وارثا بسبب
 النكاح بقى وارثا بالقرابة بنقوصه للوارث فيرد وصار مهرها الدر على الزوج بين ابنيها نصفين
 حكم القرابة ولا يرث الزوج بالزوجية لانه ابطال حقه بالابانه وان كان لها مال اخر من ممتلكها ايضا هذا
 اذا وقع الطلاق بلفظ الخلع لانه ابطال ميراثه بسبب الزوجية بالابانه وان وقع بلفظ الطلاق
 فان كانت غير مدخول بها او مدخول بها لكن لم تنت بعد انقسام العقد فكل المال بينهما نصفان
 لانقطاع التوارث بالزوجية وان كانت في العدة فالزوج ثلثا اربع ما لها النصف بالزوجية ونصف النصف

وقد وجد الصور في حق الوصي
 لا لخل المال الانقسام من حكم
 لا في تسمية الزاد في ذلك المحل المحترمة

بَابُ نِكَاحِ الْعَبْدِ وَعَلَيْهِ دِينَ جَرِّ دِينَ الْمُرْكَعِ عِلَافَ

بذل الخلع والدم ثم أصل الباب أن المال الواجب بدلا عن البضع عند الدخول في الملك
يساوي ساير الديون في الاستيفاء والمال الواجب عن البضع عند الخروج عن ملكه لا يساوي ساير الديون
في الاستيفاء لأن الوجه الأول وجب بدلا عن البضع وأنه عند الدخول في ملكه متقوم لمحق الأموال وهذا لم يشرع

ملكه الا بال سواء ذكر المال ولم يذكره وجب المال عند استيفائه بغير عقد كما في الوطى بالسبب مع ان
لا مانع من الرد والعيب والوطى المانع لا يقوم الا بالعقد وكان ملحقا بالاعيان وبالاموال لهذا قلنا ان وطى الثيب يمنع الرد بالعيب
ما فيه من وجوب المال فانه يملكه كل من يملكه ولو لم يكن ملحقا بالاعيان لما منع الرد كالاستخدام وفي الوجه الثاني وجب عوضا عما ليس بمقوم لانه
لا مانع من الرجوع من الرد بالعيب كما قلنا
ولما وجب بالوطى بالثيب مال المانع
لا يقوم الا بالعقد
باجراءه
ليست بماله الاصل لانه تابع الادنى ملحقة الادنى انا اعطيناها حكم المايته والتقويم اطباء
لخطره وسره فلا يظهر في حكم حاله الخروج وهذا عندنا وفي مقوم عند الخروج ايضا وفي هذا
عندنا وفي هذا

الخلوف بطريق مسأله منها اذا استند على الزوج بالنظريات الثلاث بعد الدخول ثم رجعا بعد التقضايان لم يقضيا شيئا عندها وعند يمينان للزوج مهر المثل ومنها لو قتل المرأة رجل لم يضمن القاتل للزوج شيئا من المهر عندها ويضمن مهر المثل عندها ومنها لو ارادت بعد الدخول لم تغرم للزوج شيئا عندها وعند تغريم له مهر المثل ومنها لو سبي صبيته ثم اعتقا وكبر افتزوج الصبي الصبيته ثم جاءه حزن مسلما واقام بينه وبينه ولد له وقضى به وفرق بينهم رجعا عن الشهادة لم يضمن شيئا عندها ويضمنان له مهر المثل عندها ان الخارج عسرا دخل في ملكه من ضرورة تقويمه في اجرة الجاليتين تقويمه في الاخرى كملك اليمين بانه منقوض عند ثبوت ابتداء ومتقوم ايضا عند الزالة بطريق الباطل وهو العتق حتى يضمن شهود العتق القيمة اذا رجعوا وكذا شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ضمنوا نصف المهر ولو لم يكن متقوما عند الطلاق لم يضمن شيئا اذا ثبت القوم والمقوم مضمون بالامانة او غير مال كالنفس ولما ان ضمان الدخول مفقود بالمتاركة لادانته من الضع والمال وتقويمه عند الدخول انما كان لظهور خطر المحل وصيانته عن الابتدال لئلا يملك الوار د عليه لئلا يملك مجانفا فان ما يملكه المولى مجانا لا يعظم خطره عنده وذلك لحمل له خطر مثل خطور النفوس لان النسل يجلبه وهذا المعنى لا يوجد في طرف الخروج لانها لا تملك على الزوج شيئا لكن سطر ملك الزوج عندها الا ان مالها هو مشروط لعن الخطر عند الدخول كالشهود والمولى لا يسترطه شيئا منه عند الزالة ولهدا الوخلع ابنته الصغيرة بما لا يجوز بخلاف ملك المولى لانه ملكه مال من المال صورته ومعنى على هذا

شهود العفو عن القصاص إذا رجعوا ضمنوا الدية عنده وعندنا لانه ان القصاص مكل منقوم للمولى
ولهذا الوصايج القائل في مرضي على الدية يعتبر جميع المال لبدله المال في مقابل المتقوم ولكننا نقول لم يكن اعتبار
من كل المال بقومه بل لانه من حواجة الاصلية لانه محاج الى الصلح لا يبقا نفسه وحاجته مقدمة على
حق الوارث بخلاف الخلع لانه لم يكثر من المال في مقابل ما هو من اصول حواجها واما تقوم النفس بالدية
عند الخلاف فظاهر في المحل وصيانته عن الهدر وهذا غير متحقق في مكل القصاص لان العفو مندوب
اليه فكل من اهدا رجس بهذا الطريق في القصاص حيوة حكما وفي العفو حيوة حقيقة فلا يمكن ايجاب
الضمان على المختلف هنا بمعنى الصيانة ص مادون علمه دين تزوج امته على رقبته باذن سيده
جاز ولها اسوة عدايته ولو خالع او صالح عن قصاصه علمها سر يسهم والفاضل منه او من غيره له او
للمولى وان لم تغل شي لهما ولا يبطل الخلع ولا الصلح كما استحقاقه س اذا اذن لعبد في التجارة
فلحقته ديون ثم امره ان يتزوج امرأه على رقبته فتزوج امته على رقبته صحيح النكاح ولا يصير رقبته ملكا
لمولى الامه ويجب فدية العبد مهر في غنى في بيع وينقسم ثمنه بين الغرا وبين المولى اما صحة النكاح فليدور
عن اذن من له الولاية فان علة الولاية وبني ملك الرقبة فامة لان العبد لا يخرج بالدن عن ملك المولى
ولهذا يستخدمه ويستغله وسفذه عنقه ويحل وطئا لو كانت له واذا لم يخرج عن ملكه صح اذنه
له بالتزوج وليس في النكاح ابطال حق الغرا لان حقهم في المالية والنكاح مختص بالادمية فهو
بالاذن لم يعترض ابطال حق الغرا ووضع ما يلتنصرف في العبد لخصه عن الزنا واعانة على
الكسب انما يملك مولى الامه رقبته العبد لانه لو ملكها امان ملكها ضرورة صحة النكاح او
بتعيين مولاه اياه مهر الاوجه الى الاول لان استحقاق مال معين اذا تليد من ضرورات النكاح
فلم يكن الحكم بصحة النكاح حكما باستحقاق العبد على التعيين مهر اول وجه الى الثاني لان تعيينه مهر
من المولى ابطال لحق الغرا فلم يصح لعدم الولاية واما وجوب فتمته مهر في غنى فلا وجوب المهر
امر حكمي ثبت جبر من الشرع ضرورة صحة النكاح اثبتته العبد او نفاه فلم يكن وجوبه مضاقا الى
المولى ويجب على المظالم ان يطلحق الغرا ولعموم ولاية الشرع الا تركا المرض لو اقره لا يظهر حق
غرا والصحة ولو تزوج امرأه ظهر في حقهم ثم اذا اوجب كان تقديره بقيمة المستملى او في تقديره به
المثل لانه اوجب الى تحقيق مصلحة المتعاقدين وتخصيل غرضهما في بيع العبد يضرب مولى الامه في ماله
بقيمة رقبته والغرا يدينهم فان بقي شيء طوالب به اذا اعتق فان قيل ان في صحة النكاح ابطال
حقهم رقبته لان كل الرقبة الى الآن كان لهم والآن شرا ركبهم مولى الامه فيودى الى تنقيص

جقيم كما اذا اصالح المولى على رقبته من دم عدا وخلق امراته على رقبته قلنا انما حتم غير مضاف
 الى ثمره المولى لانه امره بالنكاح وهو غير اجاب للمال وضعا الا ان النكاح متى صح وجب المال شرعا ولهذا لو
 سكت عن ذكر المهر يجب لونهاء لا ينفى فاعلم ان المال يجب حكما لحرمة الابضاع لا مضافا الى المتصرف بخلاف
 الصلح والخلق لان وجوب المال لانه مضاف الى تصرف المولى لصحتها بدون المال لهذا لو سكت لا يجب لونهاء
 ينفى واذا كان الوجوب مضافا الى تصرف المولى فيجب ان يجعل عدا ما في حق الغريم لعدم ولايته عليهم فان
 قتل هذا العدا لما دون المليون رجلا عمدا قتل به بالنقض ملك المولى لما لم يمنع وجوبه فحق الغريم او اولى
 يمنع فان قتل قصاصا سقط الدين ارصالح المولى عن الدم على رقبته مع الصلح سواء علم اوليا القاتل
 بالدين او لم يعلموا لانه عفو المولى ملك العفو للمال وغيره للمال والمولى له ولاية قبول الصلح على عبده لان
 فيه احياء والترك ان الاجنبى ملكه فكل المولى الى لاه لا يملك رقبته لاولياء الجناية لكونها
 مستغلة لحو الغرام وكان يملك الرقبة منهم بعرض الحق الغرام بالابطال فلا يصح في حتم كسعين الرقبة
 مكر في النكاح فيبيع العبد ويقضى دين الغرام او كان فضل شيء من ثمنه فهو لاولياء الدم لانه بالصلح
 على رقبته اقام اولياء الدم مقام نفسه وما فضل من الثمن بعد دينهم يكون له فكل يكون لاولياء الدم
 وان لم يغف الثمن لضمان على المولى لوى الدم ولا للزوج في الخلع لانه لم يلزم شيئا وانما صح تصرفه
 على عبده بحكم الولاية فصار كالموكيل بالصلح اذا اصالح ولم يضمن لا يواخر به الا انها يرجعان على
 العبد الى تمام قيمته اذا اعتق لانه منفعه الصلح حصلت له وهو احياء بنفسه ولو ابرأ الغرام
 العبد عن الدين ان ابرأه قبل البيع سلمت الرقبة لوى الدم لان المانع من الغرام وقدر ان ابرأه
 بعد البيع سلم الثمن له لانه بدل ملكه وزالت مزاحمة الغرام فيه قوله له او للمولى للزوج
 في الخلع او لوى الدم في الصلح قوله ولا يبطل الخلع ولا الصلح كما استحقاقه يعني اذا بيع العبد في دين
 ولم يضمن شيء ولم يضمن المولى شيئا للزوج في الخلع ولا لوى الدم في الصلح لا يبطل الخلع ولا الصلح لانهما
 لا يتبطلان النسخ الا نكح لو استحق العبد الدرك قبل بدلا في الخلع والصلح لا يبطل الخلع والصلح لكونهما
 لا يتبطلان النسخ فكل كنهان **صلح** امنية من زوجها العبد بغيا ذن لها واذن مولاه
 على عبده في دين جاز فان استحق نكاح في قيمته لولايته عليها وله قدرها خلاف الاجنبى يبدا
 بدنيها ان كان تم به والباقي بعد عتقها وان كثر خلاف اقراره **نكح** امة تحت عبد
 خلعا مولاه على عبده في يد المولى قبل الزوج صح وان لم ياذن له مولاه لانه يملك لطلاق بغير
 بدل فبالبدل اولى ويكون البديل مولاه ولا يشرط قبول الامة لان المولى اضاف الخلع الى عين

١

عنف

بعض الفاضل عن دين الغرام
 الذي في الخلع والصلح
 الصلح هو من باب التمسك

من اعيان مال فلا يشترط قبولها كلاجنبى لو خلع امة انسان على عبده في دين يجوز للمولى اولى
 ولو استحق العبد الدرك قبل بدلا في الخلع والخلق ماض لا ضمان على المولى لانه متبرع لم يلزم الضمان
 والمتبرع في الخلع اذا ارسل البديل رسالا ولم يضاف الى نفسه لا اضافته ملك ولا اضافته ضمان
 ام اسحق البديل لا يضمن ولما قلنا انه متبرع لم يلزم الضمان لان النكاح الذي هو ورق يزول عن الامة
 لا عن المولى ومنافع البضغ اما يحصل للمولى سوا الرضال النكاح الذي يزول عن الامة ووجوه وال
 النكاح كان للمولى متبرعا فكذا في حرمه كان نجسا لان السبع لاحكم له بنفسه واذا كان متبرعا كالعاقلة
 الامة حكما والمولى كالموكيل وحقوق العقد في الخلع يرجع على الموكل الى الوكيل وهذا يشرط قبولها
 لو كانت حرة لا قبول المتبرع فصار المولى بمنزلة الاجنبى لانه لا يشرط قبول الامة بخلافه اذا كان
 الخلع والاجنبى لانه لا ولاية للاجنبى عليها واذا لم يضمن المولى قيمة العبد المستحق كانت قيمته رقبته الامة
 لان خلق مولاه كخلعها بنفسها لولايتها عليها فيلزمها البديل وقد عجزت عن تسليمه فيجب قيمته في نفسها
 وتباع فله ان ينفذه المولى لان هذا دين ظهر حو المولى بخلافه لو كان الخلع هو الاجنبى ولم يضمن قيمه
 العبد المستحق لم يلزم قيمته في رقبته لعدم ولايته عليها واذا اسع الامة يبدل بدنيها ان
 كان علمها دين لما ذكرنا واذا فضل شيء كان للمولى الزوج لانه خلاص من الغرام كدين الحق والمريض وان
 كان باقى رقبته لا يفي بقيمة العبد الذي هو بديل الخلع ضمن الامة تمام قيمة العبد المستحق المطلق لم
 يفضل منها اذا كانت قيمة العبد مثل قيمتها او اكثر لان هذا دين وجب بايجاب المولى لها فيه منفعة
 لان النكاح يزول عنها وكان ايجار المولى كما يجابها كما لو تزوج المولى عبده كرها اكثر قيمته بخلاف
 اقرار المولى عليه اكثر قيمته لا يبرأ بعد العتق لا بمقدار قيمته لانه ضرر محض بالعبد فيصح بقدره للمولى
 من المايعة ذلك قدر قيمته **صلح** ولو كان المولى ضمنه اسع دونها ولا يرجع ولو خلعا على رقبته اسع
 ويبدل بدنيها ان كان الناضل مولاه وما بقي يبيع به بعد عتقها ولا شيء على المولى الا ان يضمن
 ولو ضمن مولى الامة الدرك العبد ضمن قيمته العبد المستحق لوى العبد ولا ضمان على الامة وان عتقت لاهل
 متبرع ضمن الخلع والمتبرع اذا ضمن بديل الخلع كان هو العاقلة ولهذا لا يشرط قبول المرأة لو كانت
 حرة واذا كان هو العاقلة كان بمنزلة المرأة والمرأة اذا خالعت على عبده ام اسحق ضمنته قيمته كملك
 ههنا واذا وجب عليه حكم الضمان لا تنفع الامة بعد العتاق كالفضولي الخلع اذا ضمن ولا يرجع
 المولى عليها ايضا لان المولى لا يستوجب على مملوكه دين وكذا بعد العتاق لانه بمنزلة كماله وقيمت
 عنها في حالة الرق فلا يرجع عليها بعد العتاق لانهما وقعت غير موجه ولا يصير موجه بطلان المولى

خلعهما على رقبتهما ولا دين عليهما ولم يضمن المولى سلبتهن في الزوج وان كان عليهما دين قبل الجمع بيعت بدين
 الغرما وان فضل من النكاح شيء واحد فعلى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم يضمن المفاضل بيمينه لانه متبرع
 ولم يضمن المولى الى نفسه الاضامن لا ضمان فانه مملوك بل ارسل فانه قال على رقبتهما ولم يقل على ابني صاميت
 ولم يقل على ابني هذين والمتبرع في هذه الحالة لا يضمن المولى لان الحق في هذه الحالة المراه حتى
 يشترط قبولها لا قبول المتبرع ويكون على الامه اذا اعتقت وان وجب لياجاب المولى لكن لها منفعة فيه
 بزوال رق الكاح عنها فصا را جابه كايجابها ولهذا لو زوج عبده على اكثر من قيمته كرهها ثم عتق اسع بالمهر
 خلافا لقرارنا اكثر من قيمته لانه تخلف ضررا فيصير بقدر ما له فيه والماله اذا ضمن لما يثبت باب
 جناية العبد وعليه دين ص موجب جنايته خطا دفعه او فداؤه ش اصل الباب ان موجب
 جناية الخطا من العبد ضرر وروقته جزاء لجنايته وهي الموجب لصلح لومات لا يجب شيء لان موجبها
 المال لا مال للعبد فعينت رقبته كما لو استملك مالا ومولاه كالعاقلة له لقيام ملكه فيه فيجوز للمولى ان
 دفعه وفداؤه لان حجب الجناية عليه جبر جنائيه والمولى غير حان عليه وملكه في العبد فاقم وجبر الجناية يحصل
 بالمال ولعل للمولى غرضا في ابقاء عين العبد فخيرنا به جمعا بين الحقين كما في العبد المأذون المديون اذا دفعه
 المولى لم يكن للمولى الجناية غيره لان المولى خرج عن كونه عاقلة له فان اخار الفداء وامسك العبد فالعبد عبده
 والاثر من علمه عند ان حسم رقبته وعند ان حسم رقبته لعل الله يسلم العبد له الابداء الفداء وما لم يود
 جناية بالدفع الا ان يرضى الاوليا ان يبيعوه بالدينه دناء عليه فلا سقى لهم حق في العبد بعد ذلك لان الواجب
 عليه ما يدفع حاله او الفداء حاله ولما حبسه وليس عنده ما يود كره له لم يصح اسكاه وبوم يدفعه
 ولان الموجب الاصل هو الدفع ولهذا لومات لا يطالب المولى شيء الا انه يجيز المولى نظرا له رعاية لملكه
 بشرط ان يصل المولى الجناية حقه كما اثبتنا للورثة في التركة المستغرقة بالدين ان تسلكوا التركة
 ومضوا دين الميت مع تعيين التركة لقضا الدين حتى لو هلك لا يطالب الورثة بشيء ولا يجرى حسم رقبته ان المولى
 كان مخيرا بين الدفع والفداء فايهما اختار تعين عليه ذلك كانه هو الواجب بفداء كما اذا اعطى عبده على الف
 درهم او مائة دينار وقيل العبد واخا را حسم ما تعين ذلك وهذا لو اختار الدفع صح اختياره فكل اذا اختار
 الفداء ولان هذه الجناية توجب المال على مولاه لكونه عاقلة له فاذا دفع بخلص الدفع لانه خرج عن كونه
 عاقلة واذا اختار الفداء فقد اختار ما كان واجبا لجنايته وكان دنا في ختمه فان كان مورا يواخذ
 به في الحال وان كان معسرا ينظر الى اليسار كما في ساير الديون قولها الدفع هو الواجب الاصل في شكل التركة
 فان عندهما الواجب جز من الضمان له خيارا اذ القيمة ولو هلك الضمان سقط ولا يتعين فان ما جدر الحول

وهو مفسر في
 قضاء او يعق قضا

للاداء ولا يتعين علمه اذ العينة ساخرا اذ القيمة وعند احدهما من متعلق بالذمة والاخر
 بالعين وهو مخير فيه فاذا عجز عن احدهما سقط كما في التركة بخلافه اذا كان كل واحد من الحقين متعلقا بالذمة
 لان عجز عن احدهما بعينه لا يمتنع باختياره احدهما فيبقى خياره كما كان بخلاف التركة المستغرقة لان حق
 الغرما بالموت ينتقل الى المالك لهذا لو كان حجب حقه كان لهم ان يأخذوا بغير رضى الورثة ولا يصح بيعهم
 ولا اعتنا قيمه الا انه لما كان للباس غيات صور الحمو او حق الغرما يتبادر بالمعنى اسكاه لم ولانه
 استخلاص التركة لنفسه وكان معنى المبادلة في شرط وصول الدين اليهم وهذا لان فراغ المال عن حاجة
 الميت بشرط موث للملك للورثة في التركة وما دام الدين باقيا كان مشغولا بحاجته فلا يثبت للملك لهم
 وهذا مملوك المولى لا يخل بالحق اليه الا تترك المدين يسر الى زوايد التركة وحق في الجناية لا يسرى
 الى كسب الجاني الى الزيادة الحادثة منه فعلم ان المحل فارغ عن حقه وصار كالعبد المأذون المديون لم
 حق الغرما يسعون للمولى ح استخلاص الفداء ولومات سقط دينهم وكذا للغرما حتى اذا كانا من الفداء
 لان لهم حاشا كذا في العينة وله ارباع لاجلهم فيثبت لهم الاستخلاص نظر اليهم لانه كما يكون الاستسعا كرفع
 لهم وصار يفتقر العبد المهرهون اذا جنى عجز الراهن المهر من المدفع والفداء وايهما فداطهر
 العبد عن الجناية وصار كان لم يكن ولو اخار المولى لدفع ودفع قام الجاني مقام المجني عليه ويصير
 ذمته خلفا عن ذمته حتى ان كان على المجني عليه من الدين معتل الى الجاني لقيامه مقامه الا انه اذا بيع
 بدار بدينه ثم بالدين الذي انتقل اليه من المجني عليه لان دينه اقرب سبقت تعلقا برقبته فكانت ابدائه
 به او في اذامات وعليه ديون تترك عبدا مديونا لتعلق دين المولى برقبته العبد واذا بيع بدار
 بدينه ثم بدين المولى لان دينه اقوى لانه وجب بمباشرة وعقد وتعلق برقبته وقت التصرف
 ودين المولى لما يتعلق برقبته بعد موته فيبدا بالاقرب السابق كما في دين الصحة مع دين
 المرض وكدين المهرين مع ساير ديون الميت هذا اذا كانت الجناية على النفس كما سئل على الطهر
 فالجاني لم يتركه اكس المجني عليه لانه بدل طرفه فيصير كبدل منافع ص ما ذونان عليهما دين وذكر المهرين
 قفا احدهما عن صاحبه يدفع برضي الغرما اذ ان يستعوا عدا الحسد وسعونه على اسع
 ولا يستعونه عدا ما قبل الدفع ومن فدا لا يرجع خلاف مخير الرهن والمجني له بالحذمة وما كان المخصص
 سر عبدا فاذونان لها في التجارة وعليهما دين قفا احدهما اذ عني الجرح خير المولى الغرما بين الدفع
 والفداء ولا سعة احدهما بالدفع لانه للمولى حقيقة الملك للغرما حتى الملك فيخبرون جمعا بين الحقين وصار
 كالعبد المشترا اذا جنى وكعبد الرهن اذا جنى لكن الخطاب بالدفع حقيقة انما يتوجه على المالك لان حقيقة

المالك له لكنه لا يتمكن من الدفع الا برضى الغريم لان لهم حق في استسعاء العبد ولا يفرد احدهما
اقام المولى فلا يبطال حقه في الاستسعاء واما الغريم فلا يملك دفع رقبته المدفوع من مولى
المجنى عليه وليست لهم هذه الولاية الا ان يسبح الغريم عن الدفع والغريم وحيد غير المولى ويتفرد
بالدفع لان الدفع موجب اصله لجنابة العبد وانه حكم ثبت شرعا لكن بشرط رضاهم لان لهم حقا
في استسعاياه فاذا استعوا استقل المولى لانه صاحب الملك حقيقة قوله خلاف الجثة يعني ^{بشرط} ما لا ينفك
ان المولى يدفع الجثة العبي من غير اعتبار رضى الغريم لانه لو لم يدفعها لما سلم له شيء من العبد
الجاني حقيقة لا نفوذ لا يتقال دينهم مع الجثة والسعاية تعذر في الجثة فلا شرط رضاهم
اما السعاية هنا ما يعذر به من العبد فخيرناهم قوله وسعونه خلاف السبع يعني ان العبد اذا
رضوا بالدفع ودفع يتبعه ديونهم فيكفيونه بها في ملك المدفوع اليه ولا يكون اختيارهم الدفع رضا
بسقوط دينهم عنه علاوة لوباع العبد المديون باذنه حيث لا يبيعونه بالدين كان اذنه رضى
سقوط حقه من العبد الى حقه حتى لو لم ينفك الثمن لم يكن لهم ابتاع العبد على ملك المشتري
والفرق ما ذكرنا ان الدفع موجب اصله لحايه العبد وانه حكم جبري شرعا ولهذا قلنا لو امتنع
الغريم عن الدفع والغريم كان للمولى ولديه الدفع بغير رضاهم خلاف المهرهون اذ اجنى حيث لا يفرد
الراهن بالدفع لانه قبض استيفاء حتى يعتد القمه يوم الرهن ولورهن بهذا الصنف وارسال المسلم
صار استوفيا اذ اهلك قبل الافتراء حتى قلنا ابتاع الصنف المسلم واذا انفرد المولى بدفع المديون
لم يكن احصاءهم رضى بسقوط حقه ورضاهم انما كان لجواز ان يفدوه ليستسعوا فاذا استعوا انفرد
المولى به واذا لم يستعوا انما يسقط برضاهم ما شرط الرضا من اجله وهو السعاية اما الدفع فاشترط
الرضا من اجله بخلاف البيع لان المولى لا يتمكن من بيعه بغير رضاهم ولا يطلبه احد بالبيع لانه لا يتعلق
به حق احد وهما مولى المجنى عليه يطلبه بالدفع وكان اختيارهم البيع رضى بسقوط حقه من الرقبة
ولانه يسلم لهم الثمن وهو بدل العبد وفي المدفع بالجنابة لو سقط حقه من العبد لم يسلم لهم شيء ولان
المشتري انما التزام الثمن ليس له العبد واكسابه فلو بقي حق الغريم في الرقبة لم يحل البيع ولا يسلم الثمن
المقبوض للغريم الا ببراءة حقه من الرقبة فزال حقه من الرقبة وبقي الذمة وبقاء الدين في الذمة لا يمنع جواز
البيع كالعبد المحرر اذا اقر على نفسه دين وسع البيع وبطل ببعده العتق فكذلك اذا اعتقها يتعبد
العبد ما بقي لان المانع حق المشتري فزال قوله لا يستعونه خلاف قبل الدفع يعني اذ دفع لا
بقى لهم حق استسعاياه لانه لا ثبت لهم ولاية الاستسعاء الا في ملك الاذن لان الاستسعاء استحقاق

وقبل الدفع كان الاذن من مولا الجاني فابقا لهما

كسبه واما يبيع ذلك بنا على اذن من ملك الكسب وبالدفع اسفل الملك الى المدفوع اليه ولهم ياذن
في استحقاق اكساب عبده بخلاف قبل الدفع قوله ومن فدى لا يرجع اما اذ ادى المولى لا يرجع على الغريم
فلا يطره من ملك نفسه وكان على نفسه واما الغريم لا يرجع عن المولى فلا يطره من ملك حقه
لان لهم حق في استسعاياه ولا يقال بان الغريم مضطرون لان الدفع يبطل استسعاؤهم وكانوا مضطرين
في الغداء فيرجعون كغير الرهن اذ افكده يرجع على الراهن كالعبد الموصى بخدمته اذ اجنى وفداه
الموصى له بالخدمة يرجع على صاحب الرقبة وكالعبد المغضوب لاجنى وفداه المولى رجوع على الخاص
وكالحام والطاهر المشترك اذا استبدوا وبني حد السركين يرجع على صاحبه يكون مضطرا قلنا ولاية
الاستسعاء قد يكون منتفعا بان سحوق قد لا يكون بان يتكاسل والحق المنتفع به يكون وغير المنتفع
به يجعل عدا وكان حق الاستسعاء اذ ايراب من الموجد والعدم من حيث انه موجود ثقل الفادي مضطرا
فيه لصيانته حقه فيثبت له ولاية الرجوع ومن حيث انه معلوم لم ينزل فلا يثبت ولاية الرجوع وولاية
غيره بالملك بالسكن لانه لا ضرورة له الى الغداء لان الضرورة انما تحقق حيايته حقا في حيايته فهو
وحي الاستسعاء حرج اكساب موهومة قد يكون قد لا يكون العاقل لا يتلف له عادة لغرض موهوم فلا
يتحقق الضرورة ولانه غير مضطرا في الغداء لانه يصل حقه دون الغداء فانه اذا دفع بالجنابة تبعه دينه
وباع في دينه ويبدل من الثمن بهضار دينه فان قيل اذ لم يطلحق الغريم بالدفع لما اذ اعتبر رضاه
قلنا للغريم والناس في الايقار ولهذا لا يبيع الكفالة والحالة بدون الرضى بخلاف بيع الرهن لان الرهن يميل
الى الانتفاع في الحال ولو لم يقض بقوته الاسفاعة في الحال وكان مضطرا فيه ولا يصل اليه حقه من محل آخر
وكذا الموصى له بالخدمة وكذا الحام المشترك صاحب العلو وعلاوة الغاصب للمغضوب مضطرا على المغضوب
منه بحجج اجرائيه والغير هال البعض فصار كالمهرهون اذ اجنى فدى لراهن فانه يرجع على الراهن
ص وساع المفقود في دينه وما فضل من الفاق في فلهما به ش اذا دفع الفاق قام مقام نصف
المفقود عينه فيتحول نصف دين المفقود اليه فاجتمع في الفاق دينان دين نفسه دين نصف المفقود
لكن اذا بيع الفاق في الدينين يدار دين نفسه لانه اقوى حيث انه يتعلق برقبته وذمة حتى يطالب
به بعد العتق ولا كذلك رهن الكاسب فانه ثابت في القيمة في ذمته ولانه سبق تعلقا فان فضل شيء
من من الفاق عن دينه صرح دين المفقود ولو ساع المفقود بدينه وفضل شيء من ثمنه لا يصح الرجوع
الفاق لو كان لم يفضله بدينه لان دين الكسب لا يعضى من مال الكاسب ولو فاق عينيه ودفعه
اخذا المفقود وكل ساع في دينه وما فضل من ثمن الفاق في فلهما به ش

الرجوع

بقضا

القبول لاجل هذا بم الخلع بقول الزوج خلعت لا يحتاج الى ان يقول الاجبني قبلت فرب منه وبين السبع
اذا قال لا خير بي عبدك متى بالف درهم فقال بعت فانه لا يتم البسع لم يقل المشر قبلت والغير ان الواحد
في الخلع يصلح ان يكون عاقد من الجانبين اذا كان المبدل مقدرا لانه لا يودى الى التصاد والتناقض لان
الحقوق لا يرجع الى العاقد لانه سقيم ومعتبر فصار الزوج عاقد من الجانبين لانه ما مورده لك من جهة الخلع
واصل من جهة نفسه العاقد متى كان واحدا اتم بقوله فعلت كس تزوج بنت عمته وهو لهما او زوج بنت
عمته من ابن عمته وهو لهما يتيم العقد بقوله تزوجت هذه او زوجت هذه من هذا بكلا وكلا اذا
اشترى بالاول الصغير تكفي بقوله بعت ما لك من نفسي بكلا ولا كذلك السبع لان الواحد لا يصلح عاقد
من الجانبين لانه يودى الى التصاد لان الحقوق ترجع الى العاقد فيودى الى ان يكون الواحد مطالبا
ومطالبا مستملا ومتسلما هذا هو القياس مع الدلائل ان باعتبار كمال شفقتهم بعام رايه مقام رايين
وعبارته مقام عبارتين والحقوق من جانب الصغير ترجع اليه نيابة عن الصغير لعجزه ولابد التوابع ترجع
الحقوق اليه فترجع اليه الخلع والنكاح والسبع فان الواحد لا يتولى طرفي العقد في السبع سواء كان الممقدا
طرفة او لم يكن الواحد يتولى العقد في النكاح قدر المهر او لا وفي الخلع اذا قدر بدل الخلع سوى الواحد طرفي العقد
وان لم يقدر لانا اما السبع فلما ذكرنا من رجوع احكام متضادة واما الفروج والخلع والنكاح ان المال المقصود
في الخلع ولا يملك المال الا بالذكر ولو تولى الواحد يودى الى ان يكون الواحد مستملا او مستقضا ولا يجوز كل بيع
واما المال تابع في النكاح ولا يحتاج الى ذكره فلا يودى الى ما قلنا نعم اذا اتم الخلع لزوم الاجبني تسليم
عن بدل البذل ان كان مما سقين ويمكنه تسليمه والافتقار ومقتضى ان لم يكن له مثل علا ولا اجبني اذا
صالح مع صاحب الدين عن دس له على غيره او عن دعوى له على غيره بعرض من اعيان ماله بان قال صالحني
على عبدك هذا لم اسحق العبد فانه لا يضمن بدله وفي الخلع يضمن لان الاجبني متى كان البذل مضافا اليه
جعل بمنزلة المدبرين والمدعى عليه المرأة اذا ان المدعى عليه لو صالحه عيني من اعيان ماله
بما استحق لا يضمن بدله لان الصالح الذي في محتمل النسخ بسائر اسباب النسخ فينسخ ايضا باحتقار
البذل واذا انسخ لم يبق الموجب للتسليم فيعود الدين فكذا في الاجبني وفي الخلع على المرأة تسليم
بدل المسمي لانه لا يقبل النسخ في الموجب فكذا في جن الاجبني ولو قال الخلع امرأتك على عبدك فلان هذا اودار
فلان هذه او على الف فلان هذه فالقبول الى صاحب الدار والعبد والالف لا الى المرأة لانه انا يصير
معاوضه بذكر البذل وان يصح ما يجابده عليها فكان تعيينه اولى لانه اقدر على التسليم ولو اسحق
العبد او غيره لا يضمن لان التزام البذل لم يوجد منه لانه نصا ولا دلالة كلاهما المسألة الاولى لان ثمة

التزام البذل وجد من الاجبني دلالة لما بينا صر ولو خاطبها فالقبول اليها اضافة اليها او لا ولو بدلا الزوج
فقال خلعتك بالقبول اليها سواء اضاف البذل اليها بان قال خلعتك على عبدك هذا او على دارك هذا او اضاف
الى غيره بان قال على عبدك فلان هذا او لم يصف الى احد بان قال على الف لا يناسب مخاطبة فخلتها عاقدة اولى
من حيث ان الفراغ من سعل النكاح يحصل لها فاذا كان الحكم يقع لها وسى المخالفة كان اولى كذلك
فالتزويجها اخلعني على دار فلان او على عبد فلان فعمل الخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد
لان الخطاب جرى بينهما فتكون هي العاقدة وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان عذر كان عليها القيمة
صر وكنت كذلك بالخلع فالبدل علمها وزنه وان ضمن فطيلة ونها وبرج مبدل ايه وان سرج به خلاف
النكاح نظيره المأمور باد الزكوة والدين شر امرأة وتكلفت رجلا بالخلع من زوجها بالفسخ على وجهين
ان رسل الوكيل البذل بان قال خلع امرأتك على الف وعلى هذه الف او اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك
او ضمن بان قال خلعها على الف من مالي او بالف الف على الف في ضم من في الوجهين يتم الخلع بقبول الوكيل
لانه باسما وقبول الوكيل كقبول الموكل الا ان في الوجه الاول البذل واجب عليها وسى المطالبة به لا الوكيل
لان الوكيل في الخلع صغير محض ومعتبر وحقوق العقد ترجع الى الامر الموكل لان رجوعها الى الوكيل لدفع الضرر
عن عاقد ومدة فدهد هذا المعنى الخلع وفي كل عقد لا يستغنى عن الاضافة الى من يعقده كعقد السح والباعة
لانه يستغنى عن الاضافة وشبهة على من عاقد والاصل هو الاضافة دون النيابة سودر الى الغرور
لو لم يطالب هو باحكام العقد وفي الوجه الثاني الوكيل هو المطالب بحكم الضمان لا المرأة ويرجع الوكيل على
المرأة بحكم الضمان ان لم يأمره كلا الوكيل والنكاح اذا ضمن المهر للمرأة فان المرأة بالخيار ان شاء طالت
الزوج بالمهر وان شئت الوكيل بحكم الضمان وهذا ليس للزوج ان يطالب المرأة بالبذل والوكيل بالنكاح اذا ضمن
واذ لا يرجع ما ضمنه هذا يرجع والغرض ان الوكيل اذا امك الخلع بغير امرها لا يعتبر امرها في خلعها اذا ضمن
فلو لم يعتبر حق الرجوع لا يفيد الاثر شيئا وكان لغوا عكلا الوكيل بالنكاح لانه لا يملك التزام العقد بغير
الاثر وكان فائدة الامر تنفذ النكاح ولزومه الاثر انه لو قال لرجل اذكر كذا مالي فاذى لا يرجع الا ان يكون
الامر فاعلم اني ضامن لك لان الامر فادله وقوع المردى زكوة ولو قال لهما اذيني فاذى رجوع وان لم يضمن
كان يفيد ربا آت الدين فايده الامر الرجوع باذى لان ما يجب على الوكيل بالخلع اذا كان البذل مضافا اليه
يجب ابدل حكم الخلع لا حكم الضمان فكذا في الوكيل بالنكاح الرجوع من الخلع بدو الوكيل وقد دخل تحت مطلق
الوكاله وكان فايده الدخول تحت الوكيل الرجوع باسما وهذا كان لما الرجوع قبل الاداء لانه يرجع حكم الوكاله لا حكم
الضمان واما الوكيل بالنكاح اذا ضمن فانيده المهر بحكم الضمان على الزوج لا حكم الوكاله والنكاح ابتداء وكما في الخيار

مدرك
مدرك

الوكيل

ان شئت طالت الزوج وان شئت طالبت الوكيل ولانه عند الصمان والاضافة محذوران يجب لبدل حكم
 الاصله ومحذوران يكون حكم الكفالة ايضا بالنزاع بحكم الاصله عند الاحتمال والى نالوا وجنا حكم
 الكفالة لا وجنا ضامين معنى ولا تجب الزيادة على اصل الضمان المشكل واذا ثبت انه ضمان العقد لا بين
 حقوق العقد وقد دخل العقد بحقوقه تحت الامر فيرجع على الامر وصار بمنزلة الوكيل بالشرك غير انه
 المحقق في موضع الضمان لانه انما يملك بنفسه في موضع الضمان محلا للوكيل الكفاح ولذا قلنا ان الوكيل
 بالنكاح اذا ضمن المهر بامر الزوج لا يرجع باضمن على الزوج ما لم يولد لان الضمان وجب عليه حكم الكفالة والكفيل
 لا يرجع على الاصل قبل الاداء او ملك ما في ذمته وانما يملك في ذمته بالاداء والوكيل بالجمع يرجع على المراه
 قبل الاداء لانه يرجع حكم العقد وهو في حق العقد كان العقد وقع منه وبين الزوج وكانه واقع عليها
 بما منه وبين المراه كالوكيل بالشراء صالت اخلاعي على الف على ان فلا باضا من فتح فان ضمن بغير وان
 ابي لا يبطل بخلاف البيع والصلح عن الدم كالحلح شر ولو كانت المراه هي المخاطبة فصالت اخلاعي على الف
 على ان فلا باضا من فعل والحلح وانفع قبل الضامن لم يقبل لانه في المباشرة حقيقة والمستغنى بالعقد
 والملازمة للبدل لا ترى انما لو لم يشترط ضمان احد كان البدل خزا لما فكر اهنا فاذا اشترطت
 ضمان الغير بوقف الضمان على قبوله فان ضمن فلان المال اخذ الزوج ايها سالا لانه بالترامه الضمان يصير
 كفلا عنها في اخذ الزوج بالكفالة والمراه بالاحالة وان ابي لا يبطل الخلع بخلاف السبع بشرط ضمان الغير
 اذا ابي الغير الضمان حيث يفسد البيع لانه شرط فاسدا لان السبع يفيد بالشرط الفاسد واذا فسد
 لم يفسد المسمى مطابا لثمن اجمالا الخلع لا يفيد بالشرط الفاسد فوجب المطالبة على المراه قوله
 والصلح عن الدم كالحلح يعني الجلب بالصلح عن دم العمد والوكيل بالصلح عن دم العمد كالوكيل بالخلع
 العائد كالمراه والوكيل كالزوج في هذه الفصول اجمع لانهما يستويان من حيث ان كل واحد منهما استقام
 بيد محذور اجاب المال على الجنب عند الصمان او اضافته الى نفسه كالحلح باب نكاح
المكاتبه ونفي الولد من زيادة المهر قبل القبض تنصفه معه وبعد لا وعنده خلاف الكسب
 اصل الباب ان الزيادة المنفصلة من المهر قبل القبض تنصف بالطلاق قبل الدخول الزيادة بعد القبض
 لا تنصف تمنع من تنصف الاصل بالطلاق قبل الدخول الحاصل ان الزيادة في الصداق قبل القبض
 نوعان متصله كالسنة او اجلاء البيه وخرى الجمال والبر من المرض ومنفصله وهي على ضربين متولدة من العمل
 كالولد والاشترى والعقود الثابتة بعد الجذاذ والصوفي بعد الجذاذ والزرع اذا احصل ما قبل الجذاذ
 والجذاذ حكمه حكم المتصله وغير متولدة كالسب والغله والبيه للعبد رد ذلك كله يسلم للمراه اذا دخل

بما اوتت عنها وان طلقها قبل الدخول او المتولدة منفصله كانتا متصلة تنصف مع الاصل بالاجماع
 واما اذا لم تكن متولدة كالموهوب والغله لا تنصف بالطلاق قبل الدخول بل يسلم الكل لما عده حقه
 وعندها تنصف مع الاصل وكذا الوجات الغرة من قبلها قبل الدخول حتى يطل كل الصداق ويسلم لها
 الكسب عنده وعند يده والكسب مع الاصل لانه ان الكسب زيادة منفصله فيكون كالولد وكذا يسلم
 لها الولد بعد ابطال ملكها عن الاصل فكذا الغله وهذا لان بطلان ملكها عن الاصل حكم انفساخ السبب
 والزيادة انما تملك على الاصل متولدة او غير متولدة فبعد ان انفسخ في الاصل لا يبقى سبب الملك الزيادة
 بل اولى لان الكسب اكثر شعبة الكسب اكثر شعبة للاصل من الولد لا تترك ان الغاصب يملك الكسب
 الضمان لا يملك الولد والمادونه اذا ارادت قبل وجوب الدين ثم لحقتها الدين لا يصير المولد مستغلا بالدين ملكته
 والكسب قبل الجوف الدين يصير مستغلا بالدين المتاح ولا يبيح حصار الدين الكسب لم ينسخ بغير
 ملكها في الكسب قبل الطلاق لانه ان سبب الكسب ما قبول البيه واجازة نفسه والخطاب والحقاش
 وشي من هذه الاشياء لم ينسخ بالطلاق لان الكسب يوجب الملك للكسب لانه اذا لم يكن له الملك
 من تخلفه وهو مولا يقوم مقامه في الملك بذلك السبب لو صلح بينهما وقت الكسب بطلان ملكه في
 الاصل لا يسر له لم تخلف بذلك سبب وليس الكسب كالولد لا تترك ان مكاتبه الولد بمنزلة امه وكسبها
 لا ولد المبيعة قبل القبض يسير بقبولها الثمن عند القبض كسبها لا وان قبض مع الاصل لان الكسب
 ليس بمعقود عليه لاحقيقه ولا حكما فانفساح الملك في الاصل لا يوجب له انفساخ فيه كما بعد القبض
 وسائر امواله اما حقيقه فظاهر لعدم اضافته العقد اليه واما حكما فلان العقد لم يسلم اليه حتى يصير معقودا
 عليه حكما بدليل انه لا يخصه شيء من الثمن على ذكرنا وهذا لان حكم العقد انما يسري الى اجزاء المبيع وهو
 ليس بجزء الا تترك ان المترس لو ائذ الكسب المبيع قبل قبض المبيع ثم انفسخ البيع لم يترك عليه شيء
 من الثمن ولو ائذ المبيع لم يستقر عن المترس شيء من الثمن ولو كان معقودا عليه وجب ان يترك المترس
 حصته سقط عن البايع كالمواضع اجدتها الولد ولو قبضت الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل
 الدخول منصف الاصل والزيادة لان حكم التنصف عند الطلاق شيء الكل حتى كانت الزيادة قبل القبض
 فلا يسقط ذلك بقبضها وان حدثت الزيادة بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول فان كانت غير متولدة فهو
 سالم لهما وان لم يرد الاصل بالزيادة او التقييل او بغيره بالطلاق كالمبيع اذا اكتسب به المترس
 ثم رد بعيب يبقى الكسب للمالك لقوله عليه السلام ان المخرج بالضم ان قد كان الصداق حقا فما نفقت تسلم لها
 والكسب للمنفقة واما اذا كانت الزيادة متولدة فان كانت منفصلة تمنع تنصف الاصل بالطلاق

ولما مكاتبه وام صح
 والمكاتبه غير

وعودة الكل اليه اذا اجازت الفرقة من قبلها لكن الزوج نصف قيمة الاصل وجمع قيمته يوم دفع اليها
وعذر من نصف الاصل مع الزيادة بالطلاق يعود الكل اليه بالردة والتفصيل لان بعضها لا يتأكد
ملكها ما يدخل بها النوهم العود اليه بالطلاق والردة فيسرى هو العود الى الزيادة كما اذا كانت المشارة
شرا فاستد الزيادة منفصلة في يد المشرى كان للبايع ان سترده فاستد الزيادة بها وروى ابن سماعه عن علي بن
ان في الطلاق يرجع عليها بنصف قيمة الاصل وفي الزيادة يسترد الاصل مع الزيادة لان الردة ينسخ
السبب من الاصل فيكون الرد حكم انفساخ السبب في الرد بنصف البيع فيسرى الى الزيادة وجبه
ظاهر الرواية انها ملكت المصداق بالعقد وم ملكها بالقبض فالزيادة حدثت على ملكها لها والنصف
عند الطلاق انما نشأ في المفروض في العقد الزيادة غير مسماة في العقد لا حقيقة ولا كما انه لم يرد
عليها القبض المنقوض بالعقد معدر مصعبا وهي جزء من العيز فتعذر بنصفها بتعذر ربعها بزيادة
العيز كالزيادة المنفصلة في المبيع قبل القبض ولا اثر الطلاق قبل الدخول بنصف المنقوض بالعقد
والزيادة ما صار مستحقة بالعقد ولا بالقبض المشابه للعقد اذ لم يكن موجودة في طائفة العقد
والقبض لا يتصرف لا يكره تنصيف الاصل بدون الزيادة طلاقا لا حيا حرة لانها سلم للمرأة مجازا
تبعوا ذلك يجوز خلاف الزيادة المنفصلة في الموهوب فانما لا تمنع الرجوع في الاصل لان البتة عقد تبرع
فاذا رجع في الاصل بقيت الزيادة للموهوب لم يغير عوضه وكدان الاصل سالما لم يغير عوضه فيجوز
ان تسلم الزيادة ايضا بغير عوض ما النكاح والبيع معا وضمه بعد عذر رد الزيادة لو انسا حكم
الرد في الاصل بقيت الزيادة سالمة بغير عوض وهو جرم من الاصل فلا يجوز ان تسلم للملكة الملك بغير عوض
بعد ارتفاع عقد المعاوضة ولا ان يبيع له لم يتولد من الاصل وليس فيه معنى العوضيته فيجوز
ان ينق المالك بغير عوض واما اذا كانت الزيادة متصلة كالسمن والجمال فطلقاتها من الدخول عند التسليم
وابن سماعه هذا المنفصل سواء وعند محمد وزو بنصف الاصل بزيادة له لانه عقد معاوضة والزيادة
المنفصلة لا عبرة بها في المعاوضة كما لو اشترى جارية بعبد وقبض الجارية وازدادت زيادة
متصلة ثم هلك العبد قبل التسليم او ردته بغير ستره الجارية بزيادة بها وهذا لان الطلاق قبل الدخول
سبب التنصيف فلا يستع زياده لا عبرة بها بخلاف المنفصل وهذا لان الرواية المتصلة بمنزلة تغيير السعر
الاثر لانها لو حدثت قبل القبض لا ينقسم الثمن باعتبارها كما في زيادة السعر بخلاف الموهوب وان الزيادة
المتصلة فيها تمنع الرجوع لان البتة ليست بعقد ضمان والعرض بحكمه لما لم يوجب ضمان العين
على الموهوب له لم يولد له جرم العيز حتى يسرى الى الزيادة واذا تعذر الرجوع في الزيادة تعذر

بعد

في الاصل للتعذر اما فبعضها الاصل فبعض ضمان ثبوت ضمان الحق الزوج فيه بقاء حقه
والاصل فيسرى الى الزيادة كما في البيع والوصية وابو يوسف فالأهذه زيادة حصلت من ملك صحيح تام لها
فيسلم لها بكل حال كالمنفصل واذا تعذر نصف الزيادة لما قال محمد والدليل عليه ان المصداق حكم الصلة
من وجه لانها تملك لا عوضا عن مال سخر عليها والزيادة المتصلة في الصلات تمنع رد الاصل كالموهوب
وبما اثر الزيادة المتصلة في الصلات اكثر من اثر المنفصل حتى ان المتصلة في البتة لا تمنع الرجوع والمتصلة
تمنع المنفصل منها يمنع تنصيف الاصل فالمتصل اولى ما البيع فالصحيح ان عند من جسد ابي يوسف الزيادة
المتصلة تمنع نسخ العقد من الاصل كالمنفصل ولو حدثت الزيادة في يدها بعد الطلاق قبل الدخول بنصف
الاصل مع الزيادة لان نصف الاصل صار سخرها عليه فيسرى الى الزيادة كالمشترى فاستد الزيادة بزيادة
المتصلة والمنفصل خلافا قبل الطلاق فان هلك في يدها بعد ما ازدادت زيادة متصلة لم تملكها قبل
الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة الاصل يوم قبضت كذا ان استملكها لانها انلفت ملك نفسها
فلا يلزمها بالانقلاب شيء لكنهما بالقبض تصير ضمانا بنصف قيمتها للزوج ولو هلك الزيادة المتولدة
المنفصلة في يدها لم تملكها قبل الدخول بنصف الاصل لان المانع هو الزيادة وقد رأت لم تخلف بل كما في
البيع الا انه ان كانت الزيادة ولدا وقد نقصتها الولادة يشبه للزوج الخيار ان شاء اخذ نصفها
ولاشي له غير ذلك وان ساء فتمت بنصف قيمتها يوم قبضت وان لم يتمكن نقصان سبب الولادة
فلا خيار له الا ان يكون المرأة هي التي استملك الولد بخلاف الخيار بمنزلة المبيعة اذ اولدت فملك
المشترى ولدها ثم اراد رد الاصل بالعيب ولو ولد في يده فملك الولد لم يغير شي لانها حدث بغير صنع
بمنزلة ولد المخصوصة لكن ان يكر نقصان سبب الولادة ثبت لها الخيار وان بلغ الزوج الاصل
والزيادة ضم لها قيمتها لان الزيادة امانة في يده فيضمها بالانقلاب كولد المخصوصة وان طلقها قبل الدخول
ضم لها نصف المهر والزيادة في الموضوع الذي بنصفه ان كان قبل العصر يعود الى ملكه بغير قضاء ولا رضا
وان كان بعد سب له حرجا يستردا كمن لا يعود الى ملكه لا بقضاء ولا رضا حتى ينفذ ثمنها ودفع ثمنه
كما في البيع الفاسد واصل آخر ان رد الزوج موجب للعان اذا وجد فيها تمة الزنا وعند ان في موجه
الحدا اذا ان الرزق يمكن من اسقاطه باللعان حتى لو امتنع عن اللعان حدة عنده وعندنا حتى لا يرضى حدة
بنو الولد ولا عن فتروجت غير فادعاه صح ويحدان ولدان الثاني منها لا عن وسفي ان علي بن ابي طالب
لا وسفي ان لم يملأ عن لسانه بطهره زينة بنت صبيته خلافا وانت ذمى ورقوقا ومنذر بعين
وعمره عشر وزواى تردد يقطع اسما او قياسا لا بطهره اسلمت زوجته او عقت م ولدت ففناه

ثم امرأة جات بولد فعاه الزوج لا عن العاهي منهما والزم الولد لأمه فلون تزوجت لأم بزوج آخر ثم ادعى
 الزوج الاول الولد الذي فعاه تحت دعوته وثبت النسب لتحقيق سبب بونه وهو قيام الفراش كذا في العلوي والآية
 امتنع لما منع وفدا رافع بالكذب ويجوز ان لا يقر بكذبه واللعان جدروري صير اليه عند استنائه
 الامر فتنى الكذب نفسه زال الشبهة فصير الى الاصل وليس هذا جمعا بين الحد من لان اللعان يظهر من الاجل
 في الاحكام وصار كان لم يكن وكان سقيا لا يصح دعواه لانه مناقض للنفاض منع صحة الدعوى كمن اقر بغيره
 بعين ثم ادعى انما لا يصح لان اعتبار دعوته ابطال النفاض قطع نسبه والحقه بامه لكن التناقض
 انما يمنع صحة الدعوى اذا انقضت الكلام الاول خوفا لغيره كما ضرب من المثال اما اذا لم يتعلق به حق الغير وابطال
 حق عليه فلا اثر لان رجلاني يدين لغيره ليس هو ولد ثم ادعى انه ولد وصحة دعوته وكما لو كان في يد غيره
 فقال انما ليست لي ثم ادعاه انسيان فقال لا يبدى في صحه ذلك لان يقول ليس لي لم يثبت لعدم حق
 وفي مثلثا لم يشك لغيره في الولد حق لهدا لا يصح دعواه احد فيه ولا في النسب مبناه على الخفاء وهو العلوي
 فالتناقض في مثلثا عقوب كما لو باع غلاما ولد في يد ثم ادعى انه ابنه صحه وصحة دعوته وسقط السبب الاثر لان
 المراه اذا اقامت السنه انه كان طلقا قبل الطلع تقبل بيته وتتردد بدل الطلع وكذا المكاتب اذا اقام
 البيته ان مولاه كان اعنفه بصل ويسترد بدل الكفاية ان كان له في سبط عنه ان لم يرد وما قيل في
 اربع اعتبار دعوته بنقض النفاض والقضاء انما سجد هنا ظاهرا لا باطنا لانه ليس من العقود الداخلة
 تحت ولاية القاصي كما في الاملاك المرسله اذا اقر المولى بعد القضاء سطلان دعواه او الكذب فهو منه فانه
 ينسخ القضاء وهذه المسألة من مبادئ الاصل وانما اوردتها لانه ليس لي بنى فاني قال ان ولد
 من الزوج الثاني ولدا فعاه ان كان قبل الكذب لاول نفسه فلا لعان منهما ولزمه الولد اما اللعان لانه
 لو فذنها اجنبية هذا الحاله لا حذر عليه لانهما غير محصنة ظاهر لقيام ولد لاداب له وهذا اما قرنا
 واما ثبوت النسب لوجوه الفرائض المستدعي لثبات النسب لو انقطع انما انقطع باللعان لا لعان
 لعدم احصائها حاله الفذوان ان كان بعد الكذب لاول جرح اللعان منهما لعود صفة الاحصان للموجب
 لاعدام تمة الرنا لقيام ولد لاداب له وقد رافع بالكذب لآخرى انه لو فذنها اجنبية هذا الحاله
 يجزوا اذا انقضت النفاض النسب من الزوج الثاني لم لان حات به لاقل من شته اشهر من وقت الكذب
 الاول لزم الولد الثاني اياه ولا مطع لانه نسبه ثبتت من الثاني على وجه لا يحتمل القطع باللعان فلا ينقطع
 كما لو اقر بالولد ثم فعاه وانما قلنا ذلك لان شرط قطع النسب باللعان ان يكون النسب ثابتا وقت العلوي وعلى
 وجه يحتمل القطع باللعان بان كان من اهل اللعان وقت العلوي لان حكم اللعان في حق قطع النسب
 مقصود

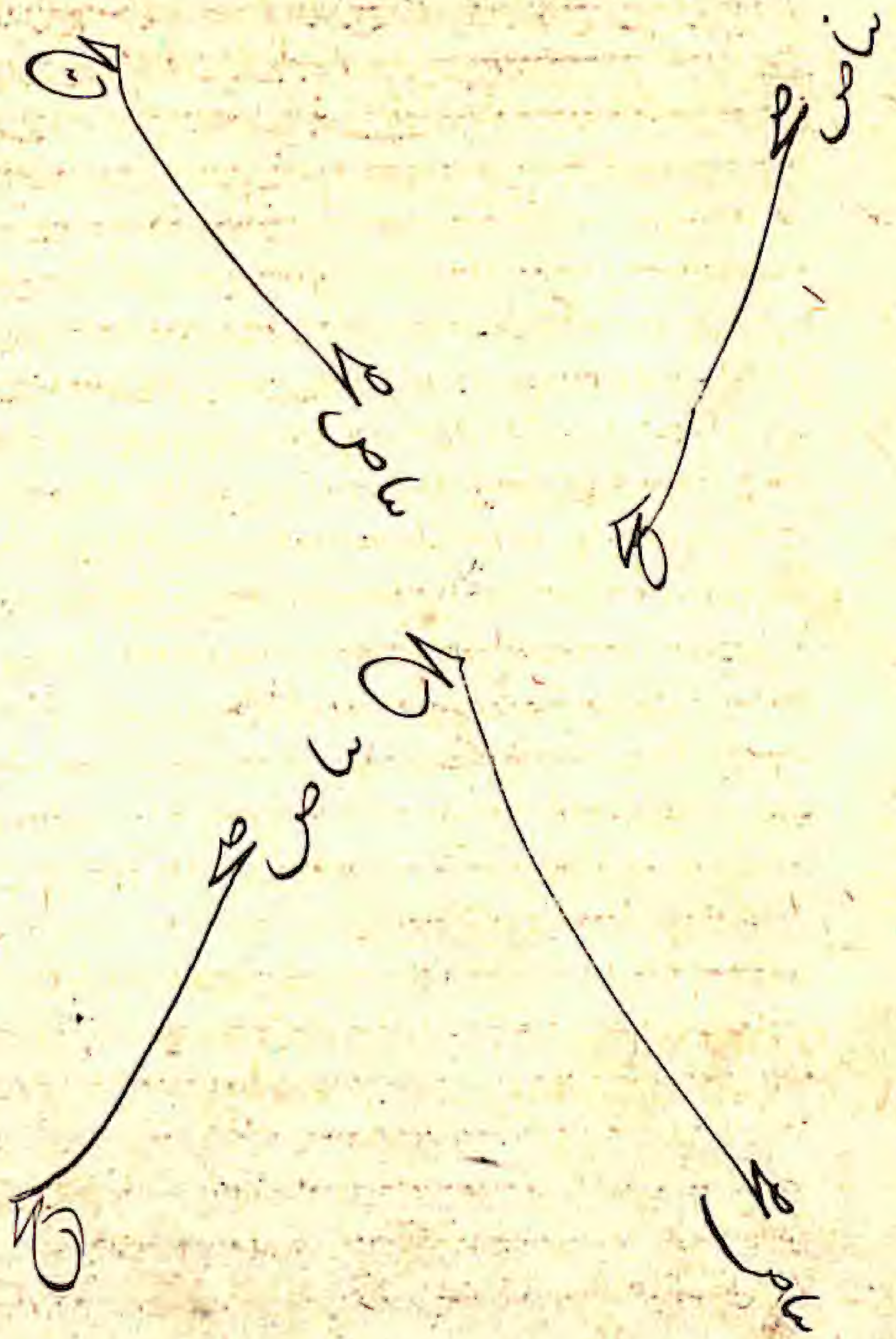
على الحال لانه ليس للعاهي ولاية قطع النسب ولا للزوج بل هو مستند الى وقت العلوي ومبار انما معلق منه
 والشرع صدقه فيه ما على جاز اللعان منهما واذا كان مستندا لا بد من الاهلية وقت العلوي وعلوف وهذا
 هذا الولد في وجب جرح اللعان لانهما غير محصنة ظاهرا ولا يحتمل القطع باللعان قوله وسيخفى ان لا
 بلا عن مستناده فان قيل استند العرف الى وقت العلوي فجب ان لا يلاع لعدم الاهلية في تلك
 الحاله كما لو قال لها اولاد جيبية زنيته انت صبيته فلنا لا يعبر الاضافه بعد صحة العرف بالنسبه
 الى الزنا كما لو قال الذي سلم او عبد اعق زنيته في الكفر او الروا انه عدو كذا لو قال لرجل زنيته منذ
 اربعين سنة وعمره عشرين سنة انه يجزى كذا الصغير لان اقصى ما في الباب بها وطئت في تلك الحاله لكنه
 ليس بزنا وان جات به من شته من وقت الكذب بلا عناه الزم الولد لانهما لا يتقنا بعلوفه في وجب جرح
 اللعان منهما وكان علوفه في وقت محتمل القطع باللعان وان جات به لاكثر من شته اشهر من وقت الكذب
 الاكذاب ليس سارا لا ينقطع لاحتمال العلوي بل لا كذاب فلا ينقطع بالشك في الاحتمال ينقطع لان
 العلوي في الوطى الى الابد يضاف الى قرب الاوقات لانه مسعن به وكان العلوي وقت محتمل القطع باللعان
 والموجب للقطع قائم وهو اللعان والشك في معارضه من الدليل ولا يمنع الحكم بالمعارض المحتمل وهو محتمل
 في الكافي الزم الولد لانه دليل على ان النسب لا ينقطع باللعان بعرض القاضى وهكذا روي من غير وجه
 انه لا بد ان يقول القاضى في وقت بينكم وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينفي
 النسب عنه قال سمر الحليمه السخري وهذا صحيح لانه ليس من ضرورة التفريق باللعان نفى النسب مما بعد موت
 الولد نفى القاضى منهما ولا ينفي نسبه عنه فلا بد ان يصح نفى النسب عنه صريحا بانه تزوجت خرا باذن
 مولاه على امته وزوجتها منه قبل قبضها بماية فطلقها قيل ان يدخل صح ولها نصف لامة وربع مهرها بخلاف
 الكسبي عن شريكه تزوجت خرا باذن مولاه على جارية بعينها ولم يقبضها المكاتبه حتى تزوجتها من الزوج
 على امته بوجه جاز لانها ملكتها صداقا بنفس العقد وملكته النصف فيها وبكاه اولي ولان اكلح الامه
 المشتركة قبل القبض جاز في كاه المهوره اولي وما ذحال لامة على المكاتبه جاز في صحة النكاح ولا نصيب المكاتبه
 قابضة لها بالزوج استحسانا والقياس ان تصير قابضة وهو مولود وهو رواته عن شته اشهر من وقت الكذب
 لان الزوج تعيب لها ولها مرد به في السع فصارت العيب المحسوس جاز لا تخش ان العيب المحسوس جاز لا تخش
 قبضا لما فيه الاستيلاء على المحل او ككاح تصرف قولي تعيب حكما لا استيلاء فيه اصلاحا لوطئها او اكفر فلا يقطع بالشك
 الزوج تصير قابضة الآن لان الوطى استيلاء وهو حصار بنسب لها وكان استيلاءها على الاعناق
 فانه تصرف قولي ومع هذا صير قابضا لانه استيلاء للسبع وما استيلاء الملك على معنى ان كل منفعه

قوله فظفرها اسلمت زوجة له
 اخبر رجل بحكمه امه او فخره
 فاعلمت او اسلمت ثم ولدت
 فعاه بالانعام بوجه كذا
 ثم اقر لغيره من شته اشهر من وقت
 العلوي او لا سلم لا يقطع وان
 ولد لاكثر من شته اشهر من وقت
 العلوي او لا سلم لا يقطع وان
 فاعلمت او اسلمت ثم ولدت
 فعاه بالانعام بوجه كذا
 ثم اقر لغيره من شته اشهر من وقت
 العلوي او لا سلم لا يقطع وان
 ولد لاكثر من شته اشهر من وقت
 العلوي او لا سلم لا يقطع وان

جار النكاح وان كان حق الرجوع ما بناه لان له حق التملك لحق الملك لا يمنع ابتداء النكاح
الاثر في الابان بتزوج جارية ابنة وان كان حق الملك ما بناه في جارية ابنة اشتبهت بمحمد ^ص
ان حق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع بقاء النكاح بسايلهما ادا تزوج بمكاتبه ابنة ثم بالحب
لافسد النكاح ولو تزوج بها بعد موت الاب لا يصح ومنها المكاتب اذا اشترى زوجة مولاه التي امة له
لافسد النكاح ولو تزوج بامته مكاتبه لا يصح ومنها ان من اشترى طارئة بعد وقض مشركي
الجارية الجارية وزوجها من ابليس لم يدفع بايع الغلام الغلام حتى هلل في يد فان العقد بطل في العبد ^{فان}
ويندرى الجارية حتى يكون لها بيعا ان ستردها ولا يفسد نكاحها ولو زوجها منه بعد موت الغلام
لا يصح ومنها ان لو اشترى طارئة سترها فاستردا وقبضها ثم تزوجها من البايع لا يجوز لقيام حق الملك
له فيها ولو تزوجها من ابن البايع جاز وان مات الاب حتى يثبت حق الفسخ للابن فالنكاح باق حاله حتى يملك
ولو لم يزوجها الابن حتى مات الاب ثم اراد ان يتزوجها لا يجوز وهذا لما عرفت بالبقاء ايسر الابداء
الاثر في سوا الحدوث لا يفسد الصلوة ولو شرع في الصلوة وهو محدث لم يجوزوا الا بان يمنع ابتداء البيع
ولا يمنع البقاء وكذا الردة تمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء بخلاف الاب سروج جارية ابنة فانه ليس
له فيها ملك ولا حق ملك قال الكافي لا يجوز لانه تزوج جارية له فيها حق الملك فلا يجوز كالمولى اذا تزوج
بامته مكاتبه بل لا يلى لان حقه في الاول اظهر لا تترك ان يصح استيلاء جارية الابن فيملكه عند الحاجة
ولا يصح ذلك اكساب المكاتب يعني بحق الملك الملك مروجده وهو ملك يظهر في بعض الاحكام ولما انة
لا يملك له وهذا ظاهر ولا حق ملك يجوز لادن الابن يملك وطها ولو كان له حق ملك حتى يخرج بحقيقة
الملك يمنع النكاح لمسه في الوطى كالمولى مع المكاتب لما كان له في مال مكاتبه حق الملك حتى لم يجز له
نكاحها منع المكاتب عن وطئها صر ولو دخل بالامه في مهرها بينهما ويختص بها التعيين بوطئها خلاف
المولود تزوجها بعد قبضها سلم لها وبغرم نصف قيمتها يوم القبض بخلاف الموهوبة والمبيعية بيعا
فاستأثر ولو لم يقض المكاتبه الامه حتى تزوجها منه ودخل بالامه ولم يدخل بالمكاتبه ثم طلقها
وقع الطلاق عليها في الوتره الثالثة لعدم مانع من وقوع الطلاق عليها ونصفت الجارية لانها مهر المكاتبه
وقد طلعت قبل الدخول وكان نسوا ان يدفع على امه فيما اذا اطلق المكاتبه او لانه يملك فصول الجارية
بطلان المكاتبه لان مهرها وجب قبل القبض لانه تزوجها قبل قبض المكاتبه وبالنزوح وجب المهر
ونكاحها بالخلوة فكان مهرها زيادة حصلت مهر المكاتبه قبل القبض فلا يمنع التصف وصار كالمولى لكن
دخل بالامه فلما بالي الزيادة حصلت قبل القبض وانما لا يمنع السعي لكونه موطئا للمكاتبه المهر فوض

لان المكاتبه صارت قابضة بدخول الزوج لان وطئها بمنزله وطئها لانه حصل قبضه منها وانه
نفسا وحدث الحمل الاثر لان وطئ المشرى يمنع الرد بالعيب فان قيل كيف يمكن ان جعل وطئها وطئا
ولا يتصور الوطى منها قيل الوطى سياتي تعيب الجارية وانقضاء شهوة الفرج وطئا فان لم يتحقق
هذا منها فالعقد صحيح ومنها جعل وطئ الزوج كوطئها في حق التعيب ونحوه الزوج ان شاء اخر نصف
الجارية وبطل عنه نصف مهرها وسلم للمكاتبه نصف الجارية ونصف مهرها وان شاء اخر نصف قيمتها
يوم وطئها وسقط عنه نصف المهر ايضا وسلمت الجارية ونصف مهرها للمكاتبه لانهما نصيب الوطى الى اصل
بتسليط المكاتبه كما لو قطعت المكاتبه يدها فان قيل اضرار الزوج اخذ نصف قيمتها الجارية وجبان
لا يسقط عنه نصف مهرها لانه لو سقط اما ان يستقط بطلان الجارية او ضرورة تملك الجارية لاجره
الى الاول لان الطلاق قبل الدخول لا وجه الى الثاني لانه لم يملك الجارية ولان الزماده المنفصل قبل القبض
منقضاء انقضاء الاصل لم ينصف المهر تبع الجارية وقد سلمت الجارية للمكاتبه فيسلم المهر للمكاتبه
فلما استقط بطلان الجارية كما قال اكثر هذه زيادة حصلت قبل القبض والزماده الى اصل قبل القبض
يلتحق باصل العقد ويجعل الموجود لدى العقد لانه يسير اليها بحكم العقد متى ثبت لوقت القبض
كما في البيع نصا ركانه تزوج المكاتبه على الجارية وما يملك المكاتبه عيب الجارية ثم طلق المكاتبه قبل الدخول
بها ولو كان كذلك تنصفت الجارية والمائة ونحوه الزوج كذلك هذا لان الجارية لما سلمت لها لا حل
النفق ان ليس في الزيادة معنى بوجوب السلامة فلو كان في المولود نصيب المكاتبه الامه
حتى زوجتها منه فدخل بها وولدت اولاد اثم طلق المكاتبه قبل الدخول بها والجارية كلها واولادها للمكاتبه
وما خذ الزوج منها نصف قيمة الامه ونصف مهرها اما سلامة الامه واولادها للمكاتبه فلان الاولاد
زيادة حصلت بعد القبض لان المكاتبه صارت قابضة للامه بالدخول لوقوعه بتسليطها فصح البيع نصف
في الام والولد ومهر الجارية من الزوج والمكاتبه نصفان لانه وجب سفسر النكاح وانه قبل القبض وكان
المهر زيادة حصلت قبل القبض فنصف وصار كالمولود زوج امراة على شائين فولدتا ولد ابن اجرهما قبل
القبض والآخر بعد ثم طلقها نصف الولد الحاصل قبل القبض لانه حصل بعد فبر صرح الزوج
فملا الامه يوم وطئها لان الوطى دخلت في ضمان المكاتبه يوم القبض وكذا لو تزوجها بعد قبض المكاتبه
سلم الجارية للمكاتبه الا ان ههنا يعتبر نصف قيمتها يوم القبض لا يوم الوطى لانها دخلت في ضمانها
بالقبض المتقدم على الوطى بخلاف اذا ولدت الموهوبة بعد قبض الموهوب لم او ولدت المسعة
بيعا فاستأثر بعد مفسر المشرى لا يمنع الرجوع ولا الاسترخاء الا ان الرجوع الى الموهوب

ددن الولد وفي السبع ستر المسعة والولد لان سحر الفاسد واجب الرفع من الاصل شرعا فكانها ولدت
 في ملك البائع فيكون الولد له لا للمشتري باب الصدرا او يزيد
 او ينقص المهر ابتداء حق الشرع وحققا بقا شر اصل الباب في المهر جفوا فالثمة احدها حق الشرع
 وهو وجوبه وكونه مقدرا بعشره دراهم من الفضة او ما يكون الفضة فيه غالبية على الفسخ ويعتبر فيه المهر عشر
 يوم العقد لان يقدره بعشره حق الله تعالى فيعبر عنه يوم يجب حقا لله تعالى اما اصل المهر فتعظيما
 لخطر الابضاع ودفع اللهاية المضادة للتكريم الثابت بنص الكتاب واما المقدس والعشرة فلقوله عليه السلام
 لا مهر اول من عشره دراهم رواه جابر وعمر بن شعيب عن علي رضي الله عنه مثل ذلك والمقادير لا تخرج من التوقيف
 والثاني حق الاولياء وهو ان لا يكون انقص من مهر المثل فاعا للعار عنهم والثالث هو كون ملكا لها ثم
 حق الشرع والاولياء من اعيان حال الشؤن مطلقا لان ما ذكرنا من المقصود يحصل به واما بعد ذلك فهو حالة
 بقا الواجب واستيفاءه وذلك في الصلح في المدة ولهذا ملكت سفاطية ص من زوجها على ثوبين واربعة عشر
 فصارا لسعوسا واربعة ثمانية قبل قبضه ليس غير كالفصل في البائع وبالعكس لما انما العشرة وعنده غير
 المثال فيعبر يوم قبضه بشرتزوج امرأة على ثوبين مائة عشرة فلم يقبضه حتى صار ساوي ثمانية مائة عشرة
 فليس لها غيره لان اشتراط كمال العشق حقا للشرع اما هو حالة العقد وقد وجد ولا خيار لها لان حقا لم يستقر
 حقيقة انما هذه فتره احدثها الله تعالى في قلبها فبالتأخير عن الشرع في التغيير العير ولهذا لا يكون نقصان
 السعة المعصوب مضمونا على الغاصب ولا على المرتزق ولا يبيس الخيار للمالك ولا مستحقا للمشتري من ضمان
 السعة يد البائع ولو كانت مائة يوم العقد ثمانية مائة عشرة فانما تأخذ الثوب درهمين لان
 العشرة في كونها مهر لا يتجزأ فذكر بعضها كذا كذا فكانه قال تزوجت على هذا الثوب درهمين وروى الحسن
 عن الجهمي عنهما ان الله في الثوب يعتبر قيمته يوم القبض في المكمل والموزون يوم العقد لان المكمل والموزون
 يشتران في الذمة بثبوتها صححنا تفسير العقد والثوب لا يستوثقنا صححنا بل يزداد منه وبين القيمة فيعبر
 بقيمته يوم القبض لا نه يصير مائة اجنيبا ص ولو كان ساوي عشرة ففسخ في صار ساوي خمسة يتخير منه
 ولا يعبر به من قيمته يوم العقد وبفعل الزوج لها بعضه وعنده انه كالمساوي وفعل المهر كالمساوي وعنده
 كفعل الزوج كما في العصب بفعل الجني يتخير وسبعة من سلم له وفي الطلاق خيارها في النصف كهي في الكفر
 شر ولو تزوجها على ثوبين مائة عشرة ففسخ بين من غير فعل احد ورجعت قيمته الى خمسة خبز المراه
 بين اخذ الثوب واخذ قيمته يوم العقد لان العقوبة تغيرت في غير الثوب فوجب نقصانها فكان عينا
 بموجب الخيار لا تتركى انه مستلحق الخيار لو لم يكن مضمونا على الغاصب والمهر من كل المثلثة



الاول لان التغيير فيه لم يكن في عين الثوب انما كان في فلبس الناس فلم يكن نقصان السعة عيبا ولهذا لا يحرم
 المشرى اذا تغير السعة بد البايع فان اخارت عين الثوب ليس لها ان تقبضه نقصانته وقال زفر
 لهاد ذلك لا يضمنون بد الزوج بنفس كالمعصوب في يد الغاصب ولان المعصوب يضمن بالبعض والادوصاف تضمن
 بالبعض وهذا مضمون بالعقد لانه لا يوجد من الزوج سبب وجوب النقصان سوى العقد والادوصاف لا يضمن بالعقد
 كما لا يضمن الادوصاف بالعقد وان طلقها قبل الدخول فلها الخيار ان شاءت اخذت نصف ناقصا واشي لها
 من قيمته النقصان وان شاءت تركت على الزوج وضمنته نصف قيمتها يوم العقد والحاصل ان العقد الحادث في بد
 الزوج على خمسة اوجه احدها ان يكون العيب باقية مساوية فكلها الخيار على ما ذكرنا والثاني ان يكون العيب بفعل الزوج
 تعيبا فاحتمل ان يكون الخيار للتغير التاخير فان اخارت الاخر ضمن الزوج النقصان ولو لم يبرر يوسف
 على وجهه انه ليس لها حق ضمن النقصان لانه مضمون على الزوج بالعقد وكان بمنزلة المبيع والبايع اذا
 عيب المبيع قبل القبض لا يضمن شيئا فكذا منه وجه ظاهر الرأية ان الزوج ان تلف جزا من الصداق ولو
 تلف الكل يضمن فكذا اذا تلف البعض ثم المعنى فيما ان المبيع مضمون وفما هو مضمون به فصلنا بين
 العيب بفعل البايع وباقية مساوية حتى اذا تعيب بفعل البايع سقط حصته من الثمن على ما اذا تعيب باقية
 مساوية فمنها ايضا بفضل منها فاما اذا كان الصداق مضمونا به وهو القيمة وهذا لان الدار من الزوج
 مضمون في الادوصاف كما مضمون في الاصل على ما اذا تعيب بغير فعله لان الضمان هناك بالعقد لا يتناول
 الادوصاف مقتضودا ولا نه لو وجب الدرس على البايع لوجب تسليمه بعقد البيع وما وجب تسليمه بالمع يكون
 مبيعا والدرس في الذمة لا يجوز ان يكون مبيعا وهذا لو وجب منه او الدرس في الذمة عجزا ان يكون
 مبرا وكذا لو طلقها قبل الدخول ان شاءت اخذت النصف ونصف النقصان وان شاءت اخذت نصف قيمة
 الثوب يوم العقد والبايع ان يكون التعيب بفعل الصداق من غير ظاهر الرواية هله كالعيب السماوي
 لان فعله يفسد هله وروى عن ابي حنيفة انه يضمن له تعدد الزوج لانه مضمون عليه وفعل المضمون كفعل الضامن
 في استحقاقه وموجب عليه كما في العيب الرابع ان حصل التعيب بفعل الاجنبي عليه ضمان النقصان ولو كان
 بمنزلة الزيادة المتولدة قبل القبض فبست لها الخيار للمعير فان اخارت الاخر رجعت على الزوج في ضمان
 النقصان لان الجنازة حصلت على ملكها وان اخارت تغيير الزوج يرجع الزوج على الجاني ضمان النقصان
 ولو اراد ان يخذل العير وتضمن الزوج الاثر لم يكن لها ذلك لانعدام الصنع منه وان طلقها قبل الدخول فلها
 الخيار في النصف فان اخذت المهر رجعت على الجاني بالارشاد لان الجنازة حصلت على ملكها والبايع ان يكون
 التعيب بفعل المرأة فتضمن قاضيه لانها ان تلفت جزا منه قصير فاضته لذل الجزا بالانلاف ولما ورأه

فكذا اذا تلف الجزء
 فارق المبيع فان البايع
 اذا تلف الكل لا يضمن

بالتخلية ولا خيار لها في ذلك كما في البيع صر عند رده بعينه قيمته يوم قبضها لان به تقبضه وتعيبه
 بفعلها او بفعلها او باقية منع تقبضه ولا يضمن وبفعل الزوج او الاجنبي يمنع الرادة وبعد ان طلقها بغير
 كالفاسد ولو تعيب عند سير الجبر عليه لها اربعة في فعل الزوج والاجنبي دور القيمة من تزوج امرأه
 على ثوب قيمته عشرة فقبضته وقيمة عشرة فملكها بغير فعلها او بغير فعلها ثم طلقها قبل الدخول
 فعلمها عشرة وراهم نصف قيمه الثوب يوم قبضت لانه دخل ضمانها بالبعض مع عيب القيمة يوم القبض
 وكذا لو استقصت قيمته وصار شيئا من عيبه وسعره فوضعت به وقبضت ردت نصف قيمه
 يوم ولو تعيب المهر في يد المرأة بعد ما قبضته فهو على وجه واحد ايضا اما اذا تعيبت باقية سماوية
 ثم طلقها قبل الدخول بما فيها من الخيار ان شاءت ضمنها نصف قيمته يوم قبضت لتعذر رجوع النصف كما قبضت
 وان شاءت اخذ الزوج النصف ناقصا وكذا في غيرها من ضمان النقصان لان الصداق كان ملكا لها
 ملكا تاما فقصه في يدها لانها لم يملكها شيئا ولا حقها معها عند الفسخ كحقها معه عند العقد
 والعيب السماوي غير مضمون عليه فكذا عليها ولو كان التعيب بفعل الصداق او بفعل المرأة فكل ذلك لان فعله
 لا يفسد هله وروى عنها صا في ملكها فحقها لها فلا يكون موجبا لضمان النقصان عليها علا في فعل
 الزوج قبل القبض لانه صادف ملكها فيصالح ان يكون موجبا للضمان عليه اما اذا كان بفعل اجنبي
 فالاجنبي يضمن للنقصان وذلك بمنزلة الزيادة المنفصلة المتولدة لانه يترك جزا من عيبها فيمنع
 نصف الاصل واما يرجع الزوج عليها نصف قيمة الصداق يوم قبضت وكذا ان كان التعيب بفعل
 الزوج لانه بمنزلة الاجنبي في جناية على الصداق بعد التسليم اليها وكان فعله كفعل اجنبي آخر في اجاب
 الاثر وكذا يمنع النصف بالطلاق وان كان العيب في يد المرأة بعد الطلاق كان للزوج ان اخذ نصف
 الاصل مع نصف النقصان لان السبب في النقصان بالطلاق وصار نحو الرجوع على الزوج وهو كذا في
 فكان في يدها في هذه الحالة بمنزلة المضمون في حكم شرافا سيد فليضمن ضمان النقصان اذا تعيب
 باقية سماوية او بفعل مفسد او بفعلها لانه مضمون عليها بالبعض والادوصاف تضمن بالبعض كالمعصوب
 وان كان العيب بفعل الاجنبي فالدرس بمنزلة الزيادة المنفصلة ودينها حاكمه ولو تعيب عند الزوج عيبا
 يسيرا فالمرأة تجبر على اخذ المهر في يدها او حده ولها ان يرجع بالنقصان في الوجه وهو اذا كان
 بفعل الاجنبي او بفعل الزوج وهذا ظاهر صريحهما على عيب محير واحلها في قيمته او ثوب احلها
 في ذريعتها او في قيمتها او بريق واحلها في ربه قال قول لم لانه وصفه لا يملكه فان به
 في البيع شر رجل يزوج امرأة على عيب بعينه فابى العبد في يد الزوج ثم اختلفا في قيمته فقال الزوج

وهو كذا في

كانت الفاء والقاف في القول قول الروح مع يمينه بالافتاء واليمين بينهما الاتفاقة على وجود
 المسمى المسقط لاعتبارهما المثل ثم هذا الخلاف وقع في وصفها لمهر لان العمة تزيد اذ بالصفة
 فالمرأة تدعى بالزيادة والروح منكرو فيكون القول باليمين لها ولهذا قلنا ان المتبايعين اذا اختلفا
 في قيمة العبد فانهما لا يتجلمان كل لور وجماعا على ثوب عيونه وهكذا يد الروح ثم اختلفا في الذرع
 بعدوا اتفاقا على قيمة الذرعان بالثوب كان الثوب عشرة اذرع كل ذراع يساوي عشرة وقال
 الزوج كان الثوب عينية اذرع كل ذراع يساوي عشرة او اتفاقا على الذرعان بعد اختلفا في قيمة الثوب
 فان كان الثوب عشرة اذرع كل ذراع عشرة وقال الزوج كان الثوب عشرة كل ذراع يساوي ثمانية
 فالقول قولها وليس كما لا نؤثر في ثبوتها اتفاقا على المعقود عليه اختلفا في صفته لان الزوج يحرك
 بحر الصفة لا بعبارة عن طول الثوب والطول العرض صفة لان زالة عن الثوب يوجب نقصانا في الباقي
 كزالة الحجة وازالة اليد والعين من الادنى ولهذا لما اشترى ثوبا على عشرة اذرع فوجد ان زيد
 يكون الزيادة المشيرة بغير ثمن ولو وجد انقص لا يقطع شئ من الثمن وكذا لو تزوج بها على ابرق فضته
 او طوق ذهب على مصوغ فضاع واختلفا في الوزن والجودة والقول قوله لان الوزن في هذه الاشياء
 ينزله الصفة لان ما يضره التبعية لا يضره في واحد من اذقيتها بزيادة وزنها كما يزداد بالجوذة الا
 ترى انهما لو اختلفا في السبع على هذا الوجه لا يتجلمان ولو كان معقودا اعليه النجاسا صفة في ثوب الصبرة
 ووزن الفضة والمائة السوداء والمائة البيض القول قولها الى من المثل لان اصلها وكذا وصف الدين
 دليله الخالف في السلم فيه وكذا الجوذة والرداة في الكيل وغيره كذا العير لان وصف
 شرا اذا تزوجها على صبرة بعينها او نقرة فضة بعينها فضاعت في اختلفا في مقدار كمال الصبرة ووزن
 النقرة حكمها المثل لانها احلنا في المعقود عليه لان الوزن في التبعية والكيل في المكليات
 اصل لانها لم يضره السعير لان الزيادة فيها صفة لان زيادة غير لا يوجب زيادة في الجوذة
 في قيمة ولذا ان نصير اعيانا والعير لا يكون صم بعينها كذا حكم العبد بغير واحد الثوب الذي ذكره
 لو اخذ بعضه لاسمع السامي بفواته خلاف البريق والثوب حتى لو كان ثوبا لا يتقارن جوانبه
 ولا يضره الفصل كان ينزله المكيلا لا تتركه لو اشترى ابرق فضة على اوزنها عشرة اذرع
 فوجد انها ازيد من الزيادة على البايع ولو اشترى حصة من الثمن وكذا لو تزوج امرأه على نقرة
 فضة بعينها على اوزنها مائة فاذا مقيان كان لها نصفها ولو تزوجها على ابرق على اوزنها
 مائة فاذا وزنها مقيان كان الكيل لها ففتح ان الخلاف في وزن النقرة وكذا الصبرة اختلفا في الاصل

يساوي

نقرة فضة على اوزنها
 كالميزان في العبد ولو اشترى
 النقرة والاسم في غير

فيقال ان لا يترك في الخلاف على هذا الوجه في السبع يوجب الحكم ولو كان الروح على يمينه بغير
 عيونه او على مكيلا بغير عيونه فعالت تزوجت على ما يبيض وقال بروجل على ما يمسود او قالت تزوجتني
 على ما يكر خطي حيت وقال على ما يكر خطه رديه فانه حكمها المثل لان هذا اختلف الاصل كما اختلفا
 في الوزن لانها شيان مختلفان فصار كالعبد لا يبيض مع الاسود وهذا لان الغايب انما يعرف بالوصف
 والاحلاف الوصف يكون اختلفا في الاصل ولهذا قلنا ان الخلاف على هذا الوجه في السبع والسبع يجب
 التماثل في لور وجماعا على صبرة بعينها فضاعت اختلفا في كمالها وخودتها بالقول قولها في الكيل الى من مثلها
 والقول قول الزوج في الجوذة اعتبار الحالم الاجتماع حاله الانفراد حتى كان من مثلها كثر او اكثر
 فلها الكران ان كان اقل من كمال القول قوله ولها الكران ان ادعى ان الصبرة كانت كرا او ادعت انها كانت
 كرتين في المجهين علم الردي لانه وصف هذا اذا اتفقا على ان المسمى كان طعاما بعينه اما اذا اختلفا كان
 طعاما بغير عيونه واحلنا في صفته او قدره حكمها المثل لان الاجتماع لما ذكرنا ان الصفة في الغايب اصل
 صرنا اطلاقا يحكم المتعة وفي الاصل قال القول له ولا اختلفا وانا اختلف الوضع شرح رجل
 ملق امرأته قبل الدخول بها فعالت تزوجتني على ما يكر خطه وقال الزوج تزوجتني على عشرة دراهم وستة مثقابا عشر
 دراهم والقول قولها الى متعة مثلها في قول الى حصة وحكمها المثل في قول الى يوسف يستصف ما يقول الزوج هكذا ذكر
 هنا وذكر في كتاب الكاح والطلاق انه يستصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف قالوا الصحيح ما ذكره لان اعتبار
 المتعة اعتبارا من المثل والطلاق قبل الدخول يسقط اعتبارا من المثل فيسقط اعتبار المتعة وقال يعطى
 الجواب لخلاف الوضع وضع المسك في الكاح في اللفظ واللفظ في كان الزوج مقرا لها بحسنه ومتعة مثلها لا تبلغ
 ذلك في غالب الاحوال فلا يصح حكم المتعة ووضع هنا في العشرة والمائة فيكون الزوج مقرا بحسنه وحسنه
 من متعة مثلها في الغالب الحادة فانما يحكم المتعة وهذا كقولنا في حصة وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه
 القول قول الزوج في الاحوال كلها سواء كان له خلاف اصل المسما وفي وصفه الا ان في شئ مستكر وقد عرفت
 باب الفرق بين الجبب والعنة وغيرها اصل الباب ان سبب الفرق
 متى تحقق ودر طلب من الحقوق المفقودة وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه وحسنه
 في استيفاء مال وابقاء ما عليه من الحقوق لما حقه الى ذلك ويقوم مقامه في المفقود بينه وبين زوجته اذ الوجه
 المفقود ان كان سبب يبرج زواله لانه لا فائدة في التاخير وان كان سبب يبرج زواله لا يفرق للفرق الغايبة
 ظاهرة او محتملة ولكن بشرط ان يكون محال بحسنه البينة واحرار ان كان طريقه طريقا للحدود فاذا
 اعترض قبل الامضاء ما منع القضاء منع الامضاء لان الامضاء فيه من القضاء ودين المولود الصغير دين ابيه

تحكيم انها

ممكن

ان يمكن وان يعذر تعذر الدار في الزيادة تحكم بإسلامه ساعداً له حتى لو وقع صبي في سهم رجل القسمة اوسع
من سهم فأتى على صحت زوجه الصغرى عسا سطر بلوغه ومحبوباً لا وعنه أبي يوسف سطر ولية خيم ايصب
عنه ويكون طلاقاً وعند بعضهم نسخ خلاف لهما لانها بار برص علان عدم الكفاية لانه حقها لكنه نسخ صبي زوجه
ولها امرأة الغلة برضاها ومجدة عنيها او مجبوتاً وطلبت المهر فان كان مجبوتاً يفرق القاضي بينهما ولا سطر
بلوغه لان سبب الفرقة قد تحقق وهو الحب وفوات مقصودهما من النكاح بسبب لا يرجي زواله فلم يكن في النظر
فايدق وهذا لا يوجب الباطل وان كان عنيها سطر بلوغه لان حقها الا نكاح المهر وفي وجه يحصل مقصودها
من العقد جميع العرف في الحال فنتي كان العجز بسبب يرجي زواله لم يفسد المهر المستحق لها ولا يوجب ابطال الصبي
في اعلام الشبهة فيخرج الى البلوغ وروى عن أبي يوسف انه لا يفرق بينهما ما لم يبيع الصبي لان فدية المجهول الغيب
طلاق الصبي ليس من اهل الطلاق فكذلك ما يبد وهو الفراق لهذا قال بعض ما يحل لا يكون هذه الفرقة طلاقاً
لانا نأخذ بطلانها في حق من هو اهل الطلاق وهو ليس باهل له والصحح ان الفرقة طلاقاً ان لم يكن الصبي من اهل
الطلاق لان الصبي انما اخرج عن اهلية الطلاق شرعاً نظراً له اذا لم يكن الطلاق مستحقاً عليه للمراه فانما اذا احدثت
جعل مطلقاً شرعاً كما انه ليس باهل للاعتاق ولو ورث فزينة عن علمه كذا هذا غير ان العلم لا يبرر ما لم يكن
عن الصغير خيم من الصغير وان كان حاصراً فهو كالفراغ لكونه عاجزاً والعصاة على الغايب باطلا وانما يخيم
عنه ابوه او جدته ان لم يكن له اب ووضهما ان لم يكونا او رجل جعل القاضي خصماً عنه ان لم يكن له احد
من ذكرهما فان جاء تحت بطلان حق المراه مرضى او عليها لعيب الزوج لم يفرق بينهما كما في المهرى اذا مرضى
بالعجز علمهم والعبد ولو كان المراه صغرة والمسلم عاقلها وطلب لهما التفرق لم يفرق بينهما حتى يبلغ الجارية
مجاوز ان ترضى بذلك والوطى حقها وليس النسخ ابطال حقها في الفرقة لان البلوغ له غاية معلومة وتاخر الحق
الى غايته معلومة لا يتخذ ابطالا ولهذا قلنا ان المهرى اذا زرع في الارض المستفوعة لا يطلع وتترك الى مرس
الحصاد وكذا اذا ارضيت من الاجارة او مات رب الارض وفما زرع لم يذكر علمها اذا افسر الاب عبداً
للصغير ثم وجد به عيب لم يردده في الحال ولا سطر بلوغه وان كان احتمال الرضى ما يتابعه البلوغ وكذا لو
ورثت هذه الصغرة ما لا قد اسدها مؤرثها وقد اطلع وليها على عيبها عند بايع مرسها حيث كان له
ان يخصم البايع ويرد علمه ولا يوجب بلوغه وكذا لو كان له فضاير علمها ان كان الاب ز سوفي قبل ان
يبلغ لان الرد بالعيب حق الاب لا حقوق العقد في الشرع ترجع الى العاقد وهو مطلق الحال اما في النكاح
المحقوق ترجع الى موقوف لم العقد وكان الطلب اليها وان افسر عجاج الى الاسماع به او ببدله في الحال
ولو اسطر بلوغه ربا مملوك الحال او مجدث به عيب يمنع الرد فيبطل حقه مع حقوق جنة الحال والنكاح لا يحتاج

الى تحصيل مقاصد النكاح في الحال وليس النسخ ابطال حقه لان الظاهر بقاءه الى وقت الحاجة وهو ما بعد البلوغ
وفي البيع المورد بطلان حق الصغير والحال الضرر في الحال لانه لا يغلو ما ان يبيعه الى بعد وجود العيب ولا سعه
فان لم يعد ربا يحتاج الى سعه للنفقة عليها فينصرف وان باع بطلان حقه في الرد بالعيب كان النسخ ابطال حقه
او اضرارها في الحال وكذا ذلك في النكاح فان النسخ يوم الضرر بها فان القائل يسعي اهلا كما حتى لا تقبله اذا بلغت
وكان بمنزلة الاضرار بالشفقة فانه لا يوجب خرا الى ان يبلغ قوله خلاف عدم الكفاية اذا زوجت الكبيرة نفسها من
صبي ليس بكنوز لها بغير اذن اولياءها وطلب اولياءها الفرقة فوالقاضي بينهما ولا سطر بلوغه لان سبب
قد تحقق ذلك الفصلان لا يرفع وكذا الزوج غير الاب الحجة الصبية من صبي فادركت قبل الزوج واختر نفسها
وطلبت الفرقة فرق القاضي بينهما بحصة خصم الصبي لان سبب المهر قد تحقق وهو خيار البلوغ لقصور ولاية المزوج
وهذا معنى لا يرجي زواله فلو اخرجنا الفرقانما نؤخر جواز ان يرد لها مرضى وليس له حرة منها غاية معلومة
فكون النسخ ابطالاً لا يوجب خرا اذا جاء بحجة تدفع الفرق لكن الفرق نسخ في هذه النسخ لان العقد
غير لازم فلهما صر اسلمت تحت صبي نصراني سطر علمه وفرق باياه وفي القياس لا يبرر عن ابي يوسف فلو
كان مجبوتاً يعرض على ابوه لعدم نهايته شر صبي نصراني زوجه ابوه نصرانه كبيره ما سلمت اراد الفرقة
لم يفرق حتى يعقل الصبي الاسلام لان الفرق يتحلل باياه الزوج الاسلام لا باسلام احد الزوجين والابا
لا يحق الا بعد بلوغه او صيرورته عاقلاً وهذا بنا على اصلنا ان المرأة اذا اسلمت الزوج من اهل
الكتاب ومن غيرهم فهي امراته حتى تعرض علم الاسلام حتى تحب النفقة ويقع طلاقه عليها فان اسلم فهي امراته
وان لم يفرق منها وقال ان يعزى ان كان قبل الدخول تقع الفرقة باسلام احدهما وان كان بعد توقف على انقضاء
ثلاث حيض ولا يعرض الاسلام على الدخول تاخفاً بعقد الزمة ان لا يتعذر لهم في الجبار على الاسلام وذلك
بفتح ولاية الجبار والفرق عند الابا ككسر النكاح قبل الدخول غير متأكد فينتفع بنفسه اخلاق الدين اذا كان على
وجد منع ابتداء النكاح وبعد الدخول قد تأكد فلا يرفع بنفسه اخلاق الدين حتى ينضم اليه ما يورث في الفرقة وهو
انقضاء العدة وماس بالطلاق قبل الدخول مع الطلاق بعده فان في الاول تبيين بنفسه الطلاق دون الثاني
ومجتبانا ما زرع في هفان شرا الملك اسلمت فامر عمر بن الخطاب عنه ان تعرض الاسلام على زوجها وان اسلم
والفرق بينهما وان هفانا اسلم في عهد علي بن ابي طالب عنه فعرض الاسلام على امراته فابت ففرق بينهما والمعنى
فتان النكاح صحيح بينهما فلا يرفع الا بعد وجود السبب لموجب له واسلام المسلم منها لا يصلح سبباً له سبب
لاسا العصمة واكيد الملك له وكذا كونه من اجبر منها على الكفر لانه كان موجوداً قبل هذا وما كان نكاحاً لا ابتداء
النكاح ولا بقاءه وكذا خلاف الدين لان عيونه ليس بسبب كما لو كان الزوج مسلماً والمرأه كفاية فلا بد

من سبب الموجب للفرقة لما بعد استدامة النكاح وذكر عرض الإسلام على الكافرين لا بطريق
عليه لكن لأن النكاح وجب عليه المنكاح بالمعروف والتسريح بالاحسان المسالك المعروفة أن يساعد
على الإسلام فاذا اتفق بين الشريحتين بالاحسان فاذا امتنع من ذلك نأى القاضي مناه واداسا الفرق سعلو
بالجاء لا يفرق ما لم يوجد فان قيل وجب أن يجعل أبو الصبي خصما وعرض على الإسلام فان سلم يصير مسلما تبعاً لآبيه
فبقي النكاح كما لو كان مجبوا وطلب الفرقة فان القاضي عرض الإسلام على آبيه فان سلم صام مسلماً بآبائه
وان لم يرض على آية فان أسلمت في الفرق بينهما وان كان له بواه قد ما نأى عنه خصماً لعدم صلاحيته
أو يكون خصماً فلنا البلوغ الصبي وصبر ربه عاقلة غاية معلومة مستعده لا محالة ولا ضرر في إبقائها
تحت لانه لا يجمعها ولا يستغنى عنها ولا يودي إلى الحزن سند لما الكافر لم يفسد إلى جهة إلى إقامة لأب
مقامه علافاً اذا كان مجبواً فاذا اعتقل عرض عليه الإسلام فان أبي فرقه منهما استخسانا وفي القياس
لا يضر منهما لان الأبا أنا تحقق موجباً للفرقة من المخاطبة بالأدأ والدرى لم يسلح وان كان عاملاً ولكن غير
مخاطبة به ولكن استحسن فقال كل من صح منه الإسلام اذا أبي صح منه الأبا اذا عرض عليه وعند
مقرر السبب الموجب للفرقة الصبي والباليغ سواء كما لو وجدته مجبواً ولانه مخاطب بالإسلام عند
بعض ما إذا اعتقل ولا يجوز تركه ولا عذر لاحد بعد ما عقل وعند البعض ان لم يكن مخاطباً قبل البلوغ
لكن انما لا يجلب لحق الشرع وهذا الخطاب نحو المرأة لانها تسحق علمه لا يسالك بالمعروف ولا يتأى ذلك
بالإسلام فيؤاخذ به كما في سائر حقوق العباد وقيل هذا على قولها وانما أبو يوسف يارض بالقياس وهو نظير
اختلافهم في ردة الصبي انما ترجب للفرقة عندهما خلافاً والاصح انه قول الكل والفرق ان الأبا تسلي
بأصو عليه فيكون صحيحاً منه اما الردة انما لم يكن موجوداً او هو مضرة ولا يصح منه الا تركه إلى ردة
المنة بعد ما قبض لا يصح وامتناع من العتق الدبدا يصح اذا وقرى بأب الزوج وكان صغيراً
فبعض ما عينا يقول لا تكون الفرقة طلاقاً لانه ليس من أهله خلاف الباليغ والصحيح انه طلاق لأن
السبب قد تقرره وهو نظير الفرقة بسبب الجبال ترك الر العتق شئت من ختمه اذا اقر سبباً بالارث
فكذا الطلاق صلا عتقاً احد ما أو غاب وكلفه ووجد احد ما لا ولو زنت او قذفت فحذرت او هو
لإطلاق الأهلية ولو طرئ شيء منها بعد المفقود حلت له ما خلا العتق خلافاً لأبي يوسف وعنه الله عز وجل
تلا عتقاً لم يضر القاضي بينهما حتى عتق احد ما فانه يعرف منهما وان كان العتق غل بأهلية اللعان لأن بها
قد فرغ من اللعان ثم حتى لو كانا عاتلين لا يحتاج إلى كلامهم ويعرف منهما فكذا اذا صار احد ما معتوقاً
الا ترى انهما لو طلبا من القاضي ان لا يفرق بينهما لانتفى عن كلامهما ويقرر لا تنقض الشرع والحاجة إلى أهلية الحكم

كلامها

وهو الفرقة وانما ثابت وهذا لأن اللعان بعد ثبوتها انما يبطل بالكذب ما حقيقته أو كما لأن
اللعان منها ذات مؤكدة بالآيات والكذب رجوع ورجوع الشاهد يبطل الشهادة ولم يوجد ولا يبطل
اللعان فلا يبطل حكمه وهو المفقود فان قيل اللعان شهادة عندنا وهي شهادة لم يتصل بها القضاء
والعتق جرح في الشاهد وهذا الجرح يمنع القضاء باللعان كما لو كان مقارناً لللعان أو طارياً على البعض
فاذا كان طارياً على الكل مقارناً للقضاء وجب أن يمنع القضاء ولأن اللعان جرح في حق الزوجين وأما منعه
بالعرفق منها فندار عرضاً عن جرحه وجوب الحد قبل الاستيفاء والاستيفاء في الحد ودر تمام القضاء
فما يمنع القضاء لم يمنع الاستيفاء قلنا العتق اذا كان مقارناً لللعان لم يمنع القضاء باللعان الجرح وانما منع
لفوات آراء الشهادة لأن دار الشهادة صحة بالكلام فلا بد من المعرفة والتمييز وقت الكلام حتى يصح
واما بعد الفراغ فلا حاجة إلى الأدأ حتى يمنع القضاء لعواد الادأ وهذه شهادة انقل بها الحكم فان
حكمها حرمة الاستمتاع وقد ثبتت الحرمة عند الفراغ من اللعان نص عليه محمد رحمه الله في المسقى والفرق
من القاضي بناء على هذه الحرمة لأن بالحرمة قات المسالك المعروفة فتعين التسريح بالاحسان فاذا
امتنع صار ظالماً فينبو القاضي ضابته وكان العارض بعد ثبوت حكمه ولأن نفس اللعان حد
وأثره اللعن والغضب احدهما نازل على احدهما سمن وكان العارض بعد ثبوت حكمه وكذا لو نزل احدهما
ثم وكذا الرجل والمرأة وكذا المرأة وكذا المرأة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة إلى المفقود وانما
تجر فيه النيابة ولو لالتعن الرجل ولم تلتعن المرأة حتى عتقت او عتقت قبل فراغها من اللعان او عتقت الرجل
بعد ما فرغ قبل ان تلتعن المرأة لا يفرق بينهما ولا يامر المرأة باللعان لأن المفقود حكم تمام اللعان بعد تقرر
انما منعتهم بالعدم بقاء الأهلية والمفقود حكم منه فلا يصح الادعاء الخصم والزوج بالعتق خرج من
ان يكون خصماً ولأن لعاناً كلاماً منها على سبيل المخاطبة لانها تشير إليه وتقول أشهد بالله انك لمن
الكاذبين والخطاب والكلام انما يحرم بين العاتلين فلا بد من قيام أهليتهما خلافاً اذا عتقا او احدهما
بعد تمام اللعان قبل المفقود لان كان منهما قد وجد وقد ثبتت حرمة الاستمتاع بنزول اللعن او
الغضب على احدهما فيعين والمفقود حق الشرع فبستوفي وهذا لم تثبت حرمة الاستمتاع إلا بالان
فيثبت بنزول اللعن على الجوار ان يكون صادقا ولو لم يفرق القاضي بينهما حتى زنت او قذفت فحذرت
حد القذف وقد ثبت للرجل الحد لم يعرف منهما لانها صار اجمال لا يتوهم منهما اللعان مرة أخرى
دل على الفرق بينهما انه لو فرق بينهما ثم عتقت لا يجوز له نكاحها ولو زنت او ضربت حد القذف
او ضرب للرجل حد القذف كان له ان يزوجهما عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لخروجهما عن أهلية اللعان

ف

محتاجه الى اعاده الولايه لاحتياجها الى النكاح والنفقة وكذلك الضعيفه اذا اعتقلت الاسلام ووضعته
ثم صارت محتوجه لانه صح اسلامها في حال الضعف بطريق الاصله وصارت كالبا لغنه في حق هذا الحكم
وكذا لو ماتت امها مرتدة او مسلمة في دار الاسلام او اتوها مرتدا او مسلما فيها ونحو البقية ابوها
او امها لم تبين من زوجها ولم يقع عليها النبي لان احدهما اذا مات مسلما فقد تقرر سعيها له في جميع احكام
الاسلام على وجه لا يتصور ضيقه فلا سطر تبعيتها بحال وكذا اذا مات احدهما مرتدا لان الزناد له حكم الاسلام
ما دام في دار الاسلام ولهدل مجبر على الاسلام ولا يبترق فكذا حكم الولد وكذا لو مات احدهما نصرانيا وتحبس
الحج منها لم تبين من زوجها لان تبعيتها قد تقرر بموت احدهما والولد تتبع خيرا لا بدين دناءة نصرانية بلغت
ولا تعقل النصرانية ولا دينيات من زوجها وسقط مهرها قبل الدخول كذلك المسلمة اذا بلغت لم
يصف الاسلام قال ابو عاصم حبان يذكرك الله تعالى بضعائه عندها ويقال لها اهكذا لك فان قالت نعم حكم
باسلامها وان قالت لا عرفه واقد ر علي وصفه لم يذكروا والسعي ان تبين ولو قالت لا ادر علي وصفه لم يذكروا
واختلفوا فيه ولو عقلت ووصفت المجترمة بانث خلا لا يزوج في حقها وهي فرقة ردتها مسلم تزوج
نصرانية صغيرة فبلغت وهي لا تعرف البصرامة ولا دينيا من الدنيا لا يصفها بانث من زوجها لانه لم
سويها من الابوين لزال التبعية وليس لها دن نفسها فمذم كافر ليس لها مله وانما شرط جواز
النكاح وكذا لمسلم تزوج صغيرة مسلمة فبلغت لم تصف الاسلام ولم تعرفه لانه لم يبق لها دين الجوز
وليس لها دن نفسها فكانت مرتدة قال القاسم ابو عاصم عن ابن توصف الاسلام بين يديها فان صدقت
كانت مسلمة لان الانسان قد يعرف الشيء وعجز عن بيانها والسنة الاستيضااف على وجه الاستيفاد
فيقال ليس ان الله تعالى واصلا لم قد ر قديم وانما سواه محذرة انه بعث محمد عليه السلام بالحق وانه
صادق جميع اذكي وبلغ من الرسالة فاذا قالت بل اعتقد ذلك الكافي به وصار كالموصف نفسها وبقي
النكاح على حاله وهكذا سعي ان يفعل العادة ولا يستوصف منهم فحسب لا يمكنهم ان يصفوه وار وصف
لها فقلت لا اعرف ذلك بانث من زوجها لانه لا دين لها ولا مله وهذا اذا لم يصف الاسلام قبل البلوغ
اما اذا وصفته لا يفسد النكاح لانا حكمنا باسلامها بطريق الاصله فان قالت انا اعتقل الاسلام
واقدر علي الوصف لا اصفه لم يذكروا محرم رحمه الله هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله سعي ان تبين لانها
تركت ما موركن الاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان فكون مرتدة كما اذا ابلغت غاقله ولم تعقل
الاسلام ولم تصفه ودلت هذه المسئلة على ان الاسلام اقوال باللسان وقد صدقوا القلب طافا لما يقوله
بعض الناس انه يصدق القلب لا غير وان قالت اعتقل الاسلام ولا اقدر علي الوصف لم يذكروا محذره هذا ايضا

دعي شرب الخمر

واختلف المشايخ منهم من قال تبين لان الجهاد دار الاسلام ليس بعذر ومنهم من قال بعذر كما سلكه
اد ان لم يظ بالكل لا يكثر استحقاقا وان كان بمحضه والعجز عن الوصف فان كان دار الاسلام
بحر القصر عذر انهم قال محمد بن عبد الله ولا مهر لولا احدهما ان لم يكن دخل بها لان الفرقة بات من قبلها
قبل الدخول وان دخل بها في صغرها فلما ما ستم لها لان الدخول حصل في نكاح صحيح وانما كانت
تابعة في صغرها ومما مسلم ان ونصرانيا لم يكون بي مسلمة او نصرانية وقد النكاح والدخول
نكاح صحيح فوجب المسمى فان وصفت المجترمة ودانت بها وهي لم تفعل ذلك ولم يسلع بانث عندها وعند
ان يوسع له وهي فرع ان يرد الصبر العاقل باب النكاح ثقام عليه
البينة ص القضاة للغايب وعليه من خصم لا يجوز شر اصل الدار القضاة على الغايب
بالبينة لا يجوز الا اذا كان عنده خصم حاضر وانما يتصل بالحاضر خصم باحد جان ثلثة الاول ان يكون
وكيل له او وليا او وصيا وهذا ظاهر الثاني ان يكون المدعي على الحاضر الغايب شيئا واحدا وما يدعي على
الغايب شيئا ما يدعي على الحاضر فينتصب الحاضر كما لو ادعى دارا في يد غيره وانكر فاقام المدعي البينة
انما ملكه اشراها من فلان الغايب وهو ملكها فقصي بها على الحاضر والغايب في المدعي شيئا واحدا
وهو الدار وما ادعى على الغايب من الشئ يشوب يدعي على الحاضر من الملك وما ادعى على الغايب من
الشئ تبع لما ادعى على الحاضر لان السبب تبع للحكم حال البقاء اذ المقصود هو الحكم دون السبب وكذا لو
ادعى نفقة وقال في اليد دارا اشترتها من احد فاقام المدعي البينة انه اشترها من فلان الغايب
بالف وهو ملكها وانما شفعيها قضى بالشئ حقا وكذا لو ادعى الكماله باله على الغايب كذا لو ادعى شيئا
في يد انسان فقصي له ثم اقام المقضي علم سنة انه اشترها من الغايب وقد كان هو اشترها من المستحق او
ادعى الجدة على ذي اليد انما يبعده اعتقه وهو غايب فقبل في حق الحاضر الغايب حتى لو خضر وانكر
لا ينفق الى انكاره كان الحاضر كالوكيل عنه لانه يعمل عمله لو كان حاضرا اعلنا لو ادعى على انسان
انه فقار عيني عبدا له وطلب الدشر واقام السنة لا تقبل على الحاضر ولا على الغايب العبد لان المدعي شيان
وهو ملك الرقبة والدرش وما يدعي على الحاضر تبع لما يدعي على الغايب لان المدعي على الغايب ملك
الرقبة وعلى الحاضر الدشر وانما تبع ملك الرقبة فلا يمكن ان يجعل نائبا عنه واليالث ان يكون المدعي
عليها شئين وهذا على ثلثة اوجه الاول ان يكون المدعي على الغايب شيئا ما يدعي على الحاضر جزا فينتصب
الحاضر خصما كرقل قد ر محضنا وادعى انه عبدا فاقام المقدوف سنة ان مولاه اعتقه ليكمل الحد قضى
بالعتق في حق الحاضر الغايب لانه وان ادعى شئين وهو الغنم على الغايب وتكيد المدعي على الحاضر كمن لم كان ما

يدعى على الغائب من الحق سبحانه لما يدعى على الحاضر التكاليف المحالة لا سيما في ثبوت الشيء بدون لزمته ضمنى عليها
وكذا الوعد على رجل فقال المسود عليه بما عدا ان اقام المدعى بيننا من مولاها اعتقها ففعل وهو ملكها ففعل
في الحاضر والغائب لا يعتق لا يعتق عن اهله الشهادة فصار اسيا واحدا معنى وكذا الوفاق الشهادة في الله على
الاعتاق كذا الوفاق رجل رجلا عمدا وله وليان فغاب حدهما فادعى الحاضر على الفائل ان الغائب قد غاب وانقلب
نصيبه اليه وانكر الفائل فاقام المدعى بينه على ذلك ففعل وبعض ما على العامل الحاضر والولي الغائب هذا يشكك
اذا ادعى العبد المترك ان الغائب اعتق صبيته يوم سرقه فطلب قصده الحاضر بنفسه لصيرورته مكاتباً بعد ذلك
واقام البينة لا تقبل عنده اصلاً وان كان اعتار الغائب نصيبه بسا الفصير الحاضر لا يحل لكن يقول انه
نصر في المختار ان يقبل بينته عنده في قصده الحاضر اما لا يعطى العتق لان الدعاء يخرج عنده فلم يكن
من ضرورة عن نصيب الغائب عن نصيبه لكن يمنع من استرقاقه ووقوفه في محض العايب فيعيد البينة
عليه كما في الوكيل يقتل العبد اما على قولها بقتل العتق لان عن نصيب الحاضر لو ازم عن نصيب الغائب ان
سلمنا فنقول هذه الشهادة لا تقبل عنده لعدم الخصم الغائب بل لجهالة المقضى عليه بالكتاب لان الساكت
ان اختار نصيبين المعتق يصير العبد مكاتباً له وان اختار الاستعلاء يصير مكاتباً من جهة الساكت كما في المقضى عليه
بالكتاب محمولاً ولا تقبل حتى لو اقام السيد الغائب عتقه وان الحاضر استعاه وادى اليه السعاية او ضمن
الشرك نصف قيمته ورجع الشريك على فانه يقبل لان هذه شهادة قامت على الحرية ففعل وفي الوجه الثاني
وهو اذا لم يكن سبباً لا محالة بل ويكون سبباً فلا يكون يقبل البينة في حق قصده الحاضر دور الغائب
كالوكيل يقتل العبد او الزوجة اذا اقام العبد او الزوجة البينة على العتق او الطلاق ففعل في حق قصده الوكيل
لا في حق الطلاق والعتق على الغائب حتى لو حضر الغائب انكر عجاج العبد او المرأة إعادة البينة لان المدعى
شأن الطلاق والعتق على الغائب ففعل في الحاضر والطلاق والعتاق يعقود بدور العتق ان لم يكن هناك
وكاله وقد يحتمل لا انغزال ما وجد بعد التوكيد فلا يكون الانغزال حكماً أصلياً للطلاق والعتق
ولا ملازمة له من حيث انه ليس بسبب نحو الحاضر الجاهل لا يكون الحاضر خصماً في الغائب من حيث انه
قد يكون سبباً قبلنا البينة فيما يبرح في الحاضر حتى قصدين وانغزاله عن الوكيل لان انصافاً خصماً
في حقه لا يفتقر الى البينة وليس ضرورة انغزال الوكيل عن حق الطلاق والعتاق ولا ضرورة
تحقق الطلاق والعتاق انغزال الوكيل ولا معنى بالطلاق والعتاق الوجه الثالث وهو اذا لم يكن المدعى سبباً
الابشرط البقاء لا يقبل اصلاً لكن اشترط ان يدعى البائع كان زوجاً من فلان الغائب قد اشترتها
ولم اعلم بذلك فانكر البائع فاقام المدعى البينة على ذلك لا معنى على الحاضر بالرد ولا على الغائب بالمكاح لان

مذكر

ما ادعى على الغائب من المكاح ليس سبباً للرد الا باعتبار البقاء لجواز ان يكون طلقها ولو اقام البينة
على البقاء بان شهدوا انها امراته للحال لا يقبل ايضا لان البقاء لا يتبدل وكذا لو اقام المشتري بشراً
فاسد البينة على انه باع المكاح بعد القبض من الغائب لم يطل حواله استرداد لا يسل في حقه واحد
منها لان نفس البيع ليس سبباً لطلاله لا يتقدم احدهما على الآخر باع ثم انفسح فيعود حواله استرداد
واذا لم يكن خصماً في ثبات البيع لم يكن خصماً في ثبات البقاء لانه سبب وكذا لو طلقته ففعل المشتري
الدار التي يدرك فلان الغائب فاقام الشفع بينته انها داره اشترها من فلان الغائب لا يقضي الشر
لا في حقه الحاضر ولا في حقه الغائب لان المدعى سائر الشر ليس سبباً لثبوت حواله الشفعة من غير اعتبار
البقاء ولو كان المدعى على العايب شرطاً لما يدعى على الحاضر معضاً لما خرج من الواسل البينة عليها لا افتقار
الحكم الى الشرط حسب افتقاره الى سبب الثبوت اليه انما عده من المباح وجعلوا اوامه البينة على حقه العبد
في الفدوا فامده على الشرط لان الحرية شرط لتكميل الحدود كرهوا هراذه ان الاعايب سبباً لحد
لعدم الاستكمال عنه حال كل لا ينبغي ان حاله يكون سبباً والاصح ان الشرط ان كان ما سببه الغائب
لا يقبل وان كان لا سببه به يقبل فانه ذكره الجامع الا الصغير قال ان طلق فلان امراته فانت طالق
واقامت البينة ان طلقها لا تقبل ولا ينفى بوقوع الطلاق عليها ولو قال لها ان دخل فلان الدار فانت طالق
فاقامت البينة انه دخل وهو غايب يقبل وبعضه بوقوع الطلاق حواله كما عدها واقام بينته وادعت
انه تزوج اخنها قبلها وانما زوجته واقامت بينة لا تقبل فيا ساء وبعضه بكاحها وهو قول وعندها
يسل عن التوقف كالكبير لا يقبل كذا لو اقامت على اقراره ولو صدقها وقال كنت طلقها واخبرني
بابنضا عدها قبله فكاحها فان حضر وكذبته في الفرقة تعتد من حواله اقرارها بالبينة والسكنى ولا
يسل بكاح هذه ولو ولدت الى تمام سنين شئ بسببه وبطل لو اقامت على بكاح امها او على اقراره
به او على بكاح ابنتها فعلى ما تروى على اقراره يقبل ويفرق له عمل على الصحيح اسسها به اقراره
زوجته ونسب علمه بفوقه لو شهدوا الا حصى منه لو اقامت على الكاح والدخول لا يقبل او المستبينة
يسل وسطل بكاحها وحلفوا في المهر للغايبه بدور اعاده بيمينه بشرط ادعى على امراته ككاحها
واقام البينة فاقامت من شاهد من ان تزوج اختها قبل ذلك وانما امراته للحال قبلت البينة الزوج
وقضى بكاح الحاضرة ولا يسل على بينة المرأة عند من حصى لا يسل عن خصم عاينها لان كاح الغايبه
ليس سبباً لفساد كاح الحاضرة الا باعتبار البقاء ولا يمكن ان يجعل خصماً عن الغايبه في حق البقاء
لما مرانه مع الاستدلال بغيره ولا يسل على البينة فاقام البينة فاقام البينة فاقام البينة فاقام البينة

عنه

أي العلم ببيته وبيته

بلا معارضة فيقضي بها وهذا قياس وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بوقوع الجوارح فان حضرت الغايبة واقامت
النسبة على ما ادعت الشاهدة فمضى كحكمها ومن من الشاهدة وبين الزوج ولو انكرت الغايبة ما ادعت
الشاهدة قبلت به الزوج على الشاهدة وهذا استحسان وجه قوله ان ينكر كاح العادة ليس بسبب
نكاح ان هذه لانه ان كان طلقتا بفتح نكاح ان هذه فلا يمكن ان يعمل خصما عن الغايبة في ثبوت
نفي النكاح ونفاد كاحها وان كان سببا لكن لم يمكن ان يعمل خصما عن الغايبة في جواز النكاح لانه
يوجب الابتداء ولان الشهود لم يعرضوا للبغاء ولو عرضوا كان خارجا عن الشهادة لان البغاء انما تعام باهو
مضبوط الشاهد وهو اثار الشئ لا بقاؤه الا ان الشئ متى ثبت على علمه انما يكون محتملا في نفسه
لا يصلح معارضا للدليل الموجب للحال لا تترك ان لو اقر نكاح الغايبة وانكر البغاء كان القول قوله
فاذا انكر اصلا كان اولى ولم يكن بمنزلة الحاضرة فادعته في سنة الزوج بوجه من الوجوه ولان يشهدا قامت
من غير خصم لانهما ليست بوكيلين عن الغايبة وسنة الزوج قامت عن خصم خاثر وكان اولى بالقبول كرجل
ما ترك جارية لها ولد فقامت النسبة ان هذا الولد من المولى وقامت الورثة النسبة انه من زوج كان زوجها
المولى منه والزوج غايبة ميتة لانه اولى كذلك ههنا وهما بالقياس ما قال ابو حنيفة الا ان تركناه لنوع
ضروته وهوان الشاهدة ادعت حرمته فزعمنا على الزوج والحركات تخاطب فيها فلو حضرت الغايبة وادعت
نكاحا واقامت النسبة سئل نكاح الحاضرة كان باطلا فوجه ان محاطة بوقوعه لا تترك ان المرأة لو ادعت
الطلاق على زوجها انه طلعتا ثلثا او ادعت الحمة على مولدها انه اعتقها واقامت صاهدين ولم تعد لا
بعدها واقامت هذا واحدا وقال الشاهد كل الاخر في المصرفة حاله منه وسها استحسانا احتسنا لا من
الفرج فذلك هنا جازان حال بينهما حتى حضر الغايبة وان لم يقض ما ادعت لان يشهدا معيلا جازما
انبار نكاح الغايبة وليس خصما فيه والباقي بطلان نكاحها وقصر الزوج وهي خصم فيه فقبلت جهنا لا في
غيرها كالوكيل ينقل الجدة والمراه والجواب في حسم ان في سلة الطلاق والعنا وقامت النسبة وخصم على خصم
لان شهادة المستور وسهادة الواحد حجت في حق الله تعالى ان لم يكن حجة محصورا فان كان حجة محروجة
فوجه الجليل في قلنا الشهادة قامت لا عن خصم ولا يقبل فلا يحل الجليل ولو كانت الشاهدة واقامت
النسبة على اقرار الزوج نكاح الغايبة وهو نكاح كان هذا الاول سواء ان قبلت سعي ان يقبل هذه النسبة لانها
قامت من خصم على خصم لانها قامت على اقرار الزوج سبب فساد نكاح الشاهدة وهو نكاح الغايبة
والمراد خصم للزوج فماتت على اقرار فلما امتناع قول هذه النسبة عند الخصم كان لقوات الخصم بالقول
شرط اخر وهو ان من شرط قبول النسبة ان يكون المشهود به حقا لا زعم على المشهود عليه لا يترك ان لو ادعى

للقاية

على آخره وهبه هذا العين او اعاره منه ولم يسلم اليه وانما الاخر واقام النسبة لم يقبل وان قامت
من خصم على خصم لان المشهود به ليس محققا لانها وان ثبتت كان للواهب الخيار من التسليم
بعدمه وكذا في العارية والمشهود به اقراره ولا يلزمه بهذا الاقرار شيء لان له ان يقول كنت طلقها وبر
هذه بعد انقضت عدتها ولو اقر الزوج ان الغايبة كانت في نكاحه قبل له هل كان يسكنها فقه فان
قال لا فرق بينه وبين ان هذه لم اقره ونفسا نكاحها وان قال طلقها قبل الدخول بها او بعد الدخول
واخبرني بعضا رعايتها وكذا في ان هذه في الطلاق بمعنى نكاح الحاضرة ولا يعتبر سكونها لان
نكاح الغايبة لو ثبت معاينه وادعى الزوج هذا وهي تكذبه صدق في حيل الزوج باختنا واربع
سواها ولان صدق في غيبتها مع احتمال تصديقها اولى بقبول قوله وبهذا سئل الصحيح وما اذا
اقامت النسبة قول الى حسم لان النسبة ليست بحجة الا بالقضاء والاقرار حجة بنفسه فادامه بوجوب
اقراره حقيقة قدحا في سنة نكاح الحاضرة فبيته اولى فان حضرت الغايبة وكسبه في الطلاق
او صدقته في الطلاق وكسبه في بعضا عدتها صدق الزوج في حيل نفسه حتى يبطل نكاح الحاضرة
ولم يصدق في حقها حتى كان لها النفقة والسكنى والعنة في حقها من يوم اقرار الطلاق كما لو عاينا نكاحها
ثم ادعى الزوج انه طلقها في وقت ما خبرني بعضا رعايتها وكذا في جعله في حقها كانه
طلقها من وقت الاقرار حتى حل الزوج باختنا وهذا عندنا وقال زرارة يصدق في حق حل الزوج
باختنا وعلى هذا الخلاف انما صدقنا على وقت الطلاق الزوج يدعى انها اخبرت بانقضاء العدة
في من تختم الا بقضاء وكسبه عندنا على الزوج باختنا واربع سواها وعندنا لا وان افصح مع زرارة
في الطلاق الرجعي اما العدة عن طلاقين لا يحرم نكاح الدخول عنده فلا يصح الخلاف في ان عدتها
باقية لانها امينته في نفسها في الاخبار عما في رعايتها وقد اخبرت سعادتها والزوج اخبر عن
اخبارها وقد كذبه فسقط اعتبار قوله كذا هذا الاصل اذا كذب الفرع وراوى الاصل اذا
كذب الراوى عنه والدليل عليه نقاء النفقة والسكنى وشوب النسب ان جاز به لافل من شئ
وبطلان النكاح ولو ان كان الميراث للأولى دون الثانية ولنا انه اخبرنا جهينة وبين ربه
عز وجل فكان اميناً بقبول القول فيه اذا احتما لك لو قال صليت او صمت وما به انه اخبر بحل
نكاح اخنها ولا حتى المطلقة فيه فانه في الشرع وحل العباد فيه باعتبار حق لم في محله ولا حتى في محل
نكاح اخنها ولا يعتبر بكذبها والدليل على ان محجرا في سنة له حل نكاح اخنها فانها لو كانت غايبة
حل ولو طرد ذلك لما يبطل نكاحها وكذا في سنة له حل نكاح اخنها فانها لو كانت غايبة

وهذه في النكاح

لان وقته

حقها يكون ثابتا والنكاح حوال الزوج فيصح الحكم المحقق الذي ان له لو كان في يد رجل بالفعالنا ويكل
فلان في بيعه بغير الشئ منه وان كان لم يثبت في حق الغائب بقوله شئ وكذا يثبت النسب من حقها وحق الولد
لانها ترفع به ثمة الزنا عن نفسه وانما احصاها فانه لو لم يثبت النسب لو قد فدا رجل لا عدو وتشرق
الولد بغير ثمة من ضرورة القضا بالنسب الحكم باسناد العلوي الى ما قبل الطلاق واذا اسند صار الخبر بانقضا
العدو مستنكر فبطل نكاح الاخت بخلاف القضا بالصفة فانه يقتصر على الحال وليس من ضرورته الحكم
ببقاء العقد مطلقا فان المال يكثر اسبابه وجوه في الجملة وهذا لان من ضرورة القضا بالنسب القضا بالفرش
فمن ان صار جامعاً في الفرش وليس من ضروره القضا بالصفة القضا بالفرش كذا في الباب انه
اجتمع عليه اسعفاق المفقعة للاختصاص في ذلك ما ينكر في ملك الميز واما في الشهادة والرواية سقنا بكتب
احدنا ومسعة العدل شرط القول اما الفسق لا يمنع صحة الاخبار في حقه واما الميراث ذكره النكاح
ان الميراث للثانية وذكره الطلاق والميراث للزوجي كمن وضع المثل فما اذا كان منضا حين قال خبرين
واما صحوا حلوا الرواية في الميراث اذا كان الطلاق رجعيما اما اذا كان باينا او ثلثا وكان في العقد فلا
ميراث الا في سوا احبب الزوج اولم يحبروا اذا كان الطلاق في المرض او الاخبار في المرض وقد تعلق حقا
بالم لم يغبر قوله في ابطال حقا كما في المفقعة وفي النكاح وضعها في الصحيح ولا تخفى في ما لم يغبر قوله
بوصي ان يقول احبب ان الواقع صار باينا فانه في صحته ولا ميراث لها واذا احبب في مرضه
فكانه باينا في مرضه كان للميراث قبل هذا قول في صحته واي يرضى لان عندها لان يجعل الزوجي باينا
خلافا لمحمد فيكون لها الميراث عند وفيل هو قولهم ولا ميراث لها لان هذه ابانة حكما والخال في الابانة
قصدا ومتى كان الميراث للزوجي ولا ميراث للثانية لان ميراث الاخت من نكاح منافاة متى لم تترث
الزوجي ورثت الثانية هذا اذا اقامت البينة على نكاح اخنها فان اقامت على نكاح امها او ابنتها قبل
الوفاء لذكر ادعى نكاحها فندوا الاول سوا لا يسئل بنتها وبعضى نكاحها عند لصغيرة فان لم يحبر ان
نقل البينة على نكاح البنت لان نكاح البنت سبب لفساد نكاح الادم لا محالة والمدعى على الغائب
اذا كان حبيباً لثبوت المدعى على الشاهد لا محالة ينصب اليه خصما عن الغائب على نكاح الادم
فلنا اصل نكاح البنت ليس سبب لفساد نكاح الادم لانه لو كان فاسدا رجع نكاح الشاهد ولا يمكن
ان يجعل خصما عن الغائبة في سوت اصل النكاح ولا يصح خصما في اثبات الصحة وان كان سببا لثبوت الادم
الصحة للبعد كذا الواقعة البينة على اقرار الزوج بنكاح امها لانها ان قامت من خصم على خصم لثبوتها
لاشئت على الزوج حقا لانه لا بد منه بحد مخلصا بان يقول طلقتهما قبل الدخول بها الا ان يشهدوا على

انه تزوج امها وانما امراته في الحال محمد يقبل ولو اقامت البينة على اقراره سكا ح ^{بغتها بطر}
نكاحها لانها قامت على خصم واشئت حقا لانها على الزوج لان مطلوا اقراره بالنكاح سكا ح ^{من خصم}
صحيح كما لو تصادقا على النكاح سكر في نكاح صحيح حتى لو اختلفا بعد ذلك فادعى احدهما الصحة
والاخر الفساد فالقول لمن يدعى الصحة ونكاح البينة صحيح سبب لفساد نكاح الادم لا محالة
خلافا لو اقامت البينة على النكاح لانها قامت على خصم لان نكاح البنت لا يتم بالزوج وحده وما
يوجد منه احد شرطى النكاح وانه لا يكون سببا لفساد نكاح ان هذه فلا تكون الزوج خصما
في ذلك وقد تعذر القبول بحوال الغائبة لان ليس عنها خصم ولا يمكن جعل الزوج خصما لانه تعذر
جعل خصما في حوزات النكاح فتعذر جعل خصما في حوال الوصف وهو وصفه الصحة وصار وصف
الصحة هنا بمنزلة البقاء في نكاح الاخت اما الاقرار يتم بالمقر وحده فكلون الزوج خصما فما يدعى
عليه الاقرار واقراره لا سعدى الى غيره فلو قضينا بفساد النكاح لا يلزم منه القضا نكاح الغائبة
اما القضا بالبينة على النكاح سبب لفساد نكاح مطلقا في حوال الزوجين فيكون فصا على العادة قوله
استشهدا واقر باختية زوجته اي نظره لو اقرار امراته اخته ويست عليه يعرف منها ولا يثبت
الاختية ولو شهدوا بالتجريم او بنبوت النسب ولو اقامت البينة انه تزوج امها او بنتها وجامعا
او قبلها او لمسا بها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة فروى منها ولم يفسد نكاح الغائبة لانها اقامت البينة
على نكاح الغائبة وجامعا والزوج في النكاح ليس بخصم وفي الجماع خصم لانه فعل يتم به وحده بان جامعها
وسى باينة او بقتلها ومضى يده وانه سبب لفساد النكاح لا محالة على اقراره وجد فنقل على جامعها
ولمسا بها بشهوة ولا يسئل على نكاحها كانت البينة باينة على حقيق حوال الحاضرة في ابطال النكاح وهو خصم
فيه فيقبل وحال الغائبة في اثبات المهر هي ليست بخصم فيه واذا قضى بجامعها فما اذا اقامت البينة على الجماع
هل بعضى لها بالمهر حتى اذا جات اذعت هل لها ان ياخذ المهر بغير اعاده البينة احلها الحاج ^{والمهر}
فنه مهم من قال لان المهر الغائبة وليس عنها خصم حاضرا لانه لا حاجة للمخافة الى اثبات جماع موجب ^{زنا}
للمهر لان فساد نكاحها بل جماع غير موجب للمهر والى ذلك في فساد نكاحها الا ترى انه لو كان قائما انما هلك
وهي جريته في ذار المحرم عليه الشاهد وان لم يحبر المهر ولا الحد واذا لم يكن اليه حاجة لا بعضى
بالمهر لا يقضى بالجماع لا غير الا ترى انه لا يقضى بالنكاح وان اقامت الشاهدة البينة على النكاح
والدخول لعدم الحاجة الى القضا بالنكاح كذا هذا ومنهم من قال يقضى لها بالمهر لان الجماع لما سب
لكون البينة على الجماع فامة في حوال الخصم والجماع في دار الاسلام لا سفل عن وجوب المهر اذا لم يجب

انها اخذت لا يفرق بينهما مجرد
ذلك حتى يثبتوا النسب

الحديث اذا صار الشاهد خصما في اثبات الجماع صارت خصما في انقضاء الجماع في دار السلام
 ومحمد بن ابي الاصل الى هذا حال الكاغ على الغايبة فاما المهرجى الغائبة فان شات اخذته وان
 شات تركته ولم يامر بها باعادة البينة فان قيل كيف يقبل الشهادته على التفتيل او المستبشيرة والشهون
 امر باطن لا يمكن الوقوف عليها فلما علم الوقوف عليه بانتشار الالة او مشاطة يظهر على وجهه عند المست
 او باخباره فاذا كان حاكم الوقوف عليه جازت الشهادة عليه صرت زوج امرأة وقال كان فلان تزوجك
 قبلي وطلقتك ونقضت عدتك وانكرت طلاقه فالقول له لانها منقضيه وان حضرو صدقه في العقد
 وانكرت العرقه هي امر له وتعتد ان كان دخل بها وان صدقه وقع محررا وانه ومنه وبين الثاني
 لوجوب العدة وان صدقته لا ولا تعتد للاستناد وقيل تعتد وانه حسن ولو اقر لم يخلو خطره وادعى صدقه
 لا تقبل ولا تسجل عنده وعند من استخلفه وان كذبه وطلب عنده لا يستخلف قبله لعدم الفادان
 رجل تزوج امرأة ثم اقر فلانها كانت زوجة قبلي وطلعتك انقضت عدتك ثم تزوجك وانكرت المرأة الطلاق لم يضر
 منها لان الزوج الثاني لم يقر بنسبها نكاحا لكنه اخبر بخبر محتمل فاذا ما مصدق له بعد عواها عدم الطلاق
 فبعض منها ولا يثبت في قولها انكرت ان رجلها لرباع عبدا او باع العبد شيئا ثم ادعى ان العبد
 لغيره باعه بغير امره بالكلية وادعى العبد انه محجور لا يسئل قوله والسبع جازم لم يحضر المالك والموثوق فان حضر
 الغائب وانكر الطلاق قضى له بها لانهم جميعا مضاد قواعلي النكاح والاخر يدعي عليه الطلاق وهو موقوفان
 كان الثاني دخل بها لم يقر بها الاول حتى يعضي عدتها لانها موطوءة بشبهة فكون موجب للعدة فيمنع
 القربان ولو حضر الغائب اقر بالنكاح والطلاق استصار العدة وكذبته امرأة في الطلاق وصدقته في الطلاق
 وكذبته في الاستناد ووقع الطلاق باقراره يوم اقر وعليها العدة من يوم الاقرار وورق منها وبين الثاني
 اما اصرار الطلاق على حال لا الغائب قصد باسناد ابطال حقا في البقرة والسكينة وان قيل ينبغي
 ان يسئل الاستناد لانه صدقته في الاستناد مقتضى الاقدام على العقد فوجدت الاستناد كما لو صدقته
 صرحا قلنا بل لا يمكن قبل اقراره بالطلاق والاستناد فيكون وجوده وعدمه بمنزلة لانه وجد في غير اوانه
 واما الفرقه فلانه طهرانه تزوجها وهي امره الغير فان قيل العدة ان اعتبرتها جنة في حق البقرة والسكينة
 وجب ان يعبر بمصده في حرم فساد النكاح حتى لا يقرق منها كما اعتبرته من فضيحة حرم النكاح الاخت
 قلنا العدة بعد باقية فها هو حقا منفضية فها ليس يحرمها وفساد نكاح الثاني حقا حتى يتخلص عن حبائله
 فتعبر باقية في حرم فساد نكاح الثاني كما تعتبر باقية في حق البقرة والسكينة بخلاف حل الزوج باختلاله
 حل الزوج ولان هناك ظهر علة الاخت هنا ظهر علة نكاحها وعلة الاخت ليس علة نكاحها قال العلماء
 رحمهم الله

اي سلمنا ان كذا حمل
 القدر يصدق كذا لا يثبت
 ولا يثبت كذا غير اوانه
 لوجوبه في الاول الغائب
 بالطلاق وهو موقوف
 عليه
 سحر

احلفوا في فساد نكاح الاخت علة الاخت فاذا استنبه الامر لا يبطل النكاح واجمع المسلمون على نكاح
 المرأة في عدتها لا يجوز ولو صدقته في الطلاق الاستناد لم يقرق لسبب الاستناد في النكاح وقال لا يصدقان
 2 اسناد العدة لان العدة حتى التسرع والولد لا يصدقان على بطلاله ولا يجل له الزوج باختها واربع
 سواها زجر له حيث كنتم طلاقها ولا نفقه لها ولو كان دخل بعد الوقت الذي اسند الطلاق اليه علم
 المهر ما سالا قراره ونقضت ثانيا اياه ولو انكرت المرأة نكاح الاول فله امره الثاني لانه لو فرق بينهما انما
 يفرق كما لنكاح الاول ان لم يثبت ان اقر بها الزوجان الاول والثاني لما انكرت هذا اذا كان المقر له
 بالنكاح معلوما فان كان مجهولا بان قال كذا زوج قبلي فطلعتك لم يثبت صدقته وقالت لم يطلعتني وادعى
 الزوج الطلاق ايضا العدة كان القول قوله كما لو كان معلوما بل اولى بان طار رجل وادعى انه الزوج وصدقته
 المرأة وانكرت الثاني فالقول قوله ولا تقرق منها لان الاقرار وقع بالجهول ان باطله ان لم يقرق هبته غيرك
 فكان وجود الاقرار وعدمه بمنزلة خلاف المعلوم لا يمكنه ان يقول عيبك غيرك كما لو كان حاضرا واسرار
 اليه لم يثبت على الزوج عبد له جسمه عندهما بخلاف ما تعلم اني تزوجتها قبلك فان نكحت في ثمنها
 وكانت امرأة الاول وانكحت بغير امرته ولو انكرت المرأة ايضا نكاح الغائب فلا ادان تجلث المرأة ليس
 ذلك لم يخلط الزوج او لا على العلم لان المقصود من التزويج ان يذلل او اقرار وكلاهما لا يصحح
 الزوج الثاني ولا يابى في تخليفها قبله فان حلف بزوجان كل واحد منهما خطا طهرانه على البينات فان حلفت
 بزوج عروها وان كذبت في ثمنها وبين الثاني في امره الاول هكذا في كل موضع ادعى نكاح امرأه لها
 زوج وهذا كله قياس قولها اما على قول من حلف في النكاح ولا في الرجعة والغنى في الابداء والرق
 والنسب والولد وامومية الولد وعندهما يخلع في جميع ذلك واجمعوا على انه لا يخلع في الحرد والحلاف
 ساعلى ان النكاح نكاح واقترار عتده نكاح فيه شبهة الاقرار وعندهما اقرار فيه شبهة البذل وقد عرف
 2 موضوعة في بعض المسايخ بخلاف ههنا بالاجماع لان الدعوى ههنا في الفقه فانه لو نكح نكح
 بينهما والاختلاف عرق في الفقه بالاجماع وهذا ليس بصحيح لان المدعى يدعي النكاح لا الفرقه وانما
 الفرقه ثبت بناء على سبب النكاح وكان محل الخلاف على سبب عدمه لان امره منكونه الحاضر
 ظاهر املوك كحلف بك بصير يادك امرانه تارك اياها لغيره وذلك لا يخلو عندهما بخلاف الحاضر اليه
 ما تعلم ان هذا المدعى تزوجها قبلك فان حلف بزوجين ببيت امرته وان نكح في ثمنها ومضى بها المدعى صرحا
 على ابيها واستخفى في ثمنه فان وصل اليه قبل ان يقضى بالقيمة تعين ولا تملك قبل العتصا او العتصا حتى
 سفد تصفه فيه دونها وتعنى بعد لا قبله وبعدة يسلم له بشرط حل زوج امرأه على ابيها جاز وعتق

اي كما انكر الزوج الثاني
 لانها لو حلفت قبل ففعلت ثم حلفت
 الزوج فخلعت فغيبت الزوج
 بمسند حار يادك نفسها لغير
 زوجها او مفرقة وكالهما لا يصح
 وحى الله طاعت اولي حلفها
 جلد سحر
 لا يحرر

بدك

الابن يفسر العقد لان المهر ملك من العقد لانه معاوضه فان استحقه رجل بالبيته ونفى
 القائل متى به لم يعنى عليها وعلى الزوج قيمته للمراه كما لو تزوج امرأه على غير الغير ولم يحصل له
 فان لم يقض القاضى لها بالقيمة حتى اشتراه الزوج والمستحق لم يكن له ان يمنع عن تسليم الابن لها
 ولانها ان تمنع من القبول لان المهر ملك للزوج والتكاح وان لا يقضى ما استحقا والمهر ملك لزوجها اذا باع
 عبدا واستحق المهر البايح لا يجب عليه دفعه لان المهر ملك للزوج والبيع ودراسم المهر ملك للزوج
 لمن لا يعنى الابن حتى يدفع اليها الزوج او يقضى القاضى لها به لانه لما كان مسقيا وقت التكاح
 والتكاح لم يوجب المهر لها في الابن وقت العقد والعقد اذا لم يوجب المهر لم يوجب المهر بعد
 ذلك لا يفسره بضم اليه كالمهره والبيع الفاسد فلذلك يتوقف على الدفع او القضا فان اعتقه
 الزوج او باعه او كاتبه جازم ما صنع وعليه قيمته لانه تصرف في المهر كالمهر لانه وجب عليه تسليم
 الى المراه لانه اعد من القيمة ولانه امكر اتصال المعنى بالصورة وفي القيمة اتصال المعنى دون
 الصورة علاه المهر لانه اذا تصرف في المهر المستفوعة حيث تصرفه لانه من حق المهر المستفوع
 على العيز ولو لم يقض به بطل حقه اصلا وحق المهر من ماله الى خلف وهو المهر وهذا هو المهر غير
 مقصوره على العيز ولو لم يقض به بطل حقه اصلا وهو المهر لانه لو يقض به بطل حق الزوج في المهر
 اصلا وصار كالمهر من غير فاسد اذا باع لا يقض به بعد رعاية لحقه في المهر بائنا القيمة
 الى البايح كالمهر من غير فاسد اذا باع المهر من غير فاسد لانه لو يقض به بطل حق الزوج في المهر
 او اجاز المهر من غير حتى لا يودي الى ابطال حق المهر من غير العيز اصلا اذا التاخير اهوون من ابطال المهر
 ان المهر من غير حتى لا يودي الى ابطال حق المهر من غير العيز اصلا اذا التاخير اهوون من ابطال المهر
 لم يكن لها القيمة ولو اراد الزوج ان يدفع الابن اليها وابنته فلهذا ذلك وان طلبت اخلا الاب
 وامتنع الزوج لم ذلك لان القاضى نقل جميعا من العيز الى القيمة في موضع اطول المهر ذلك لان
 الزوج العيز ينتقل الى المهر والزوج هو المهر ولا يعود حقا الى العيز بعد ذلك وان زال العيز كالمهر
 من غير فاسد اذا باع العبد وقضى القاضى عليه بالقيمة لا يعود حقه في العبد بعد ذلك وان
 بطلت الكفاية وكما لو فسخ القاضى البيع سببا له بان قبل القبض ثم عاد العبد من الاوق كما لو غصب
 شيئا من حوائج النسل فاستطاع ان يرد الناس فمضى القاضى عليه بالقيمة ثم قدر على المثل لا يعود حقه في
 العيز كذلك ههنا ما دام تكاح المخاطبة صرا الواحد يتولى طرفي عقد
 التكاح خلاف البيع شراصل الباب ان لا يجاب القبول اذا صدر من المولى او من المولى والاصيل من

للمهر

الغير

الوكيلين يفسر العقد وان صدر من الفضوليين او من اصيل وفضولي او وكيلا وفضولي
 وفضولي يفسر العقد وسوقه يصير المصطفى على اذنه من عقده وان صدر من شخص واحد ان
 كان غير التكاح لا سعدا اصلا سواء كان فضوليا من الجانبين او فضوليا من احدهما او غير فضولي
 منها ما كان في كمالها او وكيلا لان الحق في ذلك معلوم بالعاقبة في ذلك كذا في البصا وهو الغيايس
 مع الابن لان الصغير من نفسه لا انا جازناه استحقا بالمعنى اخضبه وان صدر من واحد في
 التكاح وهو وكيلا لها او وكيلا عنها جاز لان الواحد صغير ومعتبر لانه لا يستغنى عن اضافته العقد الى الزوجين
 والواحد كما يصلح ان يكون معتبرا عن الواحد يصلح ان يكون معتبرا عن اثنين وعن جماعة والحق في ذلك
 من دفع العقد له لا بالعاقبة ولان البيع لا يصح بدون تسمية الثمن فاذ اتت له الواحد من الجانبين يرد
 الى ان يكون مستردا وسعفا وذلك لا يجوز لما في التكاح يصح بدون تسمية المهر فلا يودي الى هذا
 عند مباشر الواحد له وعلى هذا روي ان سماعة ان الكفاية لا سائرهما الواحد من الجانبين لم ينعقد بدون
 تسمية البذل وعلى ظاهر الرواية يجوز لان الحق في ذلك معلوم بالعاقبة في ذلك كذا في البصا وان كان الواحد
 في التكاح فضوليا من الجانبين او من احدهما لا سعدا اصلا سواء كان فضوليا من الجانبين او فضوليا من احدهما
 ينعقد ويتوقف وكذا لو قال اشترى ابنتي فلانة ومضى عساه فبطلت اذ جازت او قالت المراه اشترى
 ابنتي فوجبت بنفسه لان بطلت اذ جازت وهو على هذا الخلاف او يتوقف على الاجازة في الدنيا كما في الاذن
 الاذن وكلام الواحد في التكاح عقدا تام باعتبار الاذن وكذا باعتبار الاجازة في الدنيا كما في الاذن
 في النفوذ لان في الانعقاد وصار كالمهر كان من كل جانب فضولي وصار كالمهر فانه لما انعقد من الجانبين ايا كان
 امورا منها انعقد اذا كان فضوليا من احد الجانبين بل قلنا ان الغت امرأتي على الف درهم وهي غايبة يتوقف
 على قبولها وكذا الاطلاق على العناوين ان لها ان هذا سطر العقد فلا يتوقف على امر او امر المجلس كالبسج وهذا
 لان العقد ايجاب قبول وتلك انما اذا ياشترى اشان كان كل واحد منهما سطر العقد فلا يتوقف على امر او امر المجلس كالبسج وهذا
 يملك الرجوع قبل قبول الاخر سطر العقد لا يتوقف على امر او امر المجلس كالبسج وهذا لان العقد لا يتوقف
 كلام لا بفار الله وستر العقد لا حكم له فلا يتوقف على امر او امر المجلس كالبسج وهذا لان العقد لا يتوقف
 كل العقد حكما بحكم الولاية والامر لان كلامه بحكم الولاية والامر صار بمنزلة كلامه في صا وهو كخصه لان
 عبارته منتقل اليها لان الوكيل في التكاح صغير ومعتبر فيكون تمام العقد بالمشي من حيث المعنى وهذا لا يتنقل
 عبارته الى غيره لعدم الولاية والامر فيبقى مقصورا على من يكون سطر العقد خلاف الفضوليين لان العقد حرك
 بين اثنين فيكون عقدا تاما وانما يتوقف حكمه على الاجازة فتوقف على امر او امر المجلس كالبسج وهذا

او كذا من غير

وتعليق التعليق يميز هذا الوارد ان يرجع قبل مواعيد ملكه كذا والتميز يتم بالحالف فامكن تحققه
 وحاشا ان يميز من هذا الوجه فهو كذا العقد اما النكاح معاوضة محضة ليس فيه معنى المير ولا يقع تعليقه
 بالشرط وكان الموجود شرط العقد فقياسا لم يلزم من سكتنا ان لو بدلت المرأة فقال جلعت
 من زوجي بالغه ومنه الزوج غايبت فانه لا يتوقف على ملك الرجوع قبل قبوله لان الموجود من جانبها المرام
 المالك انه لا يقبل التعليق بالشرط فكان معاوضة وكذا الطلاق العنان على ما لم يميز وهذا لا يجمعا للشيخ
 والرجوع وكان تعلقا بالشرط ولا يلزم على ما ذكرنا اذا قال لها طلقك كذا فقلت قبل القبول فانه بطل ولو كان
 بالشرط لا يبطل لان من التعليقات ما يقتصر على وجود الشرط في المجلس كالموالات طالق ان شئت وهذا
 لانه على الطلاق باحتياها واللفظ الخبر يقتصر على المجلس صرر زوج رجلا امراه وكان فضوليا او وليا
 من جانب له سعد خلافا لابي يوسف بخلاف الفضولين لهما العقد ولو كان في لهما او وكيلها او وليا وجاب
 ووكيلها من جانب صح وكذا لو تزوج موكلته او استاذن من وليته ويترى شره من البحث الى قوله وكذا لو تزوج
 موكلته اذا وكلت المرأة رجلا بان يزوجه رجلا فترجها هو لا يجوز لانها امرته بالتزوج مطلقا وبوجها
 من نفسه تزوج باعتبار جانبها تزوج باعتبار جانبها فكان تزوجا من وجه وكان باصا والناقض
 لا يدخل تحت مطلق الاسم اذا لم يكن من الية ولانه معترف فلا يدخل تحت التكره ولو بلغنا فرضيت
 هو على الخلاف كما قبل الوكالة ولو وكلته بان يزوجه من نفسه فترجها جاز لانه اصيل من جانب كذا جانب
 وقد نصت عليه والناقص بطل على الكلام اذا وقع التخصيص عليه ولو زوج بنت عمه الصغيرة ولا
 وتي لها اقرب منه جاز ولها الخيار اذا ابلعت خلافا لابي يوسف ولو كانت كسرة فقال لها اريدان زوحك
 من نفسي وهي بكر فسكت فزوجها من نفسه لان ملكوت البكر عند استيثار الولي اذن منها ولو لم
 يتنازعها فزوجها فبطلت ففسكت فهو على الاختلاف الذي ذكرنا صرر زوج امرته رضاها من
 وقبل فضولي عنه واعتقها فلها ان يمس قبل اجاته وبعد احواله والمهر لها وبغير رضاها سوف كانشائه
 وكذا لو زوج الصغيرة وبلغت قبل اجاته باع مال ولد بشرط الخيار وبلغ في الملام توقف على اجاته
 واحلفوا في التوقيت وعمر ابي يوسف يلزم كوت الاب زوج عبد الله او امته واعيقه ثم بلغ فاما
 خسر العتق حاشا شر رجل زوج امته البالغة من جل برضاها وقبل عنه فضولي ولم يحزن الزوج
 حتى اعتقها المولى والعقد موقوف بعد العتق لان الموجب للتوقف عدم رضى الزوج لان العقد
 يتم من جهة المولى والامة لانه كان برضاها وكان التوقف لجل الزوج وانه باق بعد العتق يعني
 العقد موقوف فاذا اجاز طار ولو رده بطل ولو نقضته الامة قبل اجاته الزوج اسقط لانه

تعلقا

موقوف بعد علم يفد كما فصار الموزوجها بعد العتق برضاها او زحت هي نفسها فان لها
 ان تنقض قبل اجاته فكذا هذا ولو لم تنقضه حتى اجاز الزوج فليس لها ان تنقضه ولا يكون
 لها خيار العتق للمزوجة بعد العتق وللأجاز حكم الدبدا وودلزمها برضاها وبهي اهل الرضى لا يقال
 انها انما رضيت بوزوج العقد على ملك المولى فلا يكون ذلك رضى بوزوجها على ملكها وهذا
 لو زوج امته حاضر برضاها ثم اعتقها فلها الخيار لانه نقول ان للأجاز حكم الدبدا لان
 الحكم مستبنا وصار كانه زوجها باذنها بعد العتق ولهذا المعنى فلما انما الموزوجت نفسها
 بغير اذن مولدها فلم يجر المولى حي اعتقها فانه ينفذ ولا خيار لها وان كان الرضى في طالم الرق
 غير معتبر لكن الاجازة لما كانت كالابتداء صار كانهما زوجت نفسها بعد العتق واذ بها اذ
 ذاك معتبر خلاف ما اذا كان زوجها برضاها حاضر لانه لم ينفذ عليها بعد العتق ليجعل كالدبدا
 بل بعد قبل اعتقها وبالعقود بضا عفا الملك عليها فثبت لها الخيار ولو قصر المولى لم يتركه في الكتاب
 وقال ما كنا لا ينقض لانه بعد العتق صار بمنزلة الاجنبى والفضولي في النكاح لا يمكنه نقض
 عقد قبل اجاته وروى له العقد خلافا للفضولي في البيع حسب كذا تنقضه قبل اجاته لان ختوق البيع
 مرجح اليه وكان له السعي دفعا للضرر نفسه اما في النكاح لا يتعلق به حكم ما فلا يحتاج الى دفعه وقد
 تعلق بالعقد لغيره نوع حق وما لا يمكنه طاله والمهر لها لان المهر باعتبار طاله الاجازة تكون لها
 وكل وجه وباعتبار حال العقد يكون لها ايضا وجه لانه بمنزلة كسبها ولهذا لو كان عليها دين
 بنفي منه دينها والمولى موجه لانه كسب مملوكه فكان جعله لها اولى وفيه عمل بالليلين ولو كان
 زوجها بغير رضاها ثم اعتقها فبطل الزوج بعد العتق ما طار لم يجر الاجازة بها علوا ما اذا زوجها
 برضاها لان رضاها معتبر لانها مراد الرضا فيعتبر كذا بعد العتق اما ههنا صارت حرة وقد كان
 النكاح بعرض رضاها فاذا املكه وذا السعة لدية الغيرة عنها يوقف على اجاتها ولا حرج الحقيقه لانها
 تعتبر الاجازة من الزوج في المسلمين مكاح مبتدأ ولو زوجها المولى بعد العتق برضاها فلا خيار
 لها ولو كان بغير رضاها كان لها الخيار لان العوارض في العقد الموقوف في غير الموجود عند العقد
 كما لو تزوج امرأه بغير رضاها ثم وطئت بشبهة لم يجر النكاح لا يجوز وصار كما لو تزوجها في العقد
 وكذا لو تزوج امته بغير اذن مولدها ثم تزوج حرة ثم اجار مولى الامة او تزوج امرأه بغير رضاها
 ثم تزوج اختها ثم اجاز الاول لم يجر لانه ضم الامة الى الحرة او الجمع بين الحرة وبغير رضاها
 ما يمنع العقد بمنع الاجازة كذلك صارت كانه زوجها بعد الحرة وكذا كل رجل زوج ابنته

كالانشاء وسكر وسلف اهل
 باب نكاح المراسين بغير اذن

الصغيرة من رجل وبل عنه فضوتى ببلغت الصغيرة قبل ان يحجز الزوج ثم اجاز الزوج والكاح موقوف
 على رضاها سوار زوجها برضاها او بغير رضاها لانه لا عمرة لرضي الصغيرة بخلاف الامة فان بلغها
 فسكت حاز وان ردت فلها ذلك لو تزوجها بعد البلوغ ولو اجاز الزوج قبل بلوغها ثم بلغها فلا خيار
 لها لان العقد تم بولاية متكاملة واستدل بحمل رعايته بما اذا باع عبدا ابنه الصغير بشرط الخيار ثلثة
 ايام لنفسه فبلغ الابن مدة الخيار قبل ان يحجز الاب بالبيع باطلا لان محله الابن لان نفاذ البيع موقوف
 على اذنه لانه لم يحكم مع مبتدأه وصار كانه باع عبدا بلوغه على ان بالخيار ثلثة ايام ثم اطلق الجواب
 ودفع الزيادة ان قال على قول اى يوسع ثم اوسع وعلى قول يحمل معنى موقوف على اذنه الابن لا يوسع
 ان ولاية الاب لا يقطع في محله الخيار عن المهر في حكم الخيار رسم البيع كما لو باع الاب لابنه وحول
 الولايه لتحويل المالك في تحويل المالك في البيع فكلما تحول المولايه وتحول يقول ان ليقار العقد الموقوف
 على اذنه حكم العقد المبني على الاتركه في منع ابتداء العقد وهذا كل المعنى وعليه او هلك
 اصله العاقدين يمنع النفاذ واذا كان له حكم الابدان صار كانه انشاء البيع بعد بلوغه فينوب
 على اجازته ثم اخلف الرواى عن محله ان البيع اذ ابنى موقوف فاسعى موقوف على اذنه مطلقا غير موقوف
 بمدة الخيار بمنزله بيع الفضوتى واستوفت بمدة الخيار في المنواد وقال سعى موقوف الى ثلثة ايام لان
 النوقف كان لاجل الخيار فسقط بثلثه تام وهذا لان الجواب بمنزله الوكيل عن الزوج الوكيل اذ باع
 شيئا على انه بالخيار ثم غرله ومات بتحويل الخيار الى المولى وعنه انه يتوقف على اذنه مطلقا
 روايتى خا لا بد على حاله رجل زوج امته الصغيرة ثم اعقبا وصى تعقل ولا خيار لها في الحال
 لان الصغيرة ليست من اهل الاختيار فاذا بلغت فلها الخيار في مجلسها الذي تعلم فيه الخيار لان
 الخيار قبل وجده وهو ملكها بضمها الا ان السبيل لما ثبت الحكم في حالها وصى ليت اهل
 للاختيار وان كانت عاقلة لانه ضرر من الضرر والنفع فلا بد له من اهليه كما لم يادع عجزت عن التصرف
 في بيع وجود السبب ما خالى وحده لاهليه وهو باع بعد البلوغ او اجازوه وهو كما لا راي في الحال ولا يشك
 لما خيار البلوغ اخلوا بالاشاخ فقال بعضهم ثلثة ايام لا يظهر منه لان خيار العتق موقوف لا يمتد
 الى آخر المجلس وعجزنا لجله فيه وخيار البلوغ بطل بالسلوك في البر ولا يمتد ولا نعد بالخيار في الصحيح
 انه لا يشك في البلوغ لانه زوجا من هو كمال الولاية لان سبب ثبوت الولاية للمولى المالك لا نقصان في
 ملكه لانه يملك رقبته ومنفعه ولا يشك الخيار كما في كاح الابن لانه زوج عبده وهو صغير ثم اعقبت
 قبل بلوغها خياره اما خيار البلوغ فلان العقد صدر عن ولاية متكاملة لا اذنه ولا ولاية الاب لانه لا يشك

كالصبي اذا تزوج امه
 او زوج امه بوقف
 السادة على اذنه بعد
 البلوغ

ولان قوله
 قوله المولى

الى الامة لا يشك لخيار البلوغ واما خيار العتق فلان سببه في الاماكر زيادة الملك عليهم وفي العتق
 يزداد الملك لهم عليهم مكاتبهم الصغيرة بوقف على اجازتها كالبالغة فان عجزت بطل وفي المكاتب بوقف
 على اجازة مولاه وينبغي ان لا يتوقف على عتقها بوقف اجازته وبدونها لا يسخى انا وقياسا سفروا اجازتها
 بالطله اذن لغيره بنيه ثم ورثه او زوج نافلته او اخته ثم ماتت لا بد بوقف ولو رضيت ثم اذنت فلها
 خيار العتق دون خيار البلوغ ثم رجل كاتبة امته الصغيرة وصى تعقل فقبلت جازت لقوله تعالى ان كان يوم
 ان علمتم منهم خيرا فاذا راي في كفاية الصبي خيرا له جاز ولا ان الكفاية تنع محض حقا لا تنع عتقا باذا
 بعض اكسابها التي كان المولى سبيل من اخذها بدون العتق فكانت سبيل من فعلها فان زوجها بغير
 اذنها بوقف على اجازتها لانها التحقت بالحراريد كالبالغة وكاح المكاتبه البالغة لا يجوز بغير
 رضاها فكذا الصغيرة وهذا لان الكفاية زال بعض المالك ومكاتب المكاتب كالبعض صار كالمعتق
 اشترى زوجها احداهما وقيل من المراهة من مولى عليه الامة شتم المتيمة ولو عجزت ردت في الرق بطل النكاح
 ولو اجاز المولى لم يحجز لان الاجازة لاقت عقد افسوخا لانها بالعجز حلت للمولى فقدر على الحل الموقوف
 حل بات فابطله لان المعقود عليه النكاح هو الحل واذا بطل الحل افسخ النكاح كما لو رجع امته وقبل
 فضوتى ثم باعها فاجاز الزوج لم يحجز فان لم ترد النكاح حتى اذنت فعقبت النكاح موقوف كالمالك لان المحجب
 للوقوف حرية اليد وقد تكرر ذلك فسقي التوقف فان اجاز المولى لا بد لها اقرب منه جاز والقياس
 ان سفد بغير اجازة المولى حاله عدم المولى لانه رضي به حيث زوجها وجده المستحسان ان العقد موقوف
 على اجازتها فاذا عتقت وصى لبيت من اهل الاجازة بوقف على اجازة وليها والرضا وان كان جديده
 والابتداء بغير ان تلك الولاية كانت بحكم المالك وهذه الولاية بحكم المولى فاذا عجزت الولاية بشرط
 تجدد الرضا كمن اذن لغيره بنيه في التجارة فمات الابن ورثه الاب بحتاج الى اذنه جديده وكما اذا
 زوج الجد نافلته ثم مات الابن او الصغيرة اذ زوجها اخرها ثم ماتت لا بد بوقف على اجازة الجد
 والدخ فان اجازت مولى لا يجوز لانها صغيرة غير ملحقه بالبالغة والحق الصغيرة لا يملك اجازة النكاح
 ونسخه علامه والواجازت قبل العتق لانها مكاتبه والمكاتبه الصغيرة في الاحكام كالكبيرة والاجازة
 تصح كالكبيرة ولهذا منعت جميع تصرفاتها قبل العتق ولا ينفذ من هذا لو غصب صبي اخر او قرية
 الى المسبعة فافترسه السبع بضم ولو غصب مكاتب صغير او قرية الى المسبعة وافرسته لا يصح
 كما لو اخذ بالغ او قرية الى المسبعة ولو امر مكاتب صغير ليقتل رطل فقتل فالدية في عتق الغائل وذلك
 ولا يرجع على المهر لو كان المأمور حررا كبيرا ولو كان المأمور حررا صغيرا تجب الدية على عاقلة ثم

عاقلة الصبي يرجع على عاقلة الامر ولو امر صبي حر صبيًا يقتل رجل يقتل لاسي على الامر ولو امر مكاتب
صغير صبيًا بقتل رجل بالدية على عاقلة الصبي ثم عاقلته يرجع على المكاتب حال لانه حكم
العقد الحق بالبالغ واذا اجاز المولى بعد العتق حتى ينفذ فيها خيار البلوغ لان الاجازة لها حكم
من ماله في فسخه ^{من ماله في فسخه} ككاح من الماد كزنا نصار كالمزوجة خبير الاجازة ولو زوجها حرة كان لها الخيار لانه
من ماله في فسخه ^{من ماله في فسخه} زوجها حكم الولادة انه اثر الملك كان ناقصا بمنزلة الاخ والعلم وكذا لوز زوجها بعد ما عتقت ولو
كان مكان المكاتب الصغيرة مكاتب صغير زوجة مولاه لم يخرج من ماله ككاح حتى يجيزه المولى
فان اجازها لم اقلنا وكذا لو عجز لانه لم يطرأ على ط موقوف في الكاح موقوف
لان محل الكاح المراه وبهجه لا صغير حاله او كان ينبغي ان ينفذ بهجه لان التوقف كان محل المكاتب
لا الحق المولى لانه رضى به وقد زال حقه كالزوج العبد امراة ثم اعقده المولى بغيره لانه بقي موقوف
لان المولى حين تزوج انا رضى به على ان تكون المهر والسفقة في كسب المكاتب كسبه يملك المولى
حال قيام الكاتبه من كل وجه وبعد العجز كسبه يملك المولى من كل وجه فلم يكن راضيا بتعلو جميعا بكسبه
فلا بد من الرضا ولو رضيت المكاتبه الصغيرة بعد ارضاها بغير رضاها ثم ادت فحقت ولا خيار لها
في الحال لانها صغيرة فصار كالكاتبه الصغيرة اذا اعست ثم اذا بلغت فلها خيار العتق عندنا وقال
زفر ليس لها خيار العتق لان المكاح نفذت عليها برضاها وبما شرها وحكمه وافع لها والمهر سالم لها فلا
ضرر بانفايه ولان خيار العتق من موضع العقود العقد بغير رضاها وسلامه المهر للمولى وهذا ان
منفيا رضى عنها ولنا انها رضيت بعقد واراد على ملكها وملك المولى وبعد العتق صار على ملكها من كل
وجه وهي لم ترض به وكان لها الخيار وليس لها خيار البلوغ لانه زوجها هو كالمال بالولاية لانه
هنا الملك ولا نفصان في ملك المولى لانه امتنع النفاذ لما فيه من الضرر بها واذا رضيت نفذ بالولاية
الاصلية وهو الملك ما نفذ نقض الوكيل باب ان الوكيل يملك الموقوف لان العقد الموقوف بعض ما وكل به
ولا يخرج من الوكالة لان ما يثبت لا يبطل الا بالابطال او بانتهائه في ذاته وابطال الوكالة بالعتق وانتهائها
بالامتناع عن تحصيل ما وكل تحصيله والعزل لم يوجد والامتناع لم يحصل لان الموقوف لا ينفذ مقتضى
الوكيل في الحال الا المقتضى من العقود احكامها الا اذا واثم فلا يقع به الامتناع في كل حال ولا يملك فسخه
قبل الاجازة لانه قائم مقام الموكل مادام الوكالة قائمة كالوكيل بالبيع مطلقا اذا ابا عن شرط الخيار فانه يملك
فسخه في وقت الخيار لما قلنا كذا هذا والعقد فيه ان الفسخ قبل الاجازة امتناع عن الاتمام بملكه الوكيل

من ماله في فسخه
من ماله في فسخه
من ماله في فسخه

الوكيل كالموكل في آخر ان نصرف الفسخ على ما توقف اذا كان له مجزأه وقرعه اما اذا لم يكن
فلا كالموسع مال الصبي بغبن طخير والمكاتب اذا زوج عبد لا سوقفه اذا كان تصرفا في عقد بلفظ
الطاهر فحيث يكون الاجازة انما مفرد بطريق الدنس لا يلزم على ذكر المكاتب اذا قلنا
بالبيع ويؤاخذ به بعد الحرية وان لم يكن له مجزأه وقرعه وكذا اذا اوكل رجلا باعتاق
عبد ثم اجاز الوكيل بعد العتق وان لم يكن لها مجزأه وقرعه وكذا لو امر بعتق عبدان
ماله واجاز به بعد العتق لان كفايته نافذة في حقهما لانه التام المانع الذمة وذمة مملوكه له
ولم يردوا بخلافه بعد العتق غير اجازة واما لا يطرأ على ط موقوف في الكاح موقوف وقد
زال بالعقود اما الوكيل والوصية فلان الاجازة فيها اشارة ودلالة بسد عي عقد
سابقا ولهذا لو قال ان تطلق امرأتى وتعتق عبدى او ان تكون بكى او اجرت ان يكون مالى اجرت
وصية فلان كان ذلك توكللا صححا وصحة صححة على او عتقها من الصفات فانه لو قال
اجرت عبدى او اجرت فلان مالى كذا او اجرت ان تكون فلانة امرأتى لا يصح فاذا اتخذه
جعلنا امضا وانما لا فائدة في الدنقاء صراحة ان تزوجه امرأة فزوجه وقبل فضولى
عنها بمقتضى قبل اجازته او زوجها اخنها برضاها او بغيره انقضت وكذا الى الصغيرة
ولا يشترط حضرته خلا ولا المشرط لم الخيا رضى عنها ولو زوجها اربعاً او امرأتين احديهما
اخذها لا يوجب كونه فضولى وليس له نقضه على او البيع وكذا لو وكل بالنيكاح فنقضه
خلوا واجارته وكذا لو مصرط عقد بنفسه ولو وكل لمعصه فمعه او حده اسفص
وقادته اذ احل المهر او عتق لوزوجه اذن لا يوجب شر رجل او كل رجل ان تزوجه
امراه فزوجها امراه بغير اذنها زوجها ابوها او فضولى فلم يبلغها او بلغها ولم يخرج من ماله
الوكيل العقد جاز لانه قائم مقام الموكل فيه لانه ابى بعض ما فوض اليه لانه موصى اليه العقد بلفظ
النفاذ وكان اسما بعض ما فوض اليه لم يوصى العزل ولا تحصيل ما وكل به بصفة التام فنقضت
الوكال وكان تصرفه كصرف الموكل في الموكل قادرا على ابطال العقد بطلان العقد فكذا الوكيل
الامر ان الوكيل بالبيع يملك السع بشرط الخيار لا طلاق الوكيل يملك فسخه في وقت الخيار لبقاء الوكيل
ولا يثبت شرط حضرته المراه ولا حضره الموكل ولا حضره امه لان عقد لم يطرأ فحقها اصدان
فكان امتناعا عن التام في حقه فلا تشترط حضرته كما لو قال زوجت كذا فلان بها رجعت
قبل قبولها صح الرجوع عتق المراه او لم تقبل وهو قائم مقام الموكل وكان بمقتضى كسبه استشهد
محمد بن عبد الله وقال لا تترك لانه لوزوجه امه الصغيرة من رجل وقبل عنه فضولى ثم نفق الزوج
او زوج امه الصغيرة امراه وقبل عنها فضولى بمقتضى الدنكاح قبل ان يجيز الزوج ان

من ماله في فسخه
من ماله في فسخه
من ماله في فسخه

من ضرورة توقف الاول اساع الثاني لا مضر وموقوف الثاني بطل الاول كراد او فعت
 العقود في حال واحدة واذا اتوقفا الكل كان ان يختار ما شاء على وجه لا يحصل الجمع
 بين الخس ولو روج الفصولي الخس عقد واحد فهو باطل لان الجواب مع لغو الازمة ومع جها
 وعند الاجارة يصير كلامها سببا واما يتوقف على الاجارة ما يتصور نفوذه بالعقد السابق
 وما يجوز لو باشر بنفسه وهذا العقد لا يفسد بمباشرته بنفسه ولا بسبب الازن على
 العقود المتفرقة ولو وكل رجلين كل واحد بعدد على حدة فزوجته كل واحد منهما بغير رضاها
 بعدد على حدة وبما احسان من الرضا عنه وغيرها ومع العقدان معا فالمرء باطلان غير
 موقوف لان كلام الوكيلين كلام الموكل فصار كان الموكل يزوجهما معا وذلك باطل لان الجمع بين الخس
 لا يجوز لا بعدا ولا حكما وكان الكلام في محرمه فاسدا ولا ينفذ على الاجارة وكذلك لو كان
 احدا الكا حيني برضى امرأه لتحقيق الجمع بين الاختين عهدا الا ترى لو جمع سر حرة وامه معا
 برضا مولاهما وبغير رضاي الحرة كان بكاح الامة باطلا لانها ليست بحال الضم الى الحرة
 وان كان بكاح الحرم بغير رضاها لان كل واحد منهما محل لتحقيق الضم فلا ولو تزوج
 خمس حرائر او اربع اما في عقد واحد حيث يجوز بكاح الدماء لان بكاح الحر ايرلوانفرد
 عن بكاح الدماء لم يصح هنا وليس البعض اولى من البعض في الخصم الى الدماء فيبقى المعتر بكاح
 الدماء وهن اربع فيجوز بكاحهن فصار كالمجمع بين حرة وامه في عقد واحد والحرة زوج
 جار بكاح الامة لبطلان بكاح الحرة ومربا الثاني سوف يعي لزواج احد الوكيلين امرأة بغير
 رضاها ثم زوج الاخر اختها بغير رضاها سوفا الثاني لان عبارة الوكيلين الى الموكل وصار
 كالو باشر بنفسه صا لثا تزوجنا انفسنا وما اختار قبل واحد صحيح ولو بدلا للجمع في حقه
 وكذا الخس لو جمع امته وبنته الكبيرة في عقد فبطل بكاح الحرة جاز وبكاح الامة لا ولا يرد
 شر احسان فان بكاح واحد منها لرجل زوجته بنفسه بكاح وخبر الكلامان معا فقبل الزوج بكاح
 احدهما فهو جائز ولو قال الرجل تزوجت كل واحد بالفسخ فقبلت احدهما لم يفسخ بكاحها والفرق ان
 كلامها منفصل لان كلام واحد قائم بهما والجمع انما يتحقق بالقبول لم يوجد القبول الا في احدهما
 واما كلامه واحد فمصدق معا سيما في العقد لانه الخاطب بالتعميم فلو كان كلامه فاسدا
 وذكر الخاطبة في شرحه وكذلك لو وجد الجمع في كلامها فان قال كل واحد زوجها انفسنا فبطل
 لا يصح بكاح من قبل بكاحها وكذلك لو قال الخس تسوة تزوجت كل على الف او قالت كل واحد منهن
 زوجنا انفسنا فبطل لان الجمع بينهما في العقد ولو قالت كل واحد منهن زوجت نفسي فبطل
 بكاحه ان يقبل بكاح الاربع منهن لعدم الجمع في اجابت رجل له بنت كبيرة وامه فقال لرجل

قوله
 قالت كل

بالا

زوجها

كل واحد بالف وذلك بغير رضاي البت فبطل بكاح الامة لم يجز لان الجمع بين الحرة والامة
 في الخطاب يفسد الخطاب حتى الامة كان بكاح الحرة يدفع بكاح الامة ولو قبل بكاح الحرة
 بعد ذلك جاز وبعد ان مضى الست لان بكاح الامة لو نفذ لا يدفع بكاح الحرة فلا يكون قوله
 لنكاح الحرة لان هذا القول فاسد فلما ارتد بكاحها بما يرتد ضمنه والفاسد لا يضيغ عنه فبقى
 موقوفا فاذا قبل جاز فصوليان زوجا رجلا وامراة بالف وجداه تخمين دنيارا فاجاز
 احدهما واجازت الاخر معا بطلا ومهما اجاز الثاني باطل ولم اجازة الاول لان علم وان جمعا
 على اجازة احدهما لا يلزم الا لهما بطله بطر طلق معينه وسما ولو والى احدهما واطار احدهما
 بعينه جاز وعلمه سماء وكذا بغير عينه وله الخاتمة المهر كذا لو باحارتهما وتكلم بهما مثل وعندهما نفسي
 بالقتل بكل حال ولو قال اجرت احدهما وقالت مثلها معا ليس مرد ولا باجازه وكذا هذا وهذا ولو
 قال اجرت احدهما وقال الاخر مثل بعد صح وجب بهما مثل قبل هذا قوله اصلها جمع بين خرد جدار
 او بين عبد وحر او بين مولاان زوجا رجلا امرأه احدهما خاطب عنه والاخر ضمنه فبطل العقدان
 فلو بلغ المراه العدة ان فاجازت الاول ثم ترجمتها وانفسخ الثاني لانها بالكلية للفسخ ودلالة
 ولو بلغ الزوج فاجاز الثاني فاجازته لا غية لانها انما تعمل في القاي لا في المنسوخ فلو اجاز الاول
 بعد ذلك نفذ لانه تم من جانبها وبقي موقوفا من جانبها فتم باجازه ولا يصير اجازته الثاني اول فسخا
 للاول كما جعلت احازنها الاول فسخا الثاني فان الاجازة ليست بفسخ وضعا لكنها جعلت مسحا لاه
 اعضاها للمضائق لانه وهما لم يعتبر ولا يكون فسخا نصا ولا دالة وكذلك لو بدلا الزوج فاجاز
 احدا الكا حيني ثم اجازت في الاخر باجازه لا غية لمصادفتها المنسوخ فلو عادت اجازت كان
 اجازة الزوج نفذ ولو اجاز الزوج احدا الكا حيني فاجازت في الاخر وخرج الكلامان معا بطلا لان
 اقدام كل واحد على اجازة الكا حيني لانه على سخر الاخر فصار كل واحد منهما راداما اجازة صاحبه
 وهذا لانه اجتمع في كل واحد من الكا حيني الاجارة والفسخ والفسخ اولى لان كل واحد منهما قد بدلا
 بالاجارة فكان الفسخ سابقا معني ولو اطارا حدهما قبل صاحبه ان علم ذلك فهو الموقوف لهما ان جمعا
 على اجازته ولو علم ان اجازة احدا العقدين قبل الاخر ولكن لا يدري اي العقدين ففعل طارته او لا
 على البعض الا انها تضاد فاعلى احدهما انه كان اول اجاز لان الجمال كانت من جهتها وكان البيان
 اليها لانها امر بينهما وبين الله تعالى فصار كالمطلوع احدى امراتيه ثم عينا تضاد وجعل امر على الكا ح
 لا يضر لهما وان فلا لا تعلم ايتهما او ولكن يحرم العقدان احدهما بعينه لا يجوز لان الاجارة تناولت
 نكاحا عينيا فلا يملك التمييز والحر في محل آخر كالمطلوع احدى امراتيه بعينها ثم سها او اعتق
 احدى امته بعينها وسها فاراد ان يعثر واحد ولو اجازت كل امرأه الكا حيني ثم اجاز الزوج

تخمين
 جذا
 دنا

تبا
 فاما سفيها السيد لا يجوز اذا اجازها
 ذلك فما اذا اجازها لم يفسخ
 اجازة في الدماء فبطلت
 فلا يفسخ بها الاول لعدم المضائق

هذا

الزوج احدهما بعينه بقدر الذي اجازة الزوج وعليه المستقيم لانها اتفاقا على اجازة احدهما وبفرض احدهما
 بالزيادة فلغيت الاجازة لاحدهما وان كانت ضحا للآخر لكنها فسخت له دلالة فاجتمع في كل عقد صريح الاجازة
 ودلالة الفسخ ونرجح دلالته لان هناك اجتماع في كل عقد صريح الاجازة من جانب دلالته الفسخ
 من جانب الآخر وكل واحد منهما يملك الفسخ نصا ودلالة ولا عارض لدلالة الفسخ من جانب احدهما صريح الاجازة
 من الجانب الآخر لان كل واحد منهما يملك الفسخ دلالة بعد وجود صريح الاجازة من الجانب الآخر اما اذا
 اجازت العقدين معا فقد وجد صريح الاجازة مع دلالته الفسخ من جانب واحد وكان اعتبار صريح كلامهما
 اولى من دلالة وهذا لانه لا مدافع من الاجازة لان موصل العقد هو واحد وهو حل المحل لزوج واحد
 اما المدافع والاختلاف في المهر فانه لا يدفع عكلا ولو رخصا فصوليان كل واحد منهما واجازة النكاح
 معا حيث يطلان لان من الحكمين اللذين هما اصل العقد متافاة وعكلا واذا ازوجه احدهما عقد من
 فاجازتهما معا لان المتافاة في الملوكة وكل واحد احدهما حر او احر ولو اجاز احدهما بغيره فسخت لكونه
 ازاله الخيار في المهر ولو اجاز الزوج النكاحين ايضا جاز لا حكم العقد الا حتى لا يختلفا بها نقض وجهالة
 المهر لا يمنع النفاذ وكل الوعداء الزوج فاجازتهما اجازت المهر احدهما او اجازتهما الا ان ههنا يجب
 المهر عند النكاح وعندهما الاقل نصا ركانه تزوجهما على احد المهرين اصله اذا تزوجا على الفاء والغير
 لكن ان كان مهر المثل اكثر من اعلامهما فلها الادعى وان كان اقل من ادناهما فلها الادعى وان كان بينهما
 فلها مهر المثل عندئذ ولو طلقا قبل الدخول فلها نصف الدقل بالتفاق وقد مر انه حكم المتعة عندهما لكن
 اخلاوا الجواب الموضوع فصوليان وجاز طلاقا امرأة بالفرد رسمهم انهما جرد النكاح على ما تدينه نياتهم
 فبلغ الزوج فقال اجرت احدهما النكاحين او قال اجرت هذا وهذا وقالت المهر مثل ذلك وخرج الكلامان
 منهما معا فانهما لم يجزوا شيئا وبقي التوقف حتى كان لهما ان يجتمعا على اجازة احدهما لان التوقف لم يرتفع
 الا بتغير احدهما لان كل واحد منهما لو اجاز ما اجاز صاحبه طار ولو اجاز غفرا اجاز صاحبه بطل النكاح
 وكلام كل واحد منهما يتناول كل واحد من العقدين اجازة مثل ما بينا اول ردنا فعارضت الاجازة الرد
 وكلمتهما فلم يسلكا جازة ولا ردنا فبقيا متوقفين فان اجتمعا على احدهما بسد كلاهما طهران الا فيفسوخ
 وان من كل واحد منهما نكاحا انفسخا كما لو اجاز احدهما الاول والاخر الثاني معا ولو قال اجرتا وقالت
 المرأة اجرتا احدهما او قالت اجرت هذا وهذا والنكاح جائز لاجتماعهما على اجازة احدهما النكاحين
 على الايهام بكلاهما المسألة الاولى ذكرنا لو بدأت مي واجازتهما قال الزوج اجرت احدهما او قال اجرت
 هذا وهذا وحكم المهر ما ذكرناه ولو قال الزوج اجرت هذا وهذا او اجرتا لصداهما وقالت اجرت
 الذي اجازة الزوج فكذا لسوت الاجازة لاحدهما النكاحين على الايهام وكذا لو بدأت المرأة ولو قال الزوج
 اجرت احدهما قالت المرأة مثل ذلك فبطل الاول سواء برده فلو اجرت الذي اجازة الزوج في نكاح
 من النكاح

2 عقد واحد صريح
 ودلالة الفسخ والآخر
 للدلالة مع الصريح
 ما اذا اجاز كل واحد
 معا حيث يطلان
 اجمع

وعند

لان المتعة لا يصح حكمها
 الا بالاتفاق لغير اختلاف
 سواء غلبا على

ولم يوجد

في آخرها
 النكاح
 زنا
 منفسخ

وعندنا في يوسف فحل هذا وما لو خرج الكلام منها معا سواء ولما ان جمعا بعد ذلك على
 احدهما وهذا في مسألة الغناق اذ اجمع الرجل من عهد وشي لا يقع عليه الحق كالحايطة والحمار
 وقال احدهما حرق العتق على الحد عند احدهما وعندنا بل هو الاجاب كذا لو جمع رجل وجدا بين
 وقال احدهما على عتق ووجه البناء ان الزوج لما اجاز احدهما جاز وانفسخ الاخذ دلالة
 والمراه لما اجازت احدهما فقد جمعت من المفسوخ والموقوف فاصرفت لمارسها التي بايضا الاجازة
 عنده كما في تلك المسئلة وصار هذا وقوله اجرت الذي اجازة الزوج سواء كانا ذاك اخرج الكلامان
 معا لان كل واحد منهما اجمع من الموقوفين واجاز احدهما مجمل لا فيرجع الى كل واحد منهما في البيان وهذا يرجع
 البيان الى الزوج وعندنا لما اجاز النكاحين وانفسخ الا حصر صارت المهر جامعة من الجانبين
 فانه اجرت احدهما فيلحق كلامهما وكان لهما ان عقبا بعد ذلك على احدهما فان اجتمعا على الدرك اجازة الزوج
 جاز وانفسخ الآخر ويجعل ذلك اجازة مبتدأة وما سبق من الكلام لغوا ويجعل هذا بيانا ان المراهين
 فوله اجرت احدهما بهذا المعنى فانه يجوز ان يقال احدهما من الشئ ويراد به احدهما عينا لا قوله
 احدهما معترفنا لضافته الى المعروفة واما الجها لعارض المنزلة صر وكلمتهما متفرقا بعينه وهي مثل فعقد
 هذا وهذا عقدان بالفاء الاخران تحسيران معا او جمل صرح وجب من المثل وكذا لو اختلفا في السابق
 وان جرد على الترتيب موزع للتقيد من رجل وكل رجلان تزوجه امرأة بعينها وكذا اخر ايضا يتزوجها
 مبذورة وكلت المرأة ايضا وكيلين بذكر فابقي الكلام من الزوج احدهما وكيل بالفاء وقبل احدهما وكيل الزوج
 ووجهما الوكيل الاخر بانه دينار وقبل الوكيل الاخر وقوع العقد من معا جاز النكاح لانه صدر باذنها
 فصار كانه تزوجهما على الواو بانه دينار فيحكم من المثل عند وعندهما الدقل وار طلعها قبل الدخول
 فلها نصف الدقل وقد مر ما قبل هذا انه حكم المتعة وذكرنا ان الاختلاف لا يخلو في الموضوع ولو وقع
 احدهما النكاحين قبل الاخر وعلم وجب المستقيم وان وقع احدهما اولاد وقال الوكيلان نسبنا وجعل نصف
 المهر من عكلا واذا وقع معا لان المثل وقع في ابتداء سوت المستقيم وازدها في البتة فلم يترجح احدهما
 فلم يطل مهر المثل فهو حكما اما ههنا تنقنا بثبوت المستقيم لانعدام المنزلة البتة فسقط
 اعتبار مهر المثل والجها بعد ذلك حكم النسيان فيجب بعدا المهر لكونها معا فان ردت المرأة
 ان النكاح وقع بالذنا نير ولا وادعى الزوج انه بالالف لا فالف قولها الى مهر مثلها والقول قول فيما
 زاد وعندنا في يوسف القول قول الزوج الا ان ان في شئ من تنكر وقد مر صفتي زوج عبد اربعا
 عقدتين رضي النسوة ثم عوقا حار هذا وهذا او واحد من كل عقد جاز بخلاف البيع ونكاح فلا
 لا وبطلان ان غير الرابعة وعلى هذا لو تزوج حرا اربعا متفرقا او اخت امراته اربعا او ماتت
 تزوج اربعا اما زوجة خمس حرا ير عقد صحيح نكاح الا ما رخصه فصولي زوج رجلا عشر في عقود

وبلغت فاجرت زكاح النافعة والعاشرة من فضولي زكاح عبد الله امرأته عقدت ثم امرأتين
 في عقد باذن النسوة بوقوع العقد لان احتمال النفاذ في كل عقد باجارة المولى فان لم يسلع المولى ولا
 العبد حتى ينفق في العقد باجارة نفقة لو اجاز زكاح احدى الاوليين واحدى الاخريين نفدا ايضا
 لان زكاح كل واحد منهما موقوف على احتمال الجواز بايتن اجاز كل واحد اذا باع عبد من صفقة
 وعبد من صفقة لا يملك المهر من الضر الا تركه لرباع عبد من قبله احدى ما لا يجوز ولو زوج امته
 من رجل قبل زكاح احدى ما اجاز ولو اجاز زكاح ثلث من غير ما بطل الثلاث لان توقف العقد لربا الاجارة
 فانما توقف اذا كان له مجيز حال وجوده ولا يتصور من العبد الاجارة زكاح امرأته فلا توقف اكثر
 من ذلك الا ترى لو تزوج بنفسه ثلثا واجازة بعد العول تصح كذا هذا وان اجاز زكاح الرابع
 بعد هن جاز لانه لم يوجر ما يوجب بطلانه ففي موقفا مسفذا بالاجارة ولو كان زكاح الرابع في عقد
 واحدة ثم عنق لم يملك ان يجبر واحدة لان الايجاب قع فاسد لان حل العبد لا يبيع لثلاث نسوة
 ولاربع والاجازة ملحق بالكلام ان ينفق عند ما لكل للعبد ان يزوج اربعاً لان الرق لا يوثق بالكنية
 النكاح حتى لا يحج به من ان يكون اهلاً له وما لا يوثق منه الرق والحرة والعبد فسهو الملك الطلاق
 والافترار بالقود ومذهبا مروى عن عمر بن الخطاب عنه قال لا يزوج العبد اكثر من ثنتين لان الرق مؤثر
 في تخفيف ما كان متعدداً كالجملات في الحدود والطلاق واقرأ العدة لان ملك النكاح ينبغي على المولى الذي يصره
 الذي يتبع بزيادة الفضيلة ونصوصه فان الحال لا ترى ان السبي علمه كان مخصوصاً باباحية
 نسع نسوة لفضيلة النبوة التي اختص بها النبي عليه السلام وكذلك يبيع لفضيلة الحرية واذا ابتدأ الحل
 يتصف بالرق عليه عديداً المنكوحات فلنا حال للعبد فيه على النصف في حال الحر كذلك رجل
 تحت امره زوجة فضولي اربعاً في عقد متفرقة هم ما سبي عنده او ابانها وانقضت عدتها فاجاز
 زكاح الرابع لا يجوز لانه لم يزوج على اجارته الا زكاح الثلاث فهذا عقد لا مجيز له حال وقوعه
 حتى لو اجاز زكاح الثلاث يجوز ولو كان النكاح في عقد واحدة لا يجزى زكاح واحدة لان الاعجاب
 وقع لغوا لانه جمع بين خمس نسوة وكذلك لو زوجة اخت امرأته او ابانها وانقضت عدتها ثم اجاز
 النكاح لا يجوز لان الايجاب مع لغوا تزوج خمس حراً او ابانها زكاح الاما ردون الحرة
 لان زكاح الحرة لو انفرغ عن زكاح الاما لم يصح هنا وليس بالولي والبعض فيلغو ضمنه الى الاما
 مسعى المعبر زكاح الاما وهن اربع فيجوز زكاح حرة العيون الحسن ابن زياد عن ابي جهم رحمه الله
 قال لو تزوج العبد اربعاً في عقد واحدة فاحار المولى في كاحته بالطلاق وتزوج من غيرها فاجاز
 المولى زكاح النافعة والرابعة وبطل زكاح الاولى والثانية ان لم تكن حل من تزوج حل من
 ثم اجاز المولى فانه لا يجوز لان العبد لا يجوز له التزوج ما اكثر من يسر فاذا عقد على الرابع بطل الكل

البعض

ولم يسمع موقفا على اجارة المولى وجعل اجارة المولى بمنزلة الاذن السابق اما اذا اذروا لما تزوج
 الاولى بوقوع نكاحها وكذا النافعة لانه لو سبق الاذن صح نكاحها فاذا تزوج الثالثة والرابعة بطل
 التوقف العقد من السابق لان العبد لا يزوج اكثر من سيرة بوقوع عقد النافعة والرابعة فاذا اجاز
 لحقه الاجازة وروى ابراهيم بن رسم رحمه الله في رجل تزوج عشر نسوة في عقد مسومه وروى رجل يزوجهن
 فبلغت فاجرت جميعا اجاز زكاح النافعة والعاشرة وبطل ما سوى ذلك لان زكاح الرابع اولاً وقع
 موقفا فاذا ابرو الحامسة بطل التوقف الرابع فلما زاد على الرابع النافعة بطل التوقف فيها ايضا
 مسومه زكاح النافعة والعاشرة فاذا اجاز النافعة الثمان منهن طرقت على عقود باطله فلم يوثق فيها
 واجارة النافعة والعاشرة وردت على عدي من لم يحكم بطلانها فان زكاحها وسفيهما
 باب خيار العبد والامه صر زكاح عبد امته واعتقها وثبت
 فلما احرار دونه وان قامت بطل وعمر الحنفية ومحمد ان كانت ثيباً لا حتى ترضى صريحاً ولو اسقطت
 ولم يعلم سقط في رواية عن محمد كالدخول في السفعة وفي اخر لا ولو ارتدا وتحاربوا الحرب لم يعلم حتى اذا
 سلمت خيارها باق لا ان ينفق بها فها وكذا لو علمت دارهم ولو سبياً قبل بطل فان لم يبع عاد
 وكذا الامه الحرة تنص وهي ماولة شر اصل الباب خيار العتق للامه اذا ابعثت حراً
 كان زوجها او عبداً وكذا المكاتبه وقال الشافعي ان كان زوجها حراً ولا خيار لها وان كان عبداً لها الخيار
 وقال زفر لا خيار للمكاتبه ان كان النكاح في الكتابة قبل الخلاق هنا فرغ مسأله اعتبار الطلاق عندنا
 الطلاق بالنسبة فرغ اذا الملك عليها بالاعتاق فيثبت الخيار دفعاً للزيادة وعند الطلاق معتبر
 بالرجال ولا مرداد الملك باعها فها وعلى وجه الابتداء هو يتسكن ما روت غايث رضي الله عنها ان يبره
 اعتقت وكان زوجها عبداً فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراً لما خيرهها ومثل هذا لا يكون
 الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى انه كان لعائشة رضي الله عنها زوجان مملوكان فارتدت عنهما وسأله رسول الله
 عليه السلام عن ذلك فامرها بالبداية بالعلام قال وانما امرها بذلك لكيلا يثبت لها الخيار والمعنى فيه ان العتق
 يستلزم اسواها بينهما فلا معنى لاثبات الخيار كالكتابة تحت مسلم اذا اسلمت او المنفقة اذا انشأ بها
 وللزوج نكاح علق اذا كان عبداً فان حرتهما يظهر التفاوت وسعدم الكفاة وصارت كالكنائية
 اذا اسلمت زوجها ككاتب وهذا لان النكاح صدر عن ولديه كاملة فلا يثبت الخيار كما في الدب والجد
 بل الاولى لان ولادة المولى من ولديه الدب ولهذا تقدم المولى على الدب النكاح والمولى ولادة الاجبار
 بالاجماع وليس للدب ذلك عندكم كزكاح الدب زم مسكاه او في العارض وهو الحرية لانهما خيار
 لانهما موصوفان بالمساواة وعليهما يثبت امر النكاح ومصالحهما واصحابنا رحمهم الله اوجبوا ما روى ان
 عائشة رضي الله عنها لما اعتقت بيرة قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكيت بضعة فاختاري وكان زوجها مغيثا

ولحقا بدار الحرب ثم انما اسلمت فلهما خيار جديد لتجد علة وهو ضاعف الملك عليها في
هذه الحالة ولو تزوج خرق حرامه حرمة او عبد باذن مولاهم اعطيت الحمة وهي حرة فلهما الخيار
في مجلس عليا وهذا يدل على ان اعطاء الحرقة الامة الحرمة في دار الحرب فاذا ثبت لها الخيار وذكر
السير الكبر والصغير وموضع انه باطل قالوا وليس المسلم اختلافا رواه واما اختلاف الجواب لاختلاف
الموضوع وموضع ما ذكر في عامة الروايات انه اعتقدها ولم يخل سبيلها فكون مستقرا بدينه مقارنا للاعوان
وموضع ما ذكرهنا انه خلى سبيلها ولو لم تعلم بالخيار حتى خرجا مسلمين ثم علمت فلهما الخيار وكذا
مرتدرا لحقا وسببيا او حرتين ثم علمت وعن ابي يوسف لا لرضاها بالزيادة صغيرة زوجهما عتقا
بعد رده ابيها ولحاظه فان ردت ابيها وزوجهما ولحقها وسببها ليس لها خيار البلوغ ولها خيار العتق
سراة مسلمة تحت مسلم اعطيت فلم تعلم بالخيار حتى ارتد امعا ولحقها بدار الحرب ثم سببيا معا واسلمت معا
والرجل حر والمراه امة للسببي ولو علمت بالخيار وليس لها ان تخار بنفسها لطلان الحرمة الموجهة له فان
اعتقها المولى فلهما الخيار لملكها امر بنفسها وكل زوجان حران حرتين سببيا معا فلهما على تكاها بنا
على ان العتق عندنا ثابته لا ريب في عدم وجوده عندنا نفع العرقه لان العلم عندنا السببي وسببي على هذا
احد بهما انما اذا سببيا معا يقع العرقه عندنا السببي وعندنا لا نفع لعدم ثبوت الدار والثانية الزوج اذا
خرج مسلما عندنا لا نفع لعدم السببي وعندنا نفع للتبانيق اذا لم يقع العرقه فلو اعطيت المولى فلهما
الخيار وعن ابي يوسف اذا مالى انه لا خيار لها لان ما زاد عليها من الملك كان سحقا عليها بالعقد
الابن لكونها حرة عندنا وما زاد على ما كان زوجة طاهر الروايات ان تلك الزيادة بطلب
بالرق وهذا حادثة بشرط وجود الرضا للزوجهما وكذا مسلمة تحت مسلم ارتد امعا ولحقها بدار الحرب ثم
سببيا معا واسلمت معا فلهما على تكاها والرجل حر لانه لا سببي والمرأة امة للسببي فلو اعطيت فلهما الخيار
في ظاهر الرواية صحتها ابوان مسلمان ارتد ابوها وكونها في دار الحرب فزوجها الصغيرة عتقا جارا لا نفع
ولايه الاب فان لم تبلغ الصغيرة حتى بلغت الدم بها وكون الزوج معها بدار الحرب فارتدوا جميعا معا في
دار الحرب فلهما بالصغيرة لان نكاح بينهما لان الزوج والدم ارتد بعد ما لحقها بدار الحرب
بالصغيرة فصارت الصغيرة مرتدة ما ارتد ابوها وصار كان الزوج والمرأة ارتد امعا فلا يطل النكاح
فان سببيا معا فالاب لا يزوج حران غير ان على الاسلام والدم والصغيرة امثلة للسببي النكاح
على حاله فان اعطيت الصغيرة ثم ادركت فلهما خيار العتق وليس لها خيار البلوغ وان كان المزوج هو العالم
لان بالزوج لم يبق النكاح حقا لها بل صار حقا للمولى فلا يبقى لها خيار دفع شتمه الضرر في النكاح وصار
كان المولى هو الذي زوجهما ولو كان هكذا كان لها خيار العتق لزيادة الملك ليس لها خيار البلوغ لكمال
الولاية ولو كان مكان الصغيرة غلام صغيرا ووجهة والمسلمة كالبا ولا خيار له اما خيار البلوغ فلا انه
يطل بالرق وصار كعبد صغير زوجه مولاه ثم ادرك هذا لان بالسببي تبدلت لقبته فبطل كحر كالمعتق

واما خيار العتق فلاه لاسد للعبد لعدم زيادة الملك ما من
النكاح ايضا من زوجهما على الفحالة او مولاها ومهر مثلها الفوا وكذا الحال في الفحالة والعالم قوله
وعندهما الاقل للتيقن كالحلح والاقرار والعتق وان كان المولى الفيز ومهر مثلها كالاكثر والخيار لها
وكالاقل فلم يثبتها بحجبه من المثل وعندهما له لوجوب الاقل فصار اصل الباب ان البدل الأصلي
في النكاح مهر المثل عند الحنفية رحمه الله كاليقمة في البيع وانما يصار الى المستحق اذا صححت التسمية من كل
وجه وعندهما البدل الأصلي المستحق وانما يصار الى مهر المثل اذا فسدت التسمية من كل وجه فاذا دخلت
كلمة او سبب التسمية فسدت التسمية من وجه لجمال فحكم به المثل وعندهما لما لم يفسد من كل وجه لا يجب
مهر المثل فوجب الاقل للتيقن به وهذا لان التسمية منفصلة عن العقد لصحة بدونهما وصار بمنزلة
النكاح المالى غير عقد فوجب الاقل للتيقن كالمواقر بالقر والفيز لهما وصى بالفيز وكذا في الطلاق
والعتاق على احد المالكين واليه البيان لانه هو الميزم لاحد ما كما لو قال على ان اعطيتك انما شئت انا
او شئت انت فلما ان يعطيا ابيها شاء او شاءت وله ان النكاح عقد معاوضة لتكليف المهر مقابل
الحل بغير فيه التسليم والتسليم والتسليم المستحق في المهر الاكثر من مسمى التسمية كما في البيع ببيان ان الزوج
طالب المرأة مسلمة البضع عند سلمه الاقرار والمواضع نفسها ما لم ياحدا الاكثر وخطها في العقد سواء
وليس احدهما اولى من الآخر وهذا لان كلمة او اوجبت شكافيها ما لا دلالة لرايه لاحد علمه لاجل كلمة
الشك فذلك لا يجب عليها تسليم البضع بغير الاقل بكلمة الشك ايضا رعاها حق المبادر وهذا
لان ملك البضع له موجب معلوم وهو مهر المثل الذي انما لو تزوجها بغير مهر عتقها المثل وانما يتحول
الى المستحق بالتسمية في وقع الشك من التسمية يصار الى موجب البضع الاقل ولا يرد على الاكثر
كما لو استأجر رجلا لصبيغ ثوبه بدرهم او بدرهمين حكم ما زاد الصبيغ لا ينقص درهم ولا يرد على
الدرهمين لان لملك البضع الصبيغ موجبا معلوما وهو قيمه ما زاد الصبيغ فيه الا انه يحول الى الآخر
بالتسمية فاذا وقع الشك فيه يصار الى موجب علاوة الطلاق والعتاق لانه لا يحتاج فيه الى التسليم
والتسليم كما وقع العقد بصره لما لا يما في يد نفسها والعبد في نفسه م المنازعة اما نفع في المال
لاغير وكان القول بول من علمه وهنا يحتاج الى التسليم وكان البيع الا ان انحرام التسمية
في البيع منع صحة العقد فكذا اجماع المستحق علاوة النكاح ولانه لا موجب للطلاق والعتاق اصلها فيصير
اليه عند عدم ذكر البدل حتى لا يجب سبب عند عدم التسمية فلذا اوجبنا الاقل وعلاوة الاقرار
والوصية لان المال المقر به والوصية ليس يعرض فلو عتقنا الاقل لا يكون فيه تحسنا للمقر
والوصي له ما وجبنا الاقل لانه متيقن اما الصدق وعرض عتقا يستحق عليها وفي تعيين الاقل تحسنا
لها والطر واجب من الجانبين فكما به المثل ولانه يرد على المنفعة غالبا وعلاوة على اعطيتك انما

لا يباشر شرط الخيار لاحدا منهما ينعدم المنارعة ويستبد من له الخيار ما عند عدمه
 يفتق المنارعة وليس الرجوع الى قول احدهما باولى مراد خرا لا تترك له لو باع احد العبد من
 لا يجوز ولو سمي لكل واحد منهما غنا وشرط الخيار فله لاحدهما جاز فكل واحد منهما اذا عرفنا هذا
 قال محمد رحمه الله رجل تزوج امرأه على الف حالي او الى سنة فمضى قبل ان ينفق في حقه ان كان مهرها
 الف او اكثر فلها الف حاله وان كان اقل من الف فلها الموجه لان الموجه دون المجل ولهذا
 حرم سح المثالي بالمثالي نسبية ولو اشترى بالف موجه لا يجل له ان يسعه مراحه حاله وكذا الوبايع
 بالف حاله وان اراد شراء قبل نفذ الف موجه لا يجوز له ان يشترى ما باع باقل مما باع قبل نفذ الف
 والحلول والنسبة وضمان للاف فصار رت الجمال في هذا الوصف كالجمال في قدره فكانه تزوجها
 على الف وتسوية وعندنا لها الاقل للتيقن ولو شرط جمالا على الف حاله او الف الى سنة فعنده ان كان
 مهرها الف الف او اكثر فلها الخيار لان الضرر عليها وذلك لان مهرها الف الف حاله او اكثر الا انها
 التزمت احدا لتقصاها في ما نقصا الف قدر او نقصا الموصوف وان كان مهرها اكثر من الف
 واقل من الف فلها مهر المثل لان الضرر اخص صاحبها لانهما ان ختمت فذلك ان الف الف الموجه
 فلزمه الضرر وان عسر قد يجتار الالف الحالي فلزمها فوجب مهر المثل وان كان اول الف والخيار
 للزوج لانه لا ضرر عليها في تخييرها وعندنا ما يجزى الجميع ذلك للتيقن الا ان يرضى الزوج ان
 يعطى اكثر يا ب من اجازة النكاح ص زيادة المهر
 تصح وتلقى به شر اصل الباب ان الزيادة في المهر بعد العقد جايه ويلحق باصل العقد وعند
 رقر الاصح الزيادة اصل الزيادة في الثمن بعد العقد ودليل الجواز هنا قوله تعالى ولا جناح عليكم
 فيما تراضىتم به بعد الفريضة معناه فريضة بعد الفريضة لكننا معتبرين بمهر المثل ففي كل موضع يمكن
 اعتبار مهر المثل ان دخل بها او مات عنها تجب الزيادة وفي كل موضع تعد اعتبار مهر المثل ان
 طلقها قبل الدخول بها بطلت الزيادة الا على قول النجاشي فانه ينقص الزيادة ايضا وكذا لا حكم المهر
 بعد العقد بالنزاهة او بقضا القاضى وجه قوله الاول ان الزيادة يلحق باصل العقد ويصير كالموجود
 لدى العقد عند ناحي من حلوا الاستحقاق جميع ذلك وكذا المفروض بعد العقد لم تزل المفروض العقد
 ولهذا لو دخل بها او مات عنها تجب كذلك والمفروض في العقد ينصف فكذا هذا وحده قوله الآخر
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى فنصف ما فرضتم اي ستمية ليرى العقد والزيادة ليست
 بمسماة في العقد وقضيه الدليل سقوط المسمى بالطلاق قبل الدخول الا اننا عرفنا مصط المسمي بهذا
 النص ففي غير المسمى بهذا النص يبقى غير المسمى على قضية الدليل وكذا المفروض بعد العقد لا يفسد معنى
 المسمى لانه وان استند حكمه الى وقت العقد لا يصير مسمى بالعقد بل هو قبل العقد والمثل والعسر والمثل
 يسقط بالطلاق

ومهر المثل يسقط بالطلاق فكذلك ما كان تعيينا وبعد من له الا ترى انه لو طلقها بعد الدخول لا يجب
 لها الا ذلك فلولاه انه يفسد ويعدى والا لوجب كلاهما مهر المثل والمفروض كما لو زاد ثم طلقها بعد الدخول
 ولهذا لو اشترى براضا على دار لم يجب فيها الشفعة ولو كان هذا عوضا عن مهر المثل لم يكن بعينا لوجت
 الشفعة كما لو سمي لها مهر او عوضا عنه دارا واحدا بل هو الاجارة في الموقوف بزيادة صداق
 او صداق اخر صحيح ولا يصح تعليقها بشرط اخر لان الاجازة سرعت لتنفذ العقد فيعتبر باصل
 العقد واصل العقد يصح تعليقه بقبول الزوج اصل المال ولا يصح بشرط اخر فكذا هذا وظنوا المسمى
 في اصل العقد لا يصح صحة الاجازة لعدم توفيق صحة على التسمية واخراج الجعل ليعمل في الانشاء والابتداء
 قال الله تعالى وجعلنا الليل والنهار راتين ولولا لغير جعلت هذا المكان كذلك كان تخليكا وستتروط ^{المال}
 الفرض والاجازة لليل والامضاء صور زوج امة بغير اذن مولاهما بامه وبلغه فعلى اجزته بكدا او
 على كذا اولاد اجيزه الا بكدا او حتى تزيد كذا اولاد اجيزه بكدا ولكن زدي فليس يرد ولا اجازة ولو
 قبل لم يرد حكمها معروف ولو قال لا اجيزه ولكن زدي كذا اريد نظره انت طالق ولكن ان دخلت
 الدار علفا في عليك الف ولكن من قرض وعصبه لو قال اجزت بكدا بيارا وقبل صح العقد ^{الباقى}
 مهرها على الف وسقط بالطلاق قبل ان يدخل عندهما كالزيادة وفي السع بطلت الحلو عز البذل
 والبالغة اذا زوجت اجازت فعلى من شرط تزوج امة بعد اذن مولاهما على ما به دريم وبلغ المولى
 الحيز يقال اجزته بكدا او على ان يرد في الصداق وعلى ان يرد في الصداق محسن ح وما او قال
 اجزته على ما به وحسين لم يكر هذا رد او لا اجازة لانه علقها بقبول الزيادة لان كلمة على شرط والمعاق
 بالشرط عدم قبل وجوده ولان المولى مستر يد ما كسر وغرض المولى للسفد عند الزيادة فان رضى الزوج
 وزاد في النكاح وصحت الزيادة والتخفت باصل العقد وان لم يرض به بطلت الاجازة وبقي النكاح
 موقوفا ولو اثار المولى بعد ذلك بالصداق الاول جاز وكذلك لو قال لا اجيزه الا بزيادة خسين او قال لا
 اجيزه الا بانه وخسين لا نفى الاجازة واستثنى اجازة مبيدة فاما بوحدة العقد لا يستلزم الاجازة وكذا لو
 قال لا اجيزه حتى يرد في محسن او يوجع الصداق له وحسين لان حتى للغاية وقد نفى الاجازة قبل وجود الغاية م
 واشتبهت بعدها وفيه معنى الشرط كما في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فان اصابه الزوج الثاني بطل الحول
 على الاول وكذا لو قال لا اجيزه بانه ولكن زدي في عشرين لا نفى العقد بانه واشتبهت به وحسين في
 الفضول كلها ان دخل بها او مات عنها ما كذا وكذا ان طلقها قبل الدخول بها بصل المسمى وتسقط الزيادة
 عندنا في حقه وتختل وهو قول ابي حنيفة وعندنا في سوا ذلك يسقط الاصل والزيادة لان ما شرطه المولى
 غير مسمى في العقد وكان مهر الزيادة بعد العقد فيكون على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى في ان المسمى
 تاكرا بالتسمية والعقد جميعا فليتاكرا لا يسقط كله لا بالطلاق لا بالاموت ضعيف من كل وجه لانها لا يجب

لانه في العقد بانه واشتبهت
 بانه في العقد بانه واشتبهت
 بانه في العقد بانه واشتبهت

بالسنة ولا يفسد العقد فيسقط بالطلاق والموت جميعاً ومهر صنف من وجه لانه غير مستحق في العقد وقوى وجه لانه يجب نفس العقد فلقوته وجه لا يسقط بالموت ولا ضعفه وجه فيسقط كله بالطلاق قبل الدخول الزيادة معتبرة مهر المثل دون المستحقة ذكرها ان سبب حرب المستحقة سنين العقد والتسمية وسبب حرب مهر المثل المعقد ون السبب وكذا سبب الزيادة شيء واحد وهو الزيادة فيسقط بالطلاق قبل الدخول كهر المثل ولو قال لا اجيزه ولكن زدني في الصداق حمير زهرها او قال لا اجيزه و زدني حمير زهرها فمما يفسد للمكاح ولا يجوز ابداء العقد مستأنفاً لانه لما قال لا اجيزه فقد نفى الاجازة مطلقاً غير معلق بالشروط ثم استأنف كلاماً آخر فلا يوجب هذا اعادة العقد بعد بطلانه بعد وجود ما بطله لان العطف يفسد بغير المعطوف عليه ولكن الاستئناف يقرر الاول كما في قوله تعالى وما كثر سليمان في كثر الشياطين كثر اموال نخالي ارا الله لا يظلم الناس ولكن الناس انفسهم يظلمون هذا نفى الظلم عن الله مطلقاً لا مقيد بعدم ظلم العباد انفسهم كذا هذا وكذا قوله لا اجيزه ان زدني حمير كلام مستأنف لا يوجب قبلاً في الاول تعليقا وهذا ظاهر بطله ولو قال لا اجيزه انت طالق ولكن ان دخلت الدار وقع الحمار على ما اذا قال الرجل لا خير لك علي الف درهم من سبع او فرض فقال المقوله لا ولكن غصبتني اياها انه يلزمه الالف لم يجعل قوله لا رد الاقرار وقوله ولكن استينافاً لان المقول لم يرد اقراره مطلقاً بل رد الاقرار بذلك السبب المقربه لان قوله مبني ^{قوله} على الاقرار حتى لو قال ليس لي عليك شيء ولكن غصبتني راذا او كراهنا لو قال لا اجيزه بانه لو زدني حمير لا يكون صحا للنكاح وفي الحقيقة لا يربط بينهما لان رد الاقرار رد للسبب دون الالف وهذا رد للنكاح فان قبل قوله لا اجيزه اخبار عن عدم الاجازة لا عن الفسخ والموت في الانقضاء وجود الفسخ لا عدم الاجازة الا نرى ان عدم الاجازة محقق قبل قوله لا اجيزه ولم يفسخ بحقيقته ان الاجازة اثبات لصفة النفاذ لا لاصل العقد وعدمها يوجب عدم النفاذ لا عدم اصل العقد قلنا العقد الموقوف كما يفسخ بالفسخ يفسخ لا ينقطع احتمال النفاذ وقوة التوسل به الى حكمه المطلوب منه لعدم الفايده في بقاءه وههنا لما اخبر انه لا يجبر مطلقاً فقد فاش رجاء الاجازة والنفاذ طاهر انبطل بخلاف الفصول المتقدمه فان فيما نفى الاجازة مطلقاً بل علقنا بالشروط او استثنى اجازة مقتده بقيد الطاهر وجودها من جهة الزوج فلم يظهر عدم الفايده في بقاء العقد فبقى قبل يمكن ان يقال علي هذا ان ههنا المولى وعد الاجازة بقوله ولكن اجيزه والطاهر انه ينبغي فلم يقطع رجاء الاجازة ويظهر ان عاب عن هذا بان الاجازة غنم اغلب وجود الدنيا تقف على رضى الزوج وقبول الزيادة محسباً علمه على اختيار المولى الاجازة بعد ذلك فلا يلزم من ابقاء العقد غنم ابقاؤه ههنا ولو قال المولى اجرت الكاه على خمسين ديناراً ورضي الزوج جاز لان الموقوف على اجازة المولى المكاح

والنسيئة فاذا اجاز النكاح دون النسيئة جاز النكاح وطلت النسيئة وصحة النكاح لا يتوقف
على النسيئة وصار كما تزوجها ولم يسم لها مهر ايم ارا لمولى في فرض مهرها خمسين ورضي الزوج به او يصير كأنها
ابلا النسيئة الاولى وفرض مهرها اربعة مائة كان ذلك علاوة السبع الموقوفات اذ اجازا للملك خمسين دينار
فانه يبطل لان السبع لا يكون له بدل اذا اجاز بدل اخر في البيع الاول عن البدل فيفسد اما اخلا النكاح
عن البدل لا يوجب فساد النكاح فان قيل المولى اجاز عقدا اخر غير العقد الموقوف لان العقد على الزنا يبر
غير العقد على الدرهم بدليل انه لو وكل رجلان تزوجه امرأه بما يه درهم تزوجه على خمسين دينار لا يجوز
لانه اتى بخبر امرئ وكما لو شهدا احدهما انه تزوجها بما يه والاخر انه تزوجها بخمسين دينار فانه لا يقبل
سواء كان المدعى الزوج او المرأة قلنا لو وكل لا يملك الا ما فوض اليه وقد فوض الموكل اليه نكاحا بصفة فاذا
جاز بعد تلك الصلة لا يجوز اما المولى يملك النكاح الامة بالدرهم والزنا يبر فصاروا الاجازة الى ذلك
النكاح الا انه غير النسيئة فاذا رضى الزوج صار كأنها الغيبة النسيئة وسمي مالا آخر وذلك جائز
وفي الحقيقة لا يبر وسبها فان نكح الموكل يتوقف على اجازة الموكل وهذا ايضا اجازة المولى ساقفة على رض
الزوج واما مسئلة الشهادة فعند ذكره الجامع الصغير ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويقضي بالنكاح
بأنه المالكين سواء كان المدعى الزوج او المرأة وذكره سمسر الا يمتا بسبب خبر في الشهادة ان لو كان المدعى الزوج
لا يقبل لانه يكذب احد شاهديه واركب المرأة في المدعية وتدعى النكاح بالف وجسماته تقبل على
الادلة لان دعواها دعوى المال وعندهما لا يقبل لانه عقد معاوضة فاختلافها يمنع القضا كالسبع
ولا يبر حسمان المهر فيه تابع يستغنى عن نسيئته علاوة السبع ومثله لم يوصد الاتفاق على عقد واحد وان
شرط القبول وهذا المولى اضاف الاجازة الى العقد الموجود فلم يختلف العقد وهذا شرط حفرة
الشهود وقت العقد لا وقت الاجازة لان الشهود شرط العقد والاجازة امتضا له فان دخل بها
او مات عنها فالصداق خمسون دينارا وان طلعا قبل الدخول بها فلها المتعة عند ابي حنيفة ومحمد وهو
قول ابي يوسف والاخر وفي قوله الاول نصف ما شرط المولى لان المهر في العقد لم يجب صا هذا كالمهر بعد
العقد وكان على الدخول في كل صرح عرفه الامه اذ ازوجها بعد ان مولاهما هو الجواب في الوحي
اذا زوج موليته البالغة بغير رضاها واجازت النكاح بزيادة صداق او صداق اخر
لان المولى في حقه بمنزله الفضولي صرح قال مالك كذا على ان يحاربي في العتق وفعلت سقط
حارها ولا شيء لها لانه لا يعاصر عنه كحسب الشفعة وخار الشرط والرؤية والعهد والكفالة
وفي بطلان الكلام روايتان لو قال زدتك صداق قل على ان تخارني وفعلت صح وهي مولاهما كالتزاد
الزيادة بعد موت البائع شرحت تزوج امة بادن مولاهما على ما به درهم ثم اعتقت فلها الخيار
فلو قال لها الزوج كل خمسون دينارا على ان يحاربي فعلت فقد بطل خيارها ولا شيء لها من الخسرين

أما أنه لا شيء لها لأنها اعتاضت عما لا يبيع الاعتياض عنه بحال لأن حمار العنق ليس بالمال له
حكم المال ولا مال له حال الاعتياض عما لا يبيع كالمشرك إذا ابتذل للشفعة مالا
للسلم الشفعة سقطت سفعته ولا يجب للمالك إذا ابتذل المال من الغير له خيار الشرط لمن
له خيار الشرط سقط خيار الشرط ولا يجب للمالك إذا ابتذل المال للزوج سقط حقها
ولا يجب للمالك إذا اكتفى بالفسخ إذا أعطى لأحد من غيره عن الكفالة وكل المخير إذا أجاز زوجها بذلك
مالاتختار زوجها وبطل خيارها وهذا لأن الزوج لم يشفع بهذا المال ملك البضع ابتداء
بل استعاد البقاء على النكاح وذلك لقيمة له لا يرى بها لو شهد بالطلاق بعد الدخول
وقضى به لم رجلا بضمنا شيا لأنها ألفتا البقاء وأنه ليس بمقوم بخلاف الجمع والضلع
عن عدم العقد فإنه يجب للمالك أن يجمع أبطال النكاح وأنه يقتصر المال يجوز بطلان المال
والفصاح أيضا مال من حيث أنه تأويل لا ولهذا المريض إذا أصاب عرجه ممد عليه
على الدية يجوز ويعتبر عرج المال بخلاف الجمع حيث يعتبر في البتة في مرضها وما والفقهاء
مالا أيضا كدبر بين اثنين إذا عفى أحدهما أما الاختيار لا سقطت المال ولا مال ولا شيء
المحقوق محذور حتى لا يوصف بالملك لأنه استعاط محض واستعاط العوض بمقابلته فاسد بخلاف
العنق بل بالطلاق على أنه اعتياض عن الملك الثالث المرأة والعبد ومن علمه الفصاح الذكر
أن ملك النكاح لا يستأد بالمال محورا الاعتياض عن المال أيضا بالمال لأنه كما يجوز التبرام
العوض ليس الملك محورا يأخذ العوض لسطر ملكه أما الخمار لا يستعاط مالا بالمال وكذا
الشفعة والكفالة حتى لو أخذ منه مالا لتكفل له بنفسه ولأن لا يبيع فكذلك لا يبيع التبرام المال
عوضا عن الأبرار وأما بطلان خيارها لأنها اعتاضت عما لا يبيع الاعتياض عنه حال
والاعتياض عما لا يبيع الاعتياض عنه والادخال لا عوض سوا لأن صاحب الحق يكون راضيا
ببطلان حقها إذا تولى له لو طلق امرأته أو خالفها على عمر أو خسر برفع الطلاق غير يدل
كذلك هنا ثم انقضت الروايات في حمار العنق وتسليم الشفعة أنه إذا لم يجب المال بطل
الحق أما الكفالة بالنفس هل يبطل اختلقت الروايات ذكر في كتاب الشفعة أنها سطل ويبرأ
الكفيل ذكر في كتاب الكفالة أنها لا تبطل ولا يبرأ روجه رواه الشفعة أنه استعاط وأشرط
العوض بمقابلته فاسد كما في الشفعة لكن لا سقاط لا سطل بالشرط الفاسد لأنه لا يتعلق
بالجواز من الشرط ولا يكون الشرط الفاسد مبطلا وجه رواه الكفالة بالنفس خرق
لا سقطت بعد ثبوته إلا باستعاط تام ولا سقطت إلا بعد تمام الرضى ولهذا لا سقطت بالسكوت
عن الطلب وإنما تم رضاه بسقوطه إذا أوجب المال وأما سقوط الشفعة لا يعتمد الاستعاط

وتام الرضى لا ترى هنا سقط بالسكوت بعد العلم بوصي أن الوجوب لم يكن بعقد وإنما كان
شرعا لرفع الضرر وقد صار راضيا بهذا الضرر أن سلمه بالمال ما وجبت لنفسه الكفالة كان
بقبوله العقد فلا بد من استعاط يكون منه وهو إذا استعاط بالمال فاما يتحول حقها إلى المال فلا
سقط أضلا والتحويل لم يصب فبقية ولو قال رد تلك صدقة أو غير ذلك من عبارات ففعلت
فقد بطل خيارها والخسوس للمولى على الزوج لأن الزوج جعل الخسوس بآثاره بضعها بقوله
رد تلك صدقة أو غير ذلك من عبارات ففعلت على عبارات البضع مما عجز الاعتياض عنه وخيار
العنق لا يجوز الاعتياض عنه فصاح الخسوس كل ما زاد ما عجز الاعتياض عنه وهو بضعها
صحت الزيادة ولأنه زاد في الصدق جعل شرط ثبوت الزيادة اختيارها زوجها وقد وجد
وإذا صح الزيادة كانت للمولى لأنها التحقت بأصل العقد وصار كالمفروض للمعقد
والأصل له فكذلك الزيادة كما لو باع شيئا وباع بضاعته ما تلبى البيع وقال المشتري لو ارزردت لك
في الثمرة درهم صحت الزيادة وتكون تركه الميث حتى يرضى منها ديونه وسفد وصاياه كذلك
هنا صريح بوجوبه غير شهود وإجازة خصتهم لم تجز ولو قال جعلت ذلك النكاح نكاحا بكذا أحضرهم
جاء ولو لم يقل بكذا حتى طلقوا واعتق أو باع ثم باع فعلى ما تشرع رجل تزوج أمة بغير إذن
مولاه بغير شهود فقال للمولى جرت ذلك النكاح بخمس دينار المحضر الشهود وقبل الزوج
ذلك لم يجز لأن النكاح وقع فاسدا والإجازة عملها في بعد الموقوف لا في تصحيح الفاسد ولو لم
المولى جعلت ذلك النكاح نكاحا بكذا درهم أو بخمس دينار المحضر الشهود وقبل الزوج ذلك
كان ذلك نكاحا مبتدأ لأن المجل برأيه الأنثى والابتداء فحملناه عليه تحرر الجواز كالواعق
إنسان عبد صبي أو طلق امرأته أو اعوى الصبي عبده أو طلق امرأته ثم قال بعد البلوغ آخر ذلك
الطلاق والعنق لا يبيع ولو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا أو جعلت ذلك العنق عناقا صح
كأنه أنشأ وهذا إذا قال جعلت ذلك النكاح نكاحا أما إذا قال جعلت ذلك النكاح ولم يقل نكاحا
لا يبيع لأنه بقرير الأول لأن أنشأ غيره فإن قيل إنه ما أنشأ النكاح بل جعل ذلك النكاح نكاحا لضافته
إليه وذلك فاسد فكيف يبيع قلنا نعم إذا فإليه لكن الإضافة قد بطلت وبقي أنشأ وهو لأن
ذلك النكاح معرووفه نكاحا منكر والمنكر غير المعروف فيسقط الإضافة ويجعل ابتداء تحرر الجواز وذكر
في المأذون أن الطلاق الرطل امرأته صبي أو اعوى عبده فقال بعد البلوغ قد وقعت الطلاق الذي وقع
فلان عليها أو وقعت ذلك العنق الذي وقع فلان طلقته وعنقته وذكر الطحاوي والنخعي ومحمد
مقابل إذا قال لامرأته أن طلق خيبر تطلقه فقالت بكفيني رد ذلك ثلاث تطلقات فقال ثلاث
سواء آخر تلك الثلاث واليه في أن طلقته هي لا الهوا في لأنه لما طلقها خمس لا يبيع أكثر من ثلاث

وانما اضاف الى ما يرقن تطبيقات لم يقع على هذه وكان باطلا فلا يقع على غيرها فاعلى هذا
سعى الى اتيان الصبي بعد البلوغ لان ذلك كان باطلا او دأبنا الى ذلك فيلما اخذنا
لاحلا للصبي لان الجامع والمادون جعلت او وقعت ذلك الطلاق ثم لم يقبل وقعت ولو قال
او وقعت يصح ايضا بآب
نكاح المراهق ص ما منع ابتداء
رفع التوقف بشر الاصل ان كل معنى منع ابتداء العقد ويوجب فساد اللفظ اعني في الاحباب
والقبول لمنع الامضاء والاجازة لان الاجازة لها حكم الدنيا كما وجد قبل الاجازة لان العقد
لم يتم قبل الاجازة وانما تم وبعد الاجازة وكان له حكم الدنيا فيكون كالمطارد على العقد الموقوف
محل كالموجود لدى العقد ولهذا لو طيبت بشبهة ثم اجازت لا يجوز ومنى استغنى الاجازة
بطل التوقف وان رفع العقد لان التوقف لرجاء الاجازة ص فوضي زوج رجلا صغيرة
وكبيره وارصعت الصغيرة او صغيرة في ارضعتها امرأه فاطره لم يجز ولو ارصعت احد فانت
فارصعت الاخرى واجازة جازت فوضي زوج رجلا كثيرة وصغيرة في عقد واحد وقيل فوضي
اخرتها فارصعت الكثير الصغيرة ثم بلغ الزوج واجاز نكاح احدهما لم يجز لان الامة والبنية
طرت على العقد الموقوف لو كان العقد نافدا لم يفسد منها اولى الا ان يفسد الزوج باطلا
بعد ذلك عوز في العقد النافذ لو كان بعد الدخول لكثرة الاجازة في نكاح واحد منها وان كان
قبل الدخول عوز نكاح الصغيرة لان محرم العقد على الامة لا يحرم البنت ولا يجوز نكاح الامة
لا يحرم العقد على البنت محرم الامة وكذا لو كانتا صغيرتين في ارضعتها امرأة معها او على النكاح
ثم بلغ الزوج واجاز نكاح احدهما واجاز ذلك ابوها واجاز نكاحهما واجاز ابوهما ذلك لان الخنية
لو كانت مقارنة للعقد لم يصح العقد فاذا طرقت على العقد الموقوف وبطل التوقف ومع الاجازة
ولان النكاح لو كان صحيحا ثم صارنا اختين بفساد النكاح فاذا كان موقفا او الى ان يفسد
لان النكاح الموقوف اضعف من النكاح البائن لو ارصعت احدهما فانت الصبية ثم ارصعت
الاخرى لم يطل نكاح الاخرى حتى لو اجازت لانه لم يحقق الجمع حال لانه لا اختية عند ابتداء
النكاح وحين تحققت الاختية لا يجمع الدخول الى الحصة على هذا الوجه لا يمنع الدخول
بان كانت امرأة البطل ثم تزوج اختها فانه يحل ذلك هنا ص ولو تزوجته اخته ثم عقدت وعقد
المولى واخذ بطل نكاح الاخرى ولو اعتقها معا توفقنا ولو قال اعتقت هذه واعتقت
هذه بطل نكاح الثانية ولو تزوج اخته عقدت فقال اجزت نكاح هذه وهذه بطلا كقول
اجزتها وقيل لا فرق وانما اختلف الموضع من رجل زوج امسه من رجل وقبل الزوج عن فضولي
او كان من طائفة المولى فضولي ايضا حتى يوقف على اجازتها ثم اعوان المولى احدهما ثم بلغ الزوج فلما جاز

نكاح الامة لم يجز لان الامة ليست بمحل حال الضم الى الحر ولو كان هذا عند ابتداء العقد لا يجوز
فكذلك اذا اعتزض حال التوقف في نكاح المعققة موقفا على اجازته حتى لو اجاز قبل اجازة نكاح الامة
او بعد جاز واجازته نكاح الامة لا يكون رد النكاح للمعققة لان نكاح الامة مفسوخ فلا يقبل
الاجازة فكان وجودها وعدمها بمنزلة ولو ان المولى اعقبت معام اجاز الزوج نكاحهما معا او نكاح
احدهما بعد نكاح الاخرى او نكاح احدهما جاز لانهما في سائر العقد اما ان وعقد الاجازة حرمان
وحرمانها لو كانت موجودة وقت العقد يوقف النكاحان فاد لم يتحقق الجمع بمرحمة والامة معا
بني التوقف ولو اعقبتا على التعاقب بان اعقبت احدهما وسكنت امه الاخرى او وصل بينهما بان
قال من حرمة وهذه حرمة نكاح المعققة او لا موقفا وبطل نكاح الاخرى اما اذا فصل فلانه تحقق السبق
والاخرى عند سبق احدهما بطل يوقف الثاني اما اذا وصل فكذلك لان اول الكلام لا يتوقف على وجود
اخره اذا لم يكن في آخره ما يغير موجب له لان الاصل عدم التوقف اما موقوف ضرورة اعمال المغير
فاذا لم يكن مغير لا يتوقف موجب له الكلام على الاولى وبقاء التوقف في نكاحها وهذا لا يتغير
ماعاق الثانية او بعدد واجازته نكاح الثانية لا يكون رد النكاح الاول لانه مفسوخ هذا
اذا كان النكاحان في عقد واحد ولو كان النكاحان في عقدتين فمدا على وجهين اما ان كان
مولى الامير في احد او كانا اشترى فلان كان واحدا فهذا الاول سواء لانهما قد اجتمعا في العقد
وهو يملك الرد والاجازة فادامه على اعتاق احدهما بطل نكاح الاخرى له ذلك ولو كان لكل
واحد مولى على حدة يوقف العقدان لان الطاري على العقد الموقوف كالمعاذ لدى العقد
ولو كان مفارنا بان زوج احدا المولى معتقته ورجل غير امه وزوج الاخر امته منه بغير
امره وخرج الكلامان معا يوقف الامة لا يصاب الزوج الانعقاد والتوقف وكل واحد منهما لا يملك
القبض والاجازة في عقد الاخرى فلا يملك الاعتاق ايضا الدخول في الفضولي اذا تزوج رجلا
امراه م روجه امه بغير امه يوقف العقدان على اجازته لان الفضولي لا يملك بطل العقد صريحا
فلا يملك لانه ولو اجاز الزوج العقدين معا جاز نكاح الحر وبطل نكاح الامة لانهما اجتمعا في اجازة
فصار كأنهما اجتمعا في العقد ولو اجاز نكاح الامة جاز وبطل نكاح الاخرى لانه لا وجه ان يجمع بينهما
فاجازة احد العقدين فيحلل الاخر كما لو تزوج فضوليان كل واحد منهما رجلا امراه على حدة ومما احسان
او من لا يجوز الجمع بينهما واجاز نكاح احدهما جاز ذلك وبطل الاخر وكذا لو اجاز نكاح الحر جاز وبطل
نكاح الامة وهذا اظهر لانه لو اجاز نكاح الامة بعد ذلك يكون ادخال الامة على الحر وان لا يجوز
افضي الى الباب في المسألة الاولى ادخال الحر على الامة لو بقي التوقف انه جائز الا ان السداد يستند
الى وقت العقد فيكون محالين الحر والامة في حال الدخول او البقاء وكذا لو اعققتا على الترتيب فاي

النكاح حين اجاز حار ولو اجاز نكاحها معا جاز نكاح المغنقة الاولى وبطل الثانية لانه يصح ما
ببر الحرة والامه في حال البقاء ولو اوزجها زوجا اخر في عقد من غير امره قبله وقال اجزت
نكاح هذه وهذه لم يجز نكاح واحدة منها وبطل العقدان كما لو قال اجزت نكاحهما فزوج من هذه
المسألة وسنقدم ان المولى اذا قال هذه حرة وهذه حرة فانه لا يوجب عتقها معا حتى لو اجاز
النكاح حار نكاح الاولى من الثانية قال بعضهم احل الله الجواب لاحلاف الموضع وصورة
هناك فيما اذا اقره لكل واحدة منها خبرا فقال هذه حرة وهذه حرة ولا يوجب عتق الاولى على عتق
الثانية واذا اعتقت الاولى ساقب بطل الثانية لانها امة على الحرة اما ايضا لم يفرز لكل واحدة منها
خبراً لانه قال اجزت نكاح هذه وهذه فهو على القول الثاني مضار كانه قال اجزت نكاحها فصار
جامعا لاختير في بطل حتى لو قال اجزت نكاح هذه واجزت نكاح هذه صح نكاح الاولى دون الثانية
ولو قال له هذه حرة وهذه عتقت معا وتوفى نكاحها على الاجازة حتى لو اجاز نكاحها جاز وبعضهم
فرقوا حث المحنة والوا في الامتناع حكم اول الكلام لا سغير باحر لان باعنا الثانية لا سطل اعان
الاولى لا يوفى نكاحها فلا سوجه لانه لضرورة المغير في الاختير حكم صدر الكلام سغير باخره لان نكاح
الثانية من صح بطل نكاح الاولى فهو على اخره فصار جامعاً من الاحسين والله اعلم
باب الفرقة في المرض من اكتسب سبب الفرقة
صار فارقاً او رخصاً اصل الباب ان المرأة متى اكتسب سبب الفرقة في مرض موته بغير رضی الزوج
م ماتت قبل ان يضرها العدة ترث الزوج منها لانها محجورة عن ابطال الزوجية فيما يرجع الى حكم
الميراث وان كان ذلك يرضى الزوج او جازت الفرقة قبل الزوج برضاها لا يترث لانه رضى بسقط
موتة بغير رضاها
بفراق الزوج ثبت
لا يرث الزوج منها
ومذا المعنى
موتة بغير رضاها
بفراق الزوج ثبت
لا يرث الزوج منها
ومذا المعنى
موتة بغير رضاها
بفراق الزوج ثبت
لا يرث الزوج منها
ومذا المعنى

موتة بغير رضاها
بفراق الزوج ثبت
لا يرث الزوج منها
ومذا المعنى

من قبلها لا يصح للزوج فيها ولهذا لم يكن طلاقاً ويسقط جميع المهر لو كان قبل الدخول فلا يورث في ابطال
حق الزوج وهذا استحسان في القياس لا ميراث له وهو قول ابو يوسف رواية الامالي لان الميراث
بالفراق عرفاً بالانكاح والاثار جازات في المطلاق لا طلاقاً من قبلها فلا يكون فارقاً من ميراثه وجه
الاستحسان انما قصدت الاضرار بالزوج بابطال ميراثه بعد ما يعلق حقه بالها فتصارت ميراثه الزوج
اذا طلق في مرضه ولهذا لو كان يتقبل ميراثها في مرضه يترث ان لم يكن الفرقة طلاقاً الا ترى انه
لو اقره مرضه انه جامع ام امراته في العقد او ان يرضى عنها او يزوجها بغير شهود او في عده ورجع
كان لها وقعت الفرقة بغير طلاق في الميراث لقصده الى ابطال حقه فكذا في جانبها ولو وجدت زوجها
عيناها واجله القامى سنة فلم يصل اليها وخبثها العامر فاخارت نفسها في مرضها وفرق العاصي بينهما
م مات وهي في العدة لم يرث الزوج لان الفرقة جازت من قبله ولهذا كان طلاقاً وهذا لانه وجب عليه
الامساك بالمعروف وصوابنا حثنا في المغنقة والجماع والتسريح بالاحسان قد عجز عن الانسكال فتعطين
التسريح فادامسح نيا بالمعنى منها به سرعاً وصار كانه وكله بذلك كذا لو خيرها او جعل امرها بيدها
واخارت نفسها او طلقت لانه نضا والمه ولهذا كان طلاقاً وكذا لو تزوج امرأه ودخل بها ثم طلقها
بطلقة باسنة ثم جئت فزوجها في العدة فخيرها العامر فاخارت نفسها ثم ماتت العدة لا يرث الزوج
لان فرقها المجبوت طلاقاً وعند من ينفق ويحرم عدل من عدل ان لم يكن طلاقاً الا ان سبب هذه الفرقة وحاشه
كما لو وطئها امها وهي مرضية واما وضع المسك في المدخول والنكاح الثاني لم يكون العدة قاعة بالاتفاق
لان خلوتها لا يوجب العدة فيا ساء المدخول النكاح الاول دخول النكاح الثاني عند الحصة والى يوم
وعند محله لا يكون دخولا في النكاح الثاني وبس على هذا ما سلكنا هذه المسألة فعلى قولها لما كان
الدخول في النكاح الاول دخولا في النكاح الثاني وجبت العدة بالنفوق فترث عند محله وهذا اذا كان
لم يكن الدخول في النكاح الاول دخولا في النكاح الثاني كانت هذه فرقة قبل الدخول فلا تجب العدة فلا
ترث منها اذا طلق المريض امرأته ووجهها في عدها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعليها
عده مستقبله في قول الجمهور اني يوجب العدة لانه لا يزوجها الا بعد رجعتها له وله عليها الرجعة لانه طلاقاً بعد
ماتت في العدة وكذا لو كان الطلاق الاول في الصحة وعدها لا رجعة له عليها ولها نصف المهر ثم
بقية عدتها من المهر الاول لا ميراث لها ومنها لو طلقها تطبيقه باسنة في النكاح الاول ثم تزوجها
في العدة وطلقها قبل الدخول عند ما يجب المهر كمالا وجب العدة وعند من يوجب نصف المهر الباقي ولا عدة
عليها الا ان عند من يوجبها بقية العدة الاولى احسب طلاقاً تلك العدة كانت واجبة وبالطلاق قبل
الدخول صار النكاح الثاني كالمعذور وعنده لا يلزمها شيء لظاهر قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
ان يفسوحن لانه ولان العدة الاولى سقطت بالنكاح الثاني الساقوط من العدة لا تعود وتجدد وجوب العدة

واجبه بانهم تزوجها
لانه طلاقاً بعد

ثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له وعلم القيمة للابن لان المشرع اضاف مال الى الاب
واسم له حتى يملك له عند الحاجة ولهذا كان له ان ينفق من ماله بالعرق وحاصدا الى المصنف
لا ينفق نفسه الى الاستيلاء لا ينفق له الا ان حاجته الى بقائه اصله ثبت له ولا ينفق
صرف ماله الى حاجته من غير عوض وحاجته الى بقائه نسبه ليس من اصول الخارج فلا سطر حتى الولد
عن المهر الجارية فكان له ان يملكها بضمان القيمة فطر اخر الجارية ولا يجب عليه قيمة الولد ورعي
ان اخرها استقر عليه الولد وان الجارية لا تنصير ام ولد له وتكون له ولد حر بالقيمة منزلة
ولد المهر ورعي المهر المهر هو قيمة الولد لان حق الاب في مال ابنه لا يكون أقوى من حق المهر في
مال مكاتبته ولو ادعى ولد جارية مكاتبته وصرفه المكاتب ثبتت نسبته فكان حراً بالعمه ولا
يكون الجارية ام ولد له فكذلك ههنا الآن المكاتب يصير دعوى نسبته الى تصديقه لا تنجح على نفسه
من المهر في كسبه مكاتبته ودعوى النسب تصرف منه فلا ينفذ الا بتصديقه اما الاب فلم ولديه
في مال ابنه بظاهر الحديث ولانه استولى معتدا بذليل الملك وهو الحديث فصار كالمرور واذا
ثبت النسب بالمرور وحصلت حرته الولد بالقيمة اندفعت الحاجة الى ملك الجارية فلا يملكها كما لو
استولدها بملكها او بملكها كالحاكم وجه ظاهر الرواية الفرق بينهما انه ليس للاب في مال الولد ملك ولا
حق ملك له لملك الابن وطبقا وبذلك التصرفات التي لا يبقى معها حق الغير بخلاف ما وانما له مجرد
اضافة لثانيتها الا في سقاط الحد فلا يثبت النسب الا بملك الجارية صانعة لما ينفق
الصبي ومصير ملكا سابقا على الوطى فيصير وطيقا ملكا نفسه اما المولى له حتى انساب
المكاتب على سبب ملكه لهذا لو تزوج مائة مكاتبه لا يجوز ولو تزوج بمائة ابنه يجوز واذا
كان سبب الملك مالا حاصدا الى القديم الملك لانه لا تصدق الوطى والاعلان واذا
ثبت ذلك بالنسب اذ لا حاجة الى التملك فلا يملكها فلا تنصير ام ولد له ويلزمه العقر واذا
صار مملوكا الجارية لا يلزمه العقر عندنا وقال الروايات افعى جهنم الله عليه العقر وجهه قد لها ان
هذا وطى حرام سقط فيه الحد بسمه وتكون وطى حرام سقط فيه الحد بسمه بغير العقر
فيلزمه حرم العقر ههنا سان الصغير انه سقط احصائه حتى لو قد فاد فاد لا يحد
فدل على انه حرام وانما سقط الحد ثانيا ذيل الملك بظاهر الحديث بيان كبرى قياسا على المتكلم
بكا حافسا سدا والمملوك ملكا قاسدا والمشرع وغير ذلك من الوطى الحرام الذي سقط الحد فيه
فان العقر واجبه ما لا يتناقض لثان ان الاب سبب له وطى مملوكه نفسه وكل من وطى مملوكه
نفسه لا عقر عليه فلا عقر على الاب بيان انه وطى مملوكه نفسه انا اجعلنا على تبين النسب
وشبه النسب مدعى قيام الفرائض والفرائض الزوجية والمملوكية بعضها اذ كلا فثبتت الحاجة

ما يحيط

الى انساب الملك فيها قبيل الوطى ليمتدح النسب فتبين ان المولى صادق مملوكه
وسان الذي ظاهره ص باع جاريته فولدت لاقول من نسبه شهر فادعاه صح وبطل سعة خلافا
لرؤف بعد عقره او تديره او استلحا فادعاه وموته او قتل لا يحد من النسب الا اذا صدق وجهه
فلو اعقبها او تبرها او اسولدها صحت دعوته ويرد حصته يوم ولادته وكذا بعد موتها
عندنا وعند من رد الكل ولو باعها او رهنها او اجرها او كاتبتها بطل ذلك كله وانوه دعوتها باطله
لا نطاع ولا ينفق بالبيع فان صدقه المشرع خاصة من دعوى الممنون لا شيء لها على الاب ان
صدقاه سطل يبيعه ورد المهر وجب بالقيمة على امه ولا عقر عليه بشرط رجل باع جاريته
الحامل فولدت عند المشرع لاقول من نسبه شهر وادعاه البايع انه ابنه صحى دعوته استحسانا
وصار ابنه وصارت الجارية ام ولد له واستقر النسب ويرد المهر والى الروايات افعى جهنم الله عليه العقر
المشرع وهو القياس لان البايع ثمة نص في كلامه سراج في يقض ما تم به وهو البيع فلا يقبل قوله كالمواضع
انه كان اعقبها او تبرها قبل البيع وكما لو ادعى ابوه فانه لا يبيع الا من المهر فولدت لاكثر من
سته اشهر واول من ينزح لا يصح دعوته الا بصدره فكل ههنا وجه استحسان اننا نثبت العلوق
في ملك البايع وددت له حق الاحتيا والعلوق في ملكه وذلك لا يقبل اليقض كما لا يعلم النسب صار
يقيم العلوق في ملكه كالمسألة على صحة دعواه كالمريض اذا اقر اخا جارية في يده انها ام ولد له وولد في ملكه
يجوز اذا كان معها الولد لغنام الشاهد لها على صدق دعواه وهو الولد نصير ام ولد له ويصح من
جمع المال ويرث لهها منه كالمواضع وانما استلحا وانما استلحا وانما استلحا وانما استلحا
محتمل النقص والابطال بالبيع كما لا سطر النسب سبغى لم ما كان وهو التفرق بغير دعواه وغير طحا ان
تصدق المشرع اذ لو احاج الى تصديق كان هو واجبه اخر سوا او خفاء ام العلوق يكون عذرا
في اسقاط اعتبار التناقض وقبول قوله في ابطال البيع كان الزوج اذا اكر بغيره بغير نص
العام في النسب شبهة ثبت النسب بطل حكم العالم ولا ينظر الى التناقض علوا دعواه الاعناق قبل
البيع فانه ظاهر فلا يكون عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض علوا دعواه ابه لار البائنة
حق التملك ان كان لاجل الاستلحا وكسبه يقبل اليقض وثبتت المهر حصة الملك كان باع
ملك المشرع والى اما اذا اولدت لاكثر من سبغى فلم ينفق العلوق في ملك البايع بل قد يتقنا عدم
العلوق في ملكه لا بد من المصروف فان صدقه من النسب لم يصار ام ولد له وحمل على الاستيلاء
بالنكاح اما اذا اولدت لاكثر من سبغى من اول من سبغى فلا ينفق المصروف لاحمال العلوق غير
الملك فان صدقه ثبت النسب ههنا نصير ام ولد له لاحمال العلوق منه ولزوال المباح ولو
اعق المشرع العبد او دبره فلا يبيع دعوه البايع لانه قد ثبتت المهر والولادة او حقه وانه لا يحتمل

هذا العلم الذي
فيه روح النسيب
اي يصح دعوه
النسب افاصله
فما يحتاج لابن

العضد كالتسبيح فاسموا الان الاولاد كالمسرى بريح بالقبول فلا يجوز ان يطل النسيب
حق لم يصار كالمواد عاه الباي قبل دعوه المسرى لا اذا اصاب المسرى الباي من النسب
ولا يعضد العتق المذنب لان الابن محتاج الى النسب فمما علم انه استولى بالبيع ولا يصح الجارة
ام ولد له فويل بعد استلحاقه بعد ادعى المسرى ان لو لم يثبت نسب منه لانها لم تكن
في الحال ملكا عتقا واما عتاق له فافتح دعوته ايضا لحاجه الولد الى النسب المحترمة وبشبهتها
امية الولد باقراره فاذا عتاه الباي بعد ذلك لم يصح لان حق المسرى فيه لا يحمل النقص او يستفي
عن النسب ان لو ادعاه الباي او ادعاه المسرى ففي القياس يصح دعوه لان دعوه الباي لم يصح
وفي المحسنان يصح دعوه المسرى بعد استغنى المولد عن النسب وان ادعى ما يعارض النسب الباي
عندنا وقال لهم النسخي المسرى لان حصة الملك فيها وفي ولدها والبايع حق في الحق يعارض الحقيقة
كما لو جات جارة رجل بولد فادعاه هو وابوه معا بالنسب المولى لان حصة الملك لا تدرج الملك
ولان حق الباي دعوه استيلا لان اصل العلوق في ملكه دعوه المسرى دعوه تحرير لان اصل
العلوق لم يكن ملكه ولا عارض دعوه المسرى دعوه الاستيلاء لان دعوه الاسلا لا يستند الى
دفع العلوق ودعوه التحرير تنقض على الحال فكان دعوه الباي سابقه في مكانها سبق حصة خلاف
دعوه البيع لان من شرط صحة دعوه الابن كالجارية من وقت العلوق فاقتران دعوه المولي
بدعوه الابن فتحيل هذا الشرط ولهذا انبثنا من المولى لو قبل الولد عند او ما يصح دعوه
البايع لان القتل والموت استغنى عن النسب في دعوه الباي لحاجه المولد الى النسب ولا تدرج دعوه الباي
في الموضع الذي لم يصح دعوه الولد لان حصة المولى في النسب لم يصب الاصل فلا يثبت البيع
لانه لو ثبت كان مقصودا لا يتبعه ولو اعترف المسرى لجارته او ادعاهها واستولى عليها ادعى
البايع الولد في دعوته لان الولد محتاج الى النسب بعد دعوى الام وهو مقصود بالدعوه وحق
الاسلا في الام بعد تبعا فلا يصح بثوق الاصل ما ساع ثبوت البيع اذ ليس من ضرور
ثبوت النسب امية الولد للام كولد المخبر لم يرد الباي حصة الولد في الثلث لانه بعد رجوع البيع
في الام ولم يتخذ في الولد مقصودا اما لاسر داء فيصير له حصة والتمس بعض الام
يوم العقد وقسم الولد يوم الولادة لانه كان موجودا وقت العقد وضار سله منه يوم العقد
الولادة مع غير منته في احوال يكن تقويمه ولو ماتت الام لم ادعى الباي الولد في دعوته وترد
البايع جميع الثمن على جسمه من اسد وعنده ما سلك حصة الام في المهر ويرد حصة الولد لانه بعد رجوع البيع
فيها بالموت فيسكن حصة ما كالمواثيق ولا يثبت حصة ما يثبت انهما ام ولد وام الولد لا تفرق لها
عنده وقد زعم الباي ذلك زعم حجة الفروع والعقود ان العاقبة في قضى العتق من حصة المسرى

فعلم بهذا العلم الذي
فيه روح النسيب
اي يصح دعوه
النسب افاصله
فما يحتاج لابن

النسخ صح

الموت

فقد كذب الباي فها زعم من امية الولد وعديم القوم علوا الميرت فانه لم يجر حكم بخلاف ما زعم بقى
معتبر ولو باعها المسرى لو رهنها او وهبها او اجرها او كاتبها ثم ادعى الباي الولد في دعوته
وبطل جميع ما صنع المسرى وزدت الجارية على الباي لان هذه الصفات محتملة للمعسر كالبيع الاول
ولو جات الجارية بولد لافل من هذا السهم وادعى الباي هذا الولد فان كذب المسرى
والبايع او كذبه المسرى في دعوه الباي لا يصح دعوته لان من شرط صحة دعوته قيام الولدية له
في الملك حال الدعوه بعد انقطع ولا يثبت بالبيع وهذا لان يصح دعواه انما هو بملكها على انه
ومن الدعوى ويستند الى وقت العلوق فلا تدرج في ملك المالك لغيره وقت الدعوى لملك المالك عليه وقد
المالك للمسرى وانقطع ملك الابن اما لو صدر من المسرى وكوبه الباي صارت له ولد لان نسب المولى
خرد لان المانع حق المسرى فاذا اصابه فقد استحق حقه فظهر انه كان ممتلكا الجارية وقت الاستيلاء
ولا شيء على الجارية من هذه الجارية ولا من قومه ولدها لانه ارضعته لانه استولى عليها
ملك منه وكوبه ابنة فارتد اقراره بالقمة ولا سرا والمسرى في الميراث تضاد فيما لا يظهر
في حق الباي ولا يرجع المسرى في الميراث لان الابن يقول انما حصة المولى في الباي على الباي وعلى العبد
فصار كرجل على رجلين ولله دون على رجل اخر دين فليس له الميراث لان له الدين من دون
مديونه كذا ههنا واما اذا اصابه جميعا ثبتت النسب فصارت لجارته ام ولد لان تضادها
لا يظهر في حق الباي ولا يرجع المسرى في الميراث لان الابن يقول انما حصة المولى في الباي على الباي وعلى العبد
البايع على القمة فصار كرجل له وبطل البيع ايضا لصادقها على بطلان فخرج المسرى على
البايع بالنسب ورجع الابن على امية بغيره لانه لصادقها على الاستيلاء كالمولى مع ولا يرجع على امية
بغيره لما ذكرنا ص باع احد التوأمين وادعاهما الاب وكوباه صارت له ولدان فاعلم
ويستقيمها دعوى الباي في غير شي والمسخ لا يخلو دعوه الباي لانها اسلا في حقة قال
اذا ولد له ولدان فاعلم منها ابني او غيرهم النسب من العتق من رجله جارية
ولرب عنده ولدان بطن واحد فباع احدهما ان الباي ادعى الولد في دعوته
واركبه الباي والمسرى لان شرط صحة دعوته قيام حق الملك على ابنة من العلوق في وقت
الدعوى وقد وجد ذلك في الولد الباقي ثم الولد ان بناء لانها تواما خلقا من واحد فاذا
ثبت نسب احدهما ثبت نسب الآخر لانه لا خير على المسرى في ثبوت كبر الولد الذي باع يكون عبدا
للمسرى لانه يجوز ان يكون ولده عبدا لغيره والولد الذي لم يبع حر الاصل على ما اذا
ادعى الباي بنفسه بعد باع احد صاحبه فيثبت نسب الولد في بعض البيع والغرض ان
صحة دعوه الباي بمعنى على العلوق في ملكه وعلوق الولد كان في واحد وفي ملكه جميعه وكان

در ك
لاب

دعوتهم دعوه استيلاذ في حقها وكانا حزين من الاصل فاجب سفاخر من المشرى المصحح دعوه
 الابن يسمى على قيام حق الملك وروى العلوق والموثوق الدعوه لادعي وجود العلوق ملكه وان ملك الذي
 لم يبع وروى العلوق في وقت الدعوه وليس له حق ملك الذي باع وقت الدعوه وكانت دعوتهم في حق الذي
 لم يبع وروى العلوق في وقت الدعوه وليس له حق ملك الذي باع دعوه استيلاذ صمد الملك الجارية
 سابقا على الوطى فصير العلوق صلاصلا ملكه معلوق الاصل وصار تالفا حارته ام ولد له وفي حق
 الذي باع دعوه مكر فلا علوق الاصل فلا يفسخ البيع وان قبل لما كانت دعوتهم دعوه استيلاذ
 في حق الولد الذي لم يبع في حق الاصل من غير ولا وما توافيا لان شغل احدنا عن الآخر فلا يست
 في احدنا مستحق في الآخر فصير دعوتهم دعوه استيلاذ في حق الذي باع ضرره وان عدم شرطه في حق الذي
 باع مفسود او هو باع في الملك وروى العلوق في وقت الدعوه الاتري انه يفسخ البيع في ضرورة
 ثبوت نسب هذا الولد قلنا الحره قل له شرط صحه دعوه الاستيلاذ وهو باع ملك الابن وروى
 العلوق في وقت الدعوه في حق القيام ولم يوجد في حق المسح فكلون دعوه مكر في حق المسح والاستيلاذ
 في حق القيام وليس ضرره حره احدنا بالمرحومه الاخر الذي كان في ولدت امه ولد في بعض
 واحد ولم يكن اصل الجبل عند فباع احدنا واعقبه المشرى ادعاهما البايح فها ابناه لانه لما
 بقي احد النواميز عنده فدعوتهم فصدقت ملكه فبعت سببه وضرره ثبوت نسب الاخر ولكن
 لا يفسخ عن المشرى ولا المسح لان اصل العلوق لما لم يبع ملكه كانت دعوتهم دعوه مكر وليس في
 ضرره عن احدنا فدعوتهم ابطال البيع والحق على البايع اذا كان العلوق في ملكه وكذا لو ادعاهما
 المشرى في سببهما منه لقيام ملكه المشرى في وقت الدعوه والذي عند البايح يبيع مملوكا له هذا
 اي البايح المشرى اذا كذا به اما لو صدقاه سببهما واطل المسح في الاخر وعقب الولد في طرح المشرى عاصده
 بالمر على البايح ولو صدق البايح هو كالتوجه الاول لا يصح ابطال حق المشرى ولو صدق المشرى
 حاصره الولد الذي عند المشرى لا يرجع على البايح بالمر لانه عونا ولما استشهد على عدم
 تفاضلها في الحره فقال لا تتركه لو قال لا تمتد اذ اولدت ولدين فالاكثر منهما ابي فاولدتها
 نسبها منه ولو قال اذ اولدت لدين في الاكثر منهما فاولدتها عونا لا تتركه ولا دعوى الاصول
 ولو باع الام مكره فذلك عند المشرى على كل يعق البايح بعينه كما اخبره لانه اصل عنده وعند محمد
 لا ينعقد بغيرها كولد مكره او مكاسه ام ولد وهذا اصح فان صدق المشرى وحدث
 عند محمد سببها والبيع حر لا ولا عليه لزمه والاخر عونا بالقرابة وله ولاؤه نظيره المشرى
 احدا التمييز وان يثبت الاخر واذا ادعاه فان صدق البايح وحدث سببها وعقب عبده بالقرابه
 والمسح على حاله **ش** اذا اولدت الجارية توافيز فباع الجارية سيراها مع احد ولديها ثمة

اي البايح المشرى
 في النسب بفاصلها

ادعاهما الابن كذا به لا تصح الدعوه عند محمد وعند ابو حنيفة والامه والولد الذي يد المشرى
 مملوكا كان له والولد الذي يد البايح بايت النسب والابن هو حق وعلى الابن محمد لا يثبت ان شرط
 صحه دعوه الابن في ملك الجارية وروى العلوق في وقت الدعوه ليكون تولد ملك نفسه وفدقات بالبيع الا
 يرى انه لو اشترى جاريته وولدت في ملكه لا يثبت في ملكه ولا يثبت في ملكه الادعاه لا يصح لانه لا يملك
 وقت العلوق في هذا الواجب لمدن الابن او ولد مكاسه او ولد ام ولد بعد نفاه الابن لم يصح
 دعوتهم بعد ذلك الام وقوله اصح لان حق ملك الجارية للابن كما يبا قبل البيع لقيام
 ملك الابن ولو جاز انما يبطر ضرره وولد الملك مكره فباعتها اذا كان المشرى جاريته حاملا
 فولدت عنده ولدت في بطن احدنا باع الجارية مع احد ولديها ام ادعي الولد الذي لم يبع دعوتهم
 فيه لم تصح بانها بما بعد كذا هذا خلا في المدركه والمكاسه وام الولد لان المدركه مدركه
 وولد المكاسه مكاسه وولد ام الولد مكره لانه فله يكن الولد مكره قابلا للملك كذا ام هذا
 الولد القايم فانه للملك المشرى في وقت الدعوه فكل من يفسخ البيع ويحق الذي لم يبع بالعمه لانه لم يملك الجارية
 لبطر ايه علوق ملكه وانها اصل فكانت دعوتهم دعوتهم في بطن المشرى فباعتها لانه لم يملك الجارية
 ابنته على طه يبق مصونا ويدعيه عند الولد كان بمنزله المخرور فيكون له حره بالعمه خلا في
 اذا ادعي الجارية عند البايح لم يصح منعه الولد لانه اذا ضمن بيعته الجارية دخل فيه فكان الولد لانه
 بغير الجارية فباعتها قوس لانه اصل عنده يعني ان عبد لم يبع الولد اصله هذا الحكم الاتري ان
 الرجل اذا باع جاريته فولدت عند المشرى لا يملك المشرى باعها المشرى الدم او ماتت ثم ادعي البايح
 الولد صح ولو ادعي المشرى الولد دون الدم وادعاه البايح لا يصح علم ان الولد اصله هذه الدعوى
 ظاهر حواله الاستحقاق فغير سلطان في البيع ولان ملك الجارية وهو مكره المخرور وفي هذا القصة
 والمدركه سواء ولو انما صدق الابن سببها واسفصر البيع ويترد البايح المشرى وعلى الابن قيمته
 الجارية لدينه وهذا طاهر ولو صدق المشرى حاصره فالجارية ام ولد له بغيره لانه يصدق المشرى على انه
 ملكها على انه ولكن لا يكون لابنه القيمة لانه مكره والابن الذي يد المشرى حريه بغيره سببها ودعوى
 المشرى على البايح بالمر لوزن صا دقها لا يبطر حقيقة ولما استشهد بها فباعها البايح ما كان اخاه
 البايع فيصير بالتقريبه حريه بالمر المسح لاولاد عليه لادن في المشرى والمداعي انه علوق حر الاصل واما البايع
 فعلى البايح بالحقه فله ولاؤه كما لو اشترى الابن احد توافيز وان مكره ابنه الاخرم ادعي الابن
 الرأيه توافيز سببها وعقب عنده ولا ولا عليه لزمه لانه حر الاصل وعقبه عنه بالقرابه لانه مكره اخاه
 فعقب عنه لولاؤه ولا ضمان على الابن في عمقه كان سببها وعقبه عنه الى صاحبه وكذا لو كان
 المدعي هو الابن فلان الولد الابن ملك لاسرانه وهذا قول محمد بن عبد الله ما عندنا من قول الولد الذي

بظا هريده فلا تقدر على ابطال حق حقه او تحويل خصوصته بحجة قوله وقيل تجزئ اليد لانه يريد دفع
الخصوصه ولا يمكن دفعها الا بانصباب خصما عن الغايه لان صار بخصما وهو لا يتغير انها لا غير
هذا اذا ادعى العير ولما اذا ادعى الفعل على ذي اليد لا يندفع الخصومه وان اقام الحق ان اليد لا غير
لانه انصب خصما بفعله لا باليد فلا يخرج عن الخصومه باحالة اليد فان دعوى الفعل يصح على غير ذي
اليده لا تترك في دعوى العير على الجاني بعد هلاك العير في يد او حال قيامه في يد غاصبا لخاص
وهذا لان له ولاية احواله الخصومه التي غيره لا ابطال الحق العير في ذالم يدع الفعل يمكن الدعوى على الغايه
تكون احواله يصح اما اذا ادعى الفعل لا يمكن ان يدعى هذا الفعل على غيره فيكون بطلان الثاني ان
القضاء بالعق قضاء على جميع الناس لانه حق الله تعالى وما سأل به يرجع الى العامة كالولاية والشهادة
والقضاء به قضاء بثلث الا حكام فينصب البعض خصما عن الملك كاثبات طريق العامة على واحد يكون
اشنا على الناس كانه خلاف القضاء بالملك المطلق لا تقتصر على المقتضى عليه الا اذا املك الملك غيره
فتعدي اليه لا سعي الى غيره ولان القضاء بالحريه قضاء بعدم الروا والرومي انعدم في حق شخص
في حق كافر الناس لا يحل ان يكون برفيقا في حق شخص اخر في حق القضاء بالملك قضاء بعدم ملك
ذو اليد ويحوز ان يكون الملك عدما في حق شخص ومن شخص لانه لو لم يصريا بعد مقتضا عليه لقبول
مسره ولقضى له فظهر انه يصح بيعه ويؤثر بالتسليم الى المستر من صير ميسر بعد ما صار مقتضا عليه
وانه لا يجوز ان ادعى عبدا فقال ذواليد هو فلان في دعيه او اعارة او اجارة او رضا او
غصب او دفعة الى وانبتا واقراره به يندفع وبدونه لا دوى المختسرة ولو لا تعرفه بوجهه دون
انذفت عندهما للحول وعندهما لا ابطال كالحال في رجل يدين عبدا ادعى رجل انه ملكه وقال
ذو اليد هو ملك فلان الغايه لا يدع عنده او رهنه عنده او وكلني كخطة ودفعه الى او عصبته منه او
اجرته او اعارة في ان لم تقم بتمهيد يد مع الخصومه وان اقام على ذلك مسره تدفع الخصومه لانه
حول اليد التي انصب خصما الا انه لا يقبل قوله الا بالبينه لانه يريد دعوى ذلك ابطال بالوجه عليه
فان الخصومه فلا تسلم بعينه وقال ابن ابي ليلى يد مع بحجة قوله لانه ان كان صادقا فالخصومه وان كان
كاذبا فقد اقر على نفسه الاقرار موجب للحق بنفسه ولهذا لو اقر بعين الغايه ثم اقر بها لخصمه الغايه
وصدقته يوم المقر له ثانيا بالتسليم الى الاول ولو كان المقر له حاضرا وصدقته امر بالتسليم اليه وانذفت
الخصومه عنه وكذا لو اقر ثم غاب يعني عليه اقر ويؤخره ما لم يكن نقول ان الخصومه تعويده عليه بظا
يد لانه حال من المدعى والمدعى ولهذا كان للتقاضى احضار وكيله في الجواب فهو دعوى الوديعه وغيرها
يريد ابطال الخصومه المتوجهة عليه فلا تقدر على ذلك غير حجة قوله بافترافه على نفسه قلنا هذا
اقرار على نفسه بالملك لغيره ونفسه بابطال الخصومه فتصح على نفسه ولم تصح لنفسه وبه يتبين انه متهم في

المدعى

خلاف ما لو كان حاضرا وصدقته لانه اسبب اليه لانه نزل يده في الحال يمكنه فخاصته المقر له الا
تري انه لو وكل رجلا بالخصومه جاز به تحويل الخصومه منه اليه كذلك ههنا وقال ابن عبيد لا يندفع
وان اقام البينه لانه انصب خصما بيد التي حليل الملك لم يحول الملك لا يندفع ولا يتحول الملك
الى المقر له الا يتصدق به وهو ليس خصم في اثبات الملك للغايه ليس له حدود ولا ية على غيره في ادخال
في ملكه بغير رضاه وهو انما يخرج عن الخصومه ضمن الثبوت الملك لغيره فاذا لم يثبت الاصل لا يثبت
ضمن فلنا ان المدعى بالمدعى اسحق الحول عليه بظا هريده وتصرفه اذا الاصل ان يكون من يد اصاله
لا يدنيه عن الغايه فاذا ادعى انها يد نيابة فقد ادعى امر عارضا بخلاف الظاهر يريد ابطال
حق مستحق على ظاهر اقامه تخرج حجه الصدق في كلامه لكان النقصه فلا تصدق لانه يصدع من
نفس عدم اليه حتى لو حضر الغايه بصدقه يوم التسليم اليه وهذا لان يسميه تضمنه شخص
اساس الملك للغايه دفع الخصومه عنه من الدفع وان لم يثبت الملك للغايه كالوكيل ينقل المراه والعبد
اذا اقام العبد البينه على انه اشتق او اقامت ممي على انه طلقها يقتل في حق قصده الوكلاء والعق
والطلاق في حال العقد لا يقتل اذا اشتهر الشهود ان فلانا او دعه وعرفوه باسمه وسببه كلكل الحوالة
على معلوم يصح طلبه لهذا لوقا لوالا او دعه رجل لا يعرفه لا يقتل بالاجماع والمعرفة بالوجه ليس معرفة
تقوى على اللام لرجل ساء له عزها ان تعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمها قال لا فقال فلان لا
تعرفه ولهذا لو ادعى انه احواله بالدين على رجل او شهد الشهود على الحال عليه وقالوا تعرفه بوجهه
لا يندفع ولا يوجب حجة لهما انهما شهدا كما تحلوا التجرى على ايداع صحيح فكذا الاداء عليه
قياسا على ما في الشهادات انما قلنا ان التحمل حصل على ايداع صحيح انه ليس بضرورة صحة ايداع
ان تحملا الشهود اسم المودع وسببه ولكن ضرورة ان يعرفه بوجهه لان التحمل لا يصح بالاستدلال والتعذر
ولانه اسبب ببنته انه ليس خصم للمدعى فانا نعلم ان مودعه ليس هو المدعى وليست يد ملك وهو
المقصود في هذه الدعوى والشهادة ثم ان ضرر المدعى بان لا ينفذ على اتباع خصمه فذلك الضرر بحقه
من قبل انه جمل خصمه لا من جهة ذي اليد ونحن نسلم ان المعرفة بالوجه لا يكون معرفة بما في الغايه
لا يمكن استحضاره لا كمن ليس على ذي اليد يعرفه خصم المدعى وانما علم ان يثبت انه ليس خصم له محمد بن
راعي جاني المدعى حيث اعتبر الحال الى معرفة بملك تباعه حتى لا يتطرح المدعى وما اعتبر الوصول
من غير المدعى بغير لان المدفع متعلق به لا بذلك ولما حواله الدين فلا رواه فيه ويجب ان يصح بخلاف
لان الحواله على رجل عاينه الشهود ولا يثبت ان قال بان احتمال له ودعا يندفعه والشهود يشهدون
على كلامهما فكلوا العلوم لهما مطوعا فلا يثبت في ابطال حجة خلاف ما اذا اوالا لا تعرفه بوجهه لانها
شهدت على ايداع فاسد لانه لا يمكن التحمل فله معرفة الوجه وقال ابو حنيفة كان الرجل يعرف بالترتيب

تضمنت

تذكر

كلامها

والاحتمال لا يدفع عند الخصومة ولا يقبل بينة لان المحتمل قد يحال بين الجبل لابطال حقوق
 الناس في دفع ماله الى مريد او غصبيا او يدفع الى غيره سوا ويا مريد بان يودعه على نفسه بحضرة
 الشهود حتى اذا ادعاه انسان بيمين البينة على انه ردد يعتمد عليه في الخصومة عن نفسه ومقصود
 من ذلك الاضرار بالمدة ليتحذر على الوصول الحق والحق نصيبا للمسلمين في حياطة في ذلك فان دفع
 عنده انه لا احتمال لا يقبل بينة ولا يقبل قلنا ان البينة العادية كما ثبتت معانيه ولو عاين
 القاضي ذلك لتدفع عنه الخصومة وما ذكره من الجبل فذلك امر باطن لا يمكن الوقوف عليه فلا معلق الحكم به
 ويتم هذه المسئلة بحسب ما فيها من الحلال حصة من اضع على ما يتفق عليه او اقرار به يعني لو اقام
 ذو اليد المدعى اقرار المدعى انما كلفان او اقام البينة على اقرار المدعى ان فلانا دفعه اليه او ادعى
 او رهنه من دفع الخصومة لانه اقر انه ليس خصم الضمير به يرجع بما ذكرنا من ولو قال
 هو غيره او لا تعرفه او قال ذواليد لا ولو اقر المدعى به او اسلم امره اندفعت لان جماله لا يمنع
 من دفع علاوة الشهادة نظرا اقل ثم غصب منه شيئا او اقر احد مع الشهادتين ولو ادعى ذواليد
 ان فلانا او دعه وشهدوا ان غير الذي يدعى ذواليد هو المودع لا يدفع الخصومة لانه كذب شهود
 وكذا لو قال الشهود او دعه رجل لا تعرفه لجواز ان يكون المدعى هو المودع وكذا لو قال ذواليد او دعى
 رجل لا اعرفه ولو اقر المدعى ان رجلا دفعها الى ذواليد اندفعت الخصومة لان جماله المقرب والمقر
 لا يمنع صحة اقراره بخلاف الشهادة لان الدافع مجهول بجماله المشهود عليه مانعة صحة الشهادة ولو شهدوا
 على او اقر المدعى ان رجلا دفع اليه اندفعت الخصومة وان كان الشهود لا يعرفون الدافع ولو شهدوا ان
 رجلا دفع اليه لا يدفع والنزاع في المشهود به في المسئلة الاولى اقرار المدعى المدعى وانه معلوم
 وكان المشهود به معلوما وفي المسئلة الثانية دفع الرجل الدافع مجهول فكان المشهود به مجهولا وصار كما
 لو اقر انه غصب منه شيئا او اقر احد مع الشهادة به ص ولو ادعى غصبه او هبته او
بيعته لا تدفع وبعضه على حاصد علاوة دعوى الحق ومدة الغائب لا وحال بينهما يكفل استحسانا
 ولا يحسن على العمل ولو ادعى حريمه الاصل اقام البينة على ملك الغائب ليدينه قبل وعلى يد اعده لا
 خلاف الدار ولو اقام البينة حال بينهما يكفل حرمه على البينة وفي دعوى الفعل اذا حضر
 الغائب قبل القضاء يدفع اليه ويعضد اليه ان بعد البينة قبل ولا بعد البينة المدعى للقضاء
 عليه لان بعض عنها ويعدها قبله ولو ادعى ان ذواليد غصب منه فقام ذو اليد
بينة على اليمين والغائب ونحوه لم تدفع الخصومة خلاف دعوى الملك المطلق لان ذواليد
 هذا كله انما انتصب خصما بينه واداب ان بين لغريم صار الخصم ذلك الخيرا ما في دعوى
 الفعل انتصب خصما بفعله بل لا توجد الخصومة عليه بدور بين وبين البينة لا يطهر ان ذلك الفعل

ولو ادعى غصبه او هبته او بيعته لا تدفع
 ولو ادعى حريمه الاصل اقام البينة على ملك الغائب ليدينه قبل وعلى يد اعده لا خلاف الدار ولو اقام البينة حال بينهما يكفل حرمه على البينة وفي دعوى الفعل اذا حضر الغائب قبل القضاء يدفع اليه ويعضد اليه ان بعد البينة قبل ولا بعد البينة المدعى للقضاء عليه لان بعض عنها ويعدها قبله ولو ادعى ان ذواليد غصب منه فقام ذو اليد بينة على اليمين والغائب ونحوه لم تدفع الخصومة خلاف دعوى الملك المطلق لان ذواليد هذا كله انما انتصب خصما بينه واداب ان بين لغريم صار الخصم ذلك الخيرا ما في دعوى الفعل انتصب خصما بفعله بل لا توجد الخصومة عليه بدور بين وبين البينة لا يطهر ان ذلك الفعل

لم يكن صدر منه وكذا لو ادعى السرقة في اليد او الهبة لا تدفع بدعوى الاستيلاء لان المدعى يست
 بدعوى السرقة في يد ذواليد ان العير خلت للمدعى وجب على تسليمها اليه والمدعى اذا اثبت قول ذواليد
 صار منا قضا في دعواه فلا يقبل وكذا اذا ادعى انه آجرها في يد ذواليد بثمانية قول ذواليد قوله
 خاصة يعني اذا لم يدفع الخصومة ونقض عليه لا يكون قضا على المقر له حتى لو حضر المقر له واقام البينة
 ان العير ملكه بقوله بها ولو صار مقضيا عليه لم يسع بسببه بعد ذلك سواء ادعى الفعل على ذواليد
 او ادعى الملك المطلق لان القضا انا وقع على ذواليد لان القضا بالملك المطلق لا يتعدى الى غيره عليه
 بل بالقضا لا يتعدى الى غيره المدعى عليه بل بالملك من المدعى عليه وان اقر المدعى ان القضا بها قوله
 بخلاف دعوى الحق منه بعد في يد رجل عام بينه ان ذواليد له عتقه وهو عبده فقام ذو اليد انه عبده فلا
 اردعه اياه فانه يقضي بعتقه لانه انتصب خصما بدعوى الفعل عليه وهو الاعتراف فلا يخرج عن كونه خصما
 باقامة البينة على الوصول اليه دفع المدعى كل في الغصب والاجان فان حضر المقر له واقام البينة انه عبده
 او دعه اياه لم يلغى اليه بخلاف الملك المطلق لان القضا بالعتق قضا على الناس كافة لانه سلق احكام
 متعدية الى الناس كافة وكان قضا عليه حكما اما الملك لا سلق به احكام متعدية الى الناس كافة فلم يكن
 القضا ينتقل الملك ثابتا في غير المنقول عنه حتى لو تعدى ان ادعى الباقى غير لا يسئل بينة ايضا
 والباقي وهو الذي اعتمد عليه الشيخ العام به هان الدين رحمه الله وهو ان البينة حجة شرعية في العمل بها ما لم يفسد
 العمل بها ابطال بينة اتصال بها القضا لا بها تحت اتصال القضا بها وصارت حجة وهذا لو
 مات رجل وادعى اثبات نسبة اقام كل واحد منهما انه ابنه بعضي لم يثبت بينهما ولو سبق احد منهما بالادعى
 له اقام احد البينة فدا بينة لا يقبل بينة وفي الحق لو قضينا للغائب بطلان ضروره لان العتق من مائة لا
 يبقى المحل تحت المحل واثبت الملك فيه ولو قضينا بالملك بطلان الحق لم يكن في بطلان القضا ملك البينة ضرورة وهذا
 لا يجوز اما في الملك المطلق لو قضينا للغائب بطلان ملك البينة لانه لا يفتقر الى الملك لم يكن ثابته للمدعى له
 الاول بل كان ثابتا سلك البينة وصار للغائب بين البينة لان الملك المطلق تحت العمل باليمين في غير واحد
 ثم ذكر المصنف رحمه الله في اول هذه المسئلة في دعوى الفعل اذا ادعى غصبه او هبته او بيعته لا يدفع وفيها
 نحوث منها ان محمدا بن عبد الله قال بطلان اقام البينة على عبده في يد رجل انه اشترى منه مائة وقدره الثمن واقام
 الداعي بين البينة انه ودعه لفلان فانه لا تدفع الخصومة عنه لانه انتصب خصما بدعوى الفعل عليه وهو الشريك
 كما انتصب خصما بدعوى العتق عليه وذكر محمدا بن عبد الله في الشريك بطلان المسح ولا شك ان هذا لا يدفع الخصومة
 لانه ادعى فعلا وهو الشريك وهو باق في حكمه لبقاء حكمه وهو جوب التسليم ولم يذكر انه اذا ادعى الشريك
 والقبض هل يدفع الخصومة واحلف المشاع فيه حكم القاضي ابو الحسن القضا وهم القاضي ابو حاتم والقاضي
 ابو بكر بن شاهويه والقاضي على القمي والقاضي ابو طاهر الدباس رحمهم الله انما يدفع لانه ادعى فعلا استثنى

البينة
 تنتفي

احكامه فبقي دعوى الملك المطلق وهكذا ذكره محمد بن ابي حنيفة في الكتاب قال غير من مشايخنا لا
تدفع لان الفعل المذكور وهو الشراء يعتبر او لم يصير له الملك المطلق بدليل انه لا يقضي للمدعي الزيادة
المنفصلة ولا يرجع الباقي بعضهم على بعض في ذلك دعوى المدعي ان ادعى ان ابنته وهبه
او تصدق عليها ورهنه او اجره وانه قبضه في جميع ذلك اقام ذوا اليد البسيطة وادعى ان لا يدعي
لانه انصب بدعوى الفعل عليه وروى العاصم بن الحارث عن القضاة ان ما ذكره من الجواب جواب
دعوى الرهن مع القبض ودعوى الاجارة مع القبض اطلق في دعوى الهبة والصدق مع القبض مع الحق
القبض لان الرهن والاجارة انما يكونان اذا اتم القبض من احكامها بدليل بطلان دعوى القبض
فاذا كان الحكم باقيا لم يلحق بالعدم فيحقق دعوى الفعل المطلق ولا يدعي له المصنوعة اما في الهبة
ادعى فعلا استوفى احكامه وصار عدا فصار كدعوى الملك المطلق قال غير من مشايخنا لا بل هو جواب
الكل لان الفعل فيها بقى معتبرا ولم يصير له الملك المطلق لما ذكره في العقد الثالث سعي ان يكون جواب
الاستحسان والقياس ان يدعي المصنوعة لانه ذكر بعد هذا في السوء ان المدعي اذا اقام البينة انه
استراه مدعي اليد وقبض منه ودوا اليد اقام البينة ان فلانا الغائب ودعيته مدعي المصنوعة لانه
دعوى الملك فكذا في دعوى الهبة والصدق اذا ادعى القبض لم يتولى على صاحب اليد حتى يدرك العقد
بمنزله الملك المرسى اما ان يقال من راسه ان يقال استحسنوا هنا وجه الاستحسان ان الهبة
الباقي القبض فصارت الهبة على الهبة والقبض على القبض والشراء على الشراء ولو اقام على السر يدون
القبض يصير جواب اليد خيرا ولا مدعي عند المصنوعة كذلك ههنا ولو ادعى على آخر اني استأجرت هذه
الدار التي بيديك فلان تخرج كذا قل ان تستأجرها انت منه هو على وجهين ان ادعى عليه فعلا بان
قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها وانت اخذتها بغير حق وغصبته مني سبع بيتنة
اما اذا ادعى عليه فعلا بان قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجرها منه ودرسم الملك الاتي
لا يسمع لان المستأجر لا يصب خصمه في امارة الملك ولا في امارة الاجارة على الغائب الا اذا ادعى
الفعل عليه وذكر في المبسوط اذا اراد ان يركب دواب ثم اجروا واحد فغيره واعايز واحد من آخر وباع او
وهب اليه لانه لا يخرجه من ملكه المستأجر الدواب في ايديهم ان كان باع عذر جاز وانقضت الاجارة لما عرف
وان باع فغيره عذر وبيع مردود وكذا الهبة لانه يدعي لنفسه ملكا وادعى لنفسه ملكا يكون خصما للمدعي
فيه خيرا اما المستعير فليس خصم حتى يخرجه المغير واما الاجارة فالمستأجر اخرجها حتى يبيع في الاجارة قال
سمن الائمة السرخسي قوله المستأجر اخرجها حتى يبيع في الاجارة قال المستأجر اخرجها حتى يبيع في الاجارة
الاول والاني يكون خصما له والصح ان المستأجر الثاني لا يكون خصما للاول حتى يخرجه الدابة كما مستعير
قول من الغائب لا عبد في يد جبار اقام نفسه ان عبد فلان الغائب وانه اعتقه واقام ذوا اليد البسيطة

ان فلانا ذلك او دعما وادعى الايداع من رجل آخر لم يقض بعتقه لان المدعي ليس خصم الغائب دعوى
العقود عليه لكن يوقف الجدة على حال يدعيه يذكي اليد ويستوثق من العبد كمثل استحسانا والقياس ان لا يثبت
الى سنة العبد ولا حال منه لان الجبل لو كان له يد العبد لا يثبت له حيا لا يحسان ان السنة لا يثبت
المدعي كما قامت على العقود بكن اثبات فخره بدون امات العقود فان الجاني ان يكون الشخص عبد ولا يثبت
لدى اليد ولا يثبت له اماتة الا يثبت له يد سوتة وثبت اقام دليله ثبوته كما قلنا في الوكيل
بقتل العبد والمراه الدانة يستوثق منه بكميل نظر الغائب فان حضر مولاه يقال للعبد اعد بيتك
ان اعدا دفعي بعتقه واليد بعد اليه مولاه وكذا لو اقام العبد البينة ان فلانا اعطاه واقام ذوا اليد
السنة ان اخرج دفعه المدة عارته او اجروا ورهنه فانه لا يقضي بعتقه وفي الجبل لو قيس واستحسان
ولا يحسن على الجاني الاجارة والعارته على الاستحسان لان حكم الجبل لو منع الجبل ولو اقر ذوا اليد به ودعيه
لعان او عارته وادعى العبدان فلان ادعى العبدان بعتقه لم يثبت له يد لانه لما اقر بالرق فقد اقر بشروط
على نفسه ثم ادعى زواله فلا يصدر عن كذا الا بالدين ثم ادعى الاجارة ولو قال ان احرا لاصلا والقول قوله لانه
انكر شؤنا اليد على نفسه الطاهر شاهد له فان الدار دار الاحرار والناس في الاصل احرار وان اقام ذوا اليد
السنة انه ملك فلان وانه ادعى عارته نقل بعتقه وسرك في يد لانه لا يملك ليعمل التبتك
ودان ثبت انه تبدل اما لو اقام السنة على الايداع ولم يعم على الملك لا يقبل لان الايداع في بني آدم لا
يفتح الى الملك لا محالة فان الجبل الصغير يودع كالعبد فلم يملك الشهادة على الايداع شهادة على الملك
اما الدار ملك له لا محالة والاشياء يودع ملك نفسه لا ملك غيره وكانت الشهادة على الايداع شهادة على الملك
وهذا لان الملك في بني آدم لا يملك ليد اذا كان يجره نفسه لانه يجوز له ان يهدى بانه ملكه لم يسمع
اقرار العبد بانه رقيق او يبرئ منه ما يدعي على الرق ولو اقام الدار من السنة انه عبد فلان او دعيه
او اجروا او عارته واقام العبد البينة انه حر الاصل لا يقضي بالعقود في وقت العبد قياسا واستحسانا كما لو
ادعى غنقا عارضا من الغائب اقام البينة على ما ذكرنا فان حضر الغائب يقال له اعد البينة باق اعاد بصي
مخرجه من الاصل وان لم يجد قصي يكونه عبدا ولم يكلف المولى اعاده السنة انه عبد لان المدعي خصم عنه
في اساق الملك لانه يحتاج اليه ليعتقها لانه لا يملك له وهذا على ما لو شهد شاهدان بحوث المشهود
عليه انهما مملوكان فقالا نحن احرار لم يملك قط او قال اعتقنا المولى اقام السنة بعضي بعتقه وان
كان المولى غائبا لان هذا المشهود عليه استصحب خصما عن المولى فانه لا يمكن دفع المشهود به عن نفسه الدابة
جرهه والاصل ان جوا الحاضر متى كان متصلا عن الغائب فان الحاضر يصب خصما عن الغائب والعاضد متى قضى
بالبينة على خصم حاضر فلا يقضاه على من استصحب هذا الحاضر خصما عنه والشيء قدس حكما وان لم يثبت قصد البيع
السنة وغيره فاذا اجاز المولى انكر اعاقبه لم يثبت له يد لان الحاضر يثبت له الوكيل عن الغائب وانما لا

حكم العموم

من قوله ولو كان احرارا
قوله قوله وهو الذي لا يملك

مدرك

مدرك

لا ضرر الى الحكم بالحرية لا يمكن فصل اليد عن الحرية قوله وفي دعوى الفعل الى قوله قبله عليه
يدرجل امام رجله انه اشتراه منه بالف بعد التروايعام الذي من السنة انه ودعيه
فلان اولم ينف على ادعى الوديعة البيته لا يدفع الخصومة عنه لما قلنا ونعني المدعى به
فلو لم يقض حو حصر الغائب دفع اليه لا قراره ولا ضرر على المدعى لانه يقضى له سلك البيته
ويصير المقر له كالوكل عن المقر لان الغائب استفاد الملك اليد باقرار المقر فصار كانه وكله الخصم
وله هذه الولاية اما على قولها فظاهر لانه يجوز الوكيل بعرض الخصم واما على قولها جزمه
فلانه سلك صم القرار فاذا صح القرار لا يجاهاه غير المقر له كلاك الوكيل فان كان العارض حصر
قبل اقامتها اسقط العايب خصما فاذا امام المدعى البيته في وجه العايب على الشرع في يد قضي له
لانه استفاد الملك باقراره فكانه وكله وان حصر المقر له بعد اقامتها عليه بها التكليف مدعى الشرع
اعادتها لانها قامت عليه وهو صم ظاهر او قراره لا يقبل حو المدعى كذا لا يقصر باعادته البيته فصار
كانه امام على الموكل فعاب حصره فكله فانه يقضى على الوكيل سلك البيته من غير اعادة ولو امام المقر له
بيته انه عيده او دعيه الذي كان عيده او انه عيده فصوله به وبطل منه الشرع سواء كان
قبل القضا وبينه المدعى ام بعد اما قبل القضا فلان بينه وبينه يظهر ان بيته المدعى
قامت على غير صم فقبل بيته لا بطل بيته المدعى كما لو امام البيته ان شهود المدعى كما راو عيده
او محدود دون وفوق اما بعد القضا فلانه لم يصح قضيا عليه لان العبد ان كان في يد وقت النفا
اليه فهو كالوكل لا يملك القضا واقعا على ذي اليد لا عليه وان كان يد ذي اليد فذو اليد ليس
بنايب عنه فلم مدعى القضا عليه اليه فقبل بيته المدعى كسائر الاجانب وان اعاد مدعى الشرع
على رب العبد فان كان قبل القضا رسمه رب العبد يقبل بيته ويقضى له بالعبد لانه خارج واقرا
صاحب يد رعا في ملك مطلق في عيده واما البيته فمقصي به الخارج وان كان بعد القضا رسمه
رب العبد لا يقبل بيته لانه صار مقضيا عليه فان رب العبد امام البيته عليه والمقضى على او البيته
في غير ما قضى عليه لا يقبل بيته الا ان يملك الملك حرمته ولم يدع هذا ودلت المسألة على ان القضا رسمه
ذي اليد قضا الملك حقيقة لا قضا ترك لان المقر له امام السنة على الشرع وقضى له ولو كان قضا
ترك قبل بيته الشرع بعد ذلك عليه كما لو ادعى عنها في يد انسان لم نعم السنة او امام ولم يترك حو لا يقضي
على ذي اليد امام المدعى اليه يقضى له وكذا الوطء واليد وطء امام المدعى البيته فقبل بيته
لانه قضا ترك لا قضا استحقا والخارج مع ذي اليد اذا ادعى النكاح واما ما البيته يقضى
لصاحب اليد ويكون قضا استحقا لا قضا ترك كان عيسى بن ابيان يقول الطريق عن ذكر النكاح
تباقر البيتين لتسقط العاصي بذكر لهما اذا لم يتصور نكاح دابة من حيث البيتين ولما نص في هذا الذي اليد

درمیان

باليدين المتنازعة لان مقصود ذي اليد من اقامه النسبة دفع بيده الخارج لا اثبات ملكه لان ملكه ثابت بظهوره فيقبل في حق الدفع واذا اندفعت بقي عين حلا في يده الخارج لان قصد الثبات فنقل في حق الثبات الا ان هذا غير صحيح وقد ذكر في الخارجين اذ اقاما النسبة على النتائج بعضها ولو كان الطريق المتنازعة ترك في يدي اليد وكذا لو كانت المشاة المدبوجة في يد رجل وسقطها في يد آخر واقام كل واحد منهما البيعة على النتائج فيها بقبضتها وبالسقوط لمن في يده المشاة ولو كان الطريق المتنازعة ترك في يد كل واحد منهما ما في يده ولا معنى له في القامى فيقرر بتركها لانه لا يسهل اذ النسبة على النتائج ليس معناه الانفصال عن بلية واسباع الفصل العاشر في شراء اللبن منها وكل واحد من الفريقين اعتمد سبب صلح الادارة الشهادة فيجب العمل بها ولا يصرار الى التماس غير له شهادة العرف على الملك المطلق الا ان العرف من النتائج وسر الملك المطلق ان الخارج لو اقام النسبة على النتائج ولم يقيم صاحب اليد حتى قبضه الخارج لم اقام صاحب اليد النسبة على النتائج بعضه وان صار مقضيا عليه بخلاف الملك المطلق لان النتائج لو اقام النسبة قبل القضا بعضه لم تكن اذا اقامها بعد القضا ولانه لا يرد الى التسلسل ما في المطلق لو اقام قبل القضا ولا بعضه لم تكن احد ولا يرد الى التسلسل هذا اذا اقام الشاهدين على اليد ثم حضر الغائب فلو انه ادعى لم يتم حكم حضر الغائب ودفع اليه واقام شاهدين على المقر له انه ملكه اشترافا من الدين بين قضي له على المقر له وصار المقر له مقضيا عليه لو ادعى جرد ذلك لشيخ دعواه ولو اقام شاهدا على اليد ثم حضر الغائب فاقام اخر وجه العاصم صحيح وقضي له كذا يسهل ولا يؤمر باعادة الاول لعدم ظهور القمار في حقيقة يكون هذا مضارا على المقر حتى لو ادعى المقر له بعد ذلك صح وقبل بيته لان الاول قام على المقر والمقر جعل الثاني تابعا له يجعل المقر له كالبنت الرضا سمعوا في الخصومة اليه ولا يمكن جعل الاول والثاني مجعلا المقر له باعقر المقر له اذ لم يرض بجعله باساعده في الخصومة فكان العمل بالملكن او الى حسن اذ عينا عبد الوام البيعة فاقترنه لخصمه يدفع اليه وبعضها ولا يقبل بيته احدهما على الاخر جرد الا ان تعرض عن المقر له وسنانة خلا في المقر له ادعى عبد الوام شاهدين او شاهدا فاقترنه لغايب ثم خرد دفع اليه وتقبل بيته قبل القضا وبعد شرب عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما انه عبد او دعه في يد واحد وهو نكر دعواها وقال هو لا حد كما ولا ادري لمن هو فان اقاما النسبة فالعبد منهما وعليه مائة مائة لان كل واحد منهما اثبت تسليم كل العبد اليه ولم يصل اليه الا نصفه وان لم تكن له بينة على كل واحد منهما اما اذا انكر الديقاع اصلا فظاهر اما اذا قال لا ادري لا يكم هو لانه اقر بايداع احدهما بغير عينة منه والمنكر غير العتق كان منكر الدعوى كل واحد منهما فان كل واحد منهما وبغير مائة مائة لانه اقر انه اخذ العبد من كل واحد منهما ولم يدفع اليه الا النصف ولانه صار مجعلا في كل واحد منهما

هنا

وانه موجب للضمان بمصير مقر الكل واحده منها بالكل الذي انظر انه لو قال او دعيه هذا ثم قال
 اخطاف بل هو هذا كان عليه ان يدفعه الى الاول لانه صح اقراره ورجوعه بعد ذلك باطل فيضمن
 للآخر منه لانه اقرب للنائي قد صار مسئلا على الثاني باقراره للاول فيضمن وهذا اذا دفعه
 الى الاول بغير قضاء وكذا اذا دفعه بقضاء غير محمول لانه هو الذي سيطر القاضى على القضاء
 باقراره ووداعه انه مودع من الثاني بضمير السلسله كرجوع الشاهد وعده لم يوسو لا يضمن لان
 لم يجر اقراره لم يفت على الثاني شيء وانما القنات بالرفع الى الاول وانه بالقبض وان حلف لها
 فلا شيء لها وان حلف للاول وكل الثاني بضمير الثاني ولا شيء للاول ولو نكل للاول وحلف للثاني
 نقض به للاول ولو لم نقض الثاني لها بعد اقامتها اليه حتى اقر به لاحد ما صح اقراره لانه
 ملكه ظاهر ولا ضرر فيه على صاحبه ويوقع اليه والبيتين على حالها ان عدلت احدهما بضمير
 لصاحبه وان زكيا بضمير منها لان اقراره لم يصح في ابطال سائر الاقرار لان المقر له هو الخصم
 في الترتيب بتركة الوكيل على ذكرنا ولو اقر بعد زكيت البيتين لا يصدق في تحويل الملك ولا
 في تحويل الخصومة لان دعوى الترتيب لا يخرج الى الخصومة فصلا اقراره لغوا فان قيل يجب
 ان يقضى بالجميع لغير المقر له لان المقر له لما صدر المقر ثبت الملك واليد له بنصاده فصار
 حاصل المسئلة خارجا وذا اليد نازعا في ملك مطلق في غير اقامتها اليه قيل له بالترتبة
 طهرت عدالة الشهود وقت الشهادة فظهر الاسما في ذلك الوقت فظهر اقراره كان باطلا
 لانه ظهر انه اقر ولم يكن له الكاوي بطلان بطلانه التصديق لانه سني عليه قضاء ورجوعه الى اقراره
 وعده بتركة ولو اراد احدهما ان يقيم السنة على صاحبه لم يثبت اليه لان كل واحد
 منهما صار مقضيا عليه في النصف الا اذا عرض الذي لم يقر له عن الشهادة قبل القضاء بهما
 ويجعل المقر له خصما واعلى السنة عليه لانه ملكه فنقض بالكل لانه اعرض عن الخصومة
 مع الاول واستأنف الخصومة مع الثاني ولا يعمل منه المقر له بعد ذلك لانه صار مقضيا عليه
 سده ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما مدعى الى المقر له ويقال للآخر اقيم
 شاهدا آخر فان اقام قضي له لانك هكذا في منضم الى الاول لان اقراره لا يصح في ابطال
 شهادة الاول فصار كانه اقام شاهدين ولم يقر الاخران لم يفيض له حتى جاز المقر له شاهد
 آخر بضمير منها لان اقراره لم يفت بالعدم في حادثة من الشهادة واقراره في تحويل الخصومة
 لا في ابطال ما ثبت لكل واحد منهما من الحق ولو انعدم اقراره حقيقة وادفاه كذا واحد
 منها الى شاهدة شاهد آخر فيضمن بها كل هذا الا ان يعدل المقر له ان هذا الاول
 مع آخر على المقر له او اقام عليه شاهدين مستقلين بحيث يندفع على كل العبد لانه استأنف الخصومة

الى على المقر له

منها لا يثبت بنية من
 من الزمان
 قبل القضاء
 هذه وقوف
 في الحق
 خصما في الخصومة
 المقر له
 وبعد
 عليه
 بالكل

معه وابطال اقامه على المقر له عدم نفوذ الاقرار في حق غير المقر له كان نظرا له فاذا رضى بالدعوى
 على المقر له صح الاقرار وهو خذوا ليدرو غير المقر له خارج فعد اقامتها اليه بضمير الخارج ولا تقبل
 بنية المقر له بعد ذلك حتى لو قال المقر له قبل ان يرضى له او بعد واقضى له اعيد شاهد الاول لم يفسخ
 ذلك ولو قال غير المقر له فكل ما شاهد في الاول قبل له كانت شاهدا آخر على المقر له وبضمير ذلك
 بالعبد لان منها في الاول لم يطلع المحرم واذا اقام شاهدا آخر فعد اقام شاهدين على ما ادعى
 والمقر له لم يعم الا شاهدا واحدا فيقضي له بالعبد الا ان يعم المقر له شاهدا آخر بضمير منها
 قال في الكفاية بضمير المقر له شاهد مستقلين يكون بينهما خلاف ما اذا احتج قام غير المقر له شاهد
 مستقلين على المقر له حث بعض الكفاية والعرفان لغير المقر له ان سنان الخصومة مع المقر له لانه خارج
 والمقر له صاحب يد واذا استأنف بعد ابرام المقر له الخصومة وجعل المقر له خصما وهو الذي يندفع
 للخارج اما المقر له لا يمكن ان يجعل غير المقر له خصما في الخصومة معه لانه صاحب يد وهو
 خارج واعدا فامته ان شاهد من شاهدين على الخصومة الاولى فانضم الى الاول فصار جبر الى واحد
 شاهد من الاخر ثلثة بضمير منها فان قيل ان لم يكن ان يجعل امامه شاهدين مستقلين في المقر له استأنف
 الخصومة مع المقر له ان يجعل امامه شاهدين مطلقا اماما من شاهدين الاول على الذي يندفع حث انظر
 ان المدعى اقام شاهدين الاول على مودعة الا ترى انه قال قبل هذا في دعوى الشرا اذا حضر المقر له قبل
 القضاء بدمع العبد اليه ولا يمكن المشرع إعادة السنة الا ان يقيم المقر له السنة انه عده او ادعى
 سطر سنة للمسر وقيل سطر سنة المقر له على ابطال سنة المشرع في حث ان سنة المشرع اقام السنة على مودعة
 وهو غايب لا تقدر قبول هذه البيعة منه على سبيل استيناف الحق لما لم يكن العبد في يد كذا كذا
 قيل في سطر السنة ان يمكن قبول سنة المقر له على ابطال سنة المشرع لان المقر له يثبت سنة المشرع
 امام البيعة على مودعة وهو غايب انما باطله وكان كما لو اقام سنة من سبيل مودعة في مودعة وقدر
 او بعد اقامتها في سطر السنة لا يمكن قبول سنة المقر له على ابطال ما اقام المدعى لان هذا الاول لانه لا يمكن المقر له
 ان يقول ان هذا الاول على المقر له انه غايب لان المقر له كان خارجا ومودعة العبد وادعى السنة
 الاولى سنة المدعى قامت على مودعة المقر له والمقر له حاضر وانما يقوله وتكون الاقامة على مودعة كالاقامة
 عليه رجلا ادعى عيدا في يد رجل وادعى شاهدا او شاهدين لم يفيض له حتى اقر ذو اليد به لغايب
 ثم حضر الغايب بصدقه يدع اليه وبعض المدعى لان الاقرار لا يصح في ابطال الخصومة ولو اقام المقر له
 سنة انه قبل ان يقضي المدعى قبل سنة لانه سطر سنة المدعى لم يعم سنة المدعى على المقر له قبل
 بعد القضاء والمدعى ايضا لان القضاء وقع على ذي اليد لا على المقر له فاذا اقام المقر له البيعة بعد ذلك
 اقامها وهو غير مقضي عليه فيقبل سنة والظاهر ان هذه المسئلة هي التي ذكرها الشيخ في التحرير وهي لو ان عبد

تذكر

في يد رجل ادعاه اثنان فطام احدهما يمينه له وركنت بيته ثم اقام الاخر بيته ولم يركن او
اقام شاهدا واحدا ومضى به للدرك ركنت يمينه ثم اقام الاخر بيته عا دلة انه له قضى له لانه
لم يصرف يمينه عليه لانه ليس له حنفية الملك ولا حق الملك لو اقام احدهما يمينه ولم يركن حتى اقره واليد
انه للدرك لم يعم سند خضع اليه ومضى لصاحب البصرة وحمل المقر له خصما فلا يكلفه اعادة البينة
فاذا قضى له ثم اقام المقر له يمينه انه له او دعي الذي كان في يد المقر له بعضي به على البعض عليه
لان يمينه قامت على ابطال يمينه المدعي الا انه وان كان في يد المقر له لكن سبب الاحتجاج ثانيا للادول
فكان صاحب يد يمين المقر له وان كان حاضرا لكنه غاب حكما لانه لم يركن المقر له حصلا للمدعي وقدر الدرك
او اقام المقر له شاهدا لانه صار له خصوصية بهذا العبد وهو انه يوصى به من اقام شاهدا
اخر صار حضوره معتبرا واما اقامة البينة على غيره فلم يكن غابا حكما من كل وجه
باب من ادعى على غيره
ص التناقض مانع كالمخالفة اذا اقرت شر اصل الباب لان الشاهد متى خالف
الدعوى لم يكن التوفيق منه لا يقبل ادعاءه شرعا لانه لا يثبت له دعوى وان تحقق ذلك عند المخالفة
وان امكن قبل التوفيق لا يعمل ايضا لان المخالفة تامة حقيقة والتوفيق محتمل والمباينة حصة
بوتزوا بالشك والاحتمال ان وجد التوفيق قبل لزوال المخالفة واخر ان التناقض يظل الدرك
اذا لم يكن التوفيق ان كان التوفيق ممكنا بعد قيل يقبل وان لم يوفق حلا لكلامه على الصغر مما
امكن فقد ذكر في الجرح الصغير اذا ادعى رجل ما لا يقال لم يكن على شيء قط فقام المدعي البينة
على المال المدعى عليه البينة القضا او الادلة قبلت لم يشترط دعوى التوفيق قال هشام رحمه الله
سالت محمدا عن امرائه ليس له بالدرك رساق كذا دار ولا أرض ولا دعوى ولا حق ثم اقام البينة
انه له في يد ذلك الرستاق دار فقال لا يقبل الادان بغير انه اخذها منه بعد الاقرار ثم
قال ان كان التوفيق ظاهرة الاحتجاج الى دعوى التوفيق ان لم يكن ظاهرة الاحتجاج اليه عملا بالرواية
ص ادعى دارا او ثرا او شرا فشهد انها دار ولا تقبل او انه وهبه وسلم الا ان يوفق ويحدها
وبه يصح ادعى الملك فشهد بالشري من دار ومن غيره وهو ملك او بالهبة والعقب يقبل وقيل يسأل
وهو بخار ولو شهد احد بها بالملك الاخر بالشري او بالهبة او هدا بالارث من ابيه وهذا من ائمة
يشل ادعى النافذة احد ما انه غصبه عبد يسا وبها مات عنده والارثامة لا تثقل شر
داري يد رجل ادعى انه اشترىها من فلان وهو يملكها واقام البينة وشهدوا انها دار ولم يشهدوا
على الشري فاستناده باطل لان المدعى ادعى الملك بالشري وهو مملوك مقيد والشهود شهدوا على الملك
المرسل والملك المرسل اقوى من الملك المقيد لان الملك المرسل شح المدعي بها با ولدها ويرجع

الباعه بعضهم على بعض وصار كان الشهود شهدوا بالكرما يدعيه والشهود اذا استندوا بالكرما ادعى
لا سبل شهداءهم لانه كذبهم فصاروا فسقة الا ترى انه لو ادعى على رجل الف درهم شهد الشهود بالف
وحسمائه شهدوا ثم باطل الا اذا اقرت فيقول كانت لي عليه الف وحسمائه الذي استوفيت حسمائه
وهم لا يعلمون به وبعد التوفيق بعضي له حسمائه لا غير ولو ادعى انها كانت لاديه مات وركها ميراثا له
فامام البينة فشهدوا انها له ولم يثبتوا على الوراثه فالشهاد باطل ايضا لما قلنا ولو ادعى الشرا فشهدوا
بالهبة والعقب لا يقبل لان الشهادة خالفت الدعوى صورة ومعنى الادان بوجوب المدعي فيقول استبره منه
فجحد الشرا فستغنى اليه ليهبها متى فعل وقبضها وبعد الدنة على الهبة والعقب يقبل لانه زالت
المخالفة بالتوفيق وقال الشيخ ابو القاسم الصغار لا يقبل ما يات بينه انه كان شرا فامام فلان ثم
يحدث الشري ثم وهبها له وقبضها الا ان شاينا قالوا هذا غير صحيح لانه لو وجد من شهد له بالكرما الشري
لا يستغنى عن اقامه البينة على الهبة الا انه يجب ان يجيز البينة على الهبة والعقب لا يقبل لان الشهادة
بالهبة حرة وجرت وجرت فلا دعوى فلا يعتد بها فان قيل لم يعمل الشهاد على الهبة فادعى
هبة فاسد لانه انه مملوك بالشري قبل الهبة والقاضي لا يقبل هبة فاسده وانه لا يفسخ محو
احد المتبايعين قيل له محو المتبايعين يفسخ البيع فاذ اخذ فكاكه قال فسك البيع فصح منه
وستوفى على قبول المشرى فلما استوهب منه المشرى فاداه به بالايصح الابد قبول الفسخ فصح
هذا فصح كبره والآخر عت مكر هذا العبد فعاد المشرى فهو حر وتكون قبول البيع ولو ادعى الملك
المرسل والشهود شهدوا بالشري من دار ومن غيره او بالهبة والعقب لا يقبل لانهم شهدوا
ما قلنا ادعاه المدعي وهو يصدقهم فما شهدوا به ويدعي زيادة لاشادة لهم عليها فلم يكن مكرنا لهم
في شيء كما لو ادعى الفارس شهدوا بحسمائه وقد اعفا على اهل المقصود وهو وجوب الحسمائه والملك
في الدار يعمل وقال بعضهم بكال المدعي عن السبب فان شهد اياه الشهود يقبل والذلة وهو
الخيار على الكتاب فقال لان المدعي اقر انها كانت لغريم فلا يجوز شهادتهم حتى يثبتوا انها حرة
وشهد الاخر انه ورثها من ابيه لم يعمل لان التوفيق من شهادتها غير ممكن لانه لا بد للمدعي ان يدعي الملك
بأحد الشيين في ايدى ادعى صار مكرنا لادراك هذين كذا لو شهد احد ما بالملك المطلق والاخر بالشري
او بالهبة فان قلنا ان هذا ان اخلصنا في ملكه فادفعنا على الملك فصح ان بعضي ادعى عليه وبلغني
ما اخلصنا منه كما في الدقة فانه لو قال فلان على الف درهم مرقض وقال المقر له لا بل من غصبه حسم الدلف
على المقر له السبب انما يلحق اذا كان حكم الشيين متحدا كما في الاقرار فان الادلة الواجبة بالقرض والغصب
متحد وهذا حكم الشيين بخلاف لان المورد من جهة الادب ضمن حقوقا لا يضمنه المورد من جهة الدم

الاشارة على الشاهد عدم الدعوى على ما رواه الشاهد
على البينة وجرت لاسددها
دعوى البينة لم يقبلها
فلا بد من اهلها بعد دعوى
البينة

لان المدعي لما ادعى في الملك لا يرد
انه يملكه فلان فادعى ان ملكا
لعل ان يملكه الشهود ان يشهدوا
انها اشترت من فلان المدعي

في يد رجل ادعاه اثنان فطام احدهما يمينه له وركنت بيته ثم اقام الاخر بيته ولم يركن او اقام شاهدا واحدا ومضى به للدرك ركنت يمينه ثم اقام الاخر بيته عا دلة انه له قضى له لانه لم يصرف يمينه عليه لانه ليس له حنفية الملك ولا حق الملك لو اقام احدهما يمينه ولم يركن حتى اقره واليد انه للدرك لم يعم سند خضع اليه ومضى لصاحب البصرة وحمل المقر له خصما فلا يكلفه اعادة البينة فاذا قضى له ثم اقام المقر له يمينه انه له او دعي الذي كان في يد المقر له بعضي به على البعض عليه لان يمينه قامت على ابطال يمينه المدعي الا انه وان كان في يد المقر له لكن سبب الاحتجاج ثانيا للادول فكان صاحب يد يمين المقر له وان كان حاضرا لكنه غاب حكما لانه لم يركن المقر له حصلا للمدعي وقدر الدرك او اقام المقر له شاهدا لانه صار له خصوصية بهذا العبد وهو انه يوصى به من اقام شاهدا اخر صار حضوره معتبرا واما اقامة البينة على غيره فلم يكن غابا حكما من كل وجه

من قضاء دين الدين سفيد وصاياه وارث الممنوع وكذا من الجانب الآخر الذي لا يملكه لو شهد احدهما
بالتف من غير عهد وشهد الآخر بالف من غير عهد لا يقبل وكذا لو ادعى على آخر الف شهد احدهما أنه غصب
عبد قيمته الف مات عنده والآخر انه غصبه جاريه معها الف ماتت عنده لان احدهما يشهد عن الآخر
وليس احدهما السبيلين تحت تامة ص ادعى ارا وقضى له فقال الحق لي فيها وانما هي لفلان صدقة
يُدعى اليه ولا يصح من كان في المجلس ولو شهد اقراره به قبل العضاء بعضه يرد وعلى هذا ما كانت في قوله لكنه
يصح قبل هو قول محمد والفرق لها انه انما لا يرجع ان هذا خلاف الغصب لو اقر به قبل العضاء
لا يقضى الا ان يوفى في الاولى موصولا نحو بعت اوصيته بوجه الشهاده وقبل لا يصح في المجلس اقراره
بدار فقال كانت في قوله وانما هي لفلان موصولا يدعى اليه ومفصولا لا يشرجل ادعى دارا
في يد رجل وقضى له بها بالسند ثم اقر المفضل له بالدار انما لفلان لاحق له فيها وصدقه المقر له في المقر له
والعضاء ما يوفى ليس للمقضى عليه ان يقول للمقر له اكرمت شهودك وخيطات الغاضي في العضاء كذا
اثرنا لفلان لاحق لك فيها فدها على او قيمتها لان قوله لاحق فيها يحتمل معنى الحق من الاصل
فتكون كدسا السهودة وحكمه القاصي ويحتمل انما لفلان لاحق في فيها لانها اليه ملكه وحده
بعد العضاء فلا بعض العضاء بعد يوفى به بالشكل والاحتمال قيل هذا اذا اخلل من العضاء والافراد
واما يتصور فيه نقل الملك اذا لم يتخلل فلا فالوا يمكن الاستقال من غير تخلل زمان مان باع قبل العضاء
بشرط الخيار له ثلاثة ايام ومنت المدة عقيب العضاء بالافراد اذا استل احتمال لا ينقض العضاء
الثابت بقضا الشكل ولو قال بعد العضاء ليست الدار لي ولكنها لفلان وصدقه المقر له فالجواب قلنا
وبلادى لان كلمة ليس في الغالب الظاهر يستعمل في الحال في الماضي فلم يجرى كذا شهودة يصح العضاء
والاقرار فلا يصح ولو اقام المدعى عليه بعد العضاء على اقرار المدعى به العضاء انما لفلان لاحق في فيها
بعض العضاء ويدعى الى المقضى عليه لانه لا يمكن التوفيق من الاقرار ومن العوى والشهاده لان اقراره
قبل العضاء يصح كذا نفسه وسهودة وعلى هذا لو اقر على وجه لا يمكن التوفيق مان قال لفلان ما كانت قط
ولكن لفلان فلا يخلو ما ان صدقه المقر له في قوله ما كانت في قوله ما كانت صدقه بطل العضاء وترد
الدار على المقضى عليه ولا شيء المقر له على المقر له لان قولها كانت وطا كذا للشهود واقرار
ببطلان العضاء وبطلان الاقرار المقر له لما ذكرنا ان هذا اقرار بتكليف حتمته وتصور ذلك
الا اذا كان كافا وقد صدقه المقر له فيه فصحة تصدقه لان الحق له فانتفى كونه مالكا بنصا وفيها وبطل
الاقرار المبني عليه وهذا دليل مستيعر محاذ نقض العضاء به علا والفضل الاول ولو كذبه في قوله ما كانت
في وطه وصدقه في الاقرار وقال بعد ما غابا عن مجلس العضاء كانت الدار لك وقد ملكتها بعد العضاء
بسبب الاسباب فالدار المقر له وصبر المقر فتمت المقضى عليه وهذا لا يشك فيما اذا ابدى بالاقرار

نكرنا

ثم بالحق لان اقراره قد صح ثم بالحق ثم ابطاله وكذبه المقر له فلا سلطان انما يشك فيما اذا ابدى بالحق ثم
بالدار لانه متى قال كانت هذه الدار لي فطرا لا بعد كذبه شهودة فما شهدوا به لانهم شهدوا له بالدار
من الاصل وقد اقرنا ليست من الاصل واما بطلان العضاء فاذا قال بعد ذلك لكنا لفلان صار مقرا
بذلك الغير وهو ملك القضي عليه فصح ان لا يصح اقراره قيل له الاقرار وان كان موخر عن الحق صوره
هو مقدم معنى لان المقر قصد صحة الاقرار واما يصح اذا اصر مقدا والكلام على التقديم والماخير
يحمل عليه احراز اقراره في الدار والابطال قيل ان قوله بعض المقر منه الدار قول محمد وقول ابو يوسف
الاول لان المقضى له زعم انه غاصب الدار وقد عجز عن ردها وكان علمه انها عندهما كما لو اهدى له
انه قول الكل لان عنده اى حقه وقول ابو يوسف الاول ان كان العقار لا يضمن بالغصب لكنه يضمن باللاف
الملك والقول كما يصح ان يهدى اذا رجع والمودع اذا احدى فان قيل قوله ولكننا لفلان كلام متبادر
غير متصل بما قبله فيصير بمنزلة السكوت الذي تركه في ذكره قبل هذا في النكاح كذا في حقه من درهما
لا يصح الاجازة كانه سكت عقيب قوله لا اجيزه قيل لمان نصح الاقرار باعشا والتقديم يمكن
فانه لو قدم الاقرار وقال هذه الدار لفلان ما كانت في قوله لا اجيزه الاقرار باعشا والتقديم يمكن
تسليمه تصح الاجازة ما عسا والتقديم فانه لو ابدى وقال اجيزه بحسين لا اجيزه الكاچ ايضا لا يصح
الاجازة لان قوله ولا اجيزه غير متصل بما قبله فانه نسخ للنكاح هذا كله اذا اقر بعد القضاء فاما اذا
اقر بعد اقامته البينة قيل العضاء فان العاى لا يقضى بها اما في قوله ما كانت في قوله فلا لانه كذب
شهودة واما في قوله لاحق في فيها اوليست في فلا لانه يحتمل النفي من الاصل لان النفي في الحال قد يكون له بقاءه
من الاصل وذلك ككذب الشهود وقد يكون سبب حادث والعضاء لم يكن ولا يقضى بالشك والاحتمال
الا ان يقول المستشكل ان لفلان بعت منه او وهبته له بعد شهديهم ووصل الكلام فحينئذ
يقضى به المقر له لان هذا ليس فتكذب للشهود بل تقريرا للشهدة واما شرطنا الاتصال لان هذا
مان غير صحيح موصولا لا مفصولا كالشرط والاستثناء فيل يا ولى ما ذكر محمد رحمه الله ان المقر له قال
وهبته لي وقبضتها منه فني لي الهبة انما يصح هذا القول المقر له اذا غابا عن مجلس القاضى حتى يمكن
للفقضى تصديق المقر له فما ادعى واما اذا قال مجلس العضاء لا حكم يصح الاقرار لان العاى يعلم انه
لم يجر منها هبة بعد العضاء وكان كذا يثبت في فلا يتحقق به حكمه كان وجوده وعدمه بمنزلة رجل
ما يده دارا اذا اقرنا لفلان لاحق له فيها وقال فلان ما كانت في قوله ولكننا لفلان وصدقه
فلان هي للمقر له الثاني استحسانا والقاضى من قوله ويرى المقر الاول لان المقر له كذبه
في اقراره ورده بقوله ما كانت في قوله فبطل فلا يصح اقرار الثاني للثالث في الاستحسان ان يكون
للمقر له الثاني ان لا يكون رد الاول لان اقراره يقتضى امرين نفي كل نفسه والاقرار يكون الدار

اذا قال لا اجيزه الكاچ

ان اقراره لا يكون رد الاول لان اقراره يقتضى امرين نفي كل نفسه والاقرار يكون الدار الثاني

والتي صدقة في نفسه عن نفسه حتى قال في الثالث وكيفية في قوله وكذا المعركة المقدر
بعض ما ان لا يوجب بطلان الاقرار فاصدق واستغنى عنه بصادقها فعدت الدار للثالث لانه
بذمها ولا منافع له ولان المعركة الاقرار ساطع المعركة الاول على المصروف فيها او مرفود تصرفه فيها
فاذا قال هو لفلان جاز تصرفه بخلاف المعقضي له بالدار اذا قال بعد الغضار ما كان في غضا حتى قط
ولكنها لفلان صدقة المعركة في قوله ما كانت في موطئ حنة لا تكون الدار للمعركة لان المعقضي صار ملكا
شهوده في بعض ما شهدوا به وهو كون الدار له مصداق في بعض ما شهدوا به وهو كون الدار ليس
للمعقضي عليه لكن بكسب الشهود له الشهود في بعض ما شهدوا به بطلان الشهود في كل ما شهدوا به
ولو قال المعركة الاول لم يكن في موطئ وسكنتم قال في بطلان لم يصدور في الذي لم يزل يد يد لان
المعركة كدبه في اقراره انما له فارتد امره وبطل لان التكدب برده ولم يصدقه في النفي عن نفسه
لا صرح ولا ضرورة الدار للثالث لانه ما اقر للثالث فبقي محجوز في محبة المعركة مصدور له فيه فبطل اذا
الاقرار بحجود النفي باطل فانه لو قال ليس هذه الدار لم يصدور في ذلك باطلا حتى لو ادعاه بعد ذلك
صح ولا يصرع من بين ما اذا قال بعد ذلك لفلان فلان فقد امر في ملك الغيبة ولا يصح كذا ما اذا وصل الى
صدقة في النفي فصح النفي بعد الثالث استشهد محمد لهذا وقال لا تدري لو ان رجلا قال لا خير لك على النفي
درهم من نفي مناع فقال المعركة ما كان في عليك فطال قدر من مناع ولكن في عليك الدرهم فمضى واصل
انه ما خذ اللفظ صدقة في المال وكفه في السبب مصداق صدقة وبطل ما كثر فيه ولو فصل كان في ذلك
ابتداء رد عوي لا يصدور منه لانه بالسكوت اريد الاقرار كذا ذكره هنا ادعي ان هذا اقراره
شهدا انه مات فسا او انها كانت داره مات فيها او انها كانت لاسه مات فيها لا يقبل وعرا بر
تعلق بالنسبة ولو شهدوا انه مات في يد او تركها ميراثا او مات وهو يملكها فقبل وسكنى الدار ولبس
التصريح بالخاتم وركوبه لدايم ليس شهدا بالملك بخلاف القعود في الدار والنوم على الفراش والموت عليه
ومنه من فصل في الخاتم والاصح رجل ادعى دارا بالارث لم يبرهه واقام دية ان اياه مات
فما لا يقبل لانهم لم يشهدوا بالملك لا باليد ولا بفعل يدل على الملك لانه قد موت قبل المالك والزائر
والضيف كذا لو شهدوا انها كانت داره مات فيها ولو شهدوا ان هذه الدار كانت لاسه لا يقبل
هذه الشهادة ايضا عند من جسد ومحمد وقال لو يصدور الاماني بطل وكذا لو شهدوا انها كانت لاسه
مات فيها ولم شهدوا انه مات وتركها ميراثا له وقوله مثل قولهم ثم جمع وقال يقبل من شاعنا من
قال الخلاف فيما اذا شهدوا انها كانت لاسه اما اذا شهدوا انها لاسه لا يصلح بالامان لانهم
اشبهوا الملك للثالث المستلزم بالملك فلا يصلح بالجور ومنهم من قال بخلاف الفصلين وهو الصحيح
فالحاصل ان جراح الميراث شرط في طاهر الرواية وعدا في بعض احوال ليس شرط لانهم اشبهوا ملك الميراث

في الماضي الاصل بقا ما عرف موته الى ان يوجد الميراث لم يوجد من سوي الموت وهو اقل الى الوارث
وكانت شهادته بالملك له كما لو صرحوا بهذا الواثق ذواليد انما كانت لابنه او ماتت منه على اقراره بذلك يوم
بالسلم اليد فكذا اذا ثبت بالنسبة ولها وهو طاهر الرواية عن ابي يوسف انهم شهدوا بملك علم القاتل في الوارث
ولا يقبل لان القاتل لا يمكن ان يصدق في الحال ملك للمورث للعلم بزواله ولان بعضيهم للوارث لان الغضا له
خرج على موت ملك ابيه ولم يثبت بخلاف ما اذا شهدوا انه مات ومضى في يد اياه مات وهو يملكها او تركها
ميراثا لان الشهادته بملك المورث عند الموت ويدين يستلزم النقل الى الوارث جرما اما قيام ملك المورث في المالك
لا يوجب الميراث الا بشرط البقاء فلا يوجب الوارث خصما في مات ملك للمورث مع انه ليس سبب للنقل
اليه الا بشرط البقاء ونظيره ان شرب جارية ثم ادعى البائع زوجها من فلان الغايب فداشترتها ولم اعلم بذلك
فانكر البائع فقام التمسك لا يقبل لان ادعى على الغايب ليس سببا لما يدعى على الخمر والرد الا بشرط البقاء
لخوار ان يكون خلفها بخلاف الاقرار لانه لا يتعدى الى غيره ولان قيام ملك في الموت شرط لا يقال له
الوارث الشرط لا يستلزم الطاهر بل بالنسبة فاذا شهد الشهود على انتقال اليه بالميراث مستلزم الشرط واذا لم
منصوا عليه لم يثبت ما هو الشرط والملك الذي كان له في حياته لا يكون له دليل ملك عند موته نصا فلا يضمن
مكونه خصما فكانت المسد فاعده من غير خصم ولان الميت قد يكون عليه دين فلا يستقل الميراث الاقرار
فانه يجب المحو من قسم المحر عند ما انما ثبت باحد معانيه اما بالنسبة الى انه مات وتركها ميراثا
له واما باليد المطلقة عند الموت بان شهدوا انه مات وهو في يد اياه ما فعل يدل على اليد عند الموت اما
اذا شهدوا انه مات وتركها ميراثا له فلا شبهة في قبولها وان لم يقولوا كان ملكه لانه لا يتصور ان يتركه
ميراثا الا اذا كان يملكه عند موته واما اذا شهدوا انه مات وهو في يد اياه فكذا لان اليد سوار كانت يد
امانه او غضب او ملك فاما عند الموت فتقلب بين ملك اياه مات فبطل لانه يصير ضمانا بالتجديد فبعض
الضمان من سباب الملك عندها فصارت الشهادة باليد عند الموت كالشهادة بالملك بملك مقبولة فكذا هذا
واما اذا شهدوا بفعل في العين فهو على نوعين نوع هو دليل اليد وهو كل فعل لا يثبت الا بالنقل والتحويل
فما يقبل النقل والتحويل كاللبس والحمل او لا يفعل غالبا الا بالنقل والتحويل كالركوب والدواب والحمل والتحويل
واما بالنسبة الى حقوق الغضب بالاجماع او فعل لا يصدر غالبا الا بالنقل والتحويل كالتحويل كالسكنى
والصرف في العقارات فاذا شهدوا بهذا النوع من الفعل بطل كما لو شهدوا باليد صريحا لما ذكرناه دليل
اليده والواقعة والبدل المسمى كان اسر لاس هذا الثوب وساكننا في هذا الدار يوم ما ورد عليه الاقرار
باليد الماضية صححة الشهادة بها باطله والعروا الى الدار الماضية مجهولة والقرار باليمين جازي والشهادة
باليمين باطل لان الشهادة انما تصحح بيمينه بالعضا والعضا را باليمين غير مكرو الاقرار بحجته نفسه فاذا
اقراره وصل اليه من غير فؤم ما ارد عليه ونوع لا يدل على اليد وهو كل فعل يوجد في التقلبات من غير نقل

ولا يفعل غالباً للنقل كالجلوس على البساط او فعل فما لا يقبل بصدور من غير الملك في الغالب العادة حيث
 صدور من الملك كالنوم واليقود في الدور ونحوها واذا استندوا بهذا النوع من الفعل لا ينفي بها
 لعدم ثبوت اليد التي دليل الملك لعدم لا يصير غاصباً بهذه الافعال ولو شهدوا انه مات وهو ساكنها
 بصل لانه استعمال شخص الملك غالباً واسم ساكن مطلقاً يصير الى الملك لهذا لواقره واليد الذي
 كان سكبها كان ازاله بها وكذا لو شهدوا انه لا يبر هذا القبول وهذا الحاشي او حامل هذا البساط
 يقبل لان هذه الافعال لا سيما كالمنازل والتحويل فيدل على اليد قبل الحاشي انما يقبل اذا شهدوا
 انه مات وهو في خصره او بنصره لان خصره لا يستعمل استعمال الملك لهذا لوجه الموضع منها او
 المترس فيها فضعه فضعه لانه استعمال ان جعله في السبابة او في الوسطى والابهام على الوديعه
 لا يضمن وفي الرهن يملك باليد لانه حافظ لا يستعمل الصحيح ان الجواب بحري على اطلاقه كما ذكره
 محمد رحمه الله لانه اقيم الفعل الذي لا يثبت باليد بالنقل والتحويل في التعليلات معام النقل وقد وجد هذا
 لانهم ذكروا الفعل من الميت كل فعل ثبت به اليد يثبت به الملك وكل فعل لا يثبت به اليد لا يثبت به الملك
 وهذا الفعل يثبت اليد يثبت به الملك كذا لو شهدوا انه مات وهو راكب على هذه الدابة بغير نفي
 بالدابة لوارث لان الركوب ان كان تهيأ بدور النقل لكنه لا يفعل عادة الا للنقل وكان دليل اليد
 ولو شهدوا انه مات وهو قاعد في هذه الدار او على هذا البساط او نائم عليه لا يقبل لان هذه الافعال
 سيما من غير نقل ولا يفعل للنقل غالباً ولا يدل على اليد المطلقة ص تنازعاً في ثبوت اليد لا يبر
 ادنى من التمسك بالركب محض العار وصاحب السرج ومخطف ولو كان في السرج او القاعد على البساط
 او احدهما متشبهاً مستوياً قال كنت امس ساكني في هذه الدار واتى على الملك بصل خلاص القعود وعلى
 هذه مات واضعاً هذا الطيلسان على راسه واعتقه وموضع لا يبر اثبات تنازعاً في ثوب
 واحده لا يبر به والاخر معلون به فاللا يبر الى لان التمسك دليل الملك دون التعلق الذي انما لو تنازعاً
 في دابة احدهما راكبها والاخر مسك الحامها بالركب الى لان الركوب دليل الملك ولو كان احدهما
 عليها حمل ولاخر كوز مخلوق او مخلأ كان صاحب الحمل الى لان اليد له ونوم الدابة برفع الكوز والخلاء
 كلاهما اذا اشارع اسان في جابطه واحدهما اتصال والاخر جذوع فانه يقضي لصاحب الاتصال لا بغير
 صاحب برفع الجذوع بل يكون له موضع جذوعه لان صاحب الاتصال انما استحقه بالظاهر والظاهر حجة
 للرفع دون الاستحقاق عليه الرفع وقد يكون له موضع الجذوع على جابطه الغير ان كان
 ذلك مشروطاً في اصل القسمة فلم يكن ضروره الحكم لصاحب الاتصال كما هو رفع الجذوع على الاخر اما وضع الخلاء
 على دابة الغير او معلق الكوز لا يكون حاشي في الاصل سبب وكان ضرورة القضاء بالدابة لصاحب الحمل امر
 لاخر بالرفع ولو تنازعاً في دابة احدهما راكب السرج والاخر رديفه فادعيا الدابة والدابة راكب السرج

وان كان راكبين في السرج ففي بينهما لان ثبوت الركب في السرج اظهر لان في العادة ان الملك يركب
 في السرج ويترد في غيره فلما اذا كانا في السرج فتقصرها سوار والنسأوى في سبب السحابا يوجب
 التساوي في السحاب وكذا لو كانا قاعدتين على بساط ولا يد لاصحابها وانما صار بينهما بضعين يدعواها
 لا غير لانه لا يمكن جرد الفاعل من ثبوتها ولا سارحها منه بغيرها بغيرها او يترك في ايدها فكون قضات ترك
 ولو كان احدهما جالساً على البساط والاخر معاق به كان بينهما فرق من هذا وبين الدار فان القاعد من هما
 لو ادعى كل واحد منهما اتماله وانما في يد من يرفع يرفعها لهما وكما ان القعود ليس دليل اليد في الدار
 فكذلك الجلوس في البساط والوقوف في البساط ان لم يكن في ايدهما لكن علم الفاعل انه ليس يد غيرهما
 لان اليد على البساط انما يثبت اما سرحها العام بالفعل او بكونه في يده وقد علم الفاعل انه ليس يد
 غيرهما ولا في يدهما فانه يراه موضوعاً على راعه الطريق فلا يعلم ما سارحها يد غيرهما وهذا يدعيان
 فيخلعه لاسقوايهما في المدعى ايا في الدار والقاضي ان علم انما يثبت في ايدهما لم يعلم انما يثبت يد غيرهما
 لان اليد على الدار انما يثبت بالتمسك بها او بالاختطاط والعاضي ان علم انه ليس بها ساكن لم يعلم
 انه ليس لها مختططه فلا يضمن للمدعيين الذي لا يد لها ولو كان احدهما ساكناً في الدار والاخر قاعد
 ففي يد الساكن استشهد فقل محمد بن مسلم الاقرار فقال رجل ما كنت امس ساكني في هذه الدار او لا بسا
 شاهد القضيح او راكبا هذه الدابة او حامل هذا النوب على عاتقه قال لمقر له صدقت هذه الاشياء
 لي فانه ياخذ لان الاقرار بهذه الافعال اقرار باليد والجواب في الاقرار باليد هكذا لما ذكرنا انه اقر
 بالوصول اليه قبل يوم ما نزل سلم اليه ولو قال المقر كنت جالساً على هذا البساط او على هذه الوسادة
 او ايامي هذه الدار لم يحسب المعزلة بهذا القول شيئاً لان الاقرار بهذه الافعال ليس باقرار باليد
 وعلى هذا لو شهدوا انه مات واضعاً هذا الطيلسان على راسه يقبل لان الوضع منه له يتدبر
 الا بالعلم والتحويل ولو شهدوا انه مات وهذا الطيلسان موضوع على راسه لا يقبل لانه ليس
 بقرينة منه لاصحاب ان يكون الوضع من غير او يثبت الرفع ووضع عليه ص
من الدعوى والبيئات ص احد الورثة خضم عن اليقته ش اصل
 الباب ان احد الورثة يقوم مقام جميع الورثة في الحقوق المستحقة للميت وعلمه لان كل واحد منهم خلف
 عن الميت في الحقوق المستحقة له وعليه بايم مقامه ولهذا الوادعي الشراء الميتة على احد الورثة وقضى
 له يكون قضاء على الكل ولو عاب الوارث الذي اقام السبه عليه واحضر اثراً اخر قضى عليه سلك السبه
 كما لو اقام الموكل السبه وغاب قضى للموكل بكل البيته او اقام على الموكل فغاب قضى على الموكل ولو ادعى الوارث
 دنا الميت وقضى له يكون قضاء لجميع الورثة هذا اذا اتفقا على الاثر في اتحاد السبب والجملة اما اذا
 اختلفا فالعطاء لاحدهما نصاً للميت وعليه لا للوارث الا في وجه جعل في التقدير كان موثراً مختلف

وكذا الوادعي الذي على الميت
 تخلف وارث واحد او اقام
 السبه عليه وقضى له
 على الكل

البيع الى ملكه فكذلك القضا ولو كان الشريك مع الدخ اقتسموا الدار مضافا او غير قضا واخذ كل واحد منهم
 منزلا ثم ادعى آخر البنوة والمسلم بحالها فان الابن ياخذ من كل واحد من الشريكين ثلث كل منزل لان القسمة
 بحسب الاجزاء باجده في حوالا ثلث معنى المقر له ثالث فصار كل واحد منهما في حوالا ثلث بالبنوة مقرا
 ان ثلث المنزل الذي في يد كل واحد كان ملكا لبيته واشتريته من ثلث الميت بثلث المنزل الذي في يده وليس له
 ولاية البيع فبقى على ملك الابن يوم التسليم اليه بحالوا الفصل الاول لان قبل نفسه بقي في يد كل واحد
 منها نصيبه باجدا وكذا لو كان الميراث سوا الدار من الغنم والابل او العروض غير الدار والميراث والميراث
 والميراث لو كان دراهم او دنانير او مولا فاقسموا لم يدخل الابن نصيب الشريكين لان نصيبه
 هذه الاشياء اقرا فان كان عن ملك الميت في الدار او في الغنم والابل او العروض غير الدار والميراث والميراث
 قضا ولا رضاء ولو اشترى كرا من طعام كان لكل واحد منهما ان يبيع نصيبه سراجا على نصف الثمن ولا يجوز
 المناضلة لو كان مكانه دار او عرض ليس له ذلك لان مقابلته ربع الثمن وربع المبيع وهو نصف ما يبيع
 يد صاحبها اذا كان مبادله صار كل واحد منهما اقرا بالغير لغيره ثم ملكه يوم التسليم اليه فان قيل فسيتم
 الدار اقرا ايضا لان الشريكين لو بنى في قسمة بناء ثم جاز سحوقا فحقه بغيره وبعضه لم يكن
 له ان يرجع على صاحبه نعمه البناء واعتبرت مبادله كان له الرجوع كما لو اشترى من بني لهدا لو اشترى نصف
 الدار وراسم البايع باخذ النصف الذي صار للمشتري وليس له ان يقضي القسمة ولو كانت مبادله
 كان له الرجوع على البايع قبل له الرجوع نعمه البناء حوالا المقاسم وقسمه بالادوية ولا يجوز ان يعترا قرا وان
 حوالا المقاسمين مبادله في حوالا ثلث لان العمل على الاقرا والمبادله وهذه القسمة مستحقة على هذين
 المعتبرين لان الرجوع بغيره السائر لاجل الغرور ولو كانت القسمة مضافا لا يحق الغرور وكذا لو كان غير
 قضا لانه انما يجازيه لانه لا يترك فيها فائدة فكان من المجنون كما في الرجوع في الهبة بغير رضا واذا لم
 يحق الغرور لا يرجع كما لو بنى الشفع والسحق لا يرجع على ما اخذ منه وان سلم اليه برضاه وانما تقضي القسمة
 من الشفع فلان القسمة من الشفع لا من بعض المشاع ناقص وليس له بعض فليس له الرجوع فلا يكون بعض
 قسمة ولا لو بعض حاج الى اعادة في الحال لان البايع مطالب بالقسمة ولا سبيل بالادوية ولو ان الادوية
 دخل في نصيب الميت بغير قضا بان قالنا اخرا الميت وارثه وغلب عليه بغيره ثم ادعى اخرا انه ابنه وصده
 الشريك في كبره الدخ لا يصح له شيء مما في الدخ لان كل واحد منهما بثلث ما في يد سوا اقتسموا الدار
 والعرق بينهما الدخ لما دخل في نصيب الميت بالقضا اسفروا الى نصيب الميت وحده بخلاف نصيب القضا
 وكان الشريك في مقرر ما في الدخ اما نصيبا الموجود من الدخ الغصب والغصب اذا ورد على من اشترا له
 من غير ان نصيبه لرد الغصب عليه لانه فعل حقيقي والفعل الحقيقي لا يرد على غير من اشترى
 ولهذا لا يجوز هبة المشاع لعدم امكان مضمونه اذا كان المأخوذ مأخوذا من النصيب الباقي فبقى النصيب

كان

لوم

بكله

وكان باي يد كل واحد من الشريكين ثلث نصيبه حصل من كل واحد من الشريكين الدار
 للابن ثلث ما في يد كل واحد من الشريكين ثلث نصيبه اذ امام رجله اوصى له بهذا وانكره الوارث واقر لغيره
 بغير وصية بعضي السند ولا يسمى المقر له فان وصل اليه بشرا او هبة او ارب يدع المقر له وان اشتراه
 به بغيره فممنه فلو اعققه قبل القضا افقد اذا اوصى بغير الوارث في زعمه مردود كنهه المريض وعققه
 وبذلك المسحق وبغيره لا ولا يتوقف على الوارث الموصى له والركة مستغفقه من رجالات ترك
 له اعبده منهم سوا لاول له غيرهم وبذلك انما الدار ارب له غيرهم فاما رجل بمقتضى الميت اوصى له بثلث
 العبد وانكر الوارث اقر الوارث انه اوصى بهذا العبد الاخر وصده المقر له فانه بعضي لصاحب
 البعده بعده ولا يسمى المقر له لان السند محط لم يحل الوصية عند عدم الاجازة الثلث وقد صار كله
 مصر وفا الى صاحب السند فصار مكررا في اقرا له المقر له كما لو اشترى واقر انه للبايع كما سحوق من يرح
 على البايع بالثمن لانه صار مكررا في اقرا له المقر له كما لو اشترى واقر انه للبايع كما سحوق من يرح
 اقربه حاشي لغيره المانع من اقره عذرا ببيع كما لو اشترى عذرا بغيره فبحر وبغيره الوارث
 للمقر له قيمة العبد الذي اقربه لان من نعم الوارث العبد في يده بغير حوالا انه حوالا المقر له فلما وصل
 اليه العبد المقضي به وفي زعمه انه وصل اليه لا بالشري بل بالميراث من جهة الميت بعد عداد اليه جميع
 التركة التي خرج المقر به من ثلثها فزال المانع من تصدق الوصية وهو سلامة التليين له وقوت المقر به
 بالبيع الى بايع المقضي به فمضمومة يوم التسليم الى البايع للمقر له ولو لم يشتره بالمقر به لكل اشتراه
 بالف درهم او رجح اليه بثلث او صده او هبة او وصية يدع المقر له الى المقر له لانه سلم للوارث
 لما مال الميت بالميراث في زعمه فسلم الثلث للموصى له ولو اوصى المقر له العبد المقر به قبل ان يقضي
 القضا شهادة الشهود جازعه لانه ملكه ظاهر او لم يثبت سحوقا صاحب السند بعد شرط صحة
 الوصية سلامة ضعف ما تقدمه الوصية للوارث في سلم ظاهر او باطنا فيسلم العبد للمقر له
 جازعه فلو كانت البينة قضي صاحب السند بعد لان الميت حوالا الناس كانه والادوية في حق
 المقر موصيه المدعي بثلث حوالا المقر له ووصيه المقر له لم يثبت المدعي على المقر له قيمة العبد الذي
 اعق للمقر لان القضا لصاحب السند فقد بطل وصيه المقر له لغوات شرطه فوجب عليه رده
 لو لم يعتقه فاذا اعققه وبغير رده لزمه فتمت ثم الوارث ان كان يزعم انه محق في الحق وان كان
 عليه كبر القضا بكونه في هذا الزعم والتحق بالعدم وصار كالتكديس الحقيقى في البايع اذا امام البينة على
 المشتري برادة الثمن وقضى عليه برجع المشتري على الشفع بالزيادة وان كان في يده كذا هبة
 وكالمريض اذا وهب عبد او غنم او موهوب له ولم يجز الوارثه بغير ثلثي قيمته ولان شرط سلامة
 الثلث لما تليين للوارثه وكان كالبذل له وصار كما لو فاقضا بثلثا عند اجارته وتقا بضا فاعق

لم

ولها المائة الفية ولو مات احدهم فاقر احد الباقيين بمثلته انه انما وهذا انه وكذا في غيره وان
صدقته دون الغلام فله ربع ونصف سدس منها على ثلثيه حصته خمسة وان صدقاه فنصف السدس
منها ومن الغلام لاسدسه والباقي له شر رجل له مائة مائة وام ولدان ولدان ففتحت الجارية
سيدها عما اعتقت لان ام الولد تعق موت السيد والفعل موت لا سعيه عليها لان سعيها ليس بطريق
الوصية لسقط بقولها سيدها حل في المدة لانها تعق بطريق الوصية ولهذا تسحق ثلثي ثمنها للورثة
وفي جمع ممتها اذا كان على المستدين ولا وصية للقاتل بالنص فلم يمارس الوصية وفي عاجز عن ذهابها
لان العول لا يترتب في شئ من قيمتها رد الباقي لا يمكن واما ام الولد تعق بولدها ولهذا تسحق في الدين
ولا للورثة وللبنين ان يفتلوا فاصلا لان العول موصى الفضايل وهو يخص بالدمية لا يستوفي
من المائتين ليعلم وجوبه للسيد كماله ولولا اذا كان ولدها حيا لان نصيبك لولا ان يكون
استيفاءه محذورا استيفاء الباقي فسقط ضرورة ولو اقر واحد من البنين الخلفه انه كان لها ابن
من امنا المقتولات بعد قتل سقط الفضايل لانه زعم ان نصيب ابنتها من الفضايل وهو ربع سقط
عنها وذلك فسقط للفضايل من كل لعدم تجزئه من الاستيفاء وكان فقر اسقوط نصيبه ضرورة
واقر على نفسه صحيح فسقط الفضايل اصلا ويسحق في ثلثي ثمنها للابن الباقيين لان جمعها كان في
ثلثي الفضايل وهذا انقلاب لاد والمضار اقراره ويريد ان يسقط نصيبها من الثلث الى النصف فلا سداد اقراره
عليها وهل سعى في شئ المقر ينظر ان كونه فلا تسحق لان اقراره بسقوط الفضايل فزار على نفسه فصح
لانه تلك الدماء وفي حق انقلاب نصيبه بالادعوى عليها فلا يصح كما لو سئل ثمان من الاولياء لانه قد عي
وكبرها القابل سقط جمعها اصلا فذكر كنهها وان صدقته سعت في ثلثي ثمنها للابن الجاهل لانه المصدق
على نصيب نصيبها ونسب الثلث الباقي على ستة وعشرين منها ثلثه منها للام تسقط عنها وثلثه وعشرون للابن
المقر واذن سعى له في ثلثه وعشرين منها من ستة وعشرين منها ثلث القتمه ووجد ذلك المقر والجارية زعم
ان الفضايل انقلاب بالادب صنع رحمة البنين وجوب عليها السعاية للبنين الاربعة فلما مات انما صار
ربعة ميراثا لثمة السدس والباقي من الاخوة البلائه اثلا فاجعلنا الربع على ستة لاجل السدس اعطينا
للأم ستمائة على ثلثه لا تسقط فصار ثلثه في ستة فصار ثمانية عشر للام السدس ثلثه والكل اربع
واذا صار الربع ثمانية عشر صار الكل اربعين وسبعين في الجاهل في زعم الجارية والمقرته واربعون
سته وثلاثون وهو النصف موروثة من ثمانية وعشرين موروثة من اخيه والام والمقرته وعشرون ثلثه
للأم وثلثه وعشرون المقر ثمانية عشر وهو ربع اثنى عشر موروثة والاب خمسة موروثة والكل اربعون
الجاهل من ثمانية عشر اثنى عشر وهو ثمانية واربعون من اثنى عشر وسبعين فقد اخذ زيادة ستمائة لان جمعها
سته واربعون وكان ذلك لها لعلها لان مالها المستقر ملك على الشركة فبقى لها اربعة وعشرون
اي حل الام وحل لابن المقر

يقسم ذلك على ستة عشر النكاح كان حقه في الاصل ثلثه للام يسقط وثلثه وعشرون المقر تسحق فيها فان كان يسحق
ان تسحق الدية لا في القتمه لان الجناية انقلاب بالادب موصى قتمه وهذا لانه لو وجب السعاية في القتمه اما ان يحل
باعتبار حال الجاني او باعتبار حاله الاقرار لا وجه له الاول لاننا جئنا في رفقته وام الولد اذا جئت جنايه
موجب للمال يكون موجبها على المولى لا عليها ولا وجه له الثاني لان الوارث سحق المال بطريق الثلثة
والورثة عن الميت لهذا بقضى منه ديونه وسفر وصاياه وجبانه المملوك اذا كانت موصية للمال لا
يعتبر كالمالك كانت خطأ ولا وجه له الثاني لان وقت الاقرار مسمى خرم فصار كالحواد اصل حرا وله وليان فعفى
احدهما فلما مات او جبا السعاية في القتمه لان هذا المال وجب خلفا عن الفضايل وحكم الحلف حكم الاصل
حسب سعيه وان عدم الاصل والمولى سحق الفضايل بخلافه ام الولد يسحق الخلفه لان المولى انما لا يتوجب
المال على مملوكه بالحناءة لمكان الاستحالة وعدم الفايده وذلك مال حصل الحرته لا في مال محب الحرته والسعاية
محبة العول وهذا لانه لا وجه له الى هذا الجناية وامر احب المال للمولى على مملوكه كما في الكتابة ومقتضى البعض
عند من كان هذا الوجه اقرب الى الامكان فاما قدرنا بالقتمه لان حياية المملوك بوجوب القتمه وان حصل
الثقل بعد العول كما لو سئل جلا خطا زعم اعتقت كالعبد اذا احضر بغير اثم وقع فيها انسان بعد عذبه ولو
كان البنون اربعة فمات احدهم بعد موت السيد فاقر احد المثلثة ان المسار المثلثة وان هذا الظلم ابن الميت
الثاني سقط الفضايل لما قلنا فان كثر منه الجارية والغلام تسحق للمكر من ثلثي ثمنها لان زعمهم ان الميراث كان
بينهم ارباعا فلما مات احد الاربعة ولا وارث له في زعم المكر من الادخار ومم ثلثه يقسم ربعه بينهم
الادبا فصار الميراث كله بينهم اذ لا مال لو كانوا ثلثة من الادب لم تسحق المقر في شئ لما قلنا وان صدقته الجارية
والغلام تسحق للمكر من ثلثي القتمه لان جمعها كان في ثلثي ثمنها بغير نصيبها باقرار غيرهما وتسحق المقر ربع
في ثلثي لان من زعمها ان ميراث الابن الميت من الام والغلام المقر ولا يكون للاخوة في نصيبه شئ مع حق المقر
في ربع القتمه ثم يقسم ما بقي من ثمنها بربع الثلث من الربع وهو نصف السدس من ربع الام وربع الغلام المقر على ثلثي سهم
للأم مسقط وخمس للغلام لان من زعمها ان ميراث الابن من الام وربع الغلام اسدس وانما مائة وهو ربع النظر
لثلاثة للام وخمس للغلام اذ ان المكر حقه في النصف وهو ثمانية وثلاثون وهذا اخذ الثلث من مائة واربعون فقيد
اخذ زيادة على حقه اثنى عشر منها فيجعل كالمالك فيقسم ما بقي على قدر سهامهم وحقه في السدس وحقه في الباقي
ولو اراد الجارية ان يدخل ربع المقر باظهار المنكر ان لم يكن لها ذلك ولم يضم محرم اسدسها نصيبها الى نصيب
المقر ليكون الظلم عليها وضم في الادب والمقر من ثلثي ثمنها ان الابن المقر اخذ الربع من ميراث ثمانية وذلك ليس بشرك
منها اذ لا حق للجارية فيه وبالجواز انما اخذت الزيادة ظاهرا من ميراث الادب لانكارها الادب وعلاو الاول لان
ثمة اقرار الجاهل الجاهل من المال المستقر فيكون على الشركة وهذا لان القاضي لما قضى للمكر من الثلثين باللسان بغير
العضا بازا على النصف الى الثلثين الى نصيبها ونصيب المقر نصيب الابن الميت بخلاف الجواز الفضا فانه تسحق

واذا اقر
بما عدا
ان المقر
كل من
عنه

لم

نصفه للمفارقة والمحل مختلف ولو كانت الجدة صلت خطأ واحدا فمنها فكذا لكن لا يصح مدعى الكبرى فيه
 الجدة ولا فتمتبا عند ويصير عنهما علامتا لو كانت حية او متة لدخولها في ضمان الدم وعليه يصح مدعى الجدة
 ولو كانت الاولى لا قبل من سائر الفانيه اولى لادعاء دعوى استيلاء الجدة ام ولد مدعى الكبرى بل ان روى عليه
 نصف فتمتبا وان كانت متة لادعاء يقتصر وليست محل شرط ولو ولدت الجارية في ملكها سنة اشهر فصاعدا
 من وقت الشراء ما فكرت في البنت ولدت بنتا فادعى احداهما الكبرى بنت الجارية وادعى الاخر الصغير بنتها
 وخرج الكلامان معا تحت دعوى مدعى الكبرى وثبتت نسبها منه قياسا واستحسانا لادعاء مدعى الجارية مشتركة
 حصل العلق في ملكه فصحت دعواه ونسب الولد منه وصارت الجارية ام له حقه كانت او متة لان موته
 الولدان تثبت تبع الشبوت نسب الولد ولا يشترط قيام الحلية فيها لثبوت الحکم تبعاً ضمير لثبوت نصف فتمتبا
 موسرا كان او محررا ونصف عرقا لان حكم استيلاء الجارية المشتركة هذا ولا يصح نصف قيمه الكبرى في بنت
 الجارية لانه لما تملك الجارية وقت العلق فثبتت الكبرى غلقت حرمان ولد الامه من ولاها تعلق حرمانا فلا يصح
 واما نسب الصغير لا يثبت قياسا لان كل واحد منهما دعوى استيلاء لادن علقها حصل في ملكها فتستند
 دعوى مدعى الكبرى الى مو العلق وصارت ملكا الجارية من ذلك الوقت ولهذا يصح فتمتبا يوم العلق ومظهر ان
 مدعى الصغير ادعى ولحقه ليس بينهما كاح ولا نسبه بكاخ فلا يصح لعدم الملك له فيها الا ترى انه لو سبق مدعى الكبرى
 حصصه لاصح دعواه مدعى الصغير فكذلك اذا سبق حكمنا شيئا استحسانا لان الجارية حصة علقها بالاصغر كانت
 مشتركة بينهما ظاهر او الملك الطاهر كالمصلحة الاستيلاء وان ظهر خلافه كما في ولد الغزو والادان ههنا لا يصح قيمه
 مدعى الكبرى والمغزو يضم فيه الولد المستحق الام لان مدعى الكبرى يزعم ان الصغير بنت منه وانهما حرة الاصل
 ومدعى الصغرى ادعى حرتهما ما تنفعا على كونها حرة الاصل فلا يجزى عليه ضمانا اما المغزو فانه يدعى ان ولد
 لتولده رايته لكل المستحق لا يصدق في ذلك بل استلذه خلافه فحكمنا بحرمة نظر المغزو وروا جنا على
 التيمه نظر المستحق وههنا خلافة ولا يفيض ايضا نصف قيمه الكبرى وان زعم انه استولى لها وهي مشتركة
 بينهما لان مدعى الكبرى يكرهه ويقول انها بنته وهي حرة وهو حكم له بذلك فلا يوجب ضمانا ويصير مدعى الصغير
 للكبرى نصف عرقها على رواية الجامع لانه اقرب نصف العرق لثبوتيه وهو يقول انها حرة وهي احرى واما ادان
 بالعمال المقوله ليس لولدها هو لفلان هو للثاني وفي بعض الروايات يصح كمال عرقها لانه وليها بعد ما حكم
 بحرمتها لان دعواه الكبرى تستند الى وقت علقها وعلق الصغير بوطى بعد وجده رواية الجامع ان دعوى مدعى
 الصغير وعلقها وجدت الجارية في ملكها ظاهر او كان موجبا نصف العرق ولو كمل انما يكمل باسناد الحرمة والاسناد
 اما مسالى ومو العلق في حق النسب وبالد بر منه لا في حق غيره فلا يظهر من حقه المنافع المستوفاة بالوطى لان ادانها
 ومو الشبوت للمغزو والاسناد يظهر في القيام لادى الفايته فيل لست في الملك اخلا والروايتين بل اذكر
 ههنا ان يصف العرق جوابا الحاصل لانه وجب لمدعى الصغير على مدعى الكبرى نصف العرق وجب على مدعى

الصغير جميع العرق فينتا صان بالنصف وبقي عليه النصف وهو التوفيق فما ذكر في المدعى جارية بين
 رجلين ولدت لدين في بطنين فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر تحت دعوىها وهي ام ولد لمدعى
 الاكبر ليسبقه بالدعوى مدعى مدعى الاكبر نصف العرق لمدعى الاصغر وعلى مدعى الاصغر جميع العرق
 لمدعى الاكبر وفي بعض النسخ نصف العرق وهو التوفيق في مسلم ذكرها جارية بين رجلين ولدت لدين
 2 بطنين فقال احدهما الاكبر ان بطنى والاخر بنى وصدقه الشريك فالجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويصير
 لمدعى الاصغر نصف قيمتها ونصف عرقها وسبب الاصغر من المقر ويصير قيمته كمن لم يوسر اكان او محررا
 كما في المغزو ويضم جميع العرق في روايته الزيادات لانه امر بوطى ام ولد الغير وفي رواية يصح نصف
 العرق فان قيل اكان المقاصه فما ذكر المسكين من وجود لا تخاد من له وعليه ولا امكن ان يسلطنا
 لا خلافا فان نصف العرق يجب لمدعى الصغير على مدعى الكبرى وما وجب على مدعى الصغير من موصل الكبرى
 فكيف تقع المقاصه فلما مدعى الصغير اقرب العرق لمدعى الكبرى لان من زعم ان الكبرى مشتركة بينهما الادان
 الكبرى انما استحققت ذلك باقرار مدعى الكبرى فلا يظهر حكمه على مدعى الصغير والحد من له وفيه فتنق
 المقاصه قوله والمحل مختلف اشارة الى هذا الجواب لو كانت الحرة قلت قبل دعواها واخر فتمتبا
 نصين ثم ادعىا على ما ذكرنا فالبنت الصغير لم يعمها ولا يصح من بينهما شيئا لما ذكرنا انها علق
 حرة من الاصل ويضم نصف عرق الكبرى للكبرى ويكون الكبرى لمو عمتها ويضم نصف عرق الجدة لثبوتها لثبوتها
 ولا يصح ضم من بينهما لان مدعى الصغير اخر صفة نصيبه من التال مرة فصار حصصه كالزاييل عن ملكه
 فلا يباخر من سببه مرة اخرى لان الشيء الواحد لا يكون له بدلان ولانه لو اخرج منه نصف لقيمة
 يملكه ومو العلق فيظهر ان القتال قتل الجدة وهي كلها ام ولد لمدعى الكبرى وكان له ان يستدعي مدعى
 الصغير ما اخذ من التال فلا يفسد التقيمين بحلا والفضل الاول فان هناك وصل اليه بدلها مرة وكان
 التقيمين مفيدا ولا يصح ضمهم جميعا الكبرى شيئا موسرا كان او محررا عند لحي جميعه ولا يصح الكبرى في نصف
 قيمتها ام ولد ايضا وقال ابو يوسف في مثل ذلك ان موسرا ضم نصف قيمتها ام ولد لثبوتها وان كان محررا
 سعت بناء على يقوم ماله ام الولد عندهما وعندنا لا باق جميعه سوى من هذا وبين ما تقدم وما فرقا
 والفرق ان الجدة متى كانت حية او ميتة فمدعى الكبرى يضم قيمتها ام ولد الجدة فيدخل ضمانها فيها
 ومتى كانت ميتة لم يضم حتى يدخل فيضم نصف قيمتها ولو ولدت الجارية الاولى من قبلها كاهل الاقل
 من شهما اشهر المسألة بحالها فالمدعى مدعى الصغير لان دعواه دعوى استيلاء لكون العلق
 في ملكه ودعوى مدعى الكبرى دعوى تحرير لان المدعى الملك وقت العلق وكان دعوى الاستيلاء اولى لانها
 سابقة مدعى ولو كانت سابقة حقيقة لا تصح دعوى مدعى الكبرى لانه مدعى المدام ولد الغير فلا تصح
 الا بتصدقه فكذا كذا اكانت سابقة حكما الا ترى ان الجارية المشتركة اذا ولدت لدين في بطنين

كأن
 من
 اشهر من ذلك ما كان في الملك

فهو تعرف الملاك حل له ان يهدى بالملك له والملك لا يعرف عياها وانما يعرف بدليله واليد ولذا
كان الشرا دليل الملك دلالة ما على يد البائع وكذا سائر اسباب الملك قوله محتملة فلنا الظاهر ما ذكرنا
واما اذا قالوا بانها تمنع ونقول يقبل وان سلمنا فلانا ندعي ان دليل الملك ظاهر وانما لا يكفي للاحتجاج
والالزام ويكفي للرفع والافتراء وهذا لو ثبت لسلك استحقاقا وانما لا يكفي والناظر في ذلك ان اليد دليل الملك
بالحرى والحرى جعل ان اهدى فعله لم يستبق له عند القاضي واحاله الى اليد دليل على عدم وقوعه
في قلبه انه ملكه سبق محتملة وانما لا يسمى السعة ولا تجب لدية لان هذا الزام والظاهر لا يكفي للالزام وانما
الشهادي على اليد الماضية متنوعة والشهادي على الملك الماضي ايضا ممنوع على ما ذكرنا ونحن نسلم انما ليست
دليلا لوليه الملك ولكن لا نسلم ان دعوى الملك المطلق دعوى لوليه الملك بل دعوى الملك مطلقا
لان دعوى لوليه الملك دعوى ملك مقترن والمطلوع غير المقترن وان كان في المطلق مقترن كما يدخل فيه
هذا المصدر يدخل فيه غيره والى دليل عليه ان في دعوى الملك المطلق لو اقام النسبة وقضى له ثم اقام المقتضى
على النسبة لم يسع ولو كان دعوى لوليه الملك يسع كما لو ادعى الشئ وقضى له ثم اقام ذو النسبة على الشئ
ولو اقام المدعى ولو النسبة على الشئ وقضى له ثم اقام ذو النسبة على الملك المطلق لم يسع ولو كان مرجحا
اوليه الملك لثبته كما في الشئ ولو اقام احد الجار حيز النسبة على الشئ والآخر على الملك المطلق لو اقام
الخارج مع ذي اليد احد ما على الشئ والآخر على الملك المطلق لم يصح له على الشئ ولو كان مرجحا اوليه
الملك بقضى منها وكذا لو ادعى شيئا مطلقا ثم اقام النسبة وسئل ولو كان هذا دعوى لوليه الملك
لا يسع للنسبة تقضى كل واحد على الشئ او لا ثم الشئ واما اسحقا والزايد فلا يتبع ملكا لملك الا قبل
مملك حكما للملك المطلق لا حكما لوليه الملك وهذا لان ملكه في الاصل مشتق بالدليل وحكم الشئ حكم الاصل
والذي في يد الشئ لم يصب ملكه بالدليل وكان هو اولى ورجوع الباعه ايضا حكم الملك المطلق لان يكون
الساح باي ملك الغير وما ذكره الاحكام فخر نسلم انه يجوز ان يكون القول قول انسان في النسبة نسبه انما ان
في ان نسبه الخارج اولى ام نسبه ذي اليد وحررنا ان من صار مقتضا عليه في حادثة لا يصير مقتضاه في تلك
الحادثة اذا كان في نسبه ما يكون خلاصا عن نسبه المسحق كما لو ادعى دينا على انسان اقام نسبه فقضى له
ثم اقام المقتضى عليه نسبه على العضاء او الدبر او راسه وكذا لو قضى للمدعى بالساح ثم اقام المقتضى عليه النسبة
على الشئ او اقام الرجل نسبه على الركاب وقضى له ثم اقامت المرأة نسبه على المطلق وحررنا ان المدعى في كانت
في يد الشئ كانت نسبه له دار بين مجاورين لان حكم كل نصف بخلاف حكم النسبة الاخر فاذا ادعى يكون
كل واحد منهما مرجحا لما في يد صاحبه منكر ادعى صاحبه فيما في يد محلف كل واحد منهما على ما في يد صاحبه
وسئل نسبه كل واحد منهما فيما في يد صاحبه ص ادعى دارا في يد صاحبه وادعاها كل واحد منهما ملكا وابتدأ
بالنصف له والنصف لهما ولو ادعى الغصب او الوديعة على احد ما والرابع لمن لم يدع عليه والباقي له نظيره ادعى

عينا وادعى خزانة غصبها منه او اودعه ولو ادعى الغصب على احد ما وذاك عليه والنصف له والنصف
لها لتعارض الغصب ولو ادعى على احد ما وذاك على شريكه فالربع لشريكه والباقي له ولو ادعى على احد ما وذاك
على شريكه وشريكه على الخارج والنصف للخارج والنصف لهما ادعى عليه ولو ادعى كل واحد على شريكه غصب الكل
والخارج عليها او اطلق والنصف لهما والنصف لهما ولو ادعى على احد ما وذاك عليه فالربع له والرابع للغاصب
والنصف لشريكه شريكه يد رجلين يسمى احدهما اصغرا والاخر اكبرا فام كل واحد منهما البيعة انما له
واما الاجبي البيعة انما له حصي بالنصف للاجبي لكل واحد منهما بالربع لان في يد كل واحد منهما نصف الدار
فجعل كل نصف كل واحد على حدة فمقول حينئذ الاجبي والاكبر برعيان ما في يد الاصغر وما خارجا والاصغر
صاحب يد نسفط حكم بيعة في مقابل بيعة ما في يد الاصغر من الاجبي والاكبر نصفين لا يتوابعها في الحجة
وكذا حكم الاكبر في يد من الاجبي والاصغر حصل للاجبي نصف الدار ولكل واحد منهما ربع الدار ولو ادعى
الاجبي على احد ما وهو الاكبر مثلا انه غصب منه الدار او ادعه اياها او اجرها منه وام كل واحد من
الاصغر والاكبر انما له نصيب للاجبي ثلثه ارباعها وللاصغر ربعها ولا شيء للاكبر الغاصب لان الاجبي مع
الاصغر برعيان ما في يد الاكبر نصيب ما في يد نسبه نصفان ثم الاجبي مع الاكبر برعيان ما في يد الاصغر
نصيب مع ما في يد الاصغر للاجبي لان الاجبي ثبت على الاكبر انه غاصب لهذا العيز فبطل دعواه انه
مالك لان المالك لا يكون غاصبا فصارت بيعة دافعه لستة الاكبر نصار كانه لم يدع هذا النصف
الا للاجبي مقضى لحيعة له التركة لانه لو ادعى دارا في يد رجل وامام البيعة وامام الاخر لستة ان هذا
المدعى غصب منه هذه الدار وانه اودعها من المدعى ضمن لم يجمع وبطلت نسبه الاول لان الاجبي اذا ثبت
الغصب على الاكبر صار اثبات الغصب عليه كاثبات الشئ من حيزه ولو اسند الشئ من حيزه كان الاصل احق بها
على النصف للمدعى والاكبر لان الاصل لم يثبت على الاصغر حقا واستوبا ما في يد الاكبر كرجلين ادعيا
دارا في يد الثالث اقام احد ما البيعة على الملك المطلق اقام الاخر البيعة انه غصبها منه صاحبه اليد او
اودعها عنده بعضي منهما نصيب من نسبه ولو ادعى الغصب على احد ما وذلك عليه يعني لو اقام الاجبي
النسبة انما داره غصبها منه الاكبر وامام الاكبر البيعة انما له غصبها منه الاجبي وامام الاصغر النسبة انما
له مطلقا نصيب للاجبي بالنصف ولكل واحد من صاحبي اليد بالربع لان نسبه الاجبي من ستة الاكبر استوبا
في اسات الغصب من كل واحد منهما على صاحبه فلعني اعتبار الغصب بعيت دعوى الثلثة في الملك المطلق
نصارت كالمسألة الاولى في مثله للاجبي بالنصف ولكل واحد منهما الربع لما بينا كراهة هذا ولو اقام الاجبي النسبة
على الاكبر بالغصب اقام الاكبر النسبة بالغصب على الاصغر وامام الاصغر النسبة انما له للاجبي بل انما ارباعها
وللاصغر ربعها ولا شيء للاكبر لان نسبه غير مقبولة في النصف للمدعى في يد من حيزه النصف للمدعى في يد الاصغر
بطلت نسبه الاجبي لانها اثبتت على غصبها فخلص ما في يد الاصغر للاجبي وسأوى الاجبي للاصغر ما في يد الاكبر
اي على الاكبر

في الشئ لستة ان دعوى الاول
ما اثبت الغصب عليه كراهة من

اذ لم يدع احدنا على الآخر غصبا فكان سنما نصير فحصل للاصغر الرج والاحبني الرابع وليس للكبر ان
 يقول للاصغر انا اثبت عليك عصب الدار وقد عجزت عن تسليم ما كان يدرك الى يجب عليك ضمانه اثبت
 سنة الاجتي انه غاصب غير مالك لا مسحق ولا مستوجب صمانا ولو اقام احبني البنية بالغصب على الكبر
 واما الكبر الميسر بالغصب على الاصغر واما الاصغر المسد بالغصب على الاحبني فمضى في يد الاصغر للاجتي
 لان الاجتي والكبر ادعيا وقد بطلت سنة الكبر بسد الاجتي وانفرد به الاجتي ويقضى في يد الكبر للاصغر
 لان الاصغر والاجتي يدعيان وقد بطلت سنة الاجتي بسد الاصغر لانها است علم الغصب الاجتي
 لم يست علم غصبا مفرد به الاصغر ولا في الكبر لما منا ولو ادعى كل واحد من الكبر والاصغر الغصب على
 صاحبه وادعى الاحبني الغصب عليهما جميعا واما موا البنية والصف للاجتي والكل واحد منهما الربع لان الاجتي
 والكبر يدعيان الغصب على الاصغر فكانا سويا في اسحقا وفي يد الاصغر بمعنى به سهما وكذلك الاجتي
 مع الاصغر يدعيان الغصب على الكبر فكانا سويا فكان في يد الكبر منهما فحصل للاجتي النصف والكل واحد منهما
 الربع وكرر لو ادعى الاجتي مطلقا والصف للاجتي والنصف بينهما لان الاجتي مع الكبر ادعيا في يد الاصغر
 وسد اصدا لا تدفع سنة الاخر لانه يدعي الغصب على صاحبه فتكون في يد الاصغر سهما م الام الاجتي مع الاصغر
 ادعيا في يد الكبر وسد اصدا لا تدفع سنة الاخر فان قيل سعى ان يقضى بالكل للاجتي لانه يدعي الغصب
 على كل واحد منهما غصبا بالنصف والكل فاذا ادعى الكبر في يد الاصغر مثلا وهو يدعي على الكبر عصب الدار
 كان مرقبا عليه عصب ما في يد صاحبه والفضا سهما انا ورفع في يد صاحبه وهو لا يدعي على الكبر
 اقام بعد عصب ما فيه فاستويا بمعنى منها خلا وماذا ادعى الاجتي على اصدا عصب جمع الدار حيث لا
 معنى لذلك المدعى علم الغصب سعى في يد الكبر اقاما عليه لان الاجتي لما اثبت انه غاصب للجميع فقد اثبت
 انه ليس بالكل لهذا النصف الذي يدعيانه فكانت سنة دافعة لبينته ولو اقام الاجتي سنة انا داره
 غصبا منه الكبر مثلا واما الكبر السنة انا له عصب ما منه الاجتي وكرر الاصغر اقام البنية انا له
 عصبها الاجتي منه فام في يد الكبر للاصغر لان بنية الاجتي بطلت بسد الاصغر مفرد الاصغر وما في يد الاصغر
 بين الاجتي والكبر نصفان لان دعوى كل واحد منهما بطلت للتعارض فبقيت دعواهما منسلة مسقة
 المدعى منهما لا استويا في الحجة باب دعوى النسب وغيره ص

وقد اثبت عليها ولنا
 اذا اقام البنية انا
 فعد اثبت على كل
 واحد منهما ص

سنة

او النفقة او الحضانه لانه لا يتوصل الى ذلك الا باثبات النسب وكان اسان النسب بعض جموده فاذا
 كان كذلك اسبب خصما لانه لا يتوصل الى ذلك الا بقصا العاقل على الغايه وهذا كما قالوا في رجل اقام البنية
 ان له على الغايه دينان وان هذا الخاضر كينل عنه فانه يقضى بالدين على الغايه والكفاله على الخاضر كذا كرهنا
 واذا اثبت هذا فاحتجنا الى معرفه من يصح اقراره فنقول اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالدين والابن والمرأة
 والمولى وفي بعض النسخ بالخمسة والحامسة الدم واقرار المرأة يصح سلمه بالدين والزوجه والمولى والصبي بالولد
 اذا كان لها زوج وان لم يكن لها زوج واقرت بالولد من الزنى يصح وفي بعض النسخ باربعة وهي الوالد ومشرط
 في صحة اقرار الرجل بالولد ثلثه وليس له نسب معروف بصديق الابن ان كانا عاقلين لان اقرار المرأة
 على نفسه مقبول وعلى غيره لا فالرجل لا يقر على نفسه مقبول وعلى غيره لا فالرجل لا يقر على غيره
 نفسه ان الولد نسب اليه لقوله عليه السلام الولد للفراش والمرأة تقر على الغمر وهو صاحب الفراش وفيه
 عمل النسب على الغير وقد قال عمر بن الخطاب لا يورث الحمل الا نسبه واصل هذا ما روى عن الشعبي رضي الله
 ان امرأه سبيت معها صبي فاعترفوا بكبر الصبي والنسب بالام ماث فعالو المرأة خذرى ميراث ابنك فالت
 ليس هو ابني ولكنه ابن حنظلة ابن العره وكنت نظير له فكذب ذلك الى عمر رضي الله فكيف ان لا يورث الحمل الا
 سبيته وقال محمد بن عبد الله الحمل عنه ما كل نسب كان في اهل الحزب وليس هذا شئ يخص به اهل الحزب
 فان الحمل من حمل النسب على الغير فعيل بمعنى فاعل كصمن معنى ضامن او حمل نسبه على الغير فعيل بمعنى
 كاليتل المعنى المقتول لادانه انا وصنعه في اهل الحزب بنا على العادة لانه لا يمكن اثبات نسبهم بالبينة
 ودار الاسلام وقل ما عذر ذلك فيما بين المسلمين فلهذا وضعه في اهل الحزب ولان سبب سبب النسب
 من الرجل الا على اقل وهو خفي لا ينفذ عليه عمر فقبل فيه قوله وسبب سبب النسب من المرأة ولده يطلع عليه
 غيره فلا يقبل قولها واما الاقرار بغيره هو ولد من الحج والعم والجدة والجدة لا يصح لان منه عمل النسب على
 الغير فلا يقبل البينة علم الا اذا ادعى ارحا سمة محبيد مسحب خصا ويقبل البينة علم لانه ادعى شيئا
 لا يمكن اثباته سبب ته الا باثبات السبب على الغايه مسحب الخاضر خصا عن الغايه وهذا اذا اقرته
 في حال الحيوة اما اذا اقرته بعد الموت صح الاقرار في حاله في الدارث لا في ثبوت النسب اذ الم يشك
 النسب بالاقرار في حال الحيوة ذكر في بعض الزيادات انها لا يورثان وذكر في العرائض وبعض روايات
 الدعوى انها تتوارثان قيل اذا ذكر في الزيادات محمول على ما اذا كان للمقر وارث معروف ما ذكر في الدعوى على
 اذا لم يكن له وارث معروف لان كل واحد منهما اقر لصاحبه بالنسب والميراث فاذا لم يكن له وارث لم يكن له
 اعتبار بالاقرار في حق الدارث لبطال احول احد صحيح وعجز اقراره بالمراث لان لم يست النسب كما لو اقر
 باخ بحد موزن الذهب وقيل لابل في المسئلة روايتان فجه روايه الدعوى ما ذكرنا وجه روايه الزيادات ان الاقرار
 بالميراث ما ثبت قصدا وانما ثبت صم النسب اذ لم يست النسب في ضمنه ص ادعى انه اخوه او جد

ذكره
 الحديث عن الذي يحمل
 الحديث عن الذي يحمل
 الحديث عن الذي يحمل
 الحديث عن الذي يحمل

التسليم وكذا لو قال وكلوا القمح ولو ادعى فعلا ولم يتم فاعلم بان قال هذه الدار له غصبت مني او مرقمت
منى او اخذت منى فاما ذوالالبية نسا وصلت اليه عصب الغايب سبب لا وجوب له الملك اجمعوا ان في قوله
اخذت منى وغصبت منى دفع الخصومة لانه لم يدع عليه فعلا لان هذا فعل مالم يتم فاعلم بان المدعى عليه
مجهول او دعوى الفعل على المجهول لا يصح فالتحقيق بالعدم وذوالالبية ان كان باعتبار يد وقدر اثبات يد
يد حفظ صدق الخصومة كما في دعوى الملك المطلق اما في قوله سرت منى صدق الخصومة قياسا وهو
قول محمول وزوج القياس ما مر انه ادعى الفعل على مجهول ذلك باطل بقوله عينا ملكا مطلقا فصدق الخصومة
عنه ما شئت لا يدع ولا صدق التحسينا وهو قول في حقه وان لم يصرح له جبر حده ان قوله سرت منى
لمنزله قوله سرتنا الا انه اخبر هذا اللفظ انتزاعا الى ما ندر اليه في الشرع من المحرر عن اظهار
الفا حقه والاحتياط لدر الحرف فاذا اكل الدهر الى ان سطر حقه يعود صدق السيرة فاعلمنا هذا القول
على صاحب الدار كما واعتبارا فلا صدق الخصومة عنه باطله اليد الى غير ذلك لو ادعى عليه حقه وهذا
لانه محتمل ان يكون هو ان يقر بحمل يكون هو غيره الا انه لم يصرح لما ذكرنا فرجنا جهة كونه سارا واحتمالا
لا سقاط القطع لانه لو تغير هو سارا فاقومت المدة وتوحد منه العير فلا يجب القطع على السارق بعد ذلك
وان لم يتغير لانه ظفر السارق بعد وصول العير الى يده ولو لم يتغير هو سارا فادبوذ العير منهم فوجب القطع
على السارق لو ظفر به لعدم وصول العير الى الملك فرجنا جهة كونه سارا فالحال ان الغصب لا يضر لان الغاصب
بما هو بائع ولا يضره الاستدراك على محله فالحال تخييل على السيرة وليس في حقه اخذ او غاصبا
احتمال درى الحرف ايضا والى ان السارق العاكى يكون بالسحر من الحب وفوق منه فيشتبه عليه
في ظلمه اليد لانه فلان او غيره هو قوله سرت منى تحتمل كذب له ذلك شرعا كان هذا في حق قوله
سرتنا منى بخلاف الغصب **ولو ادعى الشرا والنقد والقبض هو كالمالك لا يتبايه** وقيل القبض
دعوى الفعل ويوم الغاب باعادة التينة في دعوى الملك والاديسلم له وكذا لو صدقه في الملك ادعى
الوديعة ولو قدم وديعته يدفع واذا احضر الغاب يرد عليه كانه اقر الغاب بم الحاضر وبالعلم
تضمنه بالرفع تفصيل معروفي لو علم العاكى ان الغاب له ودعه فهو كالمستأجر ولو علم بغصبه من المدعى
سلم اليه شر **دار في يد رجل امام آخر التينة انه استراها من الذي يدين وقبضا وبعده التينة امام**
الذي يدين التينة استراها من الذي يدين وقبضا ان فلانا او دعيا اياه فلا خصومة بينهما لانه
ادعى عليه فعلا استوفى احكامه فكان عدما فصار كدعوى الملك المطلق لانه لم يسل عليه ولاية دعوى الفعل
وان لم يشهدوا على المشتري فالذي يدين خصم ويقضى له بالشر او يدفع اليه لانه ادعى فعلا لم يسل احكامه
فكان معبرا لانه يدعى عليه فعل التسليم فلا تندفع الخصومة باطله اليد الى غير ذلك لو ادعى الغصب لادعى منى
انك شرع مع القبض كان محتمل ان يكون في ما يسل لك صار اليد لغيرك فلعك اخرجه من يدك ثم وحل

ظفر

الى يدك ما يدع الغير فلا يكون منقضا فعلا اذا لم يبرع القبض ولو ان البايع صدر المشتري من القبض
ولكن قال له ودعينا فلان واقام على ذلك سيرة مع عنه الخصومة لانه وان اقر بملك الدار للمدعى كمن البية
يد احاطة ومن الجائز ان اجراها او رهنها من غير ان المستاجر او المتهن او دعيا اياه وكانت يد محقة
فلا يوجب منه ولو ادعى دار في يد رجل انما له فاقرا الذي يدين انما كانت للمدعى قال فلان او دعسا واقام
بينه على الوديعة فلا خصومة بينهما لانه امكنه التوفيق بين الدعوى والقرار فانه يقول كانت له فما مضى الاثر
قرا التينة الى غير بوجه الوجه هو او دعينا فان لم يتم بيبه اخذها المدعى لانه اقر او لا للمدعى الحاضر ثم
لغايب وحد الصدق من الحاضر وانعدم من الغائب هو هو هو عسى تصدقه عسى كرهه هو هو التسليم الى الحاضر
لانه لا يجوز باخير الحق الظاهر لا هو هو هو فلو سلم اليه محضر الغاب للمقر له بالادباج وصدقه لا يخذها من
المدعى حتى يتبين التينة انما له لانه كان مقر له او لا وانصل بالتصديق منه فلا سطر حقه بتصادقهما فكذا
لو يد افعال او دعينا فلان في هذا المدعى فان اقام بس على الوديعة صدق الخصومة وان لم يتم اخذها
المدعى وان اقر الغاب او لا لان تصديق الحاضر يصل به ولم يتصل به صدق الغاب فلا يجوز يعطل هذا القرار
والصدق امر هو هو وان سلم اليه محضر الغاب للمقر له بالوديعة وصدقه اخذها من المدعى حتى يتم المدعى
البينة انما له لان ذا اليد هنا امر محال الغاب او لا لان السلم الى المدعى لغيبته وعدم علمنا بالتصال
التصديق والقرار فاذا اصدقه ظهر صدقه اقراره وخير وجوده وطهر ان اقراره الحاضر كان اطلا ولو صدق
المدعى المذكور في يد الدار فما ادعى من الوديعة فلا خصومة بينهما لان الثابت بالتصديق كالبات التينة
قوله وفي تضمنه بالرفع تفصيل معروفي كره في كابل لا قرار اذا اقر الرجل فقال دفع الى هذه الدار
فلان في فلان فادعى الالف كل واحد منهما في المدافع لانه اقر له بالمال ولا جبر اقراره وصوله الى يده محتمل
ثم اقراره للثاني حصل به هو محقق لعمري يدين فلا يكون ملزما سقا والمال للدفع فاذا ادفعه اليه يرى
المقر ان كان او غيره كالمالك لا يضر لان المدعى من الغاصب يبرأ برده اليه كالمودع من المالك ان قال هذا الالف
فلان دفعها الى فلان في المقر الاول لانه سبق اقراره بالملك الاول فاقرا بعد ذلك باليد للثاني لا يصح
في حال الاول ان ادعاها الدافع فعليه العير او لا يمسى فلان وقد دفعها اليه فليس له على شيء فلهذا يتوجه
المنع على الثاني فان حلفا من فلان محضر المقر الثاني الفاء اخر الوديعة والعارضة في هذا سواء اما اذا دفعها
الى الاول فغيرضا فهو قوله ان اقرار محتمل في حقه وقد زعم ان المال وصل اليه محتمل الثاني فاذا دفعها الى غير
باحتماله كان ضمانا له مثلها وان كان دفعها بعضا فلا ضمان عليه للثاني عند ان يوصله لانه بنفس القرار
للاول والثاني على الثاني سقا ولا اختيار له في الدفع وغير محتمل للثاني انما لانه باقراره الاول سلط القاضى
على الثاني كموذر زعم انه مودع فبما من الثاني المودع بهذا التسليم يصير ضامنا كالمودع سارا فاعلم سرقة
الوديعة ولو ادعى الملك فادعى ذوالالبية لا يدع من الغايب صدقه المدعى ذلك لو علم العاكى لا يدع الغايب من

لان المدعى ان اقرت
دفعها الى اولئك كان لا

ذي اليد فلا خصومة لان الماينة صادقة او علم القاضى كالتاينة المسموعة ولو علم القاضى انها لا تدعى
 فصار في ذي اليد واما ذي اليد على الدير اع سرع لاحمال الماينة الت عن ملك الذي يدعى علم القاضى
 بذلك فادعيا المالك الجديد عند ذي اليد ولو علم القاضى ان الغائب عنها من المادعي او دعيا من ذي اليد
 اخذها منه وان كان غائبا لانه علم بطلان يد الغائب فساد قبضه بطلان يد الحاضر خلافا اذا
 علم ان المادعي لم يعلم بالغصب حيث لا يقضي اذا اقام ذي اليد على الدير اع والغائب لانه لم يعلم بفساد يد الغائب
 لحوازا اننا وصلت اليه من المادعي سبب صحيح فلو شرط ان يكون علمه حصل في قضائه ويكون في
 ولايته ما منه ايضا ادعى من غاب فقال ادعني
 قال بل غصبت منه يقضو عليها للساقض كالمودع غير ذي الرقعة الهلال وسعيان بدوع وكذا لو قال ادعني
 ويكيله خلفه على علمه بدفعه ش اصل الباب ما ذكرنا ان اليد يوجب توجه الخصومة ومسايل الباب
 من ما تقدم ذكره دار في رجل ادعى رجل انه استراها من عبد الله بالف نفقة التروا اقام البينة وقال الذي
 في يده ادعنيها عبد الله فلا خصومة سبها اقام السيد ولم يبق لانه ثبت الوصول اليه من جميع الماينة بصادقها
 باقراره نصا واما في المادعي ظاهر اقام كرتب المادعي في الوصول اليه من جميع الماينة بصادقها
 على المادعي من الوديعة خلفه القاضى بالله لغير ادعيا اياه عبد الله لانه ادعى عليه فعلا لواقربه يارنه واذا
 انكر تخلف اقرار المادعي بذلك ثابت من حيث الظاهر لا بد من يد ثالث فادفع الخصومة واما الوصول اليه
 من يد ثالث فهو موهوم بان غصبت من عبد الله او كان يد وكذا عبد الله موصلا اليه من يد عبد الله وولاية
 الاحكام فاشترط يد ذي اليد والظاهر وكان الخليف مفيدا محله واما خلفه على المتاين ان كان الدير اع
 فعل الغير في تمام الدير اع بقبوله وهو فعله فان حصل فلا خصومة سبها وان كمل فهو خصم كالمواقرنه وكل
 اليه من غاصب عنها من عبد الله فانه يكون خصما لان اقراره يفتقر للتصادق فكذا اذا انكل اذا اقام اليه
 انه وصلت اليه من وكيل عبد الله او من غيره من مخرج الخصومة ولو قال جبريل سواك ما ادعنيها عبد الله
 ولكن غصبت عنها من مخرج الخصومة ويحق عليه ويكون فضا عبد الله لان دعوى الغصب بغير اقرار بالوديعة
 ساقض منه فبطل الدعوى فان جميعا وصار كانه سكت ولم يقبل شيئا ولو لم يقبل شيئا كان خصما وكان القضاء عليه
 وضار على عبد الله فكل هذا طعن عيسى بن ابيان قال سعيان بدوع عنده الخصومة لانه جمع بين دعوى كراة
 منها ما فرادة تدفع الخصومة فايها ثبت هناك دفع وللجواب نعم ان لو ثبت احدهما وهما لم يستل احدهما
 لان الساقض بطل الكلام فماله وان كان لا يوجب بطله فيما علمه صار كانه سكت ولم يقبل شيئا ونظير
 المودع اذا ادعى الردم ادعى بذلك بضم لعدم ثبوت احد من دعوتيه للتناقض اذا اقصى كان فصا
 على عبد الله بالشري منه لانه اقام على خصم حاضر فعوى الى الغائب حتى لو حضر لا يكلف اعادته اليه عليه
 ولو اقام المادعي السيد على الشري عبد الله وقال ذي اليد او دعنيها عمر وكذا عبد الله باذنه من دفع لعدم التصديق

لا علم الا بالشري منه
 او بالملك وكان الظاهر
 الوصول الى البدن
 جهته لا من جهة ثالث

مدكن
 مدكن

لان المادعي باقراره بالشري عبد الله جعل مقرا بالوصول الى اليد عنه ظاهرا وذا اليد كونه في ذلك حيث
 زعم وصولها اليه من غير علم بالتصادق فلو اقام البينة وشهد وان عبد الله دفعها الى عمر وقالوا لا ندري
 ادفعها عمر الى ذي اليد ام لا لا بد من لان الخصومة اما تدفع بدوع عمر الى ذي اليد او بدوع عبد الله الى عمر
 وله ان يحلف المادعي بالله ما يعلم ان عمر ادفعها الى ذي اليد لانه لو اقر بذلك لاندفعت لخصومه فان حلف فهو
 خصم لعدم سوت ما ادعاه من الوصول اليه من عمر وان كمل فلا خصومة كالمواقرنه لواقربه يارنه واذا
 اليه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمر فادفع لانه است الوصول اليه من غير ولا يبين على ذي اليد لانه
 دعواه بالسيد كالمودع اذا ادعى المرد واما السيد عليه بسط عليه المبر ما ما
 لكن خصما بعد الهلاك ص من علمه غيره رجع عليه غيره ش اصل الباب ان من علم
 لغيره بامر ولحقه ضمان يرجع على الاجرم كالمواقرنه بالسرح ونحوه لان سفعه علمه حصل لغيره فيكون غريمه عليه
 وان علم الغريم يرجع واصل اقرار الدين سبب غير كات في بدوع لا تدفع باحالة اليد والحق الى غيره
 لانه يدعي الركن سكت من العير في ضمانه فكانت دعوى كالتماثل وهذا يخصه فلا يملك لادعوى كالمواقرنه
 الغصب ونحوه خلاف دعوى العير لان توجه الخصومة باعتبار تمام يد علمه وفدا الى غيره ودعوى
 الضمان باعتبار هلاكه في بدوع وهذا لا يتحول الى غيره وآخران الجز المتصل لا يفصل عن الفصل في الخصومة
 لعدم تقور الانفصال في الاحتماق والولد يفصل لتصور الانفصال وكل البذل حكم الفصل ص ادعى عبد
 مات في يد غيره او ابو ملكا وادعاه وديعة او اجاره او رهن الخايبا وغصبت منه او عارته يعرض عليه
 كالفعل بان حضر الغائب صدقه وجع عليه الوديعة والجاره والرهن دور الجارية والغصب يسلم له
 ان ظهر ورغم مردود وش عبد مات في يد رجل فقام رجل بسده كان عبد واما ذي اليد البينة انه كان
 لفلان في بدوع وديعة او عارته او اجاره او رهن او غصب لم يقبل بسده بعضي عليه بعينه المادعي لغير رهن
 ان ذي اليد غاصب او مودع الغاصب والضمان الهالك في بدوع والمادعي عليه وان است ان غيره او دعه كمن هذا
 لانظر انه ليس مودع الغاصب فلامنع من الضمان فلم يوجب اقامته السيد فايده ولا سهل واذا اقصى عليه
 بالقيمة من حضر الغائب صدقه فما قال رجح ذي اليد عليه باعترافه في الوديعة والجاره والرهن لا يرجح
 في الغصبة الجارية لان المودع عام المودع لان سفعه الحفظ في الوديعة حصل للمودع ولهذا كان موهونه
 الرد عليه كالمواقرنه عام المودع لان من الممنوع سبطه بملكه فكانت منفعه الرهن عايدة الى الراهن
 وكذا المستاجر عام المودع لان من مودع العير حصل الاجرة الحقيقية لان منافعها انما تصير معقودة بالعقد
 ولان ما يملكه الاجر من الاجرة خير مما يملكه المستاجر من المنافع اذ لا قيام لها ومن علمه غيره ولحقه ضمان فبسببه
 كان رهن الضمان على الممول له لانه هو الذي وقع فيه واما الغاصب المستعير فعاملان لان نفسه لاني
 منفعته وضمانه وخلفه عايدة اليها وكان رهن الضمان عليها وان حذر العايب لا يدل على اوجازها والرهن

لا يلزمه شيء لان مجرد قول ذي اليد لا يثبت حقه ولو طلب ذو اليد يمينه حلف فان حلف عليه باضمن
وان حلف فلا يرجع عليه ولو ادعى ما ادعى من الادعاء ونحوه قضى على الغائب ولو كان في يده عبد فابق
فادعاه آخر وطلب القمعة فاقام ذو اليد النسبة على الادعاء ونحوه لا سند مع لانه يدعي القمعة كما لو كان الجاني
هلاك معنى له وانما يصح له ان يثبت القمعة على ذي اليد بالقمعة ثم عاد العبد فحق الغصب العارضة تكون ملكا للز
اليد لان قرار الضمان عليه الملك المضمون مسكن فقرر عليه الضمان فلهذا لانه وان لم يضمن منه ولا يضمن
بالمالك حلفه بالغصب منه والدعاه فهو انما اقرله فحسب الظاهر وقد بطل اقراره بيمينه المسخية فصار كالمسخر
اذا استحق المبيع عليه فانه يرجع على اليايع وان كان بالسراية مقرر له بالملك فان قيل في اليد اقرانه غصبه او
استغاره من الغائب فبطلت دعواه بالرد عليه قلنا نعم اقرار الغصب لا يستغاره منه ولكن اقراره بالملك لان الشيء
قد غصبه سحار من غير ملكه فلا يكون غاصبا بطلان دعواه بطلان الغصب بالملك والقاضي يرضى بالملك للمدعي
بحجة شرعية ونفذ فضاه وقد وصل اليه بدله وهو العتق من يد البدن فينتقل الملك منه الى الضامن كما هو
الاصل في المضمونات عندنا فيكون زعمه مردودا قيل فعلى هذا لو اقرضت جارا للملك للغائب بان حال ملك فلان
على المودع ويرجع عليه في المودعة ونحوها يرد له مودعه بادا الضمان فله ان يمنع منه حتى ياخذ
بالضمان لانه عامر له والمودع منه ما غرمه من ماله كالوكيل بالسراية ولو هلك بين قبل حبس هلك ماله ولو حبسه للاستيقار فبطلت القمعة
وفي الوكيل بالسراية اذا حبس المسخر لا يستيقار اهل هلك بملكه انتم عند الحسم وتحتل بها الله وعندنا في
يملكه اقل من ماله والتمسك بالهذه هي الثمة والقيمة واحدا فلا ينظر الخلاف وان ذهب عني عن بعد الجبس
لم يكن مخفيا عليه كالمودع حيث عني الجبس في الوكيل لان الغاية صفه والاوصاف لا يقابلها التمسك اكان
الفواتية سارة ولكن بخير الغائب ان شاء اخذ ادى جمع القمعة وان شاء ترك كما في الوكيل
ولو كانت جارية وقد ولدت والولد قائم بقصفي يمينها وتندفع في الولد بشرط لانه منفصل كالوصية بخلاف
الورث ولو سلمها عبدا ودفع بها ان طلبت منه سند مع وان طلبت القمعة لا والرجوع على الغائب على امرش
عبد في يد رجل ذهب عنيها ما قام رجل البيعة انه عبد واقام الذي يدعيه ان فلانا اودعه قبل
ذهاب عنيها فلا خصومة بينهما في العبد ولا في امرش عنيها حتى يحضر الغائب ما في العبد فلما ذكرنا اوابا في الدرس
لانه لا يملك الا ملك الاصل فاذا اندفعت الخصومة في الاصل سدد مع في السبع لانه لا يمكن القضاء بالادرس
الا بعد القضاء بالشخص لانه لا يجوز ان يكون العبد لواحد والادرس لآخر ولو كانت جارية فلو كانت ملكا واقام
الذي كانت في يده النسبة ان فلانا اودعها اياه قبل الولادة فلو كانت عنيها فانه يعصى للمدعي بيمينه الجارية
لما قلنا انه يدعي القمعة في ذمته ولا يعصى في الولد يميني حتى يحضر الغائب لان الولد قائم والمالك فيه يقبل الفصل
عن الاصل بخلاف الادرس لان ادركه ان يكون الجارية لرجل ولدها لآخر كما في الوصية ولا يجوز ان يكون
الجارية لرجل وارثها لآخر لان ادركه لو اشترى جارية ثم افسدها فولدت في يده ولدا ماتت فللبايع ان ياخذ

الغائب

على المودع ويرجع عليه
بالضمان لانه عامر له والمودع
منه ما غرمه من ماله كالوكيل
بالسراية ولو هلك بين قبل
حبس هلك ماله ولو حبسه
للاستيقار فبطلت القمعة
وفي الوكيل بالسراية اذا
حبس المسخر لا يستيقار اهل
هلك بملكه انتم عند الحسم
وتحتل بها الله وعندنا في
يملكه اقل من ماله والتمسك
بالهذه هي الثمة والقيمة
احدا فلا ينظر الخلاف وان
ذهب عني عن بعد الجبس لم
يكن مخفيا عليه كالمودع
حيث عني الجبس في الوكيل
لان الغاية صفه والاوصاف
لا يقابلها التمسك اكان
الفواتية سارة ولكن بخير
الغائب ان شاء اخذ ادى
جمع القمعة وان شاء ترك
كما في الوكيل ولو كانت
جارية وقد ولدت والولد
قائم بقصفي يمينها وتندفع
في الولد بشرط لانه منفصل
كالوصية بخلاف الورث ولو
سلمها عبدا ودفع بها ان
طلبت منه سند مع وان
طلبت القمعة لا والرجوع
على الغائب على امرش عبد
في يد رجل ذهب عنيها ما
قام رجل البيعة انه عبد
واقام الذي يدعيه ان فلانا
اودعه قبل ذهاب عنيها
فلا خصومة بينهما في العبد
ولا في امرش عنيها حتى
يحضر الغائب ما في العبد
فلما ذكرنا اوابا في الدرس
لانه لا يملك الا ملك الاصل
فاذا اندفعت الخصومة في
الاصل سدد مع في السبع
لانه لا يمكن القضاء بالادرس
الا بعد القضاء بالشخص
لانه لا يجوز ان يكون العبد
لواحد والادرس لآخر ولو
كانت جارية فلو كانت ملكا
واقام الذي كانت في يده
النسبة ان فلانا اودعها
اياهم قبل الولادة فلو
كانت عنيها فانه يعصى
للمدعي بيمينه الجارية
لما قلنا انه يدعي القمعة
في ذمته ولا يعصى في الولد
يميني حتى يحضر الغائب
لان الولد قائم والمالك
فيه يقبل الفصل عن الاصل
بخلاف الادرس لان ادركه
ان يكون الجارية لرجل
ولدها لآخر كما في الوصية
ولا يجوز ان يكون الجارية
لرجل وارثها لآخر لان
ادركه لو اشترى جارية
ثم افسدها فولدت في يده
ولدا ماتت فللبايع ان ياخذ

الولد وقيمة الام ولو قضيت عينا فاقبل المشتري الادرس ثم مات فان الباع ياخذ قيمتها وبقي الادرس
للمشتري لانه لا يصح ان تكون الجارية للمشتري الادرس لغيره وتصلح ان يكون الجارية لرجل والولد
لغيره جارية في يد رجل قبلها عبدا لرجل فامر الذي كانت يده امة لفلان الغائب او دعما
اياهم فحق خصم لصاحب العبد وخير موالي العبد يرد مع العبد اليه بالجناية او الفداء لان المودع
ان يخاف لانه مأمور بالحفظ وهذا من الحفظ الا ترى انه يقطع السارق خصوصته ولو غصب
كان له ولانه الادرس والاسترداد ان دفع العبد بام اقام رجل النسبة ان الجارية كانت له واقام الذي
كانت يده النسبة على ما ادعى في الادرس ولا خصومة بينهما ان اراد المدعي اصدار العبد الجاني لاد العبد
قام مقام الجارية لهما ودعا وجعل كان الجارية قايمة حكما ولو كانت حقة واقام ذو اليد النسبة
على الادعاء اندفعت الخصومة عنه باحالة اليد الى غيره كذلك ههنا وان طلبت خذ القمعة وتضمين ذي
اليدين قضى له بها ولا تندفع عنه الخصومة باحالة اليد الى الغير على ما ذكرنا فاذا احضر الغائب لاد اقر
بالمودعة احد العبد لانه قائم مقام ملكه ويرجع ذو اليد عليه باضمن من قيمة الجارية لانه عامر له
وهو بمنزلة ما لو ادعى عينا في يد رجل باقرانه ملك فلان لو انا ملك لده الصغير ولا يدعي فقال
المدعي للقاضي انه استملك ملكي باقرانه فخطه لي انه ملك فلان او ملك لده فان طلبت حلفه لياخذ العبد
لا يجيبه العبد الى ذلك لان بايده الا خلاف النكول وهو لو اقرانه للمدعي بعد ما اقر به لغيره او ولد لا يصح
ولا حلف لعدم الغايبه وان اراد استخلاصه لقصمه القمعة حلفه للقاضي على ذلك ولو اراد العبد لم
يقبل الجارية لكن قطع يدها ودفع سدها والمسئله جالها فلا خصومة بينهما في الجارية ولا في العبد
كخصم الغائب لان العبد بدل اليد ههنا كالادرس فكان نجا فاذا اندفعت الخصومة في الاصل تندفع في
السبع باب
ادعى دارا في يده فقال كانت لي عنتا من الغائب او وهبتها وسلمتها واودعني لا تندفع الا اذا
صدقه او علم القاضي او اقبل قراره ولا يقبل بيمينه الغائب على ذلك اذا اتفق له وعلى الملك بعد القضاء
نقل ويغضى له بالملك وقيل قال نزل منزله خارجين وقياس ما تم بغضه لانه خارج معنى شر داره
يدرجل ادعى اخرا ناله واقام بيته فقال ذو اليد هذه كانت داري عنتا من فلان وقبضتها
م او دعيتها او وهبتها منه وقبضتها او تصدقت عليه بها وقبضتها م او دعيتها واقام بيمينه على
ذلك لم يدع الخصومة ونقص عليه بالدار لان بقوله كانت لي اعره يكونه حصام ادعى خروجه
عن ذلك كان رجوعا منه فلا يصح وهذا لان بيمينه اما ان يقبل على اثبات ملكه للغائب بسفي
الخصومة ضرورة ثبوت ملكه ولا وجه له ليس خصم عنه في ثبانه او يقبل على في الخصومة عن
فثبت الملك للغائب وادرجه اليه ايضا لانه لا يسمع على النفي مقصودا فان حضر الغائب بعد ما قضى

يد م
ما قام
المدعي
البيعة
بها
جارية
وهي

على اليد وادعى ان الدار له واقام السنة يسال المالك في ذلك حتى صار له فان قال اشتريته من
ذو اليد لا سمح دعواه لان القضاء على ذي اليد مضاعف وتلقى الملك منته والمدة عليه لو اقام السنة على الملك
بعد القضاء لا سبل فكذلك من تلقى الملك منه وان لم يتبرأ وقال ادعى الملك حصة اخرى واقام السنة تقبل
لان المضاعف على ذي اليد لا سعدى الى غيره اذ لم يتلق الملك حصة الاخرى انه لو ادعى واحد اخر
المضاعف له واقام السنة على الملك المطلق يعيل بينه وبينه اذ اذ صدقه عن لوصدقه للمدعى
فما ادعى السبع غيره سدد عنه الخصومة لانه اقر ان يد يد الوديعه وكر الوعلم العاين بذلك كذا لو
استاد او المدعى بذلك اقر بذلك بعد اقراره ليس بحصم له واقراره حجة في حقه وان حضر
الغائب قبل القضاء للمدعى بذكر كذا الكتاب الجواب انه لو ادعى ملكا مطلقا صار انما جين ان ادعى انه
اشترها من ذي اليد من شهر واقام السنة فليست له رفع سبب المدعى لانه سنة من سنة المدعى
فما على غيره حرم ويحال المدعى على الشهود على الجحار شئنا لو اقر المدعى اننا كانت في يد فلان وكسر والاد
ادري انه دفع الى هذا ام لا وذو اليد يقول دفع الى فلان ولا خصومة بينهما لان اليد بيننا بغيرها نصا
مسدود الوصول اليه من غير الرزادات رجل في يد دار ادعى رجل انه اشترها منه سنة كسرة وقال ذو اليد
في لعلنا جئنا منه منذ شهر وسلمتها اليه ام او دعما ان صدقه المدعى ذلك وعلم القاضي به ولا خصومة
بينهما وان اراد صاحب الدار بعم السنة على ما ادعى لا نقل لما قران اقام المدعى السنة على ما ادعى من حقه الغائب
قبل القضاء واقام السنة على ما ادعى صاحب الدار فليست له سنة من سنة المدعى فامست على غير الخصم
سبب سنة المدعى فان اقام المدعى السنة على الجاحر بقضى له بسبق سببه وان حضر الغائب بعد ما قضى للمدعى
لا سبل سنة لان قضاء القاضي بشر المدعى من سنة سطل كل سبع كان بعد الا ان يدعى سبب سنة
بعضي لانه اسبوعه وبنياس ما قر بعضي له اي فياسر المسلما المقدمة وميلان الغائب لو اقام السنة
على الملك المطلق بعد القضاء للمدعى بعض الغائب بالكل ان بعضي بالكل للغائب ههنا لانه خارج معنى
من حيث ان المدعى استحق القضاء بها فامته السنة ولو ادعى عليه واقام شاهدا ثم خرج وضع ما ذكرنا
فعلى امره لو اقام شاهدا ثم عدل له وان علمه ودلت السنة على القضاء وله ان بعضي له سنة
اذ اغاب قبله كاقراه شر ولو ادعى دارا في يد رجل فقال القاضي للمدعى اقم السنة فخرجها من يد فلان
فباع ذو اليد الدار من رجل وسلمها اليه ثم ادعها المشتري عنده البايع ثم حضرا لادامه السنة واراد
ذو اليد ان يقيم سنة على ما صنع السنة لانه كان خصما بيده فهو يبريد هذا اخراج نفسه ان يكون
خصما وكذا لك الهنة والصدقة اذا علم القاضي بذلك او اقر المدعى واقام ذو اليد السنة على دار المدعى
تدفع لما ذكرنا وكذا لو اقام المدعى شاهدا واحدا او ادعى من صنع ذو اليد شئنا من ذلك هذا الواحد
لا موجب الاحتقان وكذا لو اقام شاهدين ولم يجز له ولو اقام شاهدا ثم عدل له لا يصح ما قلنا قبل القضاء

قبل القضاء لا تدفع الخصومة وان علم القاضي باصنع او اقر المدعى به لان المدعى انما عليه من الحجج وصار المحر خفا
له الا ان لنا يكون من القاضي ولا موجب ذلك بطلان حقه وسنرى ان السنة له واحد له محبة بدون القضاء ولهذا الوفا
المشهود عليه او مات بعضي عنده لم يجره المدعى كما اقر ثم غاب ومات بائنا ما يكون
خصما من غير معارضة القبض ص ادعى دارا ملكا واقام سنة واقام ذو اليد سنة ان فلان من فلان شهدنا
اننا داره اسكننا اياه ولم يره دفع اليه او شهدنا باسكانه لا غير لكننا كانت يومئذ في يد ادفعنا الخصومة
للحال اليه كما لو ادعى هبة ما في يد وسندوا بالهبة وكذا لو ادعى في يد من كانت ولو قال كانت
يد غيره لا تدفع ولا سمح دعواه به فيما تقدم لا نأيد من فضيه شر اصل الباب ان الحكم متى ثبت
وورس سبب سبب بحال به الى سبب السابق كما اذا اعاننا الجرح ثم مات قبل البري حال به الى الجرح السابق
قال الجرح محمد بن محمد بن عام السنة على دار في يد رجل اننا له واقام ذو اليد السنة اننا مودع وسندنا شهوده ان فلان
بن فلان شهدنا ان الدار التي في يد داره اسكننا الذي في يد ولم يره دفعنا اليه ودر علمنا اننا كانت يومئذ
في يد هذا الذي في يد ولا خصومة بينهما لان شهاكهما بالاسكان والدار في يد الساكن يوم الاسكان شهاك
بالسليم لان اليد اذا ظهرت عقيب سبب يحال اليه بسبب الوصول اليه من جهة الغائب فاندفعنا الخصومة
وكذا لو شهدنا ان فلانا اقر انه اسكننا ولم يره واقام داره لما ذكرنا ان اندفاع الخصومة على الوصول
اليه من جهة الغير بل يملكه كما لو شهدنا بالهبة ولم يره واقام القبض والغير في يد المشهود له فانه بعضي بالهبة
وان لم يره واقام القبض من الهبة بسبب السنة القبض ظهر بالمعانة وكذا لو قال لا نعلم في يد من كانت يومئذ
الان فلانا اسكننا ما اخبرناك وانا لا نعلم اننا اليوم في يد هذا الذي في يد لانه شهدنا بالاسكان الصحيح
لان الاسكان الصحيح ان يكون تسليم وتسليم ودر شهدنا بالاسكان والقبض الحال موجود في حال الاسكان
لانه ظهر عقلا لاسكان وكذا لا يصح فيه الله واحده ولان الاسكان بسبب السنة والقبض ظهر بالمعانة
فصار كانه ثبت كلاهما بالشهادة كما قلنا في الهبة وان قال المدعى اننا اعلم السنة ان الدار يوم اسكنها الغائب
كانت في آخر او في يد لا سبل لانه اقام على يد منقضة لنفسه والغائب في الغائب لوضعه واقام منقضا الدار
كانت في يد لا تقبل ولا سبب من هذا لانه انما بسبب المعانة وحملها بها بحجج وختمنا اننا بخير حق فلا سبب بالشكر
فاذا اقام غيره البينة كان اولى بعدم القبول ولو قال اسكننا فلان بما اخبرنا ان لم تكن الدار في يد كذا اليوم في يد
الذي اسكننا فلان في يد ان كانت في يد اخر فالمدعى بدخمه لان اقراره بتسليم شئ لم يكن يده فاسد والشهادة
على الفاسد لا تقبل ولان الاسكان من الغائب بدون يد لا يتصور كالهبة والجاره فلم يثبت الوصول اليه من جهة الغائب
فلا تدفع الخصومة باب ما يفيض به في الجبر والارادة
ص الاقرار حقة قاهرة والسنة متعدية بدليل الولد والتمرة شر اصل الباب ان الاقرار مقتصر
على المقر لان كونه الاقرار حجة بنا على زعمه وزعمه لا يعدو عن بعض بدليل ان اقراره لا يظهر في الولد والتمرة وان

بالتسليم
درك

لا بد من الدخ هنا كما نفي هناك للغائب في ظاهر الرواية اشار الى الفرق فقال المشهور هنا سند واعلى
 العلم يعني ان من ادعى كتمان الدخ لا يجزئ له ما منع الدخ بقى على حكم ملك الميت فكانها اقاما البينة عليه ونفي
 منها ولهذا لما لو نفي من قبله الجبى واخذت من يد ابن الدخ كان هذا قضاء على الميت حتى لو اقام ابن الدخ بعد
 ذلك فنفي له كمال المسئلة فانه لما دفع الى الغائب لم يعطه ما خصه ولهذا كان المضاها بعد الدفع
 وصاعا على المقر له حتى لا يسمع بيقينه بعد ذلك اذا كان كذلك فيكون منه لمقره قايمة على المدعى لا على
 المقر والمدعى صاحب يد وهو خارج فيفضوله بالكل ولو ان ابن الدخ اقام على العلم شاهد من لم يقض له
 حتى يار العلم اقام الاحصى بعد موته بطلت يد ابن الدخ ونفي بها للاجتنى لكون ابن الدخ ذا يد وان ظهر
 سند ان الدار مشغولة كحقه كلك لم يمنع ان يكون في يده لان كون التركة مشغولة كالحق لا يمنع
 الدخ من ان يدعى الدخ لا نعلم ان الدخ كان التركة نصار ذا اليد والاجتنى خارج كمالا اذا اقام
 الاجتنى في حال حيوة العلم وامر الدخ بعد ان ابن الدخ صار من قبيل الخصومة وصح منه ذلك لانه خارج
 اما هذا الصحيح منه انشا الخصومة لانه صاحب يد وكذا لو اقام كل واحد منهما الدخ بعد موت العلم
 لانها مدعيان في الحال وان ابن الدخ صاحب يد والاجتنى خارج ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على العلم
 ثم مات مورثه ابن الدخ اقام كل منهما شاهدا اخر قضى بينهما نصيب لان الشهادة الثانية استندت الى
 الاول فنصار كانهما اقاما شاهدين على العلم ولدن كل واحد منهما اسحق القضاء بضم شاهد اخر فلا يبطل
 بول العلم ولدن ابن الدخ ما صار بول العلم ذا اليد فيخرج خارجا لان شغل الاجتنى منع الدخ لان الشاهد
 الواحد لا يثبت على الملك لانه شرط العلم وبطل العلم لا يثبت شئ من احكام العلم بل يعنى آخر وهو انه لو وثق
 ابن الدخ وصار ذا اليد لا يدار بحمل القول قوله وانه ورثا عن ابيه لان ذا اليد من يكون القول
 قوله فاما في يده في حمل القول قوله في انه ورثا عن ابيه سطل اقام الاجتنى في ان هذا الواحد
 ويلزم من العادة ما سالتن ذا اليد لم يخله عنه وما يخله اياه ولم يعم الاجتنى الشاهد الاول على ابيه
 سطل جنيدها اقام الاجتنى في ان هذا الواحد يجرى قوله اني ورثا من ابي انه خبر محمول وهذا لا يجوز
 بعد موت العلم يقضى بها للاجتنى لانه اعرض عن تلك الخصومة وهذه خصومة سابقة غير مثبتة على الاول
 فصار ابن الدخ ذا اليد ومعه للاجتنى ولا يقبل منه ابن الدخ بعد ذلك ولو اقام كل واحد منهما شاهدا
 على العلم اقام الاجتنى شاهدا اخر بعد موته فنقض به اليه ما جاء ابن الدخ بشاهد اخر لا ينفذ الحق كلك
 لانه لو كان اقام شاهدين على العلم ورثت منه الاجتنى ومضى له بطل شهود ابن الدخ فاذا اقام شاهدا
 واحدا او لا اذانه على حجة لوجوب شاهد من اخر من قضى له على الاجتنى لانه لم يصر مقبلا عليه لانه
 لم يسمع كلنا البينة عليه لان شهادة الاول ردت لئلا يثبت له ولكن ضرورة القضاء للاجتنى فاذا اعاد وقد

فصار مقبلا عليه في النصف
 على ما هو ولو كان كل واحد فلهذا
 منها

فانه لا بد من الدخ

من غير خصم حالات اذا كان العبد ميتا لانه لا بد من الميت لا معنى بالملك فيه اذ ليس محلا وكان قضا بسبب
 الضمان لا غير خلاف الحق ان كان العبد صغيرا لا يعبر عنه بميت في الحق ايضا كالرأيه اذ لا بد له ولو ادعى
 انه فقار عين برذون له غائب بعض علمه ببيع فتمت لانه لا بد للبرذون على نفسه ولم يعرف كونه في يد ثالث
 وليس له منافع كان القول قول المدعى لانه له فاعلم القضاء به له واراؤه البرذون للمفاتي ليس بشرط
 لصحة الدعوى لانه ربما يلحقه مشقة في احضاره حتى لو كان حاضرا يجب ان يثبت له لغيره من عقود بخلاف
 ما لو ادعى الشجرة او القطع فانه لا يقضى حتى يترك موضع الشجرة اذ هو حرج فيه وهذا فيه حرج اما القضاء
 ببيع القيمة فهو يثبت عند ان في بعض البوصان لا الواجب ضمان المال فيبقتد بنقصان المال اليه
 ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من القضاء في غير الفرس ببيع القيمة وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قوله
 وفيه الملك لادع الروا الفقور ص فان حضر رجل والراية في يده سلمه دون الدخ لا ان
 سلمته له وكله يوم الفقور واليد له وقبل يدفع اليه للقضاء به فان اعاد المدعى بيده قبل القضاء
 فهو اولى لانه خارج والدخ شرح بشر واذا انقضى عليه ببيع القيمة ثم حضر رجل وفي يده البرذون
 المفقور بعينه وقال هو برذوني لم يثبت لي قوله وان كان البرذون في يده والقول قوله فاما في يده لان
 اليد حرج حرج الظاهر وانه يصح حجة للدفع لا للاسحقان فان اقام سدا البرذون عليه ان المدعى عليه
 فقا عينه وهو يميز له اخرا لا يرضى من المدعى الاول لانه اثبت الملك بحجة لا متعارضا لانه سدا ان
 يثبت الاول فامت على خصم غائب فبطلت اذ اسلم الملك له في البرذون مست السبع فان اقام الدخ على هذا
 واما المدعى الاول الدخ ان البرذون له وان المدعى عليه فقاعينه وهو يميز له كانه منتهى اولى منتهى
 الذي في يده البرذون لانه في البرذون خارج والاخر في اليد بعضه بالبرذون ثم يتبعه الدخ في يده
 عدم بصور الاول كالحكم كذا في كونه عامه النسخ وذكر بعض النسخ اذ احضر من يده البرذون فلهذا يوضح
 منه ويدفع الى الذي قضى له بالاثرا لا العاض اذ انقضى بالدرش فقد قضى له بملك الدار به فلا يكون لصاحب اليد
 ما لم يبق البينة فاذا اقام الدخ بصول مع ارضه وهذا اشكال في صله الخارج مع ذكر اليد فان هنا يقبل منه
 صاحب اليد وهو اولى بالجواب لانه استينا فلا بد من ان البرذون وان كان في الحقيقة في يده
 فهو في الحكم كانه في يد المدعى الاول حجة قضينا بالاثرا له بيبنته لانه اقامت على ما في يد الغير ولو ان
 صاحب اليد في الدخ اقام الدخ البرذون له قبل ان يعطى للذي هو في يده كان اولى لانه لما استنانه الدخ
 صار كانه اعرض عن الخصومة الاولى وصار هذا استدال الخصومة واحدة صاحب يد والاخر خارج
 فسد الخارج اولى باب

السداد في الدخ ص
 مسالين من جنس ما تقدم اصل الباب ان القضاء بالملك المطلق قضاء على المقضى عليه ومن تلحق هو
 منه ومن يدعى التلحق المقضى عليه ومن هنا هذا من قبل مسالين من جنس ما تقدم في الباب الثاني ص ادعى دارا رثا

ولم يثبت له بيبنته في الفقور
 اي اذا ادعى الفقور وانكره
 سلم للعدا لا يرضى الا الله بفضل
 بارش العبد ما عدا ان الناس
 احراز الا ان يرضى به
 واراد اخذ الدار

وادعاهما وارثا كالسيد واما السنونوات قبل البركة فزكيتا تقضى بينهما ولا يستقل الله كالتركه
 المسعرة نظره قتل رجلا على ثم مولاه او ابيه بحرية نصفه وفي كلة لواء ثم ولو اركبت احدهما وقضى بها
 بطلت عند الآخر للرد الا ان يعيدها عليه لانه غير نظره ردت شهادته لنفسه او غيره ثم ثابت شهدا على غيره
 او عليه غيرهما قبل به بالا على العبد والصبي والكا فر على المسلم شر دار في يد رجل ادعاهما رجلان احدهما
 ابن اخي صاحب اليد واما كل واحد منهما سمانا داره ورسم ابيه ولم يقض بينهما حتى مات ذواليد
 ولم يوص الى احد ولواث له غير من اخيه وصار للدار في يد من ركت الشئان جميعا تقضى بالدار بينهما
 نصيبا لان الدار وان صار في يد ابن الاخ لكنهما تم مرور رثة ملوكة له لصيرورهما منغولة على الجبتي
 باقامة السنة وانما سبب الاستحقاق فمقتضى حكم ملك الميت ويده كالتركه المسعرة بالدين فمقتضى ان لا يخرج
 من حوزة خارجا كالجبتي وفدنا واما في الحجة فمقتضى به بينهما نصيبا وانما صارت موروثه له عرصة
 لكنه محتاج الى القضاء بكونها موروثه له عرصة حتى لو ظهر على غيره من اوصيته لا تخلو بها وقد استحق
 القضاء بها لبيته التي اقامها فبقيناه خارجا صيانته لحقه ودفعنا الحجة فلما في رجلين اقام الله على
 في يد الثالث فافترقه لاحد منهما ودفعه اليهم ركت نصيبا حكما بينهما لكونهما خارجين كذا هذا ولو قضى بينهما
 ثم اراد الجبتي ان يحدد البيعة على ابن الاخ لم يسمع لان كل واحد منهما صار مقصدا عليه بالنصف فوله
 اي نظره كون ذي اليد يصير نظره ما لا يتحقق حارسا حيا ليدرك الجبتي كالموت قتل العبد رطلا خطا ثم قتل مولاه خطا مع نصفه
 بهما ما في يد كالا جنة خارجا
 الى الجبتي وفدنا وكذا لو قتل ابن المولى لانه لما صار مستحقا بالحناية الاولى صار المولى كالجبتي فيشارك
 في الحنانية الاولى وكذا لو قتل الجبتي لانه ثم اخا مولاه وللارح يستدفع النصف الى الجبتي والربع الى
 السيد لو قتل المولى او لاهم الجبتي يد مع كلة الى الجبتي او وفدنا فان ركت السيد الجبتي او لا بعد موت البيع ولم يزل
 شهودا ابن الاخ قضى للاصبي بالدار لانه كما لم حجة وظهور حقه فلا يوجب حقه على غيره وان كان في ابن الاخ
 شهوده بعد ذلك لسمع لان العاصي لما قضى بالكل للجبتي كان ذلك رد الشهادته شهودا ابن الاخ لا متناع
 جواز القضاء بالكل للجبتي مع قيام ما يوجب القضاء بالنصف العاصي من رد الشهادته في نفسه ما يرد في ملك
 الفقيه كالموت عند الفاسق في قضية فردت ثم تاب في شهادته لا يقبل وكذا احد الرز جيزا في شهادته لصاحبه
 ثم بعد البركة منهما كلاً في العبد والصبي والكا فر اذا استند على سلم فردت ثم اعوان وبلغ او اسلم شهيد
 في نكر البضعة تقبل لان الفصل الاول المردود شهادته لان الفسوق والمكاح لا يخرج من اهلية الشهادته
 واما تثليل التهمة بالكذب الفاسق ونهما الكذب في الرز جيزا ليل كل واحد منهما الى صاحبه واسفاح كل واحد
 منها مال صاحبه فاذا كان المردود شهادته فهي شهادته حكم العاصي مطلقا بل يليل شرع فليس له ان يثبتها
 بعد ذلك في الفصل المردود لم يكن شهادته لان العبد والصبي والكا فر ليسوا من اهل الشهادته والرد متى كان
 لعنه الشاهد ثم شهد بعد زوال ذلك المعنى يقبل حتى لو شهد كافر لكان رد شهادته ثم اسلم

خطا

اي نظره كون ذي اليد يصير نظره ما لا يتحقق حارسا حيا ليدرك الجبتي كالموت قتل العبد رطلا خطا ثم قتل مولاه خطا مع نصفه
 بهما ما في يد كالا جنة خارجا
 الى الجبتي وفدنا وكذا لو قتل ابن المولى لانه لما صار مستحقا بالحناية الاولى صار المولى كالجبتي فيشارك
 في الحنانية الاولى وكذا لو قتل الجبتي لانه ثم اخا مولاه وللارح يستدفع النصف الى الجبتي والربع الى
 السيد لو قتل المولى او لاهم الجبتي يد مع كلة الى الجبتي او وفدنا فان ركت السيد الجبتي او لا بعد موت البيع ولم يزل
 شهودا ابن الاخ قضى للاصبي بالدار لانه كما لم حجة وظهور حقه فلا يوجب حقه على غيره وان كان في ابن الاخ
 شهوده بعد ذلك لسمع لان العاصي لما قضى بالكل للجبتي كان ذلك رد الشهادته شهودا ابن الاخ لا متناع
 جواز القضاء بالكل للجبتي مع قيام ما يوجب القضاء بالنصف العاصي من رد الشهادته في نفسه ما يرد في ملك
 الفقيه كالموت عند الفاسق في قضية فردت ثم تاب في شهادته لا يقبل وكذا احد الرز جيزا في شهادته لصاحبه
 ثم بعد البركة منهما كلاً في العبد والصبي والكا فر اذا استند على سلم فردت ثم اعوان وبلغ او اسلم شهيد
 في نكر البضعة تقبل لان الفصل الاول المردود شهادته لان الفسوق والمكاح لا يخرج من اهلية الشهادته
 واما تثليل التهمة بالكذب الفاسق ونهما الكذب في الرز جيزا ليل كل واحد منهما الى صاحبه واسفاح كل واحد
 منها مال صاحبه فاذا كان المردود شهادته فهي شهادته حكم العاصي مطلقا بل يليل شرع فليس له ان يثبتها
 بعد ذلك في الفصل المردود لم يكن شهادته لان العبد والصبي والكا فر ليسوا من اهل الشهادته والرد متى كان
 لعنه الشاهد ثم شهد بعد زوال ذلك المعنى يقبل حتى لو شهد كافر لكان رد شهادته ثم اسلم

انشا الخضومة فان اعاد الجبتي بعد ذلك يقبل لانه صار مقصدا عليه كالموت شاهدين وركبت شدة
 الجبتي وقضى له ثم اقام هو شاهدين وقضى له على ما ذكرنا باب الرجل
 يقضى به وبعضه الناس احرار الا في الشهادة والحدود والنضاض والعقل شر اصل البتة
 ان الاصل في الحد هو الحر لانه اولى بالادب وحر اعلم السلام ولان دار الاسلام دار حرته وعصمة فالظاهر
 ان من كان فيها كان حرا باعتبار المكان لهذا جعلنا اللقيط الموجود في دار الاسلام مسلما حرا
 باعتبار الدار حتى لو مات يصلي عليه ويجعل اللقيط الموجود في البيعة والكنيسة كافرا حكم المكان حتى لو
 مات لا يصلي عليه والفقول قول من تسلك بالاصل هو المدعى في علة الازام وهذا معنى قول مشايخنا رحمهم الله
 الناس احرار الا في اربعة العقل والحد والنضاض والشهادة الا ان هذا الاصل قابل للتبديل فاذا قام
 الحجة بخلافه هذا الاصل يعمل بعد ما دام المحض اذ عني انه عبيد وانكرنا القول قوله ولا يستحق ان يثبت
 ان يصفه بعضه بالتبديل وما ذكره ابن سبويه في الصحيح وسوقه نصفه فان قضى عليه فيما دون النفس
 له نصف ارشه والنصف موقوف لان حاج اليه العجز او مرضه فان قتل رجلا خطا ريبا ليه ان قال
 عبد جبر مولاه في نصفه وسوقه نصفه لغيره لانه عبيد وان قال حر لاي له حتى يستظهر العاقلة وبه بطل القضاء
 كالمعاريه وهو ملة عبد في شهادته وحر شر رجل ادعى على رجل انه عبد فقال المدعى عليه انا حر
 الاصل لم يملك لفظ والفقول قوله لانه يتسلك بالاصل المدعى لان الرز عارض الا تكرار القول قوله ككونه
 مبتكا بالاصل وقول المدعى عليه البراءة عن الدين ككون الاصل براء الذمة فكذا هذا ولا خلاف عندنا في حقه خلافا
 لما قال اقام المدعى السمان يصير عبدا يقبل بصدقه وقضى له بصدقه لما ادعى المالك الكراهة منهم والله بالنصف
 فقد شهدوا وسعصع ما ادعى يقبل كما لو ادعى الغافضه واخماسه ولا حكم في النصف الاخر برونه لاحد لان
 الدليل المبدل للاصل قد ورد في النصف دون النصف فيقتصر عليه ولانه لا يمكن القضاء بالبر والملك لانه لم يغير
 له مال ذلك الصدا بدله وقضى له ولا يمكن القضاء بالعنف لانه لما قضى برونه نصفه بترانه لم يترك حر الاصل فقدر
 القضاء بالحرية لان العنق الروا لا يخرج من موقوفه وهذا على قولنا ظاهر لانه لما ظهر الروح النصف علم النصف
 الاخر ليس حر لان الحرية لا تجزئ عندهما وكذا على قول الجبتي لانه لم يظهره النصف الاخر حرته ولا فرق فيبقى
 موقوفا كما في التبديل فان قيل انما النضاض حرته الاصل في النصف مع روه نصفه كما قال محمد بن حاتم الدمام
 لو اراد ان يسترق نصفه المسمى بترك النصف الاخر حر الاصل له ذلك وكان كما اراد فلما هذا الصحيح لان
 الروح النصف لا يسعى لعدم الغايه بل يرجع الى العون السعاية او الضمان فكيف يستلزم برونه نصفه برون
 المالك ومن ما اذا قال الغلام لذي الدار انا ابتل من ايم ولكم وكذا في المولى فهو حر عندنا لانه ادعى حرته
 الاصل النصف سواء ادعى انه ابن ذي اليد او ابن عبيد بان قال انا ابن فلان ايم ام ولد له وقال ذواليد
 استعبدني اسلك امتي قال المضر له هو ابني وكان القول قوله كما لو قال انا حر الاصل ولم يرد على ذلك وعنده هو

ابو حنيفة

عند لري اليد والفرد في حقه انه اقرانه جز من الملوقة منفصل عنها فكما لا يقبل قول الامة في حكمه على
ذكي اليد لا يقبل قول حريتها لانه ان حكم اقراره هنا ساقط على صدوق المقله وكان هذا ودعوى حريته
الغنى من سوا عكلا فلو قال اننا اقرنا ان حكم قوله لا ساقط على صدوق غيره فان حريته على هذا العبد فيما
دون المنسحق في المقتضى له منفصل عن الحياية لانه هو المستحق لذلك الظاهر ووجه المنفعة في هذا الحكم
والوان كان العبد مرقا او عاجزا عن الكسب في نصفه الاثر في الصدوق على من كان عرا فهو له ونفقة
عليه وان كان مملوكا فهو له الكسب معقوله على ذلك ويكون نصفه على المقتضى له ونفقة في الدرس
ولا سبل سعادته وحده العبد لانه نصي بوجه وبول الشهادة في كميل الحد حكم الدحرار وهذا ليس بحر
مطلقا فلا يثبت فيما حكم الاحرار في عبيد في حق الشهادة والمحق وان قتل هذا العبد رجلا خطا سئل
وي القيل آخر هوام عبيد وان قال عبيد مملوكا المقتضى له يدفع المصفا الدار بغيره سعة لديه لا تقاها على
كونه مملوكا او مخرج حيايته هذا ولا ينعى في النصف الاثر في شيء لانه ان كان حرا فوجه لديه على العاقله ولم يظهر
له عاقله وان كان عبيدا فوجه الخطاب بالدفع او الفداء او المقتضى عليه محمول فلا يمكن القضا الجملته ولا بالرفع لانه
قضاء على الغايب وان قال الولي حرا فلا شيء له لانه ابراه وادعى لديه على العاقله فيصير ابراه ولا يصح دعواه لانه
لما قضى به النصف كان حكمه الرفع او الفداء نصي الولي باقراره مبرأ له الدفع والفداء وكذا لو جنى حيايته غير القتل
شيل الجنى على غيره اذ كانا في اقام السيرة على حريته اسعصا الحكم الاول كما لو تعاضت او قبضت بالحرية والدية
على العاقله اذ اظهرت عواقله في نفسه به بطل الوضأ اي يجوز كون هذا العبد حرا فيبطل القضاء المقدم قوله
قبلها في بطلان القضاء عبيد في سعادته وحده كما في

بالحريه

صالحك من المشترك على الشركه والادفاره فيه مع عدم محطان الادب في عيش اصل الباب
ان المال اذا كان في يد اثنين محال في كل واحد منهما نصفه وكذا الثلاثة والاربعه للتساوي في السواهل
من المال المشترك يملك على المشتركين بقية على الشركه لعدم دليل يوجب اوقاف حرة والى المال الى احد
النصيبين على البعيز وليس احد النصيبين يملك المال الا بالوحي والآخر وان استملكه احدهما
ضمير صاحبه اقران اقرار احد الشريكين بقدر المال المشترك صرفا الى النصيبين جميعا كالأربع احد
الشريكين في المال المشترك مطلقا جاز في نصيبه خاصة لان الجاصل في بحر المطلق على الملاقفه
وينصرف الى النصيبين في البيع والادفاره الا ان البيع لو انصرف الى النصيبين جميعا بطل البيع عند عدم
اجازه صاحبه فيصرف الى نصيبه خاصة بصحة التصرفه وصيانته له على الإطلاق وفي الادفاره ولو صرف الى
النصيبين لا يبطال اقراره في حقه حتى لو وصل اليه يوما يوم يتسلمه الى المقله ويوم يسلمه بصدقه
في الحال لان المقصود من المسع ازاله المسع عن ملكه وحصول البذل وهذا انما يحصل بالصرف الى نصيبه
فصار مخصصا بطله له الحال والادفاره اخبار عن امر باض ليس المقصود منه ترتيب الحكم بل الإعلام
بخصايه

البيع

والصدوق انه لا يتعلق بالملك وهذا القول بعينه من كل عبيد وفي يد عبيد واحد صرفا البيع الصحيح
لصدوقه ولو اقران لفلان في يد عبيد او دعيه او غصبا او اجاره او رهنا لا ينفذ فيه لان صحته لا يتعلق
له بهذا العبد وهذا عند محمد رحمه الله واما عندنا في يد عبيد الله صدوقا الى نصيبه كالبيع
وسياق دليله يوسف اساء المسائل الى الله تعالى ص كيش في بدر جليل قال اصدقه فلان
نصفه اوله نصفه والنصف في الشريكين بشرطه فيكون له ثلثا ما في يد لانه اقرانه ان حقه مثل حقه بدليل
الصدوق ولو قال النصف له والنصف في او الكسب بينهما فله نصفه لا قراره بمساواته ولو قال له نصف
ونصف في قال الاخر له ثلثه وثلثا في صدوق المقر بالنصف اخر جرح في يد المقر الثلث ونصفه اليه
واسمه بالسوية وعندنا في يد عبيد باخر ثلثه لانه اقر به بدليل انفراديه وكذا في وصار كالدار ولو
ادعى الكل احد جرح في يد المقر بالثلث ونصف ما في يد الآخر وعندنا باخر من كل اقر به ولو اقر له كل واحد
بالثلث احد من كل واحد جرح ما في يد ولو قال له ثلثه وثلثا في يد الآخر له ثلثه وثلثا في يد الآخر
اخر المقر بالثلث جرح ما في يد ومن الاخر ثلثه اخماس في يد ولو صدقهما اصدقه اخماس في يد المقر
بالثلث ونصفه الى الآخر واسمه ابلانا لانه سفع به شر كيش في بدر جليل فيه الف درهم اقراره
لا جبري نصفه وانكر شريكه فدل على اربعة اوجه احدها ان يقول نصف الكيس لولا ان يرد على هذا وانما
ان يقول نصف الكيس لولا النصف الاخر مني بشرطه في نصفان وثالثها ان يقول نصف الكيس لولا النصف
في رابعها ان يقول الكيس مني ويسكن نصفان في الوجه الاول والثاني يقسم ما في يد المقر بينهما وبين المقر له
اثرانا بلناه للمقر له وثلثه المقر له الوجه الاول هو الوجه الثاني من حيث المعنى كانه قال نصف الكيس لولا النصف
الاخر مني بشرطه في نصفان فصدوق حقه لا يصدوق حقه شريكه في النصف كما كان في النصف الاخر
يقسم بينهما ابلانا لما ذكرنا ان اقراره صرفا الى النصيبين وكان مقر ان المقر له النصف والنصف منه وبين
شريكه فكان مقر ان حقه ضعف حقه وضعف حقه شريكه ولهذا لو صدقه شريكه كان المقر له النصف
والنصف بينهما الا انه لم يظهر في حقه شريكه لتكذيبه فيظهر في حقه وهذا لان من زعمه ان شريكه غاصب اخذ
الربع زايده على حقه والمال المشترك اذا اتوى منه شيء يكون على الشريكة واما يكون لكل واحد ان لو قسم الباقي
على السهام الى قبل التوى وقبل التوى القسمة بينهما ارباع سهمان المقر له وسهم له وسهم لشريكه بعد التوى
ينقسم على هذه السهام كلاهما اذا انكر كل اثنين والفا فاقسمها ثم اقرارا صديقا ان اباها او صديقا لثالث
ماله وكذا في آخره فان المقر له بثلث ما في يد وان حقه مثل حقه لانه اقر بالثلث في التركة
ونصيبه صار من غير ابا القسمة واما اقراره بنصف الثلث نصيبه ونصف الثلث في نصيب صاحبه
والمكذبت لم يخذ شيئا من المال المشترك حتى يكون التوى عليها لا تغدوم الشريكة ووالاد قرار
كان اقرارا باطل معين فلا يخذ من نصيبه في الوجه الثالث الرابع يا حرمه نصف ما في يد لانه انكر

هذا ان الكسب في النصف لولا النصف الاخر مني بشرطه في نصفان وثالثها ان يقول نصف الكيس لولا النصف في رابعها ان يقول الكيس مني ويسكن نصفان في الوجه الاول والثاني يقسم ما في يد المقر بينهما وبين المقر له اثرانا بلناه للمقر له وثلثه المقر له الوجه الاول هو الوجه الثاني من حيث المعنى كانه قال نصف الكيس لولا النصف الاخر مني بشرطه في نصفان فصدوق حقه لا يصدوق حقه شريكه في النصف كما كان في النصف الاخر يقسم بينهما ابلانا لما ذكرنا ان اقراره صرفا الى النصيبين وكان مقر ان المقر له النصف والنصف منه وبين شريكه فكان مقر ان حقه ضعف حقه وضعف حقه شريكه ولهذا لو صدقه شريكه كان المقر له النصف والنصف بينهما الا انه لم يظهر في حقه شريكه لتكذيبه فيظهر في حقه وهذا لان من زعمه ان شريكه غاصب اخذ الربع زايده على حقه والمال المشترك اذا اتوى منه شيء يكون على الشريكة واما يكون لكل واحد ان لو قسم الباقي على السهام الى قبل التوى وقبل التوى القسمة بينهما ارباع سهمان المقر له وسهم له وسهم لشريكه بعد التوى ينقسم على هذه السهام كلاهما اذا انكر كل اثنين والفا فاقسمها ثم اقرارا صديقا ان اباها او صديقا لثالث ماله وكذا في آخره فان المقر له بثلث ما في يد وان حقه مثل حقه لانه اقر بالثلث في التركة ونصيبه صار من غير ابا القسمة واما اقراره بنصف الثلث نصيبه ونصف الثلث في نصيب صاحبه والمكذبت لم يخذ شيئا من المال المشترك حتى يكون التوى عليها لا تغدوم الشريكة ووالاد قرار كان اقرارا باطل معين فلا يخذ من نصيبه في الوجه الثالث الرابع يا حرمه نصف ما في يد لانه انكر

والصنف الاخر

شركة صاحبه وادعى ان الكيسين وان حقها قبة على السوا ولها الوصوه صاحبه كان بينهما فاذا اكثره
 كان في زعمه انه غصب نصف الكيسين النوى علمها بالسوية لا سوا حقها فيكون الباقي بينهما نصفين ولو افترق
 احدهما لاجبى نصف الكيسين النوى ونيل نصفان اقرار الشريك الاخرانه منه ومن المقر له ان لا يملكه
 في يده المقر له فمد على جيز اما ان كان المقر له بالثالث فما ادعاه لنفسه وقال اني كذا وكذا فمد
 المقر بالنصف وكذا وكذا وادعى ان كل لنفسه في الوجه الاول باخذ المقر له المقر بالنصف خمس في يد
 ونصه الى ما في يد المقر بالنصف فيقسمه نصفين وهذا قول محمد وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وعندي
 قرار باخذ المقر بالنصف بل في يد من يضع كما قال محمد لا في يد المقر له او اقراره فيها في يد المقر له
 انقر المقر بالنصف لم يقر المقر بالنصف لان حق المقر له ان يقر المقر بالنصف لان حق المقر له
 لا يفسد بصدقه بل لا يملك الا ان يقر المقر له او اقراره فيها في يد المقر له او اقراره فيها في يد المقر له
 وسلم جميع ما في يد الله له انه اقر له بالثالث وجميع الكيسين باثباته وهو سهم يملكه نصفه في يد ونصه في يد
 شركة فانما بالنصف فضعفنا انصار رسته فمد على سهمين في نصه سهم في نصه وكذا وكذا
 باربعة وصدقه شريكه في ذلك وراية فوصل الى المقر له السهم الذي يدثره وراية فلم يولد خضوع المقر له
 في ذلك فبقى سهم في سهم وهو المقر له اربعة في سهم ما في يد المقر له وان كان المقر له في ذلك فبقى سهم في سهم
 كذا في شريكه فلما صدقني فمد في عني نصف حقه وكذا وكذا اذا اقر له لانه لم يصل اليه شيء من سهمه غير
 وقد امر ان حصة نصف حقه وكذا وكذا لان السهم ايضا لم يصل اليه شيء من سهمه غير
 الاخر ان الشريك لا يملك الا ان يقر له في النصف شايئا وناخر من المربع وهو نصف ما في يد والشركة في الاعيان
 عتقت الشريك من زيادة الشركة وعماج الى القسمة من شريكه وله في الوعاء صدقة غير حصة في الشركة لا في
 ولا خرف في الشركة في المكيلا في الموزونات كذا وكذا اذا اباغ نصف نصيبه مع وان كان فيه ضرر بالشريك في
 لانه في السح لانه انشا النصرة ضا الى حله فيصح وان عدى الى الضرر بالشريك كالاغواء وعين اما
 هنا منهم في الاخبار فلا يصح في حق الشريك في الوجه الثاني وهو ان يذبحه او ادعى الكلفة باخذ المقر له
 بالثالث حسن ما في يد ومن المقر بالنصف غصب ما في يد اما المقر بالثالث فلما ذكرنا واما المقر بالنصف فلانه اقر له
 بالنصف وهو يملكه من شايئا وقد وصل اليه من سهمه في الشركة اليه التي اقر بها في حقه في سهمين في حق المقر له
 في يده فيكون خسة بينهما المقر له وملكه المقر له وان حجت ان يقول ان المقر له بالثالث ولو كذا في صاحبه اذ في يده
 نصف ما في يد المقر له في الشركة فمد في عني نصف حقه وكذا وكذا الى حساب له بل في نصه وكذا وكذا
 ما في يد المقر له في الشركة فمد في عني نصف حقه وكذا وكذا الى حساب له بل في نصه وكذا وكذا
 ما اخذ من يد صاحبه الى ما في يد الاخر لانه انكر شركته في هذا المال فلا معنى للضم بحال المسألة الا في غير هذا
 هو موقوف ياخذ من المقر بالنصف بل في يد ومن المقر بالنصف نصف ما في يد باعتبار حاله التصديق بحال
 كان او لا

انقر المقر بالنصف لم يقر المقر بالنصف لان حق المقر له ان يقر المقر بالنصف لان حق المقر له

فكذلك

مذكر

الكاذب اما بدا بالحساب باقلها اقرارا تخفيفا للموتة وتيسر الحساب ولا ينافي تصادقا
 على هذا المقدار انه حقه فبدا به لقوله ثم اخرج محمد رحمه الله ليدفع له ما له لو اخذ من كل واحد
 منهما ما اقر به صار المقر له اكثر نصيبه الا ترى كل واحد منهما الوافر بالثالث له والبلدان ليلف باخذ
 من كل واحد منهما بل في يده يكون له مثل نصيب كل واحد منهما فيكون خلاف اقرارهما كان
 كل واحد منهما اقر ليلف بضعف نصيبه ولو اخذ من كل واحد خمس ما في يد يكون له سهمان لكل واحد
 منهما اربعة نصيب المقر له اذا اقامته سبب كل واحد يكون نصيبه نصفه كذا في يد الاولي
 والجواب عنه لا في يده فان يقول مقر المقر له ان يقول لكل واحد منهما ان الزيادة حصلت من سهمه غير
 واقراره كذا في نصيبه لا في نصيبه شريكه فكذلك لم يقر في الباقي في يد فمد سهم كذا في يده
 اخرى وهو ان اخذ من المقر بالثالث خمس ما في يد لما حرم يقول المقر بالنصف اخذت من المقر بالثالث
 سبعا من سهمه كذا وكذا وحقه مثل حقه فافترضنا ما في يد كذا وكذا وسبعا اربعة سهمين نصفان واما
 البداية بالثالث اقرارا فنقول المقر بالنصف اقر له سبعة مثله الا ان المقر بالثالث يحال عنه سهم في حق
 المقر له في سهمين وهو المقر في يده فمد المقر بالنصف يقول حفي ضعف حقه وادخر سهمين الا ان
 منهما ما دخل في اقراره في سهمين لم يدخل باخذ مقابل السهم الا دخل في اقراره في سهمين لم يدخل في يده
 في سهمين وكذا وكذا ولو اخذ من كل واحد بالثالث وهو يدعي لكل واحد من كل واحد خمس ما في يد لان
 من حقه كل واحد منهما ان يقول اقرت لك سهمين من جميع الكيسين لنفسى باربعة وكان حفي ضعف حقه وقد
 وصل اليك سهمين سهم فانا اخذنا في يد سهمين في يد يملكه ويقسم الا ان سهمان المقر له المقر له
 وهو خمس ما في يد نصيبه ما يتان في سبعا لكل واحد اربعة واولا اخذ من كل واحد بالثالث في البلدان وقال
 الاخر له البلدان في الثلث والمقر له يدعي لكل واحد من المقر بالثالث خمس ما في يد وهو المقر بالثالث
 بله احاس ما في يد اما المقر بالثالث فلما ذكرنا واما المقر بالثالث فلانه اقر له باربعة ونصف
 بسهمين الا ان سهمين من اربعة وصل اليه من سهمه في حقه في ثلثه وحق المقر له سهمين نصيبه حله ما في يد
 المقر له اربعة يملكه اخذها من المقر بالثالث وماه المقر بالثالث في يد المقر بالثالث اربعة يملكه
 وفي يد المقر بالثالث ما يتان وهذا قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما قياس قول ابي يوسف يعني ان
 ياخذ من المقر بالثالث بل في يد ومن المقر بالثالث في يد على ما قرأنا ونقول اذا اخذ من المقر
 بالثالث سهمين حصة يقول المقر بالثالث اقرت لك اربعة ونصف سهمين وكان حفي ضعف حقه وقد
 اخذت سهمان وانا اخذنا في يد نصيب سهم في يد اربعة ونصف فيقسم الا ان سهمان المقر له
 وهو يملكه احاس ما في يد واما البداية بالثالث بالثالث يقول اقرت لك اربعة في الصنفين
 وقد حلت عن شريكه سهمين في حقه في ثلثه وحق المقر بالثالث يقول اقرت لك حفي ضعف حقه

السهم لان

انقر المقر بالنصف لم يقر المقر بالنصف لان حق المقر له ان يقر المقر بالنصف لان حق المقر له

16

[illegible]

هذا هو الأصل في القبول
والقول في القبول
والقول في القبول
والقول في القبول

واربعين كل نفع من نفع حاصل من القرض بالدينار من عشرة ايام من اجل ان كل واحد من الطرفين قد اقر
الآخر ولا يدين فيه سوى سجد الخاطو وهذا قول من لا يقياس قول من لا يقياس قول من لا يقياس قول من لا يقياس
ما اقره على ما مر من ان يطلع على طريقه الضم فيطالع التمر للمصحح رحمه الله صلى الله عليه وسلم
رجل مصفر وضع اليدهم اقر اخره نصفه ان كان بقضا فالتالي منها وبغيره الباقي له والمودع كذا كذا
وعند محمد بن يعقوب بن نفع وبغيره لانه التزمه خلا ولا لودع لوضع لعدته ولو اقر الثاني بالثالث وكذا الثاني
في الاول بقضا فالتالي منها وبغيره له بالتالي من وهو يملك الكل لا قراره وان دفع النصف الى الاول بغير
والثاني بالتالي بغيره وان اقر اخره من يملكهم بالتزمه وكذا به فيه وهو في يده وهو سدس من خرم
له سدس من اقراره ان السليبي يسمي الاثنا وان صدقه الاول والثالث فالتالي الثاني بالتالي يملكها باحد
الثالث بصفه في يده وبغيره الى الاول وبغيره بصفه في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
وعند محمد بن يعقوب بن نفع وبغيره لانه اقره بربع فخر المصدوع وبغيره ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
عند من يملكه وهو ربع ما في يده وبغيره من يملكه وهو ثلث ما في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
شربيل في يده كسب من القرض من اقره منه وبغيره من يملكه وهو ثلث ما في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
ان الكسب من يملكه نصفان فمدل على وجهين ان دفع النصف الى الاول بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني
الاول دفع الى الثاني بغيره ما في يده وهو ربع الكسب في الوحد الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده والفرق
الدفع بغيره فالتالي الثاني بغيره من يملكه وهو ثلث ما في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
علم لم يجر منه الفعل لانه يجوز على الدفع من جهة القاضي واخره من جهة القاضي فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني
الدفع بغيره فالتالي الثاني بغيره من يملكه وهو ثلث ما في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
النصف الباقي للمقر له فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره
لم يجر منه الفعل لانه يجوز على الدفع من جهة القاضي واخره من جهة القاضي فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني
الى الدخول بغيره فالتالي الثاني بغيره من يملكه وهو ثلث ما في يده ولو كان دفع الى الثاني بغيره فالتالي الثاني
لما وقع الدفع بتسليمه صار فعل القاضي مضافا اليه وصار دفع القاضي حكم الاقرار كبره حكم الشهادة فيكون
فعل القاضي مضافا الى الاقرار كاشافته الى الشهادة ولو قضى بالشهادة لم رجوعا صنفوا لكن انقولوا الشهادة وجهه
للقضاء فكان ان اقره القاضي على القضاء لانه لو لم يقض به لم يثبت الاثم فانتقل فعله اليها وفي الاقرار
لا يجب شئ على القاضيه فان المقر له ان اقره بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره
بغير المقر له والادعاء فعل وقع المقر له لا المقر له فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره فالتالي الثاني بغيره
رجوعا قبل القضاء لم يقض في الاقرار لا يقض باقراره اذ لو كان القضاء به لكان شئ على لا يقض اذا
رجع عن الاقرار وبناه عن القضاء فلا يجوز ان يصير الاقرار لان الاقرار بالغير لا يوجب للضمان الاثر ان الملك

وهو نصف من
بداية الملك فالتالي
لله

واذا وقع

سبب وجوب الضمان كان القول قول من يدين دعوى البراءة مع ومجدة الدعوى لا يصح سبب الاستحسان
وفي الوجه الثاني منكر القول قول المنكر مع المدينين من دعوى البراءة يدعي خلاف الظاهر لان الاصل انما كان
على ما كان فلا يقبل قوله كمالوا قرا بالدين مع ادعى الاثبات او الدبر لا يقبل الادبيته ولو اقر بالسبع وادعى الاثبات
عن العبد يسل لا يثبت له المولى اذ ادعى الغنى بعد مضي المدة لا يقبل قوله لوقوع الطلاق ظاهر المضي المدة
والمنكر متمسك بالاصل وهو فراغ ذمته او عدم تعلق حجي الغيرة وبوجه الخصومة كونه كان القول قول
صاحب اخذت منكر الفا ودعيته والفا غصباً وهلك الوديعة وهذه المخصوصة وانكر الوديعة
او مال في الباقي فممن لو مال او دعيته الفا وغصبها لانه منكر او يجهل شئ رجل مال الغير اخذت
مثل العود من الفا ودعيته والفا غصباً او مال اخذت منكر الفا وغصبها لانه منكر او يجهل شئ رجل مال الغير اخذت
الالف المخصوصة مال المقر له بل اخذت ما غصباً او مال هلك المخصوصة وهذه الوديعة والقول قول من
المان يغرم المقر الفا الا ان نعم سنة على دعواه او خلفه رتب فكل لانه اقر سبب الضمان منها وهو
الاخذ من ادعى ما يبركه عن الضمان فلا يصد ولا تجتهد الاثر لانه لو ادعى غصب الفاني كان القول قوله
ولا اصدقه بوجه احديهما فقد ابراه عن صمان احدهما فبما كان القول قوله ولو مال الوديعة
الفا وغصبها الفا والمال كمالوا القول قول المقر له ما اقر سبب الضمان بل انكر لانه اقر بفعل
الغير وهو لا يبدع وفعل الغير لا يصلح سبب وجوب الضمان عليه واما اقر سبب الضمان في حدها
فبما كان السيار اليه لكونه مجعلا ويكون القول قوله مع اليمين الا ان يكتل محمد بن نفع الضمان
صاحب استاجر دابة الى الجيرة واخرى الى القادسية ومي اجدر وحمل عليها التبا وهلك
احديهما واحلفا كما مر ضمنوا كذا اخذت الفان من ارفلان او من يمتد وكات في وكنت ساكنها
شربيل استاجر دابتي احدهما الى الجيرة والاخرى الى القادسية ومي اجدر والحريم فحمل عليها
الى القادسية فنفت احدهما في القادسية مال الملك نفقت اليها احدهما الى الجيرة وعلمك ضامنا
وما لالمساجر لابل نفقت اليها استاجرها الى القادسية والقول قول الملك وهو مستاجر لانه اقر
بسبب وجوب الضمان وهو الحمل على ابيه الغير لانه ادعا عارضا يبركه عن الضمان هو الاجارة
والملك منكره ولو انكر الاجارة اصلا كان القول قوله فاذا انكر في احدهما كان القول قوله ايضاً ولو اقر
انه اخذ من ارفلان الف درهم او من يمتد فالي او مال كنت ساكنها فبما كانت معي باجارة
لم يقض له يدعي شيوت يده في الدار والسكك لصد ولا تجتهد لانه رد الف الى صاحب الدار
والبيوت يمين واليد الثابتة على مكان ثابتة على ما كان فيه الاثر لانه لو اقره انسان في شئ من متاع
بيته كان القول قوله باعتبار يده فان قام البيته انما كانت في يده باحاره او انه كان نازلا فيها
بر من الضمان لانه استسبب شيوت يده في المكان المجتهد ولان السبب بالثابت بلحايته

الحق في يد
لان ملكه دار ولا اقره بيت
فلان من لا اقره الدار
والبيت يمين

ولو علم ان الدار في يد باجاره او كونه مالا فله وعيانه اخذ منها ماسا كان القول قوله فكذا اذا ثبت
 ما بينه باب
 الاول ش اصل الباب ان الدين اذا اتفقا جفتا ووصفا احدهما للرجل على صاحبه والاخر
 لصاحبه عليه وقعت المقاصة منهما تراضيا او لاحقا لا محالة احدهما مطالبة صاحبه وقال ابن ابي ليلا مع
 ما يترضا عينا عينا بالعينين فان كل واحد منهما لو كان له في يد صاحبه فانه لا يقع المقاصة ولكن واحد
 منهما مطالبة صاحبه فهذا اولى لان مبادلة العبد بالغير صحيح كدبر الدين بطله لندية عليه الدلام عن بيع
 الكافي بالكافي ولنا ان محطاله كل واحد صاحبه استغالا لا يفيد لانه يستوفى من صاحبه ويرد عليه
 من ساعته وكان له بطله فلا يجوز خلاف العين لان في الاعيان للناس اغراضا والنفقات بينهما متفق لا
 يوجد بدل لكل الغرض في الدين لان الدين بعض ما لا يعاينها وانما يتحقق بها الفوات اذا
 اختلفا كما يلزم مع الزيادة والحال مع الموجب لا جرم عند ذلك لا تقع المقاصة الا بتراضيهما والمراد بالنهي
 عن مبادلة الدين بالدين ما يحتاج قبضه في الجاهل وهذا لا حاجة الى القبض لانه لو تراضيا على المقام
 جازا جاعلا ومبادلة الدين بالدين حرام حقا للشرع فلو كان مراد الما جاز تراضيهما واذا وقعت المقاصة
 جمل آخر الدينين مضاعفا ولها ولا يجعل اولها قضا على آخرها لان القضا لا يسبب الوجوب بل يلحقه
 كافي لا سيما الحقيقي لان اقترض زيدا عشرة موم الخبز في ارضه عشرة زيدا عشرة يوم الجعة وقعت
 المقاصة كان غرضه تراضيا او بغير تراضيا فكذا في الاستيفاء الحكي ص على الفرض ببيع منقرضه
 شتا بالف موجب لم يمتعه مرضه وعليه دين يقع المقاصة والمقرض اسوة بمرائه وبطله لا خلاف الوصف
 الا ان يتقاضا كالجيد والرد ولو تقدم السجل له لانه في اقرضاه الفاشتركة ثم وجب له على احدهما
 خمسين يقع المقاصة بها ويضمن لمرائه ولو باخر مرضه لا شرب جعل له على رجل الف درهم حال قرض ببيع
 المستقرض من الفرض عدا بالف الى سنة يقع المقاصة منها ما لم يجل الثمن لانهما اتفقا جفتا لوصفا لان
 الموحل لا يكون مثل الحال لعدا الواسع شيئا بالف الى سنة لم يجل له ان يبعده حاله امر اجته على ذلك الثمن
 فصار كالجيد والرد لان يتقاضا حقه في المقاصة لان مره الاجل رض سقط حقه فان مرض
 المسعر من علمه ديور كثره في صحته بحيط به فحل اجل الثمن مرضه وقعت المقاصة لان المانع المقاصة
 اخلاف الوصف باعتبار الاجل وقدر الزمان فان المستقرض لم يترك له احرى بالغرم يا اسوة المشتري
 في ثمن العبد وفيما ترك الميث من المال لان ثمن العبد اخرها وهو مال الميت معلو حوال الغرماء به واخر الدين
 يصير تضاعفا او لما يصير قاضا حوال المقرض خاصة بطل ولم يسلم له كما لو قضى منه حقيقه كان لهم ان يسروا
 منه خصمه كذا كرهنا فان قيل المستقرض انما صار قاضيا منه بالبيع والسع وجد في الصحة قلنا
 السع وان جرد في الصحة كالمقاصة وقعت بحاله المقرض وهو عند حل الاجل فكالم يثار بعض الغرماء ولو باع

لو كان ظاهر الثاني فاقربه للاول لم يضره شيئا لان اقراره فاسد ولا يضره امر به الفاسد كما لو شهد ونسب
 شهادته لم يضره للمشهد عليه شيئا ولا يجوز ان يصح بالدفع لانه فعل العاقل بخلافه لو دفع بغيره لانه يحتمل
 ونعله المنصلي بالعين هذا كالموابع والى ان لا يصح بيعه بالبيع ولو سلم بغيره وبيع له والمودع كذلك
 اي هذا الذي في الاقرار بالمال المرسل اما في الوديعة لو قال المودع هذه الالف ودعه فلان عندي ثم قال
 من رد هذه الالف اخرجني من بيوتك لا قرار ان دفع الى الاول قضا لا يصح وان دفع بغيره ضمير محتمل
 بصره للماني سواء دفع الى الاول بعضا او بغيره قضا لا يصح وان دفع بغيره ضمير محتمل
 الغاي ولا يجب الضمان عليه كما لو قال هذه الالف لفلان لا بل لفلان دفع الى الاول قضا الغاي لانه لا يضمن
 للثاني شيئا وهذا لان الثاني لا يضمن ما قبله واما بقضية منعه التسليم الى الاول فكان سبب المنع نصا كما
 لو دل سارقا على سرقة منعه والفرق محل جرمه ان المودع مأمور بالحفظ والاقرار الاول ضد الحفظ
 نصا كما لو دل سارقا على سرقة منعه والاقرار بالمال مطلقا لانه لم يلزم الحفظ وانما هو شاهد بالمال للثاني
 على الاول والشاهد اذا ردت شهادته لم يضمن فلو ضمير الماني بالتسليم وانه فعل القاضى وكلاهما لو
 دل سارقا على سرقة منعه لم يضمن لانه قادر على حفظه فلم يكن نارا كالحفظ الواجب عليه كالأوديعة لانه لما
 اقر بالوديعة للثاني فقد اقر بالتمتع بالحفظ له وقد تركه وضيعه بالاقرار الاول فيضيعه وترك الحفظ
 الملتزم كما لو دل السارق على الوديعة ولو لم يقر للماني بالصفه ولكن اقره بالثالث فعلا الكيسين وبين
 الاول بالاداء وكذا بالاداء فان كان دفع الى الاول بعضا وقانه يدفع الى الثاني بصفه في يد لان زعمه ان
 الاول اخذ سرقا زيدا على حقه الا انه غير صحيح علمه لانه اخذ بعضا وكان ادبا عليها فيكون الغاي بينهما
 لا شورا حقيقتهما فانه ان كان المودع الى الاول بغيره فمفعول الى الثاني بثلث جمع المال لان السدس المزايد
 مخزون عليه فكانه في يد وقد اقر ان حقه من حقه وان كان دفع البصر الى الاول بغيره قضا والملك الى الثاني
 بقضا ثم اقر لاخره سرقا ثم بالبيع وكن بوجه جميعا يعني كونه الاول والثاني بالمال وكذا الثالث لا تزل
 فانه يدفع الى الثاني سرقا جمع المال وثلث سرقة لان الثلث المودع دفع الى الثاني بصفه وانما هو مخزون
 والصفه الذي دفعه الى الاول بغيره بصفه مخزون عليه فكانه في يد حكا والسدس في يد حقيقه كان الثلث في يد
 وقد اقر ان الباقي منه وبين الاول والثالث بالصفه لكونه احد الثلث سدس وثلث سدس لان الاول
 خارج عن القصة لانه وحصل له حقه بزيادة بغيره الى الثلث سدس وثلث سدس في يد صدر من دفع
 اليه ذلك وبعث السدس ماله لاستملاكه وكان للثالث ان اخذ منه تمام حقه وان كان دفع الى الاول
 بغيره فمفعول السدس الذي دفعه الى الثالث وبغيره له نصف السدس ماله حتى يكون له ربع الكيس لانه اقر
 له بالبيع وجمع الكيس ببيع حكا باستملاكه كان للثالث ان اخذ منه تمام حقه ولو دفع الى الاول النصف
 بقضا والربع الى الثاني بقضا ثم اقر للثالث بالربع دفع اليه بصفه في يد وهو الثلث لان المودع دفع الى الاول

ودفع اليه

الذي ادركه ولا اطلاقا لكل ثلث
 وقال الكافي للسلوك والكيسين
 ومنه اسر موله وكذا في السدس الاول
 ثم قال الاخر الكيسين
 ومن الذي اقرت له اولها
 ومن الذي اقرت له ثانيا
 وانما كل واحد الربع وكذا في السدس
 في الاول والثالث وكذا في السدس
 مرداد للسلوك الكيسين
 الشرح حله وكذا في السدس

اليه فالتكليف باب اقرار المريض

ما سنفأ الدين ص المريض محجور عن انفاع الوارث كالوصية له او لكاسه شر
اصل الباطل المريض من الموت محجور عن افعال النفع الى و ارثه بالادارة او بتكليف شيء منه بغير عوض كالبهية
او الوصية او سلكه في اقلته منه الديا جازة بغير الوارثه واما التملك بعوض ما تملكه او يملكه فذلك عند جسي
وعنده بغير محجور عليه هو بمنزلة الاجبي وعند النفع محجور اقراره لو ارثه بدين وعين لانه لو ارثه بدين فذلك اذا
اقر الوارث الجاهل بينه ان اقراره انما صار سببا لرجحان حاس الصدور على حاس الكذب على الدمارات الدلية
الى الصدور لما منع عن الكذب هو العقل والدين خصوصا في المرض لانه حاله الذنابه والعمى والقبال الى الخزان والتجيب
عن الكذب بالظاهر ان لا يقدم على الكذب في هذه الحالة ولهذا صح اقراره بالنسبة ان كان فيه ابطال حق الوارث للعرور
او منقصة ولا يعتبر الاقرار بالوصية بدليل حرار الاقرار للاجبي صحيح ماله وان كان لا يجوز له الوصية ما كثر من السلك
ولا يعتبر فيه نية اقراره على الوارثه على البعض لان هذا اقرار الغيب على نفسه لانه اذا صح سماعه من غيره وبقي
هو في عدة الدين وعقوبة الكذب والظاهر ان العاقل لا يقدم مثل هذا المحذور ويحتج بما ذكره في علم الامم الا لا
وصية الوارث لا اقرار بالدين كلف الزيادة غير مشهور ولكن المشهور عن اقراره بدين بغير غير
وارث هو جاز وان اقر الوارث به باطل الا ان تصدق الوارثه باخره في الفصلين لان
قول الواحد منهما انما يثبت به رضى الله عنهم عن ما تقدم على القياس والمعنى منه انه انما يرضى بدينه بشئ من ماله بمجرد
قوله بدينه فلو حلفهم بانه لا يصح كماله او صلي الله عليه وسلم في هذا لان محل الوصية الثلث فانه خالص حتى
الثلث بالحدوث المشهور لم يحجروا وصية به للوارث مع انه خالص حقيقة فيكون حلالا على انه محجور عليه عن
ايصال النفع الى الوارث اقرار المحجور عليه لا يصح كالأقرار بالصبي والمجنون لان هذا الحجر ثبت لحرورية فاذا صدقوه
جاز كما لو اجازوا وصيته وهذا لان جميع المال هل لا اقرار بالدين كما ان الثلث هل الوصية لم يحجروا فيه
مع الوارث الوصية في محلها فذلك انصرفه معه بالادارة في محله وهذا لان حق الوارثه تعالى له بمرضه وكان
اقراره لبعضهم اقرارا منه للمقر له بعد ما نطقوا جميعهم فلا يصح في جميعهم ويحمل اقراره على الكذب في جميعهم
الا تتركى ان حق الغرماء لما نطقوا له لا يصح هبته ووصيته في جميعهم فكل هذا قوله او لكاسه بدينه على الوارث لم يكتب
وارثه لا يصح لاحتمال ان يشترط الوارثه حرة فاذا منع من افعال النفع الوارث فلان منع من النفع بعض الوارثه
اولى خاصة من انفاع العداوة سهم ص مريض له دين على وارثه وبه كفيل او بالعكس اقراره باستيفاء
لا يقبل لا ببقائه وكذا الوارث الوارث او امره بدينه وكذا الاجبي ان كان اصيل او كان كفيل لا يصح من بدينه وان
اختلف به واختلف له ولو شرط براه الكفيل خاصة على امره بدينه او الوارثه او لكاسه بدينه وكذا الوارثه
دينه او بدينه دينار او جارية او دية او غصب او حرمه او ماله او كاسه بدينه او لكاسه بدينه او لكاسه بدينه
كاستيفاء صح من بدينه على الغرماء وكذا ما في الصحة والتمس رجل له على رجل الدين دين واحد ورثة

وارثه كسلبه او كان الدين على الوارثه الاجبي كسلبه بدين الوارث او بغيره من فاعله مرضه وموته انه اسوة في المال لا يصح
اقراره لان الكسبة من اتمها وجوبه بدين الوارث فكيف انقاعا للوارث ولا يصح كالوصية له ولا يصح الاقرار للوارث
لا يصح الاقرار باستيفاء الدين للوارثه لاني روايه عن ابن يوسف انه ممنعه من افعال الوارثه في الصحة فقير
اسحق براه ذمته عن اقراره بالكسبة فلا يصح ذلك كالكسبة بمرضه الذي له منه لو كان على اجبي فاقتر
باستيفاءه في مرضه صح اقراره في صحته الصحة ان كان اقراره لا يصح في صحته وجه ظاهر الرواية
ان الادارة الاسعار الى اصل اقراره بالدين لان الدين يوصى به ما يوصى به على صاحب الدين عند القبض
مثل ما كان له عليه بميصير نفاصا بدينه وكان هو بمنزلة اقراره بالدين في هذا اقراره اقرارا بدينه باستيفاء
الميت بالدين من بدينه بدينه اقراره بالدين على الموت حتى يصح اقراره في نصيبه محلا اقراره بالاستيفاء من الاجبي
لان المنع هناك محلو صحته وحق العرا وعند الموت لا يتعلق بالدين ما يتعلق بالدين سنفأ دينهم
منه وهو العير لا الدين فاقتراره بالاستيفاء لم يصادف محلا يتعلق به حقهم فاما حق الوارثه متعلق بالعير والدين حقا
لان الوارثه خلافة والمنع من الاقرار للوارث انما كان بحق الوارثه واقراره بالاستيفاء في هذا كاقتراره بالدين لانه
يصادف محلا هو حول حقهم اولانه اثار البعض بالانقاع فثبت وكذا الوارثه الوارثه اي لو لم يقر بالاستيفاء
من اصدقه لكن اقراره الوارث لا يصح اقراره سواء كان اصيل او كفلا لانه ايصال النفع الى الوارثه كالأقرار
ببراه الوارثه ولو كان رجلا ساع عبد من بدينه من الاقرار بدينه او اقراره الوارثه بدينه او اقراره الوارثه بدينه
لم يصدق لانه مفعول الوارثه ان اقراره الاجبي من غير قبض وان كان اصيل لا يصح لان براه الاصيل بدينه الكفيل
وهو وارثه وان كان كفلا صح من الثلث لان براه الاصول الذي هو وارثه وكان بدينه الاجبي
معتبر من الثلث وان كان للثالث حجج الدين بدينه صح ولا يسل على الكفيل والدين على الوارثه كما وان لم يكن
للميت مال غيره صح من ثلثه للوارثه الخار في بدينه الاصل ان شاء واخذه من الكفيل والثلث
الباني بوضو الاصيل لا غير فان قيل لا يصح اقراره في حق الاجبي من الوارثه كما اذا اوصى لاجبي ووارث
وكما اذا اقر له بدينه والوارث التركة وصدقه الاجبي فيها فان في هاتين الصورتين صح في حق الاجبي ان لم
يصح في حق الوارثه قل لان انقصار البراه الحاصلة بالاستيفاء على اجبيها وانقصار البراه الحاصلة بالادارة على
الاصيل غير مبرور وتخبر صحة خلاف الاقرار الوصية اذ ليس من ضرورة الصحة في حق الاجبي الصحة في الوارث
ولو ان التوكيد الكفيل حال المريض بالدين على غيره وقبل المريض المحال عليه ثم مات فان كانت الحال مطلقة
لا يجوز لان فيها نقل الدين من اقرار الوارثه المحال ان كانت الحال بشرط براه الكفيل وان كان الكفيل
هو الوارث لا يصح ايصالها موجبا براه المحال وان كان الكفيل اجيبا ولا مال له غير صح من الثلث والوارثه
الخيار في الثلث ان ياتي او اجازة الخوالة وان شاء وانقضوا لان ختمه المحال عليه قد يكون ماله من ختمه
فكون بطلان لا يكون لهم نقضا وقد يكون ختمه المحال على يكون ضررا وكان لهم نقضا فان اجازة وان شاء

بدن

م مرض لا يصح

بالوديع ليس اقرار بالاستسقاء وضعا بل حكما لرفع المناقصة بين المدين والمدين في هذه المواضع لا بد من اقرار
حال تمام الوديعه لخل في الجنب ولا اذا مات مجعلا لان الدنانير مضمونه بالمال والجاره ونحوها في العاقل
ان يرضى بمصادرا من نفع المقاصد من ان يرضى بها دنانير فلا ينع المقاصد بالشك والاحتمال فلا يكون هذا اقرارا
بالاستسقاء بالشك الاحتمال فلا يصح المصير اليه في غير هذا الباب من الاقرار بالوديعه من حيث هو الاقرار بخلاف
جنس في الباب المتقدم سوى منها وقال لا يصح الاقرار بخسر الدين ولا خلا وجنس من المانع ثم نفع الوارث هو
متحقق في الجنس غير الجنس المانع منها عدم وقوعه استسقاء وهو مختص بخل الجنب على ما بينا هذا اذا
اقرار الوديعه فلم يقر بالوديعه ولكن قال اخذت هذه الالف من كذا نبي او من غيري فضا يفتي بان كذا لا يفتي
حقه نوعا وصفا يصح اقراره صدقه انكاس الغريم او كونه قائما كان لما خوله او لا يدرك ما يصح به لان
مثل جعله استسقاء حقيقة وصاحبه الحق لا استسقاء بدون رضاه عليه بمثل الاقرار به بدون تصديقه
وان كذا لا يفتي به دين جيا او حقيقة على الغريم او المكاتب زوفا يصح اقراره ان صدقه الغريم او المكاتب لان
استسقاء الجاهل بالدين كخبر عند التراضي بقدره والرضى المطلوب تصديقه وان كذا لا يصح لان استسقاء
الاجرة لا يجوز الا برضى عاقل لم يجره فلم يكن هذا اقرارا بالاستسقاء بل بعرض دين وعلمه من الصحة فلا يصح
وان كان الالف ليس به روي فاصح على الغريم او المكاتب جيا او لا يصح اقراره صدقه او كذا به اما اذا صدقناه
فلان لم يطلح الغريم في الجوده ولا يمكن دفع الضرر عنهم باجاء مال على الغريم والمكاتب مع الجوده لانه يورث
الى اربوا واما اذا اكرناه فلان المبادله بدون رضى صاحبها صدق المالكين لا يصح واذا بطل الاقرار بالاستسقاء
نفي مقرا بعينه وهو يورث فلا يصح والمكاتب ردهم الله قال هذا الجواب صحيح في الجارية ولا يصح في الدائم لان
على اخذ ردهم جيا فلا يستوفى اليهم جيا اذا اظفر بها وان لم يرض الغريم بذلك يكون ذلك استسقاء وكذلك
هنا يكون اقرارا بالاستسقاء ونهم قال لا يصح ما ذكر في الكتاب لان الاستسقاء لم يطره فيه بالنقض الى اقرار
في حاله المرض والمظاهر هذا اقرارا بعينه المرض لان الغريم لما كثر به فقد رد اقراره بالاستسقاء والاقرار
يرتد بالرد فصار اقرارا له بالعير وقد كان باطلا وان صدقناه وقد قبضت به جارية بمسما اول الدين
فان الدائم رد على الغريم او المكاتب بوجوده مثل ما كان علمه لانه لا يصح الاستسقاء الا باطل حقيهم
من الجوده فاذا لم يصح الاستسقاء وجب تسليمها الى المقره خلا والاقرار بالوديعه اذا لم يصح الاستسقاء
لا يجب تسليم المال الى المقره والغرفه ان هناك امر بالوديعه فصد والاسسقاء بناء عليه فان استسقاء
صح وان بطل الاستسقاء بقي الاقرار بالوديعه فصد فبطل ما هنا اقرارا بقضاء فصد او ذكره اخل
الملك تحت ولايته اذا صدقه المقره مستقره فقتضاه فاذا انتقض من بعد لم ينقض به مضمون الاول لانه
ليس فيه رانه النقص في الملك فلا اذا اكرناه واما الجارية فان شاء المكاتب الغريم دفع ما عليه وهو زاد

على فمه الجارية وان شاء انقض البيع واحدا لجاريه واعطى ما عليه لان المريض جاني وانما لا تنضم مع الدين
فتغير على الغريم المكاتب شرط عقده بالرفه من الزاده موجب تخسره كالمريض اذا جاني اكثر من الثلث ولم
يخر الورثه او جاني شئ يسير عليه دين فانه يخبر المكاتب ان شاء بعض السبع وان شاء انقض التزم كمال القيمة
في الدين او تمام الدين للورثه كذلك هنا ولو اوفى بالاستسقاء من جلا وحضر حقا بان قال اخذت هذه الدنانير
او اسيرت هذه الجارية من غيري ومكاتب يفتي بان صدقه الغريم او المكاتب مع هذه الدنانير والجارية مثل الدين او
اكثر جارا الاقرار لانه ثبت التراضي فيها ولا محاباه فيه وصار المريض مسوقا دينه فصح اقراره به ولو كانت
فيه الجارية والدنانير اقل من الدين لمالك المكاتب الجارية وان شاء انقض البيع واذا الجارية وادى الدين
لان المحاباه لا تجوز من المريض ان شاء دفع المحاباه بتكليف الدين لانه لا يورث الى اربوا ههنا قال بعض
المساج اذا كان لما خوله دنانير ان خيرناه من النقص والتكليف بصره فاسطره الخيار وانه فاسد والجواب
ان هذا خيار ثبت حكما بعد انعقاد العقد في حق الحكم وصحته فلا وجب الفساد لخيار الرؤيه
ان الاقرار بان من الجانيه صر مريض اقر
بالاستسقاء ارش الحنايه عليه وعلى عبده في نفسه او طرفه عدا او خطا وعليه دين صح لانه حنايه ولا يصح
اقرارا لما دون من المقاصد ومع بالغصب الاستسقاء لو صالح على اقل من ارشته صح في العهد ورا الخطا
علا وصح الاقرار الوصي لعقد النكاح اصل الباب ما قران اقرار المريض بالاستسقاء دين سله
على الاحب من الصدقة صحيح مطلقا سواء كان عليه دين الصدقة او لم يكن بها استسقاء دين سله في المرض غير صحيح
في غير ما الصدقة صحيح في حال الورثه هذا اذا كان الدين وجب لاهما هو بدل ما اذا كان بدلا ليس بالكله
وبدل الخلع والدم فانه يصح اقراره سواء وجب عليه الصدقة او في حاله المرض لا يمانع من اقراره بخله من الغريم
وحهم لم يعلق بالمبدل لهذا يوجب المريض القصاص صح مع الدين فلا يتخلو عنهم بالبدل خلا ليدل المال فدين
حهم كان متعلقا بالمبدل معلو بالبدل قال محمد رحمه الله مرض فطعت من خطا او اقراره بخله حنايه خطا
في المرض فاحر استسقاء الارش ثم مات لامله عدا اقرنه صح اقراره لانه في المرض لغيره وجب له لاهما
ليس بان هو الجانيه وحى الغريم لم معلو بالمبدل فلا معلو بالمبدل كذا لو قطع رجل يده عملا فضا حنايه على مال ثم اقر
ما سعايم ولو قتل رجل عبد المريض عملا فضا حنايه على مال او ما سعايم صح ولو ضا حنايه على اقل من قيمه جاز وكل
لو قتل رجل عبد خطا او قطع يده عبد فاحر الاستسقاء صح وكذا لو ضا حنايه على مال او ما سعايم اما الاقرار
بالاستسقاء والمصالحه على اقل من العمد في العهد فظاهر الجواز لان الواحد لال الدم خلاف الارش الوصي اذا صالح
عن قتل عبد الصبي على اقل من قيمته حنايه لان صرفها مقتدر بشرط الاحسن وهذا خلافه اما المريض
فمنه من المرض وما يتخلو به حى الغريم ولم يتخلو بذلك الاثر لان المريض يملك العفو عن القصاص فيملك
الصالح على اقل بطرث الاولى واما اذا كانت الجانيه خطا فهو ان قال سخي ان لا يصح اقراره لان ربه العبد

ولا اثر له في ابطال الاقرار وصار كما لو اقر له في مرضه ثم صح مرضه ثم مات لا يبيح اقراره حصل للوارث
وسب له هذه الصفه عند الموت بطل كما لو ورث باخوه كانت عند الاقرار وهذا لان الاقرار للوارث انما لا
يصح كمن يملكه الاقرار فاذا كان الوراثه فاما وقت الاقرار كانت المنة متعكنه والعقد المحدث فام معام
عند الموت فمحال كان يصح
فام بخلافه اذا انعدم
الوارثه
ما سبها منه عند غش صبه والغصب العاصي في الصبي صوره في المرض او العاصي وحده لان علم موته
اذا اقره من مرضه ان عاد حيا فاقه لا مطلقا وخير الغاصب باع عبد ايساوي المفا الفخر او ما استغنيا
بخير من رده او نفقته عندهما وعن من يخرجه عن رده القمه والسفص ضروري بخلافه االه اصلها مرض
باع دارا ما اكثر فتمت الى سبب الاجل الكثر ثلثه وعنده في العمه وفي الزيادة مطلقا والزيادة مقابلة
بالمال عندهما محلي لا يكون ربوا وحسن عليه وباع مراجه وناخذها الشفع به وكذا الكتابه ش رجل
غصب عبد المير علي بن الصقة فاق العبد الغاصب وصي عليه بالضمان فامها سبها فان كان الغصب
والعصا بالضمان في صحي المصوب من صح اقراره في المرض بالاستسقاء لانه لما ضمت الصبه بعد ملكه العبد
بالمضمن فكانه باع في الصقه واقر في المرض بالاستسقاء فيصح لانه دين الصبي لو كان الغصب والعصا في المرض
لا يصح الاقرار لان حو الغرام وتعلق بالعبد في المرض معلوق به له وصار كما لو باعه في المرض ولو كان الغصب
الصبي والعصا بالضمان في المرض فان لم يخرجه العبد والابا او كان ميتا حيا صبي بالضمان صح امراره ما لا سبها
وان ظهر العبد لم يضر لانه اذا لم يظهر العبد استند وجوب الضمان الى ذلك الغصب وكان من الصبه وهذا
لانه اذا لم يظهر رجل هالك في حو المالك وور الغصب لكونه هالكا حكما علم العجز عن الانقاع مصار الضمان مقرر
على الغاصب في ذلك الوقت لتقرر الهلاك في ذلك الوقت اما اذا ظهر لم يستند وجوب الضمان الى ذلك الغصب لعدم
تقرر الهلاك في ذلك الوقت وما سبها منه عند القضاء لقضاء محليه المالك وور الغصا وكان هذا من المرض لا يضر
في اقراره بالاستسقاء واذا لم يضر بعال للغاصب اذ ممة العبد مرة اخرى او ردا العبد لان القضاء سب
سبها مع في حال المرض كما مضى كانه باعه منه حصه م امها استسقاء الثمن منه وعليه دين الصبي فانه
تخير المشر على نحو ما ذكرنا لانه لم يضر لزوم زيادة الثمن في سبها في السبع بالمحاباة فلو لم يطلعا اي سبها
علمه باق قبل مرضه وبعد مرضه ولا يعلم انه ابق قبل مرضه وبعد مرضه باع عبدا له بالف درهم ومنه
الف لا مال له غيره وعليه دين محبط في الصبي فامها سبها الثمن مات لا يضره اصله في قياس قول ابي حنيفة وروي
وبعالم المشر ان شئت انقدر المشره اخرى وان شئت انقض السبع ورد العبد وعند من يصد في سبها
الالف الزايد على قيمه العبد وخير المشر ان شئت ان دفع منه العبد الف درهم وان شئت انقض السبع ورد العبد
ومبنى هذا الخلاف على حو وهو ان عند من يملك الزيادة على قيمه العبد وجبت العقد بدلا عما ليس بال لان
اليه العبد الف فلا سبها حقيقا لا ما ياتلها وذلك الف فقيت الالف الزايد معايله باليسر في هذا المعجب

بتر عامير المريض وان كانت في المعاوضات فاذا كانت الزيادة عنده بدلا عما ليس بالصحيح اقرار المريض استغيا
كالمهر وبذل الطلق والدم ولا يصح بغيره العبد لعلو حق الغرام به وعند ما كل خير وور اله وجب بدلا عن جزر العبد
لان المبادله وبعث من المالك غير العبد لاس صفتها والمالية لا يسع المبادله بها وان كانت في المعصوده
من الاعيان ولهذا يجوز ايرادها بالبيع والبايع حبس جمع السبع الى ان يسوي كل البهتان كان اكثر من قيمته
ولو شئت الزيادة عن المتقابل كانت رتوا ولهذا المنق على اسع المقابله ما قال بطل هذا العبد الفيز على ان
تكون الالف معايله والالف لا يفسد العقد وللمشر ان يسع مراجه ولو حلت الزيادة على المعاييله لما جار سعه
مراجه وليس للسفص ان ياخذها قتل من المشر ولو حلت عنها كان له ان ياخذ عدها رايه السبع واما اعتبرت
المجاهاه بتر عامير المريض محو عن التبرع بالوصف كما هو محو عن التبرع بالعيل لعدم المقابله واذا كان التبرع
بدلا عن العبد عند ما لا يصح اقراره ما استغيا له اصلا ولكن بخير المشر على ما وصفنا لانه لزمه ما سبها منه
شرط عقد وهو جمع الثمن بعد القضاء عندهما ووصف الثمن عندهما وذلك عن ثمنه البيع والمريض الذي لا يقيم
لانه تغيير لصفه العقد للزوم الى التزك لادح للغرام في العقد وانما حقه في البدل فوسه والسفص ضروري
جواب عن سوال مقدرو هو ان حو الغرام وتعلق بالالف في الفسخ اطال حقه في الفسخ وحار الفسخ اما المشر
سبب اقرار المريض بالاستسقاء فلو كان ابطال حقه سبب اقراره وذلك اقرار بهم فلا يجوز كما لو تقايلا لا يصح
في حو الغرام فكذلك هذا ما جاب عنه بقوله والسفص ضروري على ان يفسد حقه من حكم الاختيار لان موجب
اقراره بخير المشر مبطل حقه في حو التخيير فيصير لا يمنع عما سبها حكما كما لو بطل حو الشفع بالاقرار
بشرط النجاء او الفساد بخلاف الاقاله لاننا سبها في حو الثالث مبطل حقه قصد الاضمان ولانه
لوم سبها بخير المشر سبها في حو النجاء في زعمه وزعم البايع معارض الضمان لان الغرام يعود
اليهم اصل حقه وهو العبد ولا يعود الى المشر شيء وكان خيره اكثر وكان اولى بالرفع كذا في الاقاله
فان عمه المشر يعود الى اصل حقه وهو الغرام في الزيادة يفوت اصلا فكان حو الاعتبار ولا ان ضرر
الغرام وسوءه على اختيار المشر الفسخ ولعله لا يحار به وضرر وجوب الثمن ثانيا على المشر في حو الجاه
فكان دفعه اولى واصل هذه المسألة ذكرها في كتاب السبعه والمكاتبه في صي مرض باع داره ما اكثر من قيمتها
موجبلا جاز الباجيل في مقدار الثلث عندهما وبطل في الثلثه وعند محال صح الاصل فيما راد على العمه مطلقا
وفي قدر العمه بغير الثلث وكذا المشر كاتبة على الفيز الى سنة وقيمة الف ثم مات فعنده ما يودي ثلثي
الالفين ط لا والباقي الى اجله او يرد رقيقا وعند نودى ثلثي الالف حلا والباقي الى اجله او يرد رقيقا وبسبب الخلاف
على الاصل المذكور لانا واجعلوا ان تاجيله فيما راد على الثلث لا يصح لكونها سقيا طامر وجه لانه يوجب الحلو لانه
سرو رقه وسناله ولهذا يصح بيعه التاجيل اذ ارجعوا كسبه الاين والابرا لمحرر ان الزيادة خاله على العوض
معي وان كانت معايله به صورته حو السمية ولهذا كان له ان يسع ويكتب على قدر العمه لا غير

لانه لا يصدق في اقراره للاجبي الا بعد تصديق المصير في تصديق معارضا وتساوقا فصار
كأنه لم يصدق ولم يكن له ما قال هو لفلان فإنه يصح كذا هذا وان قيل لم لا يصح اقراره للاجبي في الورثة
كما ينقض في المشرع في الدار المستراة الحق الشيعي قلنا لان حق الشفع في غير الدار لان ضرر الدار لا ينفع
عنده الا بمالك عينها وحق الورثة في اية العبد لا في عينه الا تركه لو باعه المريض مثل قيمته وما لا ينفخ
السح وبالفهم من حصل اليهم بالله العبد فلا ضرورة الى نقض اقراره النافذ باطل ملكا لمقرله الثالث طاهر
واما انه يضمن قيمته لبقية الورثة لانه باقراره انجز بقية الورثة عن الوصول اليه والاعجاز لا ينافي حكمي موجب
للضمان في فاعده الشرح الا قدر يصيبه الميراث فانه يسقط عنه لان ذلك القدر لو اخذ منه لرد عليه فلا
فايد في الاخذ ولو لم يعزل الاجبي لكنه اقرب له لو ارشأ آخر ورثة المريض سلم العبد له لانه لم يصل اليه من
الميت بل المقرله الاول لا تنضم في اقراره وهو المقرله الاول يصيب بقية الورثة لما بينا ولا يصح تصديق
نفسه لما قرره لاحضه المقرله الثاني لانه زعم ان العبد له وليس ميراثه لو كان على الميت دين محبط والمسلم
الحال اصح جميعا للمعزاة ولا يرفع عنه شيء لانه لا ميراث مع الدين وكذلك المريض لو وهب لوارثه عيالا وقصه
هم وهبه الوارث لو ارشأ آخر للميت وقصه ثم مات المريض ولا مال له لا يصح هذه الوارث الاول لما ذكرنا وسلم
العبد للوارث الثاني بهم قيمته ويسقط عنه حصته ولا يسقط حصته الوارث الثاني لان قيمة العبد
وجبت على الاول زعمه وورثه بقية الورثة لانهم تصادقوا انه ملك العبد وجميع الميت بالهبة وقصدت
فيلزمه رده وقد عجز عن رده فيعزم قيمته والباقي لا يكرههم في ذلك خلافا لافراد لان الثاني كرههم جيشا في اقراره
له فان صلح سقط لان العبد قد سلم له فلو ضمن له حصته لاجتماع اليد والملك وذلك
لا يجوز ولا حصته من العبد بالفسخ عليه بل وصل اليه وحل الانسان في وصل اليه باي طريق كان فمع عر الوجه
المسحوق كالتا هب لاذ او هب المعضوب من المعضوب منه او صدق به عليه كالشعر من افساد اذا تصدق
ما اشترى على بايعه او وهبه منه كالتكوة على عرض اذ او هبته في روجها ثم طلقها قبل الدخول فلما اتم الايجوز
الاختراع اذا كان بحدته واحده اما اذا كان سبب من مختلفين كما كثر في عباد الجارية ثم وهبها لمشرك
العبد او بايعه الوضول على الوجه المسحوق اذ وصل من المسحوق عليه كالماء الذي يجرها اما اذا
وصل من غيره فلا كمالا وهبت المرأة الصداق من انسان فهو له وهو لو هب له من الزوج ثم طلقها قبل الدخول
بما ضمن المرأة نصف قيمته الصداق للزوج وار وصل اليه العير كذا هبنا الوارث الثاني بمحوصه من
العبد من الميت لا من الواهب فضا كان الواهب انفسه يصيبه من الميراث ثم وهب له عيالا آخر وكما لو
باع المشرك شرا فاسد المسحوق غيره من المشرع الثاني وهبه من البايع الاول وقصه او مات فوارثه
او اوصى له به كان له ان يضمن المشرع الفسخ مع وصول العير اليه لانه وصل له عن المسحوق عليه فكذلك هبنا
ص ولو اقرار الميت وهبه او اقرب له للثاني قبله وصدقه فهو ميراث لتصادقتهما وان كان اجنبيا يبيع دينه

وارث في يده فللورثة نفقته او تضمنه او تضمن الاول ومن صرح لا يرجح كرهه على قضاء دين غيره او على
فنان سبب عصبته ومعه ونفقه لهم الاول يرجح كرهه على غيره وصح ولو قال الثاني
الجد في لا ادري فانقول سلم له ونفقه قيمته ثم رفع حصته ولو اقرار بعد موته او وهب او باع فكر كره
لنفاذ ملكه بشر مريض له عبد لا مال سواه وهبه لبعض الورثة وقصه ثم اقر الموهر ب
له ان المريض كان قد اقر بالعبد قبل ان يهبه منه لهذا الدارث الاخر او كان قد وهبه منه قبل هبته
وسلمه اليه فان صدر الوارث الباقي الوارث الاول في هذا الاقرار اخذ العبد منه لانه اقر للثاني بعبد
هو في يده من حيث الظاهر في الحال فله رده التسليم اليه فاذا قبضه الثاني ثم مات المريض في مرضه
ذلك فان كان العبد قائما في يد الوارث للثاني فللورثة ان ياخذوه ويكون ميراثا لجميع الورثة على
فراض الله تعالى لصداق الوارث الاول الباقي انه انما ملك العبد ووصل اليه باقرار المريض وهبته
وقصد رده كمن يموت وكان لبقية الورثة بقصه ورده الى الميراث بخلاف تقدم لان عم الثاني
ملك العبد من جهة الوارث الاول لا من جهة الميت ونقض الاول مع الثاني نافذ لا يفسد بموت المريض
وكذا لو كان المقرله الباقي اجنبيا وعلى الميت من الصحة يحيط به لو خذ منه العبد وباع في الدين
لانه وصل اليه من جهة المريض وان لم يكن علمه من سرده منه السلطان لحق الورثة وارثات العبد
يد الثاني بقية الورثة او العرا بالجنار ان ساوا ضمنوا الاول معه العبد وان ساوا الباقي من كل واحد
منها قبضه زاعما انه ملك من جهة الميت سبب احصا للمصير على اقراره او الهبة في المرض وقد
عجز عن رده عيته فليزمه رد قيمته غير انهم ان ضمنوا الاول رفع عنه حصته لئلا يصير ضامنا
لنفس حصته الثاني ايضا لانه لما صدق الاول بعد زعم ان العبد ليس بمورث وان الاول لم يلف
عليه باقراره شيئا وان ضمنوا الثاني رفع عنه حصته نفسه خاصة ولا يرفع عنه نصيب الاول لانه
يقول ان الميت اقر للثاني لكنه فسده اقراره بموته وبطل وعاد العبد الى الميراث وقد هلك في يد
الباقي بضم نصيبين كما ضمن نصيب بقية الورثة ثم تصادق الاول الباقي على ذلك لا يوجب براءة الاول عن نصيب
الضمان الذي لزمه لبقية الورثة من حيث الظاهر لان تصادقهما لا يفسد على غيرهما سيما ما تضرر
به ذلك الغير كما سبب هذا الجنار للورثة اذا لم يصدق قوه ولم يكن يوجبها فاما ان صدق قوه
كان لهم ضمن الثاني في ذل الاول لان اقرار الميت وهبه للباقي يصف تصادق الكل وبطل اقراره
وهبته للاول وان كذبوها كان لهم ضمن الاول دون الباقي لمكذبهم اياه فما اقر لهم به من الضمان
فاذا لم يصدق منهم تصديق ولا يكذب حتى يثبت لهم الجنار فان ضمنوا الباقي لا يرجح على الاول في الروايات
كلها لانه يزعم ان الضمان على الاول لان من زعم ان الميت ملكه ولا يصح للاول منه ولانه ملك المضمون
حال هلكه في يده مستندا الى وصلة الاخذ حصلا له عوض ما ادعى من الضمان فلا يرجح به على الاول

فخاصب العاصب اذا ضمن لا يرجع على الخاصب وان ضمن الاول فذلك لا يرجع على الثاني ثم عامة الروايات
وهو الصحيح وذكر في بعض الروايات انه يرجع لانه لما ادى الضمان فقد ملك العبد من وقت القبض لم يوجر
منه الرضا سلك البالي عليه وانما رضى بملكه على الميت اذا ازال الامر الى ملكه عليه ^{الثاني} كان له ان لا يرضى بذلك ويقتنه
فيمتد بقبضه على سلك الملك كالمكره غير على الهبة ثم ضمن المكره يرجع به على الموهوب له لانه رضى بملكه
على المكره لا عليه وكان الباقي في حقه بمنزلة عاصب الخاصب وجماعة الروايات ان الاول لما اقرب الملك الثاني
من جهة المستصحب الثاني فقد راعى الضمان على الثاني لا على الاول والورثة ضمنوا الاول ظاهرا ومثله لا ينبت
الملك في المضمون كما لو اكره السلطان زيدا على قضاء دين عمر فغير امره او على ادا ضمان غصب غصبه عمر
فانه لا يملك بعد شيئا وان الاول اقرب الملك كان الثاني فاذا املك بالضمان لم يرجع عليه لانه لو كان قائما
في دين وجب عليه تسليمه الاثر من غير عيب في ما اخر لرجل وكثره صاحب اليد ثم ملكه المقر بالشرك او
الهبة وغيرها كان المقر له ان يخذ من دين ما قرره المصدق فاذا اقر له كان له وقد ملكه بالضمان
فغير امره عليه هذا اذا صدر المقر له الثاني الاول فيما اقر له اما اذا اكره وقال العبد عبدك ولست اعرف
شيئا بما تقول بالعبد عبدك ولا سبيل علمه ضمان غيره والاول ضمان للقيمة لان الاول اقرب الملك الثاني
واذ عي عليه فساد ملكه لمورثه وجوب رد القيمة او العبد عليه فيصير اقراره له وبطل ما ادعى عليه اذا
كثره وصار كالواقر له به او وهبه له بغير ما وهبه المريض له ولانه انكر بلفي الملك في جميع الميت والملك
بانت للاول فيصير اقراره فيما عليه لا فيما له وصح الاول لانه صادر مستند باقراره اقصى في الباب الاول
اقر له بالملك من جميع الميت وهو كثرته في ذلك لانه تضاد فاعلى الملك الثاني الا انها اختلفا في ثبته وذلك لا
يمنع القضاء بانقضاء عليه باب الاقرار وان لم يكن على المست من جميع سائر الورثة الا قدر حصته وحصه الثاني
لانها لو اقر العبد غير مورثه لم يمسح خلا ولا اذا اقره الاول الثاني لان في عمل الثاني ان الميت اقرى وانما
صار لي اقرارك فصار ملكا منه اياه هل كله اذا اقر الوارث الاول للوارث الثاني ولو لا جتبى له وهبه في حيوة
المريض مات المريض ما اذا لم يقر لغيره حتى مات المريض ولم يقض القاصي بعض هذه المريض او بعض اقراره ثم اقر
لغيره قبل القبض او بعده او وهبه لغيره او قبضه في الهبة ثم وهبه لغيره وهو بمنزلة ما لو فعل ذلك
قبل موته في جميع ما ذكرنا لان الموت سبب في القبض ما لا يفسد بدو القبض فصار رصده
قبل موته وبعد موته سواء وهذا لان الملك يمسح للوارث بنفس اقراره لا ترى انه لو صح من مرضه
لا سبيل له على المقر به فصار كالمكره فافسدا اذا صرف في المسح سفد بصره وان كان للبايع
حق القبض وكذا لو وهب لبعض ورثته ثم مات وبصر الموهوب له قبل القبض بالقبض سفد
تصرفه وكذا لو باع بعد الموت قبل القبض وهذا لان حق الغراء والورثة في الماله لا في العين
ولهذا ملك السبع مثل قيمته والوصية السبع مثل قيمته واذا كان جميعهم في الماله يتادى

القبض

بالقيمة لا يباح الى بعض تصرفاته بخلاف تصرف المشتري في الاراء المشفوعة لان جميع متعلق بالعين لا
بالمال به ولا بصور الاستغناء من محل آخر لو قلنا بانها لا تسقط تصرفاته سبب الاراء من بعض ولله او ممن
يشوبه او يترجح عليها امره فسطح الشفع وجلا مست له ولله القبض في الضرر عنه واصل الاله الحق
باب الاقرار بالمال اصل الاقرار بالمال ص الحلال والمقر به
لمنع الصحة لاني سببه شر اصل الباب ان الاختلاف في المقر والمقر له متى وقع في نفس المقر به يمنع
صحة الاقرار متى وقع في السبب لا سبب السبب المقر به ان كان ما يفسد عن ذلك السبب الجملة
لانها اذا اختلفا في نفس المقر به لاسيما اقر به المقر لان المقر له يكره فيه ولا سيما ادعاه المقر له
لان المقر انكره واما اذا اختلفا في السبب لم يمسح لما ذكرنا من العلم في هذا اقرارا مال مطلق وذكر في الاما مطلقا
فيصح ولا ان الرد لم يكن على اصل الاقرار متى وقع الاختلاف بينهما في بعض ما اقر به لا يمنع صحة الاقرار فيما
بقي كما لو قال غصبت منك العبد من صدره في احدى ما وكما لو اقر رجل انه قتل وليه عمدا وقال الولي لا بل
انت قتلته مع فلان وكثره فلان كان له ان يقتل المقر بخلاف المسمو له اذا اكره ان يهد في بعض ما
شهد له لان ذلك مسو والفسق مانع من قبول الشاهد دون الاقرار وكذلك اذا اكره المسمو له ان يهد
في السبب بطل شهادته له بعين هذه العلم ص امر له ودعيه او مضاربه او امانه فقال ليس لي دعيه
لكن لي عليك الف من ثمن سح او فرض فلا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو مقرر لو قال فرضتكم فلم اخذها
لا نفاها على ملكه الا اذا اصدقه خلا لا يمسح لو اقر بها غصبة فله مثلها للرد في العين شر
رجل قال اخر جوف الالف التي في يدي دعيه لك عندي فقال المقر له ليست هذه دعيه لك عندي لكن لي
عليك الف فضا او ثمن سح وانكر المقر الدين فارد المقر له ان يخذ ملك الالف فضا صاعا له وليس له بكن له
ذلك لانه اقر له بالف معين فاذا اكره بعد رد اقراره فيه ثم ادعى عليه دين في حقه وورد الاقرار
حاضر ودعواه الدين لا يصح الا بالسمه وهذا اخلاف في السبب والضمان جميعا لان العين غير الدين وهذا اختلفا
في نفس المقر به فان عاد المقر له وصدة في الوديعة ان كان المقر مصرعا على اقراره له ان يخذها لا الاقرار
على الامر لم يمسح ان شاء وان لم يكن مصرع ليس له ذلك لان اقراره ارتد سكره وهذا دعوى مستند
وكذلك المضاربه وكل ما لا صلة له امانه ولو قال المقر لك على الف درهم فرض وقال المقر له ليس لي درهم وكنتي
عليك الف فمسح له ان يخذ منه الغالنه انقضا على الالف الدين الواجب الذمه واحلها في السبب انه لا يطل
اخذ الضمان الا ترى انه لو قال هذه الالف دعيه لك عندي فقال المقر غصبت متى له ان يخذها لانها انقضا
على ملك العين كذا دعيه ولو اقر بالوديعة فقال المقر له ليست هذه دعيه لك عندي فادعيتكم بعضنا ومحمد
المقر الفرض فله المقر له ان يخذها بعضنا لانها انقضا الالف المعينه كانت ملكا للمقر لكن المقر له
ادعى التملك منه وهو ينكر فلم يمسح له ان يخذها الا ان يصدق المقر الفرض وليس له اخذها بعينها وهذا

عند جسم ومحمد وعبد بن يوسف واحدا نصبا باعلى المسقرض تلك العرض نفس القرض وجبر
عليه مثلها عند من لا يملكه الا بالاستملاك فلا يكون كما ان يعطيه غيره ولو قال هذه الالف
احد ثمانين غصبا وقال المقر له لم تأخذها مني غصبا لكني عليك الف من غرس مع محمد المقر الدرس
فليس له اخذ العينه لانه رد الاقرار في حق العين له ان احدهما العاقلان هما على وجه الف في حق
المقر اما المقر له ظاهر اما المقر فلا انه وان اصر بالف مشا را اليه لكنه عجز عن رد عين المقتضوب لتكسر
المقر له اياه في الغصب وجب الضمان في ذمته لان موجب الغصب هو رد العين عند القدره ونمته
عند العجز كان مع ايشيين وصدده في اصرها وهو وجب الضمان في الذمه لكنه اخلفا في السبب
مقصودا انقضاء على بطل ما اختلفا فيه ودلت المسألة على ان الغصب موجب الضمان بنفسه ولو اقام المقر له
السبه على الغصب او الودعه دعوى ما كثره واراد اخذ العين لا يقبل بسبه لان السبه انما تنقل بعد
دعوى صحته وهو بطلت الدعوى بالنفاض فلا تنقل السبه باب في الاقرار
ايضا العرف حكم في الجواب شر اصل الباب ان كل كلام يستقل بذاته لا يحتاج
الى ربطه بغيره لان ربطه بغيره اما كان للافاده لقضائه فاذا كان مستقلا فغيره لا حاجة اليه
وكل كلام لا يستقل بذاته يربط بغيره لكان الحاحجه والمدعى عليه متى اجاب المدعى على بصلح بصدقه او ردا
بغيره العرف حكم الحرف بكونه صدقا بصلح تصدقا وان حكم بكونه ردا اجعل ردا وان لم يصلح
جوابا ولا تصدقا ولا رد ان عبر كلاما مبتدئا وفي الباب خمسة الفا للحق واليقين والصدوق والبر
والصلح والخلاف للحق واليقين والصدوق في الاقرار يصوص بحمل الغصب والبر بحمل البيان والصلح بحكم
لا يحمل الغصب فان على كل الف فعال الحق والصدوق واليقين بالبرع او ابرهم فهو اقرار واختلفوا
في النصب والصلح انه كذا وكذا حقا او صدقا او صدقا لانه تأكيد على حقيقة مما دلت لافل
الحق ولو قال البر او كبر او بر او بر او الحق حتى لا دونه ميم او خبره ولو قال الصدوق البر او الحق البر
او النيقين البر فهو اقرار ويجزم الحكم بظهوره دار كذا سكني وكذا لو قدم البر بالبرع لا لا ابتداء وكذا لو
قال الصلح اصلا او سعا وصالحه فسادا شر رجس قال لا خير عليك البرعهم فعال الحق
او الصدوق واليقين كان تصدقا واثارا وكل لو قال حقا او صدقا او يثبت لانه لا يستقل بنفسه
فلا بد من رده الى الكلام الاول وهو بصلح جوابا لانه مما يوصف به الدعوى لمحل جوابا فيكون تأكيد لما مضى
من الكلام وان اختلف ان يكون المعنى بل الحق او الزمته او حقا او الزمته فلا يكون اقرارا الا ان ياد كثرناه
اظهر الاستعمال سواء ذكره بالنصب او بالبرع ان ذكره بالنصب كان بصدقه قلت الحق او ادعيته
او حقا وان ذكره بغيرها كان بصدقه ما قلناه او ادعيته الحق او حقا والبرع شيئا من ارجهم الله
هذا اذا ذكره بغيره وقال بالبرع اما اذا قال بالنصب لا يكون تصدقا بل رد الى على الحق او حقا

الصدوق

الادب الصحيح ما ذكرنا لان عرف الناس هذا من غير فصل الى هذا اشار محمد فقال ما نظرت في هذا الى معاني
كلام الناس وكذلك لو كرر دعوى فعال الحق والصدوق واليقين او متكررا بان قال حقا
حقا او صدقا او يثبت انما لان التكرار يوحى التاكيد لا الضمير وكذلك لو قال الحق الصدوق
او الحق اليقين لان كل لفظ منهما اقرارا بفراده فكرا اذا اجتمعا ولو قال البر او قال البر
البر او البر البر لا يكون اقرارا لان البر يدكر ويراد به الصدوق كما يقال بر في ميمه ويدكر ويراد به
الصدق ومنه البر اراي الاتقياء ومنه قوله تعالى ليس البر ان يولوا وجوهكم ويدكر ويراد به الخير
ولم يغلب استعماله في الصدوق في محله وهذا معقول الشرح لانه ميمه ولانه مستعمل للبر
في العرف على كذا القريه والطاعه ومعناه هنا لا تؤذي بالبرعوى الباطل وكذا لو قال الحق او
الصدوق صدوق واليقين يقين لم يكن شي من هذا اقرارا لانه كلام تام مستداه وخبر فيجب
بذاته ولا يجعل نعتا لغيره وهذا معقول الشرح وخبر ولانه لو جعل جوابا لغيره ذكر الخبر لعدم
الحاجة اليه ولو جعل ابتداء لغت دلالة الحال الفاها او في الفاها اللفظ المنظور به وكاه
قال الحق او احيى كان لو قال الحق البر او الصدوق البر فهو اقرار لان الحق والصدوق واليقين
نقض الاقرار والبر مختلف فاذا افتقر الصدوق بحد كذا ما له كانه قال صدوق وبررت كما
في قوله اري لك عارته وقوله تزوجك ميمه انه متعه واعارة وكذا كعدم البر ما قال البر الحق
ولو قال البر الحق الحق البر بالبرع او قال الحق البر او الصدوق البر او البر صدوق لا يكون شي من ذلك اقرارا لانه
مبتدئا وخبر في ما ذكرنا واما لفظه الصلح فعلى أي وجه ذكرها مفردا او مقترنا بغيره من
الالفاظ التي ذكرناها او متكررا لا يكون اقرارا لان الصلح حكم في انه لا يصلح اقرارا فانه لا يقال
صدوق صلحت فصارا ولى من البصير على الامر بالصلح والاحساب غير الكذب هذا لان الصلح
ضد الفساد وليس الاقرار في شيء لانه لا يحمل النعوت فانه لا يقال قول صلح لكن يقال قول
صلح وعمل صالح ولا يكون اقرارا وعن العقده اى جعفر رحمه الله ان حفظ مسایل الباب يجب
ان يعلم انه متى دخل الصلح جاء الفساد والمعبر فيه العرف ومعاني كلام الناس والله اعلم
باب الاقرار بالبيع ص شهدا
القره لا يقبل شر اصله ان كل قول يلزم حقا على قايده كان اقرارا فيصح اذا كان من اهل الاقرار
لوانته على نفسه وكل قول يلزم حقا على غير قايده كان دعوى او شهدا فلا يحكم به الا بالنيه والتكول
او كمال النصاب والعقود التدبير لا تسلان التقضى الملك والكتابة بعبلا نه والعجز عن اداء بدل
الغايه الى مخرج الاداء اليه بوجوب بيع الكتابه للعجز اداء البدل ص شهدا كذا احد على
صاحبه بعض ما يده وكذا نه تم تقايضا وتصادقا او لا صح وعقود على مشترته وبغرم قسمه لبايعه

فالموقوفه اولى وهذا بخلاف الواشترى عبدا وادعى العبد على بايعه انه كاتبه فان البايع لا
يخلف لانه لو اقر لا يعدلانه لو اعسر لم يقض السع سصادقها وهذا التناول معتد لاقرار
المشترى ولو شهد احداهما على صاحبه بالتدبير والاخرى الكفاية ثم تباعا صار ما اشتراه الذي شهد
شهدا بالتدبير وبرأ من ماله ويعبى لموت بايعه باقراره وهو موقوف الولاء والذي شهد بالكفاية
فما اشتراه مملوك له عند انفساخ الكفاية بخلاف البايع اذا لم يكن له بينه ولا مرجع اصره على صاحبه
بشي لان الكفاية لا انفسخت بطل الاتقاو على الفساد وان بطل البايع او كاتب للعبد منه برز الكتاب
على بايعه استشهد محمد رحمه الله فقال لا ترى ان رجلا لو اشترى من رجل عبدا بالدرهم وقبضه
ثم ان المشترى ان البايع كاتبه قبل ان يسعه فاكمل البايع وحله البايع فالعبد مملوك للمشترى
ولا يكون مكانا باقراره ولو اقر ان البايع كان عسقه او دبره وانكر البايع وحلف عسقه محال للمشترى
ولا يصدر في نقض السع والفرق ما ذكرنا باب الافرار بالعيوب
ص النداء اعلام والوصف للتحقيق ش اصل الباب ان الكلام محمول على حقيقة
لانه الاصل الا اذا غلب استعمال مجازه وصار هو المتعارف فحذف من مظهره اليه حقيقة
للافهام والتدليل لا يوجب التحقيق في المنادى لانه يعصده الاعلام او التعظيم او التحقير
دون التحقيق ولهذا يتبادر في بطون في السور بالسع لاحضاره لا يحقق المعنى الا اذا اخرج
النداء على وجه الصفة عفا او صفة بمراسا من جهة مجمل وصفه للمجاز واسا بالها والصحة بوجوب
الحقق في الموصوف ص قال ياسارقه بابقه نازنيه باجنونه ساعها بطل المشرك
به لا رد بخلاف الحد والعزير لتعلقه بالتممة وهذا للحقيقة قال لزوجته يا كافر لا يفرق باله
السارقه او الزانية فعلت كذا فكما مر خلاف باطالوا ويا خرا هذه المطلقة او هذا الحر فعلا او
فعل لاسانه منه وكلاوه هذا سارقه او السارقه وكوه ش رحل قال جارسه ياسارقه
او اباعه او بارسه او باجنونه ثم باعها فوجدتها مشركى سارقه او اباعه او بارسه او باجنونه
فاراد ان يرد ها بالعب فبالبايع حدث هذا العيب عندك فالقول قول البايع مع اليقين لما
عمر البايع متمسك بالاصل وهو عدم هذه العيوب انما حكم بحديث من وثق ظهورها الا اذا ثبت
بعدمها على وجه ظهورها فلو احتج المشتري بقول البايع له قبل السع باسارقه وكذا ذكره اقر
البايع بذلك انكره اقام المشتري البينة على انه قال ذلك لا يقبل بسبه وليس له ان يرد ها
لان المتعارف في النداء ان يراد به السهم دون بيان الحقيقة والمضموم فخر على وهو المتعارف لا يترك
ان الرجل قد ينادى بالحكيم ولا يكون فيه من الحكمة شيء وسادى بالكلمة والحمار للتحقير وسادى بالاب
والعم للتعظيم ولهذا لو قال لامرأته ما كافر لا يفرق بينهما لانه يرد ذلك ختمها وتعييرها لا وجود للكفر

كذا ههنا خلاف لوقال المحصنه نازسه او قال هذه الزانية فعلت كذا فانه يجب الحد لان وجوبه
معلق بالقذف سبعة الزنا لا حقيقة بل لو كان حاد قافيه لا يجب الحد والرد هنا متعلق بحقيقة
الوصف وهذا لان الوصف الحد انما يجب لدفع العار عن المفزوع ايا لحقة العار بالنسبة لاسات
الوصف وكذلك لو قال لها قبل السبع هذه السارقه فعلت كذا او هذه الابقة او هذه الزانية او هذه
الاجنونه فعلت كذا لان المتعارف في النداء بغير العيوب واخرها ما خرج النعت معرونا لا اخبار
عن فعل من افعلها انه يراد به السك والشم لا يحقق هذه العيوب والمخافى مصرف كلامه اليه الا
نرى انه يقول العبد باكلب باحمار يزيد به الذم والشم لا يحقق اذا كان المراد السك والشم
فليس له ان يرد ها لما ذكرنا ان الرد متعلق بوجود الوصف فيها كذا اذا قال لامرأته يا طالق ولا مته
يا خرة او هذه المطلقة ولا مته هذه الخرة فعلت كذا فانه يكون ايقاعا وامر لان النذر والسب
يذكرن الاسمين غير متعارف فحملناهما على الحقيقة لعدم ما يوجب صرفه الى المجازي لوعونه اراد
به النذر دون تحقيق المعنى بان سماها بهذا الاسم ناداها به لا تطلق ولا يعنى لانه بمراسا
هذه الصفة من جهة الاصل لا يسمي الا باسم قائم به الا اذا تعذر جعل الثباتا للوصف كذا وما
تقدم وكلاو لو قال لها هذه سارقه او زانية او قال هذه السارقه او هذه الزانية ولم يزد على
هذا كان ذلك اقرارا بالعيوب هذا يراد به السب والشم وانما يراد به الاخبار عن وجود
هذه الصفة فيها وتحقيق الفعل فيها ولانه ذكر المبتدأ والخبر الخبر قد يكون معرفة وقد يكون نكرة
فكان المراد منه الاخبار بوجود هذه الصفة لها لا الشمية فخر على وهو الحقيقة لعدم دليل
يوجب حمل على المجاز فكان اعتراغا واخبارا عنه باب اقرار الوارث
ص العتق ص الموصى له شر كل الوارثه ش اصله ان المذكرة مشتركة بين الورثة واصحاب الوصايا
فما توى كثر الكلاو شرط سلامه الثلث للموصى له سلامه الثلث للوارث ص تركته ثلثه اعبد
فيه كذا واحد لتمامه قال الوارث اعوانى في مرضه هذا وهذا وهذا وهو مكررا واحد لتمامه لان
حرف الجمع كلفظة كذا غير المدحول نظره لهذا على اي الفة لهذا وهي تركته فان كان واحد قبل
سعايته سعى كذا اخر في يده اربعة لان جهة في سهمين وهو الورثة في ستة وارث اخر عسقه الباقي
وسعى بقيقته ولو فصل سكتة عمو الاول ونصف الثاني وثلث الثالث لا صغير بموت الاول لا
يوت عسقه في حق بموت الاوسط بعوم من الثالث عسقه وسبعون واربعة اسباع درهم وسعي
ما توى واحد وعشرين وثلثه اسباع ش رحل يان وترك لثمة اعبد فيه كذا واحد لتمامه درهم
لا مال له غيرهم وترك لثما واحدا لوارث له غيرهم فعال ابن اعوانى في مرضه هذا وهذا وهذا
فانه يعنى من كل واحد منهم ثلثة وسعى بقيقته لانه جمع منهم جمع الجمع وهو الواو ولو جمع

بلفظ الجمع بان قال اعطوا هؤلاء عشقوا من الثلث ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته فكذلك اذا جمع حرف الجمع
 كالأول والآخر قبل الدخول بها انت طالق طالق طالق جمع عليها واحد ولو وقع بلفظ الجمع
 يقع الثلث لان الجمع كالمجمع بلفظ الجمع اذا جمع الجمع وصحته توقف والى الكلام على آخره وتوقف
 اما تكون اذا كان آخره يغير اوله لان اوله يوجب كل العول الاول لانه خرج من الثلث باخر الكلام لا يحصل
 له كل الحق فكان مغيرا صوفى لان الثاني اذا اتصل بالاول صار الاول مكاسا على قول الجمهور
 ولم يستمر من العول وهو العول على اداء السعاه ونفي احكامه احكام العبد واداءت
 السعاه و عديما وان كان حرا الا انه مرداد السعاه ايضا صوفى وفي الطلاق اخره لا يغير
 اوله ولا صوفى عليه الا بركا لانه لو مات ترك لنا والفردهم فعال الما بين كلام موصول لهذا على ان
 الف درهم ولهذا الفردهم كان الالف بينهما لانه عطف الثاني على الاول وهو جهة المشاركة وفي اخر ما يغير
 اوله وهو سلامه كل الالف الاول موقوف على الاول والاول هذه الالف ودفعه لعل في هذا على الفردهم
 فان صاحب الودع احيا بالالف لانه لما قدم الاقرار بالودع صارت هي بعينها مسجعة لفرده فاداره
 بالدين بعد ذلك لا يصح فلا صوفى على آخره لان اقراره اما يصح في تركه المست والودع ليس من التركة في شيء
 وكان الموصول المقطوع عنه سواء لانه ليس في آخره ما يغير اوله فان موجز اول كلامه ان الودع
 لست من التركة ولم يكن ملكه للثالث وهذا لا يغير الاقرار بالدين فلا صوفى في الطلاق وهذا لان الاقرار
 الطلاق يوجب بعينه ليس حرج الاقرار بالدين لان موجز حديثا اسعما وملك العبد موجز الاقرار
 الدين الذي على راسه في العبد فلا انعدام المحاشية بينهما لم يحقق العطف وكان المقصود الموصول
 فيه سواء كذا ذكرنا فان المحاشية من الكلام هناك ثابتة فحق العطف فان ما اصددهم قبل ان
 يودي شيئا من السعاه يسع كل واحد من الباقي بثلثه ارباع قيمته لانه لو لم يمت احد منهم لجعلنا
 كل عبد على ثلثه سهمين منه سهم وسعي سهمين فيكون جمع مال الثلث يسعهم شريكة العبد والوارث
 سدا سهم للوارث وثلثه للعبد لكان احد منهم سهم فاذا مات واحد منهم قبل اداء ما عليه السعاه
 بعد استوفى حصته لان الموصي به وهو ربه في كل واحد من الباقي لاني مال هو في هذه وهلك المال
 يد بعد موت الموصي فانه يصير موقوف الوصيته كذا هذا وما عليه السعاه بعد توفى عونه فيحل
 كان لم يكن ويسمى الباقي وهو رقبته من الوارث العبد من على رابع حصصهم وهو ما ساه اسم ليقين
 المستوفى سهمه في حوالته سهم وحوال العبد من سهمان فيجعل كل عبد على اربعة اسهم يعني
 عنه سهم بالوصية وسعي للوارث في ثلاثة اسهم وذلك لانه ارباع قيمته الوصية مقدرة
 لثلاثة اسهم سهم الميت وسهمان للباقي وسهم سهم للوارث فاستقام الثلث والثلثان في الوصية منهم اثنان
 وبقي واحد سعي الباقي في سنته اسباع قيمته يعني سعيه لانه توفى على العبد من سعائهما وادراستونيا

في مسئلتنا نحن نعتبر
 اوله

مدرك

في مسئلتنا نحن نعتبر
 اوله

نصيبها من الوصية وهو سهمان يعني حوال الوارث في سنته وحوال العبد الباقي في سهم ويجعل على سعة اسهم
 للعبد سهم وللوارث ستة تحصل للعبد ثلثه اسهم بالوصية وللوارث ستة اسهم فاستقام الثلث
 والثلثان على هذا لو ترك له الودع وهم وادوى لثلاثة نفر لكان واحد بالثلاثة يكون لكان واحد منهم ثلث الالف
 فلو اخذ واحد منهم الفان ذلك استهلكها حتى لم يدر عليه ما ان الاصل يسهم بين الوارث والموصي لهما
 على ثمانية اسهم للوارث سهم والاربع اسهم لهما لانا اخذنا الى جعل كل الف على ثلثه اسهم لاجل
 الثلث للموصي والثلث للوارث فصار جميع المال على ثلثه اسهم سهم للوارث وثلثه للموصي لهما لكان واحد
 منهم سهم ولما استهلك الوارث الفاقصدا سوي جميعه والباقي على الوارث والموصي لهما سعي حوال الوارث
 في سهمان سهمان كان حوال الموصي لهما في سهمين فيقسم الالفان على ذلك ولو استهلك الموصي له الاخر الفاقصدا
 ولم يدر عليه ايضا فيقسم الالف الباقي بين الوارث والموصي لهما على سبعة اسهم سهم للوارث وسهم للموصي لهما
 على ما ذكرنا ولو مال الوارث اعطوا به هذا وسكت ثم قال واعطوا في هذا الاخر وسكت
 ثم قال اعطوا هذا الاخر للثالث يعني الاول كله ولا سعي في شيء ومن الباقي نصفه وسعي نصف قيمته من الثالث
 ثلثه وسعي في ثلثه لانه لما قال الاول اعطوا به هذا فاقصدا لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 باقراره ما يغير حيث سكت بعد اقراره وعو كذا لما قال الثاني واعطوا به هذا فاقصدا لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 ومن الاول نصفان لان الوصية وقعت لهما فكان هذا رجوعا في نصف ما اقر به الاول ودعوى حرج
 السعاه عليه في نصف قيمته فصح اقراره للباقي بنصف الثلث لم يصح رجوعه في حوال الاول ودعواه عليه
 لانه محذور كذا لما قال الثالث اعطوا به هذا فاقصدا لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 يصح رجوعه عن بعض ما اقر به الثاني لانه صدرت دعوى السعاه عليه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 فان الاول في سعاه الثاني في الثالث على طالعها ولا سعي حكم لانه لا سعاه عليه على الاول ليقال بثلثي كل شيء
 وكان موته وجوبه منزله وكذا لو مات الثالث في سعة حكم الاول والثاني في سعي الباقي في نصف قيمته ولا
 سعي الاول في شيء لان ما توفى على الثالث من السعاه هو من نصيب الوارث خاصة لانه بلغه باقراره
 وهما يكرهانه فيه وانما في الاوسط فلا سعاه على الاول لما توفى وكان الثالث من رقبته فانه سعي
 درهما واربع اسباع درهم وسعي فيما بين قيمته وذلك لان سائر واحد وسبعون درهما وثلثه اسباع
 درهم واما كان كذلك لان رقبته الثالثة ان يوصى كل واحد منهم ثلثه علم ان سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 الا ان الوارث باقراره الالف ثلثي ثلثه الاول وذلك ما كان سدا من سهم الباقي وذلك عيون لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه لانه سعي في ثلثه
 الثاني ثلث رقبته وقد وصل اليه نصفها باقرار الوارث فصار ثلثها من الثلث الى الثلث نصف
 وذلك سدا من الثلث وثلثه سعيون درهما فصار الالف باقرار الوارث وهو اثنان وخمسون تاويا
 عليه خاصة فلما مات الاوسط بعد توفى ما عليه السعاه وهو ما كان رقبته الثالث لان عسان

من هذه الما بين محسوب على الوارث خاصة لما بينا في ما وجسور تاونا على الوارث والسالت جميعا تجعل
 هذه الماله والخسوز كان لم يكن ونقسم السام التي كان قبل التو ليكون التاوي تاوي عليها والباقي
 باقيا عليها وتلك السهام في زعم الوارث الثالث عشر مله للعقد وسه للوارث واول سنو في الاول
 والثاني سهمها وزاذه في حق الوارث تحت سهم وح البالت هم لانه لم يصل اليها شيء والباقي من المال
 خمسائه وجسوز في ذم الوارث وهو بالتا باقراره وبلغاه فعه البالت فمسم السام وهو خمسائه وجسوز على
 اسم سهم منها للبالت وهو ثمانية وسبعون درهما واربعه اسباع درهم وسعي فمباقي من سهمه وذلك ما بان واحد
 وعشرون درهما وبلغه اسباع درهم فاذا اظهر نصيب البالت في الوصيه كان فيه كل واحد من الاولين مثله
 يصير الوصيه كلها في زعم البالت ثلاث مرات ثمانية وسبعون درهما واربعه اسباع درهم وجله ذلك
 ما بان وعنه وثلثون درهما وخمس اسباع درهم وحصل للوارث ضعف ذلك لانه حصل له مائت
 باقراره وهو مائة وخسوز وما سعي من البالت وهو مائة واحد وعشرون درهما وبلغه اسباع
 درهم فله بالوارث له ربعايه واحد وسبعون وبلغه اسباع درهم وهو ضعف نفدت الوصيه
 فاسهام البالت الثلثان وكل الوان الاول مع الاوسط حكم البالت لا صغير ولو ما لا اوسطه والبالت
 حكم الاول لا صغير لما قلنا بابا
 ولله ص دعوه النسب بحسب روعند ما شرطها التصور وبعض الاحوال ولدت مله في بطون
 قال ادرهم ولدت مله ولدت مله ومات قبل بانه عولت كل واحد وعندها مله الاول ونصيب الثاني
 وكل البالت شر اصل الباب ان من اقر نسبه عليه وانكث اثبات نسبه من حقيقه بان كان
 اصغر منه فان كان مجهول النسب من غير نسبه منكمه فليس عليه بلا حلال ايضا وان عذر اثنان نسبه من حقيقه
 حقيقه بان كان اكبر نسبه منه فعليه ان يكون الاقرار به اقرارا تحرته مجازا وعند الاختلاف
 ابي يوسف ومحمد لا يعول عليه وبلغوا كلامه لا تخالفه في نفسه ولا اذا كان معروفا بالنسب وغيره وهو وان كان
 اصغر نسبه منه لانه غير خيل في نفسه واحتمال ان يكون ثابتا بالنسب منه شرعا باس ايضا بان يكون ولد النسب
 على فراشه في الما بين لكن اشتهر بسبه الظاهر من غير فنصده في حق ونقدرة ثابتا بالنسب منه
 فعول عليه وبعض الاحوال سور النسب لثبوت العتق وهذا مبني على ان المجاز حلفه في حقيقه في حق الكلام
 عند وطفه الحقيقه في حق الحكم عند وقد عرفت اصول الفقه اصله ما ذكر في الدعوى رجل
 له جارية فولدت مله اولاد في بطون محله فقال ادرهم ولدت ثم مات قبل بانه فعنده يعول كل واحد
 مله بعد العمل بعد في حواله السب لكان الجاهل لان المقر له بالنسب مجهول والنسب لا يثبت في المجهول
 فان الاجاب في المجهول الناصح فيما يحتمل التعليق بالشرط فان الاجاب في المجهول محال في كل ما علق بغير البيان
 والنسب لا يحتمل التعليق بالشرط فلا يصح اجابه في المجهول اذا لم يثبت نسبه في كلامه اقرارا بالعتق الاول

ما بان وخسوز

من حقيقه

وعول عليه
 من حقيقه
 لا يثبت
 النسب

بالنسب اقرارا بالعتق كانه مال ادرهم حر فعتق كل واحد مله وسعي مله فممنه وعند ابي يوسف ومحمد يعول
 مله الاول ونصف البالي وكل البالت لانه لم يكن ان يكون ادرهم غلبت منه منزل العتق بناء عليه وان لم يثبت
 النسب لعني الجاهل ومثي نزل العتق بنا على العلو كانت الحره من سابع النسب وجه ذلك ان البالت
 يعول كل حال لانه ان عتق كذا الوعول الاول والثاني لانه يكون مله ام ولد فعول كل والثاني
 يعول حاله وهو ما اذا عتق الاول ومرت في حال وهو ما اذا عتق الثاني لكن احوال الاصابه حاله
 واحد على روايه الجامع فعول نصف الاول يعول حال وهو ما اذا عتق الاول ولا يعول حاله وهو ما اذا عتق
 الثاني والبالت احوال الحوا ان احوال يعول مله ص لعبد ابن مله ابان قال ادرهم ولدت وابتد
 ان يمتن عول كل واحد وعندها ربع الاول ومله الثاني ونصف ربع من كل اصغر وقيل عنده كذلك
 مال الشهد وهو الاصح وعلمه المشايخ بخلافه وفي المرض سها مسم خمس وعشرون وحج حشر ثمانية ولو
 كان لعبد مائة ولكل ابن ابن عول كل واحد وعندها خمس الاول ربع اثنينه وبلغا كل اصغر
 وفي المرض جمع الخراج ستون وثلثا مائة واسان وعشرون وحج مائة مائة وثلثا ولو كان لكل اصغر
 ابن عول كل واحد وعندها سبع الاول سدس مائة وحسب سها مائة كل اصغر وفي المرض
 نصيب سعي في سهم في اربعه للمواضع نصيبا مائة واربعين كل سهم كذلك سها مائة الوه سها مائة
 في ثمانية ونسب مائة وثلث ذلك الف وتسعا مائة وتكون له سلمه وصيه شر رجله عبد
 ولعبد ابن ولان عبد ابنان ولدا في بطون كلم بولر مثلهم مثل المولى فقال المولى في صحته ادرهم ابني
 وان قبل البيان فعول كل واحد يعول كل واحد ربعه وسعي مله رابعه لانه لما عذر اثنان النسب
 للجها جعل الاقرار بالنسب اقرارا بالحره كما في صله الدعوى وصار كما لو قال ادرهم ولا حر وقال بعض
 من يحنوا قوله كقولها قال الصدر والشهد وهذا صحيح لان حقه النسب لا جعلت الصه لم جعل العول عندهم
 وليس هذا كالدعوى لان هناك العتق بترائيه بناء على النسب احواله لا حلال حقيقه حكمه
 لانه على تقدير اراده الاكبر يعول الاخران بطون السرايه من الام وعلى تقدير اراده ادرهم يعول
 يعول بطون حره الاصل فتعذر اعتبار احوال النسب فلم تعذر اثنان الحق للعتق وكان
 من له المجاز من الحقيقه فلم يجمع ابو حنيفة اما ههنا العتق احد الاجتهاد النسب فلم يتعذر اثنان العتق
 بناء عليه باعتبار احوال الجمع اذا است هذا بالخروج على قولها وهو قوله ايضا في الاصح ان يقول يعول ربع
 الاكبر وسعي ثلثه رابعه وثلث الثاني وسعي ثلثيه وثلثه اربعه كل واحد من الاسن الاصغر في يسعي كل
 واحد منها في ربع فممنه وبيانه انه ان عول الاكبر عول الاكبر وان عول احد الثلثه لا يعول يعول طالع يروي
 مله احوال يعول ربعه واما الثاني ان عول هو واياه عول وان عول الاصغر لا يعول يعول طالع يروي
 بناء على قول من عول طالع يروي

ومن العتق الاول الذي هو من العتق
 وابوابها

ومن العتق الاول الذي هو من العتق
 وابوابها

۲۵۱۸

ان اللہ کے جس عزت علماء خاصہ
و سنون و ان کے جس عزت واحد
تھا وہاں نہ کوئی دوسرا ہے

نَعَسَ

وتخرج المسلم ما احتاج الى حيايه له سبع ودرسون خمس وثمان مائة من مخرج الخراج في بعض الايام يخرج
السدر من مخرج الفرس هو اربعة النصف فيعصر على نصف واحد ما ونصر سبع على نصف واحد وعشرين ثم يفر
احد وعشرون في خمسة مائة وحمه ثم ينثر ما به مائة مائة واربعين فيجعل كل رقبته مائة مائة واربعين
يعتق الاول سبعه وذلك ما به وعشرون وثمان مائة ودرسون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون
وذلك ما به وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون
ونامه وتكون سبع على كل واحد منها فيا بقى مائة مائة وذلك ما به وثمان مائة وعشرون وعشرون وعشرون
وذلك ما به وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون
وسنة وثمان مائة وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون
حسب الاول ما به وثمان مائة وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون وعشرون
الاف واربعه وعشرون فلهذا كانت الصحة المرض سوا الا اذا كان عليه من مائة مائة السعاه لاراد من مقدم
على الوصيه والميراث **قال** هذه الامه ولدت منى ولد وولد في ملكه صار ام ولد
وولد هار قولي ولا يعق موته قالوا وبعي ان يعق نصفه عند محمد ولو ولد له سوا وبنها سوا وكلهم
يولد لملكه قال جديس ولدي ما قبل ان يتر عفت السفلى الوسطى ونصف العليا ش ولو كانت
لرجل جاريه ولدت لدا في ملكه قال المولى وولدت هذه الامه منى ثم مات ولم يولد لها غيره ولا
نسبه من لا يعرف المولى انما افرس المتكر والمتكر غير المعروف بصير الجارية مملوكه ام الولد لانه اقرب
بايمه الولد لها ويكون الولد عبد لا يعق مملوكه اذا مات المولى لانه ما اقرب نسبه ولا بانقصاله
عنها بعد ايمه الولد فيها والرويه ثابت بينين فلا يبطر بالاضمال وقيل على قول محمد بن علي ان يعق
نصفه لانها ان كانت ولدت قبل هذا ولدا فهذا ولد ام الولد مملوكه وان كان الولد الذي اقرب
ولدت بعد هذا لا يعق هذا لان حاله متردد بين سبي مملوكه اما ان يكون ناسبا لسب منه فكلوا
كله او لا يكون فلا يعق منه شيء مبعي ان يعق نصفه امه لرجل ولدت بنتا ثم ولدت بنتا سوا وكلين
يولد لملكه قال المولى في صحة احدى هؤلاء المملوكه ولدي ثم مات قبل ان يتر فانه يعق نصف العليا وجميع
الوسطى وجميع السفلى لان الحدا يعق حالين فاما ان كانت مفضوده هي حرة وان كان المفضود
بنتا فملى ام ولد مملوكه المولى وان كان المفضود السفلى لا يعق فلهذا يعق نصفها والوسطى
حرة مملوكه لانها ان كانت مفضوده هي حرة بالنسب ان كان بنتا مملوكه هي حرة بايمه الولد وان كان
امها فلانها بنت بنت المولى وكذلك السفلى لم يكره قول الجديس حرة الله وقيل على قول يعق كل واحد
منهن لانه غنمه قوله احد يكرهه وقيل الجواب المذكور قولهم لان العتق هنا بحكم النسب كقوله كان
وهو مفضود سوا ان بالبنتيه او بايمه الولد وجب اعتبار الجاهات خلاف ما تقدم

المرء

الامر بالبيع

الموهوم لا يعارض المقهور من اصل الباب ان الحق متى ثبت سقط كل بطلان موهوم
مدس ولا يستل ان الناحية ابطال من وجه والنايت بقينا لا يكون ابطال بالنسب
الا ترى ان لو اسرى بصف دار وصاحب النصف الاخر عات كان الجار ان يات بالصف
العاصي له لان حرمات وحق الاخر موهوم عسي طلب عسي لا يطلب ولا يحرق
لحقه وان كان موهوما عليه وكذا الوافر يعين لعاس ثم اقربه لحاضر وصدره الحاضر
يومر بالسلم اليه لان ظهر حقه بالصدق والعائيت را صدق وان كان يظن فلا يجر
حقه لاجل ولا لو قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى وقطع اصبع رجل الاخر فابدا
بالعصا لصاحب المفصل ولو كان غايبا وطلب صاحب الاصبع استنفذ اتفاقا
يقضي له وان كان فيه ابطال حق صاحب المفصل في القصاص لان حق موهوم عسي
يذري وعسي يعفو ومن صاحب الاصبع محقق واصل الغرض العقد
الموقوف اذا اصل به الاحازه او الاقرار اذا اصل به الصدق مستند
الى وقت وجود العقد والامر لان الحكم مستند الى وقت وجود السبب كالبهي
اذا كفنا بالنسب او بما ذاب له على فلان ثم مرض ثم لم يلد له او مرض علم لزمه ذلك
من جمع المال ويكون من دين الصهر لان سببه وجد في الصهر على بيع لا يكره دفعه
فكان مقتضا من جمع المال لاستناد العجب الى الصهر وكذا اصد المقتضا
لو قال لرجل ما ذاب لك على فلان فهو حال ثم مرض ثم وجب للمكول له مال
الفدر مع لزم من جمع المال ونوا صر صاحب عند لي خسرانهم ص
باع حارب فاسدا وطلب الفسخ فافر المشرى او انبت ان وصيها وسلمها او اعياها
من ثيد وادعاه لا يعقل الا ان يصدق او يست او يكرم او يعلم العاصي ولم يظفرها
او تضمنه وبه سقط حقه كالفاسد فان اصد بها وحضر وكثيره ثم وان صدره
برحمة ونعم المشرى صحتها يوم قبضه وقيل عند ما يتخير كسب العاصي خلاف
المجهول ولم يسمض عقد بالرد كنفاج المعتد ولو كمل بالسع كذا والشفع
فمولى الماسور ولا سطر حقه بصدقه لعدم تسليمه من رجل باع جاريه
سعا فاسدا وصفا المشرى محضر الباع يريد استردادها فقال المشرى وصفا
مرفلان وصفا ثم اودعها عندك او قال عنها مرفلان وقبضها واودعها عندك
وانكر الباع ذلك لم يقبل قوله والباع ان باعها لآخر حق الباع لا مستردا استفسر

لغير العبد بعض السبع لعلو ح بينهم برقبته العبد سابقا على السبع فاذا انا بعد العبد يطلب الغنا كان ذلك
فسخا لغير المولى كحلاوة ما تقدم من المالك فان غنه لو باعه المولى فسخا هذه بطرح البايح في السبع الفاسد
وحمل المولى في الحيازة ولا يكون لهم ولاية بغيره والمولى فكذا اذا ظهر له باعه بصدور الغائب لو كان صاحب
الذبح من ماله لم يرد سلع العبد وطلب المالك ان يستعيجه فله ذلك لان المولى قد سفع بالبيع المعجل
وصول حقه اليه وقد يتضرر لان غنه ربما لا يفيد منه وقد يتضرر بالاستسقاء لتأخر وصول حقه وقد يسرع
به لو وصول كل جمع اليه وكان له الخيار فاذا استسقاء القايح من حصر الغائب بصدور المولى السبع والهبة انفذ القايح
لان القضاء بالسعاية لا ينضم سلع المولى وبعده لانه بالاستسقاء لم يسحق روية العبد
انما يسحق سببه كمن لم ينفذ لقيام المانع وهو الذي لم يطرأ كان العبد حي وصحي جمع الدين قبل حصول العيب
مضى الامر وسلم العبد للمقر له وان لم يقض شيئا من الدين او بقضي بعضه فالمقر له بالخيار ان يشاء اخذ العبد قس
وان شاء رده لانه استراه فارغاه وجعل شؤنا بالدين وكذا عيب فان رده بطل سعه وان جاز به قيل له
اما ان يقضي عليه المدين فليس له الا ان يعطيه بالخيار ان يشاء ما عه في ما في دينه وان شاء استسقاء لانه لو
استراه عانا كان الحكم فيه هذا فاذا اظهر السبع بفساد فيها كان اولى بان يباعه العوم بطل السبع المهره للغايب
وان استسقاء بغيره على حاله لان الاستسقاء جامع السبع الموقوف على ما عه في كتاب الماذون والله اعلم
باب الرجل يقترب بالبري من الظاهر

للدفع لا لكم شر الاصل الثابت بالاستسقاء بصلح للدفع لا للاحتقاق لان الناس لا يروى له وعمل
بالسك والاصل الا في الحرته كما سعى اليه بالاسماء بالاستسقاء فاذا اقر بالبري فصح اذا لم يكن له اصل اخر
او حكم الشرع حتى لو جرد عليه الحكم بحد الاحرار او الفصاح في الطر والى حكم بحد الاحرار دون العبد فانه
لا يصح وكذا لو كان غنيا لم يجرى ما قرأه في السبع لانه ابطال المولى المعوق والمال الا بصدوره الذي عهده عند
بجواز اقراره لان المانع حقه ودرال بخلاف النسب فانه لو صدره صاحب النسب المعروف لا يصح لان النسب
لا يحتمل الا بطلان حلاوة الولد فان المهره لو انزلت لم يثبت فاستغنت كان الولد للثاني بال
والصبي الخاف اذا اقر بالبري فصح وكان سعي السبع اقراره لان قول الصبي معتبر ما سفعه له ما يقره والافراد
بالبري ما يقره كذا قال المصنف عاقله او جازعته قوله في بغيره البايح الذي تركه لو ادعى انه حر والذى
في يده يقره انه عديم جعل القول في قول الصبي اذا اوجبه اعتبار قوله اذا ادعى حرته نفسه وجازعته قوله
في ضده ايضا كما انه اعتبر قوله في اعتقاده اذ اسلم اعتبره كذلك اذ اراد ايضا صرح بمحمول نفسه اعق
عنده وامر بالبري فصح في حقه وعبد حرارته لو رثته لم للمقره دون عصمه المقر وكذا بعد عتقه
وبعد موته لا خلاف ردة الاب يظهره اقر بجدي في بغيره م ورثه او ابنه ولو جنى لا يعقل يسعي
في الاقل كالمكانب عند البعض في الارش كالحرق وهو الاصح لرغبة كالحيازة عليه لان الظاهر لا يلزم ولا

ان العبد اذا كان في حرة

يقتضى بغيره للنسبة وورث احاء دون ابن عمه لا ابتداء عنه يظهر من احاد الورثة بقاء المفقود ويجوز
شر محمول النسب لا بدري هو حر ام عدا شرع عدا فاعقبتهم امر المعوق بالبري لان صدور المقر له
والعبد المعوق محدد ذلك صح اقراره في حقه حتى صار مرفقا للمقر له لانه اقراره بمحمول حرته بانه باسحاب
الحال بمحمول الطلاق لا يصح اقراره في حقه المعوق ولا بطل حرته لانه اقراره على الغير ولو مات الموقوف المعوق
مركب مالا فاما المال كله لعصبة لمطرا اقراره في حقه جميعهم وان لم يكن له عصبة فاما المال للمقر له بالبري لان
للمقر المعوق بغيره ظاهر الولد هو امره بانه عبد المقر له وان ياله له وهذا اقراره على نفسه انه عتقه
حره اليه كمن اقر بجدي لرجل وامر المقر له به لاخر يكون للثاني كذا لو اوعى المقر له بالبري فصح ما لم يمتنع
الاول حاله المقر له ان لم يكن له عصبة لان المستحق هو المقر له في حكمه وهو عصبة ظاهره اقراره بغيره ثم هو
مقر له المستحق كان عبد المقر له وان كسبه له لان عتقه لم يبطح وهذا اقراره على نفسه وكذا لو كان
للمقر من حر لان الاب اذا كان حيا لا حول الابن في تركه معصية بخلاف لو اراد الاب او قل يكون الحال
لابنه لان المرتد ليس باهل وهذا زعم الابن لانه حر حتى لو مات المقر اولاد وتركه بناحر ايم ما لم يمتنع الاول
ولم تركه عصبة ميراثه لان المقر لا المقر له لان المقر جنى اعقوب صح اعطاه ووجب له الولد ووجب الحق
الى الولد لعصبة من بعده واذا اقر بالبري لم يصد في ابطال الولد في حقه عصبة لكن اقراره بالمال
للمقر له وجب بغيره الله وان لم يقره فاستقر على ملكه ولانه اذا لم يصح اقراره في حقه الابن بغيره في حقه
لان زعمه ان اقرار الاب بالبري باطل لانه حر والميراث له لانه مادام الاب حيا فهو محرم الاب فاذا
مات زال الحجب وبصار المال له لان الولد تحول اليه وكذا لو كان له عصبة سوى الابن كان المال له قوله
نظمه بغيره فيكون اقراره بالبري ليس بحجة عليه لو قال العبد الذي يدرى بغيره ومات زيد والميراث له
بغيره بالبري الى المقر له ولو مات المقرم زيد فورثه ابن المقر له بغيره بالبري الى المقر له ولو كان للثاني
فالنصف لها والنصف للمقر له ولو لم يمتنع المقر له جنى خبايه سعى فيها ولا يعملها احد لان حرته ثبتت
ظاهرا والظاهر لا يصح للملازم ولانه لا عاقل له اما المعوق فانه عبد والعبد لا يصح عاقله واما المقر له
فلانه متصل به بالملك المولى لا يصح عاقله للملك فحكم الملك فحكم المقر متصل به حكم الملك فحكم المقر ولاؤه
من الظاهر من المعوق في ذل ولاؤه من احد فثبت الحال لا يصح عاقله ولا سببه بمحمول لا بدري كانه حرام
عبد فصار في حقه العاقل كالمملوك ومعتقه لو جنى لا يجب على العاقل شي والمعوق اولى به لا عاقله له
بجناية في مال الا ان كان الحر اذا اقل انسان اخطا ولا عاقله له بجناية في مال ولم يدر كذا الكا سعي
في الاقل من ميراث الارش في عام الارش مال عصمهم في الاول كالمكانب لان حرته مشكوك فيها والزيادة
لا تجب بالشكل الا ان كان حيا حكم المكانب الجناية عليه حتى لو قطع انسان يده وانكر حرته يغرم الاقل من نصفه

ان العبد اذا كان في حرة

ان العبد اذا كان في حرة

الطلاق وقع برضاه كذلك هاهنا وخلافه لو وكل رجلا بان يطلقها فبين ثم اقرت بالزوج وطلقتها
الوكيل ثم علم حرمة غلظته لانه يمكنه التدارك بالعدل اذا علم اقرارها بالزوج الا ترى انه لو وكل رجلا
بان يطلق امرأته فلما تم عرض ثم طلقها الوكيل يصير فارا ولها الميراث لانه قادر على عزله فصار كأنه هو
الذي طلقها ولو اقرت بالزوج لم يعلم الزوج حتى طلقها فبين ثم اقرت بالزوج ولو علم ثم طلقها لا يمكن
الرجوع مكان التدارك لانه مستناع في الوجه الثاني دون الاول فوبه خلاف الجواب في اذكر اشياءنا
بيح عبده او مكاتبه او ما عتقه جنى العبد خطأ ثم باعه الوكيل او اعقده او كاتبه لا يصير المولى
فخيار اللغاة وان كان عالما بالجهالة قادر على عزل الوكيل لان الوكيل في الطلاق مغير ومغير يفسد فعل
الوكيل الى موكله وفعل الوكيل بالبيع يقتصر عليه لان حقوق العقد يرجع اليه وحكمه يقع للموكل فكان البيع
فعل الموكل موجود ووجه فلا يصير خيار اللغاة بالشك لان ترك العزل ليس باختيار للغاة أصريجا
بل متردد من ان يكون اختيارا او غير ان لا يكون فلا يثبت الاختيار بالشك لما فيه الترام مال لم يكن باثنا
اما ههنا وان كان الاحتمال قائما لكن مستلزمة الغلظة احتياطا ويصير وار الان حقا كان
متعلقا بالمال فلا سطر بالشك باب

باب المتيمم بصدق شر اصل الباب قران اقرار المريض لوارثه لاصح للتميم
وفيما لا يتم فيه صح لا نغذام المانع والوارث في هذه الحالة يعتبر له الاجبة صح مريض طلق
طلق احدى زوجة بسواها ثم اقر لها بما به درهم وقد قبضت مهرها وترك اخا واربعين حرها ومات
بعد العدة لها الكل قبلها لها خمسة لتمام التهمة بدليل رد الشهادة ومعارث في حق الورثة
دين حقا ومهره اذا كانت ثوبا او هلك بعضها قبل نفسه شر مريض طلق احدى امرأته
بسواها ثم اقر لها بما به درهم دين وورثت استوفت مهرها مات وترك اربعين حرها واخا فان كان
الموت بعد انقضاء العدة اخذت المرأة الاربعين من مهرها لاصح الاقرار لها بالدين لم يجرها ما انقضاء العدة
عن الورثة من جميع الوصوه فصار كالاخيه وان مات قبل انقضاء عدها فلها خمسة لاصح الاقرار بالدين
ببر الماتر والباقي للاخ لانه امكن لبقاؤها وارثه في جميع لبقاها العدة التي يفي ببقاها السكاح موجه
ولم يزل لا يقبل شهادة احد من اصحابه في العدة كما في السكاح ولا يجوز الرجوع باخنها واربع سواها
وانما بقيها وارثه في حق الورثة وان كان الفياش ان تاخذ الاربعين كلها لخروجها عن كونه وارثه
سواها لطلقاتها لا يمكن التهمة في سواها وطلاؤه اذ من المحتمل انها توضح ان نساء الطلاق
ثم يقر لها بزيادة شئ لئلا يترشح من نصيبها من المهرات لكن هذه التهمة يمكن عند كون المقربة اكثر من
نصفها من الميراث لا عند كون المقربة اقل من نصفها لباقل الميراث اذا بطل الاقرار بغيره وفي حق
بقه الورثة فيقسم الاربعون من الاخ والمراهن من الدين ربع زعمها وميراثات زعم الورثة وانما يظهر اثر

اذا علمت اربعة للاخ
لا بد من ميراثه
لا بد من ميراثه
لا بد من ميراثه

فيما اذا كانت التركة ثوبا يساوي اربعين حرها فلغير المقلها من النوب لان استحقاقها بحكم الورثة
وكان جميعا في ثمن غير التركة وساع ثمنه المطلقة لانها تاخذ ما تاخذ من الدين في زعمها وحققها
في الدراهم دون النوب لان ميراثها قد بطل بسواها الا ان ترضى بان تاخذ من حقها وتكون شتم ائمان
النوب للاخ لانه سحوتة ائمان غير التركة وايضا يظهر اثره فيما اذا اتوى شئ من الاربعين قبل القيمة
يكون على الكل ولو اعبر دنا مطلقا يكون النوب على الورثة وانما قال قد استوفت مهرها لانه لو لم
تستوفى يصح اقرار الزوج لها بمقتضى مهرها وان كان قبل الطلاق لانه لا تمنع لان وجوبه غير
مضاف الى الزوج الا ترى ان العبد المديون اذا تزوج امرأه بمهر مثلها باذن المولى كانت المرأة
اسوة للغاة والمريض اذا تزوج امرأه بمهر مثلها كانت اسوة لغاة الصحة والمعنى في ذكرها ان
فما يمكن من نساءه لا يمكن التهمة الا ترى ان عند المازعة في المرض جعل القول قولها الى مفاد مهر
مثلها ونظيره كدخ حو غمرا والصحة فصارا الاقرار بالمهر بمهره دين وجب عليه لوارثه بحايه اليهود
لانه لا تمنع في السبب المعين حر ولو كانت حدها وخلقا خا وتبين درهما وادى بالثلاث وما
في العدة لعدم الوصية ولما رجع ما بقي بعد هالكها الكل ولو اقر لاجبة دين ايضا في العدة لعدم الدين
م الوصية وبعدها ما كان لا يتم لانها امينة كالحصن والطهر وعمره شر رجل
حضر الموت له اخ لاب وام وامرأة مسالته ان يطلقها ثلثا ففعل ذلك ثم اقر لها بما به درهم ومات
استوفت مهرها وادى لرجل ثلث ما لم مات وترك تيمم رها ففعل ايضا على ما ان مات قبل انقضاء
عدها او بعده فان مات قبل انقضاء عدها فله الموصى له الثلث عشرون حرها وان كان الدين مقدما
على الوصية لان دينها غير ثابت في حق الورثة والموصى له لم يمكن التهمة م للمراه ربع ما بقي وهو عشرة
لان هذا القدر كان باثنا لها قبل الطلاق فلا تتم له التهمة بقي للاخ بل يكون وان مات بعد انقضاء
العدة اخذت جميع الستين بدونها لانه لم يبق منها سبب التهمة صح الاقرار لها بالدين الذي مقدم
على الميراث والوصية ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ثمن حرها ومات قبل انقضاء عدها
فله الموصى له ثلث النوب ربع ما بقي وهو ثلثا النوب بحكمها الا ان ترضى ان تاخذ حقا لانه دين
لاميراث وما بقي للاخ ولو مات بعد انقضاء عدها سباع النوب للمرأة الا ان تاخذ حقا ولا شئ
للموصى له لصحة الاقرار وتقديم الدين على الوصية ولو كان اقر مع ذلك لاجبة دين المسئلة كالحا فان
مات قبل انقضاء عدها يدرى من الاجبة لانه لا يحج الاقرار للمرأة بالدين في هذه الحالة فان فضل شئ
اخذ الموصى له ثلث ما بقي لان الاقرار في حق الموصى لم يصبح م على المراه الاقرار ربع ما بقي مما اقر لها به وما
بقي فهو للاخ وان مات بعد انقضاء عدها فله الموصى له ثلث ما بقي مما اقر لها به وما
لانه صح الاقرار بها فاستوفى ما في المراه فان بقي شئ اخذ الموصى له ثلث ذلك ما بقي للاخ فان قيل

وجميع

فترك في الفضول كلها من حال البضاعة العدة وحال بقائها باعتبار النية والنية فاعه في الفضل
 لان البضاعة العدة انما تعرف باخبارها ونية الكدك اخبارها بالانقضاء قاعة لصل الى اكثر من
 ميراثا قلنا ان اراد المريض ان يرد لنتمة حتمته لنتمة من جهة المقر له وهذه النية ليس من جهة المريض
 ولان هذه النية غير معتبرة لان الشارح جعلها امينة في الاخبار عما في رحمها واشت لها ولديه
 الاخبار ايضا بقوله تعالى ولا عمل لفران يكتنن لحق الله في راجع متزوج عقلا لعدم وقوعه على
 رجمها ووقوعه على الشرح باخبارها احكاما وكانت هذه النية ملحقه بالعدم الا ترى انه محل له
 التزوج باختها واربع سواها وحل لها التزوج بغيره بناء على اخبارها مع ان الاصل في الانبضاع
 الحرة تحت طاعتها ما لا يتخاطب في الاموال فلان سب باخبارها او في ثم العترة المرض الذي منع
 التبرعات ونصير بالطلاق منه وانما ان يكون صاحب فرائض قد ارضاه المرض ولا يقوم بحواجيه
 واما الذي يحرم بذهبه حواجيه وليس له حكم المرض وان كان شتكي وحكي لان الانسان في العادة قلما
 يخلو عن نوع مريض باطنه ولا يجعل بذلك حكم المريض بل المرض انما هو في الصحة وان الصحة يكون
 في السوء ويقوم بحواجيه والمريض يكون صاحب فرائض منه وهذا لان لا يمكن الوفاء على حقيقة
 تعبيرة السبب الظاهر ويقام ذلك معام المعنى الحفي نيسرا وان المعبر عن حاله في هذه وفي حواجيه
 بعجز العيان بمصالح البيت حتى قالوا من اجل وجع البطن لا يصير يضام مرض الموت وقد تكلف بعض
 المتأخرين قالوا اذا كان محال فخطو ثلاث خطوات معبر عن سبب باجده هو في حكم الصحيح في التفرقات
 قال سبب الامه السرخسي رحمه الله وهذا ضعف فالمرض جدا لا يعجز هذا القدر اذ لم يكلف وقد
 ذكر في الكتاب صاحب فرائض صاحب الفرائض لا يعجز هذا القدر وكان المعبر باقلنا وقال بعضهم مرض الموت
 ما يكون حول الهلاك فيه غالبا وهو اختيار السرخسي رحمه الله والصدور السرخسي رحمه الله تعالى
 في الوقائع ولهذا قالوا المرأة اذا اوهبت صداقها في حال الطلاق لا يصح بالادعاء وذكر في الجاهل
 الصغير اذا اخرج للمبارزة او قدم ليقتل وقصا حيا ورجم وطلق فكل حال يصير فارقا الغالب
 من حال الهلاك قال سبب الامه السرخسي رحمه الله والطلاق والحاصل ان المريض من مرض في الهلاك وكل من مرض مما
 يكون الغالب فيه الهلاك فهو بمنزلة المريض ما يكون الغالب فيه السلامة وقد عاف منه الهلاك ايضا
 لا يجعل بمنزلة المريض بالمحبوس للرجم او القتل والواو للعدو وراكب السفينة والحامل ليس
 الغالب من حال الهلاك اذا اخرج للمبارزة او قدم ليقتل او غرق السفينة او بلاطمت
 الامواج وخلف الغرق او ضربها الطوفان كان بمنزلة المريض المقعد والمفلوج مادام يزداد
 ما فيه فهو كالمرض ان صار يدرى بالانذار اذ فهو كالصحيح لانه مادام يزداد والغالب ان خرو
 الموت اذا صار بحيث لا يزداد الا كفاف منه الموت صاحب جرح او قرحة او وجع لم يصح

فأما
 تعريف مرض
 الموت

على الفرائض من مرض الصحيح وان طلقها وان طلقها في المرض او لو ارادته فلم يصح حتى قبل سبب اخر غير المرض
 فهو بمنزلة مالوات من ذلك المرض كان عيسى بن ابيان يقول لامرأته انما هو لا يزال صحيح لان مرض الموت ما يكون
 سببا لموت ولما كانت سبب اخر علمنا ان مرضه لم يكن سببا كان كالصحيح كذا يقول وقد انقل الموت
 لمرضه حيث لم يصح حياته وقد يكون للموت سببان فليقتل بهذا ان مرضه لم يكن مرض الموت لان
 العمل لا تقطع احوال سببته باب
 اقرار المأمور بالبيع
 ص الاقرار تحت قاصرة من اصل الباب ان اراد الانسان حجة على نفسه على غير
 لولاه على نفسه على غير عيى والسنة حجة على الناس كافة لانها ما تصير حجة بالقضاء وللعاين عليه عامه
 الا ترى ان المقر على المقر سطل حكم اقراره لانه لو لم يطل بطرحه غير ما اذا اعاد اليه يظهر حكم
 اقراره السابق ص وكله بشري جارية بعسها بالف فادعى الشريك الف حسمه وحبس او لا فادعى
 الامر بالف صدقه البايع بعد التقدير القول للشري وحلف وطلب القول للبايع ولا حلف وكله الامر
 على علمه فان حلف سبب الجارية له بالف وعنده ثمة على البايع وان نكحت سبب الشري الزيادة للبايع
 ان صدقه ولا تترد لتعاقد او لا قراره كحلاف المرسله وللبيع مطالبة الامر بعد نكوله عند الكرخي
 والعصاة والصح انما سقط لسوننا على العاقد وكذا لو اختلفا في جنس الثمن الا اذا سلمت الثمن
 في رجوع الامر عليه ولو اكر الشرا او ادعاه الامر بالصدقه البايع والقول له لا يكره العهد ويحلف
 للبايع والالف على الامر ان حلف وان بكل فعلية ويرجع على الامر وان رد لتكذبه شر
 رجل وكل بطلا بشرى جارية بعسها بالف درهم فقبل ثم اشتراها وقبضها او لم يقبضها فقال لو كيد
 اشترتها بالف وخسمانة والجارية لي في ثلثي خالف وقال الامر لا يبل اشترتها بالف وهي ملكي وصدق
 البايع الامر ان العقد وقع بالف ولم يكر قرض الثمن والقول للبايع لان الجارية ملكه فعمل قوله
 في ان الثمن الى الامر من المأمور ولو اراد المأمور تحلف البايع لم يكن له ذلك لان فائدة التوكيد في اقراره
 وهو لو اقر صرحا انه باع بالف وخسمانة لا يفل للعقد في الامر بكلامه الاول ولو اراد تحلف الامر
 له ذلك لانهم لو اقر بمره وبيع المأمور لك حلف على العلم لانه فعل الغير فحلف الله ما يعلم انه
 اشترها بالف وخسمانة وان حلف اخذ الجارية ودفع الى البايع الف والعهد بينه وبين امر لا على
 المأمور لان المأمور يترجم انه انما التزم العهد بشرط سلامة الجارية له ولم سلم وكان صادقا كما
 كالانثاء للبيع منها في حال المأمور اذا تعذرا عابا العهد على المشتري يكون على الموكد كالموكد
 رسولاً وعبد المحرر عليه كالموكد كالموكد على الشر لا نه اقرب للناس اليه وهو المسع صوره
 ولو كمل الامر صارت الجارية للمشتري وودى الى البايع الف واخذها لانه لا يدعى عليه الا الف
 وهو مقر بذلك لورج البايع الى صدور الشري او عسماة اخرى لرحمها البايع ان كذبه

الماء

فولم يحلف عليه فان حلف الشري للامر وكذا لو قال الشري استرثنا بما يدني او المسلم عا لما كان الجواب
 في هذه المسئلة في المسئلة الاولى سواء الادنى فصل واحد وهو ان في الادنى اذا اخذ الامر الجارية وادى الالف
 الى البائع ثم استخلف الشري وكل ما اخذ الشري الجارية من الامر تجانبا بغيري في القياس وفي الاستحسان
 ما خذها بما ادى من الالف وكان الامر حرجا من الشري الى ان يودي اليه الالف في هذه المسئلة
 ما خذها تجانبا بغير شيء فاسا و استحسانا و وجد القياس في الفصل الاول ان الامر ينكوله صار مقرا
 بان الشري مع ذلك شري وان الشري عليه انه باء الالف قضى دينه بغير امره متبرعا اذ ليس فيه اجبا
 حرج حرجه لكون مضطرا فيه ولا يكون له حرج الرجوع عليه خلافه في غير الرهن اذ افضى الدين بغير
 امر الرهن حرجا لانه مضطر لا حرجا في حقه في الرهن وجد الاستحسان في الامر مجري في المسلمين
 على قضاء ذلك الدين لانه لما انكر الشري الثمن بالقرعة عذر عا بالعهدة عليه وجب على الامر واجبر على
 قضائه والاجبا ايضا في التبرع فلم يمتنع عا لان كان مطالب بل يوقعه تمام البائع حتى ادى اليه المهر واضطر الا ان
 قضى من الميت فانه لكون متبرعا لانه مطالب بل يوقعه تمام البائع حتى ادى اليه المهر واضطر الا ان
 في الاولى ادى وجب على الشري وهو الدرهم وهو مضطرب فيه وكما له ولديه الرجوع وولديه
 الجبس لعقابه تمام البائع ومضى في غير غير امره وهو مجبر عليه ومضطر فيه يرجع عليه كالمكيل
 بالشري وغير الرهن وفي المسئلة الثانية لم يوددنا على الشري لان الواجب عليه ذناب وهو اذ كان الدرهم
 فلا يكون له ولديه الرجوع ولولديه الجبس لعقابه تمام البائع لان البائع كان له حرج الجبس بالدرهم والامر
 لو جبر بغير الزنا لم يوقعه تمامه ولان هناك قرعة على نفسه من حرج الشري الذي يبيع الا انه اقرا الزادة
 موقت الزيادة على الصدوق اما هنا اقرا بخلافه على البائع والبائع ابراه عا قرله وادعى عليه الالف
 و ابراه و الزنا نرجا نرد عوا الالف باطله للبائع ان باخذ من الامر الف درهم لانها تصادقا على السع
 بالعدد درهم وتصادقا مما جاز في خفيها فصار كانه في الشري نفسه لم ينكوله صار مع ذلك شري على الكيل
 وصار غير له رجل استرث جارية بالف درهم اقرا بها لئلا ينسب الجارية الى المقله بغير شيء ولا سقط
 الثمن من الشري كذلك ههنا هذا اذا امر بالشري فما اذا اخطأ نكر الوكيل الشري اصلا وقال لم استرثها
 وقال البائع بعثا مثلا الف درهم كما امرك الامر والامر يدعي ايضا انه استرثها بالف فللبائع ان يحلف
 الشري لان البائع والامر تصادقا ان الجارية خرجت عن ملك البائع الى ملك الامر والاحلا في قح
 وجوب العمد والوكيل منكر فكون القول هو لمع اليقين فان حلف براء عن عوا والعهدة على الامر
 لانها تصادقا على البيع فصادقا كما يتدرا البيع ولو نكل الوكيل والعهدة عليه لان نكوله كان قراره والبائع
 اذا اخذ منه الثمن مرجع الوكيل على الامر ويرجع عليه قبل الاداء ليدوى كما هو الحكم في الوكيل وهو وان كان
 اقرا له لاحل قبل الامر لا نكاره الشري لكن القاضي لما قضى عليه نكوله وعد رد اقرا له لان مرجع المأمور

وماخذ البائع الثمن منه

ان يقول الامر انك ملكك تعقدى الحكم بينك كالحكم سراجا بيع والمشرى لا ترى ان رجلا لو ادعى على آخر انه باعه
 هذه الجارية فانكر البايع فاستخلف فكل فله ان ياحد الثمن من المشرى ان كان يكره ولا وكل المشرى
 لو احتج على الرد على البايع بالعيب فانكر البايع العيب فمد عليه بالقضاء كان له ان يرد على بايعه
 وان كان ينكر حق الرد له او لا قوله وان رد لتكذبه اي وان رد الوكيل قرار الامر جبري انكر المشرى قوله
 لتكذبه يجوز ان يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف فيكون قد رد كذا الفاضل الوكيل حيث قضى عليه
 بالتمرد وان يكون اضافته المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف في الوجه الاول الضمير يرجع على الوكيل
 وفي الوجه الثاني يرجع على الفاضل وكل تقدير مستقيم ولو وكله بشرا اخيه والسئلة بحالها
 البايع الامر عن ولا حلف البايع ولا الامر ان طلب المشرى العبد لجمعه وان طلب قيمته حلف فان حلف
 لا شيء عليه وان بكل لزومه العمة لاستملاكه واصل يرفع منها ما عزم على امره وبعد قبض النفس القول
 قول المشرى لو لم يتم غنا وافر البايع بالاستغناء احصاها فالقول للامر وعوى باقاهم وقيل بان
 على العمة عند محو وقيل الاستغناء ان صدر المشرى احد منه ما اقربه مع يمينه وبها قالان عند
 محو وان صدر الاخر حلف المشرى فالعمة من البايع والامر وفاس قوله بحالها الامر والمأمور
 ونسخ السخ على القيمة شر رحل امر رجلا مان مكره له اخاه ففان لا يقبل ثم استتراه بالف
 وصدقه البايع فالقول قوله ان لم يكن قبض الثمن والعبد للامر لما قلنا في المسئلة الاولى وعوى عليه بالقرية او بالزينة
 لانه ملك اخاه وان ادعى المشرى ان حلف البايع بانه باعه بالف جسمه لم يكن له ذلك سواء
 اراد غنى الغلام بان كان في يد البايع او قيمته بان كان البايع سلمه الى امر حتى صار مستملا على مكره
 لان فائدة الاستحلاف ان يقضى عليه بالتكليف وهذا لا يقضى له بالاعلام ولا بالقيمة لان التوكيد لاد اقرار
 ولو اصرح بان الغلام له او ضمن اقراره انه باعه بالف وجسمه لاصح اقراره ولا يصح له بالاعلام
 لانه صار ملكا للامر باقراره الا ان ينفك فبئس له او لا يقضى به وكذا لا يقضى عليه بقيمته
 وان اقرانه استملاكه عليه بالسلم الى الامر لان البايع اذا استملاكه المبيع قبل التسليم وقبل قبض
 الثمن لا يلزمه شيء بل ينسخ البيع بالتكليف او لا يلزمه فلا يستخلف لو اراد ان يستعمل الموكل
 ان اراد اخذ الغلام ليس له ذلك لان الموكل لو اقر بما ادعاه الوكيل لم يقبل بعد عوى الغلام
 لما امر ابطال حق العبد في العتق فكل اذا انكروا لو اراد اخذ القيمة فله ان يستعمل لانه لو اقر
 بصحة القيمة بان اقرانه خالف في الثمن وشره لنفسه لا ان يقر البايع بالقيمة العبد
 عليه وصرف ضمانا فمصلحة اقراره ولزومه صفة العبد فكل اذا انكروا فتمنع للموكل والالف
 البايع عليه لانه لا يصدر من البايع واصل له ان يحبس قدر الثمن الذي اداه الى البايع القيمة
 التي ضمنها للمأمور عند بئس له لا القياس ان لا يكون له ذلك لانه بالتكليف نعم ان ملك العبد
 والمراة المأمور من البايع

جاءت في نسخة اخرى
 باعه

مذكر

مذكر

وقع للمشرى والنم وجب عليه وانما تبرعت بقضايه عنه بغير امره فلا يستحق الرجوع عليه ولا منع
 حقه عنه وفي الاستحسان له ذلك لانه مجبور على قضايه لانه مطالب به فلا يكون متبرعا ويطرح قدر
 الثمن لان القيمة قامت مقام العبد والوكيل مقر بان العبد لا سلم له الا بالثمن فكل القيمة والبايع
 لما ضمن الموكل فكل فامه مقام نفسه وكان للبايع ان ياخذ الثمن من المشرى فلما اقام الموكل مقام
 نفسه والثمن وصار قضاها ما وجب عليه من القيمة ان قضى على الامر بالقيمة وحسن لما دى الى البايع
 لا اتحاد الدينين جنسا وصفه ويؤدى الى المشرى ان فضل من القيمة شيء وان قضى عليه من
 خلاف حسن لما دى الى البايع لا يبيع المقاصد لاختلاف الدينين جنسا واذا لم يبيع المقاصد هل له ولاية
 حبس القيمة من المشرى حتى يودي اليه ما دى الى البايع فان كان الاختلاف في مقدار الثمن لم يحس
 الجسر لما قلنا استحسانا وان كان الاختلاف في الجنس ليس له حق الحبس لان القيمة قايمة مقام العبد
 ولو كان العبد قايما في يد الاخر كان جنسيا لم يعو عليه كان له ان يحبس من اجله في المقدار استحسانا
 وليس له ان يحبس من اجله في الجنس فكل القيمة الا ترى انه لو عصب بربا ثم غصب منه آخر فملك
 في يد الثاني نخبة المالكين فبعض الاول الثاني فان ضم الاول فحق على الثاني لانه قام مقام المالك في التضمين
 وان لم يملك فبعض المبرور وهذا لان الثمن واجب على المشرى فلا بد الاستغناء وهذا اقرب به للبايع فيقوم
 الامر معاملة كما في المبرور فان الضمان واجب على الثاني فيقوم الاول مقام المالك الاستغناء ولو كان البايع
 اقرب قبض الثمن اخلفا في الثمن لا يقبل قول البايع وكان القول قول المشرى مع يمينه والعبد له لما قلنا
 في المسئلة الاولى هذا اذا سئل المبرور ان امره ما من مكره له اخاه ولم يسم المبرور في اخلافه حال المأمور
 اشتريه بآية دنارا وبالف وجسمه وقال لا املكه بغيره بالف وصدقه البايع الامر بعد ما اقر قبض الثمن
 لا ينفك القول البايع والعبد حر لانهم اتفقوا ان العقد وقع للاخر وهو قربة فعوى عليه والعبد
 على الوكيل لكنه دى حوالا البايع حلالا يقدم لان مدعى المبرور في المبرور حلالا وجسمه او بالثمن ما سمي
 مخالفا ما هفت لم يسم المبرور في المبرور مع الامر بعد ان لم يكن بغيره فاحسن وكان الاختلاف فيها
 بين الوكيل والموكل في جنس المبرور فكل القول قول الموكل في قول المبرور في حقه وبما سمي حلالا
 لان الوكيل يدعى عليه الزيادة وهو مكره المشرى والبايع اذا اخلفا بعد هلال المبيع وعند محو الغان
 اي الامر والمأمور ويتراد ان العقد على القيمة يعني اخذ حلالا غرم الموكل قيمة العبد في الوكيل مع الموكل
 نزلان مبرور البايع مع المشرى في الاختلاف بينهما فوجب التحالف الا ان المبيع هنا هكذا بالعوى وعند
 هلال المبيع منع التحالف وعند محو لا يمنع ولو لم يكن البايع اقر قبض الثمن وقال بعته بالف درهم وصدقه
 المشرى وقال الامر اشتريه بخمسين دينارا والعبد ايضا حر لانهم اتفقوا ان العقد وقع للامر
 والعبد على الوكيل فاحض منه البايع ما تصاد فاعلى وهو الف درهم بقى الاختلاف بين الوكيل والموكل

والمراة
 فبعض
 المبرور
 حلالا
 حلالا
 حلالا

في جنس الثمر فكان القول بول الموكل مع مبيته في قول الجمهور ولو لم يصرح بحد منه ما اقر به ان شاء وعند محمد
يتحالفان واذا اختلفا غرم الموكل القيمة لانها اختلفا في النزع هل اكل الحقود عليه ولو اكل بحتة
من المامور بالف وصدة لا فرق في المشتري طه المامور على ما ادعاه البايغ لانه يدعي عليه العتد وهو متكرر
فان بكل وصدة العتد عليه لكونه العاقد ولو حلف فلا سبيل عليه لان السح انا يظهر في حقها بصادقهما
فصار في حقهما كالانشاء والعقد على الامر لتعذر الحاص على الوكيل لانكاره ولا خصوصية للوكيل مع
احد لانه لا يدعي العقد لنفسه ولا على ايدى المتقدمة وعلى قمارس قول محمد بن حبان في حاله الامر
والمامور وسداد القيمة في غير الامر لثبوت رتبة العقد ونفس البيع على القيمة لما ذكرنا وعلى ذلك
الحجج في اي من طريقتيه ولو كان لا يسمع عندهم ادعى الموكل ان وكيله باعه بالف في حقه الوكيل في حقه
فلا راد له فلان بالف في ردهم لان الامر بالملك لا يثبت الا بغيره بذكره سواء ارضاه الى
نفسه او الى وكيله لكن تصادق فيها لا يظهر التزام العتد للوكيل فيكون العتد على الموكل لما ذكرنا
ان الموكل اقر بالناس اليه ما اختلاف المنطوق الموافقة
شرط قبول الشهادة شرطا للباب ان يوافق الشاهد من على المعنى الذي يحتاج القاضي الى القضا
به ويصدق به المتهود له فيه شرط قبول الشهادة دون ان يوافقها على لفظ الشهادة ولهذا لو شهد احد ما
بالعزيم والآخر بالتركي او الفارسي قبل لان المحكوم به هو المتهود به دون لفظ الشهادة فان انفق
فما هو المقصود والمحكوم به يقبل وان اختلفا في راد ذلك ان اختلفا في ما هو المقصود والمحكوم به
لا يقبل فان كان المادعي ملكا مطلقا بشرط اتفاق الشاهد من عليه لانه هو المقصود والمحكوم به وان
كان المادعي ملكا سبب شرط اتفاق الشاهد من على السبب ادعى ملكا فشهد ان ذا اليد
اقرانه اشراه منه وهو يدعيه واحدها به والآخر انه اقرانه ملكه يقبل لان المقصود بالملك
وانفق عليه كلام الله والفني وخليه وبره وغيرها من الكايات لاحل او معانها وفي الزيادة ان الشريك
فاستحق ملكه يوم تسلمه شريكه في يد رجل ادعاه اخر انه عبد وشهد شاهدان ان ذا
اليدين اقرانه اشتراه المادعي والمدعي يدعي ان ذا اليد اقر به بامته لاني لم ابعه العبد وشهد احد ما
على اقرار ذي اليد انه عبد وشهد الآخر انه اشتراه منه بالف درهم وقال المدعي انه اقر بالامر جميعا
لكني لم ابعه قبلت بهما دتهما وقضى به للمدعي لانها انفق على اقرار المدعي عليه انه ملك للمدعي اما الاول
ولا اقرار بالشريك فلا يشك وانما الثاني فلانه شهد على اقراره بالشريك منه اقرارا بالملك لان كل من اقدم على الشريك
من غيره كان مقرا بالملك له وان كان الانسان قد شهد من قبل بالملك كاشري من الملك لان
الاصل اطلاق التصريح بالملك دون النية اذ هو جارض الانابة والاصل يرجح على العارض فيسقط
اعتبار المرجح والنفي بعدم ولهذا قلنا ان رأي شيئا في يد انسان في ضرورة تقرر الملك طار له ان

ولا اقرار بالشريك

ان يشهد بالملك له وان كان قد صرف بحكم الساب والاجارة والاعارة لما قلنا من اعتبار
الراجح وسقوط اعتبار المرجح فان لم لو كان المشتري فقرا بالملك للبايع بغيره اذ اورد
على المبيع ورجع المشتري بالمبيع وصل المبيع الى المشتري يوما من الدهر ان يومه بالسليم الى البايغ كما
كما لو اقر قبل الشري بكونه ملكا له قيل له الاقرار هنا ثبت في ضمن الشري فبطل سلطان الشري فلا يرد
بالرد الى البايغ الا ترى ان الوكالة والكفالة الساب في ضمن عقد لمغاوضة بطل سلطان عقد المغاوضة
وكذا الوكالة الساب في ضمن شركة الغنا بخلاف الوكالة في حقه صرحا وفي سكتنا الاقرار بالملك في ضمن الاقرار
بالشري في ضمن الشري والافرار بالشري لم يطل ولا يطل ما في ضمنه واذا كان كذلك سلتا والنسابة
على اقراره بالملك للمدعي انما اختلف اللفظ وذلك غير مانع وهذا لانها انفق على اقراره ان العتد
الا ان احدهما تفرق بزيادة وهو دعوى الشري وذلك لا يقبل في شهادة لان المعصود من الشهادة اثبات
الاقرار دون اثبات الشري فاذا انفق على المعنى الذي اجماع القاضي الى القضا انه يقبل وعلى رواية
الزيادة ان اقرار المشتري على الشري ومساومته لا يكون اقرارا بالملك للبايع لكن منع هذا لكون اقرار
بانه ليس بملك له اذ الانسان لا يشري بملك نفسه حتى قالوا لا بد من بيعه انما ملكه لا يقبل نفسه
ولا يبيع دعواه الا اذا ادعى بملكه من غيره في البيع واذا كان كذلك فقد ثبتت بهما انه ليس بملك
له فبطلت دعواه والمدعي يدعي ولا مانع له معصية له وهذا بخلاف اقراره اذا شهد احدها بالآخر بالغير
حتى لا يقبل شهادتهما على الف عتد من حصة المتصو وهو الاقرار من مقصود بالشهادة والاثبات جميعا وقد
تعدرت ثبوته لغير الشاهد به فلم يثبت في ضمنه ايضا اما ههنا الشري ليس مقصود بالشهادة ولا بالثبات
فصار كانه شهد باقراره ثم اشغل سائر طرول الاقرار فلا يعتبر انفاقا ولا اختلفا فيه واما المقصود
هو الاقرار وقد انفق عليه الا ترى انه لو شهد جميعا باقراره بالشري ولا يدعيه ذوالمدفاه حكم باقراره
بالعبد للمدعي وان كان لا يحكم بالشري كوا هذا بخلاف لو شهد احدها انه قال لارائه استرته والآخر
انه قال سخلته يقبل ان انفق على المعنى المقضي به وهو الحرمة وكذا في سائر الكفالات لان عتد
اختلفا لفظا ومعنى لان معنى البره الفراغ عتد الشغل ومعنى الخلية الخلو وهو العارح المطلق تقدم
شغل او لا فاذا اختلفا في اللفظ والمعنى لا يستلزم الحكم وهو الحق اما ههنا اختلفا في الاقرار
لفظا ومعنى وذلك غير مانع كما شهد احدها انه وكله وشهد الآخر انه اوصى اليه في حياته وكذا لو شهد
احدها اوصى اليه والآخر انه وكله بعد موته يقبل لانفاقا مع لان الوصية في الحيوة وكالاه والوكالة
بعد الموت وصية فانما اختلفا لفظا لا غير فصار كوا لو شهد احدهما بالعزيم والآخر بالتركي بخلاف لو شهد
احدهما بالملك للمدعي والآخر على اقرار المدعي عليه بالملك حيث لا يقبل لان احدهما شهد على نفسه بالملك والآخر
على الاقرار وهما مختلفان حقيقة وحكما هذا اذا قال المتهود له اقر بالشري لا اني لم ابعه اما اذا قال

شركة المغاوضة

لم يقر بأنه اشتراه مني لا قبل لانه قد اكدت احد الشاهدين صر ولو شهد انه اقر انه اشتراه
 او وهبه والاخر انه يصد عليه المدعي يقول امر بها او انه اشتراه منه بالف درهم والاخر انه دنار
 او انه استأجره او قال هبه مني او اخره والاخر يصد به علي او بعد مني يقول لو امر بملك المدعي وادعي
 انه وصلة به اي ملكه مسددا لانه اقر انه وهبه والاخر انه يصد عليه او انه اقر انه باعه
 والاخر انه وهبه وسلمه لا قبل لان السبب مقصود بخلاف الهبة والتخلي والتعري سر
 ولو شهد احد شاهدين على اقرار ذي اليد انه اشتراه وشهد الاخر على اقرار ذي اليد المدعي وهبه
 له او شهد على اقراره ان المدعي يصد عليه والمدعي يقول قد اقرت بما قاله ولكني لم اهبه ولم اصدق قضى
 بالبعد له لان الاقرار بملك اقرارا بالملك مثبت لانفاق على اقراره بالملك المدعي وجب القضاء به وهذا
 لان القاضي لا يحتاج الى القضاء بالهبة او الصدقة لانه لا يدعي اياها الحاجة الى القضاء باقرار صاحب اليد
 ان البعد المدعي قد انفق على ذلك كذا لو شهد احدها على اقراره انه اشترى من المدعي بالف درهم
 وشهد اخر على اقراره انه اشترى من المدعي مائة دينار لما ذكرنا ان المقضي به ليس هو الشراء كذا لو شهد
 احدها على اقراره انه استأجر منه عشرة دراهم وشهد الاخر على اقراره انه اشترى منه بالف درهم لما قلنا
 وكذا لو شهد احدها انه قال للمدعي هب لي هذا العبد وشهد الاخر انه قال له تصدق بعتي لان
 سوال الهبة والصدقة اقرار بملك المستول للساؤل عنه وكذا لو شهد احدها انه قال اجره مني وشهد
 الاخر انه قال له بعد مني وكذا لو شهد احدها انه استباغ منه بالف درهم وشهد الاخر انه استباغ
 منه مائة دينار لما ذكرنا وهذا كله اذ قال المدعي انه اقرت بما قاله ولكني فعلت اما اذ اكد احدها
 لا قبل هذا كله اذ كان الخارج يدعي ذو اليد نكرا ولو ان ذا اليد اقر انه ملك المدعي ولكنه ادعى انه
 وصلة به اي ملكه بغير عوض فساله القاضي البينة فجاوبه شاهدين شهدا احداهما ان المدعي هو الخارج
 اقرانه وهبه من اليد هو في يده وقبضه وشهد اخر انه اقر انه يصد به عليه وقبضه لا قبل
 شهدا بينهما والعرو وهو انه لما اقر ان العبد كان للمدعي ارجح الى اثبات الاستغال الى نفسه والاستغال
 الاسباب الاستغال فالحاج الى اثبات السبب لم يستل لانه ان ادعى احد الشاهدين انكر الآخر فصار
 مكرها لاحدهما ولانه لم يظهر احد الشاهدين وهو الهبة او الصدقة لانه شهد على كل واحد منهما شاهد
 واحد وما غيران ليل قول عليم في قضية برره رضي الله عنها مني لها صدقة ولنا هبة وفي الفصل
 الاول المدعي لم يقر بالملك لذى اليد ليحتاج الى اثبات الاستغال الى نفسه بل حاجة الى اقراره
 بالملك له وذلك بانه بين العبارتين لانه قد اقر احداهما بالزيادة فما انفق عليه ثبت لما احتلنا
 فيه يوفق لو شهد احدها على اقراره بالهبة والعقب وشهد الاخر على اقراره مائة نخله او اعمدة
 وانه قضى لانهما انفق على الاقرار بالهبة لان التعري والتخلي والهبة واحدانا الاحكام اللفظ

في كمالها
 في كمالها
 في كمالها

كالنكاح والتفريق بخلاف الاول لان الهبة مع الصدقة مختلفان لانه يبراد بالهبة وجه الموهوب
 له وطلب المكافاة من جهة هذا الرجوع ويبراد بالصدقة وجه التقابل في ثوابه ولا رجوع فيه قال محمد
 في الاصل الصدقة غير الهبة وان كان مردى رعم محرم فان هناك لا توجب الرجوع كالصدقة لكن
 مع هذا مختلفان لان الهبة في اصل الوضع توجب الرجوع والصدقة لا توجب انما امتنع في حق
 ذي الرعم المحرم لعارض صر ولو قال يا عني بالف وقبضها وشهد انه اقر انه باعه وقبض
 الثمن وشهد به احدهما والاخر انه اقر انه باع وقبض الثمن فثبت على المحكم او غير مقصود
 ولو اختلف جنس الثمن لا يلتزم بغيره ولو اقر ذو اليد ان العبد عند المدعي وادعى انه
 باعه منه بالف درهم وقبضه وشهد شاهدان انه اقر بالبيع وقبض الثمن وسكن عن مقدار
 الثمن قبل لانه لا حاجة الى القضاء بالبيع انما الحاجة الى اظهار العقد وقد انعق عليه وكذا لو
 شهد احدهما ان المدعي اقرانه باعه من ذي اليد وقبض الثمن وشهد الاخر انه اقرانه باعه
 بالف درهم وقبض الثمن لان الحاجة الى اثبات سبب ملك العبد لا في الثمن اذ الثمن ليس بعتي
 وقد انعق على السبب وهو البيع ودعوى ذي اليد بالف ليس بعتي بالثمن هذا الذي سكت
 عن الثمن لحواله لو بين الثمن كان موافقا لدعواه فلاست الحاجة الى البيع الذي انعق عليه التوهم
 الاختلاف في الثمن لان البينة لا يبرزوا السكوت وكل المختلف على الحكم وهو شهد احد الشاهدين
 انه اقرانه باعه من ذي اليد بالف درهم وقبض الثمن والمدعي يصدقه هذا كما قال ابو حنيفة اذ ادعى
 اثبات غيبا في يد اخر او اقاما البينة وارخ احداهما واطلوا الاخر بقضي منها لان الذي اطلق لو
 اخرج وما تقدم على المورخ وتما تباخر فثبت الشهاد على الملك فقتضى منها كلاهما ولو شهد ا
 على اقرار البايع بالبيع ولم يسمي ثمنها ولم يبينها بالقبض حيث لا قبل لان حاجة القاضي الى القضاء
 بالعقد ولا يمكن ذلك اذ لم يبين مسمى وان المدعي ان كانت نصفه الشهادة فهي فاسدة وان
 كانت مع تسمية الثمن ولا يمكن القضاء بالثمن لا بعدام الشهادة كلاهما الاول لان الحاجة
 الى القضاء بالملك لا غير لانه ان العقد استوفى حقوقه ولان الجملة انما توثق لهما بقضي
 الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم لا تترك في لا يحتاج الى قبضه فجماله لا ينفصل
 المصاح عنه كلاهما يحتاج الى قبضه وهو المصاح عليه فاذا اقر ما سمي بالثمن فالحاجة الى
 تسليم الثمن جملة له فمض القاضي في القضاء بحكم الاقرار واذ لم ينفصل الثمن عن المصاح تسليم
 المنع ما لم يصل اليه الثمن جملة له فمض القاضي في القضاء بحكم الاقرار وفي الموضعين جميعا
 الثابت من الاقرار بالسنة كالتأبث بالمعاشرة ولو شهد على اقراره بالبيع بالف وقبض

فكذا لا ينفصل
 بدون سبب الثمن

الموضعين

صرناهم

الوارث واجزأ وصيته بعد موته بدار بوضه الاجبي لاننا اقوى لاننا لا سوقف على الاجازة
وان استوت بقسم على قدر حقهم ودين الاجبي على المكاتب اقوى من دين المولى لانه ثابت على كل حال ودين
المولى ثابت على بعد الاداء اعلى بقدر العجز واصل احراز الفاضل لبعضى شىء يحاج الى بعضه
ثانيا لانه عبت ص كاتبة على الف وافرله بمثلها في صحته والاجبي بالف هم مرضى في هذه الف فقضاها كناية
كنايته ومات عبق لوجود الشرح كالمقصود وثلثا للاجبي وكذا الواهم ويتبع كالمقلب ولو
عن الدين ومات وتركها تسلم للاجبي وتعيينه لا يلغى كالاكرار بخلاف من ثمنها وكذا لو ترك ولدا ولد
في كنبه ويتبعه مولاه لقنامه مقامه ش رجل كان عبدا على الف درهم فامر مولاه بالقدوم درهم
في صحته غير بدل الكنبه وافر للاجبي ايضا في صحته بدين الف درهم مرضى في دين الف درهم فقضاها من
المكاتبه م مات لا مال له عمرها قسما لالف من المولى والاجبي بلانا ثلثا للمولى وثلثا للاجبي لان هذا
حرمان وترك الفاعل عليه بطله الف درهم من الف للاجبي والفان للمولى اما قلنا انه مات حرا لان
اداء المكاتب عن كنبه صحيح ظاهر لان تصرفات المريض تحدد صحيح الحال لعدم دليل كونه مرض الموت
م بطل ما قبل البطلان عند الموت واذا صح الاداء عتق ضرره والعول يحتمل القبض بعد وقوعه فبي حرا
وسفر دين المولى عليه لزوال المنا في لوجه وهو الملك لانه اذا مات دون ما فسد القضا لانه ظهر ان حى
الاجبي كان متعلبا به وتعلق حى الغير بالموت لا يمنع وقوع العتق الا ترى انه لو غصب الف واذا اها الى المولى
عوق فضا او كى اذا اسعص القضا بقى دين المولى عليه الفان ودين الاجبي الف فمسم الا لثمنها لانا
وكذا لو ادى الف للمولى وما عسى الكنبه او عن الدين غير الكنبه بعق وسعير اداء الف عن الكنبه
كما لو باع جارية ممتها الف مثقال فضة وفي عتقها طوق فصدقه الف مثقال الفى مثقال فضة ونقد من
التم الف مثقال م افرقا فالدى نفد من التم من الفضه لان مضى حصه الطوق اجب المجلس كونه بدل المرف
والظاهر منه الاتيان بالواجب فكذلك هنا لان الظاهر منه الاتيان ببدل الكنبه بتحصيل المحترمة وتخليص
نفسه في البرق واذا اتقينا عتق وتقرر دين المولى عليه هذا اذا ادى الف الى المولى عن الكنبه او اياهم
اما اذا اداها عن الدين الذى اقر له به او لم يود وبقيت بين حقات فالاجبي احوى لان المكاتب مات
عبدا لانه مات ولم يترك وفاد الكنبه لكونه مريونا ففسخ الكنبه بالعجز فعاد رقيقا ومات على ملك المولى
فبطل دينه لانه كما لا شك للمولى من على عبده فكذلك لا ينفى اذا ابطل دين المولى بقى دين الاجبي فخرى الف
اليه ولا يقال لم لا يلغو تعيينه وتجعل الموتى عن الكنبه احب الى التحصيل العتق كذا اذا ادى بينهما
ولم يتبين لنا نقول اذا لم نجس امكن فضا الى الكنبه لاحتمال انه فصد واداره وقد اعدم هذا الاحتمال
عند التعيين فيقدر رصفه الى الكنبه لما فيه بعض رصفه وانما تقرر لم يباشره وذلك كحور الا ترى انه لو باع
كلا من عبدين كرتين في حنطه بكر حنطه وكرتين صغيرين في حنطه كحور الا ترى انه لو باع

حقوقهم

مذكر

الى الجنس الجارية والطوق عند الاطلاق لا عند التعيين وهذا لان بعض من علم الدين اداء الدين
صحيح كما لو كان على رجل الف بطريق الكمال والف بطريق الاصل لرجل واحد فاعطاه الف او قال ادنيا من
الاصل الكمال او الكمال كان القول فلو حتى كان له ان يرجع على الاصل وكذا لو كان لالفان من الكمال لكل الف
كنل به عن رجل آخر له ان يرجع على مراحى عنه وكذا لو كان على رجل الف درهم ولكل الف كنفل فادى الاصل
الف او قال هذا عن كنبه فلان صح تعيينه حتى يرد ذلك الكنفل فان قيل سعى ان يلغى تعيينه كما لو اشرك
سيغا فالحى بايه درهم وحنطه حشون دفع من التم عشرين نهال خذه هذه الخمسين في ثمنها يلغو قوله في ثمنها
وتكون المقبوض حصه الحلية ولا ينقسم حصصا للعتق فكذا كنبهنا بلغى تعيينه تحصيل العتق فلنا ذكر
الاثنين واداة احدهما بحوزة الله تعالى نسيان حوتها والناسي بيع شح عليه السلام وكذا لو كان عليه الف لثمنها لم يعلى
لخرج منها المثل ولو والمجان المراد احدهما فيجوز عليه نظاها لولا ذلك كنبهنا وكذا لو ترك الكاريا ولدا
في الكنبه فالاجبي احوى بها لانه لما لم يعط المولى عن المكاتبه لم يعق فلم يرد من المولى من كذا فبقى من الاجبي
اقوى بموت المكاتب عن يدي لم يرد له مونه عما يودى فكان عتقه موفوفا الى ان يودى الولد دين المولى والمكاتبه
فكان دين المولى بعرضه السعوط لاصل عجز الاداء ودين الاجبي لا هم يسع على المولى الولد
في المكاتبه والدين لهما به مقام ابيه ولهذا سعى الاجل بمقايه ص ولو كان سعى الف فاقرضه اجبي الف ومرض
فاقرضه المولى الف وفي دين الف بغير فقضاها مولاه ومات تسلم له لانه اعارة تسع من المكاتبه لما ذكرنا ولو
اقر استغفار دين الصقة من مولاه وعليه دين موات عاجزا بطل عكلا والمحرش رجل كان عبدا على الف
درهم في صحته وافرضه رجل اجبي الف في صحته م مرض المكاتب فاقرضه المولى الف بما عينه الشهود ففرق منه
وفي دينه الف اخر فقضاها المولى الف فمرض المكاتب فاقرضه المولى الف فمرض المكاتب فاقرضه المولى الف فمرض
اعارة حكما ولحد الصبح من الجدل المادون والمكاتب الموصى فان غلبه معاوضة جعده معاوضة بدل
عاد لم صحته وان اعسر اعارة كما هو حكمه فمردا المستحار به صحيح فلا يكون للغيرم عليه سبيل عكلا واذا اشرك
من المولى شيئا دفع التم الميم م مات حيث يشتر منه ويؤم الى الاجبي فان هذا معاوضة محضه فكان الثمن
وجب عليه جمع الوجوه ثم لما مات م عمر وفاد انفسحت اليك به وحلت كاتبا لم تترك وان عبد او سرانه لا دين
عليه لولا ففسر منه التم ودمع الى الاجبي اياها باعتبار جهة المعاوضة ان وجب الاسترداد باعتبار
جهة رد العارة مسح الاسترداد دفع السلك الاسترداد بل المعسر الباب هو الحكم ولا يترد مكاتب
له على مولاه دين في الصحة فامر في مرضه انه قد استوفى له على مولاه وعليه دين في الصحة او دين في المرض لم
يصدر في الاستغفار لانه لما مات لم يترك عبدان فمردا المولى من ثمنه الوارث مع مؤثره لانه خلفه في كسابه
كما خلف الوارث المورث وافرار المرض كسفاك الدين وارثه باطل حواله الغنا وما فيه ثمنه الاثنا وهذا لان
الاقرار بالاستغفار اقرار بالدين لما عولن المدين بخصي يانها بطريق المقاصة فكذلك الاقرار بالدين لا يصح الاقرار
بالاستغفار عكلا واذا كان لرجل حرة على رجل حرة

القائم

مع الناض

مذكر

الف درهم ولا مال له غنىها وعليه ديون كثيرة واقرها سيفا الدين في مرضه وكذبه الغنى وصح
اقراره مطلقا لان المدين كسحق البراءة بالانفا في حال صحته يسحق البراءة بالاقرار بالاستسقاء لمصلحة
الشهاد على الاستسقاء والمرضى لا يغير حقا عليه محله في حالي عليه كانه بان على صحته فلم يعلق به
في حقه غير ما في الصحة لو كانت على الف ومريض واقر لاجبي بالف ترك الف او اقل نسيل للاجبي
لعدم تسلطه او لقوة دينه محلا في غير ولو اقر في مرضه لمولاه بقرص الف لاجبي كذلك او بقرص
بالاجبي وترك الف درهم بدلا من الاجبي بمالكاته وما بقي فله من ماله لم يكن ارضا وكذا لو فرض
وفي ماله دينار فاقر انما وديعته وامر لاجبي بالف قيمات عنها وعن الف شر رجل كانت عليه
على الف في صحته ثم مرض وامر لاجبي بالف في مرضه مات وترك الف او اقل بالاجبي احيى ما كان ينبغي
ان لا يكون احيى لانه اقر في المرض وعليه من الصحة هو دين الكفاية وقيام دين الصحة ما مع صحة الاقرار
في المرض في غير ما في الصحة لكن قيام دين المولى في مرضه يمنع بقاء الدين على العبد بسبب الاستسقاء
لان المولى سيطر العبد على ذلك حيث كان فيه وكان فيه ابطال حقه بتسلطه محلا لو كان في الصحة
لغير المولى لانه ابطال حقه بغير رضاه وتسلطهم ولان غنى استوى الدينان في القوة فخرج دين
الصحة لعلو حوصله بالمال في اول المرض وهذا يستوي بالكون دين المولى قابلا للسقوط وانه
مع المنافي في دين الاجبي في كونه لا يقبل السقوط بعد من خرج دين المولى بكونه بسبب حال الاطلاق وتخرج
دين الاجبي بالعموم في نفسه لتساكنه والخرج بالذات في الرجوع بالمال اذ كان كذلك صار الالف
مستحقا فصار ميتا لا عن وفاء فبطل دين المولى لانه مات عبدا او كذا لو ترك الف الفيل او في
لان هذا لا وفاء بديل الكفاية حصة وحكما فوله لعدم تسلطه او لقوة دينه اى لعدم
سلط الاجبي العبد بالكفاية وتسلطه المولى بالاقرار او لقوة دين الاجبي لانه لا يسلط
بخلاف صحة الكفاية لوجوب تركه فيه ودين المولى وهو بديل الكفاية محلا ولو اقر في مرضه للمولى
بالف وامر لاجبي بمثل ذلك وبدل بالاجبي بم المولى ثم مات وترك الف درهم قدم دين الاجبي
لانه مات مكاتب لانه ترك بعد المستحق بدل الاجبي لم يبق بدل الكفاية وقد ذكرنا ان دين الاجبي
على المكاتب قوى وكما سألنا به اولى في دفع الدين الالف الباقي باحد المولى عن الكفاية لا عن
القرض الذي اقر له به لانه لو اخذ من الدين ظهر انه لم يترك فادى بموت عبدا الانفساح الكفاية
في اخر جزاء من اخرج حقيقته مسلط دين المولى كان في انفايه ابطاله فلما قلنا ما حله الكفاية
لانه ليس به ابطاله ولو ترك الف درهم فان لم يكن المولى وارثا له بان كان له عصبه غير المولى
فالفاضل من الالف ياخذ المولى من ماله المولى في هذه الحالة اجبي صح الاقرار له وان كان المولى
وارثا فان لم يكن له عصبه غير المولى بطل الاقرار له لانه اقرار المولى وارثه والفضل باحد المولى

مذكره

المولى بالارث لا بالدين كالمولى يقر للمولى هذا اذا اقر بالقرض لمولاه فاما اذا اقرضه معانته اخذ الفاضل
على الالفين من ماله ليشويه بسبب نعمة فقه وكذا لو كان في يد المكاتب ماله دينار حين مرض فاقر
انما وديعه للمولى ثم اقر لاجبي من الف درهم مات ترك الف درهم والماله الدينار يردى من الاجبي
لقوته في دفع اليه الالف بم باع الفان ورسو للمولى المكاتبه منها فيعقوب ما بقي من الماله ياخذ
المولى حكم الاقرار ان لم يكن وارثا وان كان ارثا ياخذ بالعصوبة لان الاقرار للمولى في المرض
باطل صح ولو كانت على الف والقرض الف في صحته وترك الف او اقل اخر اقدم الكفاية ولو كانت على
الف وله ولد حرا اقر له في مرضه بالف لمولاه بالف وترك الفين سلم لمولاه واقل منها بدلا بانه
شر ولو كانت عليه الف درهم واقرضه المولى الف في صحته مات المكاتب وترك الف او اقل احرارا
من امراه حرة بعض المولى بالالف من المكاتبه وبعضى حقه لما قلنا ونسحق لاولاده به وان كان
المولى اجلا الالف من القرض او من القرض والمكاتبه لم تسقط الى ذلك لانه ان اخذ من الدين ومنها ما
عبد لانه لم يترك بعد قضاء الدين لم يبق بدل المكاتبه ولا دين للمولى على عبده فبطل جعله والعرض
في الانشاء فلا ياخذ منه في الابتداء وان ترك اكثر من العاخذ المولى الف من بدل الكفاية وبياخذ
الفضل من الدين الذي اقر به لانه ليس بوارث في هذه الحالة لان له اولاد احرارا فلم يكن في الاخذ
من الدين ابتداء ابطال انما فان فضل من ماله بصرى او اولاده احرارا لرفع التركة الدين
واذا كانت على الف درهم وله ابنان حرا من ماله اقرض المكاتبه امر لاجبي بماله من الف درهم
والمولى ايضا بدين الف درهم مات وترك الف درهم فالمولى احيى المولى من ماله الكفاية الف
بالدين كان سعي ان يبدل بدين الاجبي في اقوى من ماله دين الاجبي متاكري بطل بعجزه الا انه
لو بدي به ماله من الف درهم وكان ماله المولى حقه حقه لمكاتبه حكم بعقبة فبقيت لالدين وارثه
وسر انه حرا اقر لوارثه في مرضه فبطل اقراره له وكان في الصواب ان يترك ابطال انما
فيقر ولا يولد الى بدل الكفاية لهذا اذا اقر في بدل الكفاية بعصوبة يسر انه اقر بالالف للمولى
وهو ليس بوارث في الالف لانه هو وارثه فصح اقراره للمولى وورثه من الف الف الاخرى
اليه وان كان قبل من الف بدين المولى المقربة للدين وكان في ماله دين المولى لان دين الاجبي ليس
في الصواب ابتداء ابطاله في الاخرى لانه اذا حرم الالف من الباقي اقل من المكاتبه فصار
ميتا من غير وفاء فلا حكم بعقبة فلا يستين ان الدين وارثه فلا يسلط اقراره له وما فضل من الالف يكون
للمولى لانه لما مات ماله وفاء ورثه في الرق كان هذا كسب عبيد ولا ناعلم ان احد الدينين واجب
لا على لان احد ما وارث الاخر ليس بوارث اقراره للمولى باطل للاجبي صحيح والدين مقدم
على بدل الكفاية لما قلنا وبعد قضاء احد الدينين لم يبق بدل الكفاية فنحن عاجزا مبطل

المكاتبه او المولى من ماله الدين
لما قر وادى ماله

دين المولى كانه عبده فيبدل بدين الابن وما بقى للمولى وكذا لو كان له ابن واصرفا قوله وللمولى لما
ولو اقر الميراث لغيره وهو مكاتب ثم مات الابن لم يكن له ميراث فافترق جاز لان المكاتب ليس
من جمل الورثة فكان اقراره بالدين لا يجزى وان عمو الابن قبل موته لم يجز اقراره لانه صار وارثا بسبب
وفت الاقرار وتسببه بعد العتق له فكان هذا الاقرار موجبا ايصال النفع الى وارثه فلا يصح ولو اقر
لابنه بدين ابنه عبده ثم اعتق ثم مات الابن فهو ورثته فافترق بالدين لان كسب العبد لم يولد
فهذا اقرار الميراث المعنى للمولى هو اجبى منه في ان صار العبد ورثته لا يبطل ذلك لاقرار
وان كان العبد ناجرا وعليه دين والمسئله حالها فالقرار باطل لان كسب التاجر المديون لا يكون لمولاه
ففي هذا الاقرار منفعه للعبد من حيث انه يقتضى به دينه وقد صار وارثا بسبب كونه مالكا في الاقرار
كتاب

ص الكلام اصله الصحة شر اصل الباب ان الميراث اذا سبق منه ما تناقض كلامه لا يقبل
بينه فيما شرط فيه الدعوى لا سيما بشرطه القبول لكن انما يجعل تناقضا اذا لم يمكن الموقوف انما
اذا امكن فيجعل عليه ان الاصل في كلام العاقل الصحة واصل اخر ان ابراء المديون يملك الماني ذمته
وان كان اسقاطا مخرج دليل ان الباع اذا ابراء الوكيل بالشراء الوكيل يرجع المالك على المالك
لانه ملكه ماني ذمته كما لو ملك ذلك الاداء او المجهة ولهذا لا يصح تعليقه بالشروط كسائر التملك
بحال الاسقاط المحض كالعقود والطلاء اذا كان يملكه بتردد بالرد صرحا كان ودلاله واما ابراء
الكفيل فاسقاط محض لانه لا دين في ذمته على الصحيح ولهذا لا يصح تعليق براءة بالشروط ولا يترتب براءة
بالرد ولا يرجع على الاصيل ويرجع في المجهة والاداء على الاصيل ولو ذهب الكفيل فرد بتردد
لانه يملك صر حال هذا الغلان واقام منه انه اشتراه منه يقبل وكذا هو له اسريه منه
موصولا بخسنا وقياسا لا يبدل قال فرو بعد شهر يسل الا اذا وقتوا قيا قبل للسناقت ولو قال
لاخوتي فيه لا يقبل الا اذا وقتوا بعد ابراء نظيره كنت له براءة عامه وادعى شيئا في يده
او دينا في ذمته قال صح ما في ذلك او طوى لغلان وادعى شيئا فيه فالقول له وفي رواية للمقر له
وتاويل عقيبه قراره وهذا كذلك شر حال اقرار هذا العبد كان لغلان ثم اقام البينة انه
اشتراه منه بالف درهم ولم يوف الشهود وما قلت بسببه لان اسره اقراره بملك الباع موكد
لادعواه لا منافض لان الشراء ما يصح من المالك وهو حادث فضا في اقران لاوقات وهو ما
قبل للدعوى ولهذا لا يحول الزوايد لا تترك لانه لو قال كان لغلان على الف درهم قال مضيه اياها قبل
هذا الاقرار واقام بسبب القضا يقبل ولا يجعل لنا قضا لان الاقرار في الزمان الماضي لا يكون
اقرارا بقيامه في الحال صرحا وانما قيامه في الحال لا يعبأ باستصحاب الحال الماضية واستصحاب

الحال لا يبقى دليلا اذا اقام دليل خلافه وقد اقام البينة على ادعى القضا فاذ لم ينقض قيام الدين
في الحال لم يجعل لنا قضا بالشك خلافا لم يعم بينة لان استصحاب الحال دليل لم يعم دليل خلافا ولو قال
هذا العبد لغلان ثم اقام البينة على الشراء قبل هذا الاقرار لا يقبل لانه بعد التوفيق وكان من قضا
لان قوله هذا العبد لغلان اقرار منه انه له في الحال صرحا فكان ذلك اقرارا انه لم يشتر منه بعد عواه
الشراء يصير من قضا لا يرى لانه لو قال له على الف درهم قال بعد ما سكت فضيبتها اياه قبل الاقرار
وجا بالبينة لم يقبل بسببه لان قوله فضيبتها بيان مغير لظاهر كلامه بوجه الاخبار بوجوب المال عليه
في الحال على احوال ان يكون مراده كان مثل هذا البيان انما يصح موصولا لا مفضولا فاذ اهلك بقر
وجوب المال عليه في الحال بعد عواه القضا يصير من قضا فيما صرح به ولو قال موصولا هذا العبد
لغلان اشترته منه او قال اسريه منه اسريه بكون واقام بسببه لا يقبل قيا سا وهو قول فريه موجب
اقراره كون العبد المقر له في الحال موجب شرابه كونه له وذلك بحال من قضا الكلامان خلافا
الفصل الاول فان موجب مراده كون العبد له في الماضي في الحال وجه الاحتجاج ان هذا اسان مغير
لان قوله هذا العبد لغلان حقيقة قيام الملك له في الحال وتحتل النسبة باعتبار ملكه الماضي مجازا
كما يسمى الماضي بعد القضا العزل فاضيا مجازا من حيث انه محتمل كان مائنا وحيث انه حلال الحقيقة
كان مغيرا وكان هذا ايضا مغيرا يصح موصولا لا مفضولا كالاقتضاء والشرط وقد قال المتعارف
هذا يوجب غلان كسائييه وعبد ولا ياعنيه ويردون به كان لغلان وقد دلت دلاله اراده المجاز
هنا وهو قوله اشترته منه او اسريه منه اسريه من قضا لا يقبل هو لغلان اخ المفضول من ذلك
في المتعارف سان انه تملكه من جميعه ولا لا الاقرار له به محتمل عليه يصح كلامه وصونا عن التناقض
وهذا لان الكلام انما يصدق حكمه باخره فاذا جاز في اخره ما يثبت من ادعى ان كان الحكم له خلافا
الفصل لان الاقرار ثم واعطى له حكم الصحة في عواه الشراء صار من قضا ولو امر عن القاض
او عن غير من هذا العبد لغلان ثم مكث شهرا او وفا مكثه الشراء فيه ثم اقام البينة على الشراء
منه ولم يوفوا وقت فليس بسببه ان التوفيق يمكن ان يشتره بعد الاقرار والحادث يضاف
الى اقرب الاوقات ولو اخرج الشهود ناريخ الشراء بعد الاقرار يقبل ايضا وهذا اولى اموالها
شائرا قبل الاقرار لا يقبل لانه من قضا لا يمكن التوفيق فصار مكثا بشهوده ولو قال هذا العبد لغلان
لاخوتي فيه او قال كان لغلان لاخوتي فيه بعد حير اقام البينة انه اشتراه منه فاروق الشهود
وما بعد الاقرار قضى بالعبد له وانما هو لا يقضي له لانه لما ضم الى الاقرار قوله لاخوتي فيه
فقد نفى ان يكون له فيه حولا في قوله لاخوتي فيه كلفه عامه بينا والمالك لا يحد وجمع الدعوى ولما ادعى
الشراء بعد ادعى لنفسه فمحقا فقد جعل المناقضة طاهرا فلا يصح الدعوى الا اذا ازال المناقضة

لان نظام كلامه

بذینک

علی

مک

ومولود الشاميين
سعد الحق الجليل

وما خلا فبين هل ان الركب
بالسواء امراء المدي على النفر

نصحه عندها والنصف المذكور
عنه لا يصح على ما هرفه
وبان الفاء أصلها يوان

ان الكمال اقرانه باع الحرف فلهذا
ان لاس على كرم المشدود سنة
على اصله ان ابنه له لم يصح بغيره

زهد ان لا تنزل على المشتري لان امر
مجتبر يا ابا عبد الله المشتري اذا لم يبرأ
من الممنوع هل لا يملك الوكيل

لا انزل على المشتري شيئا من ثمنه
ان يصف الوكيل الجوز لانها

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
من لم يدر ما هو الله فليكن من الجاهلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

القضاء امرهما فها قصير شخصاً عنه فيكون كالمباشر والمكره والدليل على وجود السبب على هذا
الوجه ان العاصي يصير مجازاً وحيثهم ولا يحل له الامتناع شرعاً ولو امتنع بصير فاستقام وعزل او سحر او بعد
القضاء يصير الولي محبوباً عليه طبعاً وكذا الشهادة فمقتضاه حصول القتل كما ان الاكراه يقتضي القتل
من المكره طبعاً بل اولى لان هذا محل شرعاً وعملاً وكان الاقضاء هنا اظهر من حيث المدة عند مقتضى
عليهم مع اننا لا نجعل الا بالقتل وهذا لان المباشرة للقتل هو الولي وعند اجتماع المباشرة مع المتسبب الضمان
على المباشرة دون المتسبب فلما رتب الضمان هنا علمنا انهم الحقوا بالجهاد والقاتل حقيقة بحيث عليهم
ولنا ان الشهود لم يباشروا القتل ولا اكرهوا القاتل على القتل ولا الجاني الفصاح في الحاضر والمتمسك
عدم المباشرة لان الموجود منهم قول القاتل فلو اصرح ان يقاتل شهد وما قتل اما الاكراه فذلك
لانهم لم يتوقعوا والولي يفعل بحاف منه على نفسه لو لم يباشر القتل وقرره بين الشاهد والحاضر
بان الحاضر لم يقصد شخصاً عنه باطلاً بالمسلك مع القاتل فانه قصير شخصاً عنه ولم يجب عليه بمن
يقصد قتل عيني وهو متترس بترسه فلا يصل اليه سلاح مجازاً واخر ترسه جبي وصل اليه السلاح
ومل فانه لا فضا على اضرار السر وهذا التسبب اكثر افضاء الى القتل من الشهادة فعلم ان التسبب لا
يصلح سبباً لوجوب القضاء في الجوارض الاكراه لان من فعل المكره اسهل الى المكره ونصير
اله له وصليح له وقد طلب الفعل وخوفه بقتله والانسان كلما طبع مجبول على حب نفسه
وحيوته قصير ففعله ينسوق اليه وهذا الشهود والقاضي يطلبوا الفعل والولي باختياره في ذلك
بل يذهب الى العضو والترك كما نرى الله تعالى وكان الولي مختاراً فلا يضا واليه ولنا بانهم
بانه لا يجب سبب على المكره لصيرورته اله واسفال فعله الى المكره وهذا فعل الولي معترضة فلا
ينقل الى غيره واما الحجة والعقرب ممنوعة على قول الجاني فلهذا المروا في طبعه القتل
فاذا القائمة بوجوب القتل حكم طبعها اذا لمعارض فيضا والقتل الى الله لقائماً بالولي ان كان
طبعه يدعو الله للاسعام والتشفي لكون العقل والشرع يدعوانه الى العضو ووجوب المدة لا يدل
على وجوب القضاء لان المال يسع مع الشبهة والقصاص يندرج ما ودليل اضرار الشهود لو
اقتضى منهم بلزم الادعاء بالمثل وانه مني عنه ما ساقه قوله تعالى في اعتدلى عليكم
فاعتدوا واعلموا عتلى اعتدلى عليكم وسان ذلك لان الموجود منهم التسبب الى القتل لا المباشرة
بدليل انه يجب ان يقاتل شهدوا بالقتل وما قتلوا ففعلهم ليسوا قاتلين حقيقة والحقايق لا
تتفق فلو اقتص منهم فلو اعمل مباشر وانه اكثر من التسبب فصح ما قلنا واصل اضرار كل حقيقة
الضمان لمصلحة حصلت له لا يرجع على غيره بذلك ومن جهة الضمان لمصلحة حصلت لغيره فله
حق الرجوع عليه ص شهدا انه قتل وليه خطأ واستوفوا جازاً المشهود عليه قتل حياً يتخير

فاصل

والسبع

العاقلة والشاهد يرجع والولي لا كالعاصب مع غاصبه خلاف ما روي عنه او ربه س
رجلان شهدا على رجل انه قتل فلانا خطأ ووضي القاتل المدة على العاقلة في ثلاث سنين وقبضها الولي
منهم ثم جاز المشهود بقتله حياً فالعاقلة بالخيار ان يشاء واختموا الى لا نه قبض ليس له حوال قبض خلاف
ما لو شهدوا بالمثل ثم رجعوا حيث لا يكون للمقتضى عليه على مقتضى سبيل لا بهم بصدور في الرجوع في حق
المقتضى له اما ههنا فقد ظهر كذبهم بغير وان شاءوا صحتوا الشهود لا بهم بل فلو احكموا لا بهم الجازا
القاضي على القضاء والعاصي ازال مقتضى به عكر مقتضى عليه وانه ابلوا حكم فيصير العاصي اله للشهود
وهذا النوع من الابلا مضاف الى الشهود موجب للضمان كما لو اكره رجل على ابلال الغير فان
صحتوا الولي لا يرجع على الشهود لانه انما حقه الضمان لمصلحة نفسه وقد حصل له ملك المقتضون لم
يحصل له اضرار حاشا له عليه بعد ملكه كما اذا ضم المالك غاصباً فانه لا يرجع على العاصب فكذا هنا
ولان الابلا بدل لا بوجوب الضمان كما لو شهدوا بالبيع مثل فمتمد وقصودهم رجعوا واثبتوا باللكاح
بهم المثل ثم رجعوا بهذا اولى لان عدم حصول له المال بما لزمه وهذا حصل عمل صمد وان صمدوا
الس صمد فيهما ان يرجعوا على الولي لانه لهما الضمان لمصلحة حصلت للولي غير له لو كان المودع
يرجع على الموكيل والمودع بالحق الضمان ولا بهم ملكوا المضمون بادا الضمان يظهر للولي جازا
عليهم باخذ ملكهم وكان لهم الرجوع عليه كما اذا ضم المالك العاصب لهما ان يرجع على عاصبه ولان العاقلة
لهم صمد الولي ولما صمدوا الشهود بعد اقامتهم مقام انفسهم في حوال الرجوع كما لو غصب من راعى
اخره هلك عين واحار المالك صمد الاول له ان يرجع على الباقي وان كان المدين يملك فان قيل الولي ايا
صمد مصلطهم اياه فادامكوه بادا الضمان من انهم سلفوا على ملك انفسهم ولا يصح لهم شياً
كالعاصب اذ اودع المعصوم هلك عند المودع او وهب المعصوم هلك عند الموصوب له ثم ملكه
العاصب بادا الضمان فانه لا يرجع على مودعه ومروءه فلهذا الشهود ههنا ما سلفوه على
العصا لا يكون عوضاً عن النفس وقد تبين انه ليس بعوض فلم يرضوا بعصده تجازاً بخلاف مودع العاصب
ومروءه فان العاصب رضي بعصده تجازاً وكذا في العمل عند مودعه مصلح لا يرجع بخلاف المدين
وصد الحرم وساهل المكاتب على اقراره بضم الولي حاشا سر ولو شهدوا الشهود بالفعل عند
فعله الولي جازاً المشهود بقتله حياً فلو اضرار ان شاءوا صحتوا القاتل المدة لانه قال حقه
وان ساءوا صمدوا الشهود لانهم قتلوه حكماً بغير حوال ومصاص على واصلهم اما الولي فلان فضا العاصي
في حقه صار شهيداً اما الشهود فلا يثبتون العصاص جزاء المباشرة فادام يجب على المباشرة على التسبب
اولى فان صمدوا الولي لا يرجع على الشهود كما ساء ولا به سلم له بدل صمد وهو نفس المشهود عليه وان
صمدوا الشهود لا يرجع على الولي ايضا عند اقراره وعندهما رجعوا عليه لانهم لما صمدوا فضا انهم

في الصلوات على الاصول والعروغ وقال سبيل الامم الشرعية معنى قوله شمس كوراد ارجع العريبان
لحل في كل من كان به هو المنفرد بالرجوع ويختار المشهود عليه بقصر اي العريبان شمس كوراد لانه لا تجاسر شهادة
العريبان لان شهادتهما الاصول على اصل الحق وشهادتهما العروغ على شهادة الاصول ولا يجاسر سبيل الجعل لكل
حكم شهادة واحد من الصلوات عليهم جعل كل من كان منفردا كالفاصب مع غاصب الغاصب هذا
اد ارجع الاصول واقر ابا الكذب ولو كان المشهود بقتله جيا فلا يسي على العروغ لعدم كنههم ولا على الاصول
عنهم لعدم الغضاء شهادتهم وعنده قيل يضمنون كل لو ظهر كنههم بالرجوع وطاهر الرواية انهم لا يضمنون
والقول ان شهادة الاصول انما ينقل الي مجلس القضاء مع ما عند نقاذ القضاء لان ما يهاجرون مروه
احياء المحقوق وهناك منفذ القضاء كما لو ظهر المشهود بعيدا لولا اعتدوا الاصول بكنهم لان الغضاء
يبقى نافذا بعد الرجوع فيبقي الشهادة مسعلة والغضاء واقعا ما يضمنون وهذا ص ادعت
نكاحا واما من سببه وقصصت مراهقته ابو هاشم الرضا عن رجل من ترويه ولا شيء علمها كالعدس
والخروج ودين وكذا لو شهد ان يبيع واستحق او وجد حرا او بالخلع وقصصت الاديان اثبتت البلاء فله او بالفرس
وقبضت اسلما ليرا او الاثافي بخلافه علمه لظهور كنههم وعدمه بظهور ان كان له علمه شي فامانه طالوا
بمع في الاول ويبيع في الثانية وعمر محمد لا فيها وعمر اي يبيع معهما شرا امره ادعت على رجل نكاحا على الف
درهم وهو شكر واما من سببه على الرجل انه تزوجها على الف فقصصت العاصي به واستوفت مهرها من تير قبل الجول
بها انه ابوها واخرها من الرضا عنه بطل النكاح وتزود المرأة المهر على الزوج لظهور انها اخذت مهره وليس له
ان يضمن الشاهد لانها لم يرجع عن الشهادة ولم يظهر كنهها فيما سببه لانه لا يحتمل ان النكاح قد كان لان
العاقبة من اخطا ولم يعلم بالابوة الا ترى انه لو ظهر ان الشهود عبيد ومحررون في وقت ضمان عليهم له
لم يظهر كنههم لان العاصي هو الذي قصصت البحت والخطا في قضائه وكذا لو شهد رجل على رجل انه اشترى
هذا العبد فطلان الف درهم والمشتري يضمن ذلك معصية بذكر ومع التمس استحقاق العبد او وجد حرا او
مدر او ان المشتري يرجع بالتمس على البائع ولا ضمان على الشاهد لان عدم ظهور كنهها لا يضمن
بالعقد والجار ومعه خطا العاقبة وكذا لو شهد على امره انما احلعت من زوجها فله وقصصت
ودعه الا لعم اقامت سببه ان كان طلعا من شهادتهما بل من الخلع بطل الخلع وتزود الزوج الا الف ولا
صار على ان هذا من كون الوادعي انه اعطاه مته امس على الف فقصصت علمها بالمال ثم اقامت البتة
انه كان اعتقها قبل ذلك رجعت على المولى ولا ضمان علمها لما قلنا وكذا لو شهد على رجل ان فلانا
اقترض الف درهم عام او اقرضه شهادتهما ودفع الا لعم اقام المصص عليه البتة انه اقرضه المديون
فل شهادتهما بيوم كل فلان وكبراه بعض بالبراه ويرجع المديون عليه بالمال على المديون ولا ضمان على
الشاهد لانهم لم يظهر كنههم لانهم شهدوا بالقرض مع الجايز ان القرض قد كان ثم ابواه ولو شهد ان فلانا

عليه الف درهم فقصصت بياهم اقام المديون عليه شمس على البراه قبل شهادتهما سووم فالمدعي عليه ما حار ان شمس ارجع على
على الشهود لانه ظهر كنههم بالشهادة على البراه لانهم شهدوا اسما الحق للحال من مروه البراه فله ان لا يكون عليه
دين من الشهادة وصار الحق المشهود بقتله جيا بخلاف الفصل الاول لانه ليس من مروه البراه قبل الشهادة
ان لا يكون القرض عام اول حيا وان ساء ارجع على المديون لانه مضمون حيا ارجع على الشهود رجوعا على المديون
لانه طهر به اخذوا هو مملوك لهم وان ارجع على المديون لا يرجع على احد لما قرأ سبب من محمد رحمه الله باليقين
فما لا يرى ان رجلا لو قال امرأتى طالوان كان لفلان على تيمم وشهد ان فلانا اقرضه الف قبل
المصص على المال دون الطلوان شرط حشده قيام الدين للحال والبقية تحت الاقرار وفي الدين لا يستصحب
مع احتمال السقوط بعارض البراه وكفه غير ان لا يحكم بالسقوط للشك وكذا لا يحكم بالطلاوان لشك انذار
الدليل لوجود شرط الحشد ولو شهد ان له علمه الفاصي بالمال والطلاوان لم يضمن شرط حشده وهو قيام الدين
للمال ايضا وري هناك محمد انه قال لا يطلون امره في الفصل الثاني ايضا لانها وان شهد على الحق
لكن حمال انها شهد ان سبب غير فاه قبل المهر وينتقم انه قضاء او ابراه بشار كالفصل الاول وعمر
اي بيع الطلوان الفصل لان الشرط قيام الدين عليه الحال وقد ثبت ذلك بقضاء العاصي والله اعلم
باب الدين والشهادة عليه ص

الدين قبل قصصه ما طلع شرا اصل الباب ان المال المشرك معي مشركا لم يوحده قصصه صحة القسم
ان يشار بصل حد ما عن يمين صاحبه حتى لو كاس الضمير من ان يشهد بالاهدا الحاس لفلان وهذا
الحاس لفلان لا يصح لعدم الامتياز والحيازة حتى لو هلك شي يكون علمها وقسمه الدين قبل المصص
باطل لان القسمه اقرار احد المصدين عن الآخر وجمعه في مكان اخر على وجه عمارا صاعدا عن الآخر
وهذا لا يصح في الدين قبل القبض لان كل مجموع في ذمته المديون كيف يحق الاقرار والامساك وهذا
لان القسمه شرع لا كمال المسعة ولا تصور الاسفاح بالدين في ذمته المديون وهذا فلا يجوز
قسمه الاولاد في بطون الامهات لان المعصود الحمازة والاسفاح ود كذا لا يصح في البطون لعدم
التكسر من ابيات الدين قبل الانفصال لان الدين معدوم حقيقة مع عماره حو المظالم واما الحق بالمال
باعتبار عاقبة الخلع الماس فان كل احد لا يجد ما سببه به كل عجاج الله ولو وجد لا يضمن بالامارة
بلا من راعاه في الدرهم ولا حاجته في جعله موجودا في حو القسمه معي حو القسمه على العدم واجر
ان الاسد ان المسلم فيه قبل الفصل لا يجوز له مع يد لفلان روى عن النبي عليه السلام انه صلى على سبع باليس

عبد الانسان رجعت السلم والاسد ان المسلم قبل الفصل لا يجوز له مع يد لفلان روى عن النبي عليه السلام انه صلى على سبع باليس
راس المال لو كان عتق وهلك بعد الفصل ثم بطل السلم يجوز وهذا حكم المسع العبد ان يرى الا فاه
بعد هلاك المسع لا يجوز واخر ان حد الشكر ان احصى من الدين المشرك بالمعصية ملك حتى لو هلك بالمبيع

في
الحين قبل القبض لا يجوز
ان يقول العين للمعصية
الظن من الدين شهادة المبرور
بالمبيع

في يد الفاضل كان عليه لكن لا يخرج المشارك لان المليون له ولانه المالك والمعاوض ولانه المالك
لكن ليس له ابطال الشركة فانما المالك للمعاوض ولا يخرج المالك غلابها واحرار النقود سعر المالك
الفاصل لان القبض ومع فاسد لا يحسنه كالمقصود به ولا تعين فيما ينقص بعد الصلة لوقوع
القبض صحا ووجوب الدين علم بعد ص كفل بصدته شره وادى بغيره لفسادها ولو بيع
به لا كبر الالكه فلو بقي بصدته حرمه مثله او اوجد او اردى او سرع احدى تقضاه ساركة
ولا ينقص بغيره فلهما كالمقصود له ومولى الجاني في مشري الماسور كحلاو الشفع وغرباء العدم الما دون
شرطه وان سلم له ثم تولى باقى جمع كالحواله وسلم له ان ساركا لمسلم فيه كحلاو بغيره بغيره توفيق
الوارث في القسمة شر رحلان لها على رجل الورع ثم شررك معها فكل احد ما حصه شرركه الغرم
لشرركه فالضمان طار لانه لو صح فلا كحلاو ما ان يصح مع بقاء الشرركه في المدين او مع اعطائها غير الدين
لصحة الكفالة لا وجه الى الباقي لما فيه فسمه الدين قبل العوض وفي باطله لما في ولا وجه الى الاول
لان الشرركه اذا كانت فاعه فكل جزء من الشرركه معها فاد اكمل به بطل ضمانه في نصيبه شر
الباقي شرركه ايضا لتقاء الشرركه في بطله نصيبه فلا تزال هكذا حتى يطرأ الكلاو اذا طار كلكه
فخرج المالك على الدين على الكفيل فيؤدي الى الدور ولا ان المكفول له اذا قصص شرركه الكفيل كان
للكفيل ان ساركة فيما وصرت لتمام الشرركه واداء الكفيل كاداء المطلوب فاذا اشارت فيما قصص
واسترد بصدته اسفصل الاداء فيما استرد لان الانسان لا يكون قاضيا دونه بال نفسه واخل
اسفصل الاداء فيما استرد على المعصية في شر الشرركه مرجع بصدته ايضا هكذا الى باقى الكلاو مطهر
الاخرى ان الكفالة لا تفقد شيئا ولا يجوز ان قبل لم لا يجعل الكفيل مبرا للشرركه عن المشاركة فيما
يؤديه اليه صحا الكفالة مع تضاهها سابقا عليها ولا يصدر ضمانا لنفسه فليلا لا وجه اليه
ايضا لان الابراء انما يصح بعد سبب الحق وهو المشاركة بنيت بالفصل لا قبله ولا يصح الابراء عنه
وهذا لا ينسلك على اصله حرمه اما عند ما منعت ان يصح الكفالة وان كانت فيها فسمه الدين
العوض بطلان اجد الشرركه لو اجل نصيبه شر الشرركه ما جيل عندهما وعند لا يصح لان نصيب
المؤجل بصدته محال فانصدت السالك في الوصف والحكم وذلك فسمه ككنها لا يجيز ان التاجل على وجه
تكون فسمه ككنه على وجه يكون اسفصل الحقة في المطالبة اليه من ولهذا لو قصص السالك شيئا لم يكن
للمؤجل ان ساركة فلو انقص الاجل حسد يكون له المشاركة فيما قصص ولا يلزم على اصلها ايضا
ولو ان الشرركه قبل ايضا حرمه وادى حكم الكفالة كان له ان يرجع بغيره فادى لانه ادى حكم عقد
وكان سبب القبض ولو انه قضى شرركه بنصيبه شر الشرركه من غير ما جاز ولم يكن له ان يرجع عليه شيئا ولا يشاركه
في شيء منه لان المؤجل خالص ملكه وقد قصد ملكه منه على وجه يحصره فيقتصر ذلك ابراء عن حق

دركه

المشاركة وذلك صح لان ابراءه فان سبب المشاركة فصل اجد الشرركه شر الشرركه والاداء
اد ابراءه المحرم لان عدمه ابراءه لم ينعقد استنبط المحرم كالمواصفة في سطر البراءة
العوض كحلاو الكفالة لان تخلفه لا ينفذ على القبض ولو جعلناه مبرا ساركة عن حواله المشاركة بصدته
للكفالة لصار مبرا قبل سبب حواله المشاركة ولا يصح الابراء وان ضرره صح الشرركه وادى سطر
الا بالسمه وعدمه فصل اجد الشرركه كحما العسمة بطلان اجد الشرركه لو قصص بصدته شر الشرركه وسلم
الاخر صح وانقطع الحق فكان فسمه كحلاو اد ابراءه احدى بصدته حرمه حاكم الا بالسمه ساركة
في المعوض لان احدى للشرركه ولانه ابطال الشرركه وليس ضرره شرعه فال محرم حرم الله الا يرى انه لو كفل
سدا لكفاله لا يصح ولو تفرع به حاز فدل ان الحال بعد سبب حكم الشرركه وحكم الصمان لا يصح لانه لو اجبر
الكفيل على الاداء لا يكون على الصفة التي على الاصل ولو ختم الكفيل لا ينعقد الكفالة لانه قبل الكفالة كان
محرم الاداء على حواله الشرركه وهذا المعنى لا يوجد في الشرركه فان قصص الغرم اجد الشرركه بصدته شر الشرركه مثل
الدين او اجد منه او اردى منه او سرع احدى بصدته حرمه حاكم الا بالسمه ساركة
ما دام المعوض فاما بصدته لان الدين واحد وسمه واحد وسمه قبل القبض باطله في شرركه كحلاو
الفصل الاول لان عدمه حواله الابراء او بصدته العسمة و احدى ما لم يوجد هذا لان عدمه لو لم يوجد ولم
يعدم بشاركة في المعوض وسبب بصدته بصدته الشرركه ثم سبب بصدته الباقي فلا يزال الكفيل حتى
بصدته كليم اما هذا لا ضرره ولاه لو ساركة في المعوض صح ولا ينقص الشرركه ولا قصص الغرم وللشرركه
ان ساركة الا في غير المعوض حتى لو اراد ان ياحرمه مثل بصدته الدين على الغرم اذا كان المعوض
ادور منه لم يكن له ذلك الا بصدته المعوض لو كان المعوض اجد من الدين فليس للمعاوض ان يعطيه غرم
الا بصدته لان المعوض اجد كان حرمه الدين سواء كان اجد منه او اردى فهو استثناء العدم للدين
حكمه وليس سدا في هذا اراء احدى في الضرر والسلم مع عدم حواله الاستدلال فيها واد اكان
المعوض غرم الدين حكمه كاست الرادة لها جمعا والقصص عليها جمعا وليس على السالك في القصص
ضرر لاداء فان سلم المعوض للمعاوض ويتبع الغرم يحكم على الوصف الذي كان فلو اراد للمعاوض
المعوض غرم ملكه بان قضى بدنا عليه او وهبه وسلمه او بصدته واد اجد الشرركه ان سطره
لشرركه ذلك لان المعوض بصدته بصدته بصدته الشرركه فادى بصدته الشرركه ولو لم يكن
ملكه لاداءه بالدمع اليه كالا ما مبرم بصدته بصدته بصدته الشرركه لان الغرم ملكه الذراهم لكن الشرركه حواله
للاودى الى فسمه الدين قبل القبض بصدته بصدته بصدته حواله وهو غرمه بصدته بصدته بصدته
بصدته بصدته وان لم يكن بصدته بصدته لان حرمه ادا لم يكن موصورا على الغرم بصدته بصدته بصدته
الا يرى ان حرمه المولى في العدم الجاني لا ينعقد وان علو بصدته بصدته بصدته بصدته بصدته بصدته

دركه

وكذا لا يفسد من المشرك في الخلق ولا يفسد من كان حيا لا يفسد من كان ميتا
من جهة من هو في يد سوار كان المشرك الثاني في الاول لكن ان كان السرايا احد بالهبة
ما حده بالقيمة وورثته له الشريك ولادة الاخذ من هو في يد حيا لم يكن له ان يفسد القيمة من
الفاغن من السرايا بعد ان يخلو من المشرك في الدار المشفوعة حيث يفسد من المشفوعة
لان جهة من تصور على العن ولا يفسد من جهة اخرى بل يفسد من جهة واحدة والبروج عليها وان
كان لا يفسد من السرايا لانه ما حده بالعقد الثاني لكن قد يكون له في الاخذ بالعقد الاول مصلحة ويصرف
المشرك من افساد الاصل من السرايا صاحب الحق واما لان جهة يفسد من جهة واحدة ولو اكره
على البيع والسلم فلان ما صار من جهة واحدة يفسد من جهة واحدة وان كان جهة
هنا يفسد من جهة القيمة حيث كان له يفسد من المأكول لكن جهة السرايا لا يفسد من المأكول
الماذون بعد ان العرايا حيث يفسد من جهة واحدة وان كان جهة يفسد من جهة واحدة
عند بلادة اياه بالعقود وغيره وكذا الزهراحي انا ع الموهون فلهما من جهة واحدة وان وصل اليه
من جهة اخرى فلما انا العقد الما دون فان يفسد من جهة واحدة في يفسد من جهة واحدة
الهم وان يفسد من جهة واحدة وانما يفسد من جهة واحدة على ملك الموكلي الذي ان له وهذا لا يفسد
الهم من جهة واحدة والمهم من جهة واحدة من السلم لانه يفسد من جهة واحدة والسر يفسد من جهة واحدة
فما حده من المشرك فلو لم يشاركه ولكن سلم له ما فسد من جهة واحدة ولا يفسد من جهة واحدة
اساع العزم ولا يكون هذا من جهة واحدة لانه انما سلم بعد ان صار عينا فلو اياه
بدا له بعد ما سلم له ان يشاركه فليس له ذلك لان المشرك من السرايا ما حده من جهة واحدة
ذلك كما لا يفسد من جهة واحدة الا ان يفسد من جهة واحدة على العزم من جهة واحدة لانه كان يفسد
المعصوم جهة واحدة انما سلم له ذلك لانه سلم له ما في ذمة العزم فاداه المسلم رجوع عليه كما لو كان المحتال
معتسا وكذا اذا كان له حصة على رجل واحد من مسيح فاحرا حصة له لم يفسد من جهة واحدة وحاز من جهة واحدة
في قوله ما حده من جهة واحدة ولا يشاركه الموصري من جهة واحدة لانه ان يشاركه فما يفسد من جهة واحدة
بصرفه حاله جهة واحدة لا يشاركه من جهة واحدة ففسد من جهة واحدة ما حده من جهة واحدة
وكذا لو اسرى من جهة واحدة او صالح من جهة واحدة او صلح من جهة واحدة على اسان صح ذلك كله وله ان يفسد
بلا في يفسد من جهة واحدة وانه لا يشاركه من جهة واحدة ان اصل الدين من جهة واحدة افسد من جهة واحدة لم يفسد
فلما حل الاجل كان للذي اجل ان يشاركه يعلم ان الدين من جهة واحدة من جهة واحدة ولا يكون الباجيل
ملافا لصفة خاصة الا اذا احصى من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة ولا يكون الباجيل
بصرفه من جهة واحدة انما سلم له ما في ذمة العزم لا يشاركه من جهة واحدة من جهة واحدة ولا يشاركه

مدكن

الا ما يفسد من جهة واحدة من جهة واحدة ولا يشاركه من جهة واحدة ولا يشاركه من جهة واحدة
وهنا سلم له بعد من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
العزم تولى المعصوم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
عن المعصوم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
وهذا معنى من الشرح وسلم له ان يشاركه فاداه ان يشاركه اسل حيث يشاركه في عن المعصوم
والعزم ان اسل المعصوم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
في العزم ولما ادا سلم له ذلك فصار من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
المعاوضة بعد القيمة والدرهم لا يفسد من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
اجود ولم يفسد من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
لم يكن له ذلك كان النافع ان يعطيه غير هالك من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
لانه يملك الدرهم ملكا صحيحا فاسلم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
الوارث في القيمة فالجمل حمد الله كان يوصي وان يوصي بها انما سلم له ان يشاركه من جهة واحدة
الوارث الذي صالح مع وارث اخر واخر احد من الميراث العزم والدين جميعا فكيف اني صالحا لم يترك
المستمر العزم على كذا وعجلت بصيكل من الدين الذي على الناس ولو كان للدين ان يشاركه من جهة واحدة من جهة واحدة
ويجوز قد سماه وسماه اسل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
في كره من جهة واحدة او اوردى من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
مثل المعصوم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
الموكل او السري من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
رجل اسلم عبد في حنطة واعطاه المسلم انما سلم له اجود ما سرقا او مثله من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
في يد المسلم انما سلم له على الدين من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
بعضه هكذا بعد الفسخ قبل الرد وكذا لو رد المسلم انما سلم له من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
الذي يفسد من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
لا يجوز الاستبدال به والمسع من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
مثله ان كان هالك فان قيل لو كان المسلم من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
تخلو من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
والمسع من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
حنطة وسط حال او موكل واعطاه اجود او اوردى من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة

عقب العوض بغير قضاء سعى رهنا على حال لان حكم الرهن لا يفسخ الا برده الا يترك ان يكون لو
فرضي الدين لو تفاخى الرهن وجعل رهنه ما كانه كان الرهن لا يفسخ حتى يرد حتى لو هلك الرهن لا يفسخ
في المهر من ان يفسخ الاستبراء ويرد ما مضى فكل ههنا **اشترى عبد ابن شاة موصوفاً** فموجله
حار ولا شرط فيه ويصح الا قال بعد هلكه بعد فسخه وحكم الاستبراء انما في احكام السبع ولها
احكام السلم كالجهه بالعوض والقلب متغير لمرده وبعبارة ادعى عليه جسمه فشهد انه اقرب له
بالفصل للسرقة وعند محمد بن ابي بكر الا حتى يتركه ترويح على كبره عن نفسه وطلو قبل ان يدخل
عنه لو يوصيه كل عند محمد بن ابي بكر الا حتى يتركه ترويح على كبره عن نفسه وطلو قبل ان يدخل
لا ستر رجه خلا والنور سميته بالسبع **شرب رجل اشركي عبد العشرة اثواب يهوديه الى اجل**
معلوم ووصف الطول والعرض والرقعة والسبع حان لانه مع المعلوم بالمعلوم وان لم يفسد العبد حتى
تفرق لم يفسد السبع ولو فسد العبد لم يباع الشيا ب من يابها قبل ان يفسد لم يجر ولو فسد الثياب بم
العبد في المشرى بم على الاجارة الا قاله ولو اراد ان يسكن الثياب يرد منها ليس له ذلك ولو كان
الثياب مستهلكة والعبد مائة في المشرى حار الا قاله البعارة العبد وهو المسع والخاص به جعل
السبع بغيره السلم فيه حتى يفسد فيها سراط السلم من الباجل ومنع الاستبراء بها قبل الفسخ لم يجعل
العبد بغيره راس مال السلم حتى لم يجعل فيه في المجلس سراط البعارة العبد على الصورة طر الثياب في روجه
لرجول حرة الباء فيها وسلم فيه روجه لانه ليست في ذوات الامثال ولا يصلح فيه لميلها حتى لو لميل في روجه
انسان لا يدره بوب مثله ولا يستد الزمة بالعوض ولا بالاستبراء ولا يدره في الدمه بدلا عما هو
مالها ههنا شاة لا يستد الزمة بدلا عما هو المال الا بطريق السلم وكان ثابا بطريق السلم متقينا فاوجب
ذلك ان يكون العبد متعاً ووجه راس مال السلم في روجه لان النظر الى الوجه الذي صار له عساره غنا يكون
العبد متعاً والنظر الى الوجه الذي صار له السات باعساره مسلماً فيه يكون العبد راس مال السلم لان
مروره بكون الشيا ب ثابا ان يعامل متعاً ومروره بكونها مسلماً فيه ان يعامل راس مال السلم واعتبار
كل واحد من الامرين في كل واحد من البديلين غير ممكن للتبا في ذلك لان عسار كون الثياب ثابا لا يوجب
اشراط الاجل واعسار كونها مسلماً فيه يوجب واعسار كون العبد متعاً لا يوجب اشراط فسخه
في المجلس واعتبار كون راس مال السلم بوجه واعسار الاشراط وعدمه يمنع من غير الراجح بالنسبة
الى كل واحد بل في المخرج لما فيه الراجح والراجح في السات كونها مسلماً فيها لما بينا ان ثبوته
دسا في الدمه بدلا عما هو مال لم يثبت الشرع الا بطريق السلم وقد ثبت هنا فكان ثابا على ما ورد
به الشرع اولى والراجح في العبد كونها مسلماً لان الاصل في الاعسار انما يفسد به لعننا وجعلها
وسيلة الى اعسارها امر عارض في اعسار جاز لا اصل في اعسار العارض وكان الحاقه

الحاقه بالسبع اولى بفساد العبد بالنسبة الى العبد كانه مسع محض وبالنسبة الى السات كانه سلم محض
وكذا ان يفسد العبد الواحد والعقد من كالهبة بشرط العوض ههنا اسد اسع اشارة وكذا في الاقالع
في حيا السبع في حقها وكذا ههنا المرضع الاسد احى الى السبع سطلها ومضى الاسها وصيته
حي بعد من الثلث كما لو قال العبد ان اديت الى العاقبات حتى يفسد به العبد حتى يملك معه كسائر
التعلقات ولو اني العبد بالالف بغير المولى على القبول لم يملكه الكتابه وكان غنيا من وجه كتابه روجه
مسددا للعقد الواحد له حكمان محلمان اذا ما سئل لانه عليه فكل كرهها وهذه المسئلة تسمى
الظالم النجاسة فانه يجل عليه يقول باطرو ولو باطرا ان يقول انا بجل فكل كره هذه المسئلة اذا
فل لم لا يجوز الاستبراء في السات فل لا يملك مسلم فيها او اذا اصل لم لا شرط فسد العبد في المجلس
لانه مسع موله والعلت معذور لمرده وبعبارة اي جعل العبد راس المال جعل السات الرهن معذور
لان العبد كما يصلح راس المال يصلح متعاً انما اسات السات دسا في الدمه بدلا عما هو مال السبع
في الشرع الا بطريق السلم فثبت ان جعل العبد متعاً وجعل السات مسلماً فيها اولى بم قال مشايخ العراق
رحمهم الله ما ذكره ههنا سعي ان يكون ثابا اما عند جميع محلات يفسد العوض بافراقها وغير
فسد العبد لانه راس مال السلم ساعا على ان العقد من اشتمال على معنى السبع والسلم سطل اعسار السبع
وصار مسلماً محضاً حتى لا يرد حمار الروده كالا صنع الحمار اذا ضرب فيه اجلا سطل اعسار السبع
وبغيره مسلماً محضاً حتى سطره شرط السلم ولا يستد حمار الروده وعدمه سعي اسصناعا على الاع
انه قول الكل لان السلم افرح الجواز من الاستصناع لان كل واحد منهما وان كان سحناً فانه الا ان
الاثار مشهورة في السلم مع انضمام جوازه في الناس فيه تعامل وفيما لا تعامل فيه بخلاف الاستصناع
فانه لا يجوز له في الناس فيه تعامل لكن المسع لما صار دسا في الدمه بعد رجوعه سلم لعدم الاجل
يجعل الاستصناعا اذا انكس على سلم الوجود الاجل جعل سلم الرحمان السلم بالنسبة الى الاستصناع
واما السبع فراجح البهية بالسلم في الحوار وفيما سوا استحسانا من غير وجه فلا يلزم من رحمان
جبه السلم بالنسبة الى الاستصناع رحمانا بالنسبة الى السبع رجل ادعى على آخر جسمه فأنكره فانام
المدعي شاهدين فشهد احداهما على اقرار المدعي عليه المدعي جسمه وشهد الاخر انه اقرني والمدعي
بالف شهداه الثاني باطل بالاجماع اقرار المدعي على الشركة لانه اخرج الكلام مخرج الدعوى لا مخرج الشهادة
فلا يقبل ولاننا انما ان يصور الى الشاي ب فكون شاهدا لنفسه واما ان يصدق المدعي ويكون معه
الدين قبل الفسخ وكلامه باطل ولو صادف هذا الشاهد والمدعي انه لا شيء لهذا الشاهد عليه انما
اقره كذا سطل شهادته فكل ذلك لا يقبل عند جميع وادى يوصيه عن محمد بن ابي بكر لان المانع من قبولها
هو الشركة في الشهوده وقد زال ذلك بانكار الشركة فقبل وبعض المدعي جسمه لانه لا ينافي الشاهد

هبة صح

المدعي

على حسابه ولها انما قدرتهما في هذا التصديق لاحتمال ان يكون عنهما ترويج الشهادة ولان الكلام خرج
فاسد الخرج مخرج الدعوى ولا يمكن ان يرد الى الشهادة بقصد فها مخرج اقرار المريض من الموص
لوارثه ولا حتى بالذمة له وارث آخر ان يكر الوارث الاجتهاد في صحة الاقرار للاجتهاد عند محمد لرواى الله
وعند ما لا يصح الاقرار لها بكل حال وجانب اقرار الاقرار للوارث كما هو باطل في الشهادة لنفسه
باطل ما اذا بطل بطل باضم اليه ما لا يفضل عنه كما في الاقرار وعند محمد اذا اكر الاجتهاد في صحة الاقرار
لم يكن له شركه يصح في حقه كما يصح الاقرار لان محمد اقرق من الاقرار والشهاده في صورته فعال لوارثه
ولا حتى في اكر الاجتهاد في صحة الاقرار للاجتهاد وان كان الوارث يدعيها وهذا لو اكر الوارث هذه الشركه
والمدعى بقى ما او اكرها المدعى وانما صدق بها لا يصح الشهادة ما لم تنفع على انعدام الشركه والفرق
ان صايتها ادعى الشركه فقد زعم بطلان الشهادة وزعمه موثر لان الشهادة كما سطر من جهة
المدعى سطر من جهة الشاهد ما لم ينعقد على انعدام المبطلة لا يقبل اما الوارث اذا ادعى الشركه
وان تضمن ذلك بطلان الاقرار لكن ليس له ابطال اقرار المريض للاجتهاد ولا يورس عنه خلاف الشهادة ثم
فرع على مسئلة اقرار المريض فعال لو لم يكن المريض وارثا غير المقر له حار الاقرار واستوى على حقيقته
وامى يوسع لان اقراره انما يبطل لحواسر الورثه فاذا لم يكن له وارث آخر جاز واذا جاز للوارث
فلا اجتهاد في الاتريه بحوز الوصيه فالقرار او لم يترك المقتضى او اكرت وتصادق على
الشركه فالالف منها بالاجماع وان كان الوارث كونه المقر للشركه وقال لم يكن له علمه شئ اخر الاجتهاد
ما لم كله وهو خمسائه والباقي للابن بالميراث وان كان الوارث صدق المقر للشركه وكثره الاجتهاد
ما قال انه اقرت له ولم يكن له عليه شئ كانت الف منه وبس الاجتهاد بصفته قوله وقال محمد بدار
من الاجتهاد ولو ترك المقتضى خمسائه ان كان الاجتهاد المقر للشركه فعلى الاحلا وان كان صدق من
منها وان اكر الوارث الشركه خمسائه للاجتهاد في ترك خمسائه او اكثر والباقي للابن بالميراث وان ترك
اقل باخره الاجتهاد وعند محمد الاجتهاد في الادا اصادق على الشركه لما قلنا ان عندهما اذا كان المريض
وارثا آخر فافتراره للاجتهاد بطل بكل حال كما سطر للوارث ان لم يكن له وارث آخر فافتراره صحيح
لكل واحد منهما بكل حال لعدم التمه فاسموا في صحة الاقرار ومصادق فاسموا في الدسان
مقسم الشركه منها نصفين لكل واحد والاجتهاد المقر للشركه وعند محمد الاقرار للاجتهاد في صحة
الشركه كان للمريض وارثا آخر ولم يكن له وارث آخر للوارث لا يصح الا ان لم يكن له وارث آخر
فصار من الاجتهاد اقوى وكما سطر له به او لم يكن الصفة مع من المرفع ما اذا اصادق والاجتهاد المقر
في الشركه فالقرار للاجتهاد في صحة الاقرار لان المريض وارثا اخر بالاجماع كما لا يصح للوارث وصح اذا لم
يكن له وارث آخر كما يصح للوارث فاسموا في صحة الاقرار وجعل ترويج على كبر طعام بعينه

المريض

وقضيتهم طلقها من الدخول بما والكروام في يدها فلها ان تعطيه مثل نصف الذي قضت ولا يجب رد
عينها لان المهر لم يرد له التمس حار الضرر فيه من العسر واد اكر الكرمه اكر الكرمه ان يكون عيا كان
حكمه حكم التمس ولا يصح رد كالدراهم والدرانير ومثله لو رد حبا على يوب موصوفه فصنعه ثم طلقها فقل
الدخول بها والنوط فام لم يكن لها الا ان تعطيه نصف ذلك النوط ان كان مستهلكا ونصف قيمته ان النوط
لا يصح منا حال ولا عدا ساقى الدمه بدلا عما هو مال الا بطريق السلم الا ترى ان سعه من العسر لا يجوز
لو كان كان يمكن البيع فبيع النوط بثلثه ومعمود اعلمه وان حث الدمه بدلا عما ليس على فاد اعين العسر
صار كانه كان غنا من الاصل فغير غير الرد فان قبل النوط هنا ماله التمس لهذا عور الاسرار له وسعه
من غير الزوج قبل القبض مع ان سح التمس عسر من العسر لا يجوز بحلا والمسمع فلا يكون حكم عين
القبوض تلك الاصل ان لا يجب الدمه لكان الجاه ولهذا لا يصح المثل الا ان الجاه اليه لما كانت كالم
في النكاح لان مناه على السهولة والاغراض فلها وجوب في الدمه على خلاف الدليل وهذا لا يرد المهر بالعيب
اليه في غير غير غير حكم الاصل وصار كانه كان مقتضا الذي العقد في حقه عينه ولا ان النوط وان وجه الدمه
من اكر وجوبه في الدمه الاعلى وحده العسر وور العسر في الفروع مختير من سلع النوط ومن دفع العسر
والمختير من شئ اخر احار احدهما بعينه هو الاصل وصار كان العقد ورد على الموصوفه في حقه عينه
باب الشهادة على الشهادة

شرطها التحمل شرطا اصل الف القياس بان قبول الشهادة على الشهادة لان العلم بالشهادة
شرط صحته وجوازها لقوله تعالى الامس من الحق وهم يعلمون ويشهادة الاصول لا يحصل العلم للفروع
باصول الحق على المطلوب لان فيه اثبات شهادة الغير عند القاضي وذلك غير جائز فان الشاهد من لو شهد
على شهادة رجل عند القاضي وهو حاضر بنكر ذلك لا ثبت شهادة به بشهادة بها الا انما حوز ناد ذلك حثانا
في الاموال والحقون التي لم تسقط بالشهاد لضرورة وصياها للحق وعن التضييع فان شاهد الاصل
ومعونه ومعهن او يغيب قبل استيفاء الحق فاجتبع الى الشهادة على الشهادة لتسكن صاحب الحق من
استيفاء حقه عند صحة الاشهاد والتجديد الاصول بان الفروع نايون عن الاصول في فعل كلامهم
الى مجلس القاضي لصحة شهادة وحججه اراخبار الشاهد وان كان يلعن الشهادة لا يصح كونه شهادة
شرا الا في مجلس القاضي اذ في الشريعة مفسرة بالاخبار عما عين وشاهد بلفظ الشهادة ويمكن
مخصوص وهو مجلس القاضي اذ اصار كلام الاصل شهادة وحججه صار الفروع شاهد بما هو حجة على اصل
الحق فيستحق شهادة الفروع بواسطة ثبوت الحق عند من حقيقته ولي يوسع عند محمد بشرط
النقل لهذا وليقع القضاء ايضا لان عند القضاء يقع بشهادة الفروع والاصول جميعا فالاصل
انه لا بد من فعل شهادة الاصول الى مجلس القاضي في العمل بضرورة كلام الغير بطريق النيايه سوف

والله اعلم بالصواب

الحمل

فاشہد و غنائی الشہدایکم او
طریق الشہدایکم او یا الشہدایکم
او یا الشہدایکم او یا الشہدایکم

[illegible]

تلك

بالعرف وغيره واما شهد العلم انفسها فلا شرط الا شهادة كالغصب والافراق والاشهاد
 على الشهادة لانها قايان تمام الاصلين الا ترى انه بعد حال شهادة بها بعد حال الاصلين اذ اخرسا
 او عي او ارتقا لا يصل شهادته الفرع فلا يجوز له ان يشهد امر غير اشهاد وعمر محمد بن عبد الله انه رجع
 عن نقل القاصي فيما يخبره حتى يعرف الحجج التي بها يفتي هذه الرواية احسن احكاما عنهم الله وقالوا
 هذا ما احسن زمانا لان القضاة قد سددوا فلا يؤمنون مناس هذا ان يصل كمال القاصي الى
 القاصي الامهم كحسنوا في كمال القاصي للضرورة وقال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي رحمه الله
 المسئلة على اربعة اوجه ان كان القاصي عالما عاد لا قبل قوله وكل العمل به لقوله تعالى واولي الامر منكم
 وان كان عالما فاسعا او جاهلا فاسقا لا يصل قوله ولا يعمل العمل الا ان يعاين السبب وان كان عالما
 غير عالم يستفسر من احسن وجهه وقيل قوله والا فلا لانه يوم من حوزة سبب على الاداه
 سبب الجمل انما خطي مستفسرا او اقول الحق يصل قوله وان حاله ولو سمعوا وصا القاصي او
 اشهادا على نفسه بعد العمل او قبل في غير مصره الذي هو قوله فاقول لم يستحب ان يشهدا
 وان شهدا ونسألم بصل ذلك منها لان قضاة وقوله في هذه الحالة للشيخ ملزمة بل قوله وقول
 رجل من غرض الناس واد او يكون خبرا عن لزوم الحق على المعصية كان غير له الشهادة فلا بد من
 النقل ليصدق حجة والنقل لا بد له من التمسك ولم يوجد ولو سمعوا ذلك من القاصي في اطراف مصر
 او رساتيق روى الحسن عن لي حصة عنهما انه وسعها ان شهدا اما المصطفى لانه مع ناس
 اطرافه لم يزل يفتي واحدا حتى لو شرط ابقاء المسلم فيه المصطفى واما الرساتيق فلا يها
 بانه للمصطفى روى عن ابي يوسف لانه قال اذا سمع ذلك من غير مجلس القضاء لا يستحب ان يشهدا
 وان سمعوا في مصر لان قول القاصي عن مجلس القضاء يكون على وجه الحكمة دون القضاة وهو غير
 ملزمة والقاصي بالشهادة قال من كانا قال ابو حنيفة اقبس وما قال ابو يوسف احوط وقيل على
 ان قضاء القاصي الرساتيق بعد عمل لي حصة اما في طاهر الرواية المصطفى بفاذ القضاء لانه
 من اعلام الدين كالحج والاعمال وتكون محضاً بالمصطفى في رواية النقاد ليس بشرط وهكذا روى
 ابي يوسف الا قال انه ليس بشرط وهذا اذا كتب في منشور قضاء البلد والسواد وقراها
 اما اذا قلنا قضاء بلده لا بد له من القرض فلا سفيان قضاة فيها ولا يكون قوله فيها حجة وفي ادب
 القاصي اذ حصل العلم للقاصي الرستاق ان كان القاصي قاصيا في ذلك الموضع رستاقا او عي
 رستاقا فيصير بذلك العلم الصحيح على وجه لا يصح وصاوه وذكر في بعض النواحي ان القاصي
 اذا افتى شي بعد علمه بطلان قضاة ناهي على هذا اذا كان قاصيا الرستاق بانه الصم
 سئل كانه وعلى هذا قالوا اذ اخرج قاضي مصر الى قرية ومضى خارجا من فيها المصطفى هناك

بالحجة لا سفيان قضاة في طاهر الرواية لا تخدع شرطه وهو المصطفى على رواه السواد وسعد وكثير من المباحين
 احدثوا بذلك قالوا ارايت لو كانا الخصومة في ضيقة من بعض العري مرأى القاصي الا حوطا من كل
 الموضع لسمع الدعوى والشهادة وحكم عند الضيقة اما كان ينفذ حكمه بذلك قال سفيان السرخسي
 وكثيرا ما احدثوا رواية النقاد ان المصطفى شرط ليعاذ العضاة باعسار الحاجد وفي المسقى قال ابو
 وصاه امر المومنين اخرج امر المومنين فخرجوا معه فلم يبقوا الا ان يقولوا ليسوا بضاه ارضانهم
 قضاة الحلية فابن اخرج فلما ضاه ان بعضه اخرج القاصي وحده لم يجر قضاة وهذا معنى قول
 الشيخ رحمه الله وفي وصاه الامام نعم لاني بعد محمد الله باب الشهادة
 في الجناية ص المينة حجة وسقط بالعاصي لا يصل الامر وارث شر اصل الباب
 ان السبب حجة في الشرع بحال العمل بها اما امكن لانها وضعت للاعمال لا للاعمال الا اذا تعارضت
 وبعد العمل بها لم تحدد تنساقط لان وجوب العمل مقتضى شرط الامكان فاذا اعدم لا حجة واما
 اذا تعارضت الشتان في دعوى السبب امكن العمل بها في حكم ذلك السبب بصل وعمل دعوى
 السبب مجازا عن دعوى الحكم عملا باليتبين بقدر الامكان وهذا عند لي حصة وعندهما متى يعذر
 اعسار السبب بلفظ الشتان لان الحكم لا يستدور السبب امكن اعسار السبب الحكم
 اما مطلقا او بناء على سبب اصل الاصل وان قوله لعين وهو اكبر سببا منه هذا اني عندي
 اعسار السبب وهو ملك الغنم بحال مجازا عن دعوى حكم ذلك السبب هو العوى وعندهما متى يعذر
 تعذر اعسار السبب بطل قوله هذا اني ولا يصل السبب الا من الوارث لصحة الدعوى منه لا غير
 ص امام شافعية على اخيه بقتل ابيهما عي او اخوه على اخيه بعضي له نصف الدية ولا حصة
 كعواه على اخيه كدعوى الشانج والملك المطبق على غيرهما حلا وعلمه وبالكوفة للشافعية وازنه
 سببا كبريته وذكر ابو زيد في الكشف انه اربع منار عذر ولا يصح وعندهما لا يصل منه الادح
 الحجة كالعين والكافر والا بعد ودعوى الغصب علمه اذا ادعى ملكا مالاث وصل في العمل
 ولا ارث له شر رجل قبل وله ابنان لا وارث له عيها فاقام الاكثر السبب على الاضمر
 انه صله عمل او خطا واقام الاضمر السبب على احده صله عمل او خطا فعلى لي حصة
 ولا فضاص على واحد من المشهود عليها ونصى للاكبر على الاضمر نصف الدية في مال في العمل وعلى عاقله
 في الخطا ولا الاضمر على الاضمر نصف الدية في مال في العمل وعلى عاقله في الخطا وعندهما متى يعذر
 الاكبر على الاضمر مقتول وبعضه علمه بالقود في العمل وبكمال الدية على عاقله في الخطا ونسب الاضمر على
 الاضمر عي مقبوله لان قول كلتي النسب يمنع لعدم تكرار العمل معهما ومضى منه الاكبر
 لا يباحن عن ان يكون حيا ووارثا ومضى لا يصل الا من الوارث حتى لا يصل من العي والكافر والا بعد

ادامس هذا يقول السبب الذي
 على اليد اذا غارضا ما فيها
 فحزم سقط اعسار السبب
 وهو المال لانه حكم القدر
 عندنا حصة وعندهما متى يعذر
 علمه السبب بالقتل انه يخرج من مال
 يكون نصفه في الاضمر
 بصفة بنان او اقامه ما كانت
 بصفة على موشل حلا غير ذلك
 فامت بصفة علمه عالمي
 فادعوا حيا على حيا انما
 اياه عملا وخطا واقام
 على احدهما السبب على الاضمر
 واحد منها السبب على الاضمر
 على الذي علمه السبب نصف الدية
 لانه سقط اعسار السبب
 في المال لانه حكم القدر
 دعوى المال وهو الدية والدية
 بصفة بنان او اقامه ما كانت
 بصفة على موشل حلا غير ذلك
 فامت بصفة علمه عالمي
 اذا ادعى ما لا اقامه السبب
 عالمي

والأكبر وارث بكل حال والصغير غير وارث بسببه الأكبر مخرج منه وصار كالواو اعتمادا
 ٢ من رجل وأقام كل واحد منهما السبب انما له وأقام أحدهما على صاحبه بالغصب معهما الكل لم يمت
 الغصب لأحد صاحبه عن أن يكون خصما فكل واحد منهما خرج الصغير عن أن يكون خصما ووارثا
 ببقائه الأكبر فيكون الميراث كله للأكبر كما لو بعد ما قامه البينة بخلاف لو أقام أحدهما السبب
 على أحدهما قبل إقامته يوم النكاح وأقام الآخر السبب على أحدهما قبل يوم النكاح فله يوم النكاح
 يتقنا أكبر أحدهما ولا رجحان لأحد البيتين على الآخر فتمت تراتنا ولا في حنفية رحمه الله ان البيتين
 ٢ الدعوى والاثبات لكون كل واحد منهما حصصا عن الميت ولا رجحان لأحد البيتين بسبب الأكبر زيادة
 اثبات بل يصح كون الصغير وارثا والسبب لا يترجح بالنفي لأن الصغير أساس العقل على الأجنبي مدع
 عن نفسه والبينة على المدعى مسؤولة لعدم تكرار العقل إذا قبلت لئلا ينقطع القصاص لأن
 كل واحد من البيتين ورثت منه الآخر كما لو شهد رجلان على رجل بالسبب ثم رجح أحدهما وقال
 غلطنا بل السارق هذا الآخر فانه لا يقطع وأحد منهما وإن كان الباقيان يكفيان لاثبات القطع
 ابتداء لأن شهدا على الآخر ورثت منه في قطع الأول وشهادة الباقيين أو رثت منه في الباقي
 وإذا سقط القصاص بعضه على الصغير للأكبر بصفته له ويقضى على الأجنبي للصغير بصفته له إن
 كان غير وارث في الخطأ ويقضى على العاقله لأنه لما بعد الرضا بالسبب جعل مجازا عن دعوى المال
 عنده كما هو أصله لا لئلا يمتنع من غير طلبه فلو شهد رجلان على رجل بالخطأ فلهما السبب إلى
 كل واحد من عاقله صاحب المال لهما واحدتهما عاقلته لخرج والآخرى لا قرار بالمطلوع
 وجد سمعت البيتين أن امتنع التصديق لو شهد أن هذه السبب نجت لهذا من رثته وأخرى
 أنها نجت لهذا لأن الآخر يقضى منها لوجود المطلق فإن عاقله كل واحد من رضاء السبب التي سبب
 ما تاجما وإن لم يتصور وكل لو أقام كل واحد من الخارجين البينة على المطلق يقضى بينهما
 لوجود المطلق وإن بعد التصور مع التصور أو في خلافه وبالكوفة فإن المطلق حكمها
 بأن عاقله إحدى البيتين جرحه بالكوفة جرحا من ههنا حل إلى مكة ولم يزل صاحبها حتى
 جرحه الآخر يوم النكاح جرحا من ههنا ومات منها قبل أن يسأل قبله ببلد كذا إذا ذهفت روحه
 ٢ تلك البلد فلم يكن المطلق موجودا وإذا ثبت الاستواء بينهما فيقضى بينهما لو ادعى كل واحد منهما
 على الأجنبي على وجهه فإن قيل وجب أن يقضى للأكبر بثلثه أرباع الدية على سبب المنازعة أو سبب الدية
 على سبب العون المضاربه لأن الأكبر مدعى جميع الدية والصغير مدعى النصف فيكون للأكبر ربع أرباع
 الدية إن كانت النصفه على سبب المنازعة وثلثاها إن كانت على سبب العون المضاربه قبل له
 هذا هكذا إن لو شهد حرمان الصغير الميراث ولم يشك لأنه قاتل بيمينته الأكبر غير قاتل بيمينته

أحد

من البيتين لحرمان كل واحد منهما

ولا كذا

على الأجنبي لعدم تكرار العقل بوصف الكمال والعقل من وجه لا يكفي للقصاص من الحرمان لكن يكفي لجوب
 الدية بعضه للأكبر عليه بصفته له لما قلنا وللأصغر على الأجنبي بصفته له لأنه ادعى عليه الكمال بصفته
 وللأكبر كذا الأكبر إيراد الأجنبي بدعواه على الصغير فيجب الصغير وإذا لم يستجرمان الصغير عن الميراث
 كان الأكبر مدعيا النصف لا الكمال والمعنى ما ذكرنا أنها استويا في الاستحقاق لأن الأكبر مدعى عليه الحرمان
 ولم يستجر من الاستواء بخلاف مسائل النزاعية والعولية لما لا يعلم سبب الاستحقاق مني
 الآخر على الدعوى وسور الاستحقاق أما الميراث عندهما كمالا الأكبر وأما غيره لم يذكر في الكتاب من
 ما احتجوا به من أن سهمي أرباعا عليه برباعه للأكبر وربعه للصغير وهكذا ذكره القاضي الإمام أبو زيد
 رحمه الله في الكشف لأن الأكبر وارث بكل حال الكل في حال النصف في حال وكان النصف له سبب النصف
 الآخر متروك وكان بينهما لا يلزم على قول هؤلاء الدية فانه لم يجعل الباقي مع أنه يحكم للأكبر على
 الصغير في حال حال حكمها لهما على الأجنبي بالنصف للصغير والنصف للأكبر وهو الأكبر وإبراه منه
 نعم النصف للصغير وإن وحسب على الصغير وحسب كمالا للأكبر والنصف للأكبر على الأجنبي بالمسحق
 له أحدهما والنصف الذي على الصغير بالمسحق أحدهما فلا يستلزم أحدهما كاحل والمكانين
 وأما في الميراث نعم المنازعة لمنازعتهم في ذلك كله مصرا رباعا قال الصدر الشهيد وهذا غلط
 بل الصحيح أن الميراث بينهما نصفان لأن حرمان الصغير الميراث لم يست وكان بينهما لأن الميراث
 النسب وموت المورث وقد وجد في حق الصغير كما وجد في حق الأكبر وإن كان أخوه ادعى
 عليه بعض الكمال بصفته له وإثبه منها وعندهما تراتنا كالغصب والسر والدم والكل للأكبر على
 الصغير والصغير عليه بالقتل على خطأ وعندهما بصفته بعض الكمال بصفته له على الآخر بصفته له
 ٢ ما لم في العين ومقاصدان أن لم يكن على الميت دين وإن كان عليه يستوفي ويقضى منه الدين وإن كان
 خطأ فعلى عاقله كل واحد منهما بصفته له وعندهما بصفته بعض الكمال بصفته له على الآخر بصفته له
 منها لأن البيتين معارضتا ولا تسل إلى اثباتها لأن القتل لا يشكر ولا ترجح لأحد منهما على الآخر
 فوجب التنازل كما لو ادعى كل واحد منهما شريك في صاحبته والشيء في يدهما أو في يد أحدهما وأما الدية
 ولم يورثا وكما لو ادعى كل واحد منهما الغصب من صاحبه بخلاف الأول لأن مدع ترخص أحدهما وإذا تراتنا
 صار كأنها لم يقسمه بسببه وعدم الإقامة كان الميراث بينهما فذكر كذا هنا ولا في حنفية كل واحد
 منها المستحق على صاحبه وليس أحدهما أولى من الآخر وصار مدعاهما على رجلين لأنه يصير مجازا
 عن دعوى المال وما لا فهو كذا لأن لو ادعى كل واحد منهما بصفته بلفظ الملك من جهة صاحبه ولم يورثا
 وقد ادعى هاتين كل واحد منهما بلفظ الملك من جهة الميت لأن الحق للمقتول لم يصدر للوارث منه
 حتى يقضى بونه منه وسفر وصاياه وفي مثل هذا لا تشهد البيتين كما لو ادعى شراعه من واحد

شاهد من ليس بمسلم ولا من هو كافر مسلم وسهوى المسلم دس
ولو كان النصارى حيا وفي يد عدل ادعاه مسلم ونصارى اقام كل واحد منهما شاهدين بمراسم من هو للمسلم
سما قال محمد بن وهب بن ابي عمير روى الحسن بن علي بن عمار عن ابي بصير عن سفيان بن الحيون
والموت فعلى هذه الرواية لا يحلح الى الفروقات استوفنا في الحج والحنو والموت وعلى الرواية الاخرى
بحاج وورسا العرف قبل هذا باب الشهادة في الارث
ص شهادة المقيم ترد في اصل الباب ان الشهادة خبيثة في الصدور والكفر انما يكون
حجة اذ يرجع صدق صدق فيه وعدل يمكن التهمة لا يخرج حجة الصدور فيه فلا يسل ولا يسل شهادة العاقل
لهم الكذب لانه لما لم ينزجر عن اركان محضورد منه مع اعتقاده حرمة يثبته بانه لا ينزجر عن شهادته
الزور والساهد اذا اجتمعنا او دفع معهما بشهادته او حول ضمنا او جبهه بل نسا الى آخره او باطلا
او جبهه على نفسه لعنه لا يمكن ابطاله الا بالشهادة فالتهمة فاعده فلا يسل اما اذ اجتمعنا او دفع
مفرقا او اطلقا او جبهه على نفسه لعنه فتشوب اليه ظاهرا اما اذ احوال ضمنا فلا في الثاني ربا
تكون اقل ما تشبه في المطالبة فيصير شاهدا لنفسه من وجه سهر المسبوق عاقل غير المودع
بما يسل قبل الرد ويعد كلاً والمسبوق في رد العذر الا فيما روى عن عمر بن الخطاب في رد
ولو ادعاه لا يسمع للشاقي وكذا لو شهد ابا مالك المودع ومعه ابيه او وهلك لرفع الغرم
سر صلات في ابيه او دعه فادعاه آخر سهر المودع عاقل في المودع حار شهادتها سواء شهد قبل
رد الودعه او بعد رد الودعه لا يسمع لان سهر او لم يجر الى انفسها مغفما ولا دفعها عن نفسها
مفرقا ولا اطلاقا ولا حولا ضمنا عليها وشهادته العدل اذ اخلت عن هذه الاكساب بليت
فان يسل اياها دفعا عن انفسها مغفما وهو رد الودعه لانه واجبه عليها لعنه تعالى الى الله بامرهم
ان تؤدوا الامانات الى اهلها فلما ليس كذلك فان رد الودعه غير واجبه على المودع ولا علمونه
الرد اما ذلك الى المالك بل عليه التخلية لغيره فلا يحكمون التهمة بل يقران بانفسهم بازاله البدل الحافظ
وابطال حقه بخلاف ما اذا شهد المسبوق ضامن المستفرض من شأنه لا يسل شهادتها لافضل البصائر
ولا بدعده اما قبله فلو جدد احد ما ان الضمان يحتمل النفس المتفرض في ذمتها فاما حولا ضمنا وح
عليها للمفرض في عمره والثاني ان الاستفراض شرى حقيقة وان كان استناره حكما وكان المسبوق
غيره المستفرض والمستفرض اذا شهد بالشرى لغيره لا يسل شهادته واما بعد القضاء فلو وجد
الثاني ولانه يريد استرد ادما دفع الى المفرض باطل ملكه فلا يسل وكذا لو رد عن المسبوق
لانه ملكه بالعقد كان رد مثله وعينه سواء وعن ابي يوسف اذ اراد عنه بغيره وهذا بناء على ان
المسبوق هل يملك المفرض قبل الاستيلاء عنه لا يملك وكان يملك رد الودعه والغارة وطاهر الرواية

ملك له ان العرف اغارة حكما وهو الاصح من المادون المكاث بعد رجعه ما دله لانه صواب السنته
الاولى حارة ما لا يمكن الاستفاح به مع بقاء العين كان ذنبا لا يملك بشرط الضمان فكان ردته بمنزلة رد
الغارة والمغصوب بخلاف بعد الاستيلاء وحده طاهر الرواية ما ذكرها انه مباد له حقه وهو يملك
القول اوضح من المصنف مع انه يملك الاغارة واما لا يملك المادون على الاذن بناول الحارة واما ليس
والملك يملك الا كسبا ان له ليس يكتسب في احوال الا كسب راسا وخلافه اذا شهد
الغاصبان في الغصب للمدعي لا قبل شهادتها ان كان المعصوب مائما في ايدى لان الغصب وحدها
الرد الى المعصوب منه او العمة فيما يملك الشهادة حولا لما وجب عليها للمعصوب منه الى المدعي
فصير ان يهود لا يفسد في وجه كلاف المهر لان العمة اماه في رها ولعل كاس البقية والكسب
الراهن وما التزمه مضمونه بالدين فيما بالشهادة حولا العير فصيل كما لودع عن ولورد المعصوب الي
المعصوب منه من شهادته اجازت شهادتها قد برياس الضمان فكان الغصب لم يكن فلا يمكن التهمة
ولو هلك المعصوب في رها لا يسل سواء شهد قبل وصاء العاقل العمة او تراضيها او بعد القضاء
وبما صها اذ لا العمة او لم يودها اما اذا لم يفعها فلو جدد احد ما حولا ضامن وحدها للمعصوب
الى غيره والثاني ان القضاء والنزاع في سهرها حتى على اصلنا لان العاصم يملك المعصوب بمقابلته
الضمان عند ادائه مسددا الى وم الغصب فلا يدر ان على ابطاله كما لو اشترى بضاعة من شريك
لغيره الباع لا يسمع من ابطاله اذ الباع يملك الباع ولا يملك ذلك الا بالشهادة فكل اذا استشهد
بشع حكيم اما اذا دفعها فلو وجد الثاني لان الاداء سهرها المباد له من المعصوب وما في ذمتها والعمة
فكانا سعيه في نقض المباد الى التي تمهما ولا يصحان للمدعي لانهما ضمانة فلا يحل الضمان به او حرك
بفصت واحد كلاف المهر والمودع لا يملك بنفسه المودع والراهن حار ان يصح للمدعي وهذا لان
الضمان يؤول الى المباد في ذمة المدعي او قد ظلمك فليس كذلك تظلمني ولو ادعاني المودع ان
الودعه لهما لا يسمع دعواها لانهما في ملكها لا يصحان مودعي فكل انما اضرة ولو اقام المدعي البينة على ما
ادعي فشهد المودع عاقل او اقرار المدعي بما للمودع والمال فام او مسدك لم تجز شهادتهما اما اذا كان فاما
فلا يجران الى انفسهما مغفما يستدانه اليد على المحل بخلاف المسئلة الاولى لانها يسلان بمراسمها وهو
كالوحي ان شهد الميث بدس لم يحرم شهادته لانه يسل لنفسه لو شهد على المستحار لانه يسل البد
واما اذا كان شهادتها فلا تظلمها كما نأموذع في الغاصم ومودع الغاصم ضامن فيما يهدى الشهادة ببيان
انفسها عن الضمان حكما ودينها عن انفسها مغفما وكذا اذا استسلك الودع على الضمان وحدها
للمودع فيما يهدى الشهادة حولا ضمنا عليها الى غير كلاف المسئلة الاولى لانها يوحان على انفسهما
الضمان فانه لو هلك في يد سهر قبل الشهادة لا ضمان عليها وبعد هذه الشهادة يحل الضمان للمدعي فان كانا

ذكره

وردد الودعة على صاحبها من قبل المدعي ما وصفا بعل شهادتها لا بما يري بالرد سواء كان
المودع مالكا او غاصبا فخلت الشهادة عن السبب الموجبة للرد ص ولو شهد المرئان به بعد هلاكه
لا يقبل وقبله قبل عدم لروحه خلاف الراي والباع وكذا المشرى بشره فاسئل اجل بصره وورقة لا قراره
ويصح للباع وكذا فيما تقدم بما لا اورد بعد بعد فوضه بعد وصار وجبته بالتمسك ولا وشهد له للباع
لا يقبل وكذا بعد هلاكه في دينه ولو رده بخيار الشوط والروية والعيب بفساد او بغيره بل بفساد بغيره وكذا
لو حبسه بالتمسك لم يفسد ولا يوجب في بيع المعاضضه بل هلاكه بولاه بضمون نفسه وعنده خرج
شرا حلان في ايدى الرهن لجل اذ عاه آخر فشهد المرئان له فان شهد بعد هلاك الرهن في ايدى
لا بعل شهادتها لا بما يجزى الى انفسها معناه لانها صار استوفيت في حينها هلاك الرهن ايدى وبرى
الراي يخرج منها ظاهر افها بطلان الشهادة بخيار المدعي على الراي وبفساد الاستسار ولا بعل
وبضمان همه الرهن للمدعي لا بما اقر ان المرهون غصبه يد الراي وهو مضمون عليها وبما مرئان
من الخاصية يكون مضمونا عليها وورع عن الرد واوراها على انفسها جائز وان شهد قبل هلاك الرهن
في ايدى جازت شهادتها لانها لم تجز الى انفسها مضمنا ولا دفعا مغرما ولا حق لا ضمانا لان الضمان غير واجب
عليها بل الهلاك وعلى تقدير الهلاك فهو غير مضمون بالقيمة بل بالاول منها ومن الدين ولو ثبت الملك للدين
بضمون بالقيمة فلم يفسد ابطال حق عليها ولا يحول ضمان عليها بل شهد على انفسها باطل اليد والجنس
وارطال التوثيق بالدين فان كان حلالا بعل شهادتها لانها تجزى الى الرهن يكون هلاكها عليها
وهذا يوجب دفع ولا انها سعيها في قبض ما تم بها والشاهد من سعي في قبض ما تم به بعل شهادته كالبايع
بعد ما سلم المسع الى المشرى اذ اشهد بالملك للمدعي لا يقبل فلما لم يسله لانه مساقض لانه
لما باع بعد اقرانه سبيل من سعيه اما بالملك وبالنسبة فاد اشهد لغيره فقد زعم انه ليس سبيل
فصا مشا وضا وهذا المعنى محذور ههنا لان المرئان اقران الرهن فملكهما ان يقول هو لفلان لانه كان
باسا عن المودع فاد امكنه التوثيق لا بسبب التناقص من السعي في قبض ما تم بها واد كانا منع قبول
الشهادة اذ اكان لا يملك القبض الا بالشهادة والمرئان يملك قبض الرهن بغير رضى الراي
بالرد عليه لانه عيبه زعم في حاشه فلا منع القبول رجلا ان يشترى اخره شره باسئل او مضاهها واد عاها
آخر فشهد انما للمدعي لا بعل شهادتها لانها مضمونة عليها بالقيمة كالمغصوب بعد حق لا
ضمانا عليها الا انها بغيره فان وجهه وهو ان خياره بضمان همه الجارية للباع وبسبب الجارية
الى المدعي وفي الغصب ^{سبب التبرع} ^{سبب التبرع} المدعي ولا يضمن لان الخاصية لا اقران الرهن بغير رضى الراي
وهو ملك غيرهما فلا يصح اقرارهما والمرئان انما اقران المدعي والجارية ملكهما في الظاهر
صح اقرارهما كما يصح ما يبره قارة الاثر انما لو اقرارها ببيع اقرارها بضممان همه الجارية لانها

والمرئان

لانها عجزت عن ردها لعلو حق المقر كما لو اعتقها او وهبها فضمننا القيمة كما لو هلكت ولو قبض القاضي
السع في الجارية او خسر الباع والمشرى ان يعصوه من شهد المدعي قبل الرد للباع لا بعل كما قبل القبض
لانها مضمونة عليها بالقيمة حتى لو هلكت ضمننا قيمتها ولو رد اها على الباع من شهد املت لها بريا بالرد
فاسبت الشهادة كالخاصية وان باس الجارية في ايدى الرهن لم يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى
كما في الخاصية قوله وكذا فيما تقدم في ما شهد الراي والباع بضمان همه الرهن والمسع للرجل
اشترى جارية شره صحتها وقابضها تقايل اوردتها بعد بصرها من شهد المشرى واخرنا للمدعي لا يقبل
المشرى في ضمان الباع حكم الاقاله والرد بالعيب او لم يقبضها وسواء حبسها المشرى بعد الاقاله والرد بالعيب
لا سيما في النقص من المبيع او لم يحبس لان الاقاله والرد بالعيب بغيره بصره في حاشه المالك كذا في الشفع
وبما فصيح في حاشه العاقد من حق حكم هو من حاشه العاقد وفي حق حكم ليس من حاشه العاقد في حاشه ايضا
كما لو اشترى ثيابا من دينه مؤطلا لم يعلم اوردته بعد بصره بالراي يعود الدرر طالا لان كونه
مؤطلا لم يكن من حاشه العاقد ولم يظهر النقص فيه وهكذا ههنا الشهادة ليست من حاشه العاقد فلم
تكن النسخ مساوفا كان معا والباع اذ اشهد بعد المشرى لا بعل لانه مضمون بغيره على وجهه بعض
الا بشهادة فلا بعل وان هلك الجارية في يد المشرى يعود الرد بالعيب والا قاله ولم تكن الباع مضمنا
حكم ذلك بعل شهادته المشرى لانها لما هلكت في يد بطلت الاقاله والرد بالعيب ومن السع الاول المشرى
من شهد بغير الباع لا يصح لما قلنا انه ساع في قبض ما تم به ولو كان الرد بخيار شرط اوردته او بغيره
بعد القبض او قبل القبض بغيره او غيره جازت الشهادة سواء اوردتها على الباع او حبسها الاستسار لان
السع السع من كل وجه ولهذا لا يتجدد السعة والشهادة والعين محبوسة على التمسك به بصادقه المرئان
لانها حال المحبس مضمونة بغيرها وهو التمسك بنفسها كالمغصوبة واد املت شهادته المشرى سبب الجارية
ورجع المشرى بالتمسك على الباع ولو ان المشرى حصر انفسه العاقد كرها وحسبها الاستسار جازت
شهادته لم يفسد القاضى بصادقه حتى باس الجارية في يد بطلت الشهادة لان التمسك كان محبوسه
به سقط فهو بالشهادة بغيره اعادته الى حاشه الباع وكان مضمونا بغيره المشرى همه الجارية للشهود له
لانه صار كما لم يهرأخ اشهد بعد هلاك الرهن في يد المالك ان هذه الشهادة بضممان الاقرار بالملك
للمدعي اقران على بغيره مضمون القيمة عجز الرد ووجه بعض اخرى بغير الباع من
الشرا اية غير صحيح حقيقة وهذا اذ اوردتها بخيار شرط والحمار للمشرى كما ادا كان الحمار للباع
ولا بعل الشهادة اذ بعد تسليمها الى الباع لا بما بطل مضمونة على المشرى بنفسها كالمغصوبة
وكا الشهادة بخوله لما وجب المشرى من الضمان للباع الى المشرى بولاه كالأول المحبوس به
في بيع المعاضضه رجلا ما يعاخذ الجارية وبما مضام رد الجارية بشره على صاحبها بغير القاضى

ساع

السلم

وحسبها الاسترداد الجدي سهد واحرمه بالملك الذي لا يقبل شهادته لانها ما دامت
منه هي مضمونه بنفسها يعني بالقيمة لما ان سح المعانضة كل واحد من العوضين من وجه
لان السع لا يقر في مسج ولم يمس احد من المعانضين الا في اولى الاخر وهلاك المسح
بطلان السع وهلاك المملوك في العبد فاذا كان كذلك اثبتنا حكمنا بهما وهو انفساد نصار
مضمونها بالقيمة الا ترى بها لو هلك في يد مضمونها لبايعها ولا يسع الفسخ وبإخذ العبد
وكما ثبت به بالمغضوب دام المغضوب لا يقبل رد ولا يرد فيلزم ان كان هذا اما لو
مضمونها بالبيع حكم الفسخ من شهادته في المسمى لانه يرى في مضمونها كالعاصب اذا رد
المغضوب من سهد وليس من كالمشراه شرافا سدا وان كانت مضمونه بالعوض لزم زوال
الملك بالرد بخلاف لو كانت مشراه بالدرهم وجبها لاسماء النمرح بغير شهادته لانها
مضمونه بالمر لا بنفسها وكانت كالمشراه الا ترى ان هذا لو هلك في يد مظهر الرد وحكمه
القيمة وبإخذ العبد هناك لو هلك بطل الرد ونحو الا قال هنا نحن هلاك احد ما لقيام
المغضوب عليه فله لا يجوز ولو كان الرد بالمال وجبها سهد لا يقبل لان فيه بعض لم يمس
ولو هلك العبد في يد البايع قبل رد الجارية بالعيب رد هاتين بعضا القاصي جاز لعالم
ولو حسبها لاسما قيمة العبد من شهادته بالبيع جازت شهادته به ما مضى به غيرها وهو
العبد الا ترى انها لو هلك بعض الرد ولم يمس مضمونها للبايع ورجع بعضا العبد لغير السع الاول
وبرى البايع عن قيمة العبد فكما سهد بالمرهون واد الا ترى جاز على ايه بالخيار وقبضها من مسج
السع حكم الجارية من شهادته بالبيع قبل رد هاتين بعضا واما بعد فالفسخ واما قبل فلا يمسح
بغيرها وهو لو كان الخيار للبايع وقد قبضها المشتري من مسج البايع السع من شهادته المشتري
للمرعى بغير رد الرد لم يمسح به وفيه لا يقبل لانها مضمونه بغيره بعضا فله على البايع
ولا يمسح بها للمرعى لردده على من خذ منه كالعاصب اذا رد على مضمونه وصار حاصل
انه من كان العوض مضمونه بغيره جازت شهادته وبغيره لا يمسح انما ان الممسح عليه منه
يقبل وان يرد بالبيع اليه وبعد ما سهد باخ وصح به واحصى بعضا ولا يضمنان ما قبضه
الادح بخلاف اخر وكذا لو كان مكانه عيب عصى به قبل ردده او بعد لا يقض بالقيمة وبه
يقبل للمرآه وفي الودعه يقبل قبله وبعد من رجل ما رد على رجل العود درهمين شهادته
ان هذا الرجل ابنه لعلما وانما عيبه وشهادته بطلان ما دس عليه لرجل اخر انه اخ الممسح
وواريه ولا يعلمان له وارثا غيره فانه بعض شهادته الغرض لان الثابت بالقيمة اذا قبلت كالتا
معانيه ولو عايننا ان الممسح ترك الشا واذا كان الممرات كمالا لغيره وقبيل شهادته العزمين

وسهاه العاصب
بالمغضوب

فما يدعي من حرج الودعه اذا لم يكن وكلاما المحصونه من المودع وهو ليس بوجوه ولا اذا كان سدا في يد
الان الحاضر له وكل حكم الحكم الجلاء الممسح واما الاثر الحاضر فلان اصل الوريه اما مسج حصا عن الباقيش
دعوى العبد بها كان في يد الممسح في يد هذا الحكم اذا صدر في المسمى في الابداع اما اذا كان به ما دام البيت
فكذلك ان لم يمسح به بعض سلك الدار في المسمى الا في جمع الدار في الماسه لانه انتصت خصما بظاهره صراعيها
دارا في يد هذا وارثا وطلبها مستنها لا تقسم حتى ثبتت خلايا الشري والمغضوب عندهما تقسم وتكسر به يقولون
حضورا في يد هذا وعمر فانه فعلى من رد ولو كان الحاضر اصلا او كان يمسح العاصب من غير ما لا لعدم الخصم
عنه شرا اذا حصر بطلان وفي يد هذا دارا دعوا انما ممرات لها من ايها وطلبها من العاصب من نفسها سها
لم تقسم القاض عنده لزم حصره في بعضا البس على موبه وعمر ورسمه وهكذا لو كانا لسر ثلاثة واحد
غابت جميع الدار في يد هذا الحاضر من طلبها النفسه من القاض وطلبها من سها لم تقسم القاض عنده حتى
نعما البس على يد هذا وقال ابو يوسف في سها في سها ما فرارها وقضى بذلك عليها دون
غيرها حتى اذا جاء العاصب بامر الممرات لم يكن له مكنه رد القسمه وعلى هذا الخلا ولو كان السور البس حضورا
والدار في يد هذا وطلبوا القسمه من العاصب واجعلوا بعض الدار لو كان في يد العاصب او مودعه لا تقسم
نعما البس على يد هذا واجعلوا انه لو كان الموروث مودعه لا تقسم دون اقامه البس واجعلوا انهم لو ادعوا
الشركه بالشري وطلبوا القسمه تقسم باقرارهم دون البس ولو ادعوا ملكا مطلقا لا تقسمها لا تقسمها
القاضي لم يقسم البس على الملك الا ان بعض المراسخ اخار انه تقسمها على قولها من غير سها وفي جميع
لو سها عن نراض منهم لا تقسم القاض في ذلك لان هذا يمسح بها في ايدهم بطريق شروع كسائر النراف
وجه قولها ان كل الدار مني كانت ايدها كان اقرارها ان الدار ممرات سها صحيح بها او اقرارها في ايدها ولا ينفار عنها
اقرارها في ايدها في يد هذا كان لا ينفار عنها اقرارها صحيح واد اصح اقرارها صار الناس باقرارها صحيح
كالتايب البس فلا حجة الى اقامه البس ولانه اذا است ملكهم يقولون ان الدار في ايدهم فاما سها والقاضي ان
تقسم بينهم ملكهم فعليه ان يجبه الى ذلك كما لو زعموا ان الدار مملوكة لهم ولم يترك ممراتنا ولا عمره وسألو القسمه
سها يقولون واستندوا به في ذلك عليهم دون غيرهم نظرا منه لغايت عسى خضر في نفسه فلهذا كذا
هنا وسألو على العوض لان البس في العقار كما ثبت على الممسح كذا كذا الشري في ذلك لا يروى سها لانها
في مضمونها ان اصل الملك لغيرها ما ام او ابا سها الملك البس مست محمل شروع فاد اقرارا
في القسمه قولهم في الشري فكذا كذا الممرات في حصره بعد ان سها والقاضي سها سها والملك يصرفه
على نفسه القاضي في قولهم ليس عليه فلا بد ان اقام البس سها القاضي في المسمى في حصره اقرارها ان الشري
صل القسمه ببقائه على حكم ملك الممسح وبالقسمه نزول عن ملكه والقاضي لو قسم اما تقسم باقرارها بالمرات
واما عاينها بطلانها لو لم يكن في ايدها لم تقسم البس على حصره لا يمسح ولا يمسح حصره لا يمسح ولا يمسح

كان البس

لا يقسمها

رجل ادعى على اخيه غصباً فشهد رجلان على اقرار المدعى عليه بالغصب فقبل شهادتهما لغير الشهادة واعت
الدعوى بالاطلاق مع اقرار الشاهد من صاحبه لفظاً ومعنى اما اذا شهد احداهما على اقراره بالغصب والاخر
شهد بالغصب فقبل من الشاهد من اجل لفظاً ومعنى اقراره بالغصب فقبل من الشاهد
احداهما بالغصب والاخر على اقراره بالغصب فقبل من الشاهد من اجل لفظاً ومعنى اقراره بالغصب
وكل من ذكره من رجل علمه بالحق في دعوى اقراره او نفيه او اقراره بشاهد من شهد اقراره على راس الدين
انه ابراه منه وشهد الاخر انه اقر انه استوفاه لا يعمل شهادتهما احدهما لفظاً ومعنى اما لفظاً
وظاهره واما معنى يدل على الحقيقة والحكم اما الحصة فلا ابراه استوفاه الدين في الاستيفاء بالكل الملك
الدين والوصول اليه والابراة بملك من الطالب المطلوب الاستيفاء الاخر المطالب بالواحد لا يكون اقرار
وملكاً فمحقق الخلفه واما الحكم فجمعنا ان المكفول له اذا ابراه الكفيل ليس ان يرجع على الاصيل
ولو استوفى منه له ان يرجع والبايع اذ ابراه المشتري عن التمتع بحد بالمسح عنه لا يبرده ولا يرجع
بالفحص لان البراه بالانفاذ مع لانه يملك ما في حقه من بعض البراه بالادبراء ببيع بملك في حقه غير
عوض السبع خالف التبرع لفظاً ومعنى فان قيل شاهد الادبراء بشهد بهاء مطلقه البراه المطلقه كمثل
البراه بالانفاذ كمثل البراه بالادبراء فانه كما يقال ابراه بالادبراء يقال ابراه بالانفاذ وقال من راس الدين
لانه اذ كان الدين في الوصل ابراه الاثر في الغرم لو ادعى الاستيفاء فشهد على الادبراء فقبل شهادتهما
منسبة الواقعة بينهما معنى وهو هذا كما في القبول فكذا بالشاهد الادبراء بشهد بهاء مطلقه واما كمثل
البراه بالانفاذ كما كمثل البراه بالادبراء لان الواجب من الشاهد من معنى انفسه اذا جعل شاهد الادبراء
شاهد بالادبراء يكون بالانفاذ ولو شهد ابراه بالانفاذ لم يقبل شهادتهما انفاذاً لان اقرار الشاهد من
شده على اقراره بالانفاذ والاخر على ما عينه الانفاذ واحدهما قول الاخر جعل وهذا مع قبول الشهادة كما لو شهد
احدهما على الغصب والاخر على اقراره بالغصب فقبل من الشاهد لانه اذا ادعى الواجب من الشاهد الادبراء
يجعل شاهد الادبراء شاهد بالانفاذ والمردعي يدعي الانفاذ فقبل شهادتهما وكذا لو ادعى الغرم الاستيفاء
فشهد احداهما على اقراره بالانفاذ والاخر على اقراره بالادبراء او الاصل او الاطلاق او التخليط فقبل شهادتهما
لان هذه الالفاظ تسعمل للبراه بالادبراء بالانفاذ عرفاً فقال كمال الدين وهو بمنزلة وحلده وشهد عليه
به اذا ابراه ولا يقال هذه الالفاظ فيما اذا استوفاه والدليل عليه ان من سمع راس الدين ابراه غرضه
فغرم من سمع وشهد له من هذه الدين منه ونصرون به عليه وكلم وحلده قوله خلاف برك اليه لو ادعى
الغرم الانفاذ فشهد احداهما بالانفاذ وشهد الاخر انه برك اليه فقبل الانفاذ لان البراه التي ابتدأها
من الغرم وابداها الى الطالب يكون الانفاذ فعد انفاذاً معني وانما حلف لفظاً ولهذا يكتب
في الصكول براء اليه منه براه فقبض واستيفاء الاثر ان لو قال المكفول للكفيل برئت اليه منه يرجع على الاصيل

نصرت

خلوها عن الصمة فان قيل الغرمان حولا صامنا وحسبنا الى غير المصنوع فان الدين وحسبنا
للمت والآن يصير للمشهد له وذلك مع قبول الشهادة كما في العاصميين لانهما منتهى هذه الشهادة
لانهما ينيبان نابيا على المتكسر من قبض الدين على وجه شبه براءتهما بقضيه وهذا مع قبول الشهادة
فلما اما الاول بالكون حولا اذا كان المشهد له بالغصب فقبل من كل وجه كما في العاصميين وهنا
الوارث في احوال الميت بخلاف الميت كانه حي يرد بالعتق يرد عليه ويصغر ورثته اما استمره المورث
تكون بعض الوارث كقبض المورث فلا يصح التحويل من كل وجه واما الثاني لان هذه النيابة لا يتوقف على
شهادتهما فانهما لو لم شهدا وطلبنا من العاصميين بصدقه الشخص وحسبنا عن الميت فقبل من الدين
او غيرهم بحسبنا العاصميين الى ذلك واثر هذه الشهادة في عدم بلوغ العاصميين فكان انهم دفع المنة
عن العاصميين ولا يوجب اليهم في الشهادة ثم ذكرنا في اخره ووارثه وهذه الرأية يشرط ذكرها
بمن يحسبهم بالانفاذ هل شرط منهم لا يحسبهم من بعضهم شرط لان الدين لا يكون قد يكون
من الميت وقد يكون من الرضا فلابد وان يقولوا ووارثه حتى يبرأ الاستنباه كما في الاخ وقال بعضهم
بشرط وهو الاصح لان الدين من الرضا لا يبرأ كرايا وانما مطلقاً ولو ذكرنا ان هذا هو الاصح
وابعد عن الخلاف لا بشرط ذكر الاسم اذ شهد ان هذا الرجل الحصول المقصود بالانفاذ
هذا اذا شهد شهود الاخ مع شهود الدين اما اذا ابراه شهود الاخ وقضى العاصميين شهادتهم
ولم يصح الدين من الغرمين او قصدهم شهد الغرماني ان هذا ابن المستكبر لعلنا ان وارا عاصميين
لا يعمل اما اذا لم يصح فلاهما حولا صامنا وحسبنا للاخ الى غيرهم من كل وجه لان العاصميين لما قضى
للاخ بالحق وقضى له بالدين والعير وقضى صار الدين ملكاً للاخ عليها فانهما يشهدان حولا له الى الدين
والدين بالغصب فقبل من الشاهد للاخ يحسبوا الحويل وكان كالعاصميين كالأول قبل الفصل لانه لم
يسب الملك للاخ في الدين واما بعد القبط فلان بالقضاء ثبت بينهما وبين الاخ نوع معاوضه
حكته لان الدين بعض ما مثلهما لا باعاً بينهما فعد ملكاً للاخ مع اللامع عليه فانهما شهدا
سعيهما في بعض هذه المعاوضه فلا يحسب شهادتهما لهما بصدقه لان اخلاصه لا يبراهما بالانفاذ
عليه كلاه لو شهد الغرماني بان هذا اخي المستكبر لانه واما بعد ما قضى العاصميين الاول
حسبنا فقبل من بعض المبرات منها لعدم التناقص فان الاخ يبرئ مع الاخ فلم حولا صامنا وحسبنا
للخ الى الاخ لا يقال انهما ابنا الاول كالمبرات ثم نفي بصدقه فعد اقصا لهما لم شهدا بالمال
واما شهدا بالاخوة والوراثه ولم ساقصا في ذلك فان قيل قد ساقصا في قولهما لا وارت في غير اولاد
يعلم ان وراثتهما لم يبرهن في العلم لانها لو كانت في العلم دون العلم على البينات كما سألنا
الاخاطبه به ولا ساقصا في العلم لانها لو كانت في العلم والآن علمنا لان قولهما لا وارت في غير

شهادتهما

ولا يعلم له وارثا عن ليس من الشهاده ولهذا يعل الشهاده بدونه وانما ادراج في الشهاده لا سقا
كله اليوم عن القاضي لا مناصه منه على انما اذ لمع القبول لا يصح ان ما قصه الاخ لهما
لم يكتبا ولم يرجعا ولا ارا بالانلاف موله وكذا لو كان مكانه عبد غصب رجلان عصا من رجل
عبد ومات المصوب منه والعبد في ايديهما شهد رجلان لرجل انه اخو الميت اذ لا يعلمان
له وارثا غيري وقضى بام شهد العاصيان اخر انه لا يعل لهما حلال مما اوجب عليها للاخ
الى الابن ويران انفسهما عن صانها له وكذا لو كان رد العبد الى الاخ بعد عتقه لانها مملوك ولورد
عبد العصب الى الاخ فضا يعل شهادتهما بعدة الابن لهما بدرا بالرد واطلوا بالشيخ رحمه الله
والجواب ان اذا ادعوا العبد الى الاخ فضا يعل شهادتهما لانها رد اعين الحق فلم يحل لهما شهادتهما ختامنا
عليهما ولم يسعنا في بعض مباديهم لانها دعوا الى الدخ بعين الحق ولا بد من ان يعل من الرد
بعضا وغيره والمصنف رحمه الله فصل في الوحي قال انما شرطنا القضاء في الرد الى عبد الموصوف
فلا بد من العضا لنسب البراهة ولست في الهمة ولو كان مكان الغصب دعه فليست شهادتهما للابن قبل
الدفع الى الاخ وبعد انهما لم يحل لهما العدم وحيه على المودع وليس الدفع مبادي فليست شهادتهما
سعا في بعض مباديهم ووارثان او موصي لهما شهد انه وصيه ومو به معروف ان ادع
يعل احسانا وان انكر لا وكذا لو لم يكن موته معروفا خلا شهادته من علمه بخلافه فكانت للبراهة
سر حلال عليهما لرجل الرد وهم شهد انه مات واوصى الى هذا فان انكر الوصي فليست شهادتهما
لانها شهدا بغير خصم لان موصي الى رجل لم يقبل هو لا يكون حيا ولا نصد مع انكاره يكون
مضا الى شهادتهما لان القاضي ليس له ان يصبه وصيا جبر او ان ادعى الوصي شهد به الغرضان
لا يعل قيا ساقا ونقل احسانا وكذا لو شهد الوارثان ان الميت اوصى الى هذا وهو مدعي
نيكر وكذا لو شهد الغرضان لهما دن على الميت وهو مدعي انكر وكذا لو شهد الموصي لهما بالمال ان الميت
اوصى الى هذا وهو مدعي الوصاية او سكر وكذا لو شهد الوصيان انه اوصى الى فلان محبا وهو مدعي
او سكر بشرط ليعول الشهاده مع دعوى الوصي ان يكون الموت ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا
لا يقبل شهادتهما قيا ساقا واحسانا ادعى الوصي ولا الا شهادته العري من المدين عليهما دن الميت
فان شهدا بها فليست على الموت والوصيه جميعا لانها لا يفتان حجة لانفسهما شيئا وانما يفتان
على انفسهما مطالبه لم تكن ناسه رحمه الوصي وحده العباس من الغرضان لهما مملوك من يترانا
بالدفع اليه والوارث من صنفهما من كط ماله والطالب من يفتانها من طالبها به وصيها والوصي يفتانها
من يفتانها على الرماه من العزل وحاصم لهما وعنها وجه الاحسان ان يحصل لهم من المصلحة غير مضاف
الى شهادتهما لم يحصل لهم من شهادتهما لان الوصي اذا كان مدعي ويكون الموت ظاهرا عند القاضي

السيا

كالقاضي ان يصب هذا وصيا في ان الميت حتى يوصي باعلى الميت ومو به من غير شهادتهم
واد المديع كان القاضي ايضا ان جعل وصيا اذ ارضى بذلك اذا ادعى مدعي ولا يصال الى شهادتهم
وابر الشهاده والدعوى في سقاط النظر عن القاضي وما يمل في عين الوصي ما حصل للشاهد المعتم
انما مع قبول الشهاده اذ اكل لا يحصل الا بالشهاده هي سكر الهمة واما اذا كان حاصلا من
عين الشهاده لا سكر الهمة ولا مع القبول حلال بالواكبر الوصيه لانه لا يعل بصبه وصيا من عي
شهادته فليكون صيرره وصيا مضافا الى شهادتهم وكان سعي ان لا يعل شهادته الوصيان لا يصال
الى مالك لان القاضي لا يعل بصبه الا بشهادتهما فضا واليهما لكن الوصيان لما شهدا فقد رعا انهما لا
يكونان البصر دون ثالث ان الوصي لهما غير منضم اليه وانه محتاج القاضي حصة الى نصيب
ولهذا لو انكر ضم القاضي اليهما ثالثا غير بزمهما كما لو اوصى الى رجلين ومات احدهما من غير وصي مو به
مخلافه كالميت للبراهة بعضه لو ادعى رجل ان اياه وكل فلان بعضه فبونه بالكونه وادعى الوكيل ذلك وانكر
المشهد عليه شهد الغرضان اللذان عليهما الميت من يعل شهادتهما لم يعل شهادتهما لو قضي بها بيا بالدفع اليه
حتى لو جاء الموكل لم يكن له الرجوع ولان القاضي لا يعل بصبه الوكيل عن الغايب فضا ونصه الى
الشهاده ويعل بصبه الوصي ولا يصال اليهما فالعزم ينشئ نيا بغير الغايب بعضه دينه والابن ينشئ
عن ابنه لطلب المظلوب مستوفيه فيعين بحق الاب فان شهدا في ايات الولاديه للقاضي لسمع هو او اواه
به حتى لو اسف الله بان امر المظلوب بالوكاله فليست شهادته الابن لانه بالافرار صار مجبرا على دفع
المال الى الوكيل دون الشهاده وفي ان الشهاده في براه المدعون بالدفع الى الوكيل هذه شهادته
على الاب فليست وحول الشيخ رحمه الله للبراهة بعضه بعضا لو انشأ الوكيل بشهادته من ذكر ليرى الغرم
بالدفع الى الوكيل فكان له احصا الغايب انكر الوكيل لا يرجع على الغرم لانه بانكاره لا ينفذ القضاء
بالوكاله فكان نفعا محضا اما الوصي لا يفتان بصبه البراهة فانه لو جاء الوصي حيا فله ان يرجع على الغرم
لان سكر بطار القضاء ولا يقع فيها صر ترك امته وعبد من اسرع فاعلمها فليست ان احد بها بعينها
بفئة لا يعل وعبد بها يعل ويصير صنفهما ان كان موثرا والاسعافه فان شهدا بعد هذا لا حرك
عليه وصدره الاوى فليست ان كذب السوب الشرية وكل بعد بصبه بعضه ولا يصحان للثانته
لانها امه ومولاها سكر ولو كانت حرة صنفها لاسد ساقا وبغير وصيا يفتان ان يكون ثلثا ولو شهد
ان الهامه اخيه بويه لا يفتان بالادعاء لبعض عهده ولا يفتان لهما حتى يعي لما من س
رجل مات وترك عتد من امير صيرره وانعم وهو وارثه ولا وارث ربحه فاعتوا من الغرم العتدين
فليست بعد العتد لا حرك الجار من يفتانها انما يفتان الميت اقربها في حويه وصحبه في ساقا قول
الى حصة لا يعل شهادتهما لانما في قلمنا شهادتهما بطهر في الاسماء ان الميت خلف اسما وابن

يرض

الوكيل

فكون الصف من العدين لها والصف لابن العم فظهر ان ابن العم اعتقها والصف للبدن والاعوان عنده
 محرم وكنت عليها السعاه في نصف البدن المستحق لغيره المالك عنده وشهادته المكاتبة مقبولة وكان
 مولاها في الاول ابطالها في الاثني وفي قياس قولنا نسل لانا لو قبلنا في الاثني والاحكام الى ابطالها في الاثني
 لان الاعوان عندها لا يخفى فظهر انها حرة ان شئنا ولا بد من علمها ان كان الجوع موشرا وعليها دين ان كان الجوع
 موشرا وشهادته الحرة مقبولة مريوما كان او غير مريون ثم فرع على قولها حال فان سمع القاضي شهادتها ولم
 يسمعها حتى شئنا للآخرى فقل ذلك بغير شهادتها وحكمها استمر للملك لو قبلنا شهادتها في الاثني
 لاحكام الى ابطالها في الاثني ولا ما وضع شهادتها لان نسبها ووراثتها لانا في غيرها الاخرى
 ووراثتها كالاخر مع الاخر فان كان ابن العم موشرا ضمن ثلثي قيمته الجوع في الاثني والذكر موشرا في يوم
 عيسى سعي في ذلك لا يثبت ان كان مولاها فان شئنا في الاثني وفي القاضي شهادتها بها ثم شئنا
 بعد ذلك لثانته فقل ذلك فعلى وجهين ان يكون ابن العم موشرا او موشرا فان موشرا قبل شهادتها
 لان ابن العم اذا كان موشرا لم يحجب النسب الا في السعاه بها بانه الشهادته لم يحولها فاما وجب عليها
 للاولى الى الناسه وان كان موشرا فهو على وجهين اما ان اولادها في نسب الاخرى او لم تفر فان اقرت بغير
 شهادتها وان كانا عولان وحيث علمها من السعاه وهو من العمد الى الناسه لانه وحيث علمها السعاه
 في نصف منها للاولى وفي ولد هذه الشهادته وحيث علمها السعاه في ثلثي قيمتها من الاولى والناسه فتقول
 سدس العمد بما وجب عليها الى الناسه الا انه انما تحول سدس قيمتها الى الناسه باقرار الاولى في الحاصل
 لا بشهادتها الا ترى انها لو لم يشهد بغير ذلك كان سدس العمد مما وحيث علمها محولا الى الاخرى في الاثني وان
 الاولى الاخرى لم يسل شهادتها لانه وحيث علمها السعاه في نصف قيمتها للاولى في شهادتها بها عولان
 سدس العمد الى الناسه ولها في التحول قابلية فلا يقبل خلافها اذا لم يسمع القاضي الاولى لانه
 لم يحجب السعاه عليها للاولى ولا يصيران محولين ضمما وحيث علمها للاولى الى الناسه وهذا القاضي
 للاولى ولم يرفعها نصف العمد اليها وذكر لو كان في دعاء نصفها او غير م شهادتها لا يسل ايضا
 لانها تزيل ان ابطال بعض ملكها للاولى في نصف العمد وهو من العمد ولا يقبل شهادتها ولا
 يضمن النسب هذا في الاخرى شأنا وان اقرارها سدس العمد لانا بغيرت امة لابن العم وللبدن
 الاولى وكان الاقرار لها اقرارا لهما ومما تذكر بان الشاهد من هذا الاقرار بطلان اقراره في قول الغير
 بما ذكره مولا بطل الاقرار كذلك هي ولا ينافي اقرارها بالارث في ملك الرقيق مع الارث
 فان عرفت الاخرى نعم اقرارها هو لم يذكره نحن وقال المأخرون انه يملك هذا لان لها
 سدس قيمتها لانها اقرارها بذكره في نصها في الاثني ذكره وان ادعى على الملك بها اقرارا بذلك
 لان حجبها ان يقول الواجب عليها السعاه في ثلثي قيمتها وفي سعيها فيه الا ان نصف نصيبك

فلا يحكم غيرك ولا ضمان علينا في ذلك ولو لم يسمع من الاخرى في شئنا الحرة انما سكت لم يسل شهادتها
 لما قلنا من قول الضمان لهما ضمان لهما سدس قيمتها هكدي وان نحن جردنا في هذه الملك والمناجوس
 من اخطا في الملك الاولى لم يسلوا من ادا دعاء نصف العمد الى الاولى نقضا في غير هذه الجواب
 صحيح في المسئلة ان اكا ماد دعاء نصفها اما ادا اكا ماد دعاء نصفها اكل نصفها يملك قيمتها
 لانها اقرار الاخرى في المسئلة الاولى في الحرة المسئلة النامه سلت قيمتها وسدسها من ذلك دعاء الى الاولى
 دعاء نصفها فكون عليها ضمان ذلك اذ جازت العمد ابو الجوع محمد الله فقال القاضي ان لم يسمع بالرفع فعلى
 وصلى عليها بالسعاه في نصف قيمتها للاولى والقضاء عليها نصف قيمتها للاولى فصاعدا بالرفع اليها
 لانها بغير ان يجوز من حجب القاضي على الرفع ولو وصى عليها بالرفع كان الجواب صحيحا وكذا هو ولو لم
 يشهد الاخرى انما سكت الملك ولكن شئنا انما اخذت الملك بويه بعد ما وصى للاولى بها سكت الملك
 لم يسل شهادتهم في قولهم حقا لانا في قولنا شهادتها بها في الاثني واحكاما الى ابطالها في الاثني
 لانه طهر ان الملك يترك نسا واحنا لا بويه وابن عم وكما ان الملك يترك نسا واحنا لا شئنا من العمد وطهر ان
 ابن العم اعتقها وهو لا يملكها ولا يصح فيقيها عبد من مباداه العمد لا يسل ولا يصح ان يثبنا
 وان اقرارها نصف قيمتها لما قلنا فان عرفت مما امر الله من ضمانها نصف قيمتها وان لم يسمع القاضي
 للاولى حتى شئنا للاخرى انما اخذت الملك او شئنا بغير ذلك عينا لا يسل شهادتها في قولهم للاولى
 والناسه لان قبولها رذاما اذا اسيدل معا فلا يماس شهادته واصل فاذا بطلت نصفها بطلت
 كلها كما لو شئنا بطلان اقرارها ما كان اوصى الى ابيها والى فلان لا يسل شهادتها لانها شهادته اصد
 فاذا بطلت حتى الاب بطلت حتى الاجبي اما اذا اسيدل على التعاقب بطلت الشهادته اما بصد حجة
 بالقضاء وصار كأنها شئنا انهما معا ولانه قارر في القضاء ما عتق وهو صام الدليل على رخصها
 ولا ضمان عليها لو اصد من الجا رتب لهما لم يسل بثلثا علمها شيئا ولم يظهر كنهها وانما ابطال الحالم
 شهادتها ص برك اقا فابرا غومع او وهبه ما علمه او عينا امر بركه ثم شئنا ان
يصل كل واحد من العمد للثمة ثم بطل ما ترك اذا لا بويه لا يعرف له وارث غيره وسكت ذلك عند
القاضي شهادته الشهود وفضل لي الميراث وترك على رجل الغريم او اقرار الغريم او اقرار الغريم ثم
 شئنا الغريم مع آخر لرجل ان ابن المستمل في قوله من الموانع لان الغريم سطر يدرك لظهور بطلان
 هذه الاخرى واثوابه فاستفتيهمه وكل لو وهب لالاخر حاربه بركه لرجل او بصد وعلمه بما ثم ان
 الموهوب لجا والمصدر علمه شئنا مع آخر لرجل ان ابن المستمل وبرد الحصة او الصدقة الى الابن
 فان قيل هو شهادته سعي بعض عقن ثم نه فان الحصة انما سم يعلو وهذا يسمع قبول الشهادته قيل
 هو ملك المصغر من غير هذه الشهادته بل الحصة غير لامة فلا يسمع قبول الشهادته كما لم يسل اخا شئنا هو

ورد في نصف الاول وهو سكر
 الكار وضمانه وبيع ابيه من
 حصة نصف الاول وهو سكر
 مدفعه وذكر بطلان الشهادته

رذ

او باخرائنا والاخر بالصبر لا يقبل شهادتهما لان الصدوق لم يدخل تحت دعوى المدعى لان المدعى يدعى
براه مقيده وهي البراه التي يصدر بها وجه المذهب لولا مدخل بحسب براه مقيده فنقد آخر وهي البراه
التي يصدر بها وجه الله تعالى طعن القاضي ابو جازم رحمه الله تعالى على هذا لا بد من ذكر هذا لان الغرض
لوا دعي البراه فشهدت احد ما بالبراء والاخر بالهبة او بالصدوق فقبلت الشهاده بالصدوق في تلك
المسلك الشهاده بالهبة هي ان يكون هذا كذا وصار كذا لو شهد احدهما بالهبة او بالصدوق والجواب
ان العزم اذا ادعى البراه وهي لفظة عامه سواء لبراء بطريق الصدوق والبراء بطريق الهبة سواء لهما
نعومه فاد استدل احد ما بالبراء والاخر بالصدوق والبراء بالهبة فقبلت الشهاده بالصدوق فدخل تحت
الدعوى وجه وما دخل تحت شهادته الشاهد الاخر فقبلت اما اذا ادعى الهبة فالصدوق لا يدخل تحت
الدعوى اصلا فلا يقبل ولا الصوم من الصدوق والبراء ممكن لانه تعالى البراه بالصدوق او بصرف عليك
بالبراء والصوم من الصدوق الهبة غير ممكن لانه تعالى هبة بالصدوق او بصرف عليك بالهبة
وكما نغريه ولقد لو شهد احدهما الهبة وهت نفس عين منه وشهد الآخر انه بصرف عليك فقبلت
صد ادعى البراه فشهدت الهبة والاخر بالصدوق لا يقبل كلاهما لان العزم من
الغرم البراه فشهدت احد ما بالهبة والاخر بالصدوق لا يقبل لان الشهادتين في ان دخلت تحت الدعوى
لكنهما اخيلتا فمما سبها لما ساقا في كل حال فقبلت في كل حال تحت دعوى المدعى وجه
لان المدعى ادعى براه مطلقه فدخل تحتها براه يصدر بها وجه الله تعالى وبراء يصدر بها وجه الغرم
فصل في ما يكتسب احصا لفظا ومعنى وكان المشهور بيننا في كل واحد منهما الا شاهد واحد فلم يست
العدد بخلافه اذا ادعى العزم البراه فشهدت احد ما بالبراء والاخر بالصدوق والبراء بالهبة
لان البراه قد يكون لوجه الله تعالى وقد يكون لوجه الغرم فمما شهد به شاهد الصدوق كان اخلافا فقبل
به شاهد البراه وجه وهذا كله يرجع الى المواضع الخارجة عن ان هذين المادتين يرجع الى المحل والمواضع
من ان هذين المدعى يدعى براه الله تعالى صد ادعى الاثبات فشهدت البراه او حمله
بصادق البراه دون القبط ولو كان كقبول البراه اصلا ولا يرجع وكذا لو ادعى الهبة فشهدت بها والاخر
بالبراء كلاهما ولو شهد احد ما بالانفاد والاخر انه ابراه لانه لم يشهد في هذين اللفظين كلاهما
الدعوى لصحتها بطريق اخر فيشكل في كل الاوضاع والظروف وبالعكس صد ادعى الغرم
الانفاد فشهدت شهادته ان صاحب الحق ابراه او حمله فقبلت لان شهد به داخل تحت دعوى المدعى
من وجهين المدعى ادعى براه مقيده وهي البراه بالانفاد وما شهدت براه مطلقه فقبلت للبراء بالانفاد
والبراء بالانفاد موجب تحصيل الظن بالشهود وجعل كانهما شهدتا بالبراء بيد المدعى على مواضع الدعوى
وهذا لانها اما شهدت رعاية الجانب المدعى ايضا الى وجه وحصول البراه لمرته فمما يمكن عمله

هذا هو المقام في هذه المسئلة

على الموافقة بحمل عليه الا انه لا يستقبل شهادتهما لان البراه بحمله عليه الانفاد وجهه اخرى فلا يست
ولو كان بالدين كقبول الامر المكفول عنه وادعى الانفاد فشهدت شهادته على البراه حازت شهادتها في براه
الكفيل لانه لو كان اصلا فقبل فكل ذلك الكفيل ولا بد ان لا يصحح الدين حتى يرجع بالدين عليه ولا يصحح
الكفيل عليه بذلك فان قيل لا يجوز ان يكون شهادتهما على البراه بدل او غير بدل فلو كان بغير بدل ينبغي ان
لا يقبل لانهما شهدتا بخلافه وان كان بدل سمي ان لا يرجع بالدين على المدعي ومنه للكفيل حتى يرجع
على الاصيل ولما لا يستشهد بهم في حق الكفيل فطلبوا البراه من غير المعص للبدل لانهما انصفا على براه
الكفيل فقبلت شهادتهما وحكنا ببرائته وبرائته قد يكون بدل وقد يكون غير بدل وحكم ببراه
سدك حتى الكفيل علما بالتيقن كما في حق الاصيل وبراء غير بدل فمما يرجع الى المدعي وكان البات
بدل الشهادته براه الكفيل بالانفاد وجه دون وجه والبات وجهه يكون لا بطلان كذا ما ساقا ولا
لاشك في ان لم يكن ساقا حتى الطالب قبل المطلوب ما يتبعه فلا يبطل بالشك يرجع الكفيل على الاصيل
غير ثبات بدو الانفاد ولا يرجع بالشك في حق المدعى براه الشهادته في حق حكم دون حكم كما اذا شهد رجل
وامرأتان بالسرقه فقبلت في المال دون القطع وكما لو فز شخص بخصم فادعى الفداء فقبلت بغير انذار
المدعي وان حق فقام شاهد من امره المدعي ان يراه اعقبه وهو عليه فقبلت شهادتهما في حق العقب
دون تكمل الحد ولو ادعى الكفيل الهبة فشهدت احد ما بالانفاد والاخر بالبراء فقبلت شهادتهما لانه لو كان
الغرم اصيل فقبل فكل اذا كان كقبول وكان للطالب الرجوع بالمال على المكفول عنه فمما قلنا ولا يصح
الكفيل كقبول على الاصيل فمما قلنا وهذا لان الكفيل يدعي الهبة ادعى شهادته البراه عما كلفه ومما قلنا وجه
من الدين وقد شهد ان هذان على البراه ونفوذ احد ما ما ساقا لزيادة وهو عليه في منتهى ما انصفا
عليه ولم يستل زيادة يقول الواحد كذا لو ادعى الفداء فشهدت احد ما بالانفاد وحسبنا وآخر الفداء
انصفا عليه ومن الزيادة واذا لم يستل الكفيل في منتهى لم يكن الرجوع على المكفول عنه لان الكفيل
اما يرجع على المكفول عنه فكل ما في منتهى اما بالهبة او بالانفاد والحد او لم يوجد فلا يستل الرجوع في
الرجوع للطالب على المطلوب لا يبطل ايضا فمما قلنا الكفيل في منتهى بدل او غير بدل لم يستل فمما قلنا
رجوعه لما ذكرنا ولو ادعى الغرم ان ر الدين وهبة فشهدت احد ما بالانفاد والاخر بالبراء فقبلت
شهادتهما في البراه لان الهبة ابراء كما سلف فقبلت الشهادته الدعوى والسوال هذان معنى

هذا هو المقام في هذه المسئلة

قام بينهما ولو لا اللعان لثبت النسب لان النكاح في حق من هو من اصل الماء غرضه يتصور كجداها فيها
لو لدنا انما اقيم مقام الدخول الموقوف من ما به حكمها ولو كان الموقوف من ما به حقيقة بعد ولا من
عنها بلزم الولد له فهذا اوله وجب على الزوج كمال المهر لان الدخول ثبت حكمه لانه لما حكم بنبوت النسب
فقد حكم بالدخول ولو ثبت الدخول حقيقة ولا عن القاضي منهم لم يستطع المهر عنه فكذا اذا ثبت الدخول
حكمه فان قيل الدخول منها انما ثبت حكمه لنبوت النسب وقد بينت باللعان ان النسب لم يكن تابعا لثبوت
ان الدخول لم يكن فلما ثبت النسب سقطت من حيث الظاهر كذا في قوله في الاصل ان
بعض احكام النسب قد بقي وان زال البعض ولو تبين ان النسب لم يكن تابعا لثبوت النسب من احكام
فاذا لم يثبت انه لم يكن تابعا لثبوت النسب ان الدخول لم يكن تابعا قوله ولا يمنع الحكم بالمهر
جوابه عما يقال لما حكم ان الولد من الزوج حيث اوجب المهر عليه وجب له لا ينقطع النسب
سقطه كالمواقر به نفاه لان الشرع يكرهه في هذا الشيء حكمه عليه كمال المهر والكذب الشرعي بمنزلة
الكذب الحقيقي فاقاب بقوله لا يمنع قطع النسب منه باللعان بسبب الحكم عليه بالمهر ونفقة
العن كالمواقر امراته خلافا لرجعيات بولد لاكثر من سنتين جعلها جاعلا للموقوف بعد الطلاق
ولو نفاه لاعتن منها وقطع النسب وان كان العشاء بالنسب قصدا بالموقوف منه وكذا لو ولد له
امراه وزوجها غيب ففطمته بعد من وطئت من القاضي ان يفرص لها ولو لها التنفقة في حاله
واقامت البتة فعرض لم حضرة الزوج ونفاه لو عن منها وقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث
فرض له التنفقة وكان ينبغي ان يلاعن منها ولا ينقطع النسب لان القضاء الذي الاحكام قصا
يكون الولد منه والنسب متى حكم به يلاعن ولا ينقطع كالمواقر لامرأته احد النكاحين لما لم يثبت
حتى جازت احد ما بولد لاكثر من سنتين من وقت الابهايم بعثت الاخرى لطلاق حصول الولد من
وطئ بعد الابهايم تكون بيا نافيون في الولد لاعتن منها لوجود سببه وموقوف المنكوح ولا ينقطع
النسب لان حكم الشرع يكون الولد بيا نافيون منه والنسب متى صار محكما به لا ينقطع باللعان
كالواقر به ثم نفاه وكذا لو ولد له ولدا فاقاب بغيره رضى قوم فقلم بعض الفاضل باليد على عاقله الاب
ثم نفاه الاب لاعتن منها ولا ينقطع النسب لانه لما قضى باليد على عاقله فقد قضى بكونه منه فلا يمنع بعد
ذلك والفرق ما اجاب به محمد رحمه الله اذا استغرق عيسى بن ابيان رحمه الله فقال ان القضاء
متى حصل بالنسب ضرر من القضاء باحد ليس من حقوق النكاح فانه يمنع قطع النسب باللعان ومعنى
هذا الكلام ان القاضي اذا قضى بحقوق النكاح فقد قضى بصحة النكاح وتقريره والقضاء بصحة النكاح
وتقريره قضاء بشرط اللعان او اللعان لا يجري الا في النكاح الصحيح والقضاء بشرط اللعان لا يمنع جريان
اللعان فلا يمنع قطع النسب باللعان والمهر والتنفقة والعن من احكام النكاح والقضاء باللعان قطع
النسب

النسب باللعان اما ابتاع الطلاق على الاخرى ووجوب اليمين على العاقله ليس من حقوق نكاح
الوالد بل هو حكم آخر وادرك القضاء قضاء بالنسب لا بما هو شرط جريان اللعان بخلاف
ان يمنع قطع النسب باللعان الا ان هذا الفرق لا يصح في مسألة الرجعة واثار محمد رحمه الله
لا فرق آخر فقال اذا قضى القاضي ما يخص بالدخول كان قضاء بالنسب فلا ينقطع بعد ذلك
واذا قضى بالاعتن بالدخول لا يكون قضاء بالنسب ووجوب المهر والتنفقة والعن حكم لا يخص
بالدخول والقضاء لا يكون قضاء بالنسب فلا يمنع قطع النسب اما بقدر ملك المتعة وبعض
الاخرى للطلاق عند عدم البيان صريح الحكم بحص بالدخول لانه ثبت بدوهم وكان القضاء قضاء
بالنسب فبمنع قطع النسب باللعان ولا كذلك الرجعة لانها ليست بالمكس والقيلولة والنظر
الى الفتن بنبوة فلم يكن يختص بالدخول اما البيان في الطلاق المبرم لانه ثبت بمقتضى ما
الدخول وانما ثبت بالدخول وذكر الكرخي رحمه الله ان البيان كما يحصل بالموطئ كما يحصل بالتقبيل
وخلافه ما لو اقر صريحا لانه ثبت بالنسب عنه بتدعيه على انه مخوف من ماله فلا يحتمل النقص
ولا يتصور تخويله من شخص لا شخص لان اقراره حجة عليه فلا سني بعد احتمال السني الا ان
من اشترى جارية فاستحققت فرجها بالثمن ثم ملكها لوما لا يؤمر بتسليمها الى البائع ولما كان
بالشركة اقرارها ملك البائع لكنه اقرار حكمي بالاقدام على الشري مع احتمال ان لا يكون مقرا وقد بطل
ذلك الحكم بالاستحقاق اما لو اقر صريحا بانها ملك البائع فاستحققت فانه يرجع بالثمن
فاذا رجع به ثم ملكها لوما لا يؤمر بتسليمها الى البائع لان اقراره لم يبطل لما كان صريحا ولذا اشتهر
ولما اقره بغيره حتى صار له ام ولد لم يمت جازت بولد من غيره بغيره فانه صحيح نفية لانه لو نفى نسب
ولد المنكوحه جاز نفه وان كان فراشه اقول فلان يجوز نفى ولد ام الولد وفراشه اضعف
اوله الا ان منها ما هو قاصد من حيث ان ولد المنكوحه لا ينفى لمجرد السني بل ينفى باللعان وقضاء القادر
بالقطع وولد ام الولد ينفى نسب لمجرد السني لانها وان صارت فراشا بالولد الذي ادعاه اول لم يملك
فراشه كذا في فراشه الحق وهذا الزوجان من حيث جازت بولد لانه اشهر منذ بوجها لم يثبت نسب
الولد من المولى مع كونها ام ولد فاذا ملك المولى قطع النسب لمجرد قوله بنقل الفراش مع قيام
كونها ام ولد يملك ايضا نفسه لمجرد قوله مع كونها ام ولد واما الزوج فلا يملك قطع نسب ولد المنكوحه
عن نفسه لمجرد قوله حال قيام سبب الفراش وهو النكاح فانه لو زوجه من غير جازت بولد يثبت
النسب من الزوج واذا لم يملك قطع نسب المنكوحه عن نفسه لمجرد قوله الا بغيره بضم اليه من
الطلاق والقضاء العن جاز للاملاك قطع نسب ولها لمجرد السني الا بغيره بضم اليه من
اللعان وقضاء القاضي واذا اشترى نسبا من المولى لمجرد السني كانا عبدا من منزلهما وكان السني

عالمنا في الحال ما ثبت لها من الحرية من حيث الظاهر لان العتق ليس من الاحكام المختصة بالنسب
الذي لا ينفي عنه النسب الا ان كان الاب لو كان مكاتباً او عبداً اما ذواتنا فكل من كان لا يعتق
عليه والنفق ما حل فيما ليس من الاحكام المختصة بالنسب كما علم في حق الميراث والنفقة
وان اعتقها المولى فشهد المولى لها بحق او شهد المولى لم يقبل شهادتهم وكذا لو ماتا ولها اولاد
شهد اولاد المولى لا يقبل شهادتهم او شهد المولى لهم وكذا ان اعطاهم من زكوة ماله وحرم
المناكحة منهم ايضا لان ولد ثابت بالنسب من المولى قبل ان يكرهه على فراشه
الا انه ينقطع النسب عنه بالعتق وبغيره وبموتها وبغيره وبموتها وبغيره وبموتها
ولا يرث احد من صاحبها بالقرابة كما علمنا في ولد المنيكوه ويرث المولى منها بالولادة او الم يكن
لها عصبه اقرب منه لانه اعتقها فيرث منها بالولادة او كسب نفقها على المولى قبل الاعناق بحكم الملك
ص باع احد التوأمين وقد ولد له ملكه او عتقه المشرى فشهد بايعة قبل ان ادعى الباقي
ثبت بغيرها واسم البع والعتق والقضاء ويرث ما قبض او مثله ان ملك للاستدراك كقول
العقل وان كان القضاء قصاصاً طرف او نفس فارتفع عليه دون العاقلة لانه بدعواه
احد لرجل جاني بولد من توأمين في ملكه فباع المولى احدهما فاعتقه ثم شهد بغيره المعتق مع آخر بايعة
على رجل بحق قبلت الشهادة لان شهادته معتقة الانسان يقبل له شهادته معتقة غيره او في قاي
مضى بالنفاضة شهادتهما ثم ان البايع ادعى سب الولد الذي لم يبعه جارت الدعوى وثبت بغيرها
لان علق هذا الولد كان في ملك الباع واتصال العلق بملكه بمنزلة البينة العادلة على صدق
دعواه فاذا ثبت نسب الذي في يد ثبت نسب الآخر لعدم تصور الانفصال مع كونها توأمين
واسقط البع والعتاق المشرى لغيره الاصل فيها مستند ويرجع المشرى على الباع ما بين
لان المبيع لم يسلم له وهذا الخلاف ما لو ائتمروا توأمين ولدا في ملك غنم فباع احدهما ثم ادعى نسبها
فانه ثبت بغيرها منه دعواه في احد ما يكون في ملكه ومن ضرور ثبوت نسب ثبوت نسب التوأمين
الاخرى لا يعض البع والعتاق المشرى ان اعتقه وبيع عبداً في يد اذ لم يعتقه لانها دعوى تجوز
حيث لم يكن العلق في ملكه فكان في حق المشرى بمنزلة الاعتاق المبتدأ للاصل ما واحداً من مفصل
عن الآخر في العتق لكن لما لم يكن على المشرى ضرر في ثبوت النسب ثبت وكان عليه ضرر في نقض البع
وثبوت حرمه الاصل لم يثبت لان من لا يملك على صدق دعواه بل الظاهر لكذلك حيث لم يكن
العلق في ملكه وفي مسئلتنا الظاهر بنا مدله في ثبوت النسب مطلقاً واذا كان كذلك بطلت
شهادته للبائع لانه ظهر انها شهادته الابن للاب مساس خطأ القاضي باقراره المفضل له في رد المقتضى
به حاله قيامه او مثله او فحتمه حاله ملاك قوله كقول العقل صورته اذ ائتمروا ولداً لاعتق جنابيه

كل من جرت

كان موجب جنابته على عاقلة الام ولو كذب الملا عن نفسه يرجع عاقلة الام على عاقلة الاب ما علموا
لان من ثبوت النسب مستند الا وقت الاعلاق ان الذي على عاقلة الاب وان الاخذ منهم
ظلم وعلو وقد مر تمام البحث فيه في اصل الباب ولو كان المشهود به قصاصاً طرفاً او مولى
غوم الباع للمشهود عليه اربش وذكر في ماله في مساس ولا يجب العصاص لانه استوفاه على طن انه
حق قضاء القاضي فاشبه الحكماء وان كان المشهود به قتل نفس غوم الدية في ماله في ثلاث مساس
لان الباع كان مختاراً في القطع والقتل لانه انما قطع وقتل على حساب ان له ذكراً وقد ظهر خلافه وجوب
جنابيه الحكماء المال الا انه في حاله لانه وجب بقوله وبني دعوته وما يجب بقوله يكون في ماله كولو اقر كناية
خطا لكان التهمة في حق العاقلة فان قيل جنابته باسمه معانده لا باقرار لان الباع بقوله نسب
الولد الا ان علق الولد في ملكه بمنزلة البينة العادلة على صدق مقالته ولو ثبت نسب هذا الولد
بالسند كان موجب مدني الجباية على عاقلة وكذا كسر مهنا وهذا لان الوجوب وان كان بالقول
الا ان القول اذ لم يكن فيه نهم كان عاقلة الواجب ما فعل الا ان الرجل البالغ لو امر صبيها
بقتل رجل فقتله فالديه على عاقلة الصبي ثم عاقلة من رجعت على عاقلة الامر وان كان جنابته الامر
بالقول وكذا لو امر رجلاً ان يقتله بالولاء في قتله ووقع فيها انسان ومات كان قرار
القضاء على عاقلة الامر فليسا له هذا مذكراً فيما كان من الاحكام المختصة بالنسب الذي لا ينفي
النسب عنه كمال وانما في حق الاحكام التي ينفي النسب عنها فالدعوى بمنزلة الاقرار لا يورث
ان رجلاً لو كان قطع يد هذا الولد خطا حتى وجب على الجاني نصف القيمة ثم ادعاه الباع
صحت دعوته اذا كان العلق في ملكه ولا يجب على الجاني نصف الدية وجعل دعوته في حق
الجاني بمنزلة الاقرار لا بمنزلة البينة وما يجب حكم الاقرار يجب في ماله لا على العاقلة بخلاف
ما ذكر من المسئلة لان ماله لا يثبت في القول اصلاً فيظهر في حق العاقلة اما من احتمال التهمة
قائم وان لم يعتبر المشرى فيما يرجع الى النسب وما لا ينفي عنه فظهر فيما ينفي عنه كما علمنا
ولدت توأمين فمات احد ما عن امة واخيه واخيه من امة فمات احد من امة والثالث امة والباقي
بروكا ولاد العامة لا تقطع النسب وفيها اختلاف يعرف في موضعه لرسالة الله تعالى
رجل تزوج امرأة لحيات بولد من بطن واحد ومما ولا عن النفاضة منها وانتم الولدين اهما
ودق بين الزوجين ثم تزوجت بزوج اخر فحيات بولد ثم مات احد التوأمين وليس له وارث
عند اخويه وائمة فلا تركة السكس من ماله ولا اخويه الثالث والباقي برز عليهم على ثلثه اسهم واذا
وجب المرو عليهم على سهاهم يكون الميراث في الحاصل بينهم اثلاثاً ثلثه للام وثلثه للاخوين
لان الاخ الذي كان معه في البطن اجد له الام لان سبه قد انقطع عن الاب في حق الميراث ان لم ينقطع

في غير من الاحكام حتى لا يرث احد من الآخر بالعصوبة فصار كأنه مات وترك ما واخوه لام واوا
ظهر احواب في ولد الملا عنه في الميراث فكذلك احواب في ولد الزنا لانه لا اب له كولد الملا عنه
فكل احواب عرفته في ولد الملا عنه فهو احواب في ولد الزنا او كانا توأمين انها بمنزلة الاخوين لام
في الميراث بالاجماع غير انه لو كانا غير توأمين وكذا ولد الملا عنه عندنا وعند الشافعي وقال مالك
ما كانا اخوين لاب وام لان نسبهما كان ثابتا باعتبار الفرائض ثم انقطع نسبهما باللعان كاجرة الروح
لادفع نسب من ليس منه وابنت بالضر من ينقطع بغير الضر والضرورة في قطع النسب
عنه اما فيما وراء ذلك في الاصل على ما كان وهما انا ضلعا من نخل واحد وكانا اخوين لاب وام ولانه انا
منقطع بغير الفاض ما كان تحتها للقطع وهو النسب لا الاب فاما ما لم يكن تحتها لذلك ومكونها
مخوف من ما واصل حكمه بعد القضاء كان صله خلاف ولد الزنا لان النسب منكم لم يكن ثابتا
لانعدام الفرائض ولذا لا يثبت من الزاني وان اقرعه خلاف ولد الملا عنه ولانه صلاته على الزنا
نسبها ثابت من الاب وتصلها في حقه فكانا في الميراث بمنزلة الاخوين لاب وام وتحتنا
في ذلك لفر الاخوان لاب لا يثبت الا بواسطه الاب ولا اب لها وكيفية يثبت بينهما الاخوان لاب
وهو نظير ولد الزنا فان منكم يتفق انها ضلعا من ماء واحد او كانا توأمين سقط اعتبار
ذلك لانعدام ثبوت النسب من الاب فلو قضى الفاض انما يورث في نفي النسب عن الاب
فليس كذلك لان النسب بعد ثبوته لا يحتمل ان يقطع فيثبت بعض الفاض ان النسب لم يكن ثابتا
من الملا عن لان حال كان ثابتا فيقطع وقوله بان القضاء يورث في قطع النسب من الاب
فلما يورث في هذا وفيما هو من ضروراته وموت في الاخوان بينهما لان الاخوان بينهما لا يتصور
بدون الاب كما ان الاخوان لام لا يتصور بدون الام وقوله تصادقا فلما نعم ولكنه اصابا
مكذبين في ذلك حكم الحاكم والمحق بالشيء اذا صار مكذبا فيه بقضاء الفاض سقط اعتبار اقراره
وكان عاتق وزيد بن ثابت رضي الله عنهما يقولان ولد الملا عنه بمنزلة من لا قرابة له من قبلك ابيه
وله قرابة من قبلك امه وموقوف الزمزمي وسلمان بن يسار رحمهم الله وبه اذ علماءنا وان في رحمهم الله
وكان ابن سعد وابن عمر رضي الله عنهم يقولان عصبة ولد الملا عنه عصبة امه وبه اذ علماءنا
وجي اندلسي والشافعي وعن ابن سعد رضي الله عنه في رواية اخرى قال عصبة امه وهي
له بمنزلة الاب والام وموقوف حكم من عيینه وقيل هو ابيه بقول ابي حنيفة في ولايتهما في
الانكاح وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ام ولد الملا عنه
ابو وامه بيانها اذا مات ابن الملا عنه وظف بنتا واما فليثبت النصف للام السكينة
والباقي روق عليها ارباعا عند علي رضي الله عنه ومو من مبنينا وعند زيد رضي الله عنه
اباقي

الباقي ببيت المال وفي اصل الروايتين عن ابن سعد رضي الله عنه الباقي للام بالعصوبة وفي الرواية
الافيه وموقوف ابراهيم الباقي لا اقرب عصبة امه ولو ظف بنتا واما واخواتها فعندنا
هذا والاول سواء لان التوام اخوة لام فلا يرث مع ابنت وعلى قول مالك الباقي للتوام بالعصوبة
وعلى قول ابراهيم الباقي لا خيرة تواما كان او غير لان اقرب عصبة امه ولو مات ابن الملا عنه
وظف بنتا واما فعندنا هذا والاول سواء لان عمه لام ومومن خوي الارحام والبرق مقدم
عليهم فلا يكون عصبة وعلى قول ابراهيم الباقي للعم لان اقرب عصبة الام وعلى قول مالك لم يكن
العم توليا مع امه الباقي له لان بمنزلة العم لاب وام **باب** الشهادة في الحرة
ص شهادة واعية مؤمنة بالزنا وهو محض يقبل ولا يعتبر بنفعهم كشهادة الاخ والعزم
ولا يستعمل قلمه في المحرم دون غيره خلافا للكافر خلا الوالد لوجوب احيائه كالنفقة **ش**
اصل الباب ان العالم بسبب كافر البئر وواضع الحجر على الحرق ومن اخرج ظلم او جناحا
فسقط على مورثه فقله لا يحرم عن الميراث عندنا وعند الشافعي يحرم لان قاتل بغير حق
ولذا وجب الدية على عاقلة بمنزلة الخاطي لكننا نقول ليس مننا نعلم الفصل في الاستحجال لانه
ما احدث من السبب لم يفسد ميراثه ولا يورثه ولا يورث ميراثه بغيره في البئر او سقط الحاج
عليه وحيث ان الميراث جواز ما شر القتل المحذور وقد وجد في الخاطي دون المسبب لان القتل لانه
الا مقتول وقد انعدم المقتول عند الكفر فلا يصير با كفو قاتلا ولا حورا ان يصير قاتلا
عند الوقوع لان الكافر قد يكون ميتا عند الوقوع ويحتمل القتل من الميت واذا ثبت انه ليس
بقاتل لم يكن عليه جواز القتل من حرمان الميراث والكتان ووجوب الدية لصيانة دم المقتول
عن اللذر وذلك لانه قاتل كما ان الدية يجب على العاقلة ولا يلزم على العاقلة قاتلون
ولام قاتل من وجه من حيث انه اضره وليس عاقل من وجه من حيث انه لم يتصل به حقيقة
فلا يثبت حرمان الميراث الذي شرع جوازه على القتل من كل وجه واصل اخي لفر الحرة الواطن
لحرمة الاسلام والقواء المحترمة للنگاه او وجد واحدة منها في شخص لا يمنع سببها من العمل كحر
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعرا وبوسم واجتماعها يمنع كالحواصم القواء المحترمة
للنگاه وحرمة الاسلام ولذا قلنا لفر العاقل لا تقبل اخا **باب** في اخيه المشرك لانه لم يوجد
الا حرة واحدة وحرمة الابوة تمنع وطرها لتأكدها لما روي ان حنظلة ابن ابي عامر استاذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ابي المشرك وكان من رؤساء المنافقين فنهاه ولان حرمة
بمنزلة حرمة لان فيه حرمة القرب المحترمة كالغيث وحرمة الابوة وهذا لان من اجتمع في حقه حرمان
حب عليه احياء في النفقة فلا يجوز له قتله ولذا لا يحق القصاص على ابيه ومع هذا لو قتل

منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له

فان اجمع كذا ون خلاف رجوع الشاهد بعد رجوعه حيث كان الرابح وحيث كان الفدق ان العبد لا يشهد
له مسان ان الشهود قد ذفروا ان القضاء وقع باطلا فحيث كان الرابح لا يكون الا بعد الشهادة
من الامس مقدار متصل بالشهادة فصاحح موجب ان لا يكون قد فاقا لا يصدق الرابح على الباقيين
موجب وقصر ان رجوع الشاهد بعد الاستفاد بقصر قد فاق على حال الرجوع ولا يقدح في قاضيه
من الابتداء لانا لو جعلناه قد فاق من الابتداء ليعطل الموت او لا يقيم الحكم على السند اللدني لم يرجعوا
والسند اللدني لم يرجعوا ثابته على شهادتهم لم يكن ناسخ فلم يصحوا واذا ذفروا فلا يحدون موجب
ولا عام مخصوص بالولد على ابيده فلهذا الكلام قد فاقه ولا غرم على الباقيين وان رجعوا انهم لم يسلطوا
ارجع هذا الكلام عقيب قوله فان كان ابا ولم يصبوا مقتله ورجع وليس الامر كذلك وانما هذا الكلام
يبين على ان الشهود رصوه واصابوا مقتله فقتلوه ثم رجع واحد منهم والكل بنوه مثلا فقتل
من المقتل على ثلثه اوجه اما ان قال الباقيون للرابح كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك فلو انك
او قالوا انك لم تره انه زني او لا تدري انك راسد الام وشهدت عليه بالباطل او قالوا ولا تلتفت
كذبت في شهادتك انه زنا ولم تزل الالب و قد كذبت في قولك انه زان وصدقت في رجوعك ميكذا كذا
فسم الشيخ رحمه الله في التحريم في الوجه الاول لا يقدم الرابح لم شيان من الدين ويرث معهم لانه
اقرانه قتل اياه مع اخوته بغير حق وان عليهم الدين ارباعا وان لا ميراث لهم الا ان الباقيين لما صدقوا
في الشهادة وكذبوه في الرجوع فصاروا من الضمان واقرروا بالبشركة في الميراث والميراث للضمان
لهم في النكاح لانهم هم الورثة فصاح ابراهيم عن الضمان واقرارهم بالشركة في الميراث وهو وان كان
الميراث الا ان الميراث لا يرتد بالرد ولغيرهم ان كذبوا في الوجه الثاني عدم الرجوع ربح
الدين وحكم الميراث ولا صد عليه ولا يقدم الباقيون من الدين شيئا ولا صد عليهم اما غرامهم ربح
الدين وحرمان الميراث فلام باشر فلهذا يفرق بين الباقيين صدقوا فيما اقر على نفسه واما عدم
وجوب الحد فلانه اقر على نفسه كذا القذف الا ان الباقيين صدقوا في القذف وليس احد سواهم
يستوي منه هذا الحد لو كان احد سواهم ممن ذكرناستوفى الحد منه واما عدم غرامه الباقيين
شيان من الدين فلانهم قايمون على شهادتهم فان قيل ينبغي ان يفرعوا بثلث ارباع الدين لانهم اقرروا
على انفسهم بذلك لانهم قالوا للرابح انك لم تر زناه او لا تدري راسد ام لا فقد اقرروا ان القاضي
قضى على ابيهم بالنزاع بشهادته ثلثه والقضاء في باب الزنا بشهادته ثلثه لا قضاء بمذنبه وكان قد قتلوه
قبل القضاء وقتل الزاني قبل القضاء بوجوب الضمان فلما اقرروا على انفسهم بالضمان لانهم قالوا عاتبا
زناه وهو محض وان لم يعانين وزنه المحضين يبيع دم من لو عانين انسان رجلا محضه يزن في حله
ان يقتله الا ان قبل القضاء ينبغي ان لا يقتله فانه متى قتلته يقتل لانه لا يصدق في دعواه الزني
ولو كان من القضاء لكان الشاهد قد علم من القضاء ان لا يقتله

منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له

منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له

ولا يمكن اثبات ذلك بعد موته في حق القاضي وكان القاضي ان يثبته وكان قد يرضى له للمالك حتى لو
عاش القاضي زني المقتول فانه لا يقتل القاتل وان كان قتله قبل القضاء او منعا لما شهد عنده اربعة على
زنا ولم يصح رجوعه في حق القاضي وبقيته الشهود بقي علم القاضي بالنزاع على حاله فاعلم الحاصل
للغايه بالسند كعلم الحاصل بالمعانيه ولو علم معانيه فانه لا يضمن القاتل كذلك معناه واما عدم وجوب
الحكم عليهم وان اقرروا انهم شهدوا على الزنا ولم يثبتوا وشهادته السند قد فاق لانهم من شهدوا واثبتوا
كانوا اذ ذين له يوم الشهادة لا بعد الموت لانهم قايمون على شهادتهم بعد الموت ومن قد فاق
ومات المقدوف لا صد عليهم وفي الوجه الثالث يغرمون الدين ويحكمون الميراث ويجب عليهم
الحد ويكون الا سبغا لمن ذكرنا ان كانوا يكون الدين والميراث لا قريب الناس الى الميت
وزنه لانا جعله مولا كما كوني في حق الميراث لان من لا يرث عقوبة لا يجب غرض وصاروا كما
لو رجعوا صرحا **ش** شهدوا على اخيه انه زني باسراء ابيه وامهم كنه لا تقبل نفعها ككلاهما
وبعد موتها ان قالوا طاعوا وع والاولى تدعي لا تقبل لسقوط المهر او نفعه العتق وان حجر يقبل
لزوال ملكه بخبر شهادته باع ما كثر من النجاسة وان قالوا حكمه لا تقبل ادعى او كذب وكذا الاخ
ش رجل له امرأتان وله من احداهما بنت شهن شهن اربع منهم على الخامس انه زني باسراء ابيهم
فان كانت ام البنات حية وميتة لا تقبل سواء كانت مدعية لذلك او منكره لانها تستمع خلوص الكفران
لها ومن منفعة لا يشوبها ضرر وكانت مدعية حكما وصار كما لو شهد بنوها انه قاتل فخرتها
ثلثا عن ان الاب ان كان مدعيه لذلك يقع الفرقة باقراره لان الشهادة وان كان منكره لا يقع الفرقة
لان الشهادة مردودة سواء ادعى او انكر لانه ان كان مدعيه في شهادته لم يسقط المهر عنه ولو كان
منكره في شهادته لا اقرهم خلوص الفرائض والقسمة لها ولا تقبل مدعا اذا كانت الام حية فان كانت الام
ميتة سقط فان شهدوا انها كانت مطاوعة لا تقبل شهادتهم ان ادعى الاب ذلك لان الفرقة تقع باقراره
وبقي اثر الشهادة في سقوط المهر ان كان لم يدر هل بها او سقطت نفقة العتق لكان دخلها وان حذر
الاب ذلك قبلت لان من شهادته على الاب بالتحال ملك النكاح عن المشهود عليها بالنزاع وسقوط
المهر عن الاب منفعة مشنوبه بمحضرة بطلان النكاح وقد ترجح جانب المحضرة بالحدود فلا يصح قبول
الشهادة كما اذا شهدوا على ابيها انه باع من العيين من فلان فانه درهم ومضى تساوي عتق وهو منكر قبلت
وان كان نفعها كنه يشوبه ضرر زوال الملك فكذا ما اذا قبلت الشهادة بانته وسقط جمع صداقاتها
ان كان قبل الدخول وعليها الحد اذا كانت الام ميتة وشهدوا انها مطاوعة فان كانت الام ميتة
وشهدوا انه زني بها حكمه قبلت الشهادة سواء ادعى الاب او انكر لان المهر لا يسقط عن الاب
متى كانت حية منه ولا تنفقه العتق فام نفع الشهادة لا يبرم بل على ابيهم ولا لاقرهم ايضا خلوص الفرائض

منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له
منه على ان لا يثبت له ما لا يكون له

والقسم لطلانها بالموثوق واذا قبلت تمام الحد على اليمين ولا تمام على المدعى لانها مكنته فاحاصل
ان الشهادة اذا تحضت ضررا تقبل لعدم التمسك وان تحضت نفعها لا تقبل ادعى أولا وماترود
بين النفع والضرر يجعل ضابطه الدعوى والالتزام فان ادعى تزويج جانب النفع فلا تقبل لانها
شهادته وان انكر قبل لانها شهادته عليه لان التزام من حال الانسان انه يدعي ما ينفعه وينكر
ما يضره **ص** رجع شهود الاحصان او وجد واعبدا او قد جرحه الرجم تجلده قيا شاعدا مما
ولم يخط موثوقه كذا ذكره اكثر ويدري استحسانا ولا ضمانا على احد ولو ثبت احصانه في بعض
الحد فكذلك عند وعند ما يعتد يدري وقيل **لاش** اربعة شهد واعى رجل بالنزاع وشهد اوله
بالاحصان فاخذ في الرجم واصابته جراحا فان رجع شاعدا الاحصان او وجد اعبيدين سقط الرجم
لانه ظهر انه ليس بحد وجلده مائة في القياس وهو قول ابن يوسف ومحمد رحمهما الله وفي الاستحسان
يدرا ما بقي من الرجم ولا تجلده واختلف المشايخ رحمهم الله في قول ابن حنبل رحمه الله منهم من قال
الاستحسان موله لانه قضى قوله في القياس مائة فانما هو ان الاستحسان قول الى صنفه ر
ومنهم من قال القياس قولهم محصان لان محصن قوله في القياس مائة كذا لا يدل على ان قوله
خلافة وانما لم يذكر قول الى صنفه لانه لم يخط عنه الرواية لان قوله خلافة قول او هو قول عامة المشايخ
وانما اراد بقوله وفي الاستحسان يدرا ما بقي من الرجم انه كذا يحسن مجتهد ووراء عند الحد الذي ظهر في الاحصان
كان له وجه وقال بعضهم من المصلحة في القضاة القاضي ان عند سفدنا مائة باطنا
فالقاضي حيث قضى بالرجم مائة سفدنا مائة و باطنا فاذا رجع شهود الاحصان ذرا عنه ما بقي
من الرجم للشبه ولا يتحول الى الجلد لان الاقامة كانت على وجه الحد فلو جلد كان مجعلا بين الحدس
وعند ما سفدنا مائة باطنا فلا يحقق الجمع وجه القياس ان لما رجع الشاعدا ان او ظهر اعبيدين
ساق ان الواجب هو الجلد ون الرجم وما اقيم من الرجم لم يقع حدا ولا بعض الحد لان حد المحصن
هو القتل ومذا ليس يقتل ولا بعض القتل يجب اقامه ما هو الواجب وهو الجلد وجه الاحصان
انه لو اقيم عليه ما ظهر من الحد في الآخرة اذ في الجمع بين بعض الحد وبين حد كامل بسبب زني واحد
لان ما استوفى منه استوفى على سبيل الحد من حيث الظاهر وان لم يكن حدا في الباطن فكما لا يجوز
الجمع بين حدين كاملين بسبب زني واحد لا يجوز الجمع بين حد كامل وبعض الحد بسبب زني واحد
ولانه لو اقيم بعد الجلد وهو حد كامل كان ذلك ربا على الحد او فيه شبهة الزيادة والزيادة على
الحد حرام وان شهد في باب الحزمان مكلفا كحقيقة ولا ضمان على الشاعدين من ارش الجراح
ولا على بيت المال اذا ظهر اعبيدين لان الجراح انما حصلت بسبب اقامة الحد والحد واجب
شهود الزنا لا شهود الاحصان وشهود الزنا فاقبلون على شهادتهم فان لم يكن على شاعدي الاحصان

ولا على بيت المال ومذا يوجب ما ذكرنا في الامان ان الاصح فيما اذا رجع شهود الشرط وصدقه انهم
لا يضمنون ولو شهد اربعة على رجل بالنزاع فعض القاضي حله مائة وجلد بعض الجلد ثم شهد شاعدا ان
انه محصن فالقياس ان يزوج لانه ظهر ان حد الرجم وان ما اقيم لم يكن حدا لان ما دون الحد ليس بحد
صوت ولا معنى اما معنى فلا بشكل واما صوت فلان صوت الجلد صلات مقتدر بانه فلا معنى الجمع وشهد
الجمع ولا يزوج استحسانا لان ما اقيم اقيم على وجه الحد فالرجم بعين لا يعنى على شهادته الجمع وكذا لو شهدا
بالاحصان بعد ما طلق القاضي حله مائة طلق القاضي ان يزوج وفي الاستحسان لا يزوج وقال ابو يوسف
ان شهدا قبل كمال الحد رجم وان شهدا بعد لا يزوج وهو قول محمد فاذا ثبت القياس قبل الاكراه لعدم الجمع
وما استحسان بعد الاكراه للجمع بين الحدس ولان ما اعترض قبل عام الاستنفاء كان له كحل كالمعترض
ومت القضاء لان الاستنفاء في الحد وشهادتها بالقضاء ولو اعترض منذ اوقت القضاء عام عليه ما
ظهر من الحد فكذا اذا اعترض قبل عام الاستنفاء اما ما اعترض بعد عام الاستنفاء لا كان ان يجعل
كالمعترض ومت القضاء الا ترى ان ما اعترض في الشهود من اسباب الجرح بعد عام الاستنفاء
لا يجب به ولا يكون كالمعترض قبل القضاء الا ترى ان في باب الاموال لو رجفوا قبل القضاء لا يضمنون
شيا ولو رجفوا بعد يضمنون **باب** من الشهادات **ص** النفاد
طامرا يوجب بالكتاب بشرطه **اص** الباب ان قضاة القاضي في العقود والغسوخ التي
يمكن انشاؤها في الجمل سفدنا مائة و باطنا عند الى صنفه وابن يوسف رجم في قوله الاول وفي قوله الآخر
وهو قول محمد سفدنا مائة باطنا والشرط ان يكون القضاء موضع نهضة العقد بنزاعها متعقد
فان لم يكن كذلك لا سفدنا باطنا لا اتفاق حجة بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الآية نهي
عن اكل مال الغير بالباطل محققا حكم الحاكم فهو نصيب من حقه انه وان قضى القاضي له بالشرع بشهادة
النزور لا يحل له تناوله ويكون ذلك منه اكلا بالباطل وقال عليه السلام انكم تختصمون اني ولعن بعضكم
الحن مجتهد من بعض في قضيت له بشئ من حق اخيه فانما اعطى له لقطعة من نار ولان قضاة اعتمد
اسبابا بخلافها سفدنا باطنا اذا قضى شهادته العبد او الكفار او المحرورين في الدف ومانه ان قضاة
اعتمد شهادته النزور وهو سبب باطل وان كبر وجه القضاء مشدوعه والكبرية ضد ها فاذا كانت
نفس الكذب يخرج الشهادة من ان يكون حجم القضاء محققا الكذب او لم ولا ان ما قضى له لا يكون له فيكون
باطلا كالوقض سكاك من كونه الغير بشهادة النزور لانه اظهر لعضائه نكاحا كان قد تقدم واذا لم يكن
منها نكاح لا يصور اظهاره بالقضاء ولا يجوز ان يجعل قضاة انشاء لان ولايم الا ان لم يثبت له الا سبب
ولا يثبت دعوى وشهادة شهوده وهو انما يدعي عقدا سابقا ويدرك شهد شهوده وهو لا يمكن
من القضاء الا بما يدعي المدعى وشهادته الشهود والدليل على ان القضاء يقع سكاك مقدم انه لو اقر

انسان كان امرأه وارثا فماتت اصبدا ما سبق فمضى له وكذا لو ادعى النكاح امرأه فماتت منه فمضى به
الشهود وقضى به وقد كان زوج احد بعد هذا التاريخ فمضى النكاح الاصل فلو لا انه لم يكن بطريق التمسك
ولا لما فسد ولا فسد عند المدعي ان رجلا ادعى على امرأه النكاح بين يدي علي رضي الله عنه
واقام شها من بعض عتق رضي الله عنه بالنكاح بعدها فماتت ان لم يكن بذيها امير المؤمنين فزوجني
منه فانه لا نكاح بينهما على رضي الله عنه شها مدرك زوجا والتمسك ولا ابتداء ولا انها طلبت
منه ان يعتقها عن الزنى فان هذا النكاح بينهما فلم يجزها الا ذلك ولا وجه الا ان يقال انما لم يجزها لعدم
رضى الزوج لانه يدعى النكاح وقد رضيت حب فالت زوجين ولم يسفر به ومن ان مقصود به ما حصل
بقضاءه فقال شها مدرك زوجا في الزنا في القضاء بالنكاح بينكما فثبت النكاح بقضائي وما مثل
عنه في هذا الباب كما في فروع الرسول صلى الله عليه وسلم اذ لا طريق الى معرفته بالراي ومن
لهذا ان ما استدلو به من الآله والحديث في الاملاك المسلمة به يقول لانه ليس للقاضي منكر ولا ي
الان ان اكثر اسباب التمسك احكامها مختلفة ولا يمكن بعض شئ منها ولا يمكن اثبات الملك بالقيمة
من غير النظر الى السبب لان ذلك يوجب العقد الفاسد وان صرام ونحن انما جعلنا انشاء صيانة
لنعمل عن الحرام فعرفنا ان عدمه ليس له الا ولاية الاظهار واذ لم يكن هناك عقد سابق لا يتصور
انها ان والتكليف بحسب الواسع فثبت ان لم يكن ما صورنا بالقضاء احكامنا ما صور بالقضاء والحكمة
متعين في الانشاء يوضح ان القاضي لا يقول للمدعي ملكتك هذا المال وانما تقصر يد المدعي عليه
وامره بالتسليم الى المدعي لما في حكمه كما يدعيه وقضاؤه بهذا فاما ما يقول فثبت
بالنكاح بينكما وجعلتها روجه لك فليخ ان ثبت النكاح بينهما فمضى به وان قصاده ليعتد
شهادته الزور وموجب باطل فليست الا نكاح بل فضاؤه اعتد بشهادته الصواب كما مر او هذا الذي
في شهادته الزور في وسع خلاف الكفار والعبيد والمحدثين في التقذف اما لانهم ليسوا املا
لشهادته واما لانهم لا تثبت حالهم فان لم يسموا يعرفون بانها غابا كيف وطا التقذف تمام على ملا من
الناس فيثبتون وقولها يدعي النكاح في الماضي فليست يدعي في الماضي لكن سماع عواه وسماع الشهادته
على اعتبار ان مدعيه الحال في نوعه انه لا يدعي النكاح الحال لا يسمع واذ كان السماع باعتبار الدعوى
الحال فاذا قضى يكونها روجه له في الحال فقد قضى ما شاوله الدعوى وبضمه الشهادته واذ لم يسمع
العضد الاسفدم النكاح مدعيه في الباب انه يدعيه فيما مضى من الزمان ايضا لكن لا حاجة
الى العضد فيه لانه قطع الما زعمه ولا منازعه فيما مضى حتى لو كان فيه منازعه في حكم سماع النكاح
في الماضي في وقت معلوم بعض النكاح من ذلك الوقت وسفد من ذلك الوقت واذ اتقدم تاريخ اصد
تزوج ببنته بالسبق وبعض النكاح الحال واما ما صدم الامم عنهم من قال لا نظر في القضاء فيما مضى
فما يصح

فيما رجع الى فساد النكاح لان التقدم ضروري صحة القضاء بالنكاح الحق فلا يلزم فيها عداه ومنهم من قال
نظر ضروري القضاء بالنكاح الحق على ما تبا وله الدعوى **ص** شها ادعى ابيها بطلاق ابيها ان جرت
قبيل وان اذعت لالزمتهم **ش** اذا شهد الابان على ابيها بطلاق ابيها فان كانت الام تحب قبيلت
وان كانت تدعى بطلت لان لها منفعة بعود البضع اليها وظلها من قبيل النكاح وذل الا مسكوش
وفيه مضرة فوات منفعة القضاء الشهود والمنفعة فاذا ادعت من تحت المنفعة على المضنة
وكان الشهاده لها فلا تقبل واذ جرت تحت المضنة وكان الشهاده عليها لم تقبل لانها قامت
على تحريم الفرج فمقتل من غي ودعوى فان قبل الشهاده على الطلاق شهادته على حق الله تعالى وهو **لهذا**
بحزم الفرج وكان دعوى العبد منه وجوب وعدمه وصحته وفساده بمنزله واكثر بغير من غير الدول
من الام فلا يمنع بدعواها فليست في الطلاق حق الله تعالى كما ذكرتم وحق العبد كما ذكرنا في حث
انه حق الله تعالى لا يعتبر فيه دعوى العبد وسمع من غير دعوى ومن حث انه حق المرأة اعتبرت
الدعوى اذ اوطدت مانعة من القبول عملا بالدليلين بمحتج القبول عند وجود الدعوى
ص شها اذا ردت اوضدتها في صونها لا تقبل وبعد موافا ان ادعى الاب لا وان جرت قبيلت
لما مر وكذا لو شهدا انه كان طلقا لها وسروها قبل زواج آخر او انه ضلها وملك البطل ولو كذب
علمه في المبرط والنسوة في السرق ولو شهدا بعتق امته او شهدا ابناها فليست ما تركه في العبد عند
ش ولو شهدا على امرأه انها ارتدت عن الاسلام ومن ينكر فان كانت امرأه حية في نكاح
ابها لا تقبل شهادتها ادعى الاب ام محمد دخل بها ولم يدخل لانه اذا ادعى فالشهاده له بالبراه
عن امر الموت ان كان قبل الدخول وعن نفقه عدتها ان كان بعد الدخول واذ اجد اني شهادته
للأم فلو كان العتق لها وان كانت امرأه حية فان ادعى الاب ردتها لا تقبل شهادتها لان الفرقه
وقعت باقوان وتخصت الشهاده للاب بهر ان عن المار او عن النفقة فليست وان جرت الاب ردتها
قبيلت شهادتها لانها شهدا على الاب سلطان ملك النكاح وسقوط المهر والسفقه بين زوج جانب المضنة
فيه بالحد ولا يورث في صنع القبول فقبيل ومضى ردتها والاحكام المقتضية عليها وكذلك لو تزوج رجل امرأه
وطلقها قبل الدخول بها لم تزوجها نيا فليست ابناها انه كان طلقا في النكاح الاول لها وقد تزوجها
قبل ان يملك زوجا فليست فان كان الاب يدعي كذلك لا يقبل شهادتها لانها لم تزوجها بقره باقوان ولم
يصف الصداق وبها يبرأ منه فلا تقبل وان كان الاب يحذر ذلك ويقول ما طلقها في النكاح
الاول الا طلقه واحد يقبل لانها شهادته على الاب بالفرقة فليست بالنكاح ويستط نصف الصداق
ان لم يدخل بها في النكاح الثاني وكلمه لم يدخل هو اذ عت الطلاق او جرت لان الدعوى لا تنظر
في الطلاق على حاقينا ولو شهد الابان على ابيها انه ضاع امرأه على صداقها فان كان الاب يدعى لا يقبل

وما حصل للاب من شقة
سوط الصداق ونفقة
الزوجه مشقة بالضرر فلا
منع القبول

على المشتري الاول لان العقد لم يثبت لعدم قبول شهادتها وانما وقع الجارية الى المشتري الآخر
ماقداره وتوالت المشتري الثاني ادعى الشراء من الاول ولم يقبضها ولم ينقد الثمن فصدقه
مولى الجارية ان اخلف الثمنان جنسا ام يتسلمها اليه ولا يكون له حبسها عن المشتري الآخر
لانه لا يدعى عليه شيئا وقد اقرها ملكه وان احدا الثمنان جنسا فكذا في القياس لا حبسها لانه
ليس باع من المشتري الثاني والحصل من حقوق العقد فلا يثبت الا للبايع او لثانيه ولان الباع
مقران حقه على المشتري الاول دون الثاني ومن كان له على آخر ومن عطفه فعدم المطالب
لم يكن عليه سبيل وفي الاحتساب حبسها حتى يستوفى ماله على الاول من الثاني فان كان الثمن
الاول مثل الثاني او اكثر منه استوفى الثمن الثاني وان كان الثمن الاول اقل استوفى من
الثمن الاول الثاني مقدار الثمن الاول ويسلم المبيع اليه ويكون الباقي موقوفا على تصديق
المشتري الاول للمدعي وجه الاحتسان انه ما اقر بالجارية الا على وجه يكون محبوسه عنده بالثمن
والبايع على المشتري الاول الف والمشتري الاول على المشتري الثاني وهو المدعي الف خدشهم مثلا
ومن زعم المشتري الثاني انه لا يصلح للمبيع الا بعد نقض الثمن فهذا الجنب عن ذلك مقام الباع
مقام المشتري الاول فيه وقد استوفى الثمن من المبيع حاله الضرون لا لو غاب المشتري قبل نقض
الثمن فان الغاض بسعه ويوفى الثمن وكالوكيل اذا ادعى سلاك الثمن وقد اقر قبضه وكذب
الموكل فرد المبيع على الوكيل بحسب فانه باع ويوفى المشتري فالحاصل ان المدعي مقر بحسب الجنب
لثانيه فلا فرق بين ان حبسها باعده او ثانياه ولانه عطف جنب حقه من حال جديونه وهذا لان الباع
الاول باع من المدعي من وجه لاقداره انها سلمت لم غير باع منه فصدقه فثبتت له حق الاحتسان
عند انحاز الجنب نظرا الى كونه بايعا ولم يثبت عند اختلافه نظرا الى الحقنق ومن مثا تخنا من قال
بجمع الفاصي وبامر المشتري الآخر بوضع الثمن بين يدي المشتري الاول ويدي باعده حتى يصير المشتري
الاول قابضا بالتقليد ثم باع الباع اليه اشار بغيره اليه حقت قال حتى تاخذ الثمن من المشتري
الآخر قضائا بما على الاول وقال محذر الله وكذا في لواقير الباع الاول بما او عاه المشتري
الآخر ومحمد المشتري الاول ولم يقع البيند على الباع فالحكم فيه كالحكم فيما اقر ذو اليد بجمع ذلك
وشهد اناه لان شري المشتري الآخر انما ثبت في هذه المسئلة باقرار الباع الاول لانها شهادته لان
شهادته ابي الباع غير مقبولة وقد صدر الاقرار في هذه المسئلة كوجهه في الفصل الاول ولو كان
البايع الاول مدعي انه باع من المشتري الاول ورفعه اليه الا انه يحسد بيع المشتري الاول من المشتري
الثاني والمشتري الاول محذر شرا من الباع الاول وسعه من المشتري الثاني والمشتري الثاني مدعي
ذلك كله وشهد ان الباع الاول فالحجاب فيه كالحجاب فيما اقر الباع الاول بجميع ما او عاه
المشتري

بذلك

المشتري الثاني كما ذكرنا لان الابن من شهادته اللاب من وجه وعليه من وجه لان الباع الاول
مدعي انه باع من المشتري الاول ومحمد ان يكون المشتري الاول باع من المشتري الثاني ولو محمد
الكل كانت شهادتها مقبولة على اثبات سعه من المشتري الاول واسات بيع المشتري الاول
من المشتري الثاني لانها شهادتها على انها ولو ادعى الكل لم يقبل شهادتها في ذلك لانها
شهادته للاب فاذا ادعى الاول ومحمد الثاني لم يقبل شهادتها في سعه من الاول وقبض على بيع
المشتري الاول من المشتري الثاني واذا ثبت بيع المشتري الاول من الثاني لئذ البيند صار
كالو ثبت باقرار الباع الاول وصار حكمها واحدا ان ظهر قرض الآخر بشهادته ان الباع او ان
المشتري الاول سلمت الجارية له بغير شيء كفي المسئلة الاولى باقرار الباع وان لم يظهر فهو
كما ذكرنا في احتمال الثمن واختلافه ومكذ في لو صار في الباع الاول والمشتري الاول على ان الباع
الاول باع من المشتري الاول ومحمد جميعا ان يكون المشتري الاول باع من المشتري الثاني
وشهد ابي الباع الاول بان المشتري الاول باع من المشتري الثاني او شهد به ابي المشتري
الاول فالحكم كما مر موصى نظرا الى جارية وعابضا فان الشح في التخيير قال ابو يوسف
ومحمد يعني لم يخط الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل اشترى جارية بالف وقبضها ونقد الثمن
فاوعدى آخره كان اشترى بها قبل شراها بالف ولم يقبضها ولم ينقد الثمن وكذا الباع وصدقه
المشتري الآخر وهو ذو اليد فان المشتري الآخر يدفع الجارية الى المدعي للمشتري قبل ماقداره
لانه زعم انه اشتري هذه الجارية او لا وصار ملكا له وان شراها صاحب اليد باطل وكان
مقداره باجارية ومثل حبسها منه حتى تاخذ منه الثمن قضائا فاذا فقد فان ما نقد صار مثاله على
الباع لانه باع منه ملكا الغير ولم يسلم المبيع له اخص فلا يسلم فان كان الثمنان من جنسين
مختلفين اذها المشتري المجهول بغير شيء والمشتري المعروف هو الجنب منه سوار ادعى
المشتري المجهول انه كان قبضها او لم يقبضها فان كانا من جنس واحد ان ادعى المجهول
انه كان قبضها من الباع ما دونه الا انه لم يعد الثمن لم يكن له ان حبسها من المشتري المجهول
ايضا لما قلنا وان ادعى انه لم يكن قبضها فالتماس ان لا يكون له حق الحبس وفي الاحتسان
يكون كما ذكرنا في المسئلة الاولى **فصل** في شهادته بالبائع وقبض الثمن والبايع سكن وجهها
فحقا قمت دون الثمن وان قضى بالبائع ثم بالقبض ورجع عنها نصيبان الثمن لا ملاه بدليل الجاهل
قبيل فيها خلاف محمد وكذا ما كان والمار ولو شهد بالبائع وما جمل الثمن او باعته ورجعها يجر
من الثمن بوصفه ومن القيمة حاله ويرجع الباشا ليد وان لم يملك مقصودا كالعصا
المتخنة وقد مر جنسه ومتصدق بالفضل كيد المبيع قبل قبضه ولو شهد بالبائع وقضى به

والمدعي
الذي كره
الباع
المشتري

له الثمن
ليس

ثم ساجد الثمن او اخبر ورجع عنها فمضاه ورجعها الى اجل كالمشاهدة بناخير الدرس
رجل له جارية يساوي مائة درهم شهد شاهدان ان له باعها من هذا الخمسة وقبض الثمن والبيع
سكروا وكذا المشتري تدعيه فمضى القاضي بذلك كله على الباع ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما
فقد الجارية ولا ضمان الثمن ولو شهدا او لا يبيع ولم شهدا بقبض الثمن حتى قضى القاضي
على الباع بالبيع وعلى المشتري بالثمن ثم شهدا بعد ذلك ان الباع قبض الثمن ثم رجعا عن شهادتهما
فانما ضمان الثمن للباع والفرق بينهما ان الشهود عند رجوعهم لا يضمنون الا ما يلف بالقضاء
بشهادتهم والالف بالقبض بشهادتهم في الفصل الاول للماريدون الثمن لان القاضي قضى
ما سحوا الجارية ولم يعض الثمن لانه لا طالب له وهذا لا شرط ببيان مقداره في الشهادة حتى
لو شهدوا ان له باع ومضى الثمن ولم يدكر واقدار الثمن صحة الشهادة وقضى على الباع بالبيع
ولا يقضى له بالثمن ولو كان مضمنا لشرط ذلك فاذا رجعا طارا انها اتلفا الجارية على الباع
بغير بدل مضمنان قيمتها وفي الفصل الثاني لما قضى القاضي بالبيع او لا بعد قبض الباع
بالثمن على المشتري ووجوده له في ذمته فاذا شهدا بعد ذلك بالاستغناء فقد استغنا ما وجب له
في ذمته المشتري وقصر ايدى عنه فاذا رجعا ضمان ذلك ولان الثمن اذا لم يكن مقبوضا وجب
القضاء به ولهذا منع جهالة القضاء والعطاء بالبيع لم ينع ان لا يدل بوضوح فثبتت
الشهادة بالقبض انما لا يضمن فان قيل كيف يعض القاضي بالثمن وهو ما كان نزع ان لا يضمن
لان له بيع باشر لم يترغم ان لا يضمن له بيع انشاء القاضي ضرورة صحة قضاءه سابقا عليه لان القمار
ومذا يخرج على قول لا يضمن والى يوفى وقيل ان المسألة مبني على قولها فاما عند تجدد الباطل
والى يوفى الاخر لا يضمنان الا قيمة الجارية مائة درهم لما صدر له قضاء امضا بالبيع كان فافا بالبيع
لم يكن منها بيع كان باطلا في الباطل فلا يضمن ان يكادها وكذلك لو شهدا لرجوع امارة لا وجود
ان تزوجها على الف درهم وقبضت وهر مثلها فمضاه درهم ثم رجعا ضمانا وهر مثلها
ولو شهدا ان اشكاه على الف ولم شهدا بالقبض مضمنا لم يكن له فمضاه طاله الخروج عن ملكه ان رجعا
الغالب البضع لا قيمة حال حصوله في ملك الزوج حكما ان لم يكن له فمضاه طاله الخروج عن ملكه ان رجعا
صغره وحكما واذا كان له قيمة كان الجواب فيه كالجواب في البيع قبل هذا قول في حقه والى يوفى
اولا لان عند ما سجد العضاضا مائة باطنا وكانت الزيادة على القيمة في المسألة الاولى وعلى
هر المثل في الثانيه وجبت بالقضاء اعم على قول تجدد من زعم الباع والمدة ان البيع لم يكن
والزيادة لم يكن موجب ان لا يباخذ الزيادة على القيمة وهر المثل الا ان الاظهر انه على الاتفاق
لان العقد ظهر بالقضاء ورد القاضي محذورهما فاذا ظهر العقد ظهر البطل ولو شهدا على رجل

هذا هو الوجه في ان الباع لا يضمن الجارية لو شهدا بالقبض ثم رجعا عنها
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه
لان البيع يثبت الجارية له ولو شهدا بالقبض ثم رجعا عنه فمضاه
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه

هذا هو الوجه في ان الباع لا يضمن الجارية لو شهدا بالقبض ثم رجعا عنها
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه
لان البيع يثبت الجارية له ولو شهدا بالقبض ثم رجعا عنه فمضاه
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه

سبع عبد بحسبته الى اجل معلوم او قالوا ان تراه بحسبته واخوه سنة وقيمة العبد حاد والام
بجده فمضى بذلك ثم رجعا عن الشهادة فالسابع بالخيار ان شاء رجع على المشتري بالثمن الى ذلك
الاجل لانه لما قبض بالبيع صار الثمن الموقبل بينا على المشتري للبايع في زعمه في قمار قول لا يضمن
والى يوفى الاول وان شاء ضمن الشاهدان قيمة العبد حاد وليس له ان يضمنها الثمن لانه
لو ضمنها الثمن اما ان ضمنها من حيث انها لا ملك الثمن او من حيث انها فوئاع عليه امكان
الاخر لا وجه الى الاول لان ملكه في الثمن قائم بعد الاجل ولا وجه الى الثاني لان القاضي قضى
له على المشتري اولا بالثمن الحاد لانه قارن القضاء بما يمنع القضاء بالثمن الحاد وهو قيام الاجل
فلم يكونا فوتين عليه امكان اخذ الثمن وكان له ان يضمنها فبجده العبد حاد واما اخذ لانها
جانبان من وجه حيث فوئاع عليه العبد فمضى مؤجل وذلك كالملاك لانه لا يضمن اليه
في الحال عند جانبين من وجه لانها عوضه باكثر من قيمته الى اجل وانيها ضمنه من الاخر
كما في الغاصب مع غاصب الغاصب فان ضمن الشاهدان رجعا بالثمن على المشتري اذا طر
الاجل لانها باء الضمان قمار الباع وكما ان الباع ان يرجع على المشتري بالثمن اذا
طر الاجل فكذلكها فان قيل كيف يقوم الشاهدان اذا الضمان في الثمن الذي في ذمته للمشتري
مقام الباع والبايع لا يمكن بملك ما في ذمته المشتري من غنى لانه دين فله ان ليس فاما لا يقبل
الملك مقصودا فاما يدرك على انه لا يقبل حكما للضمان الاتري ان الايقع ما لا يقبل الملك مقصودا
وقبل حكما للضمان في الغصب ولا لو غصب عصبه افتقد في دين وادى ضمانه مثله ملك
المخدر حكما للضمان ولا يجوز ملكه ابتداء وكما شفيع يمكن الدار بغيره العبد الثمن ولو اشترها
اسدا بغيره العبد لا يجوز فكذلك اسدا مولى وقد مر من حسن ما يمكن ضمنا لا
قصد في كتاب الاقرار لورج شهود الكتاب بضمينان قيمة العبد ويقومان مقام المولى
في ملك بدل الكتاب وكذا شهود القتل الخطا اذا جاء المشهود بقتله حيا وتحت العاقلة المشهود
برصون على المولى وكذا في العهد عند اى يوفى ومجذ فاذا رجعا على المشتري بعد الاجل
يطيب لها قدر ما ضمنا وذكر مائة وسد فان الفصل وذلك ان رجعا لانه ربح استفاضة بسبب
حدث وموا الشهادة الباطلة وكان سببه الصدق ولانه من وجه كالمملك للثمن منها ما اسوة
من القيمة وملكه الخمسة بالمائة ربوا فله الربوا يلزمها التصديق بالفضل ولانه ربح
حالم ضمن الاتري ان من اشترى عبدا فلم يقبضه في مثله ربح في يد الباع خطا وضمن قيمته
واضار المشتري امضا بالبيع واخذ القيمة يطلب له قدر الثمن ويصدق بالفضل لما قلنا
ولو شهدا بخسامة وقضى به ثم شهدا بعد ذلك ان الباع اجله لا اسند وقضى به ثم رجعا عن الشهادة

هذا هو الوجه في ان الباع لا يضمن الجارية لو شهدا بالقبض ثم رجعا عنها
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه
لان البيع يثبت الجارية له ولو شهدا بالقبض ثم رجعا عنه فمضاه
لان القبض يثبت الجارية له ولو شهدا بالبيع ثم رجعا عنه فمضاه

ضمنا الثمن وذكر ثمنه في قمار قول ابي حنيفة والى يوسف لانهم تدارن القضاء بالثمن
الحال فليس القضاء به مصار الفتن الحال معضا به فاذا شهدا عليه بالاجل وقضى به فلهما عليه
امكان الاخذ فضمنا اذا رجعا وكذا لو شهدا بعد ذلك انهما اخذوا منه ثمنهما وكذا لو شهد
شاهدا ان فلانا اجل ومنه على فلان الى اجل ثم رجعا ضمنا لما قلنا وهذا اذا رجعا
قبل حلول الاجل ظاهر واما بعد حلول الاجل فكذلك لان الضمان تعلو بالشهادة عند
الرجوع لا بالرجوع والاتلاف يحصل بالشهادة فاذا صار ارضا منين بالشهادة لا يسقط كحل
الاجل الا ترى ان الوكيل يبيع بيمين حال او باع بيمين حال ثم اخذ من المشتري صح عند
ابي حنيفة ومحمد بن ابي نعيم ولو حل الاجل على المشتري لا يبرأ الوكيل باليمين لما
قلنا فكذلك اذا ضمن الشاهدان رجعا على المشتري الى اجل لانها اقام مقام الباع لما قلنا
فان تولى حصة المشتري تولى على الشاهدان وهذا السفر كونه مناعا قولنا ولا تاتي على قول
محمد لما قلنا ان القضاء لا يثبت بيمين بل بيمين ائتمن فشهدا ان المشتري منه
جارية تالف قبلها قيمتها مائة وقضى به والباع منكر ثم رجعا ضمنا قيمتها **ش** رجل حرى
بنه وبين آخر اذوا عطا وودون وشكره فادعى احداهما على صاحبه مالا فاقام المدعى
عليه شاهدين اياهما سببا امس وابراه المدعى من كل قلس وكثير يدعى قبله بعض القاضي
بابراه ام ان مدعى البراه اقام ذلك الشاهدان او غيرهما ان المشتري من المدعى عليه البراه
هذه الجارية لانه يدعى اول من امس تالف ورهم وقيمتها مائة والباع يحكمه فان القاضي يرضى
ببيع ويدفع الحاربه الى المشتري ولا يضمن عليه لانه وقعت البراه عن كل حال كان عليه او قبله او من
امس لا يثبت برأه امس فان رجعا عن الشهادة بالبيع ضمنا القيمة لا الثمن لان القاضي لم يرض
الباع بالثمن لانه قارن القضاء بالبيع مما يوجب البراهة عن الثمن فلم يصير استلغاب على الباع
الغن من غير عوض فضمنا ان القيمة كذا لو شهدا بالبيع وقبض الثمن ولان البراهة عن الثمن ظاهر
بشهود البراهة وما يثبتان على ذلك الشهادة فلا يجوز ان يؤخذ بالاتلاف المال فاما او ردت
المسلم شاهدين بما تقدم وايضا حاله ان موجب الشهادة اذا كان مسلم الغن غرامة قيمة
العين لا الثمن **ص** ادعى نكاحا معالته كتمت فمعتة او منكوبة او مجوسية
او مجوسية او غير شهود فعليه بالبينة خلاف كتمت حبشية او مجنونة لانكارها ويسعى المقام معه
ان كانت محلا لانسان وقت القضاء واختلفوا في حضرة الشهود والاكثر على ان تراطه
ش رجل ادعى على امراه نكاحا معالته تزوجتني وانا في غن من زوج آخر وانا
في نكاح او تزوجتني وانا مجوسية وقت العقد واسلمت بعن وقد كانت مجوسية او تزوجتني
وانا اخبر

في نكاح او تزوجتني وانا مجوسية وقت العقد واسلمت بعن وقد كانت مجوسية او تزوجتني وانا اخبر

وانما اخبر من الرضا او تزوجتني بغير شهود وانكار الزوج من الموانع كلها فالقول قول
الزوج ونقضه بالنكاح لان الدائم بقوله من جعل القول قوله كالثابت بالبينة وعلى المراء بالبينة
على ما ندعى من نكاحها لانها لما تصاد فاعلى وجود اصل العقد فعد تصاد فاعلى الصحة
ظاهرا فمدعى الفساد على البينة لانه يدعى خلاف الظاهر كلفه ما لو قالت تزوجتني
وانا صبيته او مجنونة وقال تزوجتني وانت بالغه فالقول قولها وكذا لو قال اقررت
لك نكاحا وانا صبيته فقال المقتدر بل اقررت به وانت بالغه فالقول قول المقتدر مع عينه
وكذا لو قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشره وقال بل شرطت
لي النصف فالقول قول رب المال وان كان يدعى النكاح وكذا رب الارض اذا ادعى
النصف الا عشره اقضه والمزارع يدعى النصف اما اذا قالت تزوجتني وانا صبيته
او مجنونة فلا يها ما انتفاعي ووجه اصل العقد لعدم اهليتها للبشارة بنفسها وكانت
منكرة لاصل العقد حيث اضافت الى حاله منافية للمعصية كالمعصية كالمعصية قبل ان اخلق
وكذا في الاقرار لا ضافه الى حاله منافي للاعتبار بل اظهر في الاقرار لان اقرار الصبي
هدر وعقد موقوف على اجازة المولى ولا ينفك ان الصبي ادعى تاريخا سابقا في
اقراره والمقتدر منكر لذلك التاريخ منبغى ان يكون القول قول المقتدر كالمقتدر بالحق جوبه
فاذعى المقتدر لانه كان القول قوله لا بالقول انما يصار الى الترجيع عند ثبوت اصل
السبب حارضا واذا لم يكن الاقرار في الصبي لم يكن المقتدر الا صافه مدعى التاريخ بل
منكر اصله كالمقتدر لعين اعتقته قبل ان اخلق او تخلف على لاجل لان المال
وجب بنصاده فانه يدعى نفسه صفا فالقول قول المنكر ومنه لما اضاف انكر الوجوب اصلا
واما المختار به فلم يتفق على عقد واصلان احدهما يدعى وجوب اجر المثل والاخر يدعى انكره وان كان الظاهر من حال
والظاهر وان كان من حاله لانه لا يباشر الفاسد لكن ليس الظاهر ان يباشر بهذا العقد
الصحيح المعنى فلم يتفق عليه واذا جعل القول قول الزوج في المسائل كلها فالقاضي يرضى
بالنكاح منها ولو ثبت ذلك بالبينة واذا قضى بالنكاح ملل بسعها المتعام معه وان تدعى
بجامعها لانه حاله الحرف واذا الميراث بعد الموت في كل موضع لو تراضيا على النكاح في الحال
يسعى المقام ويسعى المقام هنا واصل الميراث هنا وفي كل موضع لو تراضيا
على النكاح في الحال لا يسعى المقام معه واصل الميراث لا يسعى المقام واصل الميراث هنا
ومذاقنا من قول لا حلفه واني يوسف او لا وفان محمد لا يسعى المقام معه وان تدعى
بجامعها وان مات الزوج لاجل طاهره لانه الا ان ترجع لاقوله كما سألنا عن ان عند ابي حنيفة

حفظ

ان لا يباشر الفاسد لا يكون الظاهر من حاله ان يباشر بهذا العقد

ثبت قضاء يد نكاح مبتدأ اذا كان القضاء ستمائة الزور فكذا في القضاء بقول الزوج لان
قوله حجة في الظاهر وليس حجة في الباطن مثبتت لقضاء نكاح مبتدأ كتحريم التصحيح القضاء
ثم اذا ثبت عند نكاح مبتدأ بقول الزوج مثل شرط نسوة النكاح القضاء بالنكاح منها بغير
مخض من الشهود حتى لا يصير صلا لا لزوم في الباطن اذا قضى بالنكاح منها بغير مخض من الشهود
ذكر محمد في الاصل ان القاضي اذا قضى بالنكاح منها وسع للمدعي ان يقيم معه وان تدعي نجاشتها وان كانت
ورشد الحاكم ولم يقيد انه قضى لمخض من الشهود او بغير مخض منهم فدل اطلاقه انه لا شرط
والجواب في ذلك بعض من كمال النكاح ثبت ضمنيا لصحة القضاء فلا يعتبر وجود الشرط كالا اعتبار
الركن في قوله اعتق عبدك عني وذكر الزعفراني رحمه الله بشرط حضري لم وعلمه عاقبة المشايخ
رحمهم الله محمدا وذكر في الاصل على انه قضى لمخض من الشهود اذا ثبت هذا فقوله فيما اذا
اختلف في الشهود بسوها الحقام واخذ الميراث لانها لو تناحيا على النكاح في الحاق بسوها
الحقام واخذ الميراث فكذا اذا ثبت بالقضاء وانما اذا اختلف في العدد ان ترافعا وهي
بدعي بقاء العدة لا بسوها الحقام واخذ الميراث ان كانت صالحة بالاجماع لانها لو انشأ النكاح
في ذلك الحال لا بسوها الحقام واخذ الميراث فكذا اذا ثبت بالقضاء والنكاح مسدا لغيرها وان
ترافعا بعد انقضاء العدة بسوها الحقام واخذ الميراث كما لو انشأ النكاح ونما اوقاتا زعا
في الاختية لا بسوها الحقام واخذ الميراث بالاجماع كما لو انشأ او فيها اختلف في ان اسلام
وسوها الحقام واخذ الميراث كما في الانشاء وهذا معنى قول الشيخ وسوها الحقام مع ان كانت
محلا لانشاء وقت القضاء هذا كله اذا اذعن الزوج الصفة واوعدت الفساد اما اذا ادعى
الزوج الفساد له في الاسباب او غيرها او ادعى في الصفة فاقول قولها ايضا لكن يفرق
بينها لافتراده بالحكم وهو ممكن من تحريمها على نفسه فيجعل اقراره مقبولا في حق اثبات
الحكم فيكون بمنزلة الفرق من جهته ولها نصف المهر ان كان قبل الدخول وجميع المستحق
وبعد العدة ان كان بعد الدخول بخلاف ما اذا انكر الزوج اصل النكاح لان القاضي كذا
في انكاره بالحجة والمكدر في رعه بعض القاضي لا يبقى لزومه عترة ومنها القاضي ما كذب في
رعه بالحجة ولكنه رجع قولها للعنى الذي قلنا فبقي رعه معتبرا في حقه فلهذا فرق بينهما
بخلاف اذا ادعى ان النكاح كان في صفة فانه لا مهر لها عليه ان لم يكن دخل بها قبل الادراك
لان في معنى الانكار على ما ذكرنا وان كان دخل بها قبل الادراك فلها الاقل من المسمى ومن مهر
المثل لوجه الدخول حكم النكاح الموقوف فان عند الصغير سوقف على جارة وليه اذا كان
الولي يملك مباشرة وان كان الدخول بعد الادراك هذا رضى بذلك النكاح وبعد الادراك
لواجاز

لواجاز العقد الذي عنده حاله الصغير جاز ولا يجوز وليه قبل او راكه فكذلك بدخوله بها
يصير مجزئا كالا جازة بالنكاح في النكاح **ص** ادعت طلاقا فلها او واصلت بائنة
وطرف لا بسوها الحقام معه ان كانت صالحة وفي كل موضع لا بسوها الحقام لاجل ان رضى يعود
الى صفة قبل موته وبعد لا قبل هذا قوله وعند محمد لا بسوها الحقام ولا اخذ الارث اذا علمت
ظلمة **ش** امراه ادعت ان زوجها طلقها فلها او واصلت بائنة وانكر الزوج وطرف ام لم
يطلقها فهي امه ان لم تكن لا بسوها الحقام معه وان تدعي بها معها ان كان يعلم انها صالحة بالاجماع
فان قبل اذا ادعت انه طلقها واصلت بائنة كس ان بسوها الحقام معه وان تدعي بها معها عند
الاصغر والى لوفى الاول لان بعض القاضي مثبت نكاح مبتدأ عند ما كان بمنزلة ما لو ثبت
النكاح المبتدأ لمباشرة فلها انما ثبت النكاح المبتدأ بعض القاضي القاضي اذا لم يكن بينهما نكاح حقيق
ومضى القاضي بينهما بالنكاح مثبت النكاح تحريم التصحيح القضاء ومنها النكاح كان ثابتا حقيقا والمراه
ادعت الفرق فاذا طلف لم ثبت الفرق فمقتضى النكاح الاول ولم يقض القاضي بينهما بالنكاح
واذا لم يقض لم ثبت النكاح المبتدأ واذا لم ثبت بالقضاء نكاح مبتدأ او متى تعلم ارتفاع النكاح
الذي كان بينهما بالطلاق لم بسوها الحقام معه ابطاعا لم الموضح الى الارث اذا رجعت لا تصدق في
الزوج بان اقرت بعدم الاختية او عدم العدة او عدم الطلاق ان كان الرجوع قبل وفاته الزوج الميراث وان كان
م مات وسوها ان تاذر ميراثه وليس للورثة ان يمنعوها من الميراث من قال هذا قول ابي حنيفة بعد وفاته لم بسوها
اما على قولها يصح تصديقها قبل موت الزوج وبعد وردها من الميراث لا الميسر اذا اقر
رجل انه تزوج امراه على الف بم مخرقة فصدقة بعد ذلك في حياته او بعد موته صح تصديقها وتثبت
لان النكاح يثبت في حق الزوج باقراره ولا يبطل بحجج لان تحوده رجوع عن الاقرار وهو باطل
واذا بقي الاول واتصل به التصديق استند الى وقت الاقرار وكان كالموجود يومئذ مثبت
النكاح ولها الميراث والمهر الا اذا كان فيه فضل مبطل الفضل على مهر مثلها اذا كان في المهر
لانا وارثه وموثرهم في الاقرار للميراث ولو اقرت المرأة في صحة او مرض انها تزوجت فلانا فكذا
لم محمد فان صدقتها الزوج في حياته ثبت النكاح لما بيننا وان صدقتها بعد موته لم ثبت النكاح
عند ابي حنيفة ولا ميراث له منها وقال ابو يوسف ومحمد لهما لم ثبت النكاح اعتبارا لجانبيه
بجانبيه يعلم ان النكاح متى ما لموت فانه يعقد للمهر فخص المدة ينهيها ولذا تحق المهر
والميراث وان لم يوجد الدخول والمنتهى مقرر في نفسه فيصح التصديق في حال بقدر المقدر
كما يصح قبل بقره وابوصلغهم في فرق منها وقال لان الفرائض لم عليها لالها وتقديره من وجه
اصرها ان العدة بتي بعد موته عليها والعن من حقوق النكاح علمها ببقائها كبقائها النكاح

الميراث وان كان
بعد وفاته لم بسوها
ان تلخا ميراثه ولورث
ان منقوض

في صحة التصديق وبعد موتها لا يعد في جانب الزوج فقد فاته المقدمه الا ان فلا يعمل التصديق
والثاني ان الزوج حاكم النكاح والمهران محرم الملك وبعد فوات المهر لا يتصور بقاء الملك
حكما ليكون تصديق الزوج عاملا فاما بعد موته كوز ان يبقى ما لكان حكما فيبقى الملك لبقا المالكين
فيعمل تصديقها ولذا طر لها غسله ولا يحل له غسلها والثالث ان الفوتس لما كان عليها فالزوج
بالتصديق بعد موتها مدعى لنفسه لا ان يكون مقولا لا بشي لان حقه ما كان في ملكه قبل وفاته فله
بكونها بالكلية واما بعد فواته التصديق منها اقرار له على نفسها بالذبح فيصح التصديق بهذا الطريق
ثم مدعى عليه حكم الميراث والمهر وكذا العلم لكن المهر صحت بعد اقرارها حتى ماتت وهو على خلاف
ومنه من قال لا بل ما ذكر في الكتاب قوله الكل قال الصبر الشهيد وهو الصحيح فانه نص في
الاصل على قول محمد ومنا على قول ابي حنيفة والى كون انما لا يضر ميراثه ان مات الا ان يرجع عن
القول وصار الجواب عند من في من الميراث كالجواب في الملاعن اذا اكد بنفسه وادعى نسب
الولد بعد ما قطع القاضي النسب منه فالواجب ان اكد بنفسه قبل موت الولد يعمل بكد به
حتى اذا مات الولد يثبت منه وان اكد بنفسه بعد موت الولد لم يعمل بكد به حتى لا يثبت لانه
متى كان الولد حيا فهو في التكذيب غير مسموح لان المال ليس حاكم في الميراث فصحة التكذيب
ومنى كان الولد ميتا فهو في التكذيب مسموح لانه حال الاحتياق الميراث فلم يصح التكذيب قال
محمد رحمه الله ومدا كل باب واحد لا يسمعها الختام اخذ الميراث الا ان يرجع عن هذا القول قبل الموت
فكون لها الميراث في الفضا ولا يسمعها اذن فها بينه وبين الله تعالى ان كان الامرك وصفت

باب الشهادة في الحايطة **ص** الطيب والتمسك شرط
ضمانه والشهادة توثق **ش** اصل الباب ان الحايطة المخوف سقوطه وانما لمسلان او وثقا
اذا طوبى من له ولاية نقضه واصلا فلم يفعل مع التمسك حتى سقط ضمن حايطة بسقوطه
من حال في حاله ومن نفى فعلى قلمه واليه ذمب كشرخ والسعي وابرهم وعلقه وجامع
من انما بعين لكن شرط ان يثبت انه طوبى بالنقض وان مات من سقوط الحايطة وان الارث
له ما عدا الفاعل او بالمتن ان اكرهوا والعلم ان لا يضمن قبل الاشهاد ومعه ان يكون له مال
ان فعي به لانه لو وجب الضمان لما انجب بالمباشرة او بالتسبب بضم التعدي كالحقد في
الطريق ولم يوجد المباشرة منا وكذا التسبب لان اصل فعله لم يكن جنبا لانه بنى في ملكه فلا يكره
تعديا كالحقد في داره ولهذا بعد حاله وقت السقوط لا وقت البناء والمسلان ليس من ضنعه
كذا السقوط الا ترى انه لو سقط قبل الاشهاد لا يجب الضمان كذا اذا سقط بعد ولو كان
هذا تسبليا وسببا لوجب الضمان لما افرق الحال بين الاشهاد وعدمه كما اذا حذر بدار على

التمسك شرط
ضمانه والشهادة
توثق ش اصل الباب
ان الحايطة المخوف
سقوطه وانما لمسلان
او وثقا اذا طوبى
من له ولاية نقضه
اصلا فلم يفعل مع
التمسك حتى سقط
ضمن حايطة بسقوطه
من حال في حاله
ومن نفى فعلى قلمه
واليه ذمب كشرخ
والسعي وابرهم
وعلقه وجامع
من انما بعين
لكن شرط ان يثبت
انه طوبى بالنقض
وان مات من
سقوط الحايطة
وان الارث له
ما عدا الفاعل
او بالمتن ان
اكرهوا والعلم
ان لا يضمن
قبل الاشهاد
ومعه ان يكون
له مال ان فعي
به لانه لو وجب
الضمان لما انجب
بالمباشرة او
بالتسبب بضم
التعدي كالحقد
في الطريق ولم
يوجد المباشرة
منا وكذا التسبب
لان اصل فعله
لم يكن جنبا
لانه بنى في
ملكه فلا يكره
تعديا كالحقد
في داره ولهذا
بعد حاله وقت
السقوط لا وقت
البناء والمسلان
ليس من ضنعه
كذا السقوط الا
ترى انه لو سقط
قبل الاشهاد
لا يجب الضمان
كذا اذا سقط
بعد ولو كان
هذا تسبليا
وسببا لوجب
الضمان لما
افرق الحال
بين الاشهاد
وعدمه كما
اذا حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق

على الطريق او وضع خشبا وكاشرا للجناح والكنيف وجه الاستحسان ان حايطة بالميلان
شغل ثوبا العامد ان كان الى الطريق او مواء المالك ان كان الى الجناح موكف فوجب عليه السقوط
اذا طالبه من له ولاية المطالبة فاذا لم يفرغ مع التمسك كان او امتد اياه جنبا مبتداه فضمن
الا ترى ان الذبح لو ثبتت بشوب انسان فالقصد في دار انسان فذلك فلا ضمان على صاحب
الدار ولو طلبه صاحب من صاحب الدار فله ضمان فذلك ضمن وكان للمنع جنبا مبتداه فكذا
منا كلف الحقد في الطريق واضرا للجناح لانه جنبا بنفسه ولذا بعد حاله وقت الاشهاد
ولا يتقبل بتبذل المالك وهذا يعتبر حاله وقت الوقوع ومعدل بتبذل المالك في غير هذا
فما لو مال فباع ثم سقط يعتبر حال المسمى ان كان قد اشهد عليه ونكح من نقضه ضمن ولا
فلا اما لو بنى حايطة ما يلا او اشيع الجناح لم باعدا لضمان على الباع لانه جنبا باول البناء
وهذا لا يشرط الطلب فيما او ابناه ما يلا او اشيع الجناح لانه جنبا بحقه الوضع كلف ما قبل
الاشهاد لانعدام المنع بعد الطلب وكذا اذا لم يفرغ من النقض لانه معذور في ذلك القدر
من الزمان وشرط صحة الاشهاد دوام القدر على التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
اما اعتبار القدر وقت الاشهاد لان طلب الفعل ما يصح من القادر لا من العاجز واما
دوامه الى وقت السقوط لانه لو عجز عن السقوط قبل السقوط لابقى مطالبا فلا سفي
جانبا فسقوطه بعد انما لم يسقطه قبل الاشهاد ويصير جانبا عند السقوط بترك السقوط
فتبطل السقوط كانه اوقع عليه والاشهاد ليس بشرط لوجب الضمان وانما شرط المطالبة
بالنقض لصبر متعديا بالامتناع فاقا الاشهاد لانيات المطالبة اذا اكر حتى يظهر للقاضي
تقديره ووجب الضمان عليه فيلزم باوانه وانما لو اعترف انه طوبى بضم عليه بالضمان
وان لم يشهد عليه والمكاتب والدمي والمهران كالحكم المسلم في الطلب ولا يصح الاشهاد من الصبي
والعبيد الا اذن الاب والموء والاشهاد ان يقول لصاحب الحايطة بين يدي عدلين ان حايطة
حايطة او متصلا مخوف الانددام فانقضه والاضمان ما انكف **ص** مال حايطة الى دار
فالطلب لما لكان لضرره ولا يصح على الصبي والمجنون والمستعير والممرن من الجوخ **ش**
اذا مال الحايطة الى دار انسان فلا اشهاد اليه والى سكان الدار كالمستاجر والمستعير لوجود
الضرورة عليهم ولانه عصب الهواء وكان لم حق الاستدرا كالعين ولو كان الحايطة رمتا
او عارية فطلب نقضه من المستعير والممرن لا يصح الطلب حتى لو سقط لا ضمان
لانه طلب ممن لا يمكن استنقض ولو طلب من الممرن او الاجر او المستعير صح الطلب لانه
ملك استنقض قضاء الدين واستدرا العارده ولو طلب من المالك ولو صبي او مجنون

التمسك شرط
ضمانه والشهادة
توثق ش اصل الباب
ان الحايطة المخوف
سقوطه وانما لمسلان
او وثقا اذا طوبى
من له ولاية نقضه
اصلا فلم يفعل مع
التمسك حتى سقط
ضمن حايطة بسقوطه
من حال في حاله
ومن نفى فعلى قلمه
واليه ذمب كشرخ
والسعي وابرهم
وعلقه وجامع
من انما بعين
لكن شرط ان يثبت
انه طوبى بالنقض
وان مات من
سقوط الحايطة
وان الارث له
ما عدا الفاعل
او بالمتن ان
اكرهوا والعلم
ان لا يضمن
قبل الاشهاد
ومعه ان يكون
له مال ان فعي
به لانه لو وجب
الضمان لما انجب
بالمباشرة او
بالتسبب بضم
التعدي كالحقد
في الطريق ولم
يوجد المباشرة
منا وكذا التسبب
لان اصل فعله
لم يكن جنبا
لانه بنى في
ملكه فلا يكره
تعديا كالحقد
في داره ولهذا
بعد حاله وقت
السقوط لا وقت
البناء والمسلان
ليس من ضنعه
كذا السقوط الا
ترى انه لو سقط
قبل الاشهاد
لا يجب الضمان
كذا اذا سقط
بعد ولو كان
هذا تسبليا
وسببا لوجب
الضمان لما
افرق الحال
بين الاشهاد
وعدمه كما
اذا حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق
فان حذر بدار
على الطريق

لا يصح لعدم قدرته على النقص ولو لعدم الابدان او وصيته فلو تلف به شيء وجب على
عاقلة الصبي او المجنون لو كان نفسا او في ماله لو كان مالا لان طلب من ملك النقص فلو تلف
الصبي او عقل المجنون او مات ابوه او وصيته بطل الاشهاد لزوال الولاية **ص** ولو مال
الى الشارع فالطلب للعاقلة حصة لعموم الشريعة كالغنيمة وحق بيت المال بكون الشهادة و
الشفعة **ش** اذا مال الحايك الى الشارع الاعظم فاتي الناس طلب واستهد على صاحب
الحايك **ص** لانه شغل حق جميع الناس والواحد منهم يقوم مقام الجميع فما تنفعهم لتعذر حضور
الكل وهذا الطلب بطريق الحسبة لا باعتبار انه حقه لان الشريعة عامه فلا يثبت فلا يجوز فيها
حق الواحد كما لا يكره في الشفعة وشهد لكل في بيت المال والشفعة ولذا لا يمنع قبول الشهادة
لكن جعل الواحد مقام الكل فماله فيه منفعه لتعذر طلب الجميع **ص** فلو اخره القاضى بعد الطلب
او الطالب لا يصح وكذا في حقه واطال في ماله والنفس على عاقلة خلاف المالكين يظن وضع
شيئا في الحايك او في ملك غيره وابراه المالك او اخره **ش** ولو استهد عليه لم قدعه الى المالك
فطلب الهدم فاخره القاضى اياها فوقع الحايك معتد انسانا وفسد ماله لم يطر عنه الضمان
فيضمن عاقلة النفس ويكون المال في ماله فتاخير باكل لان الحق للعامة وتصرفه انما يظهر فاما
لم فيه منفعه الا ترى انه لو اذن باستهلاك شيء من بيت المال كان باطلا ولو فعل في ذلك كان
ضامنا قال في الاصل ما خي القاضى ليس تقصيرا منه الا ترى انه لو اخره ثلثة ايام لم يراى
ان تاخير باطل فانه يامر بالهدم ويرجع ولو كان قضاؤه لم يكن له الرجوع ولو اخره الذي
طلب لا يصح تاخير في حق نفسه ولا في حق بقية المسلمين حتى لو سقط الحايك فالتلف
شيئا ضمن جميع قيمته ولا يرفع حصته الذي اخر لو كان له بعضه لان الشريعة عامة فلا يظفر
فيها حق الواحد في فساد التصرف كاعتاق احد الغزاة عبدا من بيت المال او واحد
من الفقراء وكذا لو ابراه الذي طلب لا يصح ابراهه في حقه ولا في حق جميع المسلمين
حتى لو سقط الحايك فالتلف شيئا ضمن جميع قيمته ولا يطر عن حصته الذي ابراه الما بينا
فان قيل وجب ان لا يصح الاشهاد من الواحد قيل له ما صح باعتبار حقه واما صح باعتبار
انه قائم مقام المسلمين فماله فيه منفعه اما في التأخير ضرر فلا يقوم مقامهم فلو صح صح باعتبار
حقه ولا يجوز ان يصح باعتبار حقه لان تاخير و ابراهه خرج مخرج الفساد لان الحق للعامة
واشهاده كاشهادهم ولو مال الحايك الى دار رجل فاستهد عليه صاحب الدار فماله ان يوثق
اياها ففعل صح حتى لو سقط في تلك الايام وفسد متاعا لا ضمن وكذا لو ابراه بعد الاشهاد
لانا الحق ثابت له على الخصوص والحق الثابت على الخصوص مما نطق لصاحب الحق التصرف فيه
دار على الفرق

دل على الفرق بين الحق العام والمالك الخاص انه لو حضر بيثرا في قارعه الطريق و ابراه انسان
او اخره في طم البئر فوقع فيها انسان او الرجل الذي ابراه او اخره يجب الضمان عليه
وبمثل لو حضر بيثرا في دار رجل او وضع فيها خبثا و ابراه فما صنع لم ومع فيه انسان لا ضمان
على الحاضر كانه فعل صاحب الدار **باب** **ص** الشهادة في الوكالة والوصية
ص شهادة الكافر لا تقبل على المسلم مقصود **اش** الاصل ان شهادة الكافر على الكافر
مقبولة وعلى المسلم غير مقبولة قصدا وتقبل حكما وضما كما في غير الوكيل الا اذا كان ميناك
ضروري لا يمكن دفعها الا بها كشيء او النساء او من فبا فيه ضرر ولا يمكن دفعها الا بها كالمك
ابكاره وشهادته القابلة على الولادة واخر ان البينة من قامت على الغائب للمصالح لا افضل
الا اذا كان عنده خصم حاضر اما قصدا او حكما لما تم اما اذا قامت البينة على الغائب ليكتب
القاضي بذلك كتابا بالقاضي آخر يقبل ويكتب في العقار والديون بالاتفاق لان الحاضر في العقار
الى التخييد وذلك على وفي الدين لا بيان قدن ووصفه وان يمكن ايضا كحوز اما في التوقيعات
كالعبد الا بقر والجارية والعروض والدائنة نذرت من بلد الى بلد لا يكتب بالاجماع لان الشرط
فما ينقل ويحول الاشان من المدعي والشهود فاذا علم هذا الشرط لا تقبل الدعوى والبيته
وعن ابي يوسف انه يجوز في العبد الا بقر ولا يجوز في الجوارى وسائر العروض وهو اختيار
الحاوية لان العبد انما يحكم خارج البيت غالبا فيقدر على الا بقر غالبا فحق الحاضر الى الكتاب
واما الامة فالأحكام داخل البيت غالبا فيقدر على الا بقر غالبا فالحاضر الى الكتاب
ومعنه انه يجوز في سائر العروض وابهايم وبها اذ من غنا الما فروع وذكر الاسبيحاني ان الفتوى
عليه والفرق بين القضاء والكتاب ان القضاء على الغائب لا يجوز لما بينا وسام البينة للكتاب
ليس للقضاء بل بالنقل شهادة ثم كتابه الى القاضي المكتوب اليه ولذا يعمل المكتوب اليه براه
لا براه الكاتب ولهذا لو حضر الخصم مجلس الكاتب ليس له ان يرض عليه بذلك البينة لان
تلك البينة ما سمعت للقضاء فبما قر المداخعي ما عاده البينة كحضر الخصم وضار عنه الشهادة
على الشهادة والشهادة على الشهادة صحيحة وان لم يكن الخصم حاضرا عند التخل ومداخعي
وانتبا من ما يجوز اهل الكتاب القاضي الى القاضي لان الكاتب لا ولاية له على الخصم الذي
ملو في غير بلد وكما لا يكون اقوال من عبارته ولو حضر بنفسه مجلس قضاء المكتوب
اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضي وكذا اذا كتب اليه ولكننا تركنا القياس
وجوزنا كتاب القاضي الى القاضي مما يثبت مع الشبهات كحديث عتي رضي الله عنه فانه يجوز
ذلك وكما ان الناس اليه وقد يكون انما يملكه على حقه وصحة في بلد اخرى فيتعذر

المالك وان لم يعلم
الوكيل

فلا

عليه الجع منها وربما لا يتكمن من ان يشهد على شهادتها واكثر الناس يعني من عن ادوار الشهاده
على الشهاده على وجهها لم يحاج بعد ذلك للمعروف عداله الاصول وربما لا يعرف عداله الشهاده
في المصداق فيه الخصم ولو شهد على شهادتها وزعم دفع الحاجه الى نقل شهادتها في المالكين
ذلك القاضي ليقول ان الكاتب عدل الزعم ويكتب ويذكر في المكتوب اليه وللتيسير يجوز ان يذكر
لكن فيما يسمع الشهاده لانه لا يملك عن شهادتها كذا ذكرناه وجه القياس فلا يكون حجة فما سدرى بالشهادت
كشهادته الرجال مع النساء والشهاده على الشهاده **ص** قال وكلني بكل حق له في الكوفه
واقام بينه لا يقبل لعدم الخصم قال محمد فان احضر رجلا ينكر وكالته وادعى عليه فقبل عليه وعلى
غيره وولت على جوارها على المستحق والاصح غير **ش** رجل حضى عند القاضي وادعى
ان فلانا الغائب وكله قبض كل حق له بالكوفه وبالحضوه فيها واقام البينه على ذلك ولم يحضر
احدا للموكل قبله حق لا يسمع القاضي بينته ولا يقض له مالوكاله لانه قضاء على الغائب
مالتوكيل وليس عند خصم حاضر فان احضر واحدا وادعى ان للموكل عليه حقا فاقام البينه
بحضرة قضى بوكالته عاقبه كما شهد به الشهود حتى لو احضر بعد ذلك غرضا آخر للموكل لا يحاج
الى اعاده البينه مالوكاله لانه ادعى على الحاضر اعني الغريم الاول حق الاستيفاء منه
ولن يثبت ذلك الاستيفاء الوكاله من الغائب فاصب الحاضر خصما في انكار الوكاله لدفع
حق الاستيفاء عن نفسه فقد انقضت التوكيل على الغائب ضرورته فادعى الحاضر
مثبت الوكاله عاقبه في حق ساير الناس كما شهد الشهود لان البينه حجة في حق الكافه قال
المناخي قول محمد رحمه الله احضر رجلا وادعى ان للموكل عليه حقا ولم تقل احضر رجلا عليه
للموكل حق بل على ان من اراد ان يجعل حكمه مستحكما اذا اقام رجلا وادعى ان الملك الظلاني
في دين وانه سخطه عليه وسكره لرجل في ذلك فاقام البينه عليه فانه يقبل بينته وسجل ملكه
كما فعلت البينه على الوكاله في حق المثل ويدل ايضا على انه اذا احضر مسخرا ادعى قبله حقا
للموكل وهو منكر واقام البينه على الوكاله يقبل بينته لكن من اخنا المناخي ومن رجمهم الله
قالوا انما يجوز اقامه البينه على المسخري او الم يعلم القاضي انه مسخري اما اذا علم قلة وموا احتياط
الشيخ برهان الدين رحمه الله قالوا وموا الصحيح والشيخ رحمه الله قال والاصح غير **ص**
ولو قال كل حق له قبل فلان فهو الخصم دون غيره ولو وكله كضيق العاض ومو يعرفه باسمه
ونبه صح لا نوجب وان لم يعرف لا ولا يقبل منه الموكل بل لعدم الخصم او الحاجه ومن وكيله على
حصمه يقبل **ش** ولو ادعى انه وكيل يقض كل حق له قبل فلان لا يقبل الا كضمة لانه لما خض له
خصوصته لم يقرم عيه تمامه فان اقام البينه كضمة وقضى بوكالته لم احضر غرضا آخر فكلف

انفاضة

اقامه البينه لانه اثبت وكاله خاصه مقصوده على الحاضر فلا بد من ابيائه على الثاني لان
الوكاله تقتل الفضيض والبيهه انصب وكاله خاصه مقصوده على الحاضر دون غيره
ولو شهد شاهدان بالوكاله والوكيل يقول لا ادري وكلني ام لا لغيري من الشهود اخبروني
انه وكلني واما الطالب فهو جائز لان خبره يثبت العلم للقاضي حتى يقض بالوكاله فلان ثبتت
العلم للوكيل بالوكاله او لا تاتي ان العلم بالوكاله يكتفي قوله الواحد عدلا كان او فاسقا
خلاف القضاء ^{اي قضاء القاضي} والوارث اذا اخرج الشاهدان حقوق مورثه وسعه ان يدعيه للبيه
به وهذا لان الدعوى غير ملزمه والعضاء ملزمه فاذا كان خبرهما مطلقا للقضاء كان مطلقا للدعوى
بطريق الاولى ^{اي كفايه قول الواحد} رجب حصره على القاضي ومعه اخره فقال وكلني هذا كل حق في قبل الكس
ما كوفه فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه جازا التوكيل في العضاء الموكل في غيبته
وحضوره والا فلا لان في دين التوكيل يعلم القاضي العضاء الموكل في غيبته بخصوصه
الوكيل ووقت القضاء لم يبق معلوما لان العلم يحصل بالنسب او الانسان وقد انعدهما
حال غيبته ولو قال الموكل للقاضي ويولا يعرفه انا اقيم البينه اني فلان بن فلان افلائي
لم يسمعها لانه يريد اثبات نسبه من غير خصم ولو اضر الوكيل غمها كضر الموكل وادعى
لموكله عليه حقا وادان بدين ان موكله فلان بن فلان لا يقبل لعدم الحاجة الى اثبات النسب
حاله حضوره ولو عاب الموكل وهو وكل يعلم القاضى ويولا يعرف الموكل فاضر الوكيل
خصما وادعى لموكله قبله حقا واثبت ان موكله فلان بن فلان يقبل على اثبات نسبه ويقضي
بالوكاله بعلمه لانه حال الغيبه لم يبق معلوما بالاثبات فاصحح له رفع الجمله بالنسب
بعضه لان الوكاله كانت صحيحه بالغيبه الا ان القاضي لا يقض بالوكاله الجمله بالنسب
الموكل وهذا الحاضر خصم عن الغائب في اثبات وكالته وتعرف نسبه عند القاضي لان القاضي
يقول له رايت رجلا وكلك الا اني لا ادري انه على النسب الذي تدعي فلا تجد بدا من اقامه البينه
على الوكاله من جهه ذلك البطل الذي يدعي الحق له فاذا اقام البينه على ذلك واثبت الجمله بعضها
ص ولو طلب منه ان يسمع الشهاده بدون الخصم لم يكتب بها الى غير اجاب في العقار
والدين دون المنقول وعن ابي يوسف في العبد الابن والامه كذا في الضرر وقال محمد
لا في الكل ولا بعض الثاني يجب ما لا ينافي الا ان يكون في ولا يثبت **ش** ولو حضر الموكل عند
القاضي وقال اني وكلت هذا والقاضي لا يعرف الموكل وليس معه خصم حاضرا فادان الموكل
ان يقيم البينه على الدس ليدفع له القاضي كما بل لا قاض اخر او ادعى الوكيل الوكاله بالخصوصه
مع فلان الغائب فاقام البينه على الوكاله وطالب من القاضي الكتاب يسمع شهادتهم وان لم يكن

مهم خصم حاضر وكتبت الكتاب بشهادتهم الى القاضي الذي يردون الكتاب اليه لان كتاب
القاضي الى القاضي ليس بقضاء بل هو بمنزلة الشهادة على الشهادة ونقد الشهادة الى المجلس
الكتوب اليه ككتاب وحسن نقل شهادتهم بالكتاب موافق وقول القاضي فيما يخبر بمنزلة الشهادة
شاملين الا ان لو قال ثبت عندى زنى فلان واحصائه فادعوه او قتلتم فاقوله ثبت
ذلك بحج وقوله وهذا قول الى صنف والى يوفى وكذا ولا اما على قوله الاخر الذي رجع اليه كذا رواه
ابن سماعه عند لا يصدق القاضي فيما يخبر انه ثبت عندى زنى فلان الرجل واحصائه او قتلتم او
غيره مما من الحقوق حتى يعرف الحق التي قضى بها ولا تثبت شهادته الا اصول عند المكتوب اليه ككتاب
القاضي حالم بشهادة شاملا آخر وكتاب القاضي بمنزلة شهادة واحدا من الفروع كانه حضور
نفسه وشهد منهم من قال هذا اختلاف عصر وزمان لان ابا حنيفة كان في القرن الذي
شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق ووصفهم بالخيرية وكان الغالب منهم
الصالح ولذا يكتفى بخامس العدالة ويحرم في القرن الرابع وقد فشا الكذب وظهور الفساد
في القضاء فلم يقبل قوله حالم بنصفهم اليه شاملا آخر احتياطا لحقوف الناس ومنهم من قال
اختلاف حجم وبركان محمد يقول هذا قول واحد غير معصوم عن الكذب فيما يطلع عليه الرجل
فلا يكون حجم كاشفا له وما يقولان بان القاضي نايب الرسول عليه السلام والنايب قائم مقام
المكتوب عنه وقول المكتوب عنه حجم على الافراد وكذا قول النايب قول القاضي
اقبم مقام شاملين شرعا فلما ثبت شهادة الاصول بشهادة شاملين ثبت كتاب
القاضي بخلافه او احضر بنفسه الى بلد القاضي المكتوب اليه وشهد بين يديه على شهادته
مولا حيث لا يقبل حالم بنصفهم اليه شاملا آخر لانه الحق بواحد من الرعايا كخروج من موضع
ولايته وقضائه فاما ما ثبتت ذلك بالكتاب والكتاب وجد في موضع موافق فذلك قول
منزلة شهادته شاملين حتى انه لو كان قاضي تلك البلدان بان كان قاضي القضاء ثبت
شهادته الشهادة بحج وقوله في مجلس القاضي الثاني وكذا لو كان في بلد فاصيان كل واحد منهما
قاضي في ناحية على صفة فاجتمع في ناحية احدى ما فاضر اصد ما صاحب قضته او شهادة شهود
عنه فان كان المخبر قاضي هذه الناحية يجوز للأخر ان يقضي بقوله اذا وصل الى موضع ولايته
وان كان المخبر قاضي تلك الناحية لا يجوز لهذا القاضي ان يقضي بحج وقوله وكل جواب عن فتنة
في الوكالة لانه لو كان في الوصية في الفصول كلها لانها وكاله بعد الموت الا انها لغت فان فصل
وموان الوكيل اذا ثبت الوكالة عامة ثبتت عامة وان ثبتت خاصة ثبتت خاصة اما الوصي
اذا ثبت الوصاية ثبتت عامة وان اثبت بها خاصة ثبتت عامة عند ابي حنيفة لان الوصية

في نوع يكون وصيته في الانواع كلها عند خلاف الوكالة في نوع وعند ما تثبت خاصة كالوكالة
لان كل واحد منها يقبل الخصم هكذا ذكر ملال رحمه الله قول الى يوفى به مع محرمه وفي اكثر
النسخ انه مع ابي حنيفة لمحمد انه خص كل واحد منها في شيء موجب ان يختص به لانه ايقن كل واحد منهما
في شيء مختص به لانه قد باعنه على بعض ماله دون بعض وعلى بعض اولاده دون بعض وان كان
مبنى الوصية على العموم لكن كمثل الخصم كالمطهر به فان مبناها على العموم عند الاطلاق
ولو خص رتب المال يصح خصيصه ولما ان مبني الوصاية على العموم فصار بمنزلة الاذن
ولو اذن لعبك في بعض التجار صار ما ذونا في التجارات كلها ولان الوصاية في الدين
يقضي الوصاية في العين لان الدين يصير عينا بالقبض والعين يصير دينا اذا ملك
رجل وثبت ان كل واحد منها يقضي الوصاية في الآخر فحسن وجعل كل واحد منها في جميع
الاموال **ح** احضر مسلما وموكله زنى وكذا شهوده لا يقبل قال وفي الوصية نقل الحسن
للضرورة كنسبهم وذميا يقبل عليه وعلى المسلم تبعا كالشهادة يعقوب عن في تكبير
الحار وبالدين على عبد المسلم الماذون النصواني **ش** مسلم ادعى انه وكيل فلان بن فلان
النصراني بكل حق له بالوقوف وبالكسوة واقام بينه على وكالته لا يقبل من غير خصم
فلو احضر غرضا مسلما واقام شاملين نصرانيين لا يقبل لانها شهادة النصراني
على المسلم قصدا ولو احضر غرضا نصرانيا ثبتت لانها شهادة النصراني على النصراني
لان من البينة ثبتت العقد على الغائب وهو نصراني وبازم الحاضر الدفع وهو نصراني
بخلاف ما لو كان الموكل مسلما فقام الوكيل شاملين نصرانيين لا يقبل وان كان الخصم قريبا
لانها ثبتت العقد على الغائب وهو مسلم على الوكيل حتى يسفيد الدافع البراه بدفعه
الى الوكيل ويجعل القول قول الوكيل في الهلاك واذا قبلت وصى بالوكالة وكان ذلك قضايا
في حق جميع الغرضاء المسلمين وغيرهم لانها لما قبلت صار الثابت بها كالثابت معاينه
لقبائها على من يبيح في حقهم وتضرر المسلم بها ثبتت كما لثبوت عند الوكالة عند القاضي على
خصم كانت البينة حجة في حقه لا مقصودا بدليل ان حضر المسلم لم يشترط لقبول البينة وصار
كالشاهد نصرانيا على نصراني انه اعتق عبدا المسلم يقضي بها وان تضمن تكبير الحار على
المسلم لو قد ذكروا لو شهد نصرانيا على عبد نصراني دين ومولاه مسلم يظهر القضاء
في حق المسلم سماع لان الماذون في الدين بمنزلة الحار ولهذا يجوز القضاء عليه عند غيبة
المولى الا انه اذا كان المسلم منكرا للدين كمن لا شاملين مسلمين على الدين مسلم ادعى
ان فلانا النصراني اوصى اليه ومات واحضر غرضا مسلما للنصراني المبيت قسمة

حق والغريم ينكر الموت والا يصرأ ويقرب بالدين فاقام شاهدان نصرا نيتين على ذلك
 فالقياس ان لا يقبل ولا يقضى له بشئ كما ذكرنا في الوكالة لانها شارة النصرا في على المسلم
 قصدا والوصية وكاله بعد الموت معتبر بالوكالة حاله الحيوان وفي التوكيل حاله الحيوان
 لا يقبل ولا يقضى بشئ وكذا في التوكيل بعد الوفاة وكالو شهدا بالدين ومومنكم وفي
 الاحكامان يقبل لان موث النصرا في لا يحضر المسلمون والا يصح يكون عند غالب
 وذكر حال العجز عن الخروج في الاسواق ومحالطة المسلمين والمسلمون لا يحلون اصل
 للذمة في دورهم فلم يقبل شهادة النصرا في على المسلم في انبات الموت والوصاية
 لا ذي الى ضياع حقوقهم المعصومة المتعلقة بالموت والابصاء تقبل على الغريم المسلم
 ضررون فقبلت ضررون كما قبلت شهادة النساء والقابلة في البكارة والولادة لذلك خلاف
 الوكالة لانها في الغالب تكون في الاسواق وخارج الدار والمسلم يحالط الامم في الاسواق
 فلا ضررون ولو كان الغريم منكرا للابصاء والموت والدين فاقام على الدين شاهدان مسلمين
 وعلى الموت والابصاء نصرا في فهو على القياس والاحتسان ولو احضر غريما قيا وقضى
 لها في حقه كان مصدا في حق جمع الغريم قبا سنا واحتسانا كالوكالة ولو ادعى نصرا في ان
 ولانا النصرا في مات وان ابنه وارثه واقام بينه من النصرا في ولم يحضر خصما
 لم يقبل لانها قامت للقضاء من غير خصم فان احضر غريما لم يثبت مسلما مقرا بالدين
 وينكر النسب والموت فاقام شاهدان نصرا نيتين لم يقبل في القياس وقبيل في
 الاحتسان وجه القياس ان ملزم شهادة النصرا في قامت على المسلم مقصودا وجه
 الاحتسان ان يجب موت النسب لنكاح والولادة والمسلمون لا يحضرون مناكرتهم وولاؤهم
 فلم يقبل شهادة النصرا في على المسلم اذ الى ضياع الحقوق المتعلقة بالنسب ولوعلم
 القاضي بموت النصرا في واقام رجل البيت من النصرا في انه ابنه وجا غريم مسلم مقر
 بالمال منكرا للموت والنسب فبعض بالموت بعلمه والنسب بالبينة ودمع المال اليه
 لاحسانا لما قلنا ولو احضر غريما نصرا نيتين في المسلمين بعض بوصايتهم وشبه بالاجماع ويكون
 قضاه في حق المسلمين ايضا كما ذكرنا وهذا معنى قول المصنف كتبهم قوله او فميتا
 يقبل عليه وعلى المسلم تبعا كمثل ان اراد به ان الابن النصرا في او الوصي النصرا في اذا
 احضر غريما نصرا نيتين اعترف بالحق وسكر الوصية والبنون فاقام عليه شاهدان نصرا نيتين
 يقبل عليه وعلى المسلم تبعا ولو ادعى ان النصرا في مات وارثه او وصي اليه واحضر غريما مسلما
 منكرا لذلك فشهدا ابنا الميت وما نصرا نيتين او غريما اعلم على الميت دين لا يقبل قيا سنا
 كاحتسان

النفاذ

كاحتسانا اذ لم يكن الموت كما مر لان نصبه عند عدم ظهور مضاف الى شهادتها وورد
 للتميم ولو كان الموت كما هو فكذلك في القياس وفي الاحتسان يجوز لان الموت
 اذا كان كما هو كان نصبه مضافا الى القاضي لا الى شهادتها ولو شهد بالموت والوصية
 غريمان للميت عليهما وس يقبل الشهادة على الوصية والموت وان لم يكن كما مر خلاف
 شهادة الغريمين لاهرين وقد مر في الشهادات في الحواريت هذا اذا كان الغريم منكرا
 للموت والوصية فان كان مقرا بالموت منكرا للوصية فشهدا ابنا الميت او غريمان لهما
 دين يقبل احتسانا كالوكالة الموت كما مر ثم شهد مولاه بالوصية اطلق محمد رحمه الله في
 الكتاب ان شهادة مولاه جائزة قالوا والا صح انها جانب في حق هذا الغريم

المقرا بالموت دون غنى لان الموت اذ لم يكن كما مر

لا يقبل شهادة مولاه وانما ظهر للموت

في حق هذا باقراره وموجب

قاصر فاقضى بغيره

في حق المقدر

دون

غير

Süley	iyə U
Kayıt No	488
Ex. Kayıt No.	